

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الانسانية

قسم علم الاجتماع

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الحضري .

تحت عنوان

دراسة مقارنة في الزمان و المكان الأثار السوسيو- مجالية و الاقتصادية لتوسع مدينة الجزائر نحو ضواحيها . (دراسة حالة لمدينة الجزائر و ضاحيتها بلدية بئر التوتة و ضاحية الضاحية بلدية تاسلة المرجة) .

تحت اشرافه الأستاذ:

محمد الغني مغربي

من إعداد الطالبة :

خديجة بوشعالة

السنة الدراسية :

2016-2015

الأهداء

لايتسنى لي بعد الانتهاء من هذا العمل المتواضع الذي يعتبر قطرة من بحر العلم القدير , إلا ان اجعله ربح عطرة اوجهها ,الى التي نذرتني للعلم شعاع من اشعة الشمس , الى من زرعوا فيّ بذرة الامل التي ترعرعت وأصبحت شجرة يتوجه بها طموحها كييفما استطالت أغصانها , ثمارها طيبة بطيب من سقاها وجذورها شديدة من شدة قلب من حواها , ... فقلوب أمي بالمحبة رواها , ورقة احساسها وصرامة افعالها قواها ونقاها فكل نابت على منبته يطول... والفقيد ينشر علينا ويهدينا من ربح الروض فبيع ... الاب الغائب بروحه الطاهر حاضر في القلب ناحت ... , ولاينشأ من كان في فلكه معزول , فالاخوة عزوة ووجودهم يزيد من الهمة شان وقوة ... الى أخوتي و لأخواتي دون استثناء وأخص شكري لأخويا مداني ونورالدين اللذان كان لي سند على طول مساري الدراسي وأختاي سعاد ورشيدة اللتان كانتا نعم العون والرفيقات تسعدا لفرحي وتحزننا لحزني ... ولأن الصداقة طوق ياسمين ريحه غير كاذب... ضمت نسماته الاجواء ان حقت , وتوارت عن الاحاسيس ان عفت ,الى , شهرزاد التي اختم باسمها سبعي كالمسك نعم عوني هي للعلم محبة والاستزادة به مهتمة . خديجة

كلمة عرفان

لأن لا أعلم من فراغ و لا معرفة بدون تعلم , أشكر جزيل
الشكر من علمني حرفا و قدّم لي العلم بعد غناء البحث و
التمحيص .

حيث لا يسعني إلا أن أشكر الأستاذ المشرف , الأستاذ
عبد الغني مغربي الذي شرفني بقبوله متابعة أبحاثي
سواء في رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه و ساهم
في ظهورها على ما هي عليه الآن , و أعترف بفضل
العون الذي لقيته من لدنه سواء في هذه الأبحاث أو
أثناء سنوات الدراسة على المعارف و المعلومات القيمة
التي تلقيتها منه والتي ساعدتني حتى في مساري
المصني .

فشكرا جزيلاً .

الطالبة : خديجة بوشعالة

فهرس المواضيع

مقدمة

أسباب اختيار الموضوع

أهداف الموضوع

الفصل الأول :المقاربة المنهجية العامة للدراسة

- I. البناء المنهجي للدراسة** 17.....
1. الاشكالية . 17.....
2. الفرضيات. 21.....
3. المنهج المتبع و التقنيات المنهجية المستعملة 22
4. تحديد العينة ومجال الدراسة 38
5. الاطار المفاهيمي للدراسة 43

II. الاقتراب النظري العام (عرض النماذج النظرية

المقاربة لتفسير الظاهرة المدروسة) 55

III. الاقتراب النظري الخاص (الدراسات السابقة) 61

1. دراسة سعيد علي خطاب (مصر) 62
2. دراسة محمد الجديدي (تونس) 65
3. دراسة زناد تراكي بوشراة (تونس) 68
4. دراسة قبيس مرزوق ورياشي (المغرب) 71
5. دراسة لحمص و حماة (سوريا) 75
6. دراسة بديع الزمان (الجزائر) 78

الباب الاول :الابعاد النظرية للدراسة

تمهيد

الفصل الثاني : المدينة وطرق إمتلاك المجال

تمهيد

- I. المجال وسبل امتلاكه.** 86.....
1. المجال من وجهة نظر الاختصاص . 86.....
2. تأثير التفاعلات الاجتماعية بالمجال و تأثيرها فيه 91.....

- II. المدينة مجال قابل للامتداد.** 94.....
1. المدينة كمفهوم حضاري و فلسفي 94.....
2. التدرج الحضري 112.....
3. توسع المدينة 119.....

III. نماذج عالمية لظاهرة توسع المراكز الحضرية الكبرى .

1. نموذج انجلترا 141.....
2. نموذج فرنسا 150.....
3. نموذج مصر 154.....
4. نموذج تونس 160.....

ملخص .

الفصل الثالث : تشكل مدينة الجزائر و توسعها عبر التاريخ.

تمهيد

- I. السيرورة التاريخية لنشأة مدينة الجزائر.** 169.....
1. نشأة و تطور مدينة الجزائر عبر التاريخ 169.....
2. التسميات التي توالى على مدينة الجزائر 174.....
3. التشكيلة السكانية لمدينة الجزائر 178.....

- II. توسع الفضاء المدني للمجال العاصمي عبر التاريخ .**
1. العوامل التاريخية الدافعة لتوسع المدينة 186.....
1.1. أثناء العهد العثماني 186.....
2.1. ابان الاستعمار الفرنسي 187.....
3.1. بعد الاستقلال 192.....

2. الجذور التاريخية لتشكّل فحص المجال العاصمي .
1.2. في العهد العثماني 199.....
2.2. أثناء الاستعمار الفرنسي 202.....

.III الآثار السوسيو- مجالية و الاقتصادية لتوسع المجال العاصمي .

1. الآثار السوسيو- مجالية 205
2. الآثار الاقتصادية 209

.IV العقار في الجزائر عبر مراحل تاريخية مختلفة .

1. العقار في الجزائر في العهد العثماني 227
2. العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 243
3. العقار في الجزائر بعد الاستقلال 258

ملخص

الفصل الرابع : التهيئة المجالية للمجال العاصمي أساليبها و تحدياتها.

تمهيد

- I. تهيئة المجال الريفي 281
1. الحد من النزوح الريفي حلا للأزمة 281
2. اندثار الاراضي الزراعية نتيجة استغلالها لغير أغراضها 283
3. سبل حماية الاراضي الزراعية حلا للأزمة 288

- II. تهيئة المجال الحضري 296
1. ماهية التهيئة الحضرية و سبلها 296
2. أهم مخططات التهيئة و التحضر 297

.III. مونوغرافية بلديات محل الدراسة 312

1. مونوغرافية بلدية بئر التوتة (ضاحية مدينة الجزائر) 312
2. مونوغرافية بلدية تاسلة المرجة (ضاحية الضاحية) 332

ملخص .
خلاصة الباب

الباب الثاني : تحليل نتائج البحث الميداني .

الفصل الخامس : عرض لمميزات عينة الدراسة.....346

- I. مميزات العينة الاولى.....347
II. مميزات العينة الثاني.....353
III. مميزات العينة الثالثة.....364

الفصل السادس : مقاصد الوافدين الى الضاحية.....367

- I. اسباب الانتقال الى الضاحية.....368
II. استراتيجية الانتقال الى الضاحية.....389

الفصل السابع : دور الحكم القيمي للمدينة في التوجه للضاحية.....407

- I. صورة العاصمة في نظر سكانها.....409
II. تأثير ادراك قيمة العقار على التصور.....450

الفصل الثامن : سيرورة المسارات الاندماجية.....460

- I. تأثير متغير الزمن على المسارات الاندماجية.....461
II. تأثير متغير البعد المجالي على المسارات الاندماجية.....486

- 501..... الاستنتاج العام
507..... الخاتمة
511..... الانتقادات و الاقتراحات .
515..... الببليوغرافية .
527..... الملاحق

فهرس الاشكال والخرائط والصور والجداول .

فهرس الاشكال:

- 74 رسم بياني رقم (1) يبين مخطط تمفصل المجالات المغربي.
- 124..... الشكل البياني رقم (2): يبين الحلقات الخمس لبورغس.
- 125..... الشكل البياني رقم (3): يبين توسع الاستيطان الحضري في مراحل المختلفة.
- الشكل البياني رقم (4): يبين الهجرة الريفية من المناطق الريفية القريبة نحو وانعكاس ذلك على الضواحي
- 216..... الشكل رقم (5): يبين استقبال مدينة الجزائر هجرة نحوها من المدن الداخلية
- 217..... الشكل البياني رقم (6): يبين ظاهرة توافد سكان المدينة نحو الضاحية وضاحية الضاحية
- 218.....

فهرس الخرائط :

- 278..... خريطة رقم (1): خريطة محافظة الجزائر الكبرى
- خريطة رقم (2): خريطة بلدية بئر التوتة التي تم وضعها من طرف الادارة الفرنسية
- 331.....
- 325..... خريطة رقم (3): تبين الاستغلالات المختلفة لاراضي بلدية بئر التوتة

فهرس الصور:

- 205..... الصورة رقم (1): التوسع الداخلي لمدينة الجزائر 1980
- 207..... الصورة رقم (2): شارع الحرية بمدينة الجزائر ابان الاستعمار الفرنسي.
- الصورة رقم (3): النمط المعماري الاوربي الذي تبنته فرنسا بمدينة الجزائر.
- 220..... الصورة رقم (4): الكنيسة القديمة لبلدية بئر التوتة , التي تحولت الى مدرسة
- 315.....
- 317..... الصورة رقم (5): النواة الاولى لانشاء وسط بلدية بئر التوتة

- 317..... الصورة رقم (6): مقر بلدية بئر التوتة في الفترة الاستعمارية
- الصورة رقم (7): التوسع الداخلي لبلدية بئر التوتة
- 321..... في الفترة الاستعمارية (منظر جوي)
- الصورة رقم رقم (8): بلدية بئر التوتة في الفترة الاستعمارية , الطريق المؤدي
- الى السكة الحديدية
- 330.....
- 330..... الصورة رقم (9): سينما بلدية بئر التوتة في الفترة الاستعمارية

فهرس الجداول :

جداول الجانب النظري:

- 158..... جدول رقم (1): يبين المدن الجديدة و المدن التابعة بمصر
- 233..... جدول رقم(2) :يبين سعر المتر المربع للارض في السوق الحرة لسنة1978.....
- جدول رقم (3) يبين الاراضي الزراعية لضواحي العاصمة المفصولة
- 286..... عن ولاية تيبازة لسنة 1995.....
- جدول (4) يبين مساحة الاراضي الزراعية لضواحي العاصمة المفصولة
- 287..... عن ولاية بومرداس لسنة 1995.....
- جدول(5) يبين مساحة الاراضي الزراعية لضواحي العاصمة
- المفصولة عن ولاية البلدية لسنة 1995.....
- 287.....

جداول الجانب الميداني :

العينة الاولى

- 347..... جدول رقم 01 : توزيع المبحوثين حسب التركيب العمري و التركيب النوعي
- 348..... الجدول 02 : يبين متغير الحالة المدنية للمبحوثين
- 348..... جدول :03 يبين توزيع المبحوثين حسب متغير نوع السكن
- 349..... الجدول رقم 04: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير مكان اقامة المبحوثين
- 349..... الجدول رقم 05: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير مكان العمل
- 350..... الجدول رقم 06 يبين توزيع المبحوثين حسب متغير حالة السكن السابق

الجدول رقم 07 : يبين توزيع المبحوثين حسب متغير وضعية الحي.....351

العينة الثانية :

جدول (8) يبين توزيع مبحوثي الضاحيتين حسب التركيب العمري353

جدول (9): يبين توزيع المبحوثي الضاحيتان حسب انحدارهم الجغرافي356

جدول رقم (10): يبين توزيع المبحوثي الضاحيتان حسب مكان اقامتهم السابق358

جدول (11) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب نوع مساكنهم

التي كانوا يقطنون بها سابقا359

جدول (12) يبين توزيع المبحوثين حسب الصفة

القانونية لمساكنهم السابقة361

الجدول رقم (13) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب

الدخل الاجمالي لعائلاتهم.....363

الجدول رقم (14): يبين توزيع المبحوثين المرشحين للضاحيتان

حسب التركيب العمري و التركيب النوعي364

العينة الثالثة :

الجدول رقم (16) : يبين توزيع المبحوثين المرشحين للضاحيتان

حسب متغير نوع السكن356

الجدول رقم (17) : يبين توزيع المبحوثين المرشحين الى

الضاحيتان حسب مكان العمل366

الجدول رقم (18) و (19) : يبين توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن السابق

و علاقته بطبيعة منطقة اقامتهم374

جداول تحليل الفرضيات :

الجدول رقم (20) : يبين توزيع المبحوثين حسب اسباب انتقالهم

الى الضاحيتان378

الجدول رقم (21) : يبين توزيع مبحوثي الضاحيتان حول

مميزات اختيارهم للضاحية381

الجدول رقم (22) : يبين توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب

رأيهم في ضاحية الضاحية385

- الجدول رقم (23) : يبين توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب المدة المستغرقة
في البناء وعلاقة ذلك بنسبة انجاز المساكن وعدد الطوابق بها 390
- الجدول رقم (24) يبين توزيع المبحوثين حسب وجود نشاط إقتصادي مع مساكنهم
..... 394
- الجدول رقم (25) يبين توزيع مبحوثين حسب تعدد الطوابق بمساكنهم و مدى انجازها 397
- الجدول رقم (26) يبين توزيع مبحوثين حسب وجود النشاط التجاري وعلاقته بنوع
المسكن السابق و الصفة القانونية 399
- جدول (27) يبين توزيع المبحوثين حسب السن وعلاقة ذلك مع إقامة نشاط
اقتصادي بنفس المسكن 404
- جدول (28) يبين مشاركة أفراد الاسرة المبحوثة في تسيير النشاط الاقتصادي 405
- الجدول رقم 30: يبين توزيع مبحوثي سكان العاصمة حول متغير السن و
علاقته بمتغير تصورهم لمدينة الجزائر 409
- جدول رقم 31 : بين توزيع المبحوثين حول متغير السن وعلاقته
بمتغير جوانب الاختلاف الملاحظ 412
- جدول رقم 32: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير حالة الحي و متغير وصف
المدينة 415
- جدول رقم (33): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير وضعية الحي و
نوع الجوانب السلبية التي يلاحظها بمدينة الجزائر 418
- 34: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير حالة السكن و الرغبة في بيعه 420
- جدول رقم 35 : بين توزيع المبحوثين حسب متغير نوع
السكن و متغير كيفية تفضيل استبدال البيت 422
- جدول رقم 36 : يبين توزيع المبحوثين حسب متغير مكان
الاقامة و علاقتها بتفضيل موقع المنطقة 424
- جدول رقم 37: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير
الظروف الاقتصادية و الرغبة في بيع المسكن 426
- جدول رقم 38: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير تفضيل موقع المنطقة
وعلاقته مع تصورهم لوجود اختلاف 428
- جدول رقم 39: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير مكان العمل
و علاقته بمتغير تفضيل المنطقة التي يشتري فيها بيتا 430
- جدول رقم (40): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير مكان الاقامة

- 432..... و علاقته بوصف عاصمة البلاد.....
- جدول 41: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير مكان الإقامة و
- 433..... علاقته بمتغير الرغبة في بيع المسكن.....
- جدول رقم 42: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير نوع السكن
- 435..... و علاقته بوصف عاصمة البلاد.....
- جدول رقم 43: توزيع مبحوثي الضاحيتان حول متغير نوع السكن
- 437..... السابق وعلاقته بمتغير ماذا تمثل مدينة الجزائر لهم.....
- جدول رقم 44: يمثل توزيع المبحوثين حول متغير مكان السكن
- 440..... السابق وعلاقته بمتغير جوانب الاختلاف الملاحظة بمدينة الجزائر.....
- الجدول رقم 45 : يبين توزيع مبحوثين الضاحيتان حول متغير
- 442..... تفضيلهم لمنطقة الترحيل.....
- الجدول 46: يبين توزيع المبحوثين المرشحين الى الضاحيتان
- 444..... حول نوع الجيران الذين يتعاملون معهم.....
- الجدول رقم 47: يبين توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب وسيلة النقل
- 446..... التي يستقلونها ومكان دراسة الابناء.....
- جدول رقم 48: يبين توزيع المبحوثين المرشحين حسب متغير
- 448..... تغيير مكان دراسة الابناء وعلاقته بمتغير التردد على الحي السابق.....
- الجدول 49 : يبين توزيع المبحوثين حول متغير مكان العمل وعلاقتها
- 451..... بتقدير السعر الحقيقي للعقار.....
- جدول 50 : يبين توزيع المبحوثين حول متغير تأثير إمكانية الحصول على قطعة
- 452..... أرض بالظروف الاقتصادية الحالية وعلاقته بتقدير السعر الحقيقي للعقار بالضاحية
- جدول 51: توزيع المبحوثين حول متغير نوع المسكن و علاقته
- 454..... بمتغير تقدير سعر العقار بالضاحية.....
- جدول 52: توزيع المبحوثين حول متغير تفكيرهم في بيع مساكنهم
- 456..... وعلاقتها بمتغير تقدير السعر الحقيقي للعقار.....
- جدول رقم 53 : يبين توزيع المبحوثين حول حالة السكن وعلاقتها

- 457.....بادراك السعر الحقيقي للعقار
- جدول رقم 54: توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب سنة التحاقهم بها و علاقة ذلك بمدى اكتساب الاصدقاء
- 462.....
- جدول رقم 55: توزيع مبحوثي الضاحيتان سنة التحاقهم بالضاحية ونوع الجيران الذين يتعاملون معهم
- 466.....
- جدول رقم 56: توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب سنة التحاقهم بالضاحية ومدى تبادل الزيارات
- 470.....
- جدول رقم 57: توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب سنة التحاقهم بالضاحية ومدى تلبيتهم دعوة العرس
- 474.....
- جدول رقم 58: توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب سنة التحاقهم بالضاحية
- 477.....
- جدول رقم 59: توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب سنة التحاقهم بالضاحية ومدى تردهم على المرافق العامة
- 482.....
- جدول رقم (60): توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب المواضيع المتداولة
- 484.....
- جدول رقم (61) : توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب متغير التردد على الحي القديم ومدى الشعور بالاختلاف
- 486.....

الجدول : (62) يبين توزيع المبحوثين المرشحين الى الضاحيتان حول متغير

489..... طبيعة التعامل مع الجيران الجدد

جدول رقم (63): يبين توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب متغير طريقة

491..... التعامل مع الجيران الجدد

جدول رقم (64): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير منطقة سكن مبحوثي

493..... الضاحيتان وعلاقتها مع اذا كانوا يترددون على أحيائهم السابقة

الجدول رقم (65) : يبين توزيع مبحوثي الضاحيتان حول متغيرا

498..... رأيهم في بعد الضاحية عن العاصمة ورأيهم في حيهم بالضاحية

مقدمة:

إن ظاهرة الهجرة و الانتقال من المدينة للسكن في الضواحي ليست بالظاهرة الجديدة سواء بالنسبة الى الدول المتطورة أو حتى بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو, لكن الجديد في ذلك هو التغيرات الحادثة على جميع الاصعدة نتاجا لهذه الظاهرة و التي تختلف من منطقة الى أخرى ومن فترة زمنية معتبرة الى أخرى , ومن خلال بحثنا وتتبعنا للظاهرة لمدة سنوات متواصلة , منذ بدايتها الى غاية تطورها وما تخلل ذلك من تغيرات ساهمت في اعطاء الظاهرة منحى جديد , حيث اختلفت الاسباب التي أدت الى بروز الظاهرة وتعددت متغيراتها , ثم ما فتأت أن تؤكد لنا أسباب أخرى التي انفرجت عن متغيرات تختلف عن الاولى , أو هي نتاج عنها .

فكانت أهم العوامل المتحكمة في بروز هذه الظاهر المدروسة , وفرة الاراضي الشاغرة المخصصة للبناء و التي كان من السهل الحصول عليها مع توفر الامكانيات المادية , وقد ساعد في ذلك أن هذه الاراضي خاصة التابعة منها الى الدولة وفي اطار التهيئة العمرانية استخدمت كوسيلة لذلك وكانت من بين اساليبها , حيث قسمت هذه الاراضي الى تجزئات وهذا بهدف استفادة سكان البلدية من هذه الاراضي حسب الاستحقاق باسعار رمزية في متناول المستفيدين و بقصد تسهيل عملية البناءات الفردية .

اذ تزامنت هذه الظاهرة مع بدأ كل بلدية توزيع التجزئات على سكانها من احتياطها العقاري , وهذا ما جعل هؤلاء السكان يفكرون في بيع القطع الارضية التي استفادوا منها سواء كما تحصلوا عليها أو بعد البناء عليها و هذا ما كان بالنسبة لهم مصدرا استثماريا معتبرا , ونظرا لانخفاض سعر العقار بها مقارنة بوقتنا الحالي اضافة الى تباين هذا السعر من منطقة الى أخرى , ساهم ذلك في اغتنام الفرصة من طرف الذين يبحثون عن الابتعاد عن سلبيات المدينة .

وفي الغالب كانت الامكانيات الاقتصادية لمعظم المستفيدين لا تمكّنهم من بناء سكناتهم , لذلك اكتشفوا بعد ذلك وسيلة سهلة للاستثمار تتمثل في بيع تلك الاراضي التي يملكونها الى من يريد الحصول على قطعة الارض بالضاحية , و ما أكثرهم فلم يكونوا يجهدون انفسهم في البحث عنهم , لأن الطلبات من طرف هؤلاء كانت تتزايد يوما بعد يوم وأصبح التسابق نحو الامتلاك واضح , ولم تكن هذه الوسيلة الوحيدة أو بتعبير أصح الحيلة الفريدة للحصول على ما يريدون بالضاحية بل لجأوا الى استغلال سلطتهم و

علاقتهم بمن لديهم صلاحية توزيع الاراضي بالبلديات , لكي تصبح من بين التجاوزات التي حدثت في تلك الفترة الزمنية التي ازدادت فيها عمليات توزيع الاراضي على سكان البلدية , لتحرم ذوي الاحقية في ذلك وتمنح لأشخاص لا تربطهم بالضاحية صلة سوى حب امتلاك أرض بها , وقد أحدث هذا عدة تغيرات مست مختلف الاصعدة على مستوى الضاحية .

كما ساعد في ذلك , أن مالكي الاراضي الزراعية الشاسعة بالضاحية اكتشفوا في الفترة المعنية نوع جديد من الاستثمار أوبتعبير آخر نوع اسهل من الاستثمار مقارنة بالاحتفاظ بالأراضي الزراعية التي تحتاج الى رأس مال وفير أين يخضع العائد المنتظر بعد ذلك الى عوامل و متغيرات عدة يتحكم فيها عامل الزمن , لهذا كان بيع الاراضي التي يملكونها بالسعر الذي يخضع لمعادلة العرض و الطلب , والذي يتغير بتغير الزمان و اختلاف المكان , أيسر وأصلح وذو فائدة كبيرة لدى هؤلاء , الشيء الذي زاد من مضاربة العقار بالضاحية دون تراجع , وأصبحت الضاحية بذلك تنتقي من يسكنها , حيث استقبلت ميسوري الحال ثم بعد ذلك الاثرياء فالأثرياء الذين كان لهم الحظ الوفير في ايجاد طلبهم بهذه الضاحية .

ونظرا لما عرفته مدينة الجزائر من تأزم نتيجة لازدياد حجم سكانها و إكتضاضهم و ما نتج عن ذلك من مشاكل راحت فئة من سكانها تبحث عن متنفس لها ونتيجة لعوامل متعددة إختارت هذه الفئة من السكان الانتقال الى للاقامة بالضاحية حيث تباينت أهدافهم و إختلفت مقاصدهم , وهذا تبعا لمستواهم الاقتصادي وظروفهم الاجتماعية. و مثلما كان الحال في المدن الكبرى وعواصم مختلفة من العالم فان العاصمة الجزائرية مدينة الجزائر , عرفت تغيرات عديدة على جميع الاصعدة , تجلت خاصة في بنيتها الاقتصادية و في مظهرها الحضري , هذا الاخير الذي يبرز من خلال علاقاتها مع ضواحيها المجاورة , حيث كانت هذه العلاقة قائمة دائما رغم تباينها من مرحلة الى أخرى , ففي الفترة ما قبل الاستقلال كانت العلاقة بينهما على اساس إستهلاكي و مصالح مشتركة , ذلك ان الريف كان يشكل مصدر تمويل المدينة بالمواد الغذائية , حتى بعد الاستقلال بقي الريف يغذي المدينة بالهجرات الدائمة , نتيجة للجذب الاقتصادي الذي مارسته المدينة على الريف .

وجراء الهجرات الدائمة هذا ما تمخض عنه نمو الكثافة السكانية بعاصمة البلاد

وبالتالي إزدياد حجمها الشيء الذي أدى الى تشبعها , ومن ثم عدم قدرتها على استيعاب العدد الهائل من سكانها الذي بقي في تزايد مستمر , هذا ما فسح لها المجال وفرض عليها

التوسع باتجاه التخوم المحيطة بها وهي الضواحي الريفية المجاورة التي تحملت وإستقبلت في الفترة التي تبعت الاستقلال الفاض السكاني لمدينة الجزائر , هذه الضواحي التي أستغلّت مجمل أراضيها , والتي وجهت نحو التعمير الحضري , وبعد تعميرها الشامل يمتد توسع المدينة الى ضواحي مجاورة للاولى , وهذا ما ساهم في خلق في كل مرة ضواحي جديدة و باستمرار.

لهذا كان تركيزنا في بداية دراستنا التي انطلقت مع التحضير لشهادة الليسانس على التعرف على الظاهرة التي اصبحت معالمها واضحة بالضاحية لوقت قريب , ثم تطور اهتمامنا العلمي بالظاهرة مع تطورها اذ انتقل الى البحث في مسببات الظاهرة و العوامل المتحكمة فيها. وهذا في البحث المرتبط بالطرح السابق في رسالة الماجستير , وكان من أهم ما تحصلنا عليه إبان هذه الدراسة وما إتضح بعد تحليل المعطيات الاحصائية اللازمة التي جمعناها أثناء البحث الميداني لدراستنا النتائج التالية :

تحدد استقطاب الوافدين الى الضواحي في بعض الميزات , إذ تعلق الامر بالبعد المجالي وتوفر المساحات الارضية المخصصة للبناء : التي أصبحت تفتقدها المدينة , ويختلف تأثير هذين العاملين من ضاحية الى أخرى ذلك أن السكان الوافدين الى ضاحية المدينة , إستقطبت أنظارهم إليها قربها المجالي من (مدينة الجزائر) , فهم يضمنون بذلك إزدواجية مكان الحياة حيث يستفيدون بقربهم من المنشآت القاعدية و التجهيزات الكبرى الكائنة مقراتها بمركز المدينة ويستقرون بالضاحية القريبة التي تتوفر على المساحات الماتحة للبناء , ومقارنة مع الضاحية البعيدة وهي ضاحية الضاحية فإن معظم الوافدين جلبهم إليها توفر المساحات الارضية المخصصة للبناء فحسب , حيث لجأ هؤلاء الى هذه الضاحية بعد ندرة هذا النوع من المساحات الارضية بالضاحية الاولى إضافة الى إرتفع سعرها بهذه الاخيرة مقارنة مع تلك بضاحية الضاحية .

وكحوصلة شاملة لتحليل هذه المعطيات الاحصائية إستطعنا أن نميز بين أربع فئات من المبحوثين :

- الفئة الاولى : التي يمكن أن نميزها من خلال إنتقال المبحوثين المباشر و غير المباشر الى الضاحية , إذ أن هناك فئة معتبرة من الوافدين الى الضاحيتان المدروستان لم تنتقل من مناطقهم الاصلية سواء من الريف المجاور أو المدن الداخلية للبلاد نحو هذه

الضواحي حيث إستقروا في فترة معينة بمدينة الجزائر و بأحيائها المختلفة خاصة الشعبية منها والذين تم تسميتهم بالحضرين الجدد في بعض البحوث , في حين أن هناك فئة أخرى وتمثل الاقلية من المبحوثين إنتقلت مباشرة من مدينة الجزائر الى الضاحية وهم السكان الاصليين للعاصمة (العاصميون) أو السكان الحضريين , وهنا يتبين لنا أيضا أن عاصمة البلاد لعبت دور منطقة عبور بالنسبة للحضرين الجدد نظرا لعوامل الجذب السوسيو – إقتصادية التي مارستها المدينة على الريفيين .

- **الفئة الثانية :** وهي التي تعبر من خلال إنتقالها لبناء المساكن الفاخرة عن حالتها المادية ومستواها الاجتماعي و بحثا عن كل ما تتمتع به الضواحي من جوانب ايجابية .

- **الفئة الثالثة :** هي تلك التي تعبر من خلال إنتقالها ليس لحاجتها للسكن بل ربطت هذا الانتقال باستراتيجية معينة لها علاقة وطيدة بإمكانياتها المادية , فلم يكن السكن ذلك المشكل الذي يورقها بل أستخدم كخلفية لاستثمار رأس المال المتراكم لدى هذه الفئة , من خلال إقامة نشاط إقتصادي في الطابق الارضي للمسكن , فهذا الحراك الاجتماعي جاء نتيجة رغبة حقيقية لهذه الفئة الانتماء الطبقي الى بناء طبقي يتناسب مع مستواها المعيشي الجديد والانتقال من طبقة سوسيو – الإقتصادية الى طبقة أرقى أين يتضح أن الدافع لانتقال هذه الفئة مرتبط بميكانيزمات إقتصادية .

- **الفئة الرابعة :** وهي التي أثنت عن رغبتها في الانتقال الى الضاحية بقصد إيجاد سكن يتناسب وحجم العائلة وهروبا من ضيق شقق العمارات , حيث يتدخل في هذه الحركية الاجتماعية بعض دورات الحياة كميلاد أطفال أو زواج الابناء فيزداد حجم العائلة أين تظهر حاجة العائلة لإيجاد سكن يتسع للحجم الكبير للعائلة , إذ أن حركية هذه الاخيرة هي حركية سكنية بالدرجة الاولى .

وهذا التباين بين هذه الفئات يمكن إرجاعه الى اختلاف مقاصدهم و تعدد ظروفهم وإمكاناتهم الاقتصادية وأحوالهم الاجتماعية , والجدير بالملاحظة هنا أن نفس هذه الفئات نجدها في كل من الضاحيتين لكننا لاحظنا أن في كل منهما تغلب فئة على أخرى , ذلك أن في بلدية بئر التوتة الضاحية القريبة من العاصمة تظهر الفئة الثانية بشكل بارز

في حين الاعظمية من المبحوثين القاطنين بالضاحية الثانية بلدية تاسلة المرجة تتحدد في الفئة الثالثة .

وبما أن الضاحية أو ضاحية الضاحية أصبحت منطقة إستقطاب لسكان المدينة , الشيء الذي أحدث تغيرات عديدة بالضاحية , حيث برز بها اللاتجانس و التمايز الاجتماعي في المراحل الاولى لتوافد هؤلاء السكان , ثم ما يفتئ يتلاشى شيئاً فشيئاً الى أن يصل المجتمع الجديد (الضاحية) الى التماثل الاجتماعي و الثقافي , رغم أن هذا التغيير و الاقتراب من التجانس و التماثل يختلف على مستوى كل من الضاحية و ضاحية الضاحية , ذلك أنه يخضع الى عاملين مهمين أولهما عامل الزمن ثانيهما يتعلق بالبعد المجالي , وبما أن السكان الوافدين الى الضاحيتان وسكانها الاصليين يشغلون نفس المجال الشيء الذي ساعد على احتكاك بعضهم ببعض الآخر , لذلك نلاحظ تأثير العامل الاول تأثيراً واضحاً في سرعة التكيف و التفاعل الاجتماعي بالضاحية القريبة حيث توصلنا الى نتيجة مفادها أنه كلما طالّت مدة إقامة الوافدين بالضاحية كلما ساهم الاتصال الاجتماعي بين شاغلي المجال في بروز التكيف و بالتالي في التقليل من التباعد الثقافي بين هؤلاء , مقارنة مع ضاحية الضاحية أين بقي بها الاندماج صعب رغم طول الفترة الزمنية التي أقام بها الوافدين الجدد و المحددة كحد أقصى بين 14 الى 7 سنوات وهنا يظهر أثر العامل الثاني و هو البعد المجالي , أين لاحظنا من خلال المعطيات الاحصائية أن سكان الضاحية القريبة من المركز كان بها الاندماج سريع في حين ضاحية الضاحية أو الضاحية البعيدة عن المركز الحضري قلت بها سرعة الاندماج وحجم التغيير .

ومحاولة منا ربط العلاقة بين الحركية ريف – مدينة مع الحركية العكسية مركز – ضاحية والمقارنة بينهما توصلنا الى أن الهدف من الاولى مخالف للثانية رغم أنه وليد عنها , أي أن الحركية الثانية نتيجة حتمية للأولى إذ ان المهاجرون الريفيين كانوا يطمحون الى ايجاد مأوى كتمهيد لضرورة ايجاد عمل أي ان السكن مرتبط ألياً بحركية مهنية , والهدف مهني اكثر منه سكني , بينما مغادرة المدينة من طرف الحضريين مرتبط بحراك اجتماعي , يخضع لعوامل تختلف عن الاولى وهي متعلقة باستراتيجيات معينة مرتبطة بميكانيزمات إقتصادية اهمها تراكم راس المال , فالهدف من هذا الحراك هو سكني دون ربطه بايجاد عمل بل ان العمل يتم خلقه عن طريق إستثمار رأس المال المتوفر و إستغلاله لإقامة نشاط إقتصادي , هذا الاخير الذي تستعمله العائلات كوسيلة للارتقاء بمستواها المعيشي وفي سبيل ذلك تتبع ميكانيزمات معينة .

ويمكن القول هنا ان الريف عاد يلعب دوره من جديد , وبالعودة الى نظرية دوركايم حول تقسيم العمل وفصل مكان السكن عن مكان العمل نجد أن الضواحي الجديدة أعادت العلاقة القديمة التي كانت سائدة بالريف و هو ذلك الترابط بين مقر السكن الذي يضم مقر العمل و النشاط الممارس من طرف كل أفراد العائلة .

وفي سبيل مواصلة العمل الميداني حيث كانت رسالة المجستير قاعدة معرفية لمواصلة البحث في نفس المضمار , ونظرا لبروز بعض الجوانب التي أحدثت بعض التغيرات و التطورات على الظاهرة المدروسة هذا ما أملى علينا ادخال بعض المتغيرات الجديدة على الطرح السابق محاولة منّا التحكم أكثر بالظاهرة المدروسة و الالمام بكل معالمها , حيث أصبح هدفنا البحث عن التغيرات التي احدثتها هذه الظاهرة بالضاحية و ضاحية الضاحية سواء على الصعيد الاقتصادي أو السوسيو – مجالي , لهذا جاءت خطة بحثنا لتساعد في التحكم في كل المتغيرات التي ساهمت و تساهم في ابراز الظاهرة وتوضيحها وكان شكلها النهائي كما يلي :

وتحددت الدراسة في ثمانية فصول قسمت بين الجانب والنظري و الجانب التطبيقي , فالى جانب الفصل الاول الذي خصص للمقاربة المنهجية للدراسة , الذي حددنا من خلال مبحثه الاول البناء المنهجي للدراسة إعتمادا على اشكالية بحثنا و الفرضيات وأهم المفاهيم التي لها علاقة وطيدة بتفسير الظاهرة المدروسة , ثم تطرقنا الى المناهج وأهم التقنيات التي ساعدتنا على جمع المعطيات من الجانب الميداني والوصول الى النتائج المرجوة من خلال بحثنا هذا , ومن ثم وضحنا من خلال الاقتراب النظري العام النظرية المسقطة على دراستنا وهذا في المبحث الثاني .

واقتربنا في المبحث الثالث نظريا من الدراسة من خلال الاقتراب النظري الخاص وهو يتعلق بالدراسات التي سبقت دراستنا والتي تطرقت الى نفس موضوعنا المدروس او من خلال تقارب الاشكالية من اشكالية بحثنا .

وتضمن الفصل الثاني من الباب الاول – المتعلق بالاقتراب النظري من الدراسة الذي تضمن ثلاث فصول - من الدراسة ثلاث مباحث : تطرقنا من خلال مبحثه الاول الى ماهية المجال على كل المستويات والاختصاصات وعلاقته بالتفاعلات الاجتماعية ولأن المجال يرتبط ارتباطا وثيق بالمدينة , تطرقنا في المبحث الثاني لنفس الفصل للتعريف بالمدينة حسب وجهة نظر بعض المنظرين لها , و أسباب نشأتها و سبل توسعها .

وبغرض إظهار مدى جود و انتشار الظاهرة المدروسة في دول اخرى ماعدى الجزائر تطرقنا في المبحث الثالث الى نماذج عالمية لتوسع الفضاء المدني نحوالتخوم المجاورة و الضواحي , حيث توصلنا الى أن هذه الظاهرة لم تكن مقتصرة على الدول

المتطورة فحسب بل تعدتها الى الدول النامية لذلك إتخذنا نماذج عن كل هذه الدول المتمثلة في نموذج عن إنجلترا , فرنسا , إضافة الى مصر وتونس .

وكان الفصل الثالث هو المدخل لدراسة الظاهرة بالجزائر الذي جاء تحت عنوان تشكل مدينة الجزائر و توسعها عبر التاريخ , اذ انطلقنا من خلال السيرورة التاريخية لنشأة المدينة في المبحث الاول الى نشأة مدينة الجزائر والتسميات التي توالى عليها وحاولنا أن نبيّن التشكيلة السكانية للمنطقة و كانت انطلقنا التاريخية بداية من العهد العثماني .

وتحت عنوان توسع الفضاء المدني للمجال العاصمي عبر التاريخ انتقلنا في المبحث الثاني للبحث عن جذور الظاهرة بالرجوع الى حقبة زمنية قديمة , محاولة منا ايجاد المقارنة في الزمان لمعالم نفس الظاهرة المدروسة وركزنا في مطالب هذا المبحث على وجود الظاهرة إبان الاستعمار وبعد الاستقلال , وعبر هذه المراحل الزمنية أردنا معرفة العوامل الدافعة لتوسع المدينة , ومن ثم الجذور التاريخية لتشكّل فحسب المجال العاصمي , وركزنا في آخر المبحث على الآثار السوسيو- مجالية و الاقتصادية لهذا التوسع , من خلال إبراز تلك العلاقة التي كانت سائدة بين المدينة و الريف الجزائريين , لتفسير العلاقة الجديدة بين الثنائي مركز - ضاحية , وحاولنا التطرق إثر ذلك للاطر العامة لهذه الديناميكية عبر مراحل زمنية مختلفة , بالرجوع الى الجذور التاريخية لتشكّل الضواحي و الآثار السوسيو - إقتصادية للهجرة الريفية , كما تطرقنا الى البناء الاجتماعي و العلاقات السوسيو- مجالية داخل المدينة إبان هذه الفترة الزمنية وبغرض تفسير هذه الظاهرة أكثر قمنا بقراءة لها من الناحية الاقتصادية .

و بهدف الالمام أكثر بالظاهرة تطرقنا في المبحث الثالث الى العقار في الجزائر وهذا عبر نفس الحقبة الزمنية المختلفة .

كما سلطنا الضوء في الفصل الرابع على أهم التحولات الحضرية للمجال العاصمي منذ الاستقلال الى يومنا هذا , اذ حاولنا التطرق الى سبل تطوير المجال العاصمي و اظهار عمليات التهيئة التي يعرفها هذا المجال منذ الاستقلال الى يومنا هذا , وتعرضنا في هذا الفصل من خلال مباحثه الى تهيئة المجالين الريفي منه و الحضري , ذلك أن عمليات تهيئة المجال الريفي لايمكن فصلها بأي شكل من الاشكال عن تهيئة المجال الحضري ذلك ان هذا الاخير لايمكن أن ينجز دون تحسب للآثار التي قد تنجم إن لم يراعى المجال الريفي بما في ذلك اراضي فلاحية ومحيط إجتماعي .

كما تضمن هذا الفصل في مبحثه الثالث الى منوغرافية الضاحيتين محل دراستنا الا وهما بلدية بئر التوتة وهي ضاحية مدينة الجزائر و وضاحية هذه الضاحية بلدية تاسلة المرجة , حيث تطرقنا الى هذه المنوغرافية من جميع جوانبها سواء التاريخية أو الاقتصادية , او الديموغرافية ... الخ , محاولين تبين التغيرات التي طرأت على هذه الضواحي في مراحل زمنية مختلفة .

ولأن دراسة الظاهرة الاجتماعية لاتكون مكتملة المعالم إلا إذا قام الباحث بوضع علاقة دياكتيكية بين الاطار النظري و الدراسة الميدانية , لذلك خصصنا الباب الثاني لعرض النتائج المتحصل عليها من خلال البحث الميداني وقمنا بتحليل معطياتها , وقسمنا هذا الباب الى فصول أربع بصفة تخدم موضوعنا , وللتعريف بعينة الدراسة خصصنا الفصل الخامس لذلك التي كانت مقسمة الى ثلاث انواع من العينات , الاولى تتعلق بالمبحوثين الذين تم اختيارهم عشوائيا من سكان العاصمة , و العينة الثانية هم المبحوثين الوافدين الى الضاحيتان المدروستان , و تتعلق العينة الثالثة بالمبحوثين الذين رحلوا الى الضاحيتان , و ركزنا في الفصل السادس على الكشف عن الاسباب الحقيقية للتوافد نحو الضواحي مركزين على عوامل الاستقطاب التي مارسها هذه الاخيرة , كما نحاول الكشف عن إستراتيجية المبحوثين من وراء الانتقال الى الضواحي و أهم الميكانيزمات المتبعة في هذا الحراك الاجتماعي وذلك بهدف ربط أهداف هذه الدراسة مع نتائج الدراسة السابقة في رسالة المجستير التي قادتنا نتائجها الى هذا البحث , ولان الفصل السابع خصص للتحقق من فرضيات البحث و الاجابة على تساؤلات الاشكالية حولنا معرفة من خلال مباحثه التصور القيمي للمبحوثين سواءا سكان المدينة أو الوافدين للضاحية , وحاولنا معرفة كيف أثر ادراك قيمة العقار بالنسبة لهم على هذا التصور .

ولم نستثني من هذه الدراسة آثار هذا الحراك على الضاحية , اذ تطرقنا في الفصل الثامن الى السيرورة التاريخية للمسارات الاندماجية للوافدين , حيث تعرضنا اثر ذلك الى الآثار السوسيو – مجالية التي أصبحت سائدة بالضواحي جراء توافد السكان الجدد إليها ومامدى تأثير ذلك على إقرار بناء إجتماعي معين داخل هذه الضواحي وهذا اعتمادا على متغيرين أساسيين اتضح دورهما بشكل بارز في تغيير مسار الظاهرة المدروسة الا وهما : عامل الزمن , وعامل البعد المجالي .

ونختم الرسالة باستنتاج عام يتضمن أهم النقاط التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها , وخلصنا في الاخير الى الخاتمة التي تتضمن حوصلة شاملة للدراسة ككل , ومن خلال ذلك توصلنا الى وضع بعض الانتقادات التي وجدناها لعبت دور في إقرار بعض السلبيات بالنسبة للظاهرة , واتبعناها ببعض الاقتراحات ذات الصلة التي ارتأيناها مناسبة .

ويمكن القول في الاخير انه لا يوجد عمل لا تشوبه نقائص فالطالب تعترضه احيانا عوائق وصعوبات تحول دون تحقيق ما يصبوا إليه من خلال أهداف بحثه , وارجوا أن أكون قد وفقت ولو بالقدر القليل في هذه الدراسة , عساها تكون قد أضافت أو حتى أثارت نقاط جديدة الى البحث العلمي .

أهداف الدراسة:

أن البحوث الاجتماعية في مجملها تهدف الى الكشف عن الظواهر الاجتماعية , لذلك يستهدف بحثنا هذا دراسة النتائج المصاحبة لعملية تدفق سكان المدينة(مدينة الجزائر) نحو ضواحيها المجاورة , ونحاول ابراز اهم الآثار السوسيو- اقتصادية و الثقافية الناجمة عن ذلك , و اظهار التغيرات الاجتماعية التي أحدثتها بهذه الضواحي .

حيث يهدف بحثنا هذا الى اظهار القيمة العلمية للظاهرة الاجتماعية المعنية بالدراسة , ومن ثمة تسليط الضوء عليها وإبرازها بكل ابعادها , لإيجاد الحلول الجادة . فبحثنا الذي تناول بالدراسة ظاهرة امتداد المدينة نحو ضواحيها المجاورة حاولنا اظهار من خلاله السيرورة التاريخية لهذه الظاهرة بدءا بنشأة المدينة الى غاية نموها و ازدياد حجمها ومن ثمة توسعها و هيمنتها على ضواحيها المجاورة , كما هدفنا من خلال ذلك ابراز ما هو التأثير الذي أحدثه هذا التوسع في العلاقات الاجتماعية التي اصبحت نتيجة للتفاعل الاجتماعي بين سكان المنطقة الواحدة المتمثلة في الضاحية و التي اصبحت تجمع بين سكانها القدامى و السكان المتوافدين اليها لفترات زمنية متباينة , حيث ابرزنا دور هذا الاخير في تفعيل للعلاقات الاجتماعية أو عدم تفعيلها , كما حاولنا دراسة دور البعد الاقتصادي في هذا التوسع سواءا كسببا بارزا الذي أعطى دفعة للتوسع أو كنتيجة ظهرت آثارها على تغير الطبيعة الاقتصادية للضاحية .

أهمية الدراسة :

بحكم الجوانب التي يعالجها الموضوع المدروس فان أهميته ترتبط بكل جانب توصل الى اظهار وجودها في الظاهرة أو معالجتها حيث تميزت دراستنا بالشمولية نسبتا الى نوع الموضوع المدروس فقد شملت على عدة جوانب والتي تكمن في النواحي التالية :

1. الناحية المنهجية :

ان استعمال منهج معين دون آخر وما يتعلق بذلك من تقنيات منهجية , يرتبط ارتباطا واضحا مع طبيعة الظاهرة المعنية بالدراسة , ولأن دراستنا ارتبطت بالظاهرة الحضرية و التي من بين خصائصها هو التغير والتطور , لذلك كان لزاما علينا استعمال المنهج الكمي الذي ساعدنا في

أبراز قيمة الظاهرة بالأرقام والنسب , كما كان للمنهج الكيفي دور في تحليل البيانات المكتملة وإعطائها معنى ساهم بشكل كبير في تفسير الظاهرة المدروسة , كما أن استعمال التقنيات المنهجية لديه علاقة جد وطيدة و يتبع نوع المنهج المطبق لدراسة الظاهرة , حيث كان لشبكة الملاحظة أهمية كبيرة جدا في التدقيق في العناصر المراد دراستها , حيث تم تدوين أهم النقاط التي تساهم في الاقتراب اكثر من الظاهرة المدروسة , والجانب الأهم في ذلك هو القدرة على الرجوع الى ملاحظة نفس العناصر بعد فترة زمنية معينة وهذا للتوصل لإجراء المقارنة حسب عامل الزمن , كما لا يمكن اغفال الملاحظة بالمشاركة بحكم معاشتي للمنطقة حيث ساعدني ذلك في جمع معلومات قيمة , إضافة الى أهمية المعلومات المتحصل عليها بعد ضبط أسئلة الاستمارة , و تحديد أسئلة المقابلة الجماعية

2. الناحية الثقافية :

أبرزنا من خلال دراستنا هذه التغيرات الحادثة على مستوى التفاعلات الاجتماعية , التي حدثت نتيجة :سواء الهجرة من المدينة الى الريف , أو تلك المتعلقة بالتوافد من المدينة الى الضاحية , وما يتعلق بذلك من نقل و انتقال قيم و معايير من مجتمع الى آخر , كما حاولنا اظهار انعكاس ذلك على الجانب الاقتصادي للضاحية , كما خلصنا الى تأثير و تأثير المجال بالضاحية بكل الجوانب السالفة الذكر.

3. الناحية التاريخية :

ترتبط الحوادث التاريخية بعامل الزمن , و هذا ما ميز بروز الناحية التاريخية في دراستنا حيث تتبعنا تطور الظاهرة المعنية بالدراسة عبر مراحل وحقب تاريخية مختلفة , سواء اعتمادا على الوثائق و الكتب المحتواة على الحقائق التاريخية , أو من خلال دراسة وتحليل التغيرات الحادثة على الظاهرة المدروسة منذ بداية ظهورها ثم تطورها في فترات زمنية متباينة .

أسباب اختيار الموضوع :

كان من الاسباب التي ساهمت في اختياري لهذا الموضوع دون آخر هو معاشتي للظاهرة المدروسة منذ أن قمت باعداد مذكرة الليسانس , و ما زاد شغفي للغور أكثر في ابعاد هذه الظاهرة الاجتماعية هو التغيرات البارزة على هذه الظاهرة

اذ يعتبر العلماء ان مرحلة اختيار موضوع البحث من اهم مراحل تصميم البحث الاجتماعي , اذ تساعد هذه المرحلة على تكوين لنا مشكلة البحث التي يقوم الباحث بدراستها محاولا اظهارها , ويرتكز اختيار الباحث موضوعا لبحثه على اسباب واضحة وهادفة في نفس الوقت , و اختياري لهذا الموضوع له دولف نلخصها

فيما يلي :

اولا : لأسباب ذاتية :

كون صاحبة البحث , عايشة نمو المنطقة المراد دراستها الا وهي الضاحية الاولى(بلدية بئر التوتة) و مراحل تطورها , الشئ الذي ساعد على ملاحظة الظاهرة المدروسة عن كثب , وسيرورة تطورها منذ البدء في دراستها ونحن بصدد التحضير لشهادة الليسانس , وتتبعنا تطور الظاهرة المدروسة في شهادة المجستار ثم الدكتوراه , أين قمنا من خلال الدراسة المقدمة في شهادة الليسانس دراسة ظاهرة انتشار سكان العاصمة نحو الضواحي بدراسة ضاحية جديدة ألا وهي بلدية بئر التوتة , ثم لاحظنا فيما بعد , بعد التعمير لهذه الضاحية بروز ضاحية ثانية وهي ضاحية الضاحية ألا وهي بلدية تسالة المرجة الواقعة في نفس الخط الجغرافي للبلدية و تحتوي على أراضي شاغرة لصالح البناء , وهذا ما كون لدينا فكرة موضوع هذه الرسالة

ثانيا : لأسباب موضوعية :

لقد أثرتنا اختيار هذا الموضوع دون سواه كون هذا الموضوع جديد , لم يتناول بالدراسة من قبل في الجزائر و بالتحديد في علم اجتماع , حيث نحاول من خلال هذه الدراسة , التطرق الى شكل جديد من الهجرة المتمثلة في تحرك الافراد و انتشارهم و تدفقهم من المدن الكبرى نحو الضواحي المجاورة أين تناولنا بالدراسة عاصمة البلاد مدينة الجزائر و ضواحيها المجاورة وذلك من خلال العمل الميداني أين درسنا ضاحيتين للمدينة كما أسلفنا الذكر , وتطرقنا الى ضواحيها القديمة بالعودة الى التاريخ وهذا مقارنة مع الدراسات السابقة التي كانت في مجملها تحاول تفسير ظاهرة الهجرة الريفية و آثار ذلك بالخصوص على اليد العاملة الريفية .

الفصل الأول :

المقارنة المنهجية العامة

للدراسة

I. البناء المنهجي للدراسة .

1.الإشكالية :

اعتمادا على الطرح الموجود سابقا في رسالة المجستار و النتائج المتحصل عليها قمنا ببلورة طرح ليس بجديد بل انه مكمل للسابق ليمكننا من الغور في تفاصيل بحث بني على عدة تساؤلات وافتراضات ارتكزت على حقائق واقعية تمخضت عنها نتائج جديدة نتيجة لتعاقب الزمن محاولين تأكيد بعضها ونفي البعض الآخر , حيث انطلقت أول بوادر بحثنا مع بروز ظاهرة توافد سكان المدينة نحو الضواحي , ومع تعاقب الفترة الزمنية اختلفت أهداف الوافدين الى الضاحية , كما تباينت النتائج و الآثار التي ظهرت بالضاحية نتيجة لذلك , لذا كان من الواجب علينا تتبع هذا الاختلاف على مر الازمنة المتعاقبة للتحكم أكثر في الظاهرة المدروسة , اذ كان الطرح الاول لدراستنا الذي بدأ حول معرفة الأسباب الحقيقية وراء توافد سكان المدينة نحو الضاحية اذ قمنا بدراسة ضاحية لاحظنا ذلك التوافد اليها من المدينة , وانتقلنا في الطرح الثاني الى محاولة التعمق أكثر في الظاهرة من خلال القيام بمقارنة بين ضاحيتان متجاورتان الاولى عرفت توافد منذ الثمانينات أما الثانية فان التوافد اليها لم تعرفه الا منذ زمن قريب وهي ضاحية الضاحية , وعلى اساس ذلك جاء الطرح الاخير ليؤكد متغيرات بعينها ويبرز متغيرات جديدة وهذا استنادا الى الطرح السابق و الذي تم تناوله في رسالة المجستار و الذي كانت متغيراته ومؤشراته الظاهرة في التساؤلات الرئيسية و الفرضيات كما يلي :

- نتساءل عن الاسباب الحقيقية التي دفعت فئة من سكان الجزائر العاصمة للانتقال نحو الضواحيها ؟
- هل ازمة السكن هي السبب الحقيقي لهذا الانتقال ؟
- ام البحث عن الفضاء الواسع و عن الريف و الابتعاد عن ضوضاء المدينة من الاسباب الحقيقية لهذا الانتقال ؟
- و اذا كان كذلك لماذا لم يتم اختيار المناطق الريفية البعيدة عن العاصمة بدلا من المحيطة بها و القريبة منها ؟
- نتساءل ايضا عن ماهية فئات النازحين و ماهي شرائحهم الاجتماعية ؟
- هل السكان الاصليين للعاصمة هم الذين انتقلوا الى الضواحي ام الحضريين الجدد؟
- و ما هي طبيعة التغيرات التي تحدثها عملية انتقال هؤلاء , هل لها تأثير سلبي على هذه الضواحي ام هو تأثير ايجابي ؟

- وما مدى بروز التغيرات الاجتماعية وحجمها في كل من الضاحيتين المدروستين الضاحية القريبة من المركز الحضري "مدينة الجزائر" والضاحية البعيدة عنه أو ضاحية الضاحية , وهل لبعده او قرب المجال الجغرافي أثر على هذه التغيرات ؟

و انطلاقا من النتائج التي تم التطرق اليها في المقدمة والتي كانت اجابة عن هذه التساؤلات , أصبحت قاعدة معرفية لطرح جديد لرسالة الدكتوراه هذه , حيث حاولنا أن نتعرف على اهم التغيرات التي أحدثتها ظاهرة توافد سكان المدينة نحو ضواحيه سواء على الصعيد السوسيو- مجالي أو الاقتصادي , كما أردنا معرفة هل للتصور أو الإدراك الذي يكونه هؤلاء الوافدين عن الضاحية بداية بمحاولة معرفة رأيهم عن مدينتهم أولا وهل له تأثير على عملية اختيار الاستقرار بمنطقة دون أخرى .

وللإلمام الجيد بكل جوانب هذا البحث حاولنا أن تكون اجاباتنا وافية من خلال اختيار الاطراف المجيبة حيث ركز بحثنا على الاختيار الجديد للعينة إذ ضمت سكان المدينة بمختلف أحيائها و السكان الوافدين الى الضاحية ولم نستثني من ذلك السكان المرحلين حتى نستطيع من خلال ذلك التحكم في متغيرات البحث و تتسنى لنا بذلك اجراء المقارنة اللازمة في المجال الزماني و المكاني باستعمال التقنيات المنهجية المناسبة , حيث اقتصر عامل الزمن على الفترة التي بدأنا فيها تتبع الظاهرة عند التحضير لشهادة الليسانس سنة 1999 الى غاية التطرق الى التطورات الحادثة في يومنا هذا ونحن بصدد التحضير لشهادة الدكتوراه , مرورا بالمتغيرات المدروسة في شهادة الماجستير ,

و تحددت المقارنة المكانية في تتبع الظاهرة بين المدينة و الضاحية و بين الضاحية و ضاحية الضاحية , كما كانت المقارنة البارزة بين السكان الوافدين و السكان المرحلين لكل من الضاحيتان , لمعرفة مدى اختلاف وجود عدد من المتغيرات بين هذه الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة .

وبقصد التوصل الى الاجابة المؤكدة و التي تقترب من الصحة , وبهدف جمع المعطيات و المعلومات بأكبر قدر ممكن ميدانيا كانت التساؤلات التالية هي الاقرب الى ذلك :

التساؤل الرئيسي:

ما هي أهم الأسباب المؤدية إلى توسع المدينة نحو ضواحيها و ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناجمة عن هذا التوسع ؟.

التساؤلات الفرعية :

1. هل توسع المدينة نحو ضواحيها هو توسع عفوي عشوائي أم منظم مبني على أسس تخطيطية محكمة ؟
2. هل تبقى العاصمة تنتج في كل مرة ضواحي جديدة كمتنافس لها من الضغط السكاني ؟
3. ما هي الآثار المتعلقة بالعقار الناتجة عن هذا التوسع و هذا عبر مراحل تاريخية مختلفة ؟
4. ما هي الوسائل و التدابير و الإجراءات التي تبعث للحد من الآثار السلبية المتعلقة بهذه الظاهرة وماهي الآليات المساهمة في ذلك ؟
5. بما يرتبط تغير سعر العقار بالضواحي ؟
6. بما تتأثر مضاربة العقار بالضواحي ؟
7. ما هي العوامل التي كان لها دور في هذه الحركية ؟
8. ما هي الفئات الاجتماعية التي أنتجت هذه الحركية الاجتماعية و الاقتصادية و المجالية ؟
9. هل اختيار الضواحي من طرف فئات اجتماعية معينة كمنطقة للسكن ناتج عن ادراك و تصور قيمي لهؤلاء لمدينتهم و للضاحية أيضا ؟
10. هل للسكان المرحلين نفس التصور أو الحكم القيمي لهؤلاء الوافدين بمحض إرادتهم عن المدينة التي وفدوا منها و للضاحية الوافدين إليها؟
11. هل نفس السكان هم الذين ينتقلون من مجال إلى آخر أم أن المدينة هي التي تنتج في كل مرة منطقة للتوسع ؟
12. هل التوسع مرتبط بالحكم القيمي للوافدين أم أنه يتبع في ذلك المجال الجغرافي ؟
13. ما هي المساحة الجغرافية التي تتحرك فيها المدينة في أثناء توسعها ؟
14. وما هو الاتجاه الذي يأخذه هذا التوسع عادة ؟
15. لماذا اختيرت أماكن معينة دون غيرها إما لإقامة المدن أو للتوسع ؟
16. هل للمركزية و اللامركزية علاقة بالانتقال إلى الضاحية ؟
17. ما علاقة توسع المدينة بالتلاقح الثقافي (الامتزاج الثقافي) ؟
18. هل التفاعلات الاجتماعية هي التي تتأثر بالمجال أم أن هذا الأخير يخلق نمط تفاعلات اجتماعية بين مستهلكيه؟
19. ما هي التغيرات الاجتماعية و الثقافية الحادثة بالضاحية نتيجة التغيرات المجالية بها ؟

20. هل طغت هذه الآثار (السمات) الاجتماعية و الثقافية الجديدة على السمات الثقافية للضاحية؟
21. هل يتخلى السكان الجدد عن سماتهم الثقافية لاكتساب أخرى جديدة ام يعملون كنواقل للثقافة إلى مناطق توافدهم ؟
22. هل يتم الإدماج الاجتماعي للوافدين الجدد للضاحية بسهولة أم أن ذلك مرهون بمتغير الزمن ؟

2.الفرضيات :

الفرضية الاولى:

الحركية الاجتماعية المتمثلة في الانتقال للسكن بالضحية مرتبطا إرتباطا وثيقا بالتصور القيمي للوافدين لمدينتهم الاصلية و للضحية الوافدين اليها .

الفرضية الثانية :

يعتمد الوافدون في حركيتهم نحو الضواحي على قيمة العقار و البعد المجالي , وهذا نسبتا للتصور القيمي لهاذان العاملان من طرف الوافدين .

الفرضية الثالثة :

تتأثر قيمة العقار بالضواحي بعامل سهولة الحصول على المجال الشاغر و المسافة الفاصلة بين المجال المراد شغله و المركز الحضري .

الفرضية الرابعة :

يُظهر العامل الزمني تأثيره الواضح في المسارات الاندماجية سواء الاجتماعية و المجالية , لمختلف فئات الوافدين , الشيء الذي يسهم شيئا فشيئا في فرض آليات الامتزاج الثقافي .

3. المنهج المتبع وتقنيات جمع البيانات :

1.3.1. المنهج المتبع:

تصنف البحوث العلمية إلى أنواع متباينة و تنقسم إلى فئات وفق معايير متعددة , فمنها ما تتميز كبحوث عن باقي البحوث حسب أهميتها و أخرى حسب نوعها والبعض الآخر حسب أسلوبها وطبيعة المشكلة المدروسة , كما تنقسم البحوث العلمية حسب المناهج التي تعتمدها , واستنادا إلى هذا الأسلوب فان بحثنا هذا يندرج ضمن البحوث العلمية الميدانية وهي التي تعتمد أساسا في جمع المعلومات العلمية بالرجوع إلى المحيط الذي تتواجد به عينة الدراسة كالمؤسسات أو التجمعات البشرية .

وتستخدم في ذلك بعض التقنيات الملائمة لطبيعة الموضوع المساعدة على استقصاء الحقائق العلمية مثل المقابلة و الاستمارة والملاحظة أيضا , وتتبع مناهج معينة تخدم أهداف البحث وتساعد على الوصول إلى النتائج المهمة للدراسة , لذلك تطلب منا هذا البحث الاعتماد على مناهج معينة , نظرا للأهمية الأساسية التي يكتسبها المنهج في البحث الاجتماعي , باعتباره العمود الفقري و الموجه الذي يسيّر وييسر سيرورة البحث العلمي الاجتماعي , لهذا فإن كل باحث يحاول استخدام الأساليب العلمية وإتباع المناهج التي يستوجبها مسار بحثه , فالمناهج والتقنيات المستعملة في البحث يجب أن تكون متناسبة مع الموضوع المدروس و تمكن الباحث من الوصول إلى أهدافه التي سطرها لتحقيق نتائج بحثه.

و لكي نصل إلى نتائج تعيننا على تفسير الظاهرة المدروسة , أقتضى منا الأمر الجمع بين الأسلوبين الكيفي و الكمي , وذلك كما يقول حسن الساعاتي في كتابه : " يعمل على زيادة توضيح الرؤية و تعميق النظرة الشمولية , الأمر الذي يساعد على دقة التحليل و ضبط التفسير ¹ لذلك جمعنا بين عدة أساليب و تقنيات فإلى جانب استخدام الإحصاء الوصفي استعنا بالدراسة الوصفية , و قد تناسب مع طبيعة موضوعنا إلى جانب ذلك الاعتماد على الاسترداد التاريخي و المنهج المقارن.

¹ حسن الساعاتي : في تصميم البحوث الاجتماعية , نسق منهج جديد , دار النهضة العربية للطباعة و النشر , بيروت 1992 , ص 196

1.1.3. الإحصاء الوصفي :

نظرا لطبيعة البحوث الميدانية استدعى منا الأمر الاستعانة بالأساليب التي تمكننا من جمع البيانات اللازمة للتحليل , ومن أهمها أسلوب الإحصاء الوصفي حيث يعرف هذا الأخير على أنه : " العلم الذي يهتم باستنباط الحقائق من الأرقام و الصفات , أو الرتب بطريقة علمية ويهتم بجمع البيانات ثم تلخيصها وعرضها , ويختص في جمع المعلومات والبيانات الإحصائية عن مجموعة معينة من الأفراد , فهو بذلك عبارة عن العمليات الإحصائية التي تستخدم في تبسيط وتنظيم البيانات , ويحوي الأدوات التي ابتكرت لتنظيم وعرض البيانات في نماذج سهلة الوصول يتضمن قياسات الظواهر المتكررة و خلاصة الإحصاءات المتنوعة " ¹.

وقد ساعدنا استخدام الأساليب الإحصائية التي تطلبتها مشكلة البحث من تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال القيام بالبحث الميداني , إذ استعملنا جداول إحصائية للتحقق من فرضيات بحثنا , و ذلك بعد جمع المعطيات اللازمة و تفريغها في جداول إحصائية و هذا ما يساعد على وضوح الرؤية و قياس الظواهر , و استعنا بهذه الجداول في التحليل السوسولوجي للبحث و وصف الظواهر المدروسة ذلك أن المنهج الإحصائي هو منهج الذي يحاول التوفيق بين الخطوات الكمية والكيفية , العقلاني و الحسي , المبني و الملاحظ , و نستطيع بواسطة المنهج الإحصائي , تأهيل الكيفي و إرجاعه أكثر قابلية للمعالجة الرياضية²

2.1.3. المنهج الوصفي :

يعد هذا المنهج من المراحل المهمة في البحث وكما تقول *Madleine Grawitz* :
عملية الوصف هذه المرحلة يمكن ان تكون الهدف نفسه للبحث : مثلا منوغرافية مدينة

¹ لحسن عبد الله باشبوة , نزار عبد المجيد البروراري عدنان هاشم السامرائي : البحث العلمي مفاهيم . اساليب . تطبيقات , الطبعة الاولى , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , عمان , 2010 , ص 255 .

² Omre aktouf : *méthodes des sciences social et approche qualitative des organisations*, presses de l'université du Québec ; 1992, p 24

صغيرة نقوم بوصفها من كل جوانبها. ويمكن ان تعتبر هذه العملية كمرحلة اولية للدراسة.... وهي توافق مرحلة الملاحظة¹

حيث يقوم هذا المنهج على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة و العوامل التي تتحكم فيها , واستخلاص النتائج لتعميمها , ويشمل المنهج الوصفي أكثر من طريقة , حيث تتم دراسة الظاهرة بشكل عام محيطين بكافة عواملها وأسبابها مهما كان عدد هذه العوامل و الأسباب (يختبر عدد كبير من الحالات) ...

ويعد المنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث العلمي ملائمة للواقع الاجتماعي وخصائصه وهو الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع , إذ من خلاله نتمكن من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع²

إذ استعنا بهذا المنهج من خلال منوغرافية الضاحيتان المراد دراستهما , و هما كل من مدينة الجزائر و بلدية بئر توتة و بلدية تاسلة المرجة و ذلك بوصف كل جوانبها سواء التاريخية أو الاقتصادية أو الديموغرافية محاولة بذلك تبين التغيرات التي طرأت على المناطق الجغرافية في جوانب عديدة في مراحل زمنية مختلفة و ذلك لفهم أثر التغيرات الحادثة في وقتنا الحالي, وما مدى تأثير ذلك على الظاهرة المدروسة , كما مكننا هذا المنهج من تحليل الظاهرة المدروسة بالاستناد إلى التعاملات الاجتماعية الملاحظة داخل إطار المجالات المدروسة حيث كانت عينتنا موزعة على عدة مجالات متباينة سواء من الناحية الجغرافية أو من الناحية الاجتماعية .

3.1.3. المنهج المقارن والمنهج التاريخي :

كان استخدامنا للمنهج الأول وذلك من خلال إجراء المقارنة في الزمان و المكان , إذ قارنا بين مجالين جغرافيين مختلفين وهما الضاحيتين المدروستين السالفة الذكر وربطنا ذلك بتطورهما في فترات زمنية مختلفة لإظهار التغيرات الحادثة بالمنطقتين وتوضيح ذلك التباين بينهما لنتمكن من الإجابة عن تساؤلاتنا , ذلك أن مقارنة مختلف

¹ Madeleine Grawitz ; méthodes des sciences sociales ; huitième édition ; dallos ; paris 1990 ; p452.

² لحسن عبد الله باشيوة وآخرون : المرجع السابق , ص159-160.

الحالات الإنسانية المتتابعة هو" الهدف نفسه للعلوم الإنسانية , و دراسة الظواهر الماضية تبين في مجموعها إمكانية التوقع , هذه الأخيرة تكون شرعية عندما تنشأ عن المعرفة الدقيقة العامة لعلاقتها الأساسية , والمهم هنا هو القيام بربط واقعي بين الأفعال ...وهو مرتبط على الأقل بين سلسلة من الظواهر الإنسانية المختلفة , التي هي سبب وأثر في نفس الوقت , التي لا يمكن أن تدرس إلا داخل الشمولية للمجتمع"¹.

كما وظفنا المنهج المقارن في دراستنا لمعرفة تلك الاختلافات و التباينات الموجودة في الزمان و المكان , فالمقارنة في العنصر الأول (الزمان) يتمثل في الفترات الأولى لتشكل الضاحية المدروسة أين وفد إليها السكان من مدينة الجزائر ومقارنتها بالفترة الحالية بعد استقرارهم بها , أما فيما يتعلق بالعنصر الثاني (المكان) فنتمثل المقارنة في بعض المتغيرات الموجودة في الضاحية الأولى ومحاولة إثبات وجودها أو عدم وجودها في الضاحية الثانية , كما حاولنا إيجاد أوجه التشابه و الاختلاف فيما يتعلق بالظاهرة المدروسة بمقارنتها مع مثيلاتها في الدول الأخرى .

إذ كان من الواجب مقارنة وجود بعض المتغيرات التي أردنا معرفة دور عامل الزمن في حدوث بعض التحولات سواء الاجتماعية منها أو المجالية .

كما استعنا في بحثنا هذا بسجلات و الوثائق الرسمية الخاصة بالبلديتين , لمعرفة المراحل التاريخية التي مرت بها البلدية و التغيرات الحادثة بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا سواء في الجانب الاقتصادي أو على الصعيد الهيكلي الديموغرافي و العمراني وذلك نظرا للإرتباط الحقبات التاريخية التي مرت بها كل من البلديتين مع موضوعنا و للتعرف من خلال ذلك على ما يحدث بها الآن . لاستخلاص الدلالات و ليس مجرد جمع المعلومات , إضافة الى تتبع تطور مدينة الجزائر والعودة إلى المراحل التاريخية لتشكل ضواحيها المختلفة سواء تلك القديمة أو الجديدة , إلى جانب المقارنة بين الضاحيتين باستخلاص أوجه الشبه و الاختلاف اعتمادا على نتائج العمل الميداني .

¹ المرجع نفسه ص160

وكان للمنهج التاريخي دور كبير في توضيح معالم الظاهرة المدروسة و البحث عن أصلها وقد "استخدم علماء الاجتماع المنهج التاريخي عند دراستهم للتغير الذي يطرأ على شبكة العلاقات الاجتماعية وتطور النظم الاجتماعية والتحول في المفاهيم و القيم الاجتماعية وعند دراستهم لأصول الثقافات وتطورها وانتشارها وعند عقد المقارنات المختلفة بين الثقافات و النظم , بل إن معرفة تاريخ المجتمع ضرورية لفهم واقعه"¹

إذ ساعدنا هذا المنهج على تفسير التغيرات الحادثة في وقت قريب بالرجوع إلى دلالات حادثة في زمن بعيد , إذ ارتبطت معرفتنا بأهم التحولات والتغيرات الحادثة سواء على الصعيد السوسيو- اقتصادي و الثقافي بمدينة الجزائر و

ضواحيها , بالرجوع إلى أهم المحاور التاريخية للمدينة منذ ما قبل الاستقلال الى ما بعده , ومعرفة أهم عوامل تشكل ضواحيها عبر مراحل تاريخية متباينة , ومن الضواحي الجديدة التي كانت قد جلبت اهتماما لدراستها هي بلدية بئر التوتة و ضاحيتها بلدية تاسلة المرجة .

4.1.3. المنهج المتكامل (الاستدلالي):

وهذا المنهج مستحدث لدراسة الظواهر الإنسانية و الاجتماعية ويستند هذا المنهج على حقيقة وجود ارتباط و تلازم بين الاطار العلمي للبحث(أي الفكر النظري) وبين الواقع العلمي (أي المجال التطبيقي) مما يسمح بالمزج بين النظريات التي تفسر الظواهر مع التطبيق العلمي . ويتيح هذا المنهج للدراسة التي يقوم بها الباحث مزايا عديدة منها تحقيق العمق باستخدام المنهج التاريخي و الشمول باستخدام المنهج الوصفي التحليلي و التوازن باستخدام أدوات التحليل الاحصائي²

وبما أن بحثنا هذا يعد من البحوث الميدانية هذا ما جعلنا نحاول اسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني و ذلك من خلال ضبط متغيرات بحثنا اعتمادا المعلومات

¹ المرجع نفسه, ص161
² المرجع نفسه, ص163

المجمعة نظريا ومن ثم محاولة اثبات وجودها أو نفي ذلك من خلال دراسة العوامل المحيطة بالظاهرة المدروسة ومحاولة قياسها ميدانيا لمعرفة مدى صدقها , وذلك باستخدام الادوات و التقنيات الملائمة مثل المقابلة و الاستمارة ولم نستثني من ذلك الملاحظة بأنواعها كتقنية أساسية التي اعتمدنا عليها في جمع المعلومات حول بحثنا كما ساعدتنا في اثرائه .

2.3. تقنيات جمع البيانات :

كل منهج معين يستلزم توظيف تقنيات منهجية معينة تخدم البحث و تساعد على إستقصاء الحقائق اللازمة وتشخيصها وتمكن من الوصول إلى النتائج العلمية الدقيقة , حيث أن الباحث لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة من بحثه إلا إذا كانت عملية جمع المعلومات مصممة بطريقة صحيحة و دقيقة تسمح بالتعبير عن الظاهرة الإجتماعية المدروسة وقد تختلف و تتعدد التقنيات المنهجية لجمع البيانات , من بحث لآخر نظرا لطبيعة الموضوع و خصائص الميدان ذلك أن كل منهج معين يتطلب استعمال تقنياته ليسهل تطبيقه ومن ثم استخلاص الحقائق , وقد إستوجب موضوع بحثنا هذا الإستعانة بالتقنيات المنهجية التالية :

1.2.3- الملاحظة :

تعتبر الملاحظة من الوسائل البسيطة و العفوية التي استعملها ويستعملها الانسان لمعرفة شيء ما أو تقصي الحقائق العلمية عن ظاهرة معينة استوجبت الدراسة ويقصد بها : " أنها التنبه للظواهر أو الحوادث بقصد تفسيرها واكتشاف أسبابها وعواملها و الوصول الى القوانين التي تحكمها ... فهي تعني الانتباه المقصود والموجه نحو سلوك فردي أو جماعي معين بقصد متابعته ورصد تغيراته"¹ , وكأي بحث علمي فان دراستنا لم تستغني عن هذه التقنية الاساسية بأنواعها التي أعانتنا على الحصول على المادة العلمية التي لانستطع الحصول عليها باستخدام فقط التقنيات و الادوات المنهجية الأخرى ومن أهم أنواع الملاحظات التي استعنا بها نوضحها كما يلي :

أ- الملاحظة بالمشاركة :

هي مصدر ظهر الاشكال الاخرى للملاحظة في عين المكان , انها تتطلب الاندماج في مجال حياة الأشخاص محل الدراسة مع مراعاة عدم تغيير أي شيء في الوضع ... إن الملاحظة بالمشاركة طموحات أكثر من الملاحظة بدون مشاركة لأنها لا تهدف فقط الى

¹ المرجع نفسه , ص378

تقديم عناصر عن الوضع , بل إنها تطمح كذلك الى استخراج المعنى الذي يمنحه لها
الفاعلين الاجتماعيين ...¹

ب. الملاحظة المنظمة أو المحددة : (شبكة الملاحظة)

إذا كانت الملاحظة العشوائية (غير المنظمة) من أكثر التقنيات المنهجية إستعمالا لأنها تسهل جمع الحقائق و تساعد على التدقيق في أي ظاهرة مدروسة و تحدد معالمها , فان الملاحظة المنظمة تزيد من تحكم الباحث في متغيرات بحثه ونظرا لطبيعة الموضوع و حدائه , فقد إرتئينا الإستعانة بالملاحظة المنظمة لأنها تعتبر تقنية دقيقة و أساسية و من تقنيات الحصول على المعلومات حول ظاهرة مجتمع ما , أو تشخيص واقع معين و يستعملها الباحث للكشف عن العلاقات بين عناصر الظواهر فبعد اختيارنا للنقاط المراد ملاحظتها قمنا بوضعها في جدول جامع , مشكلا بذلك شبكة الملاحظة , فكما يقول *Maurice Angers* : " إذا كنا بحاجة لوسيلة دقيقة بمعنى مرنة , عندما نريد قياس الظواهر , نكوّن إذن شبكة الملاحظة"²

فالشبكة هي قطعة مهمة لتهيئة الملاحظة , وهي تكون نظام تحليل نسقي وسيطي بين الشيء الملاحظ و تقديمه النظري ...بناء الشبكة تحتل وضع نظام تصفية و تعريف قوانين استعمال لجزء من المشكل³ و أرفقنا شبكة الملاحظة بالاستمارة الإستبائية بغرض الاستعانة بها في تحليل المعطيات و ذلك بإستخدامها كمعطيات كمية في الجداول الإحصائية لدراستنا أو الاستعانة بها في تحليلنا الكيفي , و قد إشتملت شبكة الملاحظة على بعض البيانات منها :

- نوع البناء (بيت عمودي ,بيت أفقي) .

- مدى إتمام البيت (بناء تام , غير تام) .

¹ موريس انجرس : منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية . تدريبات عملية , ترجمة : بوزيد صحراوي , كمال بوشرف , سعيد سبعون , دار القصة للنشر , الجزائر , 2006 , ص185 .

² Angers Maurice : initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines ;édition .1 casbah ;Alger ;1997. P175

³ Alain Blanchet : les techniques d'enquête en sciences sociales, bordas paris 1987, p64

- عدد الطوابق بالبيت (طابق سفلي , أكثر من طابق).

- وجود نشاط تجاري أو عدم وجوده مع البناء .

- نوع النشاط.

- هل البناء مسكون أم لا (من خلال ملاحظة هل هناك غسيل منشور بالبيت او وجود نباتات حية على حواف النوافذ , إلى غير ها من الملاحظات التي يتبين هل البناء به سكان مقيمون أم لا)

- وجود حديقة بالبيت.

إلى غير ذلك من الملاحظات التي لم نحدد ها في شبكة الملاحظة .

اضافة الى بعض الملاحظات في الشبكة المتمثلة في التغيرات الواضحة في البناءات

وقد استعملنا هذه التقنية للتأكد من التغيرات الحادثة بنفس المجال المستهدف من طرف دراستنا) وهي الضاحية الأولى بلدية بئر التوتة والضحاية الثانية بلدية تاسلة المرجة (وذلك في فترات زمنية متباينة , بين الدراسة الأولى التي قمنا بها ونحن بصدد التحضير لشهادة اليسانس لسنة 1999 , والدراسة التي بدأت سنة 2000 بالنسبة لرسالة الماجستير, وهذه الدراسة و نحن بصدد التحضير لشهادة الدكتوراه وحاولنا إثر ذلك إجراء مقارنة بين نفس النقاط المحددة في شبكة الملاحظة بين الفترات الزمنية المحددة .

و الجدير بالذكر هنا أن تطبيق هذه التقنية في الميدان كان من الصعوبة بمكان , ذلك اننا كنا نود أن ندون النقاط المحددة في شبكة الملاحظة وتطبيقها على كل البيوت الموجودة داخل إطار المجال المدروس , ولكن ولأن التجزئات يسكنها كل من السكان الوافدين إلى البلدية والسكان الأصليين لذلك استعصى علينا الامر .

مراحل اعداد الشبكة :

وأهم المراحل التي مررنا بها لاعداد هذه الشبكة هي :

أولاً:

قمنا بتحديد الأهداف المراد ملاحظتها و بالتالي التدقيق في النقاط و السلوك المستهدف بالدراسة .محاولة منا ملاحظة سلوكات السكان الوافدين إلى المنطقة بعد مدة زمنية من خلال تحديد نقاط معينة كتعاملات الاجتماعية فيما بينهم .

ثانياً :

صممنا شبكة الملاحظة وفقا للأهداف المحددة مسبقا بما يخدم عملية جمع المعلومات من الجانب الميداني التي نطمح إليها .

ثالثاً :

حددنا الوقت اللازم لمأ الشبكة .

رابعاً :

توجهنا الى الميدان والقيام بالملاحظة و مأ الشبكة .

خامساً :

قمنا بتقييم النقاط الملاحظة وتحديد النقص في الشبكة ثم تقويمها والعودة الى الميدان للقيام بالملاحظة .

سادساً :

استخدامنا المعلومات المسجلة في الشبكة في عملية التحليل وذلك بتحويلها الى بيانات إحصائية ثم الاستعانة بها في تدعيم التحليل الكيفي للأطروحة .

2.2.3. المقابلة الجماعية :

رغم التنقيحات المتكررة للاستمارة , لكن كنا في حاجة الى بعض المعلومات في كل مرة تساعدنا على القيام بالتحليل السوسولوجي للظاهرة وهذا ما استوجب منا اجراء المقابلة الجماعية و بعض المقابلات الفردية مع افراد العينة , حيث سمحت لي وضعيتي بحكم سكني في منطقة تتوسط المجالات التي أجرينا البحث فيها وهي بلدية بئر التوتة , فهذا سهل لنا على تبادل اطراف الحديث مع السكان المرشحين الى البلديتان المدروستان سواء أثناء استقلال نفس وسائل النقل , أو اثناء اقتناء الحاجيات في المحلات بنفس مجال الدراسة , حيث كنت أحدد مسبقا الاسئلة المراد طرحها وأتحكم بمسار الحديث , واستطعت من خلال ذلك جمع معلومات قيّمة وذات أهمية ساهمت في اثراء بحثنا .

3.2.3. الاستمارة :

وتعد الاستمارة من أهم التقنيات المستعملة لجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات من خلال الاحتكاك مع أفراد العينة المدروسة حيث سنتطرق الى بعض المحاور التي تتبعها بعض الأسئلة التي تخدم أهداف بحثنا و تجيبنا على أسئلة إشكالية البحث , وما يؤكد أو ينفي فرضيتنا .

و هي أهم تقنية في دراستنا , حيث شكلت الركيزة الأساسية التي إعتد عليها بحثنا لجمع المعلومات أثناء خروجنا إلى الميدان , إذ تعتبر هذه التقنية "الوسيلة العلمية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق و المعلومات من البحوث خلال عملية المقابلة , وهي الوسيلة التي تفرض عليه التقيد بموضوع البحث المزمع إجراءه وعدم الخروج عن أطره العريضة ومضامينه التفصيلية ومساراته النظرية و التطبيقية " ¹

احتوى بحثنا على ثلاث أنواع من الاستمارات موزعة على أنواع مختلفة من العينات :

¹ إحسان محمد الحسن : الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي , دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت , 1986 , ص65

الاستثمار الأولى الموجهة الى سكان مدينة الجزائر العاصمة , الاستثمار الثانية موجهة إلى السكان الوافدين إلى كل من الضاحيتان (بلدية بئر التوتة , وبلدية تسالة المرجة) , الاستثمار الثالثة موجهة إلى السكان المرحلين من البلديات المختلفة لمدينة الجزائر إلى الضواحي المدروسة .

حيث تضمنت الاستثمار الأولى الموجهة إلى سكان مدينة الجزائر- اضافة الى البيانات الشخصية للمبحوثين وبعض المعلومات حول السكن - محوران هامان , اذ تطرح أسئلة المحور الاول لجمع بعض المعلومات حول تصور المبحوثين لمدينة الجزائر ... كمعرفة جوانب الاختلاف بين مدينة الجزائر في وقتنا الحالي وبين ما كانت عليه سابقا , اضافة الى تحديد الجوانب السلبية و الايجابية في ذلك ... أما المحور الثاني يتناول مضمون اسئلته ادراك المبحوثين لمسألة العقار من خلال تقدير سعر منازلهم التي يقطنون اضافة الى تقدير سعر المتر المربع للعقار في بعض ضواحي العاصمة سواء الجديدة أو القديمة منها الى جانب محاولة ترتيبها .

أما الإستثمار الثانية الموجهة الى السكان الوافدين الى الضواحي نجد بها بعض الأسئلة التي من شأنها أن تخدم موضوعنا و تتماشى وطبيعته , وقد نظمنا هذه الأسئلة في محاور صممت كما يلي :

- حيث جاء في المحور الأول : بيانات شخصية لرب الأسرة المدروسة
- أما المحور الثاني : بياناته تتعلق بالدخل الإجمالي للعائلة .
- بالنسبة للمحور الثالث : تدور أسئلته حول تغيير مكان الإقامة السابق
- المحور الرابع : يتضمن أسئلة حول تصور المبحوث للمدينة .
- المحور الخامس: صمم لمعرفة كيف إستقر المبحوثين بالمنطقة الجديدة سواء هؤلاء الذين يقطنون الضاحية الأولى (بلدية بئر التوتة) أو الضاحية الثانية أو ضاحية الضاحية (بلدية تسالة المرجة) .
- وفي المحور السادس والأخير : حاولنا معرفة من خلاله العلاقات الاجتماعية التي أصبحت سائدة في المجال الاجتماعي الجديد للمبحوثين .

وقد جاءت أسئلة الاستمارة معظمها مغلقة , وهذا لتسهيل عملية الحصول على معلومات دقيقة , وعملية تكميمها , من خلال تصميم الجداول الإحصائية , التي نستعين بها في تحليلنا السوسولوجي للظاهرة , كما تضمنت الاستمارة أسئلة مفتوحة وذلك بهدف إعطاء الفرصة للمبحوث للإجابة بكل حرية , علنا نحصل من خلال هذه الإجابات على معلومات ما كنا نتوصل إليها بأسئلة الإستمارة المكتمة .

والجدير بالذكر هنا أن المقابلة لم تقتصر مع رب الأسرة فقط , بل أيضا شملت ربة البيت التي كان من المفيد لدراستنا التوجه إليها ببعض الأسئلة خاصة تلك المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية لمعرفة مدى تلاؤمها في حينها الجديد وجعله كمؤشر لمدى تكيف الأسرة ككل , إضافة إلى أن أسئلة الاستمارة إستدعت مشاركة باقي أعضاء الأسرة في الحوار إذ كانوا حاضرين باعتبار الموضوع يمس كل أعضاء الأسرة .

كما أن نفس أسئلة الاستمارة وزعت على مجال دراستنا الأولى وهي الضاحية القريبة ومجال دراستنا الثانية وهي ضاحية الضاحية , إلا أن هناك سؤال واحد لم يكن مبحوثي المجال الثاني (بلدية تسالة المرجة) معنيين بالإجابة عنه وهو السؤال الموجود في المحور الخامس الذي يستفسر عن إذا ما وجدت قطعة أرض أوسع ببلدية تسالة المرجة أو بوفاريك فهل يقبل مبحوثين المنطقة الأولى تغييرها بمسكنهم الحالي .

الاستمارة الثالثة الموجهة إلى السكان المرحلين سواء الى الضاحية الاولى أو الى الضاحية الثانية وقد تضمنت المحاور التالية :

إضافة إلى البيانات الشخصية , محور الوضعية بعد الترحيل وتتناول , إلى جانب محور تصور المبحوثين للمدينة التي رحلوا منها وهي مدينة الجزائر ومحور يتناول مجموع الأسئلة حول العقار وهي نفس الأسئلة الموجودة في الاستمارة الموجهة الى سكان مدينة نفسها .

مراحل اعداد الاستمارة :

وأهم المراحل التي مرت بها عملية تجهيز الاستمارة واستغلال معلوماتها مايلي :

أولا : عملية تصميم الاستمارة :

بعد ضبط أسئلة الإشكالية وصياغة الفرضيات , وتحديد المتغيرات ومؤشراتها قمنا بتصميم محاور الاستمارات وإعداد وتنظيم وترتيب سلسلة من الأسئلة المتكاملة التي تكون جاهزة لان تطرح على المبحوثين , حيث احتوت الاستمارات على أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة .

ثانيا : القيام بالدراسة الاستطلاعية :

وذلك بتجهيز الاستمارات بطبع الاستمارات وسحبها , ثم تحديد المجالين الجغرافي والبشري للدراسة و من ثم توزيع عدد منها , كاستمارات تجريبية .

ثالثا : مرحلة التقييم و التقويم :

فبعد تجريب مجموع الاستبيانات كل واحدة في المنطقة المحددة , واسترجاعها قمنا بتقييم الإجابات ومن ثم تقويمها بتعديل الأسئلة بحذف بعضها وإضافة أخرى و من ثم ضبطها نهائيا .

رابعا : النزول إلى الميدان :

بعد إعداد النسخ اللازمة من ناحية العدد وتصنيفها , بحيث كل نوع من الاستمارات يوجه إلى مجال من مجالات الدراسة , قمنا من ثمة بتوزيع الاستمارات اعتمادا على وسيط يكون عارفا بالمنطقة , فمثلا رأي سكان العاصمة في مدينتهم ألزم علينا الأمر الاستعانة بأشخاص يعرفون جيدا منطقتهم وكل سكانها لكي تكون الإجابات جدية وتقترب من الحقيقة أكثر, إضافة إلى ذلك فالأشخاص المستعان بهم كان من الواجب اختيارهم من الطلبة الذين يعلمون جيدا كيف يتم ملأ الاستمارة وكيف تطرح الأسئلة , ذلك أن مجتمع بحثنا لم يكن كله مجتمع يقرأ ويكتب فمنهم الجامعيون و منهم الأميون .

خامسا : استغلال معلومات الاستثمار :

وذلك من خلال معالجة المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق أجوبة المبحوثين , حيث قمنا بمراجعة الاستثمارات وفرزها وإلغاء الاستثمارات التي لم تكن بها الإجابات كاملة , أو الاجابات غير الجادة , ثم قمنا بترميز أسئلة الاستثمارة ومن ثم تفريغ معلومات الاستثمارة وتبويبها .

سادسا : تحويل المعلومات الكيفية الى بيانات كمية :

باستخدام برنامج الحاسوب (*Excel statistique*) وباستخدام المعلومات المبوبة قمنا بتكوين الجداول الإحصائية البسيطة و المركبة استنادا الى متغيرات فرضيات الأطروحة ومؤشراتها .

سابعا : تحويل البيانات الإحصائية إلى تحاليل كيفية :

بعد الحصول على النسب المؤوية قمنا بتحليل معناها وإعطائها دلالة بتنظيم الأفكار بالطريقة التي تساعدنا على الإجابة على تساؤلات الأطروحة , و تأكيد أو نفي فرضيات البحث .

3.3 . تقنية علاج المعلومات :

وهي التقنية التي استعنا بها لتوضيح الظاهرة , وإعطاء دليل على ما نكتبه , ولقد تركز بحثنا هذا على ثلاث مصادر أساسية هي :

أ.المصادر الإحصائية :

فقد استعنا في القسم النظري لبحثنا , ببعض الجداول و الإحصائيات , التي استعملناها كما هي أو التي كونها بالاعتماد على الوثائق الرسمية التي قدمت لنا من خلال مصالح البلدية أو الديوان الوطني للإحصائيات , وذلك للاستدلال بها كمعطيات

كمية تفيد في إثراء الموضوع .إضافة إلى الجداول التي استعملناها للتحقق من صحة فرضيات بحثنا , وذلك بعد جمع المعطيات اللازمة وتفريغها في جداول إحصائية .

ب . المصادر التاريخية :

وذلك بالاستفادة بالمصادر الرسمية المتمثلة في الوثائق والسجلات التي قدمت لنا من خلال مصالح البلديتين (بئر التوتة و تاسلة المرجة) , حيث تم الإطلاع على كل الجوانب المتعلقة بتاريخ البلديتين , وطبيعتهما العمرانية و الاقتصادية ...إلخ , إضافة إلى أننا تتبعنا السيرورة التاريخية و التطور الاقتصادي لمدينة الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا اعتمادا على الوثائق التاريخية و الكتب و المقالات التي دونها المؤرخون , وذلك للتوصل إلى فهم الظاهرة المدروسة وكيف تطورت و أصبحت على ما هي عليه اليوم .

ج. الخرائط و الرسوم البيانية :

إستعنا في بحثنا هذا على الخرائط سواء تلك التي تحصلنا عليها من الديوان الوطني للإحصائيات , أين أدخلنا عليها بعض التعديلات كتوضيح تغير الحدود الإدارية من فترة زمنية إلى أخرى , أو وضع مفاتيح هذه الخرائط , و التي حاولنا من خلالها توضيح عملية توسع مدينة الجزائر و التوضع المجالي لضواحيها لتميز الضواحي القديمة عن الجديدة , إضافة إلى إستفادتنا من الوثائق التي قدمت لنا من خلال مصالح البلدية , الإستناد إلى بعض الرسومات البيانية التي صممناها للتوضيح .

د. الصور الفوتوغرافية :

يعلق بالصور الفوتوغرافية التي تظهر التغيرات العمرانية الحادثة على المجال الشبه الريفي الضاحية , وتلك الحادثة على المجال الحضري مدينة الجزائر .

4. تحديد العينة و مجال الدراسة:

1.4 – المجال الجغرافي و الزمني لاجراء الدراسة :

لايخلو أي بحث إجتماعي من مجال تجري به الدراسة الذي يرتبط بطبيعة الموضوع و يتفرع عن هذا المجال ثلاث مجالات أخرى :

1.1.4 – المجال الجغرافي :

هو النطاق الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية , وتم اختيارنا لهذا المجال اعتمادا على الخط الجغرافي الرابط بين مدينة الجزائر و الضاحيتين موجودتين ضمن تقسيمين إداريين مختلفين .

فالمجال الأول يتمثل في مدينة الجزائر إذ أن عينتنا مقسمة على عدة أحياء منها قريب من المركز ومنها بعيد عنها , المجال الثاني متمثل في ضواحي المدينة أين يمثل المجال الجغرافي الأول بلدية أصبحت تابعة إداريا إلى عاصمة البلاد بعد التقسيم الإداري لسنة 1997 و المفصولة عن ولاية البليدة و هي الضاحية من ضواحي العاصمة بلدية بئرثوتة , كما أجرينا الدراسة بضاحية الضاحية بلدية تاسلة المرجة التابعة إداريا إلى ولاية البليدة حيث إتبعنا الخط الجغرافي , إذ وجدنا أن بلدية تاسلة المرجة هي من ضواحي بلدية بئر التوتة والتي يربط بينهما الخط السريع رقم واحد , و قد خصصنا ضمن الفصل الرابع حيزا للتعريف بالمنطقتين بين الفصول اللاحقة , إضافة أن مجال تواجد عينتنا كان مقسم بين المجال الجغرافي داخل الضاحية الواحدة : بين تلك العينة المتواجدة في المجال الذي يضم الوافدين الى الضاحية , و المجال الذي يضم تلك العينة المرحلة إليها .

2.1.4 – المجال الزمني :

يمثل المجال الزمني للدراسة حدود الفترة بين تلك التي يقرر فيها الباحث البدء في إقتراح تساؤلات وطرح فرضيات لظاهرة ما إستدعت اهتمامه و بين الفترة التي وصل فيها الى الاجابة على التساؤلات ونفي فرضياته أو تأكيدها .

وقد إقتصرت المجال الزمني لبحثنا على الفترة الزمنية التي حددت فيها الدراسة و التي بدأت منذ سنة 2000 وامتدت إلى غاية سنة 2014, ويمكن القول هنا أن فترة بدأ البحث تمتد الى غاية سنة 1998 الفترة التي بدأنا فيها التحضير لشهادة الليسانس بما أن موضوع الدراسة لم يتغير , غير أننا توسعنا في مضامينه الشيء الذي فرض علينا التعمق أكثر في الدراسة , حيث أصبحت النتائج المتوصل إليها في رسالة الماجستير قاعدة إرتكز عليها طرحنا في بحث الدكتوراه , إذ استدعى الأمر تغيير تساؤلات البحث و فرضياته للوصول إلى نتائج أدق و أعمق .

3.1.4 – المجال البشري :

و هو مجتمع البحث الذي إختارنا منه عينتنا , كما نعلم أن كل بحث اجتماعي يتطلب وجود مجتمع البحث , الذي نختار منه عينة تمثل هذا المجتمع , و بالتالي تمكننا من تعميم النتائج المستخلصة من العينة على المجتمع الأم .

و قد إختارنا مدينة الجزائر على اختلاف أحيائها و الضاحية بلدية بئر توتة و ضاحية هذه الأخيرة تاسلة المرجة لتكوّن مجتمع بحثنا .

2.4 – تحديد عينة الدراسة :

بعد إختيار الباحث لمجتمع بحثه , يبحث عن الطريقة المناسبة للإختيار العينة و هذا حسب ما يتماشى و طبيعة موضوع البحث .

1.2.4 - نوع العينة :

لكي تكون عينتنا عاكسة للبيانات و الحقائق , و تساعدنا على جمع المعطيات العلمية اللازمة يجب إختيار طريقة للمعاينة خاصة بالموضوع , ولكي يتم ذلك يجب بداية العودة لتحديد المشكل , وهذا الأخير الذي بإمكانه أن يتطلب معاينة إحصائية إذ كان هدف البحث هو تعميم النتائج على كل المجتمع .¹

و هذا ما إستدعى الإعتماد على العينة ذات المراحل فبعد تحديد البلديتين جغرافيا حيث قمنا بإختيار ضاحيتان من ضواحي العاصمة التي عرفت الظاهرة المدروسة إحداهما قريبة من العاصمة و الثانية بعيدة نسبيا عنها , قمنا بعد ذلك إختيار أفراد العينة من كل ضاحية ثم حددنا التجزئات المتواجدة بها هؤلاء السكان الوافدين إلى هذه الضواحي من مدينة الجزائر .

وقد استعملنا العينة المقصودة , إذ كان إختيارنا للعينة (بالنسبة للعينة الثانية) موجه الشيء الذي تطلبه موضوع دراستنا إذ قصدنا فقط السكان الوافدين الى الضاحيتين من مدينة الجزائر .

ولأننا لا نملك قاعدة سبر ذلك أنه لا يوجد بمصالح البلديتين قائمة بأسماء الوافدين الى الضاحيتين من مدينة الجزائر استعصى علينا ذلك لأن المشكل يكمن في أن الوافدين إلى الضواحي محل الدراسة لا يتركزون في تجزئة محددة رغم وجود 6 تجزئات بالضاحية الاولى بلدية بئرالتوتة خصصتها البلدية للسكن الذاتي , ونجد هذا المجال يشترك فيه كل من السكان الملتحقين و السكان الأصليين للبلدية الذين استفادوا من قطع أرضية و أحيانا يقوم السكان الأصليين ببيع لسكناتهم للذين يريدون الالتحاق بالبلدية , الى جانب هؤلاء الذين إشتروا المساكن أو الفيلات التي يقيمون فيها أو الأراضي التي بنوا عليها مساكنهم من عند خواص وهذا ما صعب علينا مهمتنا لمعرفة منطقة تواجد هؤلاء الشيء الذي إستدعى منا الاعتماد على وسيط في كل من الضاحيتين يكون ملم بسكان بالمنطقة , والذي وجهنا إلى عينتنا المقصودة .

¹ Maurice Angers : opcit. P241.

2.2.4- حجم العينة :

بالنسبة لحجم العينة في هذه الدراسة فتعد ب خمسمائة و أربعين مبحوث , موزعة على حسب نوعية المبحوثين و نوعية الاستثمار التي صنفتهم الى شرائح اجتماعية , الشيء الذي فرضته طبيعة الموضوع المدروس وهي كما يلي :

أحصي المجموع الكلي للعينة الاولى ب مائتان مبحوث موزعة على بلديات مختلفة لمدينة الجزائر .

العدد الاجمالي لمبحوثي العينة الثانية أحصوا بمائة و أربعون , موزعة هي الاخرى بين الضاحيتان على التوالي العينة الاولى وهي الممثلة لسكان الضاحية الاولى بلدية بئر التوتة أما الثانية وهي الممثلة لسكان الضاحية الثانية بلدية تاسلة المرجة الضاحية كما يلي : مائة مبحوث بالنسبة للضاحية الثانية وأربعون بالنسبة للضاحية الثانية .

وهذا الفرق الشاسع بين العينتين راجع الى العدد القليل للسكان الوافدين من مدينة الجزائر و المتواجدون بالضاحية الثانية والذي يتعدون الاربعين بعدد قليل الذين لم نستطيع إجراء المقابلة معهم , أما السبب الثاني فهو راجع الى عدم أهمية الموازنة بين العينتين لأننا لانهدف الى إجراء المقارنة بين العينتين وإنما مدى وجود بعض الظواهر في كل من الضاحيتين لذلك نعتبر العينة الثانية تكميلية لعدد الاولى , حيث تطلب منا في تحليل بعض الجداول الجمع بين العينتين و اعتبار العدد الكلي للعينة هو 140 في حين تطلبت منا طبيعة الموضوع في عناصر معينة دراسة مدى وجود ظاهرة معينة في كلا الضاحيتين و إقامة المقارنة بينهما و هذا ما تطلب منا في جداول معينة الفصل بين العينتين .

أما العينة الثالثة فتحصى بمئين مبحوث موزعين بالتساوي بين هؤلاء المرشحين الى الضاحية الاولى بلدية بئر التوتة , والمرشحين الى الضاحية الثانية بلدية تسالة المرجة .

صعوبات البحث :

ككل باحث في مجال العلوم الانسانية فقد اعترضتنا عدة صعوبات كنقص

المراجع وصعوبة الحصول عليها , وتعسر الوصول الى المادة العلمية التي تخدم أهداف ومسار بحثنا , وما يتعلق بها من عرقلة الاتصال بالميدان بسهولة , وصعوبة اسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني وإيجاد التطابق للتوصل للإجابة على تساؤلاتنا العلمية المدرجة .

لكن يمكن القول أن هذه الصعوبات لايمكن اعتبارها كحاجز للباحث للوصول الى مايصبو اليه مقارنة مع العرقلة الكبرى المتمثلة في عدم توصل الباحث الى تدليل هذه العقبات والوقوف في وجه الصعاب لتحقيق مطامحه العلمية .

ولا يوجد صعوبة أكبر من حدة الوقت وخاصة اذا كان البحث قاصدا بالدراسة ظاهرة اجتماعية ما , فالظاهرة الاجتماعية متغيرة وسرعة تغيرها تختلف من تركيبة اجتماعية الى أخرى الشيء الذي يصعب على الباحث التحكم في معالمها وتحديد الاطر العامة لبحثه و إيجاد الاجابة الوافية لفرضياته التي بدأ بها بحثه .

فالبعد الزمني كان له بالغ الأثر على الظاهرة المراد دراستها فيما يتعلق ببحثنا هذا , خاصة وأنها ظاهرة دخلت عليها تغيرات من جوانب عدة .

5.الاطار المفاهيمي الاجرائي للدراسة :

" يبين دور كايم أن العالم يجب أولاً أن يحدد الأشياء التي يعالجها لكي نعلم ويعلم جيداً حول ماذا يدور الموضوع ... و المفهوم الحقيقي لا يمكن أن يثبت إلا في نهاية البحث , عندما تعرف مميزات الظاهرة المدروسة , ولكن على الأقل يجب بداية إعطاء تحديد مؤقت ...الذي يسمح بوضع حدود لحقل الدراسة ويبيّن الظواهر " لذلك ارتأينا التطرق إلى كل المفاهيم المتعلقة بالريف و المدينة هذه الاخيرة التي تعتبر متشعبة مرتبط بعضها ببعض الآخر , ولايمكن فهم احدهما قبل التطرق و الفهم الجيد للآخر , ذلك أن المفاهيم التي كانت تجعل كمحكات للتمييز بين الريف و المدينة و التي اعتدنا دراستها لم تعد صالحة لتفسير العلاقة الجديدة بينهما , هذه العلاقة التي اوجد لها علماء الاجتماع الحضري تعريفات خاصة تفسر هذه الظاهرة الحضرية , وهذا ما أملى علينا التعرض الى هذه التعريفات من خلال مراحل تاريخية مختلفة , ذلك ان العلاقة ريف مدينة تطورت الى العلاقة مركز- محيط, رغم ان العلاقة الثانية جاءت وليدة ونتيجة للاولى , وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا العنصر.

الفضاء المدني :

المدينة بالمعنى الاصطلاحي تعني مدّن بالمكان أقام به ... ومنه المدينة و هي فعلية و تجمع على مدائن ... و فيه قول آخر : أنه مفعلة من دنت أي ملكت ... و سئل أبو علي القسوي عن همزة مدائن فقال : فيه قولان , من جعله فعلية من قولك مدّن بالمكان أي أقام به ... ومن قولك دين أي ملك ... و المدينة تعني أيضا الحصن يبني في اصطمتها فهي مدينة ... و الجمع مدائن و مدن ... و المدينة اسم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة غابت عليها تفخيما لها , شرفها الله و صانها , وإذا نسبت الى المدينة فالرجل و الثوب مدني .¹

¹ عبد الاحد السبتي و حليلة فرحات : المدينة في العصر الوسيط (قضايا ووثائق من تاريخ المغرب الاسلامي) , الطبعة الاولى , منشورات المركز الثقافي العربي , بيروت , 1994 , ص 13.

وقد استعمل ابن خلدون كلمة أمصار بمعنى المدينة أو المناطق التي تكون بها الحياة الحضرية , حيث ميزها عن البدو وحاول اظهار الاختلاف في العمران و طريقة العيش .

و المصر : الحد في كل شيء و قيل : المصر الحد في الارض خاصة ... مصر هي المدينة المعروفة , و الجمع أمصار , و مصروا الموضع : جعلوه مصرا , و تمصر المكان : صار مصرا , و مصر : مدينة بعينها , سميت بذلك لتمصرها ,

وقد زعموا أن الذي بناها هو المصر بن نوح عليه السلام , ومصر الحاجز بين شيبين ... و مصر الطين الاحمر , و ثوب ممصر : مصبوغ بالطين الاحمر حمرة خفيفة¹.

وبذلك يعتبر الفضاء المدني المجال الذي تمتد فيه سلطة المدينة وهيمنتها وممارستها لتفاعلاتها و تعاملاتها , لذلك كان لاستخدامنا لهذا المصطلح بهذه الاطروحة أهمية كبيرة جدا اذ تعلق الامر بعلاقة المدينة مع محيطها المجاور ومدى التفاعل بينها و بين النسيج الحضري , والتطرق الى شكل هذا التفاعل اعتمادا على عامل الزمن , وهذا بهدف معرفة التغيرات التي طرأت على هذا الفضاء وكيف أثر على تلك العلاقة خاصة العلاقة التي تربط بين المدينة و الريف و التي تحولت الى علاقة تربط بين المركز و الضاحية , اذ قربنا بحثنا في هذه الدراسة عن طريق دراسة ذلك الارتباط بين مدينة الجزائر و الضواحي المجاورة وما هو شكل الهيمنة الممارسة في هذا النسيج الحضري , كما كان ذلك ذو أهمية كبيرة لمعرفة وتحديد العوامل المؤثرة على التغيرات الحاصلة في مدينة الجزائر و ضواحيها , اضافة الى محاولة اظهار الاسباب المؤدية الى ذلك و ماهية النتائج المصاحبة , اذ تطرقنا الى الحقب الزمنية التي اختلفت فيها العوامل المؤثرة و النتائج الحادثة وكانت البداية مع الفترة العثمانية مرورا الى الحقبة الاستعمارية , ثم التطرق الى مرحلة مابعد الاستقلال الى يومنا هذا , سواء فيما يتعلق بتوسع مدينة الجزائر نحو الضواحي , وتشكل الضواحي الموجودة في التخوم المجاورة للمدينة , أو فيما يتعلق بالعقار وأنواعه و التعاملات و القوانين المتحكمة فيه , كما كان علينا مراعاة أثناء بناء الاستمارة للخروج الميدان تحديد المناطق التي يستهدفها بحثنا حيث تم تحديد البلديات التي كانت في السابق ضواحي لمدينة الجزائر , ولم نستثنى من ذلك مركز المدينة وهذا محاولة منا معرفة رأيهم في مدينتهم التي يعيشون فيها , ولتحديد

¹ المرجع نفسه ,ص14.

الاسباب الحقيقية وراء ترك السكان مدينة الجزائر وتوافدهم المستمر والمتواصل نحو الضواحي , اضافة الى ان هذا البحث كان يصبو لمعرفة وضعية المرحلين الى الضواحي الجديد , ورأيهم في المدينة التي رحلوا منها .

المركز الحضري :

يتخذ النسيج الحضري بصفة عامة مركزا ينطلق منه التنظيم بشتى مجالاته سواء الادارية أو السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية , حيث تكون فيه الحياة مطمع و مصدر اشعاع و استقطاب غير ساكنيه , اذ تتوفر فيه النشاطات الاساسية و الخدمات الضرورية و التجهيزات القاعدية اللازمة للمدينة نفسها و ما يرتبط بها من مجالات شبه حضرية كانت أو ريفية .

وقد عرفه A.zuchelli "على أنه تجمّع تجهيزات و خدمات متنوعة , متعددة و منظمة مجاليا أو متناسقة مع شبكة المواصلات , ويؤمن المكز الخدمات لمستوى معين و يسمح باجراء التبادلات و توزيع الاعلام و و يشارك في استهلاك بعض الحاجيات , و هذا لمجموع من السكان الموزعين على مساحة عمرانية معينة و محدودة"¹.

وقد تطرق عدة منظرين الى تعريف المركز محاولة منهم تقسيم الفضاء المدني الى مناطق تعرف سواء حسب وظائفها أو حسب أهميتها , كما تم توضيح

اتجاه توسع المدينة من خلال تحديد مركزها الشيء الذي نجده في كل من نظرية burges المتعلقة بمدينة شيكاغو و التي سنتطرق اليها بالتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الثاني و المتعلق بتوسع المدينة , ونموذج القطاعات الذي تطرق اليه سنة 1933 الامريكي Homer Hoyet أين وضح كيف تنمو المدينة في شكل قطاعات بعيدا عن المركز , اضافة الى نظرية الاماكن المركزية ل W . Christaller

¹ علي حبيج, سعيدة مفتاح : المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1420/1251 هـ الموافق ل 1830 / 1999 م, كنوز الحكمة , الجزائر , 2011 , ص4.

التي يحدد فيها المنظر العلاقة الوظيفية بين المركز و اطراف المدينة , ونجد نظرية تعدد النوى ل Ulman & Harris واللدان أوضحا كيف يكون للمدينة بدل من مركز واحد عدة مراكز أو بؤر تنمو المناطق التي تحيط بها لسبب أو لآخر , كما يوضح المؤلف Dickinson r معنى المركزية من خلال محاولته تقسيم المدن العالمية الى مناطق كل منها يقوم بمجموعة من الوظائف , فالمنطقة الاولى هي المنطقة المركزية , و تتمثل الثانية في المنطقة الوسطى , و الموالية هي المنطقة الخارجية , و آخرها هي منطقة الضواحي ويعرف المركزية على أنها " تشمل مركز الاعمال و المدينة القديمة التي تقع فيها الميادين الرئيسية لربط خطوط النقل و المواصلات و جميع الخدمات التي تتطلب مواقعها أن تكون في المنطقة المركزية ... وتزدحم هذه المنطقة المركزية بالمباني و المنشآت . و تمثل الشوارع و الاماكن الخالية نسبة 20 بالمائة من مساحتها الكلية ... "1

كما أوضح بعض المنظرين و العلماء في علم العمران و علم الجغرافية و علم الاجتماع الحضري , خطة و عملية التشكل العمراني للمدن سواء كانت هذه الخطط واقعية كما يلاحظونها على الارضية أو افتراضية كما يتصورونها بطريقة نظرية مثالية نسبتا لإديولوجياتهم , لكن الشيء المشترك في معظم الخرائط التي يرسمونها هو انطلاق النسيج العمراني من مركز المدينة ثم يبدأ في التشكل , ومع الدراسة الدقيقة لمدن العالم سواء الاسلامية أو الغربية نجد أن كل منها يركز على معالم عمرانية معينة تتكون حولها الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية , و بالتالي النسيج العمراني الذي يعطي للمدينة طابعها الخاص , فمثلا نجد في المدينة الاسلامية أن نسيجها العمراني مرتبط ارتباطا وثيقا بالدين و عادات سكانها إذ أن غالبية المدن الاسلامية يتوسط مركزها الحضري مسجدا اضافة الى السوق الذي يعتبر مركزا ثانيا للمدينة الاسلامية " فالمسجد المركزي الجامع يقوم بالوظيفة الدينية و السياسية و الادارية , و الاحياء تقوم بوظيفة الاتصال و التواصل , و يقوم محيط المدينة - و هو مجال غير مبني - بالوظيفة التجارية عن طريق الاسواق ... و يقوم مركز المدينة بدور الاستقطاب الكلي لما يحيط به . وهناك تنوع و تدرج هرمي في المراكز حسب الحجم بحيث يرتكز كل منها على مجال غير مبني , فالمدينة ترتكز على الساحة الكبرى أو فناء المسجد .. 2

1 المرجع نفسه, ص31.

2 خلف الله بوجمعة : العمران و المدينة , دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع , الجزائر , 2005 , ص 113

تعود فكرة المركزية الى البعد الفكري للمنظومة الاسلامية القائمة على المركز الذي يحتله الدين في الحياة اليومية للمسلمين ... و لا تحمل المركزية مفهوما هندسيا فقط لكون المركز المقترح يمكن ألا يتطابق مع المركز الهندسي و و انما تدل على وجود القلب المحرك للنشاطات الحضرية و المهيكل للنسيج العمراني الكلي للمدينة.¹

و مثال على ذلك المدينة المنورة " حيث تأسست وفق خطة تنظيمية مصممة مسبقا على أراضي شاغرة في وسط ريفي يسمى يثرب فحول هذا الوسط ضياع كثيرة أكثرها خراب , يسمح بتشكيل مساحات حضرية يقوم فيها المسجد بدور هام بوصفه مركز استقطاب وتوحيد عضوية المدينة , أما حول المسجد قسمت العقارات الى خطط تمثل الوحدة العمرانية الاساسية حيث تحوز كل قبيلة خطة متماسكة و مترابطة مع المسجد .. و في الجهة الغربية من الضاحية صممت السوق كمجال غير مبني يستعمل مركزا ثاني للمدينة...".²

" إن حساب و تقدير مركزية أي مدينة كانت , يخضع بالدرجة الاولى الى عدد الخدمات التي تقدمها مختلف التجهيزات المتوفرة في المدينة . فكلما كان تواجد وتركيز الوظائف و النشاطات مرتفع , كلما كانت مركزيتها كبيرة و مرتفعة , أي هناك تناسب طردي بين تركيز الوظائف بالمنطقة و ارتفاع مركزيتها , ونعني بالوظائف تلك التي تنتمي الى القطاع الثالث ... و المتمثلة في الوظائف القيادية و الادارية و التجارية و المالية و الثقافية و الدينية و الصحية و التعليم العالي ... هذا بالاضافة الى أنه حساب مركزية أي مدينة , يجب الاخذ بعين الاعتبار المكانة و الموقع الجغرافي الذي تحتله هذه المدينة في محيطها إقليميا ... فالمنطقة التي تكون حسنة الموقع أي منطقة عبور الى كافة المناطق و الطرق مثلا , تكون درجة مركزيتها أهم من تلك التي تكون منعزلة أو بعيدة عن المحاور الكبرى للمواصلات"³

¹ المرجع نفسه , ص 113 .

² المرجع نفسه ص 110

³ علي حجيج و آخرون : المرجع السابق , ص 148-149

وفي دراستنا هذه قمنا بدراسة توسع مدينة الجزائر انطلاقا من مركز المدينة و حاولنا اظهار أهم التغيرات الحادثة في الجانب الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي و المجالي المتعلق بالمركز , كما ركزنا على علاقته بمحيطه بتتبع السيرورة التاريخية التي مر بها التغير عبر مراحل تاريخية متباينة كما تم التطرق اليه في العنصر السابق , و المتمثلة في ثلاث مراحل تاريخية المتمثلة في الفترة العثمانية , و الفترة التي جاءت بعد الاستقلال مرورا بالفترة الاستعمارية .

المجال :

ولأن المدينة أو الريف مرتبطة ارتباطا وثيقا بمحيطها و فضائها والذي تبرز فيه ثقافة المكان و تمارس من خلاله العلاقات الاجتماعية فتجعله يتميز بذلك عن غيره من المجالات والأمكنة لذلك "تعد كلمة المكان من الكلمات الشائعة التي تحمل من المعاني ما قد تجعلها تلتبس على الأذهان , ويبدأ هذا الالتباس من تعدد المعنى الاصطلاحي لكلمة space في اللغة العربية , ففي الخطاب المعماري العربي درج استعمال فراغ أو فضاء في مقابل space كما أن الكلمة قد تعني لدى علماء الفلك الفضاء الخارجي , أي المنطقة الواقعة خارج الغلاف الجوي للأرض , و يأتي المكان عند أهل اللغة مساويا للموضع , وجمعه أمكنة و أماكن...وللمكان مرادفات تستعمل في اللغة للدلالة عليه منها المحل و الاين , و الملاء , و الحيز , و الموضع و الخلاء"¹

ويستخدم هذا المصطلح في شتى المضامير اذ تختلف النظرة للمجال وتعريفه من اختصاص الى آخر فكل منها يحاول تحديد أطره حسب المعنى المراد الوصول اليه , علم الاجتماع من العلوم التي استخدمت هذا المصطلح , لهذا كان اقتربنا النظري لمصطلح المجال لنقصد به مكان امتداد التعاملات و تبادل القيم و المعايير بين الفاعلين الاجتماعيين أين يمارسون تعاملاتهم اذ أنهم يفرضون نمط معين من التعاملات التي تصبح بعد فترة مميزة معينة ترتبط بذلك المجال , كما أن المجال قد يفرض نوع من

¹ محمود فهمي الكردي : " تأثير أنماط العمران على تشكيل بعض عناصر الثقافة الشعبية " , دراسة ميدانية لسباقات اجتماعية متباينة بمصر " , الكتاب السادس في تقارير بحث : " التراث و التغير الاجتماعي " , الطبعة الاولى , 2002 , مصر ص 26 .

التفاعلات على الفاعلين نسبتا لطبيعته المختلفة عن مجال آخر و التي تتحكم فيها عدة عوامل و مجالات , سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو حتى سياسية .

الريف :

يعتبر الريف كل المنطقة التي تخرج عن أسوار المدينة , وقد ارتبط الريف دائما بمصطلح المدينة وقد وضعت عدة مميزات تم تصنيف على أساسها اذا كانت المنطقة ريفية أم حضرية , وقد أطلق ابن خلدون مصطلح البداوة وحدد كل ما يتعلق به من ثقافة و تعاملات اجتماعية , حيث ذكر أن : " البدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم , العاجزين عما فوقه , وأن الحضر , المعتنون بحاجات الترف و الكمال في أحوالهم و عوائدهم. ولا شك أن الضروري أصل , والكمالي فرع ناشئ عنه , فالبدو أصل للمدن و الحضر وهوسابق عليها... فخشونة البداوة قبل رفه الحضارة , ولهذا نجد التمدن غاية للبدو , يجري إليها وينتهي بسعيه الى مقترحه منها .¹

هذا المصطلح اعتبرناه كبداية للوصول الى تفسير ماذا تعني الضاحية وما موقعها في النسيب الحضري , اذ بتتبعنا للأدوار التي لعبها الريف الجزائري عبر المراحل التاريخية المختلفة حاولنا تحديد مدى تأثيره بالمدينة و تأثيره فيها , وكيف كان لهذا التأثير دور في بروز الضاحية الحضرية , حيث أن الريف كان يعتبر الممون الوحيد للمدينة بالمواد الغذائية الطبيعية و الملجأ والمتنفس لسكان المدينة من كل السلبيات التي تعاني منها هذه الاخيرة , ثم تطورت هذه العلاقة لتشمل امتداد و توسع الفضاء المدني نحو المجال الريفي , ليظهر في شكل آخر ودور مختلف المتمثل في الضاحية .

¹ عبد الرحمن ابن خلدون : المقدمة , حققها و علق عليها , عبد السلام الشدادي , الجزء الاول , وثائق CNRPAH المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ و علم الانسان و التاريخ , العدد الثالث سلسلة جديدة , الجزائر , 2006 , ص195 .

الضاحية:

ويعتبر ذلك المجال الحضري الذي يربط بين المدينة و الريف و يتوسطهما حيث أنه يلعب دورا كبيرا بالنسبة للمدينة في فترات زمنية مختلفة حيث تبدأ الضاحية دورها بتموين المدينة بالغذاء , ثم بعد ذلك دورها يصبح يتحدد في امتصاص الفائض من سكان المدينة .

واستعملنا لهذا المصطلح في أطروحتنا هذه تحدد مع بناء الموضوع وضع أطره , اذ انطلقت دراستنا من المدينة و المتمثلة في مدينة الجزائر , ثم تتبعنا توسعها سواء العفوي أ و المنظم الذي أفرج عن مجموعة من الضواحي كان أقرببه الضاحية بئر التوتة التي استقبلت التوافد نحوها في فترات زمنية مخلفة و أصبح يتزايد شيئا فشيئا , والذي أفرج بدوره عن ضاحية ثانية قريبة من الاولى , المتمثلة في الضاحية تسالة المرجة تستقبل هي الاخرى هؤلاء الوافدين .

المترو بول :

عندما تتضخم المدينة تكون بحاجة الى مجالات أخرى توسع اليها خدماتها و منشآتها وهي بذلك تضم ما يحيط بها من مناطق ريفية و ضواحي فتكون بذلك نسيج حضري أوسع وهذا ما يسمى بالمجال المترو بولي , وينطبق الامر - مثل مجمل مدن الكبرى في العالم نتيجة لتوسعها المستمر - على مدينة الجزائر حيث مع حاجتها المستمرة للمجال من أجل التوسع سواء بشكل عفوي من خلال بحث الافراد الى مجالات لاستغلالها من أجل السكن أو بغرض الاستثمار الاقتصادية أو التجاري , أو بشكل منظم وذلك بضم الى المدينة المجالات الريفية و الشبه حضرية ليصبح نسيجا حضريا متلاحما , لذلك تضمنت دراستنا هذه مسارات التوسع لمدينة الجزائر وكيف ضمت اليها ضواحيها الواقعة في التخوم المجاورة عبر المراحل التاريخية , وركزنا في الجانب التطبيقي على ضاحيتان - كما تم التطرق اليهما في العنصر السابق - ضمت في فترة زمنية أخيرة الى النسيج العمراني لهذه المدينة .

الامتزاج الثقافي :

وظفنا هذا المصطلح لنقصد به الاندماج الثقافي لشريحة الوافدين الى المجال الاجتماعي الجديد لمعرفة المسارات الاندماجية لهؤلاء وتحديد نوعية العلاقات الاجتماعية المترتبة على ذلك وهذا انطلاقا من النواقل الثقافية ونوعية الثقافة التي ينقلونها أو يكتسبونها .

حيث أن "وظيفة الثقافة هي تسهيل العلاقات الانسانية و جعلها أكثر وضوحا , و لكن الناس لايتساوون في مدى تقبلهم لأي تغير ثقافي يطرأ على نظمهم الاجتماعية أو قيمهم و بالتالي فإن عملية القبول الاجتماعي تعتبر من أهم العمليات التي تواجه نجاح أو فشل التغير الاجتماعي , فسواء كان التجديد نابعا من المجتمع أو مستعارا من مجتمع آخر فإن المجدد أو المخترع هو الذي يبدأ باستخدامه في مجتمعه , فالتجديد إذا يبدأ باعتباره عادة فردية و ليس عنصرا ثقافيا , و لكي يصبح كذلك يجب ان يلقى استحسان و قبول الاخرين و يسمى "القبول الاجتماعي " انتشارا داخليا أو أفقيا"¹

لكن ما وجدنا عليه واقع بحثنا الاستطلاعي أن وتيرة اكتساب الثقافة و تقبلها أو سرعة انتشارها تختلف من محيط اجتماعي الى آخر و من فئة اجتماعية الى أخرى , اذ تتحكم فيها جملة من العوامل فمنها ما يتعلق بالمحيط الاجتماعي ومنها ما هو مرتبط بالنواقل في حد ذاتها وذلك ما يسرع تكاملها أو يبطنه , وبهذا الشأن "يستخدم عالم الانثروبولوجيا "مانرز " استعارة هامة و ذلك بمقارنة الثقافات العالية التكامل بأنها آلية تشبه الساعة . فهو يقول بأن الادخال السريع لعناصر جديدة في مثل هذه الثقافة هو بمثابة اسقاط حبة رمل في آلية الساعة . فالساعة تتحرك ببطء أو يقل تنظيمها نتيجة دخول هذا العنصر الجديد . و هكذا فهو يقول بأن الثقافات المتكاملة تميل الى مقاومة التغير بينما الاقل تكاملا تميل الى التأثر بالتغير إذا لم يكن متأصلا أو مفاجأ"².

¹ سناء الخولي : التغير الاجتماعي و التحديث , دار المعرفة الجامعية , الاسكندرية , 2006 المرجع السابق ص 131.

² المرجع نفسه , ص150

التصور القيمي :

لو أخذنا التصور القيمي كمعيار بمفرده نجد أنه يعبر عن المخيال عن أفكار تتبع من داخل الفرد اجتمعت وحداتها نتيجة التنشئة الاجتماعية , لكن لو ربطنا التصور بالقيمة التي يعطيها الفرد للأشياء لوجدناه نابع من الادراك الذي يكون نتيجة جلب بعض المعارف و المعلومات من واقعه المعاش .

هذا التصور لا يرتبط بالسعر فحسب , فيمكن اضافة عدة متغيرات من بينه المقارنة , كأن نقارن معيار معين مع المعايير الاخرى لمعرفة قيمته .

كما يستعمل في هذا المضمار مصطلح الاماكن المتخيلة وتعني ما يرتبط بالاماكن المعيشية من صور ورموز , تظهر نتاجا للعلاقات بين الممارسة المكانية و تمثلات المكان¹ .

لهذا فان القيمة لها دور كبير في التأثير على نوع التصور المرتبط بها , ويكون من الواجب اذا معرفة معنى القيمة في حد ذاتها.

و نجد في معاجم اللغة العربية أن معنى القيمة هي أن قيمة الشيء قدره , و قيمة المتاع ثمنه ويقال القيمة : ماله ثبات و دوام على الامر.

والقيمة مفرد قيم , و تأتي بمعنى الاستقامة و الاعتدال , كما وردت كلمة القيمة بمعنى حسن الخلق.

وفي معجم العلوم الاجتماعية تعرف القِيم بأنها الصفات التي يرغب فيها الناس في ثقافة معينة و تتخذ صفة العمومية بالنسبة لجميع الافراد كما تصبح من موجّهات السلوك²

¹ محمود فهمي الكردي : المرجع السابق , ص28 .

² ممدوح عبد الرحمن الجعفري : التربية الاخلاقية في مؤسسات ما قبل المدرسة . دراسة تحليلية , المكتب العلمي للكمبيوتر , الاسكندرية , مصر , 1995 , ص23-24 .

إن "لوتز lotz" هو أول من استخدم لفظ "القيمة" بالمعنى الفلسفي (وهو باللغة الالمانية wert) وعمل على نشره اللاهوتي (ritschl) وعلماء النفس النمساويين بوجه خاص أمثال (menger) و (von wieser) و (von bohm baverk) وقد نجم على نجاح فلسفة نيتشة (neitzsch) أن ذاع استعمال كلمة "القيمة" بين جمهوره المثقفين وهكذا احتلت نظريات القيمة المكانة الاولى في ألمانيا حوالي عام 1900 , وفي إنجلترا و أمريكا حوالي 1910 , أما في فرنسا فقد ظل الامر على عكس ذلك بالرغم من بعض البحوث التي نشرت متفرقة ودام ذلك حتى سنوات قريبة¹.

كما عرفت القيمة بأنها مجموعة من القوانين و المقاييس تنشأ في جماعة ما , ويتخذون منها معايير للحكم على الاعمال و الافعال المادية و المعنوية , وتكون لها من القوة والتأثير على الجماعة بحيث يصبح لها صفة الالتزام والضرورة و العمومية , وأي خروج عليها أو انحراف على اتجاهاتها يصبح خروجا عن مبادئ الجماعة و اهدافها و مثلها العليا².

وتذكر فوزية دياب أن القيمة هي اهتمام او اختيار أو تفضيل يشعر معه صاحبه أن له مبرراته الخلقية أو العقلية او الجمالية أو كلها مجتمعة , وهذا بناء على المعايير التي تعلمها من الجماعة ووعاها في خبرات حياته نتيجة عمليات الثواب و العقاب و التواجد مع الغير , وبذلك فالمفهوم الاجتماعي للقيم هو تلك المرآة التي تعكس معايير الجماعة أيا كان نوعها³.

وفي مقال اشار اليه دور كايم قائلا : " إن للقيم موضوعية كموضوعية الاشياء " , حيث يقيم تمييزا بين بين احكام الواقع و أحكام القيمة , فالاولى تقتصر على أن تعبر عن وقائع معينة , أو عن علاقات بين وقائع معينة , فهي إذا أحكام تعني أو تدل على ماهو عليه الواقع أو على كلفيته...ومن الجهة الثانية نجد أحكام القيمة , اذ يمكن ايجاد تمييز بين القيمة و حكم القيمة , إن حكم القيمة يرجع على السلوك أو على الافراد الذين أطلق عليهم الحكم على ضوء بعض القيم ... و الحكم يفترض أن ثمة انتماء مسبقا من قبل الفرد الى مثال يقيس على اساسه الاشياء او الاحداث التي يراقبها , اذا للقيمة أسبقية على الحكم⁴

¹ فوزية دياب : القيم والعادات الاجتماعية , دار النهضة العربية , بيروت , لبنان , 1980 , ص 22-23 .
² فؤاد علي العاجز , عطية العمري : "القيم و طرق تعلمها وتعليمها " , دراسة في مؤتمر تحت عنوان : "القيم و التربية في عالم متغير" , بكلية التربية و الفنون , جامعة اليرموك , إربد , الأردن , (27-29/07/1999) , ص5.
³ فوزية دياب : المرجع السابق ص 39 .
⁴ غي روشيه: مدخل الى علم الاجتماع العام . الفعل الاجتماعي , تعريب : مصطفى دندشلي , المؤسسة العربية للدراسات و النشر , الطبعة الاولى , , بيروت , 1983 , ص89.

العقار :

هذا المصطلح الذي شغل بال العامة الذين طمحووا لامتلاكه و كان محل بحث واهتمام الدارسين محاولة منهم ايجاد تعريف محدد له وتصنيفه وتمييزه , فالعقار مصطلح يقصد به كل مجال غير مبني , اختلفت استخداماته و تعددت القوانين المتحكمة به , الى جانب أن قيمته المعنوية و من ثم المادية خضعت لعدة عوامل ومعايير .

لهذا احتل هذا المصطلح مكانة ذات أهمية في دراستنا هذه , اذ تتبعا التغيرات و التحولات التي تعاقبت على العقار على اختلاف الحقب الزمنية , اذ ركزنا على القوانين التي ساهمت في تسيير العقار بمدينة الجزائر ابان ثلاث فترات بداية من العهد العثماني مرورا بفترة الاحتلال الفرنسي , الى غاية إقرار سياسة عقارية بقوانين جزائرية .

وكان اهتمامنا بهذا المصطلح لمدى ارتباطه بشكل وثيق باشكالية دراستنا ذلك ان التنافس نحو امتلاك العقار على مدى حقب زمنية متعاقبة من طرف سكان المجال العاصمي كان له تاثير كبير على ارتفاع قيمته , و بالتالي هذا ما ساعد على ازدياد سعره فترة بعد فترة و قد كان لعوامل عدة تأثير على الرفع من قيمته من بينها ندرة العقار وصعوبة الحصول عليه , كما أن تواجد العقار في منطقة دون أخرى يجعل الافراد يقبلون عليه ويحاولون الوصول عليه بشتى السبل , اذ الضواحي الملامسة للمجال الحضري العاصمي تنتج في كل مرة مجالات تسمح لمدينة الجزائر التوسع و الامتداد ذلك أن سكانها يبحثون دائما عن المجالات التي تسمح لهم تحقيق طموحاتهم سواء السكنية أو الاقتصادية و التجارية , وبعد تعمير الضواحي القريبة تبدأ عملية البحث عن المجالات في الضواحي القريبة الأخرى والتي ينخفض فيها سعر العقار , حيث أن هذا الاخير يرتبط ارتباطا وثيقا بندرة هذه المجالات الشاغرة فكلما تبدأ صعوبة الحصول عليها بمنطقة معينة يزداد سعرها وهكذا تتوالى العملية .

اضافة الى الدور الذي لعبه الوسطاء العقاريين في الرفع من سعر العقار حيث أنهم يشكلون همزة الوصل بين العرض و الطلب على هذا العقار بين من يملكها ويبحث عن مشتري وبين الطالب لهذه الاراضي , وبهدف الربح السريع فهو يحاول الترويج لهذا العقار ومن ثم الرفع من سعره للحصول على عمولة معتبرة .

II. عرض النماذج النظرية المقاربة لتفسير الظاهرة المدروسة :

يتم فصل موضوع دراستنا حول نظريات اجتماعية عديدة , اذ بإمكاننا تناوله من جوانب عديدة سواء الاجتماعية الاقتصادية الثقافية أو حتى السياسية و هذه هي دائما صفة الظاهرة الاجتماعية لكن إرتأينا تحت هذا العنوان أن نتناول نظرية التغيير الاجتماعي التي لاحظنا أنها هي البارزة في هذا الموضوع , و إذ كانت هذه النظرية متشعبة و جوانبها عديدة لذلك اتخذنا من نظرية الانتشار قالباً يوضع فيه موضوع دراستنا .

و نجد أن ابن خلدون تطرق إلى التغيير الاجتماعي عند دراسته للعمران , ذلك أنه يعتبر إنكار التطور هو إنكار للحياة نفسها و هذا ما يوضحه لنا عبد الغني مغربي موضحاً فكرة التغيير الاجتماعي في نظرية ابن خلدون "العمران ظاهرة موضوعية بما أنه يحدد إلى حد كبير مجرى حياتنا , و قد يمكن لأناس أن يتعمدوا , تبديل حضارتهم , و لكن هذا التغيير لا يكون في الحقيقة إلا تغييراً نسبياً , و لا يتسنى هذا التبديل نفسه إلا إذا أتاحت طبيعة العمران ذلك , و عليه فإن إحلال ثقافة ما محل ثقافة أخرى لا يكون شاملاً لأنه لا يمكن سوى بعض العناصر العمران الأصلي , فالفرد في بعض المجتمعات يتعلم آداب السلوك دون أن يتساءل عن تطابق أو عدم توافق هذه المؤسسة الثقافية أو تلك و قبل أن يحاول الفرد أن يغير ثقافته فإن هذه الثقافة تكون قد جعلته يتكيف معها"¹

وبذلك يمكن أن نستشف من خلال هذا الشرح أن الثقافة لا تتغير تغيراً كلياً و لكن الفرد هو الذي يتكيف مع الثقافة الجديدة التي يتميز بها المحيط الاجتماعي الجديد للفرد أو السمات الثقافية التي إنتقلت إليه من خلال جماعة إجتماعية أخرى , و ذلك أن التغيير الاجتماعي " يبدأ دائماً على مستوى النسق الثقافي , أي في نطاق الأفكار و القيم , ثم يؤدي مؤخراً إلى تغيير في المعايير أو قواعد السلوك " ² .

و هذا ما يتعلق بموضوع دراستنا ذلك أن القادمون الجدد من مدينة الجزائر العاصمة إلى الضاحية القريبة أو الضاحية البعيدة (ضاحية الضاحية) , ساهموا

¹ عبد الغني مغربي : الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون , ترجمة , محمد شريف بن دالي حسين , المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر 1986 ص 17.

² محمد عاطف غيث : دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي , دار النهضة العربية بيروت 186 ص 165.

في جلب نوع من الثقافة التي اكتسبوها في مجتمعهم (المجتمع الحضري) وتم نقلها الى وسطهم الاجتماعي الجديد الا وهي الضاحية وساعدهم في ذلك تواجدهم في منطقة واحدة وتمسكهم بنوع ثقافتهم و هذا ما أدى الى بعض التغيرات الاجتماعية , في جزء من السلوك سواء سلوك السكان الجدد او السكان الاصليين للمنطقة و هذا نتيجة احتكاكهم و تفاعلهم و تفاعل بعضهم ببعض في المجال الاجتماعي الموحد الذي يضم السكان الجدد و السكان الاصليين للمنطقة على حد سواء ذلك ان "علماء الثقافة يتقنون بما يسمونها الإحتكاك الثقافي و يعتبرونه السبب الأول في تغير الثقافات ... فالإحتكاك و التفاعل لا يحدثان في واقع الأمر بين الثقافات , و إنما بين الأفراد و الجماعات داخل بناء إجتماعي مجرد يمر أيضا بعملية تغير"¹.

فاحتكاك السكان الجدد الوافدون إلى المنطقة الجديدة و هما الضاحيتان المدروستان من خلال موضوع الرسالة الضاحية القريبة و الضاحية البعيدة أو ضاحية الضاحية أين تكون ثقافة كل مجتمع مختلفة ولو بصفة نسبية من منطقة إلى أخرى .

لكنه أحدث تغييرا في المنطقة الجديدة (الضاحية) ذلك أن السمات الثقافية للمنطقة الأولى(المدينة) تم نقلها إلى المنطقة الثانية (الضاحية) عن طريق نواقل الثقافة و هم أفراد المجتمع الأول (المدينة) , و ما ساعد في عملية إنتقال ثقافة المجتمع الأول إلى الثاني قابلية أفراد هذا المجتمع للتغيير , إذ يقر بعض علماء الإجتماع أنه يتم التغير الثقافي لدى مجتمع ما عندما تصبح العناصر الثقافية القائمة يتخلون عنها ويتبنون عناصر أخرى لتحل محلها ذلك أن سكان الضاحية و بحكم التغيرات المادية الحادثة بها مثل تبدل طبيعة العمران و تغير النشاط الإقتصادي السائد بالمنطقة سابقا من نشاط زراعي الذي أصبح شبه منعدم ليغطي عليه النشاط التجاري البحث , و هذا ما ساعد في عملية التغير الإجتماعي و إكتساب أفراد المجتمع الثاني الثقافة الواردة إليهم بسهولة نتيجة الإنتشار الثقافي هذا ما تؤكد عليه المدرسة الإنتشارية التي جاءت كبديل للنظرية التطورية التي حولت فيما بعد الى نظرية في التغير الاجتماعي حيث "أكدت مدرسة راتزل RATZEL على مبدأ إنتشار الثقافة , وساهم الكثير من العلماء الألمان الأمريكيين بعد ذلك في دراسة هذا المفهوم , حيث ذهبوا إلى أن الإنتشار هو هجرة العناصر أو السمات الخاصة لثقافة معينة إلى ثقافة أخرى و يتم بطريقتين : إما عرضيا أو بطريقة موجهة , كما أنهم يؤكدون أن النمو الثقافي في حد ذاته ليس له وجود إلا إذا حمله أشخاص و ذلك لأنه عندما ينتقل الفرد من منطقة ثقافية إلى منطقة أخرى تنتقل معه

¹ فادية عمر الجولاني: التغير الاجتماعي . مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير , مؤسسة شباب الجامعة , ص 20

الأنماط الثقافية التي يحملها و مما يدعم الإنتشار الثقافي تقدم وسائل الإتصال الفكري, و زيادة الإحتكاك و حاملي الثقافة الخارجية " ¹ .

إضافة إلى أن التغير الحادث في المنطقة الوافد إليها و هي الضاحيتين المدروستان (الضاحية الأولى و الضاحية الثانية) أي الضاحية و ضاحية الضاحية ليست بنفس النسبة و نفس الحجم و السرعة لأن الإحتكاك و التفاعل لا يتم بنفس الدرجة " و لقد ركز علماء الأنثروبولوجيا في الولايات متحدة الأمريكية في منتصف الأربعينات على أهمية الإنتشار كنمط للتغير و على حد قول KREOBER أن الإنتشار يلعب دورا هاما في عملية التغير حيث أنه يعجل بالتغير كما أنه يلعب دورا هائلا في

ثقافة الإنسان كما أوضح أيضا أن هناك إرتباط عكسي بين المسافة التي يحدث فيها التغير و مراكز الحضرات فكلما زادت المسافة كلما قل حجم التغير ... ²

ذلك أن الضاحية الأولى و هي الضاحية القريبة من العاصمة هذه الاخيرة وهي المنطقة التي إنتقلت منها عناصر ثقافية , تم الإنتشار الثقافي و نقل القيم و المعايير التي يحملها سكان مدينة الجزائر إلى هذه الضاحية بشكل سريع و أين كان التغير الإجتماعي واضح ذلك أن هذه الضاحية قريبة جغرافيا من المركز الحضري (مدينة الجزائر), و لا يوجد اختلاف كبير بينهما بحكم القرب الجغرافي , في حين ان الضاحية البعيدة عن المركز يكون الاختلاف كبير بينها وبين المدينة في جوانب عديدة لذا يكون التغير الإجتماعي و الانتشار الثقافي بها بطيئا جدا .

اضافة الى ان قبول التغيير كما يؤكد العلماء يؤدي حتما الى سعة و سرعة الانتشار الثقافي , وهذا متوقف على الجماعتين الاجتماعية المتفاعلة فيما بينها , فالسكان الاصليين للضاحية المدروسة (بلدية بئر توتة) الذين يتقبلون التغيرات الاجتماعية الحادثة و السكان الوافدين الى المجال الاجتماعي الجديد الذين يندمجون بسهولة و هذا ما يعمل على تسريع عملية الانتشار الثقافي كما يمكن الإشارة هنا الى دور البعد المجالي , ذلك ان نسبة القبول تختلف من منطقة الى اخرى حسب بعدها او قربها من مركز المدينة ,

¹ المرجع نفسه , ص 21 .

² عدلي ابو طاحون : المفاهيم و النظريات و الانماط و الاستراتيجيات في التغير الاجتماعي , المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية , 1998 ص126.

فالضاحية البعيدة عن المركز يكون الاندماج بها صعبا بالنسبة للوافدين الجدد اليها اين يكون التمايز الاجتماعي و الاختلاف كبير , اين يشكلون تكتلات وينعزلون اجتماعيا وهذا ما يعرقل عملية الاتصال الاجتماعي و بالتالي انتقال الثقافة و انتشارها في المجال الاجتماعي الجديد (هذا ما سيتوضح لنا من خلال تحليل نتائج البحث الميداني) , في حين التمايز و الاختلاف يقل في الضاحية القريبة من المركز اين يكون تقبل الثقافة الجديدة سهل وسط السكان الاصليين لهذه المنطقة , هذا ما قد ينتج نوع من الثقافة الجديدة بالمجال الاجتماعي الجديد اقرها التفاعل و الاحتكاك الاجتماعي بين الجماعتين الاجتماعيتين الموجودة في مجال موحد .

غالبا ما يبدو في دراسات التغير الاجتماعي أن الاتصال بالمجتمعات الاخرى يبعث على التغير , و نظرا لأن أغلب الصفات و السمات تأتي من خلال الانتشار , فان المجتمعات التي على اتصال وثيق مع مجتمعات أخرى تميل الى التغير السريع¹.

تتفاعل الطبقات الاجتماعية المختلفة في المجتمع مع التغير بطرق مختلفة , فالطبقات العليا مثلا أكثر احتمالا لقبول الخبرات الطبيعية الحديثة لأنهم يستطيعون تحمل تكاليفها ... و لهم أيضا وسائلهم الخاصة للحصول على كثير من التجديدات و الابتكارات غير المتاحة للطبقات الاخرى , وعندما يكون الموضوع متعلقا بالثقافة المادية فان هذه الجماعة هي أكثر تقبلا لها , و لكن كثيرا ما يكون هؤلاء تقليديين و محافظين فهم يقنعون بوضعهم . و اذا حدث تغير كبير في مجتمعهم و طريقة حياتهم فليس هناك تأكيد بأنهم سوف يستمرون بالتمتع بمزاياهم .

وقد يعتقد البعض أن الفقراء في مجتمع ما هم أكثر الناس قبولا للتغير , إلا أن هذا الفرض غير صحيح في اغلب الاحوال . لأنهم يميلون عادة الى أن يكونوا أكثر معارضة في تبني طرق جديدة كما أشار الى ذلك " باتن " بقوله , هذا لأنهم اقل الناس تحملا لقبول المخاطر , فليس لديهم احتياطي يحميهم في حالة الفشل , وهم يعرفون أنهم لا يستطيعون سوى كسب ما يقيهم أودهم , و لذلك فهم محتاجين الى التأكد قبل فعل أي شيء مختلف².

¹ . سناء الخولي : التغير الاجتماعي و التحديث , دار المعرفة الجامعية , مصر , 2006 , ص 118 .
² سناء الخولي : التغير الاجتماعي و التحديث , المرجع السابق , ص 119 .

تعتبر درجة التكامل الثقافي أيضا أحد عوامل قبول التغيير . فالثقافات المتكاملة المنسجمة ينتج عنها عادة شعور بالامن و الرضا بين أعضائها . ومن ناحية أخرى , فان الثقافة الاقل درجة في التكامل و التي تكون فيها الانماط المختلفة اقل ارتباطا فانها تتكيف بسهولة أكثر مع الظروف التي تحدث التغيير ... أما المجتمع الذي يتميز بعدم التناسق والانسجام بين عناصره الثقافية , وقلّة التكامل في المبادئ الثقافية , وتظهر فيه دائما الصراعات و الارتباك وعدم الامن و القلاقل الاجتماعية . و هذه الاحوال مجتمعة ينتج عنها أرض خصبة لقبول التغيير , وأكثر من ذلك فان مثل هذه الثقافة تميل الى أن تكون أكثر عقلانية و دنيوية , مع تأكيد مرتفع على الفردية , و هناك درجة عالية من التنقل الاجتماعي , ومعدلات عالية للتعليم , وتمايز مهني واضح , و الالتزامات الشخصية نحو الاسرة و الاصدقاء في حدها الأدنى .¹

ليس هناك شك في أن الربح الاقتصادي هو باعث هام على التغيير . فاذا كان هناك شيء له قيمة نفعية (أي قيمة بسبب ما يمكن أن يؤديه) فان التغيير في مثل هذه الحالة يكون مقبولا و موضع ترحيب .²

لقد اتضح لنا من خلال الدراسة التي تطرقنا لها أثناء الاعداد لرسالة الماجستير أن من بين الاسباب الحقيقية التي دفعت بفتنة من سكان المدينة الانتقال الى الضاحية هي دوافع اقتصادية وذلك من خلال استغلال المسكن أيضا لإستثمار الرأس المال الذي تم تكوينه في سابق ولان التواجد بمنطقة بدأت بها التجارة و الصناعة في بوادرها الاولى و تلقى القبول من طرف الآخرين فهذا شجعهم على الانتقال اليها دونها من المناطق الاخرى .

لقد أكد العلماء و أبرزوا اسباب معارضة التغيير أكثر من دواعي قبوله , و من الممكن بجمع البواعث الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية معا أن يصبح من الممكن الوصول الى تعميم فيما يتعلق بشروط القبول , فهناك كثير من الادلة في علم الاجتماع تشير الى أن التغيير يكون أكثر قبولا إذا قام بتبني قرار جماعي إرادي , حيث يكون امام

الناس فرصة للمناقشة مع المعارضين , وفرصة للتعرف على الاهداف الصحيحة , و مناقشتها , و اتخاذ الاجراءات المناسبة لتجنب المخاوف و الصعوبات , و تزيد احتمالات القبول عندما يشعر الناس بأن التغيير القادم لن يهدد أمنهم و استقلالهم , و عندما لا يصطدم بالقيم السائدة و الآراء الراسخة وكذلك عندما يكون التغيير سببا في

¹المرجع نفسه, ص 127-128 .

²المرجع نفسه, ص 131

التقليل من المعاناة الحالية أكثر من زيادتها , وعندما تتوفر مثل هذه الشروط فان الاستعداد لقبول التغيير يصبح خاصية عند كثير من الافراد و الجماعات و المؤسسات في المجتمع ... ونتيجة لذلك نجد أن معظم التغييرات الاجتماعية تحدث بالتدريج, و تظهر الثقافات درجة معينة من الثبات . هذا إلا أن قبول أو رفض أحد التجديدات هو أساس رد فعل داخلي لا يمكن ملاحظته مباشرة و إنما يمكن استنتاجه , و يكون واضحا في التعبيرات اللفظية أو أنماط السلوك الأخرى ... ويمكن استخلاص عمليتي القبول و الرفض من الاحداث الخارجية التي يمكن الحصول عليها , و التي يمكن التحقق من صحتها بالملاحظة المتكررة¹.

وإذا تم اسقاط كل ذلك على الظاهرة المدروسة نجد أن درجة تقبل عملية التغيير اختلفت من فئة الى أخرى , فالوافدين بإرادتهم كانت درجة المصادمات التي تعبر عن عدم التقبل تظهر أقل , حيث ظهر شكل آخر من التعبير عن نوع من فرض الذات أو شكل دفاعي اجتماعي من خلال استخدام آليات الهجوم حيث لاحظنا في بدايات بروز ظاهرة التوافد نحو الضاحية أن السكان الجدد يحاولون فرض وجودهم في مجالهم الاجتماعي الجديد من خلال اختلاق مشاجرات مع السكان القدامى للمنطقة وهذا من أجل أيضا جعل منطقة سكناهم مجالا خاصا بهم لايطأه من هم غريبون عنه , وهذا يكون نتيجة للغموض الموجود في اذهانهم حول المجال الاجتماعي الجديد .

أما بالنسبة للفئة الثانية المتعلقة بالسكان المرحلين نجد أن ردة فعلهم تختلف عن الفئة الاولى ودرجة عدم التقبل تكون كبيرة مقارنة بها حيث نجد أن الصراعات التي تظهر في شكل شجارات مستمرة بين سكان المجال الواحد فيما بينهم , كما كانت تظهر في البداية في رفض هؤلاء الانتقال الى المنطقة

التي تم اختيارها من طرف السلطات المعنية لترحيلهم اليها , باعتبارها منطقة لم يختاروها بأنفسهم و باعتبارها منطقة بعيدة عن المنطقة التي القوها و عاشوا فيها زمن معتبر , اضافة الى أن عدم التقبل ناتج عن أن المجال الواحد تشغله فئات اجتماعية جلبت من مناطق مختلفة من المدينة لهذا تعمل كل فئة على فرض وجودها و فرض نمط معيشي معين لتكون الفئة الغالبة وسنوضح هذا بالتفصيل في الجانب التطبيقي .

¹ . المرجع نفسه, ص 135-136 .

1

.III

لاقتراب النظري الخاص (الدراسات السابقة)

تمهيد:

العلوم لا تتطور في فراغ إجتماعي كما تبين *Madleine Gravitz* في كتابها *Méthodes des sciences sociales* فكل العلوم تعتمد على الدراسات التي سبقتها , إذ أنها تنمو على أنقاضها وانتقاداتها محاولة إصلاحها وطرح الجديد و الاقوم لها , وهذا في سبيل تطور العلم

وكل الابحاث فان دراستنا هذه اعتمدت على بعض الدراسات التي سبقتها أو تقتارب اشكاليتها من اشكالية بحثنا أو تناولت جانب من جوانب نفس الظاهرة المدروسة ألا وهي العلاقة الجديدة بين المدينة و الريف والتي تتضح في العلاقة مر

كز- ضاحية , وذلك من خلال عملية التوسع المدني نحو التخوم و الضواحي المجاورة للمدينة .

وتم إختيارنا لبعض الدراسات التي اجريت في كل من مصر وتونس و المغرب و سوريا كون هذه البلدان من دول العالم الثالث يمكن أن نلتمس من خلالها ذلك التقارب بينها وبين الجزائر في جوانب عديدة , من بينها أن هذه الدول تعتبر القطاع الزراعي عماد إقتصادها , إضافة الى أنها دول عرفت نفس المخلفات والآثار بعد الاستقلال خاصة في ريفها , أما الدراسات التي تناولت الدول الغربية فقد قمنا بالتطرق اليها من خلال جمعنا لمعلومات لعدة مؤلفين في سبيل إيضاح الظاهرة أكثر وتفاديا للتكرار , ولأن الدراسات الجزائرية حول نفس الظاهرة المدروسة هي منعدمة حاولنا التطرق إلى إحدى الدراسات التي تتناول جانب من جوانب الظاهرة وهي أزمة الإسكان بمدينة الجزائر والتي تعتبر من الأسباب الاولى لتوجه نظر السكان نحو الضواحي .

1.دراسة سعيد علي خطاب بعنوان : " المناطق المتخلفة عمرانيا و تطويرها الاسكان العشوائي " .(مصر)

تقديم الدراسة :

تحت عنوان هذا الكتاب قام الباحث بدراسة حضرية للعاصمة المصرية القاهرة و المناطق المحيطة بها منذ الفترة الاستعمارية الى أواخر الثمانينات و وذلك من خلال الابواب الثمان لهذا الكتاب حيث وجه الكاتب نظر القراء إلى الأحياء السكنية المتخلفة بدراستها من عدة نواحي العمرانية منها و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية لهذه الاحياء , كما رجع الى الأسباب الأولى لتواجد هذه الاحياء و النتائج المنجزة عنها . *

حيث تطرق في الباب الأول تحت عنوان مصر البيئة القومية الى التعريف بموقع مصر ومناخها و الاحصاء البشرية و التعريف بطريقة التعليم في مصر و العمل بها و نسبة البطالة ثم تطرق الى ظاهرة التحضر في مصر وعن التجديدات الاولى التي حدثت بها في عهد محمد علي , و الى الفترة الاستعمارية أين إرتفع عدد الاجانب المقيمين بها , كما ربط الكاتب ظاهرة التحضر بالظاهرة الاقتصادية

في الباب الثاني وهو عبارة عن ملحق إحصائي بين فيه الكاتب – من خلال جداول إحصائية - تطور الكثافة السكانية بأقسام مدينة القاهرة في تعدادي 1976 و 1986 و نسبة المنشآت بحسب القسم خلال نفس الفترة و متوسط حجم الاسرة و متوسط عدد الافراد بالغرفة الواحدة , و نسبة الامية بين السكان , و التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب الحالة المهنية و الحالة العملية في نفس الفترة .

و عرفنا الكاتب في الباب الثالث تحت عنوان المناطق المتخلفة عمرانيا و تطويرها الاسكان العشوائي , بما يقصد بالمناطق المتخلفة عمرانيا و مناطق تواجدها في العالم بداية في المدن الحضرية المتضخمة أو بما يعرف بالمدن المليونية بالدول المتطورة أو الدول النامية حيث وضّح الكاتب أن في كلا العالمين تسود ظاهرة المناطق المتخلفة وهذا حيث تنموا و تنتشر الاحياء المزدهمة و تزداد الكثافة السكانية.

1 . *تلخيص لكتاب : سعيد علي خطاب: المناطق المختلفة عمرانيا و تطويرها و الإسكان العشوائي , دارالكتب

العلمية للنشر و التوزيع مصر, 1993 .

ويضرب الكاتب امثلة عن كل من العالمين حيث يوضح أن المناطق المتخلفة تنتشر في أمريكا اين أحياء السود الذين يشكلون النسبة الغالبة من سكان هذه المناطق المتخلفة اين تهمل الخدمات وتنتشر الاهمال والقذارة في هذه الاحياء , وأيضا في باريس اين تبلغ الكثافة السكانية اعلاها 222000 شخص / كم2 و بالنسبة لبريطانية ايضا , و يوضح الكاتب ان البلدان العربية ايضا تنتشر بها هذه الظاهرة و المسمى الاحياء القصديرية , سكان اسطح العمارات و سكان القبور بالاحياء اشعبية بمصر حيث يوضح الكاتب ان مليون شخص يعيشون في مقابر الخفير الى غيرها الى غيرها من الدول العربية كالعراق والأردن كما حدد لنا الكاتب العوامل التي يمكن ان نعرف من خلالها اذا ما كانت المناطق متخلفة وأسباب نشاتها ويعالج في الباب الرابع تجربة القاهرة الرائدة في اتشاء المقالب الصحيحة و اغلاق المقالب المكشوفة , حيث يوضح الكاتب الآثار الناجمة عن هذه المقالب المكشوفة على الصحة العامة.

ومن خلال الباب الخامس تطرق الباحث في اجزائه الثلاث الى تأثير الخدمات على التجمعات العمرانية بمصر اذ تناول في الجزء الاول المشاكل الناجمة عن تأثير قطاع الخدمات والمؤثرة على التجمعات أين تضعف سيطرة الادارة على التجمعات العامة نتيجة نمو وجمع على حساب التجمعات المجاورة و عشوائية امتدادها و عدم الاتزان في توزيعها , و اظهر من خلال الجزء الثاني مسببات هذه المشاكل ومن اهمها الامتداد الحضري للتجمعات , و اضهر انه نتيجة لتوفر و تمركز بعض الخدمات ذات المستوى العالي في بعض التجمعات , دون الاخرى, الشيء الذي ادى الى زيادة نموها و عمل على جذب سكان التجمعات الاخرى و بين الكاتب ان هذا النمو السريع المستمر و العشوائى وغير المخطط لهذه التجمعات ادى الى التعدي المستمر على الاراضي الزراعية و على مناطق المقابر, والمشكل المطروح ان الزيادة في عدد السكان لم يصاحبها زيادة في الخدمات اللازمة و عدم توافق هذه الاخيرة و مستوى الاسكان .

و خلص الكاتب في الجزء الثالث من هذا الباب الى بعض التوصيات لتلافي تلك المشاكل , من بينها اعادة توزيع السكان طبقا للطاقات و الموارد المتاحة لكل منطقة , تحديد مناطق الامتداد العمراني في المخطط العام لكل تجمع تقاديا للتعديات المستمرة على الاراضي الزراعية كذا الامتدادات العشوائية على مناطق المقابر و المدافن و التي من المستحيل مدها بالخدمات و الشبكات و المرافق اللازمة, نقل الاستعمالات الملوثة للبيئة خارج نطاق المراكز الحالية مع تحديد اماكن مناسبة لها لتلافي معدلات التلوث .

في الباب السادس اعطى الكاتب تصور مستقبلي و رؤية اجتماعية للتجمعات العمرانية في مصر حيث تطرق الى تصوره للمجتمع الجديد و حلول للمشكل انطلاقا من خلال ثلاثة ابعاد رئيسية لهذه الاخيرة وهي اولا التنامي الطبيعي لعدد السكان و ثانيا الخلل في توزيعهم على اراضى البلاد و الذي يؤدي الى تكديسهم بها دون غيرها و ثالثا الاوضاع المتدنية للتجمعات السكانية و التي تضع الدولة امام تحد هائل , و من خلال خطوة نحو تجمعات عمرانية جديدة .

قدم الباحث تصوره للمجتمع الجديد من خلال توفر بعض المراكز الصحية , دور عبادة خدمات البريد والاتصال , شبكة المواصلات و هذا لكي لا تكون مناطق تمتلئ بالمباني وتفقر للبشر اذا لم تقم عى اسس سليمة , وكانت رؤية الكاتب الاجتماعية حول هذه التجمعات تمثل اقتراحه للا نماط السكنية المختلفة , وتصميم المسكن بشكل يتناسب مع النمط المعيشي للفئة المستهدفة و ان يكون نابعا من الثقافة المصرية , حتى لايقوم تجمع عمراني جديد على اسس اجنبية فينشأ مجتمعا متغربا , اذ يوضح ان الدراسات اثبتت ان نمط الاسكان يختلف باختلاف الشريحة الاجتماعية .

الباب السابع يتطرق الكاتب في هذا الباب الى الاثار الناجمة عن النمو العمراني المتزايد نتيجة للهجرة الريفية نحو المدن الحضرية , و تراكم المشاكل البيئية و العمرانية و الاجتماعية و ركز على مشكلة النمو غير المتوازن الذي ادى الى ابتلاع عدد من المستوطنات الريفية المجاورة و أثر ذلك على الاراضى الزراعية التي تحولت الى غابة من الخرسانة , وبين الكاتب كيف قامت الدولة المصرية بهيكله بعض الاقاليم الجديدة و تعميدها تفاديا للنمو المستمر و التوسع على حساب الاراضى الزراعية و يعطينا مثلا على ذلك اقليم الدلتا .

اما في الباب الثامن و الاخير يتحدث فيه الكاتب عن ضوضاء المرور و المشاكل الناجمة عن ذلك و بعض التحليلات الاحصائية و كثافة المرور و انتهى الباب بدراسة بعض الصور لبعض المناطق المصرية و بعض التوصيات و الاقتراحات .

2. دراسة محمد الجديدي : " تطور العلاقة بين المدن و المحيط في الساحل التونسي ". (تونس)

تقديم الدراسة :

اجريت هذه الدراسة في تونس خاصة باقليم الساحل التونسي و هي مدينة سوسة ثالث مدينة على الصعيد التونسي و البلديات المجاورة لها . *

من خلال هذا البحث حاول الباحث تسليط الضوء على دراسة تطور العلاقة بين المدن و المحيط , منذ استقلال تونس سنة 1956 , و اعتمد في تحليله لهذه العلاقة على جانبين يعتبران اساسيان في هذه الدراسة و محورين هامين دار حولهما موضوع الدراسة و هما :

اولا: الوصاية الزراعية و بالأخص وضع مدن الساحل يدها عقاريا على الأرياف.

ثانيا : توسع المجال الحضري و نمو البور الاجتماعية *La friche Social*.

بالنسبة للمحور الأول:

يطرح فيه الباحث مشكل الوصاية الزراعية , وبيّن ان هذه الاخيرة قد تكون احيانا مباشرة عن طريق التملك العقاري , او غير مباشرة عن طريق تجميع المنتوجات الزراعية و تحويلها وتسويقها اضافة الى تحويل النشاطات الزراعية .

ففي منطقة سوسة كانت مدينة سوسة ثالث مدينة على الصعيد القطري التونسي بعد العاصمة تونس و السفاقس , يرجع اندثار الملكيات العقارية ايس فقط الى المردود الضعيف لاشجار الزيتون التي تعرف به هذه المنطقة و ارتفاع ثمن الارض بالمقياس مع

الدخل المتوفر , بل خاصة الى الاهتمام المتزايد لسكان سوسة بالنشاطات الاقتصادية الجديدة ذات الربح الاوفر مثل الصناعات التحويلية الخفيفة , السياحة , و التجارة و القطاعات الاخرى .

المحور الثاني :

و تصور الباحث من خلال هذا المحور الى التوسع العشوائى للمباني على طول الطرقات الرئيسية الى التوسع في حدود التجمعات الحضرية , فمثلا في موفي في عام 1978 تجاوزت المساحة الاجمالية للبلديات كالساحل 24 الف هكتار اى 3,7% من مجموع المساحات الاقليمية.

و حتى المساحات الزراعية المتبقية داخل حدود البلدية مألها الانقراض تحت وطأة الزحف الحضري مما يزيد من حدة البور الاجتماعي, و بل يؤدي الى انعكاسات سيئة على التوازن البيئوى او الايكولوجي و يزيد من حدة العجز الغذائي.

النتائج :

شهد اقليم الساحل التونسي منذ الاستقلال ولا سيما منذ منتصف الستينات نموا ديموغرافيا و اقتصاديا سريعا و تغيرات اجتماعية محسوسة مما ادى الى تطورات كبيرة بين المدن و المحيط في النقاط التالية :

1). الطابع السلبي للهيمنة الزراعية المتواصلة للمدن على الارياف سواء بصورة مباشرة (التملك العقاري) او بصفة غير مباشرة (تجميع المنتوجات الزراعية و تحويلها و تسويق و تمويل الانشطة الزراعية)

2). يرجع الاندثار (في المناطق الريفية) للملكيات العقارية ليس فقط للمردود الضعيف لزراعة الزيتون الذى تعرف به المناطق و ارتفاع ثمن الارض , بل ايضا بالاهتمام لسكان المناطق الريفية (سوسة) بالنشاطات الاقتصادية الجديدة السريعة الربح , مثل الصناعات التحويلية الخفيفة , السياحة و التجارة (...).

3). ازدهار النشاطات الغير زراعية , و التنوع في التجهيزات المستقطبة في جل مدن السياحة , و هذا ما نتج عنه زيادة في التنافس بين المدن و تطبيق نفوذها على هذه المناطق , وقد انعكس هذا التغيير على التسلسل الحضري الاقليمي

La Hiérarchie – Urbaine Régionale

4),التنامي الخطير للبور الاجتماعي من جراء التوسع الحضري السريع او العشوائي خلال السنوات الاخيرة , حيث توسع في الحدود التجمعات الحضرية , و حتى المساحات الزراعية المتبقية داخل حدود البلدية .

3.دراسة *Traki Bouchrara Zannad*: بعنوان " *Tunis une ville et son double* ". (تونس)

تقديم الدراسة:

ففي هذه الدراسة تقوم الكاتبة بدراسة ميكروسوسيولوجية للريف التونسي و تخصص بالدراسة مجموعة إجتماعية من أصل ريفي والتي قسمتها الى مجموعتين x ; y في خلال فترتين زمنييتين من تنقلها المجالي , تنقلها المجالي الاول يتمثل في الهجرة الريفية نحو مدينة تونس و الاستقرار بها , الثاني هو تحول نفس المجموعة داخل أحياء عشوائية خارج المدينة في قطر 15 كلم هذا النوع الاخير من الهجرة الذي يوافق الشبه حضرية حيث درست الكاتبة العينة الاولى التي إستقرت في المدينة والتي إمتدت مدة إقامتها 25 سنة على الاقل , الثانية وهي العائلات التي إستقرت في الضواحي في مساكن عشوائية لمدة عشر سنوات , ويتبين لنا ذلك من خلال بايين*:

الأول يتعلق بالخصائص الحضرية لتونس أين تقوم الباحثة في فصوله الاربع بدراسة ميكروسوسيولوجية للريف التونسي , كما تبين من خلال هذا الباب التاريخ القديم لافريقيا و بالخاص للمغرب العربي , وتقوم بقراءة مورفولوجية له , ومن خلال ذلك تحاول الكاتبة الاجابة على السؤال : ما العلاقة الموجودة بين المدينة البربرية وتلك العربية ؟

حيث قامت بقراءة للمدينة المغربية من خلال الايديولوجية عربي- إسلامي , إذ حاولت دراسة الظاهرة الحضرية المغربية بالمغرب بالتطرق الى مستوى التحضر الثقافي , لتصل في الاخير الى التحضر بتونس من خلال تاريخ قرطاج , ثم الى عملية إعادة الهيكلة لبعض أحياء مدينة تونس .

أما الباب الثاني تبين لنا في فصوله الخمسة التحولات المجالية و الحركية الاجتماعية الحادثة بمدينة تونس , التي حاولت من خلالها تتبع تأثير الهجرة الريفية على مجال مدينة تونس والتي ترجع منذ الحرب العالمية الثانية الى غاية إندماج هؤلاء الريفيين من خلال بناء إستحدثته هذه الفئة أو بما أسمته الكاتبة ب"أوكالة oukalas" , وهي عبارة عن عملية تريفيف البيوت التقليدية بالمدينة , وتساءلت الباحثة عن الظاهرة .

*تلخيص لكتاب : Teraki Bouhrara Zannad : Tunis ; une ville et son double ; maison : tunisienne de l'édition ; Tunis ,1995.

السوسيولوجية التي تشرح لنا هذه الحركية الداخلية للظاهرة الاجتماعية والتي لها علاقة بالمجال , وحاولت تعريفنا بشكل جديد من السكنات وذلك عن طريق دراسة عملية لهذا النوع من السكنات لـ 294 منها بمدينة تونس لتوضح أن " وكالة " عبارة عن سكنات تجمع 4 عائلات أو أكثر لا يربطها ببعض أي علاقة قرابية , وذلك اعتمادا على أربع نقاط : أصل السكان وتاريخ الاستقرار بها ووضعيتها شغل السكن لتصل في الاخير لتتبع هذه العائلات منذ نزوحها من الريف الى غاية استقرارها بضواحي المدينة أو بالمدينة الجديدة في جنوب تونس .

حيث تأسست فكرة الكاتبة على فرضية معرفة تطبيق مجال جديد على التموضع الفيزيائي و المورفولوجي , حيث قامت بدراسة إستعمالات المجال داخل البيت من خلال تحليل سوسيو-مورفولوجي .

حيث تذهب إلى إقامة علاقات بين المجال الحضري العربي الإسلامي لتفسر به أبنية المجال المستعمل من طرف هؤلاء ذوي الأصل الريفي كما تشير الكاتبة في الفصل السادس إلى السكنات العشوائية العفوية من خلال تطرقها لظاهرة الضواحي , حيث تعتبر الكاتبة أن الريفيين القادمين إلى المدينة هم الذين ملؤوا المدن القصدية و الأحياء العشوائية لضواحي مدينة تونس , وتحدث الكاتبة في الفصل السادس عن الروابط القائمة داخل هذه الضواحي بعيدا عن روابط الدم إنما يتعلق الأمر بالتضامن الذي أسمته الكاتبة نسبة للكاتب *Duvignaud* " بالتضامن التائه " و هو الذي فرضته شروط الحياة , وتتبع هنا الكاتبة المجموعات الريفية المستقرة بالمدينة منذ 25 سنة وتستعمل مصطلح " تربص التمدن " و تحاول من خلال هذا المصطلح معرفة أي من المجموعتين x و y ذات الاصل الريفي أن تندمج وسط المجتمع المدني من خلال بعض المتغيرات كاقامة تجارة مع المسكن .

كما تتطرق الكاتبة الى السكن الاجتماعي كشكل من اشكال التطور الذي يعبر عن حركية عمودية لهؤلاء الريفيين , وتقوم بدراسة للاشكال الهندسية لهذه المساكن الاجتماعية وتقيم علاقة مع الناحية الاجتماعية لهؤلاء السكان الريفيين وتنتهي الكاتبة في الفصل الاخير الى

التطرق الى تطور سكنات هؤلاء الريفيين بعيدا عن التهيئة و التخطيط أو بما أسمته " بالتطور العفوي " .

وتخلص الكاتبة الى نتيجة مفادها :

- تتحدث الكاتبة عن المدينة كحدود شرعية تتجاوز الشعارات السابقة حولها و المتعلقة بصراع الطبقات .
- وتعتبر الكاتبة أن البناءات العشوائية التي ظهرت مشوهة لمنظر المدينة إنما هي تعبير بالنسبة لسكان هذا النوع من البناءات عن حاجتهم الماسة للسكن .
- وبينت الكاتبة أن التكوينات الاجتماعية بنيّت على أساس ظاهرة الهجرة هذه الاخيرة التي أدت الى تغيرات إجتماعية وحتى إقتصادية .
- الريفيين القادمين الى المدينة هم في ظلام وجهل ومهمشين , وهذه الحركية السوسيو- إقتصادية تحت تأثير ثلاث عوامل هي : مميزات المجتمع المهاجر إليه وسياق الاصل الجغرافي للمجموعة الريفية المهاجرة (حيث وجدت الكاتبة أن معظم المهاجرين قادمون من شمال الشرق التونسي) , إضافة الى العامل الاقتصادي السياسي .
- كما تتساءل الكاتبة كيف أن السكنات المسماة ترقوية هي عبارة عن إتحاد و خلاصة تشمل السكن الريفي و الحضري .
- كما تعتبر أن علم الاجتماع أضاء بعض الحقائق الاجتماعية مثل السكنات الفوضوية أو العفوية , إذ أن الاختيار لهذا النوع من السكنات هو متعلق بلمس عن قرب ذلك التقاطع بين التاريخ و علم الاجتماع داخل الحركية التي لها علاقة بين الزمان و المجال و الانسان .
- كما ترجع الى الرسالة المتعلقة بالهوية الحضرية في تونس , إنطلاقا من إقتراب ميكرو- سوسيوولوجي , وهذا من خلال معرفة جوانب الحقيقة الاجتماعية التونسية , وهذا عن طريق المقاربة الكمية لظاهرة الهجرة الريفية , إنطلاقا من ثلاث إجيل ريفية أستقرت بتونس , وفي المجال إنطلاقا من العلاقة بين المركز الحضري القديم , المدينة والضاحية .

4. دراسة : قيبس مرزوق ورياشي بعنوان : « الترابات الاجتماعية و التراتبات
المجالية ». (المغرب).

تقديم الدراسة :

من خلال هذه الدراسة حاول الباحث التطرق الى العلاقة بين الثنائى بادية - مدينة
من خلال الثنائى مركز- محيط , فيعتبر الباحث ان تناول العلاقة الاولى كحقل للدراسة
في حد ذاتها, لا يمكن أن يقدم اطارا نظريا متماسكا في اتجاه استراتيجية بحث تهدف الى
معرفة ميكانيزمات التحول الاجتماعي , لذلك اقترح الباحث دراسة العلاقة بين مركز-
محيط كشكل جديد لامتلاك المجال و كشكل جديد لتحديد العلاقة بين مختلف المجالات
الاجتماعية.

وقد اختار لدراسة هذه العلاقة حالة الريف الشرقي الذي يرتبط بالمنطقة المتروبوليتانية
(الدار البيضاء-الرباط) المتمثلة في الناظور كقطب اقليمي بالرغم من صغر حجمها
ديموغرافيا اذ يعتبر الباحث ان المدينة الاقليمية تلعب بالاساس دور المجال الوسيط
بين المنطقة الهامشية و المحيطة و المنطقة المتروبوليتانية .

النظريات المستغلة:

اعتمد الباحث في مقاربتة النظرية على نظريتين هما :المقاربة البنوية الوظيفية و
النظرية الماركسية:

اولا : بالنسبة للمقاربة البنوية- الوظيفية:

وكانت متمثلة في النظرية التجزئية *La Theorie Segmentariste* و قد وظف
الباحث هذه النظرية في دراسة العلاقة بين المركز و المحيط و ذلك من خلال دراسة
امتلاك المجال ضمن سيرورة تحول و عملية إنتاجية استهلاكية هذه العمليات التي تتم

خلال تدخل الإنسان و المجتمع ،من خلال الرهانات السياسية و الاجتماعية التي يخضع لها النشاط البشري ،و التي تدفع البشر انطلاقا من مواقعهم الاجتماعية السائدة في ذلك المجال.

وبالتالي فان العلاقة بين المجالات تخضع لنفس العلاقة التي تسود بين الافراد و الجماعات اثناء ممارستهم للتبادلات الاجتماعية الرئيسية كتبادل الخيرات المادية و الخدمات... الخ.

ثانيا: بالنسبة للنظرية الماركسية:

و قد وظفها الباحث ايضا من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين المركزو المحيط و ذلك من خلال عملية استغلال المدينة للريف او المركز للمحيط ،عبر تراكم رأس المال المادي و البشري و الرمزي في المدينة ،واستيلاء هذه الاخيرة على فائض القيمة على حساب الريف و بالتالي يشير الى المحرك الاجتماعي لهذا التمايزو الترتيبات الاجتماعية (أى التمايزات الطبقيّة)،و هذه الاخيرة ناتجة عن تطور تقسيم العمل الاجتماعي و ذلك بتطور النشاط الصناعي في المدينة و النشاط الزراعي في الريف ، و هى ناتجة أيضا عن امتلاك فائض القيمة الذي سيتحول ايضا بفعل ضرورة التمرکزو الاحتكار الفائض قيمة للسلطة plus value du pouvoir اى احتكار السلطان الاجتماعي و السياسي من طرف طبقة سائدة و متمركزة على مستوى مجالى محدد.

النتائج:

1 . توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى التمييز ليس فقط بين مستويين من تحديد المجال (مجال سائد او مركز،و مجالات مسودة او محيط) بل ايضا بين مستويات مجالية تلعب دور الوسيط الرابط بين المجال السائد و هوامشه .

2- قسم المجال المغربي الى مجالات حضرية عديدة و هى :الميتروبول، المدينة الاقليمية (او المدينة المتوسطة) ، و المدينة الصغيرة او الحلقة الدنيا في شبكة

العلاقات المجالية الحضرية ، و هذه الاخيرة هي الاكثر ارتباطا بالمجالات الغير حضرية أى الريف.

فالمدن الاقليمية او المدن المتوسطة لا تلعب دور ضمان تبعية المحيط ، للمركز و هيمنة المركز على المحيط ، بل ايضا تعتبر موضوع ممارسة سلطان الدولة المركزية التي تهدف الى حل تناقضاتها الاقتصادية والسياسية .

3- تتحول المدينة نتيجة هذه المتكاملات و المتناقضات ، من شكل متميز لامتلاك المجال الحضري الى شكل متميز لامتلاك الانسان ،(الاخضاع و الاستيلاء) .

4- تناول الباحث الظاهرة المجالية من زاوية بروز الميتروبول المغربي و هو المجال الذي يشمل اداريا ولايتي الدار البيضاء الكبرى و الرباط اى منطقة تشمل حوالى 2860 كلم² يقطنها 345666 نسمة منها 300154 قرويا اى 8.68 % فقط من مجموع سكان الدائرة الميتروبوليتانية .

5 – استطاعت الدار البيضاء أن تستقطب المجال حولها لتنتج و تحوله الى اتجاه التحول السريع ، و بالتالى استقطاب الرأسمال البشري من مختلف المجالات الاخرى و بالخصوص من المناطق الريفية المجاورة لها جنوبا (السهول الداخلية الاطلسية) .

6- التمركز البشري بهذا المجال يقابله تمركز على جميع المستويات ،تمركز الصناعة التحويلية ،تمركز رأس المال ، تمركز الخدمات ... الخ .

7 – توصل الباحث الى تلخيص تمفصل و تقسيم المجال المغربي الحضري و ذلك في شكل مخطط و سنوضحه فيما يلي :



رسم بياني رقم (1) يبين مخطط تفصل المجالات المغربية¹

¹ المرجع نفسه ص 75

5. دراسة محمد الديبات : " حمص و حماه في سوريا الوسطى: قطب ثنائي ام ازدواجية عمرانية " . (سوريا) .

تقديم الدراسة :

بدأ الباحث دراسته بطرح تساؤل جوهري حول المدينة و اقليمها متسائلا هل يمكن ان يكون لهذا الاقليم مركزين و بالتالي تقوده مدينتان في آن واحد اي ضمن نظام ثنائي القطب؟

واتبعه ببعض التسؤلات الفرعية الاخرى اهمها :*

- هل يمكن لنظام كهذا أن يستمر دون تتحول هيمنة المدينتين الى مدينة واحدة على الاقليم و تحويل المدينة اخرى الى المدينة التابعة ؟
 - و هل يوجد عاصمة اقليمية واحدة لسوريا الوسطى , أم أن المدينتان تقومان معا بهذه الوظيفة ؟
 - وهل يمكن لمناطق النفوذ التابعة للمدينة من هاتين المدينتين ان تكون واضحة الحدود ؟ وان التداخل في الحدود هو الذي يميزها .
- و حاول الاجابة على هذه الاسئلة و غيرها من خلال الدراسة لنموذج مدينتي حمص و حماة في سوريا باعتبارهما مدينتين قديمتان جدا لأنهما كما يوضح الباحث مدينتان تتنازع على امتلاك الاقليم الاوسط لسوريا اضافة الى المسافة القصيرة التي تفصل احدهما عن اخرى 47 كم .

وهاتان المدينتان تشكلان جزء من الشبكة العمرانية وأوضح الباحث من الناحية الاحصائية ترتيب المدينتان من ناحية احتوائها على سكان الحضر حيث ان موقعها يأتي بعد المدينتان الحضريتان الكبرى دمشق و حلب حيث الاولى موقعها هو 12.5 % من سكان الحضر الثانية 55 % من ذلك ووظيفتهما الادارية .

وفي محاولة لمعرفة هل سوريا الوسطى عاصمة اقليمية واحدة ام مدينة حمص و حماة هما متكاملان في هذه الوظيفة كما حاول معرفة اذا كان لها قطب ثنائي Bi Pole

* تلخيص ل: محمد الديبات : " حمص و حماه في سوريا الوسطى: قطب ثنائي ام ازدواجية عمرانية " في مجلة انسانيات المجلة الجزائرية في الانثربولوجية و العلوم الاجتماعية عدد 7 المجلة 3 - 1 جانفي افريل 1999 .

و في اثناء ذلك قام الباحث بمقارنة واضحة بين المدينتين من عدة جوانب من الناحية حجم سكانها و اقتصادها العمراني و المجال العمراني و موقعها ضمن الهيكل العمراني الاقليمي و الوطني .

اذا اوضح ضمن المقارنة الاولى و المتعلقة بالنمو السكاني ان حمص ذات نمو سكاني سريع مقارنة بحماة اذ تعرف الاولى جذبا سكانيا واضحا مقارنة بحماة التي تعرف طردا سكانيا , حيث عرفت منذ التسعينيات تسارعا كبيرا في النمو سكانها نتيجة للنزوح السكاني الذي عرفه مقارنة بغيرها من المدن حيث كان معدل سكانها العام السنوي بحدود 4.6% في الفترة بين 60 و 1970 و 4.4% بين 70 و 1981 على عكس من حماة التي

اعتبرت منطقة طاردة للسكان منذ الستينات اذا عرفت تراجع كبير في معدل نموها السكاني العام من 3.5% بين 60 و 1970 الى 2.30% بين 70 و 1981

وفيما يتعلق بالاقتصاد العمراني اعتبر الباحث ان كلا المدينتان حمص و حماة كانت تعتمد في اقتصادها العمراني على الربيع العقاري لكن حمص كانت اكثر قوة لاعتمادها على الاملاك الكبيرة و هيمنتها على النشاط الرعوي لكن بعد تطبيق الاصلاح الزراعي سنة 1958 أثر ذلك بشكل كبير على البنية الاقتصادية التقليدية و تحطمت لتحول التوجه نحو التصنيع لكن حمص هي التي كانت المستفيدة الاولى نظرا لموقعها الجغرافي و اصبحت كمصنعات البترول لمرور البترول العراقي بالقرب منها اضافة الى تفوق التجارة والحرف بها الشيء الذي منحها وظيفة حضرية اكثر من حماة و بهذا بقيت حماة تتميز ببعض الخصائص الريفية مقارنة بحمص .

وفي مقارنة للباحث بين المدينتين في المجال العمراني و الموقع في الهيكل العمراني الاقليمي الوطني , توصل الكاتب الى خلاصة مستقاة من الواقع ان حمص نتيجة نمو السكاني السريع بها امتدت و توسعت عمرانيا كبقعة زيت لتمتص القوى المحيطة بها , كدير بعلبة و بابا عمرو , و التحم المركز التجاري القديم بالمركز التجاري الجديد لتحفظ بمركز واحد فقط , مقارنة بحماة التي اصبحت تتميز بازدواجية المركز.

و نتيجة لعدم قدرة السلطات المحلية التحكم في التنظيم العمراني اي تلك الموازنة بين حاجيات السكان و الوافدين و الاراضي المخصصة للبناء لذلك عمل ذلك على انتشار السكن الفوضوي او غير المنظم اذا احتل مساحة تقدر ب 1000 هكتار عام 89 بحمص مقابل 20 هكتار بحماة قدرت المسافة الكلية الاولى ب 4200 هكتار و 3100 هكتار بالثانية .

و من جهة بين الباحث أن النظام العمراني بسورية الوسطى نمو نظام مزدوج الرأس (Bicéphale) تمثله كل من مدينتي حمص و حماة اذ ان معظم سكان الحضر تنظمه هاتان المدينتان بنسبة 80% سنة 1981.

وهذا نتيجة لان حمص تجاوزت حدودها الادارية نتيجة للتوسع لتدخل في الحدود الادارية لحماة و قد ساعد من جهة اخرى في نمو المدن التوسع Les villes Satellites على حدود المدينتين سهولة النقل لوجود وسائل التنقل و تظهر ظاهرة المدن التوابع في حماة اكثر من حمص و ذلك لان حمص و نتيجة النمو المتزايد منع من بروز هذه المدن , وبذلك احتلت حمص المرتبة الثالثة في ترتيبها كمدينة بينما حماة كمدينة رابعة .

نتائج الدراسة :

وخلص الباحث الى نتيجة مفادها :

انه ظهر مع مدنتي حمص و حماة ظاهرة مهمة لتطور نظام الثنائي القطب اي الازدواجية العمرانية الذي يقوده قطب واحد , حيث ان سوريا الوسطى نجد بها قطبين حضريين لكن يقودها قطب واحد هو حمص , و ساعد في ذلك الهيمنة الاقليمية لهذه الاخيرة و موقعها الاستراتيجي المهم .

و قد حاول الباحث في اخر بحثه وضع احتمالين اساسيين كتخمين منه الى ما يمكن ان تصل اليه الظاهرة الحضرية التي درسها :

اولهما :احتمال هيمنة مدينة على اخرى في الاقليم الاوسط ألا و هي مدينة حمص.

ثانيهما : امكانية استمرار ازدواجية النظام العمراني بقيادة حمص

6.دراسة بلخثير بديع الزمان: " أزمة الاسكان و المبادرات الفردية و الاسرية , دراسة حالة في حي شعبي , ديار الكاف بالعاصمة ". (الجزائر).

تقديم الدراسة :

من خلال هذه الدراسة تناول الباحث الظاهرة الحضرية بالجزائر من خلال نقطة حساسة كان لها بالغ الاثر على الظاهرة الحضرية الجديدة التي تناولناها بالدراسة الا وهي اشكالية الاسكان الحضري و امتلاك المجال الاجتماعي و انعكاسات هذه الظاهرة على المجال الحضري كسوء التوزيع السكني و انتشار البناء الفوضوي ولجوء السكان الى الاقضية و السرايب , وعلى وضعية السكان في الاحياء الشعبية حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة وضعية الاسكان الحضري في الجزائر العاصمة من خلال التطرق الى الاجراءات العملية التي أنتهجتها السلطات المحلية لتوفير السكنات و القطع الارضية لبناء الداتي من خلال تعريفنا بالسياسات التنموية المتبعة وأدوات التخطيط وتجسدت هذه الدراسة في احد الاحياء الشعبية بالعاصمة وهو حي ديار الكاف ببلدية وادي قريش .*

النظريات المستغلة :

أهم النظريات التي إعتد عليها الباحث هي نظريات التحضر التي تناولت التحضر في بلدان العالم الثالث وكانت اهمها : نظرية فليب هوسر التي يدرس فيها الباحث الفرق بين التحضر في العالم المتقدم والعالم النامي حيث يرجعها الى مواقف سياسية الى جانب إختلاف أنساق القيم في كل من العالم الاول والثاني , أين تسود بالاول الاخلاق البروتستانتية وفي الثاني تلك الهندوسية والبودية هذه الاخيرة التي تكون معارضة للتغير و التحضر الى جانب ذكر الباحث الى الآثار الاستعمارية التي كانت الموجه للتحضر بدول العالم الثالث .

إضافة الى تطرق الباحث الى نظرية ماكيجي الذي ارجع بدوره عوامل التحضر بدول العالم الثالث الى الهجرة الريفية , إضافة الى الزيادة الطبيعية في المراكز الحضرية الكبرى , كما بين لنا الباحث من خلال نظرية سمير أمين وجهة نظر هذا الكاتب الى التحضر بدول العالم الثالث من خلال تشخيص البنية الاقتصادية و الاجتماعية بهذه الدول إذ إعتبر أن نمط التطور بها رأسمالية هامشية او تابعة حيث يختلف عن الرأسمالي

*تلخيص ل: بلخثير بديع الزمان : " أزمة الإسكان و المبادرات الفردية و الاسرية , دراسة حالة في حي شعبي "ديار الكاف بالعاصمة" , رسالة لنيل شهادة ماجستير , جامعة الجزائر , معهد علم الاجتماع 1998- 1999 .

المركزي بالغرب حيث يتميز الاول باعتماده على تصدير المواد الاستهلاكية الاساسية , ويبرز تأثير إختفاء العلاقة المتوازنة بين الاجر وتطور القوى المنتجة اللازمة , كما يبين لنا الباحث في هذه الدراسة نظرية باناجي الذي إعتبر مجتمعات العالم الثالث مجتمعات إقطاعية او قبل رأسمالية , ويتميز أسلوب إنتاجها بأنه مابعد إستعماري غرس هذا الاخير اسلوبه في عصور الاحتلال .

أما بالنسبة للتحضر في الجزائر فقام بدراسته من خلال دراسة فرانس فانون و ذلك في إطار التمايز الحضري بين الجزائريين و المعمر الفرنسي , بإظهار التباين في المناطق المسكونة من طرف هؤلاء و عدم تكاملها , وإختلاف المجال المعماري بين المنطقتين حيث تتميز المناطق المسكونة من طرف المستعمر الفرنسي بطابعها الاجنبي , أما تلك المسكونة من طرف الجزائريين فهي أحياء فقيرة مبنية بالحجارة .

النتائج :

لخص الباحث الى بعض النتائج أهمها مايلي :

- تضخم المدن وهجرة الارياف في الجزائر أدى الى اللاتوازن الاقليمي و الى تنامي كل من أزمتي السكن و الفقر في نفس الوقت .

- و إستنتج الباحث أن أزمة الاسكان بالجزائر هي كيفية وليست كمية التي تتحدد في مشاكل التسيير و التخطيط و غياب العدالة الاجتماعية في توزيع السكنات بعد إنتقال الاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه الى إقتصاد السوق .

- إضافة الى تخلي الدولة جزئيا عن مسؤوليتها في توفير المساكن الاجتماعية , أين أصبحت بعض الفئات الاجتماعية تتدبر المساكن حسب إمكانياتها الخاصة , وتظطر فئات أخرى الى بناء المساكن الفوضوية أو قيام بعضهم بعدة إتصالات رسمية وغير رسمية للحصول على مسكن .

- كما إستنتج الباحث أن أزمة الاسكان إنعكست على الحياة الاسرية , هذه الاسر التي تتميز بكبر حجمها مقارنة مع عدد الغرف الموجودة أو بما أسماه الباحث الاحتقان السكني , أين يصبح البيت مثيرا للضييق , ولايملك فيه أبناء الحي الفقير شيئا خاصا بهم , الشيء الذي يخلق إستعدادا لدى المراهق كي ينحرف .

- وتطرق الباحث في إستنتاجه الى طرق إمتلاك المجال بالاحياء غير المخططة أين يبين أن هناك ظروف إجتماعية موضوعية التي خلقت محددات هذا الامتلاك و جعلت من التعديلات السكنية كبديل لازمة الاسكان , كما بين لنا مبادرات وأساليب الامتلاك المجالي الداخلي و الخارجي بالحي المدروس (ديار الكاف) كما يلي :

- إجراء تعديلات وتوسيعات وتحسينات للمسكن حسب الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للمقيمين مع الحفاظ على الحرمة .

- إرسال و تقديم طلبات السكن للجنة الحي و البلديات و دواوين الترقية و التسيير العقاري, وفي مؤسسة ترقية السكن العائلي .

- الاقامة في البيوت القصديرية أو الاقبية أو أسطح العمارات أو مراكز العبور و البناء الذاتي في القطع الارضية الموجودة في الحي .

- تزويج البنات و إيجاد العمل لأفراد الاسرة .

- البحث عن سكن وظيفي .

- الرجوع الى المناطق الاصلية و بناء المساكن .

- كما يرجع الباحث أزمة الاسكان الى غياب التخطيط الشيء الذي أدى بالباحث القول أن البناءات المهدة بالانهيار بالعاصمة وبمدن أخرى بالجزائر هي ظاهرة خطيرة تستدعي وضع إستراتيجية سكنية نهائية و عاجلة , بدل اللجوء الى الحلول الجزئية المتمثلة في مراكز العبور .

- والاسباب الاخرى التي يرجئ الباحث إليها أزمة الاسكان هي التوزيع غير العقلاني الذي نتج عنه حصول أشخاص على أكثر من مسكن تحت أسماء أخرى وهم ليسوا في حاجة إليها .

- وينهي الباحث أستنتاجاته بتساؤل حول الحل لاعادة الاسكان بقوله :فهل الحل لهذا النوع من الاسكان لا يتم إلا على مستوى الاسكان ولكن على مستوى نمط الحياة أيضا.

الباب الأول :

الأبعاد النظرية للدراسة

تمهيد

للاقتراب نظريا من الموضوع المدروس و الالمام بكل أبعاده كان لزاما علينا اختيار أجزاء عناصره بدقة , وبهدف التسلسل وتناسق الافكار , قمنا بترتيب و تنظيم الفصول و ربطنا بين العناصر التي تخدمه , وللوصول لتفسير الظاهرة المدروسة المتمثلة في توسع المدينة نحو ضواحيها وتحديد الآثار المترتبة عن ذلك , تطرقنا في الفصل الاول الى ماهية المجال وكل المفاهيم المرتبطة به كما ربطنا العلاقة بين المجال و التفاعلات الاجتماعية فحاولنا تحديد التأثير و التأثير بين هذين المتغيرين , وانتقلنا من هذا العنصر الى المدينة لنوضح بعد التعريف بها الى التدرج الحضري و كيفية توسعها , ولربط هذه المفاهيم العامة بالموضوع المدروس حيث اخترنا نماذج عالمية لمدن عرفت نفس الظاهرة المدروسة وحددناها في مدن محددة المتمثلة في نموذج عن انجلترا وفرنسا و مصر وتونس .

لننتقل في الفصل الثالث الى لمعرفة مدى وجود الظاهرة بالوطن حيث ركزنا على مدينة الجزائر محاولة منا الاقتراب أكثر من موضوعنا , وللدراسة الدقيقة لسيرورة توسع مدينة الجزائر نحو ضواحيها تتبعنا نظريا تطور هذه الظاهرة في الزمان و المكان , اذ تطرقنا الى الظاهرة عبر مراحل و حقبات تاريخية متباينة ومجالات جغرافية مختلفة للرجوع الى بداية نشوء وتشكل فحص المجال العاصمي و بروزه وتطوره , للوصول الى الشكل الذي هو عليه في وقتنا الحالي وربطنا ذلك بالعقار , بالتدقيق في المراحل التاريخية التي مر عليها منذ العهد العثماني الى حالة السوق العقارية في المرحلة الآنية , كما كان من الضروري التعرّيج على الآثار السوسيو – مجالية و الاقتصادية المترتبة عن ذلك .

وركزنا في الفصل الرابع على عمليات التهيئة التي حدثت في المجال العاصمي سواء كانت الريفية منها أو الحضرية , ووضحنا أهم المخططات المتبعة في ذلك منذ الاستقلال الى يومنا هذا .

وتمهيدا لتحليل المعطيات الميدانية عرفنا بالبلديتان محل الدراسة وهي الضاحية الاولى بلدية بئر التوتة و ضاحيتها أو الضاحية الثانية بلدية تسالة المرجة .

الفصل الثاني :

المدينة وطرق

امتلاك المجال

تمهيد :

خصصنا هذا الفصل لجمع جل المفاهيم التي لها علاقة بالمدينة و التي بإمكانها تفسير نظريا الظاهرة المدروسة اذ تناولنا بداية تفسير مصطلح المجال من خلال تباين أوجه النظر بشأنه ووضحنا ذلك الارتباط بين المجال الاجتماعي و المجال المادي الذي يعيشه الفاعل الاجتماعي , و لا يمكن إعطاء المجال معنى واضح وقيمة إلا اذا انحصر في اطار محدود , ولأن المدينة كمجال مادي ومعنوي حددته المفاهيم الحضرية حاولنا البحث عن ماهيتها والعوامل المساهمة في نشأتها , و لم تقتصر دراستنا على ذلك فحسب بل ركزنا على كيفية و اشكال امتدادها و توسعها من خلال التطرق الى كل النظريات المفسرة لهذه الظاهرة , وركزنا بعد ذلك على التعريف بظاهرة حضرية جديدة كانت نتيجة للتوسع والهيمنة المستمرة للضاحية على المناطق و التخوم لمجاورة , اذ وضحنا أهم العوامل المؤثرة على الحركية التي يكون اتجاهها من مركز المدينة الى ضواحي المجاورة , كما لم نغفل على اهم النتائج المصاحبة لهذه الحركية .

و لأن الظاهرة المدروسة انتشرت بشكل ملاحظ في كل مدن العالم و لم تكن حكرا على مدن البلدان المتطورة رغم أنها كانت السبابة لذلك , لذلك كان لزاما علينا التطرق الى نماذج عالمية لتوسع المراكز الحضرية نحو التخوم المجاورة , بالتركيز على بلدان مختلفة منها , من دول العالم المتطور و الأخرى تعتبر من الدول السائرة في طريق النمو .

ففي اواخر القرن 19 شهدت المناطق الحضرية في معظم مدن العالم و خاصة البلدان المتطورة نموا واضحا و كان نتيجة للثورة الصناعية , فبعد الحرب العالمية الثانية عرف العالم ازدهارا و تطورا مهمين في الجانب الاقتصادي و ازديادا واضحا في نسبة الكثافة السكانية , وقد كان لهذا كله اثرا مباشرا على الامتداد الحضري .

ذلك ان التطور العمراني و التوسعات الحضرية التي حدثت في كل انحاء العالم كانت مصاحبة للتطور الاقتصادي , وكان لظهور الصناعة بالمدن او في مناطق قريبة منها اثر على استقطاب جموع السكان الريفيين نحوها , وهذا ما عمل على ازدياد حجم سكان هذه المدن و من ثمة تضخمها , و قلة قدرتها على الاستيعاب و قد كان هذا من العوامل البارزة التي دفعت بالمدينة التوسع خارج حدودها , لذلك برزت ظاهرة جديدة وهي ظاهرة الضواحي و اذ توسعت المدن القديمة ضامه اليها كل ضواحيها من ريف مجاور و بلديات تدور في فلكها مشكلة بذلك مدن اكبر.

I. المجال وسبل امتلاكه .

1.المجال من وجهة نظر الاختصاص .

بما أن الجانب الذي يربط الكائن الحي بالعالم الخارجي هو المكان الذي يعيش فيه ويحيط به و الذي اصطلح عليه بمفهوم المجال أو المكان أو الفضاء أو الحيز , هذا الاخير الذي كان من اهتمامات عدة منظرين في اختصاصات مختلفة ضمن أوجه نظر متعددة , إذ أن كل اختصاص يحدد محتوى المجال ووظائفه باستعمال الادوات و التقنيات التي تخدم الاختصاص و ترضي الغموض و تجيب عن الابهام في النظرية , فنجد تحليل المجال المادي لدى المهندس يختلف عن مفهوم المجال المرتبط بالمحيط الطبيعي لدى الجغرافي , ويظهر التباين في الحياة الاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا بممارساتها على المجال والتي لقيت دراسات عدة لدى علماء الاجتماع , كما أن الفلاسفة وعلماء النفس أعطوا للمجال معنى وحددوا له مكانته لدى الكائن الحي وخاصة الكائن البشري .
ويأخذ العلماء على اختلاف اختصاصاتهم بمصطلح المجال أو الفضاء او الحيز ليوضحوا تلك التفاعلات التي تحدث في اطار حدوده.

اذ يشكل الحيز بما يحتويه من عناصر ومكونات فيزيقية وطبيعة الاطار الذي تنتظم حوله حركات الافراد وتفاعلاتهم . (ائتلافا واختلافا أو أحدهما) . لكن هذه المكونات الفيزيقيه و الطبيعية التي يحتويها المكان لا تكتسب معناها ومبناها إلا من خلال ما أسماه ابن خلدون " الاجتماع الانساني " الذي هو رديف العمران , حيث يصف عمران العالم , ومايعرض لطبيعة ذلك العمران من الاحوال مثل : التوحش , و التأنس , و العصبيات وأصناف التقلبات للبشر بعضهم على بعض , وما ينشأ عن ذلك من الملك و الدول و مراتبها وما ينتحله البشر باعمالهم و مساعيهم من الكسب و المعاش و العلام و الصنائع و سائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الاحوال⁴³ .

ان الاختصاص يدفع الباحث الى نوع من التفكير دون آخر و النظر الى الاحداث و الافعال التي يفسر بها طبيعة حدوثها وتفاعلها للوصول لحل الغموض .

ومع التأثير الكبير للتفكير العلمي ,مصطلح المجال طبق لصالح العلم عامة - حسب نوع العقلانية – وللعلوم خاصة مع الهدف النوعي لكل علم (مجال فيزيقي-كيميائي , هندسي , ميكانيكي , جغرافي ... الخ)⁴⁴ .

⁴³ محمود فهمي الكردي : " تأثير أنماط العمران على تشكيل بعض عناصر الثقافة الشعبية دراسة ميدانية لسياقات اجتماعية متباينة بمصر " المرجع السابق ,ص23 .

⁴⁴ Alain birou : « appropriation de l'espace et pouvoirs dominants » ; in ciheam- option méditerranéennes http:// ressources . ciheam . org/ PDF / r23 ; pp20.

ف نجد هذا المصطلح يتسع استخدامه ويتعدد فهو يشمل جميع الاختصاصات ,

فالمجال عند A.Ducroc (الانسان في المجال *L'homme dans l'espace*) ليس نفسه عند A.Moles بـسيكولوجية المجال *Psychologie de l'espace* و الصمت الابدي للمجال اللامتناهي الذي اخاف Pascal هو بعيد اصطلاحا عن معناه لام عائلة كبيرة العدد التي تشكوا نقص المجال , وصف المجال هو جد مختلف لكن يجب ايجاد قانون عام لمحتواه و يمكن بلا شك عرضه كما يلي :

كل فرد أو اكثر اتساعا كل مجتمع يمثل المجال حسب مقياس قدرته على فهمه و هذا الفهم نفسه يحتوي على عناصر مختلفة , و تتباين المقادير في كل حالة مثل الوسط والحي , و الشروط العامة للعيش , مثل امتلاك مجال الأفعال , كنسق لحياة اجتماعية عامة و المجال لا يقدمنا بل نحن نقدمه بل بالأحرى نحن نمثله⁴⁵

كما لا نهمل في هذه التعريفات الجغرافية التي تحدد لنا المجال , من خلال الممارسات المادية التي تجري على سطح الارض او تتسبب في إحداث تغيرات عليها . فبالنسبة للجغرافي المجال هو الارض و بشكل خاص المحتوى الشامل للأشياء و الظواهر الموجودة على بعد بعض الامتار فوق و تحت القشرة الارضية , اذا نجد Max Sorre هو الذي عرّف الجغرافية كعلم المجال الارضي⁴⁶

و المجال كاصطلاح جغرافي يدخل في نطاق اختصاص دراسات علم الجغرافيا من حيث تحديد خصائصه الطبوغرافية و الفيزيقية ...⁴⁷ فحتى الجغرافي لم يهمل الجانب الانساني في تعامله مع الفضاء المادي للعلاقة الوطيدة التي تربط بين الانسان و التأثيرات التي يحدثها في المجال الجغرافي المحيط الى جانب تأثره بهذا الاخير .

و الجغرافية الانسانية لديها الميزة الكبرى على العلوم الاخرى التي تتدخل في دراسة المجال الارضي هي ليست توطين الظاهرة الانسانية المرئية فحسب و لكن ايضا رؤية الروابط بينهم⁴⁸

Max Sorre وضّح في مرحلته الزمنية ان الجغرافية الانسانية لا تدرس فقط حالة الاشخاص و توطين الظاهرة الانسانية الملاحظة و لكن ايضا تقوم بدراسة اتساعهم لكنها لا تدخل في العوامل المسببة لهذا الاتساع فهي من صلاحيات علوم الاخرى⁴⁹

⁴⁵ 2. Ibid pp22

⁴⁷ محمد بو مخلوف : التوطين الصناعي و القضايا المعاصرة الفكرية و التنظيمية و العمرانية و التتموية , دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع , الطبعة الاولى , الجزائر , 2001 , ص 52

⁴⁸ 5. Ibid p24

المهندس المعماري كان له أيضا فلسفته في النظر الى المجال الذي هو بحاجة إليه ليصل الى جعله أكثر ابداعا و تميزا .

إذا فرضنا ان من الناحية النفسية ان المجال هو امتداد لنا انفسنا , اذا نفكر ان المجال هو محتوى داخلنا و هو جزء من عالمنا النفسي فاذا نحن مضمون المجال و محتواه⁵⁰

ينظر المهندس ايضا الى المجال من ناحية الابعاد الفيزيقية الملموسة لكنه في نفس الوقت يربط هذا الجانب بقدرة الانسان على امتلاكه و يحاول ايجاد السبل لجعل من هذا المجال مقبول من طرف مالكة او مستعمله و لو اخذنا مثال على ذلك المهندس المعماري Jean Cousin الذي ينطلق في كتابه *l'espace vivant* من تفسيره للجوانب المادية الفيزيقية التي تتحكم في المجال الى علاقته بالانسانية و ما يوفره , وقد تطرق الى وجهات نظر علماء مختلفين من حيث الاختصاص و الاهتمام .

حيث عرّف H.Poincaré المجال الحقيقي على انه المجال الهندسي حيث وجد اربع مميزات لهذا المجال , وهو أنه مستمر غير منتهى لديه ثلاث ابعاد هو متجانس يعني ان كل النقاط متشابهة فيما بينها هو Iso Trope (مصطلح تأهل الوسط) بمعنى ان كل الخطوط المستقيمة التي هي متماثلة فيما بينها⁵¹

وهناك من الباحثين من يعتبر أن أول من تطلع لدراسة الفضاء ضمن اطار تحليلي وظيفي ربطه بالمسكن هو باشلار Bachalard الذي عبر في كتابه (*la poétique de l'espace*) (1967) عن المسكن أنه لغة الحياة اليومية و أدوات الحياة النفسية الخفية التي بدونها يفقد نموذج الالفة في الحياة حتى قيل أنه أول من مهد لعلم نفس حقيقي للمسكن⁵²

Bachalard لاحظ من جهة اخرى انه في غرفة هادئة مجالنا الشخصي يصبح نفسه مجال الغرفة لا نراه ابدأ لا نحسه لا يحدثنا ابدأ يوجد اذا تماثل بين مجالنا الشخصي و المجال الهندسي للغرفة⁵³

كما ان اعتبار الجانب الهندسي في المجال اخذ اوجه متعددة و مناحي مختلفة ذلك ان المجال الهندسي كان يأخذ دائما بعين الاعتبار عادات و تقاليد و ثقافة المجتمع الذي يصمم له فهندسة المجال في العالم الاسلامي اكد على مراعاة مبدأ احترام الخصوصية اذ "استو جب مبدأ الحرمة محاولة حماية المكان و استناره عن النظر الخارجي و لهذا فقد تم اعتماد مخطط عمراني للمدينة يقوم تدرج مجالي محكم للمرور من المجال العمومي المتمثل في المسجد او الميدان او السوق الى الدار التي تعتبر مجالا خصوصيا او العكس

⁵⁰ Jean Cousin : *l'espace vivant introduction a l'espace architectural* ;première édition du moniteur ;Parie 1980 ; P 28

⁵¹ Alain Birou : opcit ; p24

⁵² سليماناني جميلة : دراسات في علم النفس الاجتماعي الفضائي , الآليات النفسية الاجتماعية للمسكن , دار هومة , الجزائر , 2011 , ص 17.

⁵³ Jean Cousin : opcit ; p28

من ذلك ... و ترسم الجدران الخارجية للدار حدود الخارجة الا بالمداخل او فتحات مدروسة⁵⁴

ونجد تداخل واضح في تفسير المجال او الفضاء بين كل العلوم التي تناولته بالدراسة لكن نجد بعض العلوم و الاختصاصات متقاربة و متكاملة بشكل كبير مقارنة بالأخرى , و تتحدد خاصة في الهندسة المعمارية و العلوم الانسانية المتمثلة في علم النفس و علم الاجتماع . "وقد تحدد ذلك في علم سمي بعلم النفس الاجتماعي الذي ركز على دراسة العلاقة بين الفرد و الفضاء الذي يعيش فيه (Fischer ,1980 P23) كما أنه العلم الذي يدرس سلوك الفرد و الجماعات في الفضاءات الاجتماعية المختلفة , مهتما بالتفاعلات و العلاقات بين الافراد و البيئات المحيطة بهم , و الكيفية التي يؤثر بها الفضاء المادي (البيئة الفيزيائية : المسكن) على الفضاء النفسي (شخصية الفرد)⁵⁵ .

و يصبح الحيز المكاني الذي يشغله و ينتجه المجتمع فضلا عن نمط تنظيم هذا المكان (بدءا من التجمعات السكانية متباينة الاحجام و ومن النجوع المنعزلة الى القرى و المدن المتروبوليتانية) تجسيدا لطبيعة العلاقة بين البشر و محيطهم الفيزيقي / الايكولوجي بل إن هذا الاخير يغدو اجتماعيا / ثقافيا في اللحظة التي يحقق فيها وظيفة الاشباع و التكيف الاجتماعي الثقافي للجماعة أو الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع . و من ثم فالمكان كما يؤكد لوفيفر " حي بالنسبة لمن يستعمله " ⁵⁶

وقد ادرج مفهوم الفضاء كموضوع يدرس في مجال علم النفس الفضائي psychologie de l'espace منذ سنة 1964 من طرف أبراهام مول بجامعة ستراسبورغ مما ساهم في احتلال المفهوم مكان الصدارة في الدراسات المعاصرة التي عالجت من مختلف الابعاد⁵⁷ . فمفهوم المجال لم ينحصر في المجال المادي و الفيزيقي و عمليات التهيئة العمرانية و التجهيزات السكنية , و انما ارتبط ايضا كمفهوم عند مالكة او شاغله و كيف يكون في اطار ذلك تفاعله معه و كيف يؤثر فيه و يتأثر به رغم ان العلوم المختلفة استطاعت ان تغوص و تحدد كل جوانب المجال لكنه لم يستطع الوصول الى التفسير الحقيقي للعلاقة بين الانسان و المجال مثلما فسره علم الاجتماع .

"و رغم ثراء ما جلبه مفهوم جغرافية المحيط لكن هذا المفهوم غير كاف ليشرح الوجود السوسيو- مجالي للمجموعات الانسانية هو مهم لكي يكتمل بالوجود للمحيط الفزيولوجي و المحيط السوسيو- ثقافي"⁵⁸

⁵⁴ خلف الله بوجمعة : المرجع السابق ص 114 .

⁵⁵ سليمان جميل : المرجع السابق ذكره , ص 17.

⁵⁶ محمود فهمي الكردي : " تأثير أنماط العمران على تشكيل بعض عناصر الثقافة الشعبية دراسة ميدانية لسياقات اجتماعية متباينة بمصر " المرجع السابق , ص 28.

⁵⁷ سليمان جميل : المرجع السابق , ص 18.

⁵⁸ Alain Birou : opcit ; p 25 .

و قد اصبح المجال يحضى باهتمامات علماء الاجتماع باعتبار ان العناصر المكانية المادية تترك اثارها الواضحة على البناء الاجتماعي (العلاقات الاجتماعية) و على السلوكات و التصرفات و حتى على النواحي الثقافية و الانظمة الاجتماعية نتيجة لتفاعل الانسانية مع بيئته و تكييفه معها بل الصراع معها و تكييفها مع احتياجاتها من اجل ضمان استمرار حياته⁵⁹

بنفس الطريقة لنفرض اذا انه لا يوجد وقت اجتماعي بدون مجال و اذا لا مجتمع بدون مجال فالوقت الاجتماعي يتمثل في التقاليد التي تكوّن الاستدامه و التغيير التي تجلبها القطيعة للعالم لا و جود له الا على اساس وحدة مبادئ المتعلقة بالتنظيم المجالى⁶⁰

المجال بالنسبة ل *Kant* هو شكل لمحيطنا الخارجي , الظروف نفسها لتشكيل اهداف الخبرة الانسانية هو ليس شئى او حتى ظاهرة يمكن فهمها بما انه الوسيلة التي بواسطتها ندرك المحيط الخارجي و نفهم بذلك الاهداف التي نضعها , المجال كشكل كانتي *Kantienne* مكون من انفصال الموضوع عن الهدف الشكل الاخر بالنسبة ل *Kant* هو الادراك لمحيطنا الداخلي و هو الوقت , فالوقت هو الشكل الذي ندرك به رتمنا الشكل الذي نعطيه لاصرارنا و لانتظاراتنا المجال هو الظروف نفسها لبقاء و الاستمرار الهدف فالوقت هو مدة الموضوع , والمجال هو الوقت وهاذان الاخرين يعرفان انفصال الهدف عن الموضوع⁶¹ في مقال له بعنوان :

« *Appropriation de l'espace et pouvoirs dominants* » حاول Alain Birou ان يوضح مفهوم المجال من خلال طرحه لمجموعة من التساؤلات و التي اعتبرها في مرحلتين كبيرتين التي تُظهر نقطة التمثيل لكل الابحاث المتعلقة بالمجال اذا اعتبرت هذا الاخير كواحد من المعطيات الانسانية الاساسية :⁶² المرحلة الاولى : الطريقة اين الاشخاص يعيشون حقيقة المجال و كيف يمتلكونه . المرحلة الثانية : دور السلطات في شغل المجال .

حيث حلل الاولى بالتطرق لمفهوم المجال من خلال نظرة الاشخاص له حيث يوضحه على انه " ذلك الذي نظن اننا نملك الاحسن او الذي نملك الاكثر " لان المجال هو وعاء لاجسامنا نسيج لحركتنا و لتقلاتنا حقل لأفعالنا و المجال هو شخصية غريبة موجودة في كل مكان و محجوبة عن كل مكان , و له وجهان لان المجال المجرب و المعاش ليس ابدا نفسه المجال المتصور , الاحساس للعيش في المجال معطى يختلف عن الحسابات لشغل المجال المسلوب "

اما الثانية فحاول توضيح القوة الكامنة وراء توسع الظواهر الانسانية فيتساءل حينذاك عن الاسباب التي تجعل بعض المدن تغير من وظيفتها و عن سبب ان تكون المجموعة التي تستحوذ على وسائل النقل المتطورة لها الاولوية الاقتصادية و تنظم المجال لصالحها .

⁵⁹ محمد بو مخلوق: المرجع السابق ص 52

⁶⁰ Pierre Pellegrino : *Le Sens de l'espace l'epoque et le lieu* ; livre I ; éd economica ;Paris 2000 ; P34

⁶¹ ibid P34

⁶² Alain Birou : opcit pp 21-24

مشكل العلاقة بين السلطة و المجال تقودنا الى التساؤل - يقول الكاتب - حول اشكالها الحالية و بالخصوص حول القوى سواء المتعلقة بالتقنيات و بالصناعة او التنظيم العام و حول الطريقة التي يفضل بها الاشخاص اخذ مواقعهم.

2:تأثر التفاعلات الاجتماعية بالمجال و تأثيرها فيه.

تبين التحليلات السوسولوجية ان المجتمعات التقليدية هي مجتمعات بدون طبقات اجتماعية و في هذه الحالة يخضع تنظيم المجال الى قواعد مشتركة و مبادئ جماعية تتناسب مع رغبات و حاجيات كل الفئات المجموعات و الافراد المكونة لهذا المجتمع , فليس هناك اذن انفصال بين الانظمة الاجتماعية و الثقافية للمجال و بين المستهلكين له⁶³ و هناك من يعتبر أن لوين (1890-1947) أول من مهد لهذا المفهوم عندما اعتبر الفضاء عنصرا اجتماعيا , لكونه مصدر جميع التفاعلات التي تحدث بين الفرد المحيط الذي يعيش فيه . اذ يعتبر لوين مشاعر الفرد و سلوكه دالة على التوترات بين الاشياء في العالم و التي يكون الفرد واعيا بها في اية لحظة من حياته ...ويعتبر لوين أن معتقدات الفرد عن البيئة - كما يتم تمثيلها و استيعابها عقليا - تؤثر في سلوكه أكثر من تأثير البيئة الفعلية⁶⁴ .

و في حين المجتمعات العصرية هي مجتمعات طبقية و الاطار المبني بلغت من الطبقات الكادحة فانتاج ثقافات طبقية يؤدي الى بروز حاجيات و رغبات متفاوتة و تكاد تكون في بعض الاحيان متعارضة و في هذا المجال يعتبر المجال اسقاطا او صورة او شكل بحيث يعكس الهياكل الاجتماعية و النظام الاجتماعي لذلك يجب دراسة المجتمع قبل دراسة المجال لان هذا الاخير ما هو الا ترجمة لرغبات و حاجيات المجتمع⁶⁵

يعتبر العامل الثقافي عامل هام في تحديد الاشكال التي يأخذها المجال , حيث ان هناك فئات تنتج المجال و فئات تستهلك المجال و الفئات المسيطرة هي التي تفرض نموذجها الثقافي على فئات الاخرى و لان الفئة التي تنتج المجال تستحوذ على ثقافة معينة فربما المجال الذي تنتجه غير لائق و لا يتكيف مع حاجيات و رغبات المستهلكين حيث "السلطة التي تفرضها فئة معينة على مجال ما تتعارض مع مستهلكي هذا المجال " ⁶⁶ فكل مجتمع يتميز بمجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تربط الناس بعضهم ببعض و تسمح لهم بتحويل الوسط الطبيعي و اعطائه وظيفة و معنى , فكل مجال مستغل مسكون يحمل قليلا او كثيرا علامة النشاطات الانسانية التي تربط به⁶⁷

من جهة اخرى نجد ان الانسان هو الذي يضع مجال الذي يتناسب مع تصوراته لعلاقاته الاجتماعية و ثقافته و احتياجاته الخاصة به , من خلال تكيف العناصر المجالية المادية مع هذه الاحتياجات كما يحاول من جهة اخرى ان يتكيف هو من جهته مع المجال , اي

⁶³ Chanbart de lowe : la fin de la ville mythe ou réalité ;calnan levy ; Paris 1982 ; p 46

⁶⁴ سليمانى جميلة : المرجع السابق ص 18 .

⁶⁵ Chanbart de lowe ,opcit ,pp46

⁶⁶ Ibid pp 46

⁶⁷ بومخلوف محمد : المرجع السابق ص 52

ان عملية التكيف تتم من الجهتين تكيف المجال قدر المستطاع اى حسب الامكانيات المتاحة و التكيف معه ايضا , لكن بمجرد ما يتشكل هذا المجال يصبح يشكل بيئة ذات خصائص معينة و يكتسب آليات جديدة يفرضها على الانسان فيجعله يطور لديه مرة اخرى انماطا من العلاقات الاجتماعية و الثقافية تتناسب مع البيئة الجديدة⁶⁸

وهكذا يهتم علم اجتماع المجال بدراسة العلاقات التفاعلية بين الانسان و البيئة ذلك ان المجال يفرض علاقات معينة كما يساهم في تغييرها , اي التغيرات المجالية تساهم بقدر كبير في التغيرات الاجتماعية و الثقافية ... فالمجال يفرض نفسه و يساهم في تكوين انماط معينة من العلاقات الاجتماعية كشكل من اشكال التكيف , لكن عندما تتكون تلك الانماط من العلاقات تصبح تساهم بدورها في انتاج ثقافة معينة تساهم بدورها في تغيير المجال لصالحها اي انتاج مجالها و هكذا فالمجال هو انتاج اجتماعي ثقافي اولا و قبل كل شيء⁶⁹

و من ذلك يتضح ان البيئات المتشابهة تنتج نظاما اجتماعية و ثقافية متشابهة وفي عام 1948 حاول (جوليان ستوارث) تفسير التطور الثقافي من خلال العناصر الايكولوجية حيث لاحظ ان الادوات والمواد المستغلة داخل البيئات و التي تتشابه في نوعيتها تنتج هياكل و ابنية اجتماعية متماثلة , و اظهر ذلك من خلال استخدامه للمنهج المقارن لدراسة تطور المجتمعات بشكل متواز في خمسة مناطق جغرافية منفصلة حيث قدم تفسير للتشابه الثقافي في المجتمعات مختلفة وارجعه الى التشابه الايكولوجي فمثلا اخذ الري كاسلوب مرتبط بالبيئة الزراعية ينشأ عنه نوع من التنظيم الاجتماعي و الثقافي⁷⁰

من جهة اخرى نجد انصار " الحتمية الفيزيقية الايكولوجية " *Physical Ecological* من جهة اخرى نجد انصار *déterministe* امثال *C.Etein* ابركوبي *P Aberconbie* رايت *F. Josborn* *F.L.Wright* غريفين *W.B.Griffin* يقررون بوجود علاقة مباشرة (السبب و النتيجة) بين متغيرات البيئة الفيزيقية و المصاحبات الاجتماعية ويقوم هذا الاتجاه على معالجة التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي بوصفها نتيجة للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الايكولوجية حيث ان أصحاب هذه الحتمية يعتقدون ان الموقع الفيزيقي يدفع بالافراد الى الانخراط في أنماط معينة من العلاقات و عليه فان ضبط المتغيرات الايكولوجية قد يؤدي الى خلق بيئة افضل⁷¹

كما يتحدث "فاروق عباس حيدر" في كتابه " التصميم المعماري " عن المسافة الاجتماعية *Sociale distance* في المجال يقول عنها انها مسافة سيكولوجية تجعل مجموعة من الافراد على سهولة في الاتصال ببعضهم فزيادة المسافة الاجتماعية تكون في كثير من الاحوال مميتة لمعظم الافراد أو الحيوانات الذين تكون حياتهم الامنية معتمدة

⁶⁸ المرجع نفسه ص 52

⁶⁹ المرجع نفسه 52-53

⁷⁰ المرجع نفسه ص 54

⁷¹ فيرة اسماعيل توها مي ابراهيم دليمي عبد الحميد : التخطيط و التنمية الحضرية , دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع , الجزائر 2008 ص 44-45.

على اتصال المجموعة ببعض الالفة التي هي اقرب ما تكون الى المسافة الشخصية و المسافة العامة هي ابعد ما تكون عن المسافة الاجتماعية⁷²

و اهم نقطة لتحديد الاساسيات الفراغية في المدينة هو علاقة النشاط الانساني بها و لذلك اكد ونستون تشرشل في حديثه "اننا نشكل مبانينا و هم بالأحرى يشكلوننا"⁷³

وعلى الرغم من تعدد مداخل الجغرافية البشرية المختلفة , الا أن ما يجمع بينه هو ما يمكن أن نطلق عليه " المنظور المكاني " ومع تقدم الدراسات في مجال الجغرافيا البشرية , اصبح هناك اعتراف بأنه لايمكن دراسة المكان دون دراسة التغير الذي طرأ على المكان عبر الزمن .ومن هنا نشأ ما يعرف ب"سحر النظرة الزمانية للمكان " , للتعرف على الحالة التي اصبحت عليها الامور و كيف وصلت إليها . ومما لاشك فيه أن دراسة التغير في هذه الامور التي تتغير كان لا بد منها لالقاء الضوء على العوامل الاجتماعية و الثقافية التي تقود الى ذلك لاسيما في ظل التفاوتات بين الدول أو التفاوتات القائمة داخل الدولة الواحدة , مثل التفاوت الطبقي و العرقي او الديني⁷⁴ حيث أن كل ذلك يرتبط بتصور الفرد للمجال الذي يستهلكه , سواء كان اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي أو حتى سياسي , حيث ان هناك فرق بين المجال المكاني و المجال الزمني , فكل واحد من هذه المجالات يتضمن محددات و عوامل يعمل الانسان على تنظيمها و من ثم استخدامها وهذا كما تتوجه نظرتة لها .

⁷² فاروق عباس حيدر : التصميم المعماري كيف تصمم مشروع معماري , لطبعة الاولى , منشأة المعارف , مصر 1998 , ص 38.

⁷³ المرجع نفسه ص40 .

⁷⁴ محمود فهمي الكردي : " تأثير أنماط العمران على تشكيل بعض عناصر الثقافة الشعبية دراسة ميدانية لسباقات اجتماعية متباينة بمصر " المرجع السابق , ص101 .

II. المدينة مجال قابل للامتداد .

1. المدينة مفهوم حضاري و فلسفي .

1.1. ماهية المدينة :

اعطي للمدينة مفاهيم متعددة من النواحي متباينة اشير اليها حسب مجال استخدامها و تفسيرها من الناحية الايديولوجية أو الفلسفية , حيث وضح البحث اللغوي الى أن كلمة مدينة ترجع أصلا الى كلمة "دين" , و أن لهذه الكلمة بهذا المعنى أصلا في اللآرامية و العربية أي أنها ذات أصل سامي , وعرفت المدينة عند الاكديين و الاشوريين بالدين أي " القانون " , كما أن "الديان " يقصد بها في اللغة الارامية و العبرية "القاضي " , واطافة الى ذلك فان مصدرها في "الارامية " مدينتنا و تعني "القضاء" و توافق هذه التفسيرات ما ورد في القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف , وما أشار اليه بعض المعاجم العربية , فقد وضح من التفسير القرآني أن كل المواضيع التي أطلق عليها لفظ مدينة كان عليها حكام و ملوك , وورد في الحديث الشريف " الديان " ويقصد به الملك أو الحاكم , وفي حديث عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " يأخذ الديان سماواته وأرضه بيده" .⁷⁵

و المدينة في اللغة العربية و اللغات السامية الأخرى مشتقة من دان يدين أي حاكم , وديان أي قاضي في مكان إقامة القاضي و في هذا إشارة إلى وظيفة الحكم و الإدارة للمدينة و هي أولى وظائف في التاريخ القديم .⁷⁶

والمدينة عبارة عن تصميمات مبنية على تشكيلات رياضية و هندسية وفلسفية و ايدولوجيا و رمزية وهي تعبر عن تطور الفن العمراني الذي حاول على مر العصور إبراز الجماعات التي تجذب الناس , و المهابة التي تعبر عن سلطة و قدرة الكلام⁷⁷

المدينة هي ذلك التجمع البشري البالغ الكثافة و الذي يتميز بالتعقيد و التنظيم في أن واحد وهي نظم مكونات مادية وأخرى لامادية متلاحمين فيما بينهما كما انها تعتبر مركزا لتلبية المصالح و قضاء الحاجات و الأغراض المتعددة و المتنوعة للسكان و تختلف المدن باختلاف الامم و الشعوب و تنشأ و تنمو و تزدهر و قد تنحل و تندثر و قد تعود في شكل محيط جديد⁷⁸ المدينة ليست وضعا ماديا قائما بذاته بل موصولة علائقيا بتقسيمات و أفكار و وضع حضاري معين المدينة تعبر عن بنيات ذهنية لاواعية افرزها بناء يشبه إلى حد ما الكيفية التي تبنى بها النحلة خليتها فتختلف المدن من حيث الشكل مثلا اسبارطة

⁷⁵ محمد عبد الستار عثمان : المدينة الإسلامية , الطبعة الاولى , دار الآفاق العربية , القاهرة , 1999 , ص 17 .
⁷⁶ محمد السيد غلاب , يسري الجوهري : جغرافية الحضار , دراسة في تطور الحضار ومناهج البحث فيه , منشأة المعارف , الاسكندرية , السنة غير مذكورة ص 43 .
⁷⁷ خلف الله بوجمعة : العمران و المدينة , المرجع السابق ص 67 .
⁷⁸ المرجع نفسه , ص 66 .

مربعة الشكل برازفيليا مجموعة المربعات مولي ايطالية مجموعة مستطيلات بايطالية⁷⁹

أما معنى المدينة من منظور اجتماعي فنجد أن رجال الاجتماع وعلم النفس يلتصقون للمدينة تعريفاً من وجهة نظر مختلفة تماماً عن وجهة النظر السابقة إذ ينظرون الى المدينة على انها عقل وجسم وعادات و تقاليد وهنا ينصب الاهتمام على طريقة الحياة التي تميز المجموعات البشرية في المدينة والتي تختلف من حيث طريقة حياتها عن المجموعات التي تعيش خارج نطاق حدودها⁸⁰

حدد اليوناني باوسينياس ماهية المدينة فقال: "انها السلطة... والمسرح و السوق وماء الشرب، وتحديد الحدود , و أعضاء أو ممثلون عن المدن في المجلس"⁸¹
يقول الجغرافي بيار لافدان "المدينة مخلوق حي ككل مخلوق حي تولد و تنمو وتموت لكن ابن خلدون يذهب ابعد من ذلك في قوله "أن العمران كله من بداوة وحضارة و ملك وسوقه له عمره المحسوس"⁸²

كارل ماركس (1818_1883) تناول موضوع المدينة في إطار النظرية الماركسية في كتاب الايدولوجيا الألمانية حيث تناول موضوع المدينة في إشكالية تقسيم العمل في الريف و في المدينة , فالمدينة بالنسبة للماركسية هي مركز القوى المنتجة (يد عاملة , مواد تقنية ...) و هي كذلك مركز السلطة و طبقات الاجتماعية و تطور الوعي و الصراع الذي هو محرك التاريخ و يقرأ ماركس المدينة من خلال التقسيم الفضائي بين المدينة و الريف بمثابة كيفية أو طريق لعلاقة الاستغلال ... كما يحلل ماركس أن تقسيم العمل بين المدينة و الريف هو في العمق تقسيم العمل بين عمل ذهني و العمل اليدوي⁸³.

79. بن حليلة صحراوي "مفهوم المدينة بين السوسيولوجية الغربية و عمران ابن خلدون " في مجلة " فكر و مجتمع " , مجلة فصلية محكمة تصدر عن طاكسيح كوم للدراسات و النشر و و التوزيع العدد الثاني افريل 2009 ص 49

80. محمد السيد غلاب , يسرى الجوهرى : المرجع السابق , ص 51 .

81. محمد عبد الستار عثمان: المدينة الإسلامية دار الأفاق العربية القاهرة 1999 ص 49

82. بن حليلة صحراوي , المرجع السابق , ص 52

83. علي فاعور: "جغرافيا التاريخة المدينة العربية نشاتها و موقعها في كتابات جغرافية العرب" في مجلة الفكر العربي المعاصر مجلة فكرية مستقلة تصدر عن مركز الانماء القومي ببيروت العدد 12 ايار 1981 ص 119 .

تناول انجلز (1820_1895) لمسألة السكن تكلم عن المدينة كمجال الاستلاب و كمجال قمعي بالدرجة الأولى, و يرى انجلز حسب تحليله أن المدينة هي منبع اللاخلاقيات و مدرسة للجريمة , اما دور كهايم (1858-1917) يرى أن المدينة هي مجال للتجمع يسمح لنمو الوعي الأخلاقي و الشعور المقدس , و هي كذلك مجال نمو التضامن العضوي عكس الريف الذي يتعمق فيه الشعور بين أفراد الجماعة في كتابه الانتحار الإشكالية الفردانية والتضامن بين الأفراد جماعة معينة⁸⁴

أما المدينة من خلال الفكر الخلدوني هي نتيجة حتمية للمرور من العمران البدوي إلى العمران الحضري حيث تمر من معاش يعتمد على التقشف والضروريات الى معاش معقد و من ملك يعتمد على التزاوج بين العصبية و القبيلة إلى ملك منظم يعتمد على جيش و إدارة مركزية⁸⁵

و تعتبر دراسات ابن خلدون من أهم الدراسات التي تناولت موضوع الحضارة و العمران فهي تحتوي على تفاصيل كثيرة تتعلق بنشوء المدن و تصنيفها حسب وظائفها . لقد رأى ابن خلدون أن المدينة ظاهرة اجتماعية متطورة و هو يعتبر أول من ميز بين (الموضع و الموقع) في جغرافية المدن فبيّن أن نمو المدينة يتأثر بالعناصر الطبيعية المكونة للموضع و ذلك من حيث حجمها ووظائفها

و علاقاتها الخارجية , كذلك بين هذا العالم الفيلسوف ان المدن لا تختلف من حيث مذهب الحجم و عدد السكان فقط بل من حيث النشاطات الاقتصادية و العلاقات الخارجية⁸⁶

فالمدينة في الفكر الخلدوني هي رحم ومولد الثقافة وفيها تزدهر , كما هي في الوقت نفسه من ناحية التخطيط وليدة بنية ذهنية معينة (بدوية كانت أم حضرية) حيث تتشابك العوامل المادية و المعنوية في نسيج و ابداع المدينة.⁸⁷

⁸⁴مرجع نفسه ص 52

⁸⁵المرجع نفسه ص52

⁸⁶علي فاعور : المرجع السابق ص 116

⁸⁷بن حليلة صحراوي : المرجع السابق ص56

2.1. نشأة المدينة و تطورها :

فالمدينة بالنسبة للعرب تاريخ محفوظ تجسد , و من المحتمل ألا يبعد كثيرا عن الحقيقة إذا قلنا إن مجموع أعمار عواصم العرب القديمة قد يعادل مجموع أعمار بقية عواصم العالم مجتمعة ... لذلك لقد قدر أن أي عاصمة عربية قديمة في إفريقيا تزيد في

عمرها على مجموعة أعمار كل عواصم إفريقيا جنوب الصحراء حيث اغلب المدن من أصل استعماري حديث⁸⁸

كانت بلاد ما بين النهرين مركزا لنشوء الفرد و المدن القديمة منذ فجر التاريخ بل أن طلائع المدن الأولى قد برزت في هذه المنطقة منذ حوالي 4000 سنة ق.م حيث أصبحت دلائل التحضر واضحة فقد نمت المدن على طول الأنهار حيث تتوفر المياه و التربة الخصبة⁸⁹

ونذكر من هذه المدن القديمة , بابل و آشور و اور و كيش و العبيد و خفاجي كذلك نشأت المدن القديمة في واد النيل حيث توجد مناطق سهلية رسوبية و نذكر هذه المدن ممفيس و طيبة⁹⁰

لقد استقى ابن خلدون آراءه من الأحداث التاريخية التي مرت في عصره , و طبقها على المدن العربية محددًا أوضاعها و مشخصا لمشكلاتها الاقتصادية و

الاجتماعية و السياسية دارسا عوامل نموها و ازدهارها خرابها و دمارها و قد اشتملت كتاباته بالتحليل و الإدراك الواسع , حيث قدم ثروة هائلة من المعرفة لتاريخ المدن العربية ... و قد كانت المدينة بالنسبة له عبارة عن الناس و المباني و الهندسة العمارة و الثقافة و الاقتصاد و الإدارة.⁹¹

⁸⁸ المرجع نفسه ص 107

⁸⁹ المرجع نفسه ص 107

⁹⁰ المرجع نفسه ص 107

⁹¹ المرجع نفسه ص 118

تعد المدينة المنورة التي بنيت على آثار مدينة "يثرب" المرجع العمراني الأصلي للمدن العربية الإسلامية لكونها أول حاضره أسس نظامها مؤسس هذه الدولة الرسول صلى الله عليه و سلم فقد أعاد هيكلته مكان قائما من أنسجة العمرانية و غير المعالم من أساسها إلى إن الشكل كيان عضوية واحدا.⁹²

تمثل المنطقة العربية إحدى أ قدم مناطق الحضارة و الاستقرار في العالم بل إن الحضارة العربية كانت دائما في جوهرها حضارة مدن شهدت قرون الوسطى و بصورة خاصة القرن الثامن و التاسع عشر مرحلة هامة من التاريخ المدن التي أسسها العرب في

العالم الإسلامي , و هناك من يذكر أن المدن التي أوجدها المسلمون خارج شبه الجزيرة العربية قد تزيد عن مئتي مدينة و ذلك خلال حكمهم الطويل في دور الخلفاء الراشدين و العهدين الأموي و العباسي و في دور الدويلات الإسلامية التي ظهرت أثناء حكم الدولة العباسية في بغداد⁹³

ولقد اهتم الجغرافيون العرب دراسة تطور المدن العربية و من أهمهم نذكر الاضطخري له كتاب بعنوان " المسالك والممالك وكتاب "صورة الأرض" لابن حوقل و كتاب "أخبار الزمان و من اباده الحدثنان" و عجائب البلدان و العامر بالماء و العمران لأمام المؤرخين كما لقبه ابن خلدون هيرودتس العرب كما لقبه الأوربيون و هو المسعودي , و المقدسي الذي ألف كتابه المعروف ب"أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم " سنة 985م كما ألف الإدريسي سنة 1154 م كتاب سماه "نزهت المشتاق في احوال الأفاق" كما ان من ابرز المعاجم الجغرافية بدراسة الإعلام و العمران و تفسير الأسماء ألفها " ياقوت الحموري , "كما ألف ابن بطوطة

بعد انتهاء من رحلاته كتاب سماه : " نعمة النظار في غرائب الأمصار و عجائب الأسفار سنة 1356م , ومن أهم الدراسات التي تناولت موضوع الحضارة و العمران دراسة العلامة ابن خلدون⁹⁴

⁹² خلف الله بوجمعة : العمران و المدينة , المرجع السابق , ص 109 .

⁹³ علي فاعور : المرجع السابق ص 107 .

⁹⁴ . بتصرف عن : علي فاعور المرجع السابق الذكر , ص 109-112 .

تعتبر المدن من الملامح القديمة في العالم الإسلامي وبخاصة جزءه المعروف بالشرق الأوسط فمنذ ثلاثة آلاف سنة كانت المراكز المدنية في ممفيس وطيبة ... قد

ظهرت و سكنت معتمدة على حضارة وادي النيل ونهري الدجلة و الفرات و رغم انهيار هذه المراكز المدنية للحضارة القديمة مع مرور الزمن فان فكرة المدينة انتشرت في حوض البحر المتوسط و افريقيا الشمالية خلال العصور الفرعونية و اليونانية و الرومانية في بعض المراكز الإسلامية فيما بعد مثل بغداد و دمشق و القاهرة⁹⁵

و يكشف البحث عن نشأة المدينة الإسلامية عن صحة هذا الاتجاه فقد ارتبطت نشأتها و تطورها بمعايير حضارية إسلامية تأثرت إلى حد كبير بتاريخ الإسلام و تطور حضارته و يعكس هذا الارتباط و التأثير أسباب و عوامل تطوره و تبدأ نشأة المدينة الإسلامية من يثرب بعد هجرة الرسول صلى الله عليه و سلم إليها و التي حولتها إلى مدينة بمفهوم حضاري واضح و انسحب على تسميتها فأصبحت تسمى "المدينة" فبعد الهجرة حدث تغيير واضح سعى إلى تحقيقه الرسول أساسه الدعوة إلى الإسلام ذلك الدين بدأت في ضوء قيمه و تعاليمه عملية تهيئة المجتمع الإسلامي الجديد لحياة حضارية تلازمت تماما مع اهتمامه بالكيان المادي للمدينة فأدى ذلك تدريجيا إلى تكامل المراكز الحضارية الإسلامية⁹⁶

3.1. أشكال تصنيف المدن :

من المناهج مألوفة في التصنيف الوظيفي للمدن ذلك المنهج الذي يقوم **على** التصنيف الوصفي العام , مثل تحديد المدن الصناعية و المدن التجارية و المدن السياحية و غيرها , و ذلك دون محاولة حقيقية لتحديد خصائص التركيب الوظيفي لسكان كل مدينة على حدى , و من الانتقادات التي وجهت الى هذا التصنيف أنه لا توجد مدينة تقوم بوظيفة واحدة , بل إن المدينة هي تجمع سكاني يمارس سكانها وظائف و مهن متعددة تتفاوت أهميتها النسبية من مدينة الى أخرى حسب مجموعة مركبة من العوامل المتشابهة , أبرزها العوامل الطبيعية المتمثلة في الموقع و الموارد المتوفرة⁹⁷

⁹⁵ السيد خالد المطري : دراسات في مدن العالم الإسلامي , معهد البحوث و الدراسات العربية , دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت 1989 ص 16 .

⁹⁶ محمد عبد الستار عثمان : المرجع السابق ص 50 .

⁹⁷ صبحي محمد قنوص : دراسات حضرية , مدخل نظري , الطبعة الاولى , الدار الدولية للنشر و التوزيع , القاهرة , 1994 , ص 83

ولما كانت المنطقة العربية تمثل ارض الرسالات الثلاث فمن الطبيعي أن تضم المدن الدينية الكبرى في العالم , كما أن مختلف أنواع المدن الدينية الموجودة في العالم , فثمة المدن التذكارية أو الرمزية و مدن الأضرحة و مدن الزوايا و الأديرة و مدن الحج ,

إلى تمثيل أهم المدن الدينية و أكثرها سكانا فتذكار يرمز إلى دور ديني هام مثل مدن فلسطين منزل المسيحية كالقدس و بيت لحم⁹⁸ تقوم نظرية تشايلد على تحديد معايير تميز المدينة و تقسم هذه المعايير إلى :
معايير أساسية :

هي الحجم و الكثافة و التخصص الكامل في العمل , و تركيز الفائض الإنتاجي و طبقة بناء المجتمع مع وجود طبقة حاكمة مستفيدة , سواء كانت دينية أو إسلامية أو عسكرية و وجود مؤسسة رسمية .ويضاف إلى ذلك :

معايير ثانوية :

تتمثل في إنشاء أعمال بنائية عامة ضخمة , و إقامة تجارة مع المناطق البعيدة و تقييم الأعمال الفنية الضخمة كالنصب التذكارية و التماثيل وغيرها بالإضافة إلى الكتابة و تقوم على الرياضيات و الفلك وما يتبعها على نشأة علم الهندسة الذي يوظف في حل المشاكل و تطور أساليب الحياة⁹⁹

وقد درس الاضطخري في كتابه الذي عنونه "المسالك و الممالك"بلاد العرب بالتفصيل وقد خصص في كتابه ككل إقليم من أقاليم خريطة مفصلة كما اهتم بدراسة المدن العربية داخل الأقاليم ووصفها وصفا دقيقا مع تحديد مواقعها على الخريطة وذكر أثارهااما المدن رسمت بالأصفر و الأحمر على أشكال مختلفة منها ما هو على شكل أوراق الشجر ومنها ما هو على شكل مستطيل تعلوه دوائر صغيرة ملونة , أما المدن الرئيسية فقد رسمت بدائرتين إلى ثلاث و لونت بالأصفر أو الأحمر¹⁰⁰

⁹⁸ علي فاعور :مرجع سابق الذكر ص 109 .

⁹⁹محمد عبد الستار عثمان :المرجع السابق ,ص 49

¹⁰⁰علي فاعور :المرجع السابق ص110

بين العالم الفيلسوف (ابن خلدون) أن المدن لا تختلف من حيث الحجم وعدد السكان فقط بل من حيث النشاطات الاقتصادية و العلاقات الخارجية... اعتمد ابن خلدون في تصنيف المدن على أساس الوظيفي و ما تقدمه المدينة من نشاطات اقتصادية متمثلة في تعدد الصناعات و تنوعها لهذا فقد ميز نوعين من المدن: المدن المستبجرة في العمارة, و المدن المتوسطة, أما المدن المستبجرة في العمارة فهي التي تحتوي على كثير

من مظاهر الترف و التحضر و توجد بها كل الصفائح مثل الزجاج و الصفائح و الدهان و الطباخ الفراش كذلك يرى ابن خلدون انه يقدر ما تزيد عوائد الحضارة و تستدعي أحوال الترف لأنها إنما توجد في الأمطار المستحضرة المستخدمة العمران كما يدعوا اليه

الغنى من التمتع , أما في المدن المتوسطة فتقل مظاهر الغنى و الترف وتقتصر على البسيط الضروري فلا توجد الجماعات كما أنها تحتوي على أصناف معينة من الصنائع.¹⁰¹

وقد حاول المؤرخون تصنيف الاختلافات التي تظهر في أنماط المدن مختلفة و توصلوا إلى بعض التقسيمات مثل المدن عضوية و غير العضوية مدن غير مخططة و مدن هندسية ومدن ذات شكل ومدن عديمة الشكل مدن ترجع إلى العصور الوسطى و أخرى كلاسيكية و غيرها من التقسيمات التي تتسم بالغموض أكثر من الوضوح إذا هم وضعوا نصب أعينهم الشكل دون اعتبار المحتوى و التمييز الرئيسي بين أنماط المدن ارتبط بالانتقال من الاقتصادي الطبيعي (الجمع و الالتقاط) إلى الاقتصاد المنتج "إنتاج الطعام".

ومعنى ذلك أن هناك نمطين للمدن , أولهما المدن المسدودة و تليهما المدن المفتوحة و بين هذين النوعين يوجد العديد من الأنواع الفرعية التي تتشكل كل منها تبعا لطبيعة المجتمع و العصر الذي نشأت فيه¹⁰²

هناك مخططات عديدة قدمها علماء الاجتماع الحضري للتصنيف المدن... و تختلف مخططات تصنيف المدن في مدى استخدامها للمتغيرات , فبعض هذه المخططات

¹⁰¹ علي فاعور المرجع السابق ص 116

¹⁰² محمد السيد غلاب يسري الجوهري: المرجع السابق , ص 198.

يميل إلى الاستعانة بمجموعة كبيرة متداخلة من المتغيرات و بعضها الآخر بسيطاً من حيث انه يستخدم نموذجاً واحداً من المتغيرات و ربما كان أبسط تصنيف هو ذلك الذي

يركز على الحجم كمعيار أساسي موضوعي و قابل للقياس, ولكن نادراً ما يستخدم هذا المعيار علماء الاجتماع باستثناء دراساتهم للفروق الريفية الحضرية و خاصة الأبحاث التي تميل إلى معالجة هذه القضية معالجة كمية .

و هناك مخطط تصنيف بسيط أيضاً يتركز على المتغيرات الاقتصادية فقد و وضع بريز تصنيفاً للمدن قسمها إلى مدن صناعية و إدارية و احتكارية و تجارية كذلك صنف كارل مركس المدن في ضوء علاقات الإنتاج فميز المدن التي يعيش فيها العبيد, و المدن الاقطاعية, و المدن الرأسمالية و المدن الاشتراكية¹⁰³

أما تصنيف و يرث الذي وضع للمدن الصناعية فقط فقد اعتمد على عدة متغيرات: الحجم و الموقع ... و الوظيفة الاقتصادية و العمل.

أما المتغير الأخير فهو تقسيم اقتصادياً تلك المدينة باعتبارها متوازنة أو غير متوازنة ناجحة أو فاشلة و من الضروري أن نلاحظ وان يرث أكد أهمية خاصة الحجم و قد ينظر إلى الكثافة و اللاتجانس باعتبارهما خاصيتين ضروريتين للمدينة ولكنهما ليسا من السمات الجوهرية لمختلف نماذج المدن¹⁰⁴

أما فيما يتعلق بتصنيف المدن قبل الصناعة فنجد أن ردفيلد و سنجر يقسمان هذه المدن إلى نموذجين : مدن إدارية و ثقافية وهي تضم المدن التي نشأت و تطورت بواسطة الحكومات الاستعمارية و المدن التجارية , لكن ماكس فيبر قدم تصنيف آخر لهذه المدن استعان فيه بمحكات متعددة منها موقع المدينة , ومدى اعتمادها على غيرها من المدن و اثر الحركات الإصلاحية , و تطور ضواحيها و الترتيب الطبقي الاجتماعي فيها , و سيطرة المدينة على مصادر الموارد و أسلوب استغلالها للأرض¹⁰⁵

و تعكس الكتابات الجغرافيين المسلمين تلك المعايير التي كانت تميز المدينة عن غيرها من المراكز الاستيطان الحضري , و صنفوا هذه المدن وفق معايير متنوعة التي

¹⁰³ محمد عاطق عيث: علم الاجتماع الحضري مدخل نظري, دار النهضة العربية للطباعة و النشر ببيروت التاريخ غير مذكور ص 144 .

¹⁰⁴ المرجع نفسه ص 145

¹⁰⁵ المرجع نفسه ص 146

تختلف مظاهرها من مدينة إلى أخرى و يتضح ذلك من خلال أوصاف المدن و المراكز الاستيطانية الأخرى كالبلاد و القرى , و تعكس مسميات المدن و أوصافها تصنيفا محدد للمدن فقد استخدموا مصطلح " المدينة " و " مدينة كبيرة " و "مدينة وسط" و "مدينة صغيرة " و مدينة و كورة في آن واحد و مدينة عظيمة وولاية في آن واحد و قسبة و مدينة عامرة وهي قسبة أو ناحية وهي قسبة أو

مدينة و قسبة أو قسبة و كورة أو بلد و قسبة في وقت نفسه و الأهم من ذلك ورد تعبير "قرية وهي قسبة أيضا" وفي الإطار نفسه صنّفوا البلاد فقالوا "بلد أو بلدة و هي موضع أيضا....ويكشف تصنيفهم للقرى أيضا عن الفروق بينه و بين المدن البلاد فقالوا:"القرية و قرية كبيرة و قرية كبيرة كالمدينة و قرية كبيرة شبيهة كالمدينة أو قرية كالبلد" (106)

وأظهرت دراسات حالية (حسب قول المؤلف) و جود هرمية حضرية عالمية حسب الوظيفة الاقتصادية تتكون من أربعة مستويات وتتنوع المدن في هذه المستويات على النحو التالي: ¹⁰⁷

مدن عالمية	<i>World cities</i>
مراكز إقليمية	<i>Regional command control centers</i>
مراكز أو مدن متخصصة كالإنتاج الخدمات	<i>Specialized producer service centers</i>
مدن صغيرة (تابعة)	<i>Dependent centers</i>

و هناك مدن جديدةينبغي الإقرار بان مفهوم المدينة الجديدة تطورت كثيرا في القرن العشرين و أصبح يمثل سياسة تخطيط قائمة بذاتها فأمام تفاقم أزمة السكان و تضخم المدن بعد الحرب العالمية الثانية تم اللجوء إلى هذا الاختيار لإعادة توزيع السكان و الأنشطة المختلفة و الوظائف لتحقيق نوع من العدالة و التوازن ¹⁰⁸

¹⁰⁶ محمد عبد الستار عثمان: المرجع السابق ص 23
¹⁰⁷ كايد عثمان ابو صبحه: جغرافيا المدن، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن 2003 ص164.
¹⁰⁸ خلف الله بوجمعة: المرجع السابق ص 123

ساعدت البيانات المتوفرة في كثير من دول العالم المتقدم على اتباع منهج كمي يمكن تطبيقه في دراسة وظائف المدن و ارتباطها الوثيق بحرف و مهن السكان , و قد قام harris هاريس بتطبيق هذا المنهج على مدن الولايات المتحدة الامريكية , وتركز هذا المنهج على تحديد وظيفة واحدة في المدينة عن طريق معرفة نسبة السكان العاملين في مهنة معينة و التي بطريقها تصنف المدن في اطار تلك المدن...حيث قام بتصنيف المدن على اساس المهن التي يختص بها أغلبية سكانها ... ولكن تم اعتراض الآراء و انتقدت , و ذلك باعتبار أن التصنيف الوظيفي للمدن لا يأخذ في الاعتبار النمط الحضري السائد , اضافة الى أن بيانات التعداد السكاني يخفي في ثناياه الكثير من الحقائق عن التركيب المهني للسكان .

و الجدير بالذكر أن تعدد الوظائف أصبح هو القاعدة السائدة , ذلك لأن قيام مدينة من المدن بوظيفة واحدة يكاد يكون أمرا نظريا بحتا ... اذ لا تلبث الوظيفة القائمة أن تساهم في قيام وظائف أخرى ... و لذلك ما تلبث المهن و الانشطة الاقتصادية أن تتنوع في المدينة الواحدة , مع تباين بسيط في أهميتها النسبية من مدين الى أخرى ¹⁰⁹ .

و بالرغم من محاولات معظم المشتغلين بالدراسات الحضرية لإيجاد قاعدة يتم بموجبها تحديد أو تصنيف المدن , إلا أن الصعوبات التي واجهتهم في ذلك هي عدم وجود أسس مشتركة للمدن , حيث تتباين التراكمات الايكولوجية و السكانية و الاجتماعية , كما تتباين الوظائف من مدينة الى أخرى وفقا لمواردها الاقتصادية المتاحة و السياسية المتبعة في استغلال تلك الموارد ¹¹⁰ .

¹⁰⁹ صبحي محمد قنوص: المرجع السابق الذكر , ص85 .

¹¹⁰ المرجع نفسه , ص86 .

4.1. التفاعل الاجتماعي و الثقافي للمدينة:

لا تعيش المدن و لاتستطيع العيش بمعزل عن بعضها البعض فيرتبط السكان و الأنشطة في المدينة مع سكان و الأنشطة مدينة أخرى بواسطة مزيج معقد من تيارات الحركية و التحولات المالية و الاتصالات التي يشار إليها جميعا بالتفاعل المكاني و يمكن التفكير بان المدن تنتظم في نظام حصري معين ينتظم على شكل بنية هرمية بسبب التفاعلات و الاتصالات التي تتم بين المدن ¹¹¹

وبالتالي تتم العلاقات و الاتصالات بين المدن بواسطة ثلاث طرق رئيسية من خلال حركة البضائع والسكان و من خلال مدى واسع من التحولات المالية و وبتيار المعلومات ¹¹²

Chombart de lowe يرى بأنه وجد الكثير من الباحثين الذين يؤكد على البعد الثنائي للمدينة من حيث انها في ذات الوقت اطار مادي و مركب اجتماعي ثقافي , فقد عرفها Yves grafmayer في كتابه علم الاجتماع الحضري بانها في ذات الوقت رقعة جغرافية و سكان , اطار مادي ووحدة حياة اجتماعية , تجسيد لاشياء مادية وروابط من العلاقات بين الكائنات الاجتماعية , و هو في نفس الوقت مذهب اليه مونيير في تعريفه للمدينة من حيث عرفها بانها مجمع معقد الذي قاعدته الجغرافية محدودة نسبيا مقارنة بحجمها او التي عنصرها المجالي ضعيف كليا مقارنة بعناصرها الانسانية ¹¹³

ويعتمد التعريف الثاني في التفاعلات الاتصالية و المكانية اذ يعتمد على النقل المادي و التحولات المالية ويتم الانتشار بواسطة شبكة الاتصالات الشخصية ¹¹⁴ وتكشف أوصاف الجغرافيين للمدن في العصور متلاحقة عن مظاهر التغيير الى تحدث فيها , سواء كان هذا التغيير تطورا لعمران المدينة و ازدهارها او انحدارا و تخلفا ربما يؤدي بها الى التحول من منزلة المدينة الى البلد او القرية و يرتبط هذا التغيير و التبدل بعوامل مختلفة سياسية و اقتصادية و اجتماعية منها ما يؤدي الى ذبول بعض المدن و اندثارها و منها ما يساعد على بقائها و استمرارها ¹¹⁵.

وبقيت المدينة مسرحا للنشاط اليومي للسكان يتم فيه التبادل الاجتماعي و التفاعل الثقافي لتطوير الملكات و المواهب في هذا المجال , و هي بهذا تصقل سلوكهم العام حسب ما تعتنقه الغالبية منهم من قيم مستمدة من الدين و البيئة المحيطة ¹¹⁶

¹¹¹ كايد عثمان ابوصبحه: المرجع السابق, ص 166

¹¹² المرجع نفسه ص 167

¹¹³ محمد بومخلوف: المرجع السابق, ص 36

¹¹⁴ كايد عثمان ابوصبحه, المرجع السابق, ص 167.

¹¹⁵ محمد عبد الستار عثمان, مرجع سابق ص 23

¹¹⁶ خلف الله بوجمعة: المرجع السابق, ص 66.

وبالاعتماد ايضا على كل من نوع الحركة و طبيعتها و الهدف من هذه الحركة و على الحجم الحركة و المسافة والوسائل المستخدمة , و قد اضاف موريل 1979 تصنيف آخر لحركة السكان قسمها الى حركة مؤقتة و انتقالية و دائمة وتقع في الحركة الدائمة هجرة السكان التي لعبت دورا هاما عبر الزمن في تشكيل النظام الحضري و في انتشار الافكار و الخصائص الثقافية و العادات و اشكال اخرى للسلوك الاج , و بالتالي تعتبر طبيعة التفاعل المكاني بين المدن و انماطه و مداها عملية معقدة بشكل كبير¹¹⁷.

¹¹⁷كايد عثمان ابوصبحة : المرجع السابق ص 167 117

1.5. العوامل المساهمة في نشأة المدن .

تنشأ المدينة لضرورات تخص مستقبل الجماعة , حتى و ان استحوذت ركائزها من ماضيها حيث أن أي تجمع بشري يولد من ضرورات و هناك ثلاث ضرورات حملت الناس على التجمع هي الغذاء و الدفاع و التبادل فاذا كان عدد الجماعة و ضروراتها يحدد لنا تمركز معين فالمدينة كإفراز مادي لثقافة الجماعة ...الهدف من التخطيط المدن هو اعطاء تعبير مادي للحقيقة الروحانية و المجردة التي تسمى المدينة هي في جوهرها رمز لنظام سياسي اجتماعي و ديني¹¹⁸

اما العوامل التي اسهمت في نشوء المدن العربية فهي متعددة و متنوعة ابرزها العوامل العسكرية و السياسية و الدينية التي ادت الى نشر المدن و تعميرها و ازدهار الحياة الحضرية بها .

1.5.1.العوامل العسكرية و السياسية :

بدأت تنشأ المدن العربية في القديم كقواعد عسكرية او جدتها الجيوش الاسلامية "كمستوطنات لايواء المقاتلين و مراكز ادارية للمناطق التي سيطرت عليها جيوش تلك الامصار ... و يلاحظ ان معظم المدن التي اسسها المسلمون اختاروا لها مراكز حصينة

تصلح للحماية و الدفاع من الاخطار الخارجية فمثلا بناء مدينة سامراء في عهد المعتصم بن الرشيد (سنة 854م) كان لاسباب سياسية¹¹⁹

ولقد لعبت التغيرات السياسية الدور الاكبر في مصائر مدن المنطقة و العالم الاسلامي خاصة , بسبب تتابع الحضارات من الفرعونية الى اليونانية فالرومانية و العربية , كذلك كان لتغير الحكام المسلمين في العصور الوسطى اثره الواضح في التقنيات التي اصابت اقدار بعض المدن , و مثالها دمشق التي اخذت اهميتها تقل في اواخر العهد الاموي الى أن فاقتها بغداد بعد بداية العهد العباسي كذلك كان انتقال عاصمة فارس (ايران حاليا) في القرن الثامن عشر من اصفهان في الجنوب الغربي الى طهران بمثابة استجابة لبزوغ القوة الروسية في الشمال¹²⁰

¹¹⁸ بن حليمة صحراوي :المرجع السابق ص50
¹¹⁹ علي فاغور :المرجع السابق ص 107 و108

وقد ركز لويس ممفرد في دراسته بصورة أوضح على العامل العسكري في نمو مدن العصور الوسطى الا وهو الحاجة إلى الحماية , تلك الحاجة التي تتطلب قيام الأسوار لتكون بمثابة صمام الأمان لمجموعة من الناس ترغب في تحرير نفسها من حماية القلعة¹²¹.

2.5.1. العوامل الدينية :

فقد ارتبطت العوامل الدينية إلى حد كبير بالمدن و البلدان أساسا كما يظهر في القدس و مكة المكرمة و غيرهما من المدن الدينية في العراق و ايران , و قد انتشرت الديانات الكبرى في البدايات صغيرة خاصة السكان المدن الذين كونوا أساسا قويا لدعوة الديانات الجديدة , بسبب قبولهم للأفكار الخارجية على عكس المجتمعات الريفية البدوية المحافظة وقد أدت العوامل السابقة إلى ظهور تقاليد دائمة خلال عدة آلاف من السنين و من هنا استمرت أهمية المدن قائمة رغم انتهاء الجماعات السياسية و عمرت المدن أكثر الإمبراطوريات¹²²

فالعوامل الدينية قد أسهمت أيضا في خلق العديد من المدن وقد كان للمسلمين دورهم في الحركة تعمير المدن داخل شبه الجزيرة العربية و خارجها فالدين الإسلامي بجوهره و تعاليمه دين يعتمد أساسا على استقرار الحضري¹²³

3.5.1 تأثير الموقع والظروف الجغرافية:

تعددت النظريات الحديثة التي حاولت تفسير كيفية نشأة المدن , ومن ثم المعايير التي تميز المدينة عن غيرها من مراكز الاستيطان الاخرى , ومن هذه النظريات نظرية كارل وايت فوجل , وهي متأثرة بأفكار جوليان ستوارد , وفحوى هذه النظرية أن نشأة المدينة ارتبطت بالحاجة الى تنظيم استغلال الماء , وتنظيم أعمال الري , وقيام مشروعاته التي تحتاج بدورها الى ادارة تنظيم الاعمال و الى قيام انشاءات لأستغلال الماء في الزراعة ..¹²⁴

¹²⁰ السيد خالد المطري :المرجع السابق , ص20.

¹²¹ محمد السيد غلاب , بسري الجوهري : المرجع السابق , ص 257

¹²² السيد خالد المطري المرجع السابق ص 19

¹²³ علي فاعور: المرجع السابق , ص 108

¹²⁴ محمد عبد الستار عثمان : المرجع السابق ص49

فقد أدت هذه الظروف الجغرافية إلى إجبار السكان على التجمع في مواضع قليلة يمكن الحصول فيها على المياه و يوضح تاريخ الشرق الأوسط أن السيادة السياسية كانت

دائماً لتلك التجمعات الصغيرة التي تكونت من وقت لآخر على المساحات كبيرة كان يصعب السيطرة عليها دون التجمع في المدينة , و لذا أصبح نمط الحكم و السيادة من الملامح المميزة للمدن الإسلامية¹²⁵

فقد نمت المدن على طول الأنهار حيث تتوفر المياه و التربة الخصبة و نذكر من هذه المدن القديمة بابل و آشور ... كذلك نشأت المدن القديمة في واد النيل حيث توجد مناطق سهلية رسوبية و نذكر (حسب المؤلف) من هذه المدن ممفيس و طيبة¹²⁶

كما أن ابن خلدون يولي أهمية كبرى للموقع و الموضع الذي تنشأ عليه المدن لقد رأى ابن خلدون أن المدينة ظاهرة اجتماعية متطورة وهو يعتبر أول من ميز بين " الموضع و الموقع " في جغرافية المدن فبين أن نمو المدينة يتأثر بالعناصر الطبيعية المكونة للموضع و ذلك من حيث حجمها ووظائفها و علاقاتها الخارجية¹²⁷

ويضيف "كذلك يتوجب عند اختيار الموضع مراعاة طيب الهواء للسلامة من الأمراض و توفر المياه "بان يكون البلد على نهر أو بإزائها عيون عذبة ..."¹²⁸

ويبين ابن خلدون في اطار التخطيط المادي للمدينة , أن هذه الاخيرة يجب أن تكون في ممتنع من الامكنة إما على هضبة متوعرة من جبل , وإما باستدارة بحر أو نهر حتى لا يوصل إليها بعد عبور على جسر أو قنطرة فيصعب منالها على العدو ويتضاعف امتنانها و حصنها , وهكذا يرى بعقل العسكري التحصن من العدو المحتمل حين تكون على هضبة او حين تكون ساحلية على جنب البحر¹²⁹

يؤثر التوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية في الشكل التحضير و أنمطه لان ارتباط الموضع بموارد طبيعية معينة تؤثر في درجة ونمط التحضر كما أن شكل المراكز الحضري يتأثر أيضا بالموضع و الموارد التي يتيحها الموضع الجغرافي بتحدد عدد السكان اللازمين لاستغلالها الأمر

¹²⁵ السيد خالد المطري: المرجع السابق ص 19

¹²⁶ علي فاغور : المرجع السابق ص 108

¹²⁷ المرجع نفسه ص 116

¹²⁸ المرجع نفسه 118

¹²⁹ بن حليلة صحراوي : بالمرجع السابق ص 56 .

الذي يؤدي إلى انتقال السكان و نزوحهم من المراكز الحضري و عليه تتوقف ايضا إمكانية النمو الحضري مستقبلا و اتجاهها¹³⁰.

4.5.1. حاجة التبادل :

الموقع الجغرافي الممتاز للعالم الإسلامي بين القارات الثلاث الكبرى خاصة منطقة الشرق الأوسط منه , و إحاطته بمناطق صالحة للملاحة و المرور من البحار و الصحاري , قد تسبب هذا الموقع في قيام علاقات تجارية واسعة بين أجزاء مختلفة من جهة و بينها و بين الصين والهند و أوربا و إفريقيا من جهة أخرى , وكان

للتجارة منذ أقدم العصور دورا هاما في سقوط العالم الإسلامي انعكس على النمو الحضري له , و لذا أعدت التجارة عاملا هاما في ظهور الحضرية و تطورها السريع في هذا الجزء من العالم¹³¹

5.5.1. تأثير العامل الديموغرافي :

يرتبط النمو السكاني الحضري في الفترات زمنية محددة بالعامل الديموغرافي ويتم ذلك طبقا لتقسيم اداري معين ويتكون هذا النمو من الزيادات الطبيعية و صافي الهجرة و يختلف معدل النمو بين الريف و الحضر , فهو يرتفع في الحضر نتيجة للهجرة المستمرة من الريف كما يختلف معدل نمو الحضر من محافظة لاخرى و ذلك لعدة عوامل اهمها توافر فرص العمل ووجود مراكز الجذب الرئيسية المرتبطة بالعوامل الاقتصادية و الثقافية و الديمغرافية و الادارية و غيرها اللازمة لنشأة المدينة¹³²

6.5.1. العامل التاريخي :

لعب العامل التاريخي دورا هاما في نشأة بعض المدن و ساعد بعضها على استمرار في النمو بينما أدى إلى انهيار البعض الآخر و ليس هذا العامل و حده و

¹³⁰ المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم :التحضر في الوطن العربي , معهد البحوث و الدراسات العربية , الجزء الثاني , 1980, ص17

¹³¹ السيد خالد المطري المرجع نفسه ص 18_19

¹³² محمد فهمي الكردي : تأثير انماط العمران على تشكيل بعض عناصر الثقافة الشعبية , المرجع السابق , ص99

هوالمسئول عن نشأة أية مدينة او تطورها فهو يتضافر مع العامل الجغرافي ا و العامل الاقتصادي او الإداري او العامل الديموغرافي .

و ارتبط بالعامل التاريخي نشأة العاصمة الإسلامية منذ ايام الفتح العربي حيث أنشئت في موقع يمكن منه الاتصال الأرضي المباشر مع عاصمة الخلافة الراشدة الإسلامية في الحجاز¹³³ .

¹³³ المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم :التحضر في الوطن العربي , المرجع السابق ,ص7-8 .

2. التدرج الحضري :

1.2. الدراسات التي ميزت بين المدينة و الريف :

لقد تباينت تعريفات المدينة و الريف عبر العصور و اختلفت باختلاف وجهة نظر العلماء لها , نظرا لدور كل من المجتمعين وتغير وظائفهما بتعاقب الازمان و اختلاف البلدان , و قد جلب اهتمام العلماء منذ القدم وجود هذين القطبين المختلفين وحاولوا دراستهما , و لنتفهم طبيعة هذه العلاقة هذا ما املى علينا التعرض الى هذه التعريفات من خلال مراحل تاريخية مختلفة , التي حاولنا من خلالها التعريف بالمجتمعين إعتقادا على مختلف المعايير التي استخدمت لتحديد وفقا لها اذا كان الاستيطان ريفي ام حضري .

وأول دراسة نبتدأ بها هي اقدم دراسة على الاطلاق ألا و هي دراسة العلامة ابن خلدون في القرن الرابع عشر , فقد سبقت دراسته كل الدراسات , اذ ادرك وجود قطبين متناقضين و متضامنين و متجاورين في نفس الوقت داخل المجتمع الواحد , وابرز ذلك من خلال " المقدمة " في الباب الثاني الذي يهتم بال عمران البشري اين ميز بين العمران البدوي الذي قصد به مجتمع الريف و العمران الحضري الذي قصد به مجتمع المدينة وحاول توضيح الفروق بينهما من جميع الجوانب سواء تلك الاقتصادية او الاجتماعية "فالبداوة في نظره عبارة عن مرحلة اولية من الحياة الانسانية لا بد وان تمر بها و هي تعيش هذه المرحلة حياة التقشف و البساطة في وسائلها و نظمها و علاقات افرادها في مجتمعات صغيرة لا تكاد تتجاوز القبيلة " ¹³⁴ اما العمران الحضري فيعتبره ايضا انه مرحلة اخرى من الحياة الانسانية جاءت بعد المرحلة الاولى " وبعدها كان شغلها الشاغل هو الحصول على الضروريات اصبحت تهتم بالكماليات وتتفنن في اعماله و بالخصوص في الميدان العملي و الصناعي , واتسعت علاقات افرادها حيث اصبحت متشابكة و متفاعلة و متداخلة " ¹³⁵ .

¹³⁴ إدريس خضير : التغيير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات , opu, الجزائر , 1983 , ص78.

¹³⁵ المرجع نفسه ص78.

ويوضح لنا عبد الغني مغربي في كتابه "الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون" كيفية ادراك تلك العلاقة بين مجتمع المدينة ومجتمع الريف في نظر ابن خلدون بقوله: "وجملة القول ان العمران عند ابن خلدون يعني مجموعة مركبات البنيات التحتية و الفوقية للمجتمع... ويلاحظ ابن خلدون نوعين من العمران اذ يقول: ومن هذا العمران ما يكون بدويا, وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال و في الحلل المنتجعة في القفار و اطراف الرمال و منه ما يكون حضريا, وهو الذي بالامصار و القرى و المدن

للاعتصام بها والتحصن بجدرانها, ويوضح ابن خلدون فكرته مضيفا الى ما سبق, أن هذين النوعين يشكلان "طبيعة العمران" و يعني بذلك دون موارد كل ما له علاقة

بالأحوال الموضوعية أي مستقلة عن ارادة الانسان, و المتعارض مع الواقعات النيو طبيعية او السحرية او الدينية, فكل مجتمع يعيش في محيط جغرافي معين و هذه البنية المادية تؤثر في طريقة عيش الناس...¹³⁶

ولا يدرس ابن خلدون هذين الكيانين كمجرد مجالين ماديين متضادين بل يتعرض اليهما كتقافتين متباينتين ومجتمعين متكاملين في نفس الوقت, اين لا يمكن فهم احدهما بمعزل عن الآخر و بهذا الصدد يضيف عبد الغني مغربي بقوله: "لقد نوه ابن خلدون بالفوارق الثقافية القائمة بين الاعراب و الحضر ولم يدرس كل من هذين الكيانين الاجتماعيين في وضعهما الثابت السكوني... و انه سهل علينا ان نكتشف من خلال هذه الصيغة الهامة ميزتين جوهرتين للكوزمولوجيا الخلدونية و هما الشمولية و الديناميكية فان دراسة الجماعة البدوية اوالمجتمع الريفي في مجموعة, مثلا دون الاستناد الى المدينة تؤدي حتما إلى نتائج مزيفة, فالكل مرتبط عند ابن خلدون ولا يمكن ادراك ذلك الكل ادراكا جيدا الا اذا كان محللا تحليلا ديناميا"¹³⁷

وتعاقبت الدراسات بعد قرون من دراسة ابن خلدون, مع علماء اخرين و من امثال هؤلاء ماكس فيبر الذي ميز بين هذين النوعين من المجتمعات مجتمع المدينة و

¹³⁶ عبد الغني مغربي: الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون, ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر

1986, ص 127

¹³⁷ المرجع نفسه, ص 119-120

مجتمع الريف وذلك من و جهتي نظر مختلفة الاولى سوسولوجية و الثانية اقتصادية , ويعتبر المدينة من وجهة النظر الاولى انها تجمع مساكن في صفوف ضيقة التي تشكل تجمع اوسع من التجمع العادي للجوار وهو مميز بالمعارف الشخصية المتبادلة بين السكان , اما من وجهة النظر الاقتصادية فينظر ماكس فيبر الى المدينة على انها المكان اين معظم السكان يعيشون من الصناعة او التجارة وليس الزراعة , وتطرق الى طبيعة العلاقة بين هذين القطبين , اذ اعتبر المدينة كعامل ممثل للصناعة و التجارة . اما الريف المحيط يعتبره كممون لوسائل العيش للمدينة بالقوت و اللباس و طبيعة هذه العلاقة تكون مجموعة افعال اطلق عليها ماكس فيبر اسم الاقتصاد الحضري و جعله كمستوى اقتصادي¹³⁸

كما أن هذا التمييز بين الريف و المدينة أو بين البدو و الحضر ظهر لدى ابن خلدون من خلال توضيحه لدورة حياة الدولة , وأوضح أن بروز المدينة هو نتيجة

الانتقال من العمران البدوي الى العمران الحضري , اذ تطرق الى ثلاث اجيال التي يمر عليها نشأة وضمور الدولة اذ يقر أن تفكك الدولة يؤدي الى تفكك المدن , فالجيل الاول يرتبط بخشونة البداوة وأخلاقها , يعتمد على التقشف ويزوب فيه الفرد في الجماعة , والجيل الثاني هو الجيل الذي يتحول فيه حالة الملك من البداوة الى الحضارة

وهو جيل عقلي بعيد عن العاطفة حيث تظهر به مظاهر الترف و تزدهر فيه المدن , أما الجيل الثالث فيبلغ فيه الترف غايته , وتسقط العصبية , ويتناقص عمران الدولة الى أن يتلاشى¹³⁹

وإذا نظرنا الى تاريخ علم الاجتماع نجده حافل بالعلماء الذين حاولوا ادراك هذا الثنائي المعقد فهناك من اهتم بدراسة المدينة و اثبات نقيضها وهناك من اعطى الاولوية للريف بالدراسة , ومن بين هؤلاء نجد احد تلاميذ مدرسة شيكاغو وهو روبرت ريد فيلد الذي حاول اعطاء مفهوم لمصطلح ضد المدينة الذي قصد به المجتمع التقليدي , و كانت اهتماماته اوسع من مدرسة شيكاغو و حتى و ان كانت موجهة الى القرى الصغيرة التقليدية و تجربته الاولى في الميدان كانت في العشرينيات التي قادته الى فكرة المجتمع

¹³⁸.Max Weber : la ville ; aubin Montaigne ; paris ; 1982, p18-26

¹³⁹. بن حليلة صحراوي : المرجع السابق ص(54 - 56)

التقليدي في قرية بالقرب من المكسيك, فيما بعد حاول ريديفيلد تطوير افكاره في اطار مشروع بحث قاده لدراسة حول قرية اين تسكن قبيلة المايا, حيث درس بعض المجتمعات وهي :

قرية فلاحية و مدينة تجارية و مدينة كبيرة, و في سنوات الخمسينات تابع عمله حول المقارنة بين المجتمع التقليدي و المجتمع الحضري , اذ يعتبر ريد فيلد المجتمع التقليدي المحض هو هو مجتمع منعزل و منغلق على نفسه اعضاء هذا المجتمع في اتصال ضيق مع بعضهم البعض الحراك الجغرافي قليل و منعدم وهذا ما ساعد على عدم تهديم العلاقات الداخلية او زيادة التأثيرات الخارجية¹⁴⁰

كما يتفق manuel castell مع ابن خلدون على النظر الى مجتمع الريف و المدينة من الناحية الثقافية اذ يرى ان هذين المجتمعين ليسا مجالين مختلفين بل مجموعة من المعايير و القيم و العادات تختلف وجودها في احدهما عن الأخرى .

كما يصنف الحضر بقوله : "عند حديثنا عن المجتمع الحضري لا يتعلق الامر بالشكل المجالي فالمجتمع الحضري معرف قبل كل شيء بثقافة معينة ثقافة القيم المعايير و العلاقات الاجتماعية و يحتوي تاريخ معين و منطوق خاص للتنظيم و التحول هذا يعني تكيف (الحضر) و ارتباطه بشكل ثقافي محدد¹⁴¹

فمقدار وجود المعايير و القيم و العادات في المدينة قد تزداد عنها في الريف فيتوسع حجم الهوية التي بينهما ولكن هذا لايجعل نسبة الفارق كبير .

فاذا تمعنا في كل هذه التعاريف نجد أنه رغم اختلاف الحقبات الزمنية التي درست بها العلاقة ريف -مدينة فان كل باحث تناول هذه العلاقة حسب تخصصه و من ثمة وجهة نظره الخاصة و حسب الحقبة الزمنية التي عايشها والعوامل الاقتصادية و

¹⁴⁰ Ulf Hannez :explorer la ville ;élément d'anthropologie urbain ; les édition du minuit ; paris ; 1980 ;p84-85 .

¹⁴¹ Manuel Castel : la question urbaine ; édition François Maspero ; paris 1977 ; p 30.

الاجتماعية وحتى السياسية التي أثرت على هذين المجتمعين , لذلك اجتهد هؤلاء في وضع بعض المعايير التي من شأنها تسهيل عملية التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري .

2.2. المحكات العالمية المتبعة للتمييز بين الثنائي مدينة - ريف :

رغم اختلاف التعاريف و المعاني و تعدد الاراء حول الثنائي المدينة و الريف , لكن يبقى القول انه لم يتوصل الباحثون الى تعريف شامل لهما صالح للتطبيق على كل المجتمعات او يناسب كل البلدان لذا لجأ الباحثون لاستخدام اكثر من معيار او مقياس لتعريف المدينة و التفرقة بينها و بين الريف و اختلفت هذه المعايير باختلاف نظرة الدول لها , ومن بين هذه المقاييس نجد الكثافة السكانية , النشاط الاقتصادي التقسيم الاداري , الاطار التاريخي , التفاعل الاجتماعي و الضبط الاجتماعي , التمايز و التدرجي والحراك الاجتماعي .

و قد اتخذ المعيارين الاولين كمدلولين عامين اتخذتهما معظم البلدان للتمييز بين مجتمع الريف و المجتمع الحضري.

و بحكم اختلاف حجم المدينة عن القرية فقد جعلت بعض البلدان عدد معين من السكان الحد الفاصل بين الريف و المدينة و اختلف هذا العدد من بلد الى آخر " حيث ان مكاتب التعداد لكل بلد وضعت تعريفات تعسفية يمكن الا يكون لها علاقة مع التحديات المعادلة للمدن او الاحياء , ففي كندا مثلا كل تجمع سكاني به اكثر من 1000 ساكن صنف كمنطقة حضرية , في م أ يجب ان يكون الحجم السكاني 2500 ساكن قبل ان تعتبر المدينة حضرية فكذا بلد به كثافة سكانية ضعيفة جدا من و م ا يمكن ان نستخلص انه اقل حضرية "142

اما بالنسبة للبلدان العربية فقد جعلت مصر 11 الف نسمة كحد ادنى لتعريف المدينة و استخدمت الاردن 10الاف نسمة" في حين اخذت معظم الدول الاوروبية

¹⁴² w.a. andrews : environnement urbain ; vivantes limite ; paris ; 1980 ; p20

بالإضافة الى تركيا التعريف العددي الذي وضعته فرنسا في عام 1887 و بمقتضاه وضع الحد الأدنى لاي مركز حضري بالفى نسمة " ¹⁴³

ولكن هذا المقياس لم تتفق عليه معظم البلدان ولم يكن كافيا للتمييز اذا كان المجتمع ريفيا ام حضريا لذلك أضيف النشاط الاقتصادي او العامل الوظيفي , ذلك ان المهنة تختلف من المدينة الى الريف , هذا الاخير الذي يتمتع ببساطة العمل و عدم تقسيمه , اضافة الى سيادة النشاط الزراعي و الرعي , اما الحضر فالمهن به تتعدى تلك التي بالريف اضافة الى تنوعها و تقسيمها .

وقد لجأت بعض الدول الى تصنيف الريف ضمن المنطقة التي يعتمد معظم سكانها على النشاط الزراعي اين يعتبر المجتمع ريفيا اذا زادت نسبة العاملين من سكانه في النشاط الزراعي عن 70 بالمائة , بالمقارنة تعتبر منطقة ما مدينة حضرية تلك التي يشغل حوالي 80 بالمائة من سكانها بالأعمال الصناعية و التجارية .

وهناك من البلدان من اعتمدت على محكات اخرى لتكون دقيقة في تحديدها كالتقسيم الاداري , الاطار التاريخي , التفاعل الاجتماعي , الضبط الاجتماعي , التدرج و الحراك الاجتماعي , ولكن رغم تحديد كل هذه المحكات بدقة إلا انها بقيت ناقصة تتخللها بعض الثغرات و المشكلات , إضافة الى انها لم تعد صالحة في وقتنا الحالي نظرا للتحويلات الكبيرة التي شهدتها المدن , اذ لم يعد وجود لمجتمع ريفي بحت او مجتمع حضري خالص , و اصبح الشغل الشاغل للعلماء اكتشاف حدود المدينة وحدود الريف , ذلك ان الحد الفاصل بينهما قد تلاشى بفعل تداخلهما من عدة جوانب وهذا ما اوجد منطقة وسيطة فلا هي ريفية ولا حضرية الا وهي منطقة الضواحي , اين برزت علاقة جديدة هي مركز - ضاحية عوض العلاقة القديمة مدينة - ريف , لان الظاهرة الحضرية الجديدة التي عرفها العالم منذ اواخر القرن التاسع عشر , اين سادت فيه هيمنت المدينة و توسعت على الارياف المحيطة , الشئى الذي الغى العلاقة الاولى و اوجد تعامل جديد بين مركز المدينة و ضواحيها , لذلك انتقل اهتمام العلماء من البحث عن مفهوم شامل للمدينة الى محاولة فهم العلاقة الجديدة بين المركز الحضري و محيطه .

¹⁴³ محمد السيد غلاب : جغرافية الحضر , دار الكتب الجامعية , الطبعة الاولى , القاهرة 1976 , ص44

يعرف الريف على انه البيئة الجغرافية للمحلات العمرانية ذات السمات السكانية و الاجتماعية و العمرانية المتميزة ... أي أن الريف مكان يمارس فيه السكان نمطا خاصا من الحياة من حيث النشاط والمسكن و العلاقات القائمة و الحياة الريفية تعني ثلاث معان هي

144 .

1. معنى ايكولوجي : و يتصل بالبيئة ومكان الاقامة وما يرتبط بذلك من متغيرات .
2. معنى حرفي (مهني) : و يشير الى الاشتغال في العمل الزراعي .
3. معنى اجتماعي و ثقافي : و يتعلق بالاتجاهات و السلوك و نوعية الحياة.

144 .محمود فهمي الكردي : تأثير أنماط العمران على تشكيل بعض عناصر الثقافة الشعبية , المرجع السابق ,ص105.

3:توسع المدينة :

1.3. سيرورة التوسع واسبابه:

لأسباب متعددة يتحرك السكان الى مناطق دون أخرى ويكون في الغالب المركز الحضري هو الهدف أو نقطة الوصول , كما قد يكون نقطة الانطلاق باتجاه مناطق أخرى وهذا ما يفرض نوع من التغيرات سواء على المستوى المجالي الذي يساهم في تشبع و من ثم امتداد الفضاء المدني , كما يحدث بعض التغيرات الاجتماعية والثقافية نتيجة لحركة النواقل الثقافية عبر المجالات المختلفة .

من المعروف ان السكان في منطقة محددة قد يوزعون انفسهم من خلال عمليتين متميزتين :¹⁴⁵

الأولي: حركة نحو التمرکز المركزي و تعرف في علم الاجتماع بأنها العملية الاطرادية التي يتحرك السكان بموجبها مع مصادر الثروة نحو مركز مفضل و ينشئون بعد ذلك علاقات تجعل من المكان الجديد منطقة عامرة بالحياة و النشاط .

و الثانية: حركة تعرف باسم " الانتشار نحو الخارج " و هي عملية يتحرك على أساسها السكان بمصادر الثروة نحو منطقة غير مأهولة اي يقيمون فيها عمراناً جديداً ثم ينشئون علاقات وثيقة بمركز الأصل .

و قد يتمثل التغير الأول الذي شهدته عملية التحضر في التوسع المساحي الخارجي للمدن و الانخفاض النسبي في حجم التفاعل المباشر بين المناطق الخارجية من المدن و المناطق المركزية القديمة فيها و يشار الى هذه العملية بانتشار ظاهرة الضواحي او تطور المدن الخارجية فقد اشتملت هذه الاجزاء من المدينة (الأطراف و الضواحي) على مراكز تجارية و صناعية و انتشرت فيها الوظائف التجارية و الصناعية و بعد ان كانت اماكن سكن للأغنياء فقط و بالتالي انخفض تأثير المركزية على الاطراف المدن وهو امشها¹⁴⁶

¹⁴⁵ محمد عاطف غيث : المرجع السابق , ص 134
¹⁴⁶ كايد عثمان ابو صحة : المرجع السابق , ص 99

فالتوسع الحضري هو نتيجة معطين اساسيين اثنين هما : الاوضاع السوسيو-اقتصادية و الشروط الفيزيقية المصادفة¹⁴⁷ فيمكن القول ان نفس الاسباب التي انشئت من اجلها المدينة كانت سببا لتوسعها.

اذا تحتل التغيرات الاقتصادية مكانة مركزية بين القوى و العوامل التي تؤدي الى عملية التحضر و تشكيلها كما ان تتابع التغيرات الاقتصادية و قوتها تعتبر مهمة في متابعة عملية التحضر و استمراريتها اذ خلال عملية التطور الاقتصادية تحدث عناصر جديدة تشكل جوانب اساسية لجغرافية المدن , كما تؤثر مراحل التطور الاقتصادي على عدة جوانب اخرى مثل التنمية الاقتصادية و حجم الاستثمار و تطور وسائل المواصلات و بناء المدن¹⁴⁸

و قد سادت ظاهرة توسع المدينة نحو الضواحي في مدن كثيرة من العالم و حاول علماء كثيرون فهم الظواهر الحضرية الجديدة الناتجة عن تسارع النمو الحضري و امتداد المدن محاولة منهم التعريف بهذه الظاهرة كل حسب فهمه لها , و لنتفهم هذه الظاهرة اكثر نقرب من نظرية ernest burges المتخصص في السوسيولوجية الحضرية من خلال نظريته المناطق الدائرية , حيث اعتبر ان المدينة تتوسع خارج حدودها في شكل خمس حلقات متركرة و أسس نظريته على النقاط الثلاث التالية¹⁴⁹:

(أ) المدينة تتوسع نحو الخارج في شكل خمس حلقات متركرة , اذ لم يكن هناك حاجز فزيقي كالنهر مثلا .

(ب) المدينة لها مركز واحد فقط .

(ج) النمو يأتي بتوسع لكل منطقة او حلقة نحو الخارج , في المنطقة أو الحلقة المالية .

¹⁴⁷ pierre laborde : les espaces urbain dans le monde « série géographique 2eme édition revue augmentée nathan .p42

¹⁴⁸ كايد عثمان ابو صحة : المرجع السابق ص 59-61

¹⁴⁹ a.andrews ;opcit ;pp80-81

و يحدد بورجس تركيز الحلقات الخمس كما يلي :

الحلقة الاولى وهي منطقة الأعمال التي تتركز فيها معظم النشاطات الاقتصادية المهمة و رجال الأعمال و توجد في قلب المنطقة الحضرية , اما الحلقة الثانية الموجودة حول منطقة الاعمال و هي انتقالية عبارة عن منطقة سكنية متدرجة (منطقة راقية و نجد بها خلط بين النشاطات التجارية و الصناعية) , الحلقة الثالثة و تتمثل في منطقة سكن العمال , هؤلاء العمال الذين نجحوا في الخروج من المنطقة الانتقالية الى هذه المنطقة , و الحلقة الرابعة تتعلق بمنطقة السكنات الجميلة والفخمة , وهي بعيدة عن منطقة الاعمال يسكنها ذوي القدرة الشرائية المرتفعة , أما الحلقة الخامسة و الاخيرة خص بها منطقة الضواحي و يعرف بورجس هذه المنطقة على انها منطقة خارجية تحيط بالمدينة و توجد بعيدا عن المنطقة الكاملة , و جزء كبير من هذه المنطقة يحتوي على مجالات شاغرة (حرة) و توجد بعيدا عن الحدود الادارية للمدينة , و في هذه المنطقة القرى الصغيرة المحاطة بريف تصبح ما يسمى بضاحية , ونسميها مناطق محيطة لان الاشخاص الذين يعملون في حي الاعمال و هي تبعد ساعة على الاقل عن مركز المدينة .

و من خلال هذه الحلقات الخمس يوضح لنا بورجس كيف تنمو المدينة نحو الخارج بطريقة متتابعة من حلقة الى اخرى , اين يزداد الطلب على المجال من طرف الصناعة و السكان بطريقة متتابعة و بالتوالي , وتتوسع النشاطات نحو المنطقة الانتقالية اين يدفع نحو الخارج الجماعات ذات القدرة الشرائية العالية , و بعد ان تنتقل هذه المجموعة الى الطبقة الراقية تنتقل بدورها نحو الخارج باتجاه منطقة الضواحي .

ومع التنامي المستمر و التوسع و التضخم الذي شهدته معظم مدن العالم , فقد حل محل مفهوم المدينة وهو التعبير الذي يطلق على أي استيطان بشري حضري , مفهوم آخر هو المتروبو ليس , و اذا اردنا معرفة ماذا يعني هذا المصطلح الذي يعود بنا الى عهد الاغريق اذ يعتبر ليوناردو بونفولو في مجلده المكون من 1000 صفحة وعنوانه " تاريخ المدينة " الى ان اول نموذج حضري في العالم هو المدينة الاغريقية او البوليس , و البوليس هي الكلمة الاغريقية التي تعني مدينة¹⁵⁰ .

وأصبح مصطلح المتروبول يستخدم الآن كتعبير عن ظاهرة حضرية جديدة سادت معظم دول العالم ومست بلدان العالم الثالث , وهو يشير الى الحدود الجغرافية و الادارية التي تشمل المدينة وضواحيها المجاورة و الملاصقة لها , وبدا استعمال هذا المصطلح في

¹⁵⁰ مارسيا لادو : تخطيط المدن الابعاد البيئية و الانسانية , ترجمة ايناس عفت , الدار الدولية للنشر و التوزيع , مصر , 1994 , ص 8

امريكا سنة 1910 حيث " ادخل مكتب التعداد الامريكي مفهوم المقاطعة المتروبوليتانية , وقصد بها أي تجمع حضري يزيد عدد سكانه عن 200 الف نسمة¹⁵¹ .

تشير الى المدن ذات طابع المتروبوليتي هي عبارة عن المركز لمجتمعات محلية اكبر من الناحية الايكولوجية يطلق عليها اسم المنطقة الميتروبوليتية و لهذا ينظر لهذه المنطقة على انها مركز السيادة او السيطرة على منطقة واسعة مكونة من مدن صغيرة و يمكن ان ينضم الى نطاقها عدد من المدن الريفية و القرى ايضا لهذا يقال ان المركز المتروبولي هو مركز السيادة السيطرة اذ مارس نوعا من التأثير على عدد من المجتمعات المحلية التي يمكن ان تدخل في نطاقه¹⁵²

الجغرافي الاول الذي إهتم بالظاهرة المتروبولية هو Meurito سنة 1897 لقد إنشغل ب" طبيعة المدينة الكبيرة , المتعلقة بالتجمعات الاوربية في تلك الفترة ومن بين الجغرافيين الانجليز نجد Booth سنة 1892 و Vaughan سنة 1842 الذين درسوا هذه الظاهرة , ودائما الابحاث و الدراسات المتعلقة بجغرافية الحضر المرتبطة بالظاهرة المتروبولية تبقى نادرة ... بداية من سنة 1960 تعددت الدراسات المونوغرافية للمتروبول الاوربي وأخذها بعين الاعتبار أكثر من عاصمة إقتصادية و سياسية أكثر من دورها كمنتجة و النظر إليها من جانب التنظيم¹⁵³

ولم يتوقف النمو الحضري المتسارع عند هذا الحد بل برزت ظاهرة حضرية جديدة بفعل التوسع المستمر للمدن الكبرى , خاصة بالدول المتطورة , اين اصبحت تلتقي فيه مدينتان ضخمة او منطقتان متروبوليتان او اكثر لتكون بما اسماه جوتمان " بالمجالو بوليس" أو المنطقة الحضرية الضخمة .

وقد إستخدم عالم الاجتماع الامريكي "لويس ممفورد" Lewis Mumford " هذا المصطلح في كتابه حين درس التطور البشري في العمران وما ينتظر حضارة المدن من مستقبل, ولكن الجغرافي "جين جوتمان Jean Gottman" هو الذي حدد مفهوم المصطلح و أشاع إستخدامه وبدأ في صورة مقال له نشره في عام 1957 على إثر جولة قام بها في الاقليم الممتد ما بين بوسطن و واشنطن في شمال شرقي الولايات المتحدة في

¹⁵¹ عبد الله ابو عياش : ازمة المدينة العربية , وكالة المطبوعات الجامعية , الكويت 1980, ص91

¹⁵² محمد عاطف عيث : المرجع السابق ص 143

¹⁵³ louisa amireche : « mobilités résidentielles et structure métropolitaines à Alger » ; in Alger lumière sur la ville; opcit. pp 250- 251

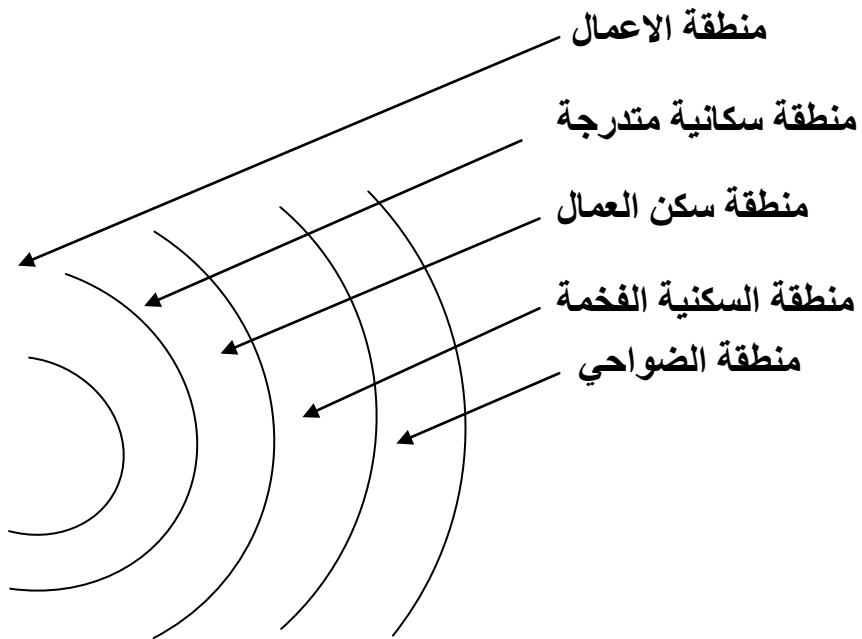
عام 1942 , ثم مالبت أن نشر كتابا كاملا يحمل العنوان نفسه تقريبا , ويطلق على هذا الاقليم أحيانا إسم مختصر هو "بوسواش Boswash"¹⁵⁴

ويقرر جوتمان أن ظاهرة الميجابوليس فريدة في حجمها لا بالنسبة لامريكا فقط , ولكن بالنسبة للعالم أما التسمية فهي من أصل يوناني وتعني " مدينة ضخمة جدا " , وحتى الآن توجد في هضبة البلوبونيز في بلاد اليونان مدينة تحمل اسم ميجالوبوليس وكان مؤسسوا هذه المدينة اليونانية قد تصوروا انها ستبلغ قدرا كبيرا من الضخامة , ولكن تلك النبوءة لم تتحقق¹⁵⁵.

ونظرا للتضخم الدائم و اللامحدود الزاحف باستمرار نحو الضواحي الملامسة لها مباشرة , حاول العلماء تصور ماسيحدث من جراء هذا التضخم الحضري لذلك " أدخل المخطط اليوناني المشهور دوكسيادس DOXIADIS تعبيرا آخر ليوضح المدى الذي ستصل اليه الانتفاخات الحضرية , والتعبير الذي استخدمه هو كلمة ايكو مينو بوليس (ECUMENOPOLIS) او المدينة الجامعة " و تتشكل هذه الظاهرة الحضرية من تداخل منطقتين او اكثر من الميجالو بوليس ويمكن شرح هذه الظواهر الحضرية بواسطة مخطط توضيحي (أنظر الرسم البياني رقم 1).

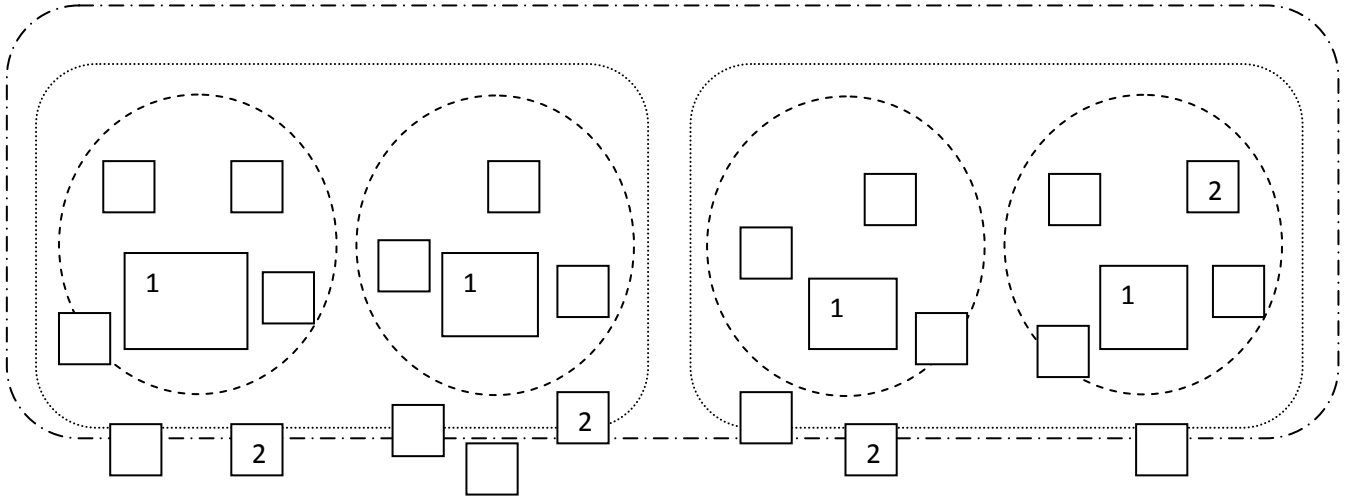
¹⁵⁴ احمد علي إسماعيل : دراسات في جغرافية المدن , الطبعة الثانية , دار الكتاب الحديث , مصر , 2012 , ص 108 .

¹⁵⁵ المرجع نفسه , ص 109



الشكل البياني رقم (2) يبين الحلقات الخمس لبورجس.¹⁵⁶

¹⁵⁶ 1 . A.ANDREWS , opcit p 80



- 1 المدينة الحضرية
- 2 ضواحي المدينة
- حدود المتروبول
- حدود الميجا لوبول
- حدود الايكومينوبول

الشكل البياني رقم (3) يبين توسع الاستيطان الحضري في مراحل مختلفة.¹⁵⁷

¹⁵⁷شكل بياني من انجاز الباحثة .

وقد حاول الكثير من العلماء التوصل لمعرفة ماهي النتائج المصاحبة لتضخم المدينة وتوسعها مستقبلا وخاصة الجوانب المرتبطة بسكانها , هل ستكون لصالح الانسان أم ضده .

وكان لويس ممفورد قد اثار ذلك في الواقع عام 1938 حين نشر كتابه عن حضارة المدن , ووصف ظاهرة المدن العملاقة بأنها : " تخطيط موجز للجحيم " و إعتادا على أفكار باتريك جيدس لدورة النمو الحضري إختزل ممفورد هذه الدورة الى ثلاثية بالغة التشاؤم فهي تبدأ بالقرية (ecopolis) ثم تتطور لتصل الى الميجابوليس أو المدينة العظمى , لكنها تنتهي بمدينة الموتى (mecropolis) ¹⁵⁸ .

والى هذا التشاؤم يضيف المخطط اليوناني الشهير دوكسيادس إنه إذا كانت Ecominopolis الا يكومينوبوليس تمثل تطور للميجابوليس فان هذه المدينة العالمية التي تمتد عبر السهول و المناطق الساحلية سوف ترتبط ببعضها البعض بالخطوط الحديدية و القنوات , وغير ذلك من الطرق و الوسائل , أما الانسان الذي يسكن هذه المدينة فسوف يعيش فيها كالهارب المنفي أو المطارط , وسوف يلجأ الى امباني حتى تحميه من الضوضاء و الصخب الذي ينتشر خارجها , وربما يعيش الانسان في هذا المنفى بلا إهتمام بما يحدث خارج المباني , وهنا تكون الكارثة قد أصابت المدينة و الحضارة الانسانية ¹⁵⁹

ويتضح لنا من خلال هذا ان العلاقة القديمة بين المدينة والريف تغيرت و تطورت معها كل المفاهيم المتعلقة بالمدينة , فاصبحت الثنائي مركز ضاحية هو محور الدراسات التي تعنى بالحضر , و تعددت التسميات التي تطلق على أي استيطان بشري حضري , فانقلت من تعبير المدينة الى المتروبول ثم تطورت مع النمو الحضري المتزايد الى مصطلح مجالوبوليس ثم تصور العلماء تطور جديد للمدينة فاطلق عليه اسم ايكومنيوبوليس .

أحمد علي إسماعيل :المرجع السابق, ص112 ¹⁵⁸
¹⁵⁹ .المرجع نفسه ص113 .

2.3. الضاحية نتيجة هيمنة المدينة .

1.2.3. مفهوم الضاحية :

وفي مقال له بعنوان " الضواحي " نشر في المجلة الامريكية لعلم الاجتماع حدد فيه HARRIS CHSUNCY الفروق بين الضاحية السكنية و الضاحية الصناعية , و اعتبر ان الضاحية السكنية هي النموذج المناسب للضاحية , وهي تكون دائما لفئة مميزة من سكان المدينة من حيث الثراء و المكانة الاجتماعية و ذلك لان هذه الفئة هي التي تميل الى ترك وسط المدينة و الاقامة بالضواحي السكنية على اطراف المدينة , بعيدا عن ضجيج المناطق التجارية و ازدحام المواصلات¹⁶⁰

فمنطقة الضواحي تكونت نتيجة ظاهرة الهجرة من المدن باتجاه اطرافها المحيطة , و برزت هذه الظاهرة في اواخر القرن 19 خاصة في البلدان ذات النمو الحضري السريع مثل الولايات المتحدة الامريكية اين تضخمت مدنها و اتسعت لتشمل كل القرى الصغيرة المحاطة بها , اضافة الى انجلترا التي عرفت ظاهرة المدن الجديدة او المدن الحدائقية

و هناك تسميات مختلفة تطبق على المدن الضواحي في العالم ابرزها يوضحها لنا السيد خالد المطري في كتابه "دراسات في المدن العالم الاسلامي " أهمها:

الباريداس Barridas و الهوامش و الاطراف و الفافيللا Favelas و البوستيس Bustees و البيدونفيل Bidonville كما تعرف باسم الجوكندو Gecekondو في تركيا و هي تعتبر عن اوضاعها غير النظامية و باسم مستوطنات وضع اليد المختلطة Sequatter settlements في انجلترا و يعرفها lerner بسم مدن الصفيحة المحلية tin cancities التي تبثلى بها كل المراكز الطرائق قي العراق و باسم احياء القصدير في المغرب العربي و باسم العشش في مصر و بسم الصاديق في شبه الجزيرة العربية¹⁶¹

النمو الحضري يحدث بالضاحية و الحدود الحضرية تنتقل الى البعيد دون توقف و ليس بالضرورة ان تكون بطريقة مستمرة فالضواحي تأخذ بشكل دائري اذا لم يوجد حواجز فيزيقي التي تسمح بنمو و توسع المدينة دون عراقيل¹⁶²

¹⁶⁰قادية عمر الجولاني , علم الاجتماع الحضري , مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية 1993 , ص 175.
¹⁶¹السيد خالد المطري : دراسات في المدن العالم الاسلامي , معهد البحوث و الدراسات العربية دار النهضة العربية للطباعة و النشر ببيروت

1989 ص 660

¹⁶² pierre Laborde : opcit .p167

و لهذه الضواحي وظيفة واحدة في أية مدينة توجد فيها هي ايواء معظم القادمين الجدد الذين لا يملكون إلا موارد ضئيلة و ليس لهم مكان لهم اخر يذهبون اليه و يقدر عدد من تضمهم هذه الضواحي بالكثير من ثلث اجمالي سكان المدن التي توجد فيها¹⁶³

و الضواحي او اطراف المدينة ما هي الا وحدات اجتماعية مجاورة للمدينة المركزية و معتمدة عليها على نحو ما ذهب "والترمارتين" و يتنوع اعتماد الضاحية على المدينة في كل الجوانب الحياة و قد اهتم علماء الاجتماع الحضري بالضواحي قتناولها بالتحميل و التصنيف "شاينسي هاريس" Harris C في مقالة نشرت بعنوان الضواحي في المحلية الامريكية لعلم الاجتماع حدد فيها الفروق بين الضاحية السكنية و الضاحية الصناعية و ذكر انه برغم ان الضاحية السكنية هي النموذج المناسبة الضاحية لها بنائها ووظيفة التي تميزها عن الضواحي السكنية¹⁶⁴

ولاشك في ان الضواحي السكنية تكون دائما لفئة مميزة من سكان المدينة من حيث الترات و المكانة الاجتماعية و ذلك ان هذه الفئة هي الفئة التي تميل لتترك وسط المدينة و الاقامة في الضواحي السكنية على اطراف المدينة بعيدا عن ضجيج المناطق التجارية و ازدحام المواصلات¹⁶⁵

¹⁶³السيد خالد المطري المرجع السابق ص 660

¹⁶⁴ فادية عمر الجولاني: علم اجتماع الحضري. المرجع السابق , ص 173_ 174

¹⁶⁵المرجع نفسه , ص 175

2.2.3. أنواع الضواحي:

أ. الضاحية القريبة من المركز:

بعد المركز نجد الارياض Faubourgs و هي الحلقة الاولى بعد المركز و في هذه الحلقة يكون السكان في حالة من الاستقرار¹⁶⁶

وهي تقع في استمرارية مع المدينة و هي الاكثر قدما و الاكثر تحضرا و هي تعبر عن استمرارية الاحياء الحضرية و هي لا تختلف عنها كثير و حتى و ان كانت تقع خارج حدود المدينة و هي تشكل مركز المدينة حقيقي بالنسبة لسكانها لكل جزء من الوسط الريفي يكبر ابتعاد عن المدينة ... و التقسيم بين المجال المبني و المجال الريفي لا يجري بطريقة تدريجية¹⁶⁷

و هي الموقع حضري على مسافة محدودة من مركز المدينة الام التي تعرف بمنطقة الانتقال اليومي للعمل من وإلى المدينة المركز نظرا لارتباطها بها و من الناحية الاجتماعية تتكون عادة من السكان الخارجي من المركز و اخرون قادمون من الريف في ملتقى سكان ريفي - حضري .

كما يعرفها (والتر مارتن) W.Martin بانها مجتمع صغير نسبيا له بناءاته الخاص يجاور و يقرب من المدينة المركزية و يعتمد عليها بينما يعرفها (الفين بوسكوفي) Alvin Boskoff بانها عبارة عن نويات حضرية تقع خارج المدن المركزية و تستقل عنها من الناحية الادارية رغم ارتباطاتها اقتصادية و اجتماعيا و ثقافيا من خلال الخدمات و التسهيلات التي توفرها المدينة¹⁶⁸

¹⁶⁶ خلف الله بوجمعة: المرجع السابق , ص 100-101

¹⁶⁷ pierre Laborde : opcit .p168_167

¹⁶⁸ يومخولف محمد : المرجع السابق , ص 39

ب. الضاحية البعيدة و الاطراف الحضرية :

و تسمى ايضا بالحلقة الثانية هي الضواحي الكثيفة السكان و المتصلة بشكل جيد بمركز الارباض¹⁶⁹

وهي تجاور المدينة وهي تابعة دائما الى المجال الحضري حتى و ان كانت مجمل مساحتها غير مبنية جزء من المجال مخصص للزراعة للتشجير... حيث ان ضرورة تزويدها لسكان المدينة بالمؤونة يجلب الزراعة اليها بسرعة ... حيث توطن المدينة بالخصوص في هذه الضاحية بالتجهيزات التي لا تستطيع توسيعها و توطينها داخل جدرانها مثل المنشآت الصحية المنشآت التربوية .. و حتى التجهيزات التي لها علاقة بالاستهلاك الحضري (محطة مياه الشروب مثالا) , اضافة الى توطين الصناعة التي تأخذ مساحة اكبر هذا التقييم يقام على اساس الموقع الجغرافي و القيمة المورفولوجية للضاحية , هذا من و جهة النظر الرسمية لكن من وجهة نظر السكان فيحكمون عليها على اساس الوقت الذي يفصلها عن مركز المدينة , حسب سرعة التنقل اليها ووسائل المواصلات المستعملة¹⁷⁰.

يعرفها (وليم دوبرنر) بأنها تعبر عن الحد النهائي و الاخير لانتشار انماط الحضرية و الريفية لاستخدام الارض و بذلك تمثل الاطراف الحضرية البعد المكاني الذي يستوعب المد الميتروبوليتي للمدينة اما بالنسبة للحدود المكانية المميزة لهذه المنطقة فإنها تقع في العادة ما بين ضواحي المدينة و القرى الزراعية من حولها .. وبعد تبدأ مظاهر الحضرية في الاختفاء و تبدأ الارض الزراعية تظهر للعين المجردة¹⁷¹

وتتميز منطقة الاطراف بالخصائص التالية¹⁷²

- التنوع في النشاطات الاقتصادية الزراعة و غير الزراعية .
- اختلاط العمران المخطط بالعمران غير المخطط.
- اختلاط الحياة الاجتماعية الريفية بالحياة الاجتماعية الحضرية .
- اختلاط الفئات الاجتماعية الدنيا بالفئات الاجتماعية العليا.
- منطقة تغيير و اندماج اجتماعي حضري بالنسبة للنازحين الريفيين .

¹⁶⁹ خلف اللة بوجمعة : المرجع السابق ص 100

¹⁷⁰ pierre Laborde : opcit P168-169

¹⁷¹ بومخولوف محمد المرجع السابق 42

¹⁷² المرجع نفسه ص 43

ج. الضاحية الشبه الحضرية Le Peri-Urbain:

و هي موجودة بعيدا عن الضاحية المدينة و هي تقع في حواشي المجال الحضري و معظم الاحيان خارج و بعيدا عن حدود المناطق المحمية بأنظمة التحضر الجزء الكبير من مجال مخصص للزراعة او للغاية و السكن موزع بين القرى القديمة و المزارع المحولة و بعض السكنات المبعثرة هنا و هناك الامر متعلق بضاحية نشأت بفضل غاباتها و مخططات المياه الموضوعه على حواف الوديان و التي تساعد على جلب الحضريين¹⁷³

و هو مجال يتميز لكونه يتمتع بخصائص هجينة Hybrides و تبقى وظيفة الزراعة محتفظة بحضور قوى و من حيث الكثافة السكانية نجد انها متوسط بين الكثافة العالية للمركز و الكثافة الضعيفة للوسط الريفي¹⁷⁴.

¹⁷³ pierre Laborde : opcit P169

¹⁷⁴ خلف الله بوجمعة : المرجع السابق ,ص101

3.2.3. العوامل المؤثرة على الحركية مركز ضاحية :

هناك بعض العوامل التي تؤثر على الحركة من المدينة الى ضاحية أهمها مايلي:

أ.حجم السكان و الوظائف في المدن:

فكلما زاد عدد سكان المدينة كلما زادت احتمالية ان يتحرك عدد كبير منهم الى المدن اخرى كما يعتبر حجم المدينة مؤشرا لأهميتها في البنية الهرمية الحضرية.

ب.المسافة الفاصلة بين المدن :

اذ ان المدن الاقرب تتفاعل و تتصل مع بعضها بمستوى اكبر من المدن الابعد فيتأثر حجم التفاعل المكاني و الاتصال بين المدن عكسيا مع المدينة الاقرب كلما كان حجم التفاعل اكبر و العكس صحيح¹⁷⁵.

ج. تحسن وسائل النقل :

من اهم العوامل التي أسهمت بشكل كبير في اكتشاف الضواحي وفي سهولة التنقل اليها هي وسائل المواصلات و التنقل على اختلافها سواء في الطرق السريعة أو السكك الحديدية وهذا ما جعل المدن تنمو وتكبر بطريقة عفوية نظرا لسهولة التنقل بين المدن والضواحي .

و كلما وفرت هذه الوسائل خدمات نقل رخيصة و سريعة كلما أسهمت في إزالة القيود و الحواجز التجارية , و توسيع مجال الحصول على المواد الخام , و تصريف المنتجات الصناعية لمسافات بعيدة و و ما إن تنمو الصناعات في مدينة حتى تجذب اليها صناعات أخرى بعامل ... , هذا بالاضافة الى المهن المرتبطة بالصناعة و التجارة التي تجذب اليها - المدن - أنشطة حضرية أخرى معتمدة على النشاط القائم بالفعل في هذه المدن وهي أنشطة مساعدة¹⁷⁶.

¹⁷⁵ كايد عثمان ابو صبحه : المرجع السابق, ص 172
¹⁷⁶ صبحي محمد قنوص : المرجع السابق ص 82.

ويعتبر التطور التكنولوجي و تحسين وسائل النقل الحضري من بين العوامل المساعدة على ازدياد اهمية الاطراف بالنسبة للسكان الحضرية الميسوري الحال و سكان الريف على حد سواء¹⁷⁷

منذ سنوات في بلدان عديدة تطور وسائل المواصلات التحولات الاقتصادية و التقنية و ايضا التغيير في الطبيعة الاجتماعية تحرص نزوح الافراد و النشاطات الشئ الذي يقلل من كثافة مراكز المدينة من جهة و ينتمي مساحة التحضر الريف من جهة اخرى و يختلف في الحالتين نوع من التقاطع كما يعمل على ايضا على انقاص من الحجم و دور المركز المدينة ويتوسع بالاستمرار الضاحية هذه الاخيرة التي تستقبل نوع من الحركية من خلال ظهور مركز ثانوي¹⁷⁸

تطور المواصلات ووسائل النقل و ظهور السيارة بأعداد وفيرة في المدن , أدى الى سرعة كبيرة في نمو الضواحي , حتى إن كثيرا منها ما لبث أن أصبح جزءا من الكتلة السكنية للمدينة الاصلية أو المركزية بعد أن كان بعيدا عنها في بداية الامر¹⁷⁹.

ويؤدي التغيير و التطور في وسائل النقل والطرق الى تأثير واضح في نمط المحلات المركزية , ويتضح ذلك حين دخلت السيارة تحل محل القطار فعلى حين أدى مد السكك الحديدية الى نمط شبه ثابت من المحلات المركزية , فان حرية حركة السيارات في مقابل الثبات الصارم لمواقع خطوط السكك الحديدية قد ادى الى حركة مماثلة في نظام المحلات المركزية , لأن السيارة مكنت السكان من قطع مسافات أطول في اتجاهات أكثر تعددا و تحررا , بقصد الحصول على السلع و الخدمات التي يرغبون فيها , مما أدى الى ازدياد احجام و أهمية المحلات المركزية الكبيرة¹⁸⁰.

د. انخفاض سعر الارض بالضاحية :

حيث ان انخفاض سعر الارض في اطراف يتيح لميسوري الحال من سكان الحضر فرصة التمتع بالفيلات الفخمة ذات المساحات الواسعة كما يتيح للمعوزين فرصة الحصول على مسكن بالامكانية الذاتية كما تعتبر مجالات مناسبة للنازحين الريفيين الجدد من أجل الحصول على فرص عمل غير زراعية الى جانب الاحتفاظ ببعض الانشطة

¹⁷⁷بومخلوف محمد: المرجع السابق ص43

(¹⁷⁸) pierre Laborde : opcit P171

¹⁷⁹ أحمد علي اسماعيل : دراسات في جغرافية المدن , دار الكتاب الحديث , الطبعة الثالثة , القاهرة 2012, ص119.

¹⁸⁰ المرجع نفسه ,ص186.

الزراعية التي تمارسها الاسرة الأمر الذي يساعدها على التكيف و الاندماج الحضري التدريجي¹⁸¹

فانخفاض سعر الارض بالضاحية يساهم في اول الامر الريفيين على التوطين بالقرب من المدينة من أجل كسب معيشتهم بعيدا العمل الزراعي هذا الاخير الذي فرض عليهم مستوى معيشي متدني وفقر , وهذا كان في معظم البلدان التي عرفت استغلال الاستعمار لأراضيها الزراعية وقد ساعد في ذلك انخفاض سعر الاراضي بالمناطق الملامسة للمدينة و أحيانا كانت تستغل بطريقة عشوائية دون أي مقابل , لكن الضواحي لم تلعب هذا الدور فحسب فحتى الميسورين كانوا في بعض الدول يلجؤون الى الضاحية كمتنفس لهم من كل سلبيات المدينة ونظرا لتوفر المجالات في التخوم المجاورة وعدم ندرتها , اضافة انعدام المضاربة العقارية بها في مرحلة زمنية معينة هذا ما جعل سعرها منخفض الشيء الذي شجع استقطاب السكان اليها وزاد من تعميرها و توسعها .

ه. الادراك و التصور القيمي للمنطقة :

فان ادراك الفرد لقيمة بمستوى الجاذبية و الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية للمدن المختلفة فان هذا يعمل على زيادة حجم الاتصال و التفاعل مع هذه المدن و يفسر انماط الهجرة السكانية بين المدن¹⁸²

اذ أن انجذاب الفرد الى منطقة دون أخرى هو نتيجة تكوين مجموعة من المعلومات عن تلك المنطقة كسعر العقار بها مقارنة بالمناطق الاخرى , أو رواج التجارة بها دون أخرى بقصد ممارسة الاعمال التجارية أو التماسا للأمن أو جوانب أخرى تفتقدها المدينة .

و.مبدأ التكامل بين العرض و الطلب :

اقترح اولمان 1956 Ullman جانبا مهما على عملية التفاعل المكاني اي التعامل بين المناطق و اطلق عليها مفهوم التكاملية Complementarily و يعني وجود عرض في مكان معين او في مدينة ما ووجود طلب على ذلك العرض في مكان اخر او مدينة

¹⁸¹بومخلوف محمد : المرجع السابق , ص43
¹⁸²كايد عثمان ابو صبيحة : المرجع السابق ص 171

اخرى فينتقل العرض من المدينة الاولى الى المدينة الثانية و هذا ما يزيد من حجم التفاعل المكاني بين المبتدئين¹⁸³

وهذا من الاسباب التي تساعد او تفرض على المدينة التوسع نحو مجال دون آخر و المتمثل في طلب على الاراضي و المساحات الشاسعة التي تحتاجها المدينة سواء لتوطين مصانعها و تجهيزات القاعدية او يجعل منها سكانها مجالا للاستقرار بها , وتبقى المدينة و سكانها في كل مرة تبحث عن تحقيق المطلوب من المجالات بالضححية من العرض الموجود بهذه الاخيرة .

ي. الموقع الجغرافي للمنطقة :

ان اتساع وحدة اساسية يتوقف على موقعها اي على عوامل جغرافية بقدر ما يتوفق على اعتبارات عديدة بينما العوامل التاريخية و السوسيولوجية و الاقتصادية التي تستطيع التأثير بقوة على تحديد هذا الاتساع و هكذا تستطيع الاحياء ان تشتمل على الحدود طبيعية (صفة مجرى الماء مثلا) او اصطناعية (خطوط حديدية) طرق موصلات ذات حركة سير كبرى وحيث يمكن تنظيمها حول نقطة جذابة (اثر تذكاري , سوق) او بالنسبة الى مراكز الانتاج وباختصار فان المفهوم الجغرافي للموقع و المفهوم الاجتماعي الامثل للسكان يمثلان عناصر مختلفة يجب ان تكون منسقة⁽¹⁸⁴⁾

فلا يمكن أن تأخذ منطقة معينة شكلا معيناً إلا بتأثير تاريخ المنطقة كأن تكون مدينة أنبياء أو مدينة عرفت ثورات مشهورة وأي أحداث تاريخية على اختلافها , ولتأخذ اعتبار معين من طرف الافراد إلا إذا كانت ذات قيمة اقتصادية معينة أو تعرف بتعاملات اجتماعية متميزة فهذا ما يسهم بشكل فعال في استقطاب انظار الافراد اليها ويسارع في زيادة قيمتها .

ف. الحراك الاجتماعي :

يعتبر الحراك الاجتماعي من اهم الخصائص المميزة للمدن و الحياة الحضرية بشكل ملحوظ و ذلك ما اكده علماء الاجتماع الحضري بصفة خاصة و علماء الاجتماع بصفة عامة وذلك نتيجة لوجود حراك اجتماعي لأعلى و اسفل في معدلات الدخل التي

¹⁸³المرجع نفسه ص 173
⁽¹⁸⁴⁾ روبرير اوزيل: فن التخطيط المدن . ترجمة : بهيج شعبان , منشورات عويدات , الطبعة الثانية , بيروت 1982, ص 42

ترتفع و تتزايد إضافة الى وجود العديد من الانتقال و التغيير من مهنة لمهنة اخرى و من عمل لعمل اخر كما توجد ايضا لتغيرات و انتقالات واضحة و متكررة من مكان اقامة لمكان اخر (185)

حيث تختلف اسباب الحراك الاجتماعي للأفراد فهناك من هدفه تحسين المستوى المعيشي فيكون انتقاله من منطقة الى اخرى بهدف البحث عن مصدر رزقه أو بهدف الرفع من مستواه المعيشي بالانتقال من مستوى وظيفي أدنى الى مستوى وظيفي أعلى , إضافة الى أن الانتقال للاستقرار بالسكن في منطقة دون أخرى لأسباب متعددة منها البحث عن المسكن الواسع أو الانتماء الى وسط اجتماعي معين أو البحث عن مجال جغرافي متميز , فهذا من شأنه أن يسرع من عملية الحراك الاجتماعي .

فالحراك الاجتماعي يأتي نتيجة لارادة الافرد لتحقيق أهدافهم و اشباع احتياجاتهم التي تملئها عليهم ظروفهم سواء الاجتماعية او الاقتصادية , فمنهم من ينتقل من مركز المدينة الى الضاحية رغبتا منه في احداث تغيير جذري في حياته الاجتماعية , بتغيير نمط المعيشة باستبدال مسكنه بسكن أوسع , أو حتى تغيير محيطه الاجتماعي المتمثل في الجيرة و الاصدقاء , ومنهم من يحاول الارتقاء بمستواه المعيشي بحثا عن مصدر رزق أوسع مثل الاستثمار في التجارة مثلا .

كما لا يمكن اغفال دور الهجرة الريفية كحراك اجتماعي الذي يمكن اعتباره عامل هام في نمو و اتساع مجال المدن , اذ تعتبر هذه الاخيرة مراكز جذب كقطب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا , يجذب اليه السكان الذين يفتقرون لوجود هذه الجوانب في الريف بذلك يصبح يشكل عبئا سكانيا على المدينة , وبهذا تبدأ بالبحث على مجال لامتدادها الاقليمي .

4.2.3. النتائج المصاحبة للحركية مركز ضاحية :

النمو المجالي يفرض مشاكل عديدة منها:

أ . تهيئة المجال بالضحاحية :

نتيجة لتوسع المركز الحضري نحو ضواحيه يكون له تأثير كبير على الضغط على البنى التحتية المتوفرة بالضحاحية , وهذا ما يضطر الهيئات المعنية الى اعادة التخطيط بالضحاحية لتلائم المجال مع الوضعية الجديدة , وتكون الاراضي الزراعية المتضرر الاول بأعمال التهيئة الحادثة , حيث تستغل لتوفير السكنات للوافدين للضحاحية باقتطاع المساحات الشاسعة لبناء سواء السكنات الفردية أو لتوطين العمارات , دون أغفال القطع الارضية الواسعة التي تحول الى طرقات لفك عزلة الضاحية عن المناطق الحضرية الاخرى وتسهيل تنقل الوافدين بين المركز و الضاحية , بين منطقة السكن و مقر العمل .

فكبر حجم المدينة و شغلها مجالات جديدة في الطوبوغرافية لا تكون دون القيام بالاعمال تهيئة كبيرة للمنطقة كاستهلاك و استغلال المجال الريفي و الزراعي , و التغيرات الحضرية و التحولات الاقتصادية و اجتماعية داخل المدينة و خارجها و في الضواحي , اضافة الى التكاليف المترتبة على ذلك مثل¹⁸⁶ :

1. تكاليف العقار :حيث ان سعر العقار يتحدد انطلاقا من مجموعة المعالم التي تختلف حسب موقعها في المجال وحسب ندرتها ... الخ
2. تكاليف اجتماعية : يرجع الى تنظيم المواصلات و اقامة الخدمات مثل التعليم الصحة و مكافحة الثلوج ..الخ.

¹⁸⁶ Pierre Laborde :opcit p12

ب. الآثار السوسيو- ثقافية :

إن توسع الفضاء المدني و زحف المدينة المستمر نحو الاطراف الملامسة لها مباشرة لم يقتصر على التوسع المادي فحسب , بل كان مصحوبا بانتشار ثقافي على مستوى هذه الضواحي .

فالانتشار الثقافي وهو الوجه الثاني لتوسع الفضاء المدني , ذلك ان عملية انتشار الافراد وانتقالهم من المدينة باتجاه الضواحي كان مصحوبا بتغير العلاقات الاجتماعية نتيجة اتصال جماعات اجتماعية مختلفة في منطقة معينة , وبالتالي اقرار الانتشار الثقافي وهو " العملية التي تنتقل بها سمة من ثقافة معينة و تنال القبول في منطقة , وهو يشمل انماط الاتصال و اساليبه المختلفة التي تحمل اسباب التغير الثقافي " ¹⁸⁷

بما ان الضواحي اصبحت منطقة استقطاب لسكان المدينة , أين يتعلق الامر بفئة مميزة وهي التي تنتمي الى طبقة اجتماعية معينة جذبها نحو هذه الضواحي مميزات كثيرة من بينها اتساع المجال الذي تفتقده المدينة , وهذا ما ادى الى انتاج التمايز الاجتماعي بهذه الضواحي " وقد اهتم علماء الاجتماع و الانثربولوجية بالتحديث متخذين من عملية التمايز نقطة ارتكاز في دراسة المؤثرات التي تميز المجتمعات الحديثة عن غيرها من المجتمعات الاخرى ...مركزين جل اهتمامهم على التمايزات التي تحدث في البناءات الاجتماعية , مثل ظهور مهن جديدة او انماط جديدة من المجتمعات المحلية " ¹⁸⁸

و يظهر هذا التمايز من عدة نواحي فالوافدين الى هذه الضواحي يمثلون خلفية اجتماعية مخالفة لسكان الضواحي اذ ان اغلبهم من الطبقة الاجتماعية الراقية , واصبحت بذلك الضواحي منطقة استقطاب للموسورين و الاغنياء لبناء الفلات و المساكن الفخمة , و يظهر التمايز الاجتماعي ايضا من خلال النشاط الاقتصادي الذي اصبح سائدا بهذه الضواحي الا وهو النشاط الزراعي , فتدفق سكان المدينة نحو هذه الاخيرة فرض نوعا من الضغط ادى الى خروج نمط معين من الاستخدامات الصناعية و التجارية المتمثلة في المحلات التجارية و الورشات الصناعية , وبذلك اصبحت هذه النشاطات هي البارزة بالضواحي و بالتالي طغيانها على النشاط الزراعي , وهو النشاط الذي كانت تعرفه و

¹⁸⁷ فادية عمر الجولاني : التغير الاجتماعي , مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير , مؤسسة شباب الجامعة , مصر

1993,ص98

¹⁸⁸ .محمد الدقس : التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق , دار مجدلاوي للنشر و التوزيع , الاردن , الطبعة الثامنة , 1996,ص17.

السمة المميزة لها باعتبارها كانت في وقت مضى مناطق ريفية , قبل ان يتجه مالكي الاراضي الزراعية للاستثمار حيث اصبحوا يبيعونها لصالح التعمير الحضري و وهذا ما افقد هذه الضواحي مساحات شاسعة من اراضيها الزراعية , وادى سكانها مغادرة العمل الزراعي الذي عوض بالنشاطات اخرى .

ج . ارتفاع سعر العقار:

إن ارتفاع اسعار الاراضي في المنطقة الوسطى من المدينة الكبيرة , كان نتيجة لاشتداد الطلب في الاراضي في هذه المنطقة نظرا لما تمثله من مزايا الموقع في الاستخدامات التجارية ... ويكفي للتدليل الصارخ على ارتفاع اسعار الاراضي أن تقارن أسعار الأراضى في مطلع هذا القرن , أو حتى منتصفه , و أسعار الأراضى حاليا في أي مدينة في العالم¹⁸⁹

اذ أن هناك عدة عوامل متحكمة في الرفع من قيمة العقار ومن ثم زيادة سعره وهي البعد المجالي عن المركز فقيمة العقار تكون مرتفعة في مركز المدينة وتبدأ في التناقص تدريجيا كلما اتجهنا نحو الخارج , اضافة الى ندرته فالمناطق المحيطة بالمدينة يكون فيها سعر العقار منخفض نظرا لتوفره بشكل متاح للجميع وكلما بدأت هذه المساحات يصعب الحصول عليها بهذه المناطق والتحمت مع النسيج العمراني للمدينة كلما بدا سعرها يرتفع , كما كثرة الطلب على العقار في منطقة معينة يجعله أثنى .

¹⁸⁹أحمد علي اسماعيل : المرجع السابق , ص113-114 .

I. نماذج عالمية لظاهرة توسع المراكز الحضرية الكبرى .

في اواخر القرن 19 شهدت المناطق الحضرية في معظم مدن العالم و خاصة البلدان المتطورة نموا واضحا و كان نتيجة للثورة الصناعية .

فبعد الحرب العالمية الثانية عرف العالم ازدهارا و تطورا مهمين في الجانب الاقتصادي و ازدياد ا واضحا في نسبة الكثافة السكانية , وقد كان لهذا كله اثرا مباشرا على الامتداد الحضري .

ذلك ان التطور العمراني و التوسعات الحضرية التي حدثت في كل انحاء العالم كانت مصاحبة للتطور الاقتصادي , وكان لظهور الصناعة بالمدن او في مناطق قريبة منها اثر على استقطاب جموع السكان الريفيين نحوها , وهذا ما عمل على ازدياد حجم سكان هذه المدن و من ثمة تضخمها , و قلة قدرتها على الاستيعاب و قد كان هذا من العوامل البارزة التي دفعت بالمدينة التوسع خارج حدودها لذلك برزت ظاهرة جديدة وهي ظاهرة الضواحي و اذ توسعت المدن القديمة ضامة اليها كل ضواحيها من ريف مجاور و بلديات تدور في فلكها مشكلة بذلك مدن اكبر.

لم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على الدول المتطورة فحسب , بل تعدتها الى الدول النامية لذلك نتطرق في هذا الفصل الى نماذج من كل هذه الدول المتمثلة في :

نموذج عن انجلترا, فرنسا , اضافة الى مصر و تونس , المغرب.

ويمكن القول اننا اقتصرنا على هذه النماذج فحسب نظرا لتوفر المعطيات ليس الا , اذ ان دول لا حصر لها عرفت هذه الظاهرة بشكل بارز.

1. نموذج انجلترا :

برزت ظاهرة الضواحي نتيجة لتلك الحركة العفوية التي توسعت بموجبها المراكز الحضرية الكبرى نحو التخوم المجاورة " وهذه الظاهرة كانت اكثر وضوحا في بريطانيا حيث نشأ اتجاه مضاد للمدينة و يتلخص في الرغبة ان يتمتع كل منزل بريطاني بقدر من مساحة فضاء تمثل له حديقة او مزرعة فأصحاب الطبقة الوسطى الذين سبقوا في هذا الاتجاه منذ القرن 19 تبدو منازلهم و فيلاتهم الكبيرة كأنها منازل قرى صغيرة

190,,
...

وقد كان للحرب العالمية اثر ايضا في حركة توسع العاصمة البريطانية لندن نحو الضواحي , حيث نقص عدد سكان وسط المدينة , وبالمقارنة ازداد عدد سكان ضواحيها وذلك منذ بداية القرن 19 و توضح الاحصائيات انه "في عام 1801 كان يقطن وسط المدينة ...حوالي 828129 نسمة ثم انخفض عددهم الى 5566 في عام 1931 ووصلوا الى 4771 في عام 1968"¹⁹¹ , وقد ساهم في سهولة الانتقال الى الضواحي تطوير وسائل المواصلات , لذلك فكر البريطانيون في حل لهذه الظاهرة و التي جعلت من الضواحي البريطانية كمخرجا لجأ اليه سكان العاصمة البريطانية بقصد السكن.

و بعد ان طرحت هذه الظاهرة كمشكل في سياسة التهيئة المجالية , اقرت السلطات البريطانية نموذجين من عمليات التهيئة المجالية بقصد انقاص الكثافة السكانية للندن الكبرى , النموذج الاول يتعلق بتوسع المدن و الثاني يخص سياسة المدن الجديدة و حققا هذين النموذجين من خلال مخططات ثلاث هما مخطط barlow لسنة 1940 و مخطط abercrombie لسنة 1944, و مخطط للندن الكبرى , الى جانب نظام توسع المدن القديمة بقصد إنقاص النمو الديموغرافي و سنوضح كل نقطة على حدى كما يلي :

¹⁹⁰ محمد السيد غلاب : المرجع السابق ص399-400
¹⁹¹ المرجع نفسه , ص427 .

أولاً: مخطط barlow :

خلال الحرب العامية الثانية طلبت الحكومة الانجليزية من barlow إعطاء مقترحات لتجاوز الشعور بالخوف من الاخطار التي كانت تحقق بالمرافق العامة خاصة الصناعية في العاصمة لندن¹⁹²

وتكونت بذلك لجنة كان على رأسها montague barlow الذي كلف سنة 1937 بدراسة توزيع سكان المناطق الصناعية و مساوئ التركزات الحضرية و الاقتصادية المتقدمة و اقترح ضمن هذا المخطط الحلول المعالجة , وبعد ثلاث سنوات من العمل قدم هذا المخطط في جانفي 1940 , واهم ما اقترحته في هذا المخطط مايلي:¹⁹³

- ضرورة تهيئة المجال الحضري .
- اقرار سياسة اللامركزية و عدم التركز الصناعي .
- البحث عن توازن بين المناطق بالنسبة للاهمية و اختلاف النشاطات الصناعية .

وبعد تقرير barlow انشأ سنة 1942 وزارة اشغال التخطيط , وانشأ سنة 1943 وزارة السكن و الجماعات المحلية , هذه الوزارة و تحت تسميات متعددة , كلفت بمراقبة المدن الجديدة و مخططات التهيئة

حيث تحصلت منه الحكومة الانجليزية تقريراً يوصي بوضع حد للتركز الصناعي وذلك بتشجيع الصناعات في المناطق الريفية و تخفيف التجمعات السكانية الكبيرة عن طريق خلق مدن جديدة مما يعني أن هذا الحل كان عبارة عن إستراتيجية دفاعية.¹⁹⁴

¹⁹² خلف الله بوجمعة : المدينة و العمران , المرجع السابق , ص123.

¹⁹³ pierre merlin :les villes nouvelles ; presse universitaire de mémoires ; paris. ;1972 p114.

¹⁹⁴ خلف الله بوجمعة : المرجع السابق , ص . 123

ثانيا : مخطط Abrecrombie :

وفي هذا المخطط أعيد تأكيد المبادئ الاساسية لتقرير barlow من طرف باتريك ابروكوبي patrik abrecrombie في مخطط لندن الكبرى ومخطط ابركومي اقترح green belt الحزام الاخضر و سلسلة من المدن الجديدة و لتحقيق ذلك تبنت السلطة الانجليزية قانون المدن الجديدة (new town) بقرار سنة 1946 وكان من اهداف هذا المخطط هو توسع السكان عن طريق خلق مدن جديدة ذات حجم متوسط حوالي 50000 ساكن وعرض تقرير abercombie الاقتراحات التالية:¹⁹⁵

- لايجب في منطقة لندن او في المناطق القريبة ان تقبل صناعات جديدة ويجب اقرار تنظيمات المراقبة لنمو العمل الصناعي.
- يجب ان تخرج عدة صناعات من المدينة .
- يجب ان تنقص الكثافة السكانية للندن الكبرى, جزء من السكان يجب ان يوزع خارج حدود المنطقة المدروسة.
- التنظيمات الجديدة لتلهيئة يجب ان توضع تحت تصرف المنطقة اللندنية .

ثالثا:المدن الحدائقية :

المدن الحدائقية كمفهوم مستقل يذهب الى نهاية القرن 19 , و بالتحديد سنة 1898 تاريخ نشر المقال لEBENZER HOWARD الذي عنونه (TOMORROW A PEACEFUL PATH TO REAL REFORME) و الذي نشر ككتاب سنة 1903 اين إحتفظ بنفس العنوان مدينة الغد الحدائقية حيث نجد عدة افكار في هذا المؤلف حول حجم المدن التهيئة الصناعية , و الاصلاحات السكنية و مشاكل النظافة , و الادمان على المشروب , و السياحة , و العلاقات الاجتماعية .¹⁹⁶

¹⁹⁵ pierre merlin :op.cit p114

¹⁹⁶ Andrew saït : « les cités – jardins britanniques , questions de réputation et de conservation » in colloque de Toulouse des 18 et 19 novembre 1993 , éditions de la maison des sciences de l'homme actes du d'aquitaine , Frances,1996 , p21

في هذا المؤلف وضع المبادئ الاساسية الجديدة لتصور مدينة المستقبل منطلقا من فكرة مركزية مفادها التساؤل التالي: المدينة و القرية أيهما يوفر الحياة المتكاملة حيث أن لكل منهما ميزاته و عيوبه ؟

والمدن الحدائقية هو نظام المنازل المحاطة بالحدائق أو أنصاف الحدائق و ظهرت في إنجلترا مع بداية القرن 19 والفكرة التي إعتد عليها أساسا " هوارد " هي أن كل فيلا تقع في وسط قطعة من الارض لا بد أن تخدم أسرتين.

وإعتبر هوارد أن المدينة الحدائقية ليست مستعمرة سكنية مغلقة , و إنما مدينة كاملة العناصر يسكنها عدد محدود من السكان لايزيد ولا ينقص يكفل لها حياة إجتماعية كاملة , كما شدد على أن تبقى الاراضي ملكا لسكانها تفاديا للإستغلال الشديد للعقارات مما قد يؤثر على الكثافة السكانية بتكاثف المباني¹⁹⁷

وبعد ذلك أنشأ هوارد سنة 1899 جمعية لخلق المدن الحدائقية باسم " جمعية المدن الحدائقية " هذه الجمعية أصبحت فيما بعد أصل لشركة أنشأت سنة 1903 بهدف إيجاد مجال يستطيع أن يستقبل مدينة تضم 30 الى 35.000 ساكن , الشركة حصلت على حوالي 1900 هكتار أين خصصت للزراعة كحزام أخضر , في القرية الصغيرة الريفية Letch Worth التي تبعد ب60 كلم عن لندن , قرب السكة الحديدية , وسنة 1905 انشأت أول المساكن بها مخطط الذي وضع ل Letch Worth وتصميم أولى السكنات كان من إنجاز Barry Parker و Raymond Unwin وهما مهندسان معماريان شابان اللذان قاما بمشروع السكنات الفردية للعمال بnew erswick في ضواحي york لصالح شركة Rowntree.¹⁹⁸

¹⁹⁷ خلف الله بوجمعة : المرجع السابق ص 84

¹⁹⁸ Andrew sait :opcit p22

وقد مددت الفكرة من طرف جمعية التخطيط الوطني و الجهوي «the Town and Contry Planing Association» و ذلك عن طريق التخطيط لمقرات سكنية و مدن حدائقية اين اثنين منها ظهرت في شمال لندن وهما:

Welwyn Garden letch worth في بداية القرن 19 وولوين
city يبين الحرب العالمية الاولى و الثانية.¹⁹⁹

ولكي يعيش السكان في مجتمعات متوازنة إقتصاديا و إجتماعيا , أوضح هوارد أن مفهوم المدن الحدائق يتكون من ستة عوامل اساسية هي:²⁰⁰

- التحديد الامثل لعدد السكان (تجنب التضخم السكاني و الكثافة العالية) بحيث لا يتجاوز 30 000 نسمة .

- سهولة الوصول الى المجالات الخضراء و تثارها في كل مكان و محاولة زيادة رقعتها لتشكّل أيضا في تكوينها مناطق عازلة بين محور الطرق و المناطق السكنية المحيطة بها .

- عدم تخطي الامتداد العمراني الحزام الاخضر (يحيط بالمدينة حزام أخضر كبير يتضمن , المزارع , المراعي المفتوحة , الاراضي العامة , ضرورة المحافظة على بقاء منطقة ريفية مفتوحة خالية من السكن الصناعي) .

- تحديد أماكن الصناعة بمختلف اصنافها و أنواعها , و تكون معزولة عن المناطق السكنية بمساحات خضراء كافية .

¹⁹⁹ pierre merlin :op.cit p114.

²⁰⁰ قيرة إسماعيل , توهايم ابراهيم , ديلمي عبد الحميد : التخطيط و التنمية الحضرية , دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع , الجزائر 2008 ص42

- ضرورة تلاؤم تصميم المدينة مع طبيعة الارض أو المنطقة (سهولة الوصول و الاستفادة من انتشار الحدائق و المواقف القريبة من أماكن الإقامة)
الى جانب مراعاة مسألة تصميم الحي السكني من حيث الموقع و المناخ ووصول أشعة الشمس و قربه من المساحات الخضراء .

وسنة 1946 انشأت النخبة الملكية التي ترأسها اللورد ريث lord reith المكلف بدراسة المشاكل العامة المطروحة من طرف مؤسسة التهيئة و التنظيم و ادارة المدن الجديدة في اطار اللامركزية , قرار ريث reith وضع سنة 1946 و اقترح هذا القرار بان المدن الجديدة يجب ان توطن اساسا حول التجمعات الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية و ذلك للوصول الى انقاص عدد سكانها حيث ان اربع عشر مدينة انشأت بين سنة 1946 و 1950 ثمانية في منطقة لندن اثنين في شمال شرق إنجلترا اثنين في الانخفاض المركزي وهما (Glasgow –edenbergh) و واحدة بالقرب من gardif و المدينة الاخيرة gorby وهي الوحيدة البعيدة عن أي مدينة كبيرة .²⁰¹

رابعاً: توسع المدن او المدن القديمة المطورة :

يرى المنظر PIERRE MERLIN بأن تحديد عدد السكان يعتبر المشكلة الثانية من المشاكل التي تواجه المدن الجديدة بعد الموقع فقد حدد عدد السكان بالمدن الجديدة حول العاصمة لندن التي إقترحها ABRECROMBIE لتخفيف الازدحام والضغط عنها ما بين (6000 - 20000) ساكن بناء على تقرير ريث عام 1946²⁰²

في السياسة الانجليزية لانقاص النمو الديمغرافي لم تكن المدن الجديدة الجانب الوحيد في تخطيط منطقة لندن اذ انه في خلال مدة خمسة عشرة سنة التي جاءت بعد قانون 1946 حول المدن الجديدة سياسة توسع المدن الصغيرة لجنوب شرق إنجلترا قام

²⁰¹ pierre merlin :op.cit p114

²⁰² خلف الله بوجمعة : المرجع السابق , ص126

بوضع مناسب لحركة المنطقة المطورة (town development) اذ ان مخطط ABRECROMBIE الى جانب المدن الجديدة فكر في بناء تجمعات سكنية كبرى التي لها كثافة نسبية منخفضة 270 في الهكتار في ضواحي لندن وتوسع المدن الصغيرة بقانون 1972 و حدد لهذه التوسعات الاطار الادارى و المالى كما يلي :²⁰³

- توسعات المناطق السكنية يجب ان ترفق بانشاء مرافق ملائمة و خلق مناصب شغل في المجال الصناعي بدون تقرير اساسي لتوازن شديد للسكان و العمل .

- تسمح بانقاص الكثافة السكانية في المدن الكثيفة السكان (لندن و ضواحيها و المدن الكبرى) ولكن لم تحدد كيفية اختيار العائلات المستقبلية .
- مشروع التوسع يجب ان يكون مهم بالمقارنة مع الحجم و موارد المنطقة المستقبلية و ذلك لاجل الاعانة المالية من طرف البنك .

و هذه التوسعات في المخطط ا لحضري لانجلترا تفترض خفض المركز الحضري القديم المطورو الحاقه بالمناطق السكنية الجديدة و الصناعية بمناطق خضراء و طرق جديدة تربط هذه المناطق بمناطق العمل و تتميز هذه المناطق بنوع سكني فردي 90% و كثافات سكانية ضعيفة حيث نجد 60% سكن في الهكتار و تنتوع هذه السكنات في توضعها في الصف الاول أو في الساحة .

و في نهاية 1968 كانت 66مدينة في حالة توسع في انجلترا تقريبا مثلما في

LECOSSE لكن يتعلق الامر في معظم الاحيان بتوسعات صغيرة و من بين المدن المتوسعة في انجلترا , نصفها يتعلق بانجلترا الكبرى و الربع 15 ببرنغهام

BIRNINGHAM اذ بالنسبة لهذه السياسة تركز على القيام باللازم لانقاص كثافة

²⁰³ pierre merlin :op.cit p115

سكان المركز الى 340 شخص في الهكتار أي 103300 شخص يجب ان يخصصوا بهذه الحركة (حيث 618000 في منطقة لندن و 415000 خارجها) هؤلاء السكان سوف يعاد اسكانهم داخل سكنات بنيت في اطار العمليات المخططة

خامسا : مخطط لندن الكبرى :

قام مخطط لندن الكبرى بوضع تقسيم للمجال الحضري حيث أن المخطط لندن الكبرى يتوضع على بنية تتكون من اربع حلقات²⁰⁴ :

1- الحلقة الاولى توافق المنطقة المتحضرة كليا التي بواسطة تركزها القوي تستوجب التوسع فالكثافة القصوى للجهات المختلفة لهذه المنطقة اكبر من منطقة لندن تنتقل من 185 الى 250 شخص في الهكتار.

2- الحلقة الثانية تمثل الضاحية تتميز بسكنات مبعثرة و كثافة سكانية ضعيفة و هذه المنطقة يجب ان تبقى ثابتة بكثافة قصوى ل125 شخص في الهكتار .

3- الحلقة الثالثة: مكونة بالاعظمية الكبرى باراضي محددة من طرف green belt الحزام الاخضر سنة 1938 هذه الاراضي استعملت كليا تقريبا للزراعة و خصصت ايضا للتوطين و تهيئة تجهيزات التسلية و لكن بشرط تخفيض ميزتها الريفية و هذه المنطقة لايقبل ان يقام فيها الصناعة و لا نمو المدن و يجب ان تراقب النمو الديمغرافي حيث يمكن ان تتقبل كحد اقصى 300000 ساكن وهي تبعد 20الى35 كلم عن مركز لندن .

4- الحلقة الرابعة يصعب تحديد حدودها الخارجية و هي تستقبل جزء من السكان الآتين من المركز و في هذه المنطقة تبني المدن الجديدة .

²⁰⁴ ibid p115

بقصد تهيئة مجالها الحضري اتبعت انجلترا سياسات متعددة منها بناء تجمعات سكنية جديدة اقترح حلول معالجة لتركز السكان في المناطق الصناعية و اللجوء الى الحزام الاخضر و المدن الجديدة ذات الاحجام المتوسطة الى جانب المدن الحداثكية التي تعتمد على نظام المنازل المحاطة بالحدائق و التي تسجل في التقاليد القديمة لانجلترا و هذا في سبيل تخفيض الضغط عن التجمعات الكبرى ذات الكثافة السكنية العالية و الوصول للانقاص من عدد سكانها.

2. نموذج فرنسا :

فرنسا مثل كل البلدان الاوربية عرفت بعد الحرب العالمية الثانية تطورات حضرية في مدنها و رغم أن النمو السكاني بها ضعيفا بالمقارنة مع الدول الاوربية الاخرى , فمنذ 1851 الى 1954 النمو السكاني عرف ارتفاعا في نسبته 20 بالمائة في حين نسبة السكان الحضريين ارتفع ب 165 % اذ انتقل من 9135000 ساكن الى 24159000 ساكن²⁰⁵ و ازداد بذلك نمو المناطق الحضرية خاصة المدن القديمة و ساعد في ذلك الهجرة الريفية و نمى المتروبول الباريسي في اتجاهات متعددة باتجاه حدود المدينة و تعين على السكان البحث عن سكنات خارج المدينة المكتظة باتجاه الضواحي القريبة التي تفاقم بناء السكنات بها اذ انه بين 1954 و 1975 تضاعف بل زاد بثلاث امثال تقريبا عدد سكان الاقسام المحيطة مثل لايسون و لافلين و الفالوز , حيث فقدت المدينة في هذه الفترة اكثر من نصف مليون ساكن بينما كان عدد المساكن التي بنيت لها هي 40 الف مسكنا اضافيا²⁰⁶

و لم يكن اتجاه سكان المدن الى هذه الضواحي قصد السكن فقط , بل جاء ذلك نتيجة لتلبية حاجيات الإنسان المتغيرة . فقد أصبح هؤلاء السكان يبحثون عن متنفس لهم من الإزدحام و ضوضاء المدينة , و من تلوث البيئة نتيجة لتوطين المصانع بها , فهم يجدون راحتهم في الإقامة في الريف المحيط بالمدينة خارج نطاق المدينة المكتظة , كقضاء نهاية الأسبوع في مساكن يبنونها هؤلاء بالريف ليترددون عليها عند الحاجة , طلبا لهدوء أكثر وللمناظر الطبيعية التي يفنقدها هؤلاء بالمدينة .

بين 1975 و 1982 باريس فقدت 124000 ساكن , الحزام الاول استقبل 17300 و الحزام الثاني 40000 ساكن , وعلى طول هذه المدة حوالي مليون شخص من الحضريين هجروا المينة لكي يعيشوا في القرى الريفية²⁰⁷

و تلك هي من العوامل التي ساعدت في تفرغ المدينة و تعمير الريف القريب حيث إزدادت المضاربة على الأراضي الزراعية سواء بشكل عشوائي من طرف السكان أو عن طريق التوسع المنظم للمدينة التي برمجت إستعمال هذه الأراضي في

²⁰⁵ jacqueline Brachet : « essai d'analyse du nouveau mémoire de relation ville - campagne » en mémoire de D.E.S université de Grenoble 1979 pp 20

²⁰⁶ جاكولين بوجو قارني: الجغرافية الحضرية , ترجمة : حليمي عبد القادر opu ; الجزائر ص 25

²⁰⁷ pierre laborde : op cit p18.

إطار التخطيط الحضري " إذ بينت الإحصائيات الرسمية لوزارة الفلاحة أنه يقتطع سنويا 77 هكتار من الأراضي الزراعية و الغبات لمواجهة النمو الحضري " ²⁰⁸ .

و هذا ما أنتج امتداد فوضوي بالمدن الفرنسية حيث أن هذه الحركة الحضرية قادت السلطات التصدي لهذا النمو الفوضوي و ذلك عن طريق إنشاء مخططات التحضر و التهيئة , ووضع ضمنها الإطار المجالي للتحكم في التطور حيث سمحت هذه المخططات بتنظيم المجال الحضري , و فرضت هذه المخططات على كل البلديات التي لديها أكثر من 10000 ساكن .

و أول تخطيط في هذا المجال إنطلق مع المخطط الحضري المدير لسنة 1958 الذي وضع الخطوط العريضة للتوسع الحضري , وذلك بإستعمال عملية تحديد المناطق , و بدأ بذلك التخطيط لتهيئة مناطق للإحتياط .

وقد إقترح المخطط كوسيلة جديدة لتهيئة وهيكل حاضرة باريس و المدن الكبرى التي سادتها فوضى عمرانية عن طريق برمجة إنشاء ثمانية مدن جديدة لم ينجز منها في النهاية غير خمسة مدن و هي كلها خاضعة لمجال تأثير حاضرة باريس , وهي سارجي (cer gy), و إيفري (evry), و مارن (marne) , و سان كونتين (saint quetin) و ميلين سينار (méline sénar) وتعتبران إمتدادا مهياً لمدينة مولان (melin) ²⁰⁹

و في نفس السنة حددت المناطق المخصصة للتحضر ذات الأولوية (Z.U.P) , أين أنجز العمليات التحضير في المدى القصير .

و سنة 1963 و ضعت مناطق التهيئة مختلفة (Z.A.D) و هدفها يتمثل في إقامة إحتياط عقاري بواسطة إيقاف إرتفاع أسعار الأراضي و منع البناء على الأراضي المتروكة للإحتياط , و سنة 1964 المناطق الصناعية (Z.I) أسست لتجهيز الأراضي و ذلك لجمع الصناعات في المنطقة .

²⁰⁸المرجع نفسه, ص102

²⁰⁹خلف الله بوجمعة : المرجع السابق, ص123

كما عوضت المناطق المخصصة للتحضر ذات الأولوية (Z.U.P) بداية من سنة 1969 بالمناطق التحضر المخططة (Z.A.C)

و في 30 ديسمبر 1967 وضع قانون التوجيه العقاري (L.O.F) الذي كون النص الرئيسي للتهيئة الحضرية الفرنسية الذي أعاد التهيئة السابقة لمعايير التحضر . اين قام بخلق إحتياط عقاري إضافة الى قوانين الملكيات السابقة , وضع إجراءات التجزئات و الضرائب , وجدد المخطط المدير للتهيئة و التحضير (S.D.A.U) ومخطط شغل الأراضي (P.O.S) حيث أن هذا المخطط حدد لعشر سنوات القوانين الخاصة بعمليات إستعمال المجال وحدد تخصيص هذه الأراضي .²¹⁰

ووضعت فيما بعد بعض مخططات التحضر للمتروبول الجهوي , الذي قام به المخطط المدير للتهيئة و التحضر على المستوى الجهوي , مثلما انشأ المخطط المدير للمتروبول الباريسي حيث وضع التوازن اللازم بين العاصمة و الضاحية LAPROVINCE والتي بدأت الاعمال في المنطقة البارسية سنة 1968 التي توسعت في اهم المناطق الحضرية لبروفانس و سنوات فيما بعد انشأت اللجنة الوزارية لتهيئة المنطقة المتر وبولية الباريسية (OREAM) والمناطق الجهوية²¹¹

لأن الامر تعلق بعمليات إنجاز مساكن بأعداد كبيرة في ضواحي المدن الرئيسية أطلق عليها إسم المجموعات الكبرى (grands ensembles)²¹²

و نتيجة لر يتم النمو السريع للمناطق الحضرية لم يستطع معه المسؤولين انشاء اماكن لتوسع المركز القديم الشئى الذي اقر وجوب انشاء مدن جديدة و اقيمت هذه المدن في شمال – شرق و جنوب –شرق ليون , وبعد اعمال اللجنة الوزارية (OREAM) اقترحت انشاء مدن جديدة لتوسع المنطقة البارسية حيث انشأت اربع مدن جديدة في

²¹⁰ pierre Laborde : op cit p185

²¹¹ pierre merlin ;opcit p335

²¹² خلف الله بوجمعة : المرجع السابق ص131

بروفس province و فدروي le vaudreuil و بالقرب من ليون Lyon واخرى بالقرب من marseille مارساي.

الدراسات بدأت منذ 1967, حيث قررت اللجنة الوزارية في 27 جويلية 1967 ان تنشأ مدينة جديدة في فدروي vaudreuil على بعد 20 كلم شرق غرب rouen غوان²¹³

وعلى هذا الاساس صممت المدن الجديدة الفرنسية لتكون أقطابا عمرانية في كل إتجاه التوسع "بالمدين الام" وفق مبدأ تعدد المراكز (polycentrisme) ويهدف الى بلوغ ثلاث غايات هي:²¹⁴

كيميا: احتضان جزء هام من التوسع العمراني .

كيفيا: خلق إطار حياتي ملائم في الضاحية عن طريق مراكز مدينة متعددة الوظائف و مجهزة بشكل جيدو بتجهيزات مناسبة .

عمرانيا: خلق مناطق متكاملة و حقيقية .

وكانت تهدف اللجنة من وراء التخطيط لهذه المدن الجديدة حول المنطقة البارسية هو تحديد نموها التي اصبحت تضم 9 ملايين ساكن سنة 1965 , وذلك لوقف الهجرة نحو المدن .

ذلك ان التخطيط الذي تبنته فرنسا , لم يجدي نفعا مع التوسع المستمر للمدينة ويتم نموها, لذلك لجأت الى التخطيط للمدن بغرض انشاء اماكن لتوسع المراكز القديمة.

فالمدين الجديدة الفرنسية لم تستطيع الى حد الآن من إمتصاص سوى نسبة قليلة من التوسع الحضري و التزايد السكاني , فعلى سبيل المثال : يمثل سكان المدن الجديدة الثمانية المعترف بها رسميا في فرنسا عام 1990 نسبة 3% من سكان الحضر . ولو أضفنا بعض المدن الاخرى مثل كريتي و فاليزي يمكن أن تصل النسبة الى 4%.²¹⁵

²¹³ pierre merlin ;opcit p347

²¹⁴ خلف الله بوجمعة : المرجع السابق ص132
²¹⁵ المرجع نفسه ص 127 .

3. نموذج مصر :

شهد الوطن العربي مثل كل دول العالم تطورات حضرية في مدنه كتلك التي سادت منذ التطور الصناعي و عرف عدد السكان في العالم ارتفاعا ظاهرا حيث وصل سنة 1996 حوالي 230 مليون ساكن , أي 4,5 بالمائة من مجموع سكان العالم و معدل التحضر مرتفع نسبيا أكثر من 50 بالمائة , بالمقارنة مع مجموع البلدان في طريق النمو , بعد أمريكا مباشرة , و هذه النسبة تعبر عن سرعة النمو لأنه لدينا 25 بالمائة من المدنيين سنة 1950 , و 30 بالمائة سنة 1970²¹⁶

وتعتبر مصر من الدول العربية التي عرفت نموا حضريا سريعا رغم ان التحضر في الدول العربية يختلف من دولة الى اخرى , اذ ان هناك من الدول من تتميز بالتحضر السريع و تكون نسبة التحضر بها متوسطة و هناك من الدول تقل بها نسبة السكان بالحضر و في خضم ذلك قام بعض العلماء بعمليات تصنيفية لدول العالم العربي , فهناك من استند الى نسبة سكان الحضر بهذه الدول و هناك من صنفها على اساس نسب التحضر بها , و قسمت المجموعة الاولى للدول العربية ضمن فئات ثلاث²¹⁷

الفئة الأولى : مكونة من دول عربية تقل فيها نسبة سكان الحضر أما الفئة الثانية و تتضمن تلك الدول العربية التي تتراوح فيها نسب التحضر من 25 بالمائة إلى 50 بالمائة أما الفئة الثالثة و هي الدول ذات المستوى الحضري العالي التي يزيد فيها نسب التحضر عن 50 بالمائة .

و تعتبر مصر من الدول الداخلة ضمن هذه المجموعة الخيرة إضافة إلى الكويت و البحرين و العراق و لبنان و الجزائر , و قد تميزت مصر بنمو حضري سريع و هذا ما يبينه تعداد السكان "فبموجب احصاء عام 1976 تبين 44 انبالمائة من السكان

²¹⁶ Claude Challine : les villes du monde arabe , rance Quercy, 1996 p 89

²¹⁷ عبد الله ابو عياش: أزمة المدينة العربية , المرجع السابق ص 121.

يعيشون في المناطق الحضرية بتركز خاص في القاهرة و الاسكندرية و السويس و بور سعيد²¹⁸ , فهذه المناطق الثلاث عملت كاقطاب

جاذبة للسكان من المناطق الريفية المجاورة فأغلب هؤلاء المهاجرين هم الذين يأتون لأداء الخدمة العسكرية بالمدينة , أو طلب للتحصيل العلمي , أين يستقر بهم الحال بالمدينة , ومنهم من ينزح إلى المدينة محاولة منه إيجاد أعمال في القطاع الصناعي و الخدمات , أين تكون المداخل بها منظمة وأضمن وأرفع من المداخل في القطاع الفلاحي, وحتى تتاح لهم فرصة للعمل في هذا القطاع فهم يخلقون حرف هامشية يضمنون بها البقاء في المدينة.

و أدى هذا التدفق المستمر من الريف نحو المدينة إلى الإزدياد في حجم سكان الأخيرة و بالتالي إلى إختناقها

و كان من سلبيات هذه الهجرات الريفية المتعاقبة و المتدفقة من المناطق ان احدثت اكتظاظا على المرافق و التجهيزات العامة و المنشآت القاعدية المتواجدة بمركز المدينة الشئ الذي ادى الى عجز المدينة عن استيعابهم و توفير لهم المتطلبات اللازمة اذ ان معظم هؤلاء المهاجرون يهدفون الى الحصول على فرص اقتصادية لتحسين اوضاعهم المعيشية و توفير مسكن يكون قريبا نوعا ما من مكان عملهم , و إذا لم يتسنى لهم إيجاد مسكن ملائم فإنهم يخلقون مساكن عشوائية بينونها بأنفسهم لتكون قريبة من مقر عملهم , ليس هذا فحسب بل إن أزمة السكن أدت بالريفيين المصريين اتخاذ المقابر كمستقر لهم و تسمى باللغة العامية " بالتربة" و تكونت بذلك مناطق عشوائية نمت حول المدينة بظروف معيشية صعبة تفتقد إلى المرافق و الخدمات اللازمة " و إذا تتبعنا حركة السكان في الفترة الواقعة بين 1969 و 1967 نجد أن هناك عملية طرد من المراكز إلى أطراف , فقد سجلت القاهرة القديمة مثل بولاق و السيدة زينب و الدرب الأحمر و باب الشاعرية معدلات نمو سالبة على التوالي -1,3% -0,0% بالمائة -0,8%, -1,2% , بينما كانت نسبة نمو الأحياء الواقعة على الأراضي الزراعية في محافظتي الجيزة و

²¹⁸ سعيد علي خطاب : المناطق المتخلفة عمرانيا و تطويرها و الاسكان العشوائي , دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع مصر. 1993ص14

القليوبية تتراوح بين 3,5% في أمبابة إلى 11,4% و 8,2% , 9% في بولاق
الدكرور و شبرا الخيمة على التوالي²¹⁹

إلى جانب ذلك فإن هذه المناطق أصبحت مكان موفر الشروط لظهور الجريمة و
كل أشكال الإنحراف و الفقر إلى غير ذلك من الآثار الإجتماعية و النفسية التي نتجت
عن هذا النوع من العيش .

و أصبحت لذلك المدن المصرية تعاني مشاكل متعددة فيما يتعلق بالإسكان و
المواصلات و المرافق الأساسية , إلى جانب ذلك فإن من سلبيات نمو هذه المناطق
العشوائية و البنئات الفوضوية أن معظمها توطن فوق الأراضي الزراعية الخصبة .

و لم يكن إنتشار السكنات العشوائية و حدها التي أدت إلى إندثار الأراضي
الزراعية بل كان للامتداد الحضري المنظم دور في ذلك خاصة العاصمة القاهرة التي
توسعت على حساب المناطق الريفية المجاورة لها, وإستخدمت أراضي هذه الاخيرة
سواء لصالح الإسكان أو للإستخدامات أخرى " حيث توطنت غالبية المشروعات الصنا
عية على الأراضي الزراعية كذلك مشروعات الإسكان الشعبي و مشروعات الخدمات
في المحافظة و جاءت عملية التجريف لتحول ثروة مصر الزراعية إلى كم من الطوب
الأحمر ... حتى وصل ما إستنزع من الأراضي حوالي 600 ألف فدان بمعدل 60 ألف
فدان في السنة²²⁰ (5)

فمشروعات الإسكان خاصة التي بدأت العمل بها في المخطط المدير العام لحل
أزمة السكن و تخفيف الضغط عن العاصمة جاء كله على حساب الأراضي الزراعية.
ذلك أن " نمو تجمع القاهرة ينتشر كبقعة زيت ليحدد الأراضي الزراعية من واد النيل
إلى الدالتا (في مصر مساحة الأراض الزراعية هي 4 بالمائة من المساحة الكلية) لهذا
المشكل برزت فكرة المدن الجديدة والتابعة في المناطق الصحراوية بأبعاد معتبرة عن
العاصمة و قد شرع العمل بهذه المدن ببطئ و ذلك بهدف إمتصاص الفائض

²¹⁹السيد حنفي عوض : إنشاء المدينة بين الزمان و المكان , مطبعة خضر ميامي , 1998- 1999 ص 157

²²⁰المرجع نفسه , ص 135

و عملت الحكومة المصرية نظرا لهذه الوضعية المتردية للموازنة بين شيئين و هما حل أزمة الضغط على المدينة التي تعاني منها القاهرة و المحافظة على الأراضي الزراعية لذلك قامت بالتخطيط لسياسة إسكان, و إتخذت بذلك ثلاث نماذج من المستوطنات و ذلك بغرض إمتصاص الزيادة الديموغرافية التي تعاني منها القاهرة و هي , المدن الجديدة – المدن التابعة – التجمعات السكنية الجديدة .

و قد أقيمت هذه المدن و التجمعات في المناطق الصحراوية للحفاظ على الأراضي الزراعية من الإستنزاف و الإندثار, و لحل أزمة النمو الحضري السريع و لإمتصاص تركيز السكان في القاهرة , تم وضع و فرض إجراءات للحد من البناء على الأراضي الزراعية التي تعد جزء من الثروة القومية و قوام الإقتصاد , و لهذا الغرض خصصت المناطق الصحراوية أين يسمح بالتوسع العمراني حيث يكون الإمتداد الحضري غير محدود على هذه المنطقة الصحراوية , بدلا من التعدي على الأراضي الزراعية, لذلك و طنت بهذه المناطق المدن الجديدة و التابعة , فالمدن الجديدة مستقلة عن القاهرة و تبعد عنها بمسافة معينة , وهي تحتوي على المرافق و الخدمات لسد إحتياجات السكان , وكان الهدف من وراء إقامة هذه المدن تجنب الهجرة اليومية للمدينة أما المدن التابعة وهي قريبة نسبيا من مركز المدينة و تستفيد من مرافق و خدمات هذه الأخيرة .

أما التجمعات السكنية الجديدة فقدمت كبديلا للتجمعات السكنية العشوائية و تقام قرب المدينة التابعة مثل التجمعات السكنية التي أقيمت بالقرب من المدينتين التابعتين السادس من أكتوبر , و الخامس عشر من مايو .

²²¹ sabrine jossifort : « villes nouvelles et new – settlment ; l' aménagement de désert égyptien en question » centre d'études et de recherche l'urbanisation du monde arabe ; les cahiers d'urbama (aménagement régional et aménagement urbain en Egypte p30 .

و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1): يبين المدن الجديدة والمدن التابعة بمصر

المدن	نوعية المدينة	تاريخ البدء في الإنجاز	بعدها عن القاهرة	عدد السكان المتوقع سنة 2000 .
10 رمضان	مدينة جديدة	77-76	58 كلم	500000 ساكن
06 أكتوبر	مدينة تابعة	1979	38 كلم	36000 ساكن
السادات	مدينة جديدة	1980	93 كلم	500000 ساكن
البيار-EL- BAR	مدينة جديدة	1989	46 كلم	280000 ساكن
16 ماي	تابعة	1981	35 كلم	250000 ساكن
العبور	تابعة	1983	20 كلم	150000 ساكن

sources.les cahier d'urbama opcit p 30

فالمدن الجديدة موجودة على بعد على الأقل 50 كلم عن القاهرة مثلما هو الحال بالنسبة مدينة "10 من رمضان الموجودة" في طريق المدينة الإسلامية , التي بدأ العمل بها في 1976 على مجال 33000 هكتار , هذه المناطق هي ذات نشاط الصناعي ... و مدينة السادات على بعد 93 كلم من القاهرة على الطريق الإسكندرية و التي تركز أيضا على قاعدة صناعية قوية , أما المدن التابعة تبعد ب 30 كلم عن القاهرة و مستمرة مع ضواحيها , مثل 6 أكتوبر تحتوي على 10000 ساكن, التي تستغل ثلث المساحة والتي

تقدر ب 35000 هكتار و مدينة 15 ماي , قريبة من المركز الصناعي الكبير لحلوان , والتي ربطت مع القاهرة بواسطة مترو.²²²

وتعتبر هذه المدن كحلول أوجدتها السلطات المصرية التي ساعدت على تخفيض الضغط الذي كانت تعانيه مدينة القاهرة , والمدن المجاورة التي عرفت نمو ديموغرافيا متسارعا جراء النزوح الريفي , وأدى هذا الى التقليل من موجات الهجرة و بالتالي الانقاص من التجمعات السكانية العشوائية , الشيء الذي ساعد على وقف عمليات إهدار الاراضي الزراعية , خاصة بعد توجيه عمليات التعمير الحضري نحو المناطق الصحراوية , بدلا من التعدي على الاراضي الزراعية خاصة وأن هذه الاخيرة هي محدودة في مصر .

²²² Claude Chaline ; opcit p76

4. نموذج تونس :

كغيرها من بلدان المغرب العربي عرفت مدينة تونس تحضرا سريعا في مدنها , و خاصة في الإقليم الساحلي الذي شهد نموا ديموغرافيا و تغيرات إجتماعية بعد الإستقلال نظرا للتطور الإقتصادي السريع. أين بدأت تعتمد في إقتصادها على التصنيع الشيء الذي جلب إلى المدن الساحلية هجرات ريفية , و كان من نتيجة هذه الاخيرة الاحياء العشوائية التي وطنت داخل المدن و قد وطنت هذه الاحياء قبل استقلال تونس بين سنة 1947 و 1953 والدراسة المتوصل اليها من طرف DISTRIC تونس على طول سنوات الثمانين تبين ان هذه السكنات تمثل 57 % من المجموع الكلي للسكنات بتونس²²³

وقد عملت الهجرة الريفية ليس فقط على تضخم المدينة بل ايضا على توسع المساكن العفوية في الضاحية فالمدينة و المسكن العفوي في الضاحية هذه العلاقة نتجت عن ديناميكية التضخم التي حددت انفجار مجال استقبال آخر خارج نطاق المدينة في الاحياء الجديدة العشوائية .

حيث ان هؤلاء الريفيين المهاجرين الى المدينة لم يشغلوا فقط المجال الحضري لهذه المدينة و لكن ايضا اتجهوا الى ضواحيها و هذه العلاقة الثنائية الكلاسيكية بين المدينة و الريف التي تطورت بين مركز المدينة و الضاحية تبينها لنا

T. zannad في دراستها الموضحة في الفصل السابق بقولها " نحن امام نوعين من الاندماج يتوقف مع تغلغل عميق و حاد ذلك الخاص بشغل و تضخم النسيج الحضري التقليدي العربي المسلم التغلغل الثاني يكون داخل ضواحي المدينة في احياء عشوائية²²⁴

²²³ traki bouchrara zannad : Tunis ;une ville et son double ;maison tunisienne de l'édition ;1995 ; p73.

²²⁴ ibid. .p17

فهنا T. zannad حاولت اقامة تحليل سوسولوجي للمجال المشغول من طرف هؤلاء الريفيين سواء في المجال الحضري للمدينة او الضواحي القريبة و ذلك للتوصل لتحليل الثنائي الجديد مركز - ضاحية حيث اعتبرت ان عملية تعمير الضواحي القريبة للمدينة تمت بالموازاة مع عملية تضخم المدينة حيث حول المدنيين الجدد كما تسميهم الكاتبة تواجدهم من المدينة الى خارجها او في المناطق الشبه حضرية حيث تعتبر ان الريفيين هم انفسهم الذين عملوا على توطين المناطق العشوائية فالمدينة تلعب دور مركز عبور بين المجال الريفي الاصل والمدن القصديرية و الاحياء العشوائية في الضواحي التونسية , يشير rsignoles ان ديناميكية احياء الضاحية التي تعتبر مناطق شعبية او مناطق سكن عفوي او عشوائي في الضاحية عمل على استقرار السكان الجدد للعاصمة التونسية اكثر من ان يقوم باعادة توزيع العائلات التي اقامت من قبل بالمدينة .

و توضح الكاتبة انه خلال 30 سنة أي ما بين 1949 و 1975 بدأ التحضر المشوه الذي انتج المناطق السكنية العشوائية , و تبين لنا أن عملية تعمير مناطق الضواحي لا تقتصر على الريفيين الذين نزحوا الى المدينة بعد الاستقلال ولكن أيضا لإتساع المدينة بعد تضخمها و تشبعها و خروج سكان المدينة ذوي الاصل الحضري للسكن بمنطقة الضاحية القريبة من المدينة اذ اصبحت هذه الاخيرة منطقة استقبال للسكان القدامى للمدينة و الريفيين على حد سواء و ساعد في ذلك انخفاض ثمن الارض لتوفر الاراضي ذات قيمة منخفضة (الاراضي الموجودة بالقرب من المناطق الصناعية و حافة سبخة) .

وقد تسبب هذا في اهدار الاراضي الزراعية بعد سنوات السبعينيات حيث ان ربع المجال المستهلك أقتطع من الاراضي الزراعية , فخلال عشرينتين بتونس معدل 517 هكتار تستهلك كل سنة لاجل التحضر و تسارعت العملية سنوات الثمانينات و تم الاستهلاك عن طريق ميكانيزمين :

1 - الزحف بقوة خلال مرحلة التحضر الذي اخذ اتجاهين الشمال والغرب من لاريانا الى منوبا اين نجد سكنات, جذبت اثار عدم التنظيم حولها : مثال مورنا , الخالدية واد الليل , و باتجاه الجنوب في قطاع المروج - بن عروس .

2- النشاط الزراعي تضرر في العمق في هضاب لاريانا , اين 500 هكتار من الاراضي المزروعة استهلكت , بجانب 600 هكتار من الاراضي المسقية اندثرت بسبب التحضر منذ 1975 , قرب منوبة سجمي , ومن مورناغيا الاثار الغير مباشرة لتحضر اثقلت على المجالات الزراعية المتبقية .²²⁵

و لان تونس تعتبر الزيتون المصدر الاول للصادرات فقد تضررت هذه الزراعة نتيجة عملية توسع المدينة على حساب هذه الضواحي الريفية , ليس توسعا بمبانيها فحسب بل ايضا بنشاطاتها الاقتصادية التي زحفت لتطغى على هذا النشاط في معظم الضواحي , هذا ما يوضحه محمد الجديدي من خلال العلاقة بين المدن و الارياف و بالتحديد في

مدينة سوسة ثالث مدينة على الصعيد التونسي كما يوضح الباحث في هذا الاطار ان اسباب اندثار الملكيات العقارية بمنطقة سوسة الريفية المعروفة بزراعة اشجار الزيتون , و يرجع ذلك الى الاهتمام المتزايد لسكان سوسة بالنشاطات الاقتصادية الجديدة ذات الربح الاوفر.

و للحد من اندثار الاراضي الزراعية وضعت تونس مقاييس لحماية المجال الزراعي ضد كل اشكال التحول غير العادل لصالح الاستعمالات الحضرية التي اتخذت في العديد من البلدان و لكن بفاعلية قليلة التي تفرض عقوبة على السكن العشوائي , ولا تكون هذه العقوبة فعالة الا اذا كان هناك بديل يقدم لهذا النوع من السكنات , و صدر قانون حماية الاراضي الزراعية بتونس سنة 1983 , اين وضع تنظيم دقيق و مانع في سبيل وقف اهدار و ضياع الاراضي الزراعية , و اتبعت عملية تقسيم المناطق التي تقوم بترتيب الاراضي تبعا لنوعيتها الفلاحية , اضافة الى ان المخططات المحلية و البلدية , لا يجب ان تقبل نظريا الا اذا احترمت هذه الترتيبات .²²⁶

و يمكن القول ان عمليات التوسع على الضواحي هي مسؤولية منقسمة بين التنظيمات الرسمية التي خططت لعمليات السكن المنظمة على اراضي الضواحي , و

²²⁵ claude chaline :opcit ; p113

²²⁶ ibid, p 114

التوسعات العشوائية للسكان التي عملت على تدمير الاراضي الزراعية بسبب تجزئات في هذه الاراضي لاجل مباني غير شرعية و وفي هذا الاطار أنشئ المخطط المدير لمدينة

تونس الكبرى سنة 1962 من طرف مهندس مدني ايطالي الذي تصور منطقة خضراء واسعة في الضاحية , ثم جهز المخطط الجهوي للتهيئة PRA الذي قبل رسميا سنة و1977 الذي اعد الوثائق الرسمية للتطور للمدى المتوسط و الطويل للتجمع التونسي , باعادة التوازن المجالي و الوظيفي بين التجمع التونسي الذي يتميز بدينامكية سكانية قوية جدا , و القطاع الجنوبي اين تتركز معظم النشاطات الصناعية ,

فالبليات بجنوب مدينة تونس عرفت نمو سكاني كبير , لأن الاراضي اقل غلاء من الشمال , و شمال المدينة في المركز الشبه الحضري للريانا حيث انطلقت عمليات النفوذ على حواف بحيرة تونس , وفي هذا الاطار المخطط الجهوي للتهيئة رفض كل محاولات لتوزيع المجال باتجاه القطاعات الاخرى الشبه الحضرية و قام المخطط باقامة مشروع حفظ حزام مهم للمجال الزراعي او الطبيعي المحمي وذلك بتقسيم الاراضي في شكل قطع متساوية او غير متساوية²²⁷

و بهذا الشكل حاولت تونس الحفاظ على اراضيها الزراعية و في نفس الوقت التخفيف من ضغط المدينة.

يتضح لنا من خلال هذا المبحث ان بروز ظاهرة الضواحي اختلفت من بلد الى آخر و اذا اردنا ان نميز حركيتها في كل بلد يدعونا الامر الى حصرها في قطبين , القطب الاول هو الذي يتعلق بالدول المتطورة و التي اخذنا نموذجا عنها انجلترا و فرنسا , و ينحصر القطب الثاني في دول العالم الثالث التي اخذنا كل من تونس و مصر كمثال عنها , وبالمقارنة بين هذين القطبين من خلال دراستنا التاريخية التي قمنا بها لاحظنا ان انتقال المدنيين في القطب الاول نحو الضواحي المجاورة إلى للمدينة جاء نتيجة حاجة هؤلاء للسكن الفخم إضافة إلى بحث هؤلاء عن سبل الراحة و عن مناطق للترويح عن النفس و ليس لقصد حل أزمة السكن , لذلك فهم يختارون هذه الضواحي لبناء المساكن

²²⁷ ibid, p 73

الفخمة ذات الحقائق و التي يرجعون إليها في أيام العطل و نهاية الأسبوع هروبا من ضجيج المدينة , و هذا مقارنة مع البلدان في طريق النمو إذ أنها عرفت نفس الظاهرة المدروسة , فبروز حاجة المدينة إلى الضواحي فرضتها ظروف الاكتظاظ الذي عرفته المدن الكبرى و خاصة عواصم هذه الأخيرة نتيجة الهجرة الداخلية من أريافها طلبا من سكان هذه الأخيرة لتحسين مستواهم المعيشي , هذه الدينامكية الاجتماعية التي عرفتها معظم عواصم بلدان العالم الثالث بعد استقلالها , و رغم أن بلدان الدول المتطورة تشكلت ضواحيها نتيجة نمو مدنها لكن هذا النمو تغذى بالهجرات الخارجية التي كان مصدرها في معظم الأحيان ا لسكان الدول النامية , و هذا مقارنة مع النمو الطبيعي المنخفض لهذه المدن و قد كان لهذه الظاهرة تأثيرا واضحا على ضواحي بلدان العالم الثالث , أكثر منه على ضواحي البلدان المتطورة , إذ أن إمتداد الفضاء المدني لمعظم البلدان في طريق النمو , جاء كله على حساب الأراضي الزراعية بالضواحي الريفية التي إقتطعت مساحات شاسعة منها لصالح التعمير الحضري , و هذا ما كان له تأثير على إقتصاد الدول التي تعد الزراعة عمادها.

ملخص

تعتبر الظاهرة المدروسة من أهم الظواهر الحضرية التي عرفتھا المدن الكبرى للدول السائرة في طريق النمو و التي سبقتها اليها الدول المتطورة بعدة سنوات , لهذا كان علينا تتبع تطور هذه الظاهرة ودراستها من جميع جوانبها , والتطرق الى كل المصطلحات التي تساعد على تفسير الظاهرة المدروسة , وانطلقنا بداية من تحديد الاطر العريضة للمجال هذا المصطلح الذي وضّحنا مدى ارتباطه بالهندسة وعلم الجغرافيا وكيف تم دراسة بسكولوجية المجال من طرف علماء النفس , و ركزنا على علاقته بالحياة الاجتماعية , هذه الاخيرة التي استطعنا من خلال دراسة جملة من العوامل أن نتوصل الى مدى تأثيرها على المجال , كما لم نغفل ايضا في هذاالفصل عن دور المجال في تغير العلاقات الاجتماعية اذ توصلنا أن علم الاجتماع هو الذي توصل الى التفسير الحقيقي للعلاقة بين الانسان و المجال .

ومن بين المجالات التي ركز علم الاجتماع على دراستها هي المدينة كمجال حضري , حيث بعد أن تطرقنا الى أهم التعريفات للمدينة من طرف علماء الاجتماع استطعنا التوصل الى تصنيفات المدن من خلال وجهة نظر عدة علماء أهمها تصنيف " ابن خلدون " ودراسة " الاصطخري " و النماذج التي قدمها " ردفيلد وسنجر " , وتقسيم "ماكس فيبر " , حيث اختلف كل منهم في نظرتهم للمدينة .

كما وضحنا في هذا الفصل كيف تتفاعل المدينة مع محيطها باعتبارها مركب اجتماعي و ثقافي , ووضحنا أهم العوامل المساهمة في نشأة المدينة والتي تمثلت في العوامل العسكرية والسياسية وتلك الدينية وتأثير الموقع و الظروف الجغرافية , الى غيرها من العوامل التي كانت بؤادر لتوسع المدينة خارج حدودها لتبرز بذلك الضواحي هذه الاخيرة التي تشكل نسيجاً حضرياً مع المدينة , لتظهر ضواحي جديدة ومع انسجامها مع الضواحي تكوّن بذلك ظاهرة حضرية تختلف تسمياتها حسب حجمها.

وللتقرب أكثر من الظاهرة المدروسة قمنا بالتطرق اليها حسب بروزها في دول العالم , حيث أن بروز ظاهرة الضواحي اختلفت من بلد الى آخر , ولتميز حركيتها في كل بلد

استدعى منا الامر حصرها في قطبين : القطب الاول هو الذي يتعلق بالدول المتطورة و التي اخذنا نموذجا عنها انجلترا و فرنسا , و ينحصر القطب الثاني في دول العالم الثالث التي اخذنا كل من تونس و مصر كمثال عنها .

وبالمقارنة بين هذين القطبين من خلال دراستنا التاريخية التي قمنا بها , لاحظنا ان انتقال المدنيين في القطب الاول نحو الضواحي المجاورة إلى للمدينة جاء نتيجة حاجة هؤلاء للسكن الفخم إضافة إلى بحث هؤلاء عن سبل الراحة و عن مناطق للترويح عن النفس و ليس لقصد حل أزمة السكن , لذلك فهم يختارون هذه الضواحي لبناء المساكن الفخمة ذات الحدائق و التي يرجعون إليها في أيام العطل و نهاية الأسبوع هروبا من ضجيج المدينة , و هذا مقارنة مع البلدان في طريق النمو إذ أنها عرفت نفس الظاهرة المدروسة , فبروز حاجة المدينة إلى الضواحي فرضتها ظروف الاكتظاظ الذي عرفتة المدن الكبرى و خاصة عواصم هذه الأخيرة نتيجة الهجرة الداخلية من أريافها طلبا من سكان هذه الأخيرة لتحسين مستواهم المعيشي , هذه الدينامكية الاجتماعية التي عرفتها معظم عواصم بلدان العالم الثالث بعد إستقلالها , و رغم أن بلدان الدول المتطورة تشكلت ضواحيها نتيجة نمو مدنها لكن هذا النمو تغذى بالهجرات الخارجية التي كان مصدرها في معظم الأحيان لسكان الدول النامية , و هذا مقارنة مع النمو الطبيعي المنخفض لهذه المدن .

و قد كان لهذه الظاهرة تأثيرا واضحا على ضواحي بلدان العالم الثالث , أكثر منه على ضواحي البلدان المتطورة , إذ أن إمتداد الفضاء المدني لمعظم البلدان في طريق النمو , جاء كله على حساب الأراضي الزراعية بالضواحي الريفية التي إقتطعت مساحات شاسعة منها لصالح التعمير الحضري , و هذا ما كان له تأثير على إقتصاد الدول التي تعد الزراعة عمادها.

الفصل الثالث :

تشكل مدينة الجزائر

و توسعها عبر التاريخ

تمهيد :

نسلط الضوء في هذا الفصل على تلك الديالكتيكية السائدة بين مدينة الجزائر و ريفها , ذلك أن هذه العلاقة كان لها بالغ الاثر في بروز ظاهرة الضواحي وفي سبيل ذلك قمنا بتتبع تطور هذه العلاقة عبر مراحل وحقبات زمنية مختلفة , بدأت منذ العهد الاستعماري و امتدت الى ما بعد الاستقلال , بقصد تفسير العلاقة الجديدة بين الثنائي مركز - ضاحية , وللوصول الى الجذور التاريخية و العوامل الاساسية للتشكل المتتابع للضواحي , و حاولنا إثر ذلك التطرق الى الاطر العامة لهذه الديناميكية عبر نفس المراحل التاريخية لتحديد العوامل التي دفعت بمدينة الجزائر التوسع خارج حدودها وكيف تشكل فحصها .

كما كان من الضروري أن نعرض على تلك الآثار التي انجرت عن التوسع , لذلك ركزنا بالخصوص على الآثار الاجتماعية التي برزت على المدينة و ضواحيها على حد سواء , اضافة الى تحديد مخلفات الظاهرة من الناحية المجالية وما ترتب عنها اقتصاديا .

ولأن ظاهرة توسع مدينة الجزائر نحو ضواحيها تركزت آثارها بالدرجة الاولى على المجال , لذلك كان من الضروري تتبع مدى ارتباط الظاهرة بالعقار اذ قمنا بتحديد طبيعة العقار و القوانين المسيرة له و التي كانت سائدة منذ العهد العثماني مرورا بالفترة الاستعمارية وصولا الى يومنا هذا , بهدف معرفة التغيرات التي طرأت عليه وما هي مسببات ذلك لنركز في العنصر الاخير على المحطات التاريخية التي مر عليها العقار بعد الاستقلال , وما هي تحولات السوق العقارية و العوامل المساهمة في ذلك .

I. السيرورة التاريخية لنشأة مدينة الجزائر .

1. نشأة وتطور مدينة الجزائر عبر التاريخ .

1.1. التطور التاريخي للمدينة :

هناك من العلماء من يرجع تاريخ مدينة الجزائر إلى مرحلتين و هما مرحلة تأسيسها القديم الذي يعود إلى العهد الفينيقي و مرحلة التاريخ الحديث الذي يعود للعهد الإسلامي الذي يبدأ بتاريخ تأسيسها الثاني على يد بلكين زييري(أو بلقين) , كما أن هناك من يستند إلى الآثار القديمة في تحديد نشأتها للمنطقة و من اهم من يستند إلى الروايات و القصص الميثولوجية الموقع الجغرافي-تاريخ النشأة لمدينة الجزائر – التقسيمات المتعلقة بتنا_ المدينة من خلال الخرائط و الصور_ التشكيلة السكانية لسكان المدينة –الجانب الاقتصادي و الثقافي للمدينة –أبواب المدينة و توسع فضاءها المدني .

الجزائر اسم عربي صميم لعاصمة الوطن وأم القطر فلقد كانت هذه المدينة في الزمن الغابر قرية حقيرة لا شان لها و تسمى في لسان البربر (ارغل أي المكان العميق وورد في أساطير اليونان أن هرقل الليبي استقر فيها و أصحابه العشرين فعرفت بهم ايكوسي بمعنى مدينة العشرين و لقد أصبح اليوم هذا القول اتجاه التحقيق التاريخي ضعيف و لما لجاء عهد القرطاجيين و تأسيس بها مرساها التجاري عرف اسمها هكذا ايكوسيم او معناه الجزائر أو جزيرة الشوك أو جزيرة الطير غير الطائر و ذلك أن الجزء الأول من الكلمة و هو (اي) معناها الجزيرة و (كوسيم) معناه شؤون او طير"¹

وترجع نشأة مدينة الجزائر إلى فترة ظهور الفينيقين في حوض البحر الأبيض المتوسط الذين خرجوا من فينيقية باحثين على المعادن و البضائع و منشئين للمستعمرات التجارية على الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط²

و أول (ما يعترض) البحث عن الأصول الأولى لنشأة مدينة الجزائر هو الضبط بالأرقام التي لا تقبل جدلا أو شكاً للتاريخ تأسيسها الأول أو للسنة التي وضعت فيها أول

¹ عبد الرحمن محمد الجليلي: تاريخ الجزائر العام الجزء الأول، شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2008 ص 49
² عبد القادر حليمي: "اصول النشأة لمدينة الجزائر" مجلة الاصاله مجلة ثقافية تصدر عن وزارة التعليم الاصلية و الشؤون الدينية (العدد 8 , ماي وجوان 1972) , ص. 8

لبنة لبناء المدينة و ذلك لشدة قدم تاريخها و لان الفترة التي أسست فيها مدينة الجزائر لأول مرة كانت فترة لا تساعد على ضبط بالأرقام المدققة¹

و من جهة أخرى فان أصحاب الأثرية حول أول لبنة لمدينة الجزائر مازالت التجارة إلى يومنا هذا على ان المدينة لم تكن شيئاً مذكوراً قبل ظهور الفينقيين في عرض البحر الأبيض المتوسط ... وهنا تتشعب الآراء و يزداد الاختلاف إذا من الباحثين من يرد أصل النشأة إلى القرن الخامس قبل الميلاد و منهم من يذهب إلى القرن السادس و منهم من يكتفي بالقرن الاول و المرجح ان المدينة الجزائر أسست لأول مرة في القرن السادس قبل الميلاد²

و هناك بعض العلماء لا يستندون في البحث عن أصل الجزائر إلى الآثار بل على الروايات التاريخية و القصص المنقولة "منهم مورقان في المدينة كتابة تاريخ الجزائر الذي يزعم أن اغلب المؤرخين يذكرون أن مدينة الجزائر أسسها يوبا الثاني و هو ملك البربر كان يحكم بلاد الجزائر في مطلع عهد الاستعمار الروماني الذي أطلق عليها اسم ايول أو يوليوس قيصر الذي عاش فيها من 101 و 44 ق.م و إن العرب الذين دخلوا هذا الاقليم في القرن السابع للميلاد غيروا المعالم الرومانية و أسماء المدن و من بينها اسم مدينة ايول التي أطلقوا عليها اسم الجزائر و هذه الرواية لمورقان وهي بعيدة عن الصواب , إذ أن المرجح و المعروف لدى المؤرخين أن مدينة ايول هي مدينة شرشال و ليست مدينة الجزائر³

و حسب الكاتب الانجليزي جوزيف مورغان في كتابه "الكامل في تاريخ الجزائر" بالخصوص في مجلده الثاني بعنوان " الكامل في تاريخ الجزائر و الاقاليم التابعة لها منذ استيلاء الاتراك عليها " أن هناك عدة آراء حول أصل مدينة الجزائر فبعضهم يدعى أنها مبنية على إنقاض قيصرية الرومانية و بعضهم يدعي أن قيصرية هذه تقع في مكان آخر من الساحل غير مكان مدينة الجزائر الحالي ... إن قيصرية القديمة تقع غرب مدينة الجزائر الآن و اسمها الإفريقي هو (تاكدامت) ... أما ابن الرقيق فيؤكد أن اسمها القديم هو قيصره (او قيسرة)..سترابو *Strabo* الذي يؤكد أن الملك يوناني قد أعاد بناء مدينة يول و أطلق عليها اسم قيصرية و يؤكد سترابو كذلك انه كان أمام قيصرية جزيرة صغيرة و قد لاحظ المؤلف أن مدينة الجزائر الحالية تقع أمام هذه الجزيرة الصغيرة بينما لا يوجد منهما أمام تاكدامت⁴.

¹ المرجع نفسه , ص 9 .

² المرجع نفسه ص 09 .

³ المرجع نفسه ص 10.

⁴ ابو القاسم سعد الله "مدينة الجزائر في كتاب انجليزي قديم " مجلة الأصالة مرجع السابق ص 332 .

ويظهر من ذلك أن مدينة ايكوسيم الفينيقية أسست في هذه الفترة اي حوالي القرن السادس قبل الميلاد في حجر حي القصبه أو في باب الجزيرة و بتالي يعد هذا الحي أقدم أحياء المدينة على الإطلاق و أول نقطة اختارها الفينيقيون لبناء مركزهم التجاري أي مدينة الجزائر العتيقة (1)

كما نجد فانثيرد بارادي من رجال السلك الدبلوماسي الذي عاش بالجزائر في مدة قصيرة بين 1788-179م الذي يستند الى أن مدينة الجزائر بناها الأهالي القدماء إلى أن مدينة الجزائر ليس بها آثار عتيقة و أن مدينة الجزائر حديثة النشأة بناها المور (ويقصد بهم الأهالي أو البربر بعد أن هدموا مدينة تامنغوست في احدى ثوراتها ضد الرومان (2)

و هناك من ذهب إلى اسم المدينة هو "ايكسم" استناد الى العملة التي عثر عليها في الحفريات سنة 1940 و معني هذا الاسم انها جزيرة الشوك أو جزيرة الطير وهذا في باب الجزيرة أين عثر على قطع نقدية فينيقية و هي عبارة عن 158 قطعة نقدية معدنية جُلها من الرصاص و اقلعها من البرونز, صكت فيما بين القرن الثاني و الأول قبل البلاد تحمل في إحدى جوانبها صورة لامرأة على رأسها تاج و أمامها رمز النصر و ربما كانت هذه الصورة للالهة المصرية ايزلس زوجة اوزريس و أم حورس تشبهها الى حد بعيد و على الوجه الثاني من النقود نقشت صورة لرجل واقف على قاعدة صخرية و متوج بتاج له ثلاث اسنة تشبه الأشعة , و توحى إلى هيئة الآلهة الفينيقية بعل يكسوه قميص و يتدلى من كتفه الأيسر خوج من جلد الحيوانات و قد كتب على هذا الوجه العبارة التالية ايكوسيم ikosim (3)

أما صولين المؤرخ الروماني و النحوي اللتيني الذي كان يعيش في القرن الثالث للميلاد فيذكر ان مدينة الجزائر يونانية الأصل بدليل اسمها العتيق ايكوسيوم , و هي كلمة مزجية يونانية مركبة من ايكوسي و معناها باليونانية عشرون ذلك ان الذي أسسوها كانوا عشرين نفرا من اليونانيين ... وهم من ركاب البحر و مصاحبين لهرقل اليوناني (في روايات اخرى ليبي) الجبار ابن الآله جيبتر في احدى رحلاته البحرية لتحقيق عجائبه الكثيرة ... و عندما وصل هرقل و اصحابه العشرون الى الموضع الذي تقوم عليه المدينة الجزائر الحالية توقفوا للاستراحة , فأعجبته المنطقة ... فانفصلوا عنه و لبثوا في المكان ... نزلوا البر و اسسوا مدينة العشرين حتى لا يستأثر بها احدهم دون الآخر و أحاطوها بسور ظل قائما مدة طويلة من الزمن إلى عهد الاحتلال الروماني للجزائر⁴

(1) عبد القادر حلبي: "اصول النشأة لمدينة الجزائر" في مجلة الاصاله , المرجع السابق, ص 16 .

(2) يتصرف عن عبد القادر حلبي المرجع نفسه ص 11

(3) رابع بونار "مدينة الجزائر تاريخها و حياتها الثقافية" , مجلة الاصاله , المرجع السابق , ص 79

(4) عبد القادر حلبي " اصول نشأة مدينة الجزائر " المرجع السابق ص 11.12

تم خربها الوندال على عهدهم و بقيت كذلك إلى أن جدد الروم بناءها و حرفوا اسمها إلى اللاتينية هكذا ايكوسيوم *Icosium* و في القرن الثاني للهجرة سكنت بها قبيلة البربر "مزغان" بفتح الميم او "المزغني" و هي بطن من بطون صنهاجة ... ويومئذ اشتهرت المدينة باسم بني مزغني¹

كان بلقين بن زيري من قبيلة صنهاجة على قول ابن خلدون من ولد صنهاج حيث اظهر بلقين فضائل ارادية و إستراتيجية و سياسية عظيمة لانه رائى حسن الموقع المدن الثلاثة التي اسسها بالجزائر و مليانة و لمدينة⁽²⁾ ولم تزل هذه القبيلة موجودة الى يومنا هذا تسكن على نحو 80 كيلوا متر شرقي العاصمة في ناحية الاخضرية باليسطرو³.

وان السبب في تأسيسها بالجزائر كما حرره شيخنا (يقول المؤلف) الدكتور محمد ابن أبى شنب-رحمه الله-يعود إلى وضعيتها الطبيعية حيث انه كان هناك تجاه هذه المدينة أمام المرسى القديم صخور أربعة متجاورة تشبه الجزر منها صخرة أو الجزيرة الكبرى المعروفة باسم سطفله و ذكرها ابن حوقل فقال: هي في البحر على رمية سهم منها -أي من المدينة - تحاذيها , فإذا نزل لهم عدو لجأوا إليها فكانوا في متعة و امن ممن يحذرونه أو يخافونه وهي التي بنى عليها الإنسان حصنهم (البنيون) سنة 915 هـ -1510 م ولقد هدم هذا الحصن على يد الأتراك سنة 936 هـ _1530 ثم كان ردم ما بين تلك الجر الأربعة وضمها إلى بعضها بالإشارة المهندس موسى الاندلسي و اشرافه على ذلك بنفسه.
4

حيث حطم خير الدين الحصن بعد معركة شرسة و قد فرص خير الدين مهمتين كبيرتين على الأسرى الأسبان من بينها ترميم الأبراج و الحصون إلى حطموها و الثانية تمكن في ربط الجزر ببعضها البعض لتصح كتلته واحدة بواسطة أحجار الحصن البنيون قبل إيصالها إلى المدينة بجسر من الصخور و بقايا إطلال مدينة كا منفوست الرومانية و أحجار محجره باب الوادي⁵

(1) عبد الرحمن محمد الجيلالي , المرجع السابق ص49 .

(2) رشيد بورويبة : "بلقين بن زيري" الاصلالة نفس المرجع من ص 20_26

(3) عبد الرحمن محمد الجيلالي : المرجع السابق , ص49

(4) المرجع نفسه , ص52.

(5) يتصرف عن فوزي سعد الله :قصبة الجزائر الذاكرة الحاضر و الخوطر , دار المعرفة الجزائر 2007 ص 13-14

ويومئذ اتصلت هذه الجزر بالمدينة بواسطة رصيف كان طوله 220 متر و عرضه 25 متر علوا أربعة أمتار و في منتهى هذا الرصيف يوجد مركز إقامة أمير البحر كما عليه الحال إلى الآن و بذلك دعيت هذه البلدة قى القديم بمدينة الجزائر¹

2.1. الموقع الجغرافي للمدينة :

تقع مدينة الجزائر على الخط عرض 36° درجة بالاتجاه الشمال و خط طول 0.44° بالاتجاه الشرق و يتميز موقعها بشكلها المحدود المواجهة للبحر والذي يستقبل أشعة الشمس منذ لحظات الشروق الأولى و يفصلها عن البحر مسطح ذو عرض متفاوت يرتفع عن مستوى البحر بنحو 10 أمتار⁽²⁾ 36° و 47 دقيقة و 16 ثانية في خط عرض الشمال 0° و 44 دقيقة و ثانية واحدة خط طول الشرقي³

الجزائر واقعة تقريبا في منتصف الطريق الكائن بين الرأس الطيب و مضيق جبل طارق بين مدخل البحر الأبيض المتوسط الشرقي و مدخله الغربي ... خط الزوال لمدينة الجزائر يقطع جزيرة ميورقة إحدى جزر البلياراني لا تبعد عنها إلا بمسافة 300 كلم تقريبا و ثم خط يجمع بين راس الناووراس كاكسيين و ببرز ابرزا لا باس به تقوم هذا الجزء من البحر الأبيض المتوسط الغربي حيث يتقابل الشاطئان الاسباني والإفريقي و يتزايد التقارب بينهما من الشرق إلى الغرب.⁴

¹ عبد الرحمن محمد الجيلالي المرجع السابق ذكره ص 52
² بلقاضي بدر الدين بن حموش مصطفى : تاريخ و عمران قسبة - الجزائر من خلال مخطوط ليبرد بفولكس , موفم للنشر , الجزائر 2007 ص 21
³ مولاي بلحميسي : مرجع سبق ذكره ص 75
⁴ المرجع نفسه ص 76

2. التسميات التي توالى على مدينة الجزائر .

تعاقبت امم كثيرة على مدينة الجزائر في القديم فينقيون اليونانيون رومان بيزنطيون وندال و العرب مسلمون استقروا فيها إلى اليوم بعد ان انصهروا مع البربر لذا أطلق عليها أسماء عديدة انتقلت من ايكوسيس الى ايكوسيوم إلى جزائر الغرب ثم جزائر بني مزغنه و المحروسة ودار الجهاد والبهجة و حتى اسطنبول الصغيرة قبل أن استقر عند تسمية الجزائر¹

ولم يكن ليلطق هذا الاسم -الجزائر- على اقليم كله إلا منذ العصر التركي فقط (القرن العاشر هجري -السادس عشر ميلادي) أما قبل ذلك فقط كان يعرف عند العرب بالمغرب الاوسط ذلك لتوسطه بين المغربين الأقصى و الأدنى مراکش وتونس² وذكر الكاتب الانجليزي جوزيف مورغان أن المدينة كانت أصلا لبني مزغنه و يكتبها هكذا: *Muzgunna*

وأطلق عليها العرب اسم الجزيرة أما اسمها الحالي فهو الجزيرة.... فالعرب البدو و أهل الحضر يسمونها (تزير) و الترك غيروا المفرد العربي إلى جمع فهم يسمونها (الجزائر) ولكن الإفريقيين (أهل المغرب الأقصى) قلبوا الجيم الخفيفة (ج *J*) الى جيم ثقيلة (ج *G*) على عادتهم في ذلك انهم ينطقونها جزائر *Gezeir* و للأوروبيين أسماء مختلفة يطلقونها على مدينة الجزائر فهي عندهم :

الجي *Alger* و الجيري *Algeieri* و ارجير *Argier*
والأسبان خصيصا يطلقون عليها اسم ارخيل *Argel* و أحيانا *Arjel*
ولكن الانجليز و الهولنديين فقط هم الذين يطلقون عليها اسم الجيرز *Algiers*

ومن جهة أخرى يطلق الترك عبارة مغربلي (مغربي) على السكان الواقعين غرب الحدود المصرية و عبارة جزائرلي (جزائري) على سكان الجزائر بينما ينسب المغاربة إلى الجزائر هكذا : جزيري *Gezeiri* اما بقية الحضر و العرب الافريقيين فيقولون تزيري *Tzeiri* أو زييري *Zeiri* و هو نفس الاسم الذي أطلق على الأسرة بني زييري (الدولة الزييرية) , و يؤكد المؤلف "مورغان" ان اسم المدينة المعروف اليوم قد استعير من اسم هذه الأسرة (زييري) بدلا ان يكون مأخوذا من اسم الصخرة (الجزيرة) المواجهة لها

¹ فوزي سعدالله, مرجع سبق ذكره ص 12
² عبد الرحمن محمد الجبلاي, مرجع سبق ذكره ص 52

و يرى انه أمر سخيف ان هناك من يزعمون أنها سميت (الجزائر) لأنها تقع تقريبا في مواجهة جزر الباليار¹

نقلت - أو بالأحرى - حرفت الشعوب الأوروبية الاسم العربي الجزائر بطرق شتى عندما اتصلت بسكان العاصمة , وقد يكون من المفيد أن نبحت ما هو أصل الصيغة التي تبناها الفرنسيين و هل هي حقيقة خاصة بهم كما قد يظن ذلك سهولة ؟ و معلوم أن عاصمتنا (المؤلف) الإفريقية سماها:

<i>Argel</i>	الأسبان
<i>Algierie</i>	الايطاليون
<i>Algiers</i>	الانكليز الهولنديون
<i>Algier</i>	الألمان

إذا اقتصرنا على هذه الشعوب وقد اتصل سكان الشمال منهم بالمصير الإسلامي يعد شعوب البحر الأبيض المتوسط فقد تاجر هؤلاء فعلا مع مدينة الجزائر منذ القرن الثاني عشر بواسطة ملاحه اسبانيا و سكان بيزرة و جنوة .

ومما يظن قبل إجراء أي تحقيق أن الأسماء التي عجم بها الأسبان و الفرنسيين و الايطاليون اسم الجزائر و تبناها منذ زمن طويل قد فرضت على سكان الشمال الذي لاءموا بينهما وبين طرق الخاصة بهم. و اما فيما يخص السكان المجاورين للبحر الابيض المتوسط فمن الطبيعي ان يبحث عن اقدم نقولهم في الوثائق الصادرة من تجارتهم يعني في الخرائط التي رسمت بواسطة البوصلة و التي تدعى "*Portulans*"²

وأقدم وثائق خرائطية المعروفة عليها تعجيم اوربي لاسم "الجزائر" هي خريطة تنتمي إلى القرن الثالث عشر حفظت في جنوة وهي أطلس تما لوكسورو او لوكسوروس و خريطة المكتبة الوطنية المعزوة الى بيزرة و التي يتراوح تاريخها بين عام 1225 و1300

ففي هاتين الخريطين تسميتان مختلفتان , سميت الجزائر في الأولى *Alguer* و الثانية *Algezira* و من الواضح أن الصيغة الأخيرة هي مجرد تقليد للاسم العربي الذي يعني الجزيرة و الذي ينبغي أن ينطق به على الطريقة الايطالية *Algezira* .

¹ ابو القاسم سعد الله "مدينة الجزائر في كتاب انجليزي قديم" مجلة الاصاله المرجع السابق ص 33_34 .

² مولاي بلحميس: "مدينة الجزائر من خلال النصوص العربية و الاجنبية" , مجلة الاصاله , المرجع السابق , ص74 .

و البكرى الذي يذكر مع هذا الاسم جزائر بني مزغنة و الذي يستعمل الجمع (الجزائر) يضيف مباشرة بعد ذلك "الجزيرة تدعى سطوفلا" *Stofla* و لا شك أن الملاحين تعودا أن يعتبروا مجموعة الجزر الصغيرة في جملتها , هكذا يفسر لفظ خريطة بيزة أما صيغة *Alguer* فيظهر منها انها تنتمي الى كاتا لونيا أما في القرن الرابع عشر فقط واصل الايطاليون دعوة الجزائر بأسماء تقترب من اسم *Dgezira* فأطلقوا جنوة المعزو الى بيتيروفسكونتي *Pietro nescontie 1318*

يطلق على موقع الجزائر اسم *Zizera* الذي نجد أيضا في أطلس *Pinellé* القرن الرابع عشر و في خريطة جنوة المنسوبة إلى جيوفاني دي كارينيانو (1520) و تقرا على الخريطة الإخوة بيزيقياني (1367) *ziziera* على الخريطة البندقية لالبوتينو دافيرقا (1409) يقرا *Zizara* والواضح في كل الصيغ المتشابهة أما على الخرائط التي من أصل كاتالوني أو ميورقي فالألفاظ تقترب بالعكس من الصغيرة المذكورة من قبل *Alguer* و قد كتب *Angeline Dulcert* على الخريطة سنة 1339 *Aurger* ولكن يخبرنا هو نفسه الكتاب انها رسمت في ميورقة و لكن الصيغة التي تحملها و ثائق هذا المصدر بصفة عامة هي *Aldjére* وهي اختزال لاسم *Aldjezira*

ولفظ *Alger* هو موجود على الخريطة الكاتالونية المشهورة المدعوة الخريطة شارل الخامس 1375 التي صنعا يهود من ميورقة اسمه *Abraham Gresques* و كان ينتمي إلى أسرة صنع الخرائط و ان طائفة من وثائق القرن الخامس عشر تستخدم هذا اللفظ منها خريطة *Mécia Devilodeste* التي وضعها يهودي ميرقي أيضا و منها خريطة *Gabriel 1439* من نفس الأصل كتبت *Alger* لفظ على خريطة متحف برلين (النصف الاول من القرن الخامس عشر) المنتمية الى كاتالونية على حسب ما يظهر كما هو مكتوب على الخريطة *Gratio sus Andreas Benin casa 1435* و على الخريطة *Joyme Bertran الكاتالونية 1482* و على خريطة *Juande la casa* .(نهاية القرن الخامس عشر) و على خريطتين اخرتين من نفس المصدر احدهما محفوظة في نابولي و الأخرى في مودان و لفظ *Alger* كتب أيضا على الخريطة محفوظة في المكتبة الوطنية و التي يظن *M. de la Ronciere* انها رسمت بين 1488 و 1492 تحت إدارة كريستوف كولمب و خريطة *Martin Behain* من نفس المصدر عليها لفظ *Algir* صيغة مؤلمة للفظ الجزائر و الحاصل على لفظ *Alger* ظهر من جديد على الخريطة رسمها *Sebastien Cabot* و كان ريان اول لشارلكان في النصف الاول من

القرن السادس عشر و ليس بغريب ان تكون هذه الصيغة الأخيرة و خريطة كولومبين أوحث بهما في هذا الصدد وثائق من أصل اسباني¹

يقول الفرنسي "روني لسبيس" René Lespes عن اسم الجزائر "نقلت أو بالأحرى حرفت الشعوب الاوربية الاسم العربي "الجزائر" بطرق شتى عندما اتصلت بسكان العاصمة و قد يكون من المفيد أن نبحث ما هو أصل الصيغة التي تبنها الفرنسيون و هل هي الحقيقة خاصة بهم كما قد يظن البعض ذلك بسهولة؟... و المعلوم أن عاصمتنا الافريقية سماها الأسبان Argel و الايطاليون Algeier , و الانجليز و الهولنديون Algeriers ... و ما يظن قبل اجراء اي تحقيق ان الاسماء التي عجم بها الاسبان و الفرنسيون و الايطاليون اسم الجزائر و تبنوها منذ زمن طويل قد فرضت على سكان الشمال الذين لاءموا بينها و بين طريقة النطق الخاصة بهم .

اما ما يخص السكان المجاورين للبحر الابيض المتوسط فمن الطبيعي ان يبحث عن اقدم نقولهم في الوثائق الصادرة من تجارتهم يعني في الخرائط التي رسمت بواسطة البوصلة . و اقدم الوثائق خرائطية معرفة عليها تعجيم اوربي لاسم الجزائر هي خريطة تنتمي الى القرن الثالث عشر حفظت في جنوة و هي اطلس تمار لوكسورو او لوكسوروس و خريطة المكتبة الوطنية المعزوه الى بيزه و التي يتراوح تاريخها بين عام 1300_1275 م ففي هاتين الخريطين تسميات مختلفة سميت الجزائر في الاول Alguer و في الثاني Aldjezia ... فاطلس جنوة المعزو البيترو افسكونتي 1318 Pietro Vescontie يطلق على الموقع الجزائر Zierera و الذي نجده ايضا في الاطلس بينلي Pinelli القرن الرابع عشر)²

و اشتهرت باسم "الجزائر البيضاء لان سكانها دأبوا على طلاء بيوتهم بالون الأبيض حيث تبدو من البحر كهضبة متدحرجة نحو الأعلى تكسوها الثلوج و سميت أيضا "المحروسة" و المنصورة" لأنها استعصت على كل الغزاة ووقفت شامخة في وجوههم متحدية لهم و لاظما لهم³

¹ مولاي بلحميسي، المرجع نفسه 74_75.

² عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة، ما قبل التاريخ، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر 2009 ص 15

³ احمد الحضري: "مدينة الجزائر، تاريخ و امجاد" مجلة السياحة نصف شهرية (من 25 اوت الى 10 سبتمبر 2008 العدد 01 تصدر عن شركة Art of advertising ص 37

كما جاء إلى الجزائر بني مزغنة التي كانت بدأت تتخلى حينها عن جزء البربري من اسمها التاريخي الذي تمثل في "بني مزغنة" لتستبدله بلقب المحروسة بالله" أو "دار الجهاد"¹

3. التشكيلة السكانية لمدينة الجزائر .

كانت التكوينية السكانية لمدينة الجزائر تختلف لاختلاف الأحداث التي شاهدها و تتباين بتباين الحرف و المهن التي احتاجتها لتطورها و تعميرها فكانت تجمع بين سكان القطر الجزائري من مختلف مناطقه جاءوا لشغل مهن مختلفة بالمدينة نسبتا لمهاراتهم في المجالات التي كانوا يشغلونها في مناطقهم كما كانت تستقبل أشخاص من بلدان عدة لجؤو أو جلبوا إلى الجزائر في عهد الحكم العثماني لأسباب مختلفة سواء كأسرى أو كمؤلفين أو محتلين أو تجارا كانوا .

و في نفس الفترة بدأت تؤم مدينة الجزائر جماعات من المهاجرين الأندلسيين الذين جاؤوا إلى شمال إفريقيا بعد ضعف و سقوط دويلاتهم في شبه جزيرة ايبيريا واشتدت هجرة الأندلسيين بعد سقوط مدينة غرناطة سنة 1492م وتركز البعض منهم في مدينة الجزائر و كانت لهجرتهم أثرها الواضح على عمران المدينة , حيث زادوا من عدد سكانها و نقلوا إليها على اكتفاهم ما وصلوا إليه من تطور حضاري في العمارة و التنظيم العمراني بصفة عامة من شبه جزيرة ايبيريا و من الهجرات التي جاءت إلى مدينة الجزائر في العصور الوسطى نلاحظ هجرة اليهود أيضا التي نتجت عن العصبية الدينية المسيحية , و كان عليها اثر على سياسة و اقتصاد المدينة في عهد الأتراك بالخصوص ثم كانت هجرات العناصر التركية بعد أن قضى عروج على مملكة الثعالبة سنة 1516م .

ويضاف عنصر اللفييف الأجنبي الذي تكاثر بمدينة الجزائر في عهد الأتراك ونقصد (يقول المؤلف) باللفييف الأجنبي أولئك العبيد المسيحيين الذين جمعوا عن طريق القرصنة و هي حرفة ضرب فيها الأتراك بسهم الأسد حيث جمعوا من الأسبان و الايطاليين و الانجليز و البرتغاليين والألمان وغيرهم من الدول الأوروبية المسيحية أعداد كبيرة من البشر بلغت نسبتهم في بعض الفترات التاريخية إلى 30 بالمائة من مجموع سكان المدينة و قد حولهم الأتراك إلى عبيد و كثيرا ما كان الاسرى المسيحيون في

¹ فوزي سعد الله: المرجع السابق ص 106

الجزائر يعتنقون الإسلام طواعية و بالتالي كان يمكنهم أن يرتقوا إلى مناصب الأتراك و ربما اصبح منهم داي البلاد و الأمثلة على ذلك كثيرة منها الباشا علج على (1568-1587) الذي اخذ من سواحل كالابريا بايطاليا و عمره 18 سنة فاعتنق الإسلام بالجزائر ثم اخذ يرتقي في مناصب الدولة إلى أن حاز على مرتبة بيرلرباي سنة 1568 ومثال أيضا على رمضان باشا فهو ساردي الأصل و حسين قبطان بندقي الأصل , و جعفر داي مجري الأصل و حسين فينيزيا نوا بندقي الأصلو معنى هذا ان السكان مدينة الجزائر كانوا خليطا في العهد التركي الذي ذاب فيه العنصر العربي كما ذاب في بقية السلطنة العثمانية و فقد قيمته الاجتماعية و انزلت شخصيته (1)

و موقع مدينة الجزائر هذا بالقياس إلى شبه الجزيرة الايبيرية و الى الجزر التي تمد في طولها كان له مفعول معروف معرفة جديدة على تعمير المدنية بهجرة اليهود و سكان الأندلس المسلمين أولا و هجرة الأسبان إليها من ايكانت او من بورماهون

"وعندما كبرت اكثر طموحات جزائر بني مزغنة تدعمت من ناحية الديموغرافية بالمهاجرين الاندلسيين ثم الموريسكيين و بعدد من الاتراك و اليونانيين و الألبانيين و البلغاريين و المالطيين و الكريتيين (جزيرة كريت) و الصقليين و الكورسيين و حتى بعض الفرنسيين و الانجليز و الالندسيين و ذلك في العهد العثماني. فجاؤوها كمهاجرين و كلاجئين ومغامرين بحثا عن الأمن و الرفاهية و الاستقرار او كاسرى حروب او معارك قادتهم الظروف في الكثير من الأحيان إلى البقاء بها إلى الأبد بعد إسلامهم" (2)

و تشير بعض الاسماء العائلية في الحقبة العثمانية إلى وجود عائلات مشرقية كالبغدادي او بصيغة لغوية تركية البغدادي او الشامي و بمختلف أحياء هذه المدينة مثل هذه التطورات الديموغرافية التاريخية هي التي تفسر وجود أسماء عائلية إلى اليوم ليس في المدينة الجزائر فحسب بل في كل الجزائر على غرار ازميرلي (اي مدينة ازمير التركية) اسطنبولي (من اسطنبول في تركيا) و غيرها من الاسماء التي تعكس الأصول العرقية الجغرافية و الأصول الحرفية المهنية في نفس الوقت لكن لم تكن كل الأسماء تركية إذا وجدت أخرى و لا تزال توجد الى اليوم مثل: كرتيلي او بن كريتلي (من جزيرة كريت) رودوسي (من جزيرة رودس) مالطي (من جزيرة مالطا) ... بوشناق او البوشناقي (اي البوسني Bosniac) ... قورسو (الكورسي Corso من جزيرة كورسيكا الفرنسية).

(1).مولاي بالحميسي : مرجع سبق ذكره ص 76
(2).فوزي سعد الله: المرجع السابق ص 105_106

اما الذين قصدوا مدينة سيدي عبد الرحمن قادميين إليها من داخل التراب الجزائري او من دول الجوار الإفريقية فعدهم اهم وثقلهم أكبر ... و قد وردوا عليها من قبائل زواوة الامازيغية بجبال جرجرة و من خليط بقايا قبيلة كتامة في جيجل البربرية هي الاخرى , و ضيوفها الجدد الاندلسيين و المغربيين و الأتراك و من قبيلة الشعامبة و من وادي سوف و من وادي الميزاب و بسكرة و الاغواط و حتى من مالي و النيجر و السنغال , و لكن اذا انظرنا الى سكان مدينة الجزائر من زاوية العناصر العرقية الكبرى المستقرة بشكل دائم و متواصل و الالهة من الناحية الديموغرافية العددية لا يمكن تصنيفهم بشكل عام الى "الحضر" وهو ما يقابل في الوقت الحالي مصطلح "أولاد البلاد" أي أبناء البلد المتمدين من جهة و من جهة اخرى ما كان يسمى ب"البرانية" و هم الذين بقوا أو بقوا أنفسهم مصنفيين في عداد الغرباء من مدينة الجزائر رغم استمرار وجودهم بها دون انقطاع¹.

و يتمثل هؤلاء البرانية في زواوة الجيجليون الميزابيون الاغواط البسكريون و الزوج الذين كانوا يسمون "الوصفان" اما "الحضر" فهم يتشكلون من "البلديين" أهل المدينة القدماء الذين قد يكونوا عربا او بربرا متعربين اندمجوا بشكل كلي في النسيج و الثقافة الحضريين المحليين أو مهجنين من الاثنين من جهة , و من جهة أخرى من الأندلسيين و الموريسكيين الذين يطلق عليهم الأوربيون منها تسمية *Les Mours* ووجد ضمن الأندلسيين و "البلديين" عدد من الاجئين اليهود الأندلسيين و "البلديين" عدد من اللاجئين اليهود الاندلسيين هم الاخرين الملقبين ب:الميجورثيم و من اليهود الأهالي الأقدم و جودا بجزائر بني مزغنة المعروفين ب التوشا بيم²

وإذا أردنا التدقيق في بعض من السكان المدينة فيمكن تلخيص عن ما جاء به مؤلف كتاب قصبة الجزائر فوزي سعد الله :تتكون مدينة الجزائر من الجيجليون الذين أعطاهم النظام العثماني الجديد احتكار صناعة الخبز العمومي الموجه للمؤسسة العسكرية و لمختلفة دار السلطان و للعبيد حيث كان العديد من مخازن قصبة الجزائر تسمى "كوشة الجيجلية" و كان سبب انتقال هؤلاء إلى القصبة الجزائر هو دعم عسكري لطردهم الأسبان من مدينة الجزائر حيث كان يتشكل الجيش الذي كونه خير الدين و أخوه عروج في جوهره من أهل جيجل الذين جاءوا لدعم مدينة جيجل للتخلص من احتلال الجنوي .

¹ المرجع نفسه ص 106_107.
² المرجع نفسه ص 108.

أما الزواويون (من جبال زواوة القريبة من العاصمة الجزائرية) الذين كان ينتقلون الى القصبة في تجارة للزيت و التين و الصابون كما اشتغلوا مزارعين و أجراء و خدما و كان لهم فندق يترددون عليه و هو فندق الزيت و جامع جامع القبائل في حي "باب عزون" , و بقيت لهم ان و من خلال أضرحة الأولياء الصالحين مثل ضريح سيدي احمد بن عبد الله الزواوي و ضريح سيدي علي الزواوي .

ومن جهة أخرى نجد أيضا البسكريون الذين كان يمتنون بقصبة الجزائر مهنة السقاية و ما يتعلق بها من مهام تكميلية بتطهير الابيار و تجييرها و من جهة أخرى فنجد جيرانهم الاغواطيون الذين اشتهروا بالأمانة و النزاهة اين كانوا حراسا أمناء أو مما يسمى آنذاك "نوباجية" يحرصون أبواب القصور و المدينة و الهيئات العمومية , اما الميزابيون يمتلكون مطاحن الحبوب و المخازن الصغيرة كما انهم يحتكرون امتلاك الحمامات و قد قال عنهم فو نتور دو باردي في القرن 19 م انهم من الطبقات المحظوظة في المدينة .

أما الأفارقة الزنوج فقد كانوا يهاجرون من بلدهم إلى القصبة لحاجتهم للعمل أو كعبيد , كانوا كخدم أو كوصيفات للبيوت الجزائرية أما الأحرار منهم فكانوا حرفيين و جيارين و حصارين كما كانوا موسقيين و " كياسين و كياسات" في حمامات المدينة حيث يذكر الباحث الإسرائيلي تول شوفال على أن الميزابيين كانوا يوظفون في حماماتهم "الوصيفات" خلال ساعات اليوم المخصصة للنساء .

ولكن كان هؤلاء الخدم و الوصفان يحصلون على حريتهم بعد اعتناقهم للإسلام كما بين ذلك القنصل الأمريكي عشية سقوط المدينة الجزائر بيد الاحتلال في 1830م و لنترك و يليام شيلر: "الزنوج يشكلون جزءا آخر من السكان و لو انه صغير فهؤلاء في الأصل من العبيد الذين اشتراهم أسيادهم من داخل القارة أو من طرابلس , و لكنهم سرعان ما يحصلون على حريتهم باعتناقهم الإسلام¹ .

في العهد التركي (922-1245م) و هو عهد طويل يستغرق نحو 323 سنة وفيه عادت المدينة عاصمة للقطر الجزائري كله يرسل منها الباشاوات و الدايات أول أمرهم إلى ولايات القطر كله و كانت تضم إدارات الحكومة و اجهزة السلطة المركزية (واتسع حجم المدينة في هذا العهد و استبحر عمرانها و بلغ عددها أحيانا 150 ألف نسمة و صار شكلها أشبه ما يكون بمثلث هندي , وكانت الجهة العليا منها مشحونة بالسكان من عامة الشعب .

¹ تلخيص عن فوزي سعد الله المرجع السابق ص 190_113

أما الجهة السفلى المواجهة للبحر منها فقد كانت مركز سكني الباشا أوالداي و رؤساء البحر و أصحاب الثروة و قناصل الدول الأجنبية .

وكان يحيط بالمدينة سور ينحدر من القسبة الى البحر ما بين باب الواد حيث موقع ثانوية الأمير عبد القادر الآن , و ما بين المسرح البلدي الذي يحاذي باب عزون و كانت عناصر سكانها تتألف من بربر صنهاجة كبري مزغنة أهلها الأصليين و من العرب الثعالبة و غيرهم و من الأتراك الذين جاء بهم عروج و خير الدين او من الوافدين عليها بعد ذلك و من موالدهم بعد تزوجهم بالاهليات , و كان فيها إلى جانب هؤلاء السكان طوائف من الزوج و اليهود و المسيحيين¹

كان مجتمع الجزائري متكون من أقلية تركية يحتلون المرتبة الأولى في السلم الاجتماعي ... بالإضافة إلى الكراغلة و السكان الأصليين و السود و الحضر الوافدين من الأندلس رفقة أقلية يهودية و نصرانية , و هنا يجب التفرقة بين سكان المدن و الأرياف فكان سكان المدن الكبرى المؤلفين من طوائف معينة حسب الجهات و الأصول التي ينتمون إليها , فنتشكل أساسا من أقلية تركية عسكرية و إدارية اغلبها من الجنود تعيش في الثكنات و الحصون الحاميات المنتشرة عبر الوطن أغلبيتهم تعيش حياة العزوبة و هذا بسبب عدم السماح الحكام الأتراك لهم بمصاهرة العائلات الجزائرية لفرض المحافظة على امتيازاتهم , فكانوا يعيشون حياة العزلة عن السكان متمسكين بعاداتهم و لغتهم و يعتبرون أنفسهم طبقة ممتازة على الغير و يلقبون بالسادة و كل ما يجمعهم بالأهالي هي رابطة الدين , و قدر عددهم بعشر آلاف أيام خير الدين و بثلاثين ألفا عهد الباي لاربايات و اثنين و عشرة ألف عام 1634 و خمسة آلاف عام 1789 و نقص عددهم عام 1830 إلى أربعة آلاف نسمة² .

تأتي من بعد أقلية أخرى و هم الكراغلة مولودين من أب تركي و أم جزائرية يحتلون المرتبة الثانية ميسوري الحال... و بعدهم تأتي طبقة الحضر و هم الوافدون من الأندلس جلبوا معهم من هناك الأموال و العديد من الفنون و التقنيات و المهن ... يشكلون طبقة بوجوازية هامة و يشتغلون بالتجارة و الصناعة و التعليم , و يتصفون بمميزات خاصة بهم من عادات و تقاليد ... تم تأتي طبقة البرانية و هم السكان الأصليين هاجروا من مدنهم الصغيرة و قراهم إلى المدن الكبرى كمدينة الجزائر للعمل و قدموا إليها من بسكرة و جيجل و بلاد القبائل وواد ميزاب و الاغواط هذا بالإضافة إلى العبيد السود الذين

¹ راجح يونان: "المدينة الجزائر تاريخها و حياتها الثقافية " مجلة الاصاله , مرجع السابق , ص 81 .
² عمار عمورة : الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ ال 1962 الجزائر عامة) الجزء الأول , دار المعرفة , الجزائر , 2006, ص 51.

الفصل الثالث: تشكل مدينة الجزائر و توسعها عبر التاريخ.

جلبوا من الأقطار الإفريقية السوداء للعمل في تنظيف البيوت و البناءات , كما كانوا يحترفون الغناء و الموسيقى و قد بلغ عدد السود في مدينة الجزائر عام 1830 الفين و قد حُرِّم على الجزائريين مثلهم مثل الكرلوغلي الاشتراك في الشؤون العامة السياسية و الإدارية للبلاد و اعفوا من الخدمة العسكرية ثم اليهود و هم قلة منهم من يرجع أصوله إلى ما قبل الفترة الإسلامية و منهم من فر مع المسلمين من الأندلس جراء اضطهاد النصارى لهم , و قد قدر الاب دان عددهم في مدينة الجزائر عام 1634 بعشرة آلاف يهودي ثم قدرهم لوجييه دي تاسي في عام 1725 م بخمسة عشر ألفا من مجموع كل يهود الجزائر البالغ عددهم ثلاثين ألف نسمة ... كما كان لهم شأن كبير في الحياة العامة استمر خمسة و عشرين سنة 1780_1805م و بالأخص يهود الفرنجة الذين كانوا من الأصل ايطالي مثل سليمان جاكوت و بكرى و بوشناق.¹

و قد تغيرت التشكيلة السكانية التي قطنت بمدينة الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي التي تكونت من الاجانب الذين جاءوا مع الاستعمار الفرنسي الى جانب سكان البلد الذين أتوا من مختلف مناطقه بحثا عن مصدر للرزق بالخصوص .

ففي إحصاء 1886 تظهر المعطيات الإحصائية الجزائر العاصمة درجة تمثيل مختلفة الأعراق التي تتراكم في المدينة من 75.432 نسمة و يميز السيد whal بين المجموعات الثلاث الآتية :

الفرنسيون و عددهم 26.775 منهم 7420 ولدوا بالجزائر 8824 الإسرائيلي من جنسية فرنسية أما الأجانب من الأصل أوربي فقد بلغ عددهم 17547 نسمة بينهم 3250 قبائلي 3250 ميزابي²

و بفضل الحركة الاقتصادية العامة , تضاعف عدد سكان مدينة الجزائر تقريبا في بداية القرن إذا انتقل من 75432 سنة 1886 إلى 138000 سنة 1901 و إلى 144000 سنة 1906 و بالنسبة لنفس الفارق الزمن نجد الزيادة عند الفرنسيين 57 بالمائة سنة 1901 و ب99 بالمائة سنة 1926 و قد تم إحصاء الأجانب الاوربيين مع المجموعة الفرنسية فالسكان (الأوربيون+الاسرائليون) تطور بسرعة كبيرة بين 1881 و 1901 اي ب 88 و 48 بالمائة سنة 1926 و تزايد عدد السكان الأهالي من المسلمين و فقا للنسب التالية بالمائة سنة 1901 مع بداية النزوح الريفي ب 48 بالمائة سنة 1926 و إلى غاية الثلاثينات عرفت المدينة نفس النموذج الديموغرافي³.

¹ المرجع نفسه ص 525

² العربي اشبودان : مدينة الجزائر تاريخ العاصمة , دار القصة للنشر 2007 ص 251 .

³ المرجع نفسه , ص 251.

و بمناسبة الذكرى المئوية كانت الجزائر العاصمة تحتضن 214.920 شخص غير أن الفرق هذه المرة بين الفرنسيين من المتجنسين و الأجانب و الاوربيين لا يظهر إذا يتعلق الأمر بكتله من السكان الأوربيين و يخص سنة 1926, 214920 ساكن من بينهم 137836 فرنسي و 21813 اسرائلي و بلغ عدد السكان الأهالي 52.531 شخص فالمجموعة (الايوية الاسرائلية) تمثل 72.2 بالمائة من مجمل السكان الحضريين أي أغلبية ديموغرافية صافية¹.

استخدم المؤلف (العربي اشبودان) دراسة *Whal* سنة 1886 و نتائج الدراسة الكبرى ل *R.Lespes* حول الجزائر العاصمة سنة 1930 , و بين ان القصة في 1868 احتضنت المسلمين في المدينة العليا بصفة اساسية فالأهالي يشكلون 80 بالمائة بعدد سكان يبلغ 30.935 في 1886 و 40.593 سنة 1926 و قد عرف هذا القطاع اكبر كثافة سكانية في المقاطعة يتموقع الأسباب على الخصوص في الأحياء باب الوادي و البحرية و هي أحياء للعمال الأوربيين و استقر الفرنسيون بالأحياء ايزلي و باب عزون و مصطفى و هي أحياء راقية و ذات قيمة عالية سكانها من الملاك الأوربيين و مسير المدينة².

¹المرجع نفسه ص 249
²المرجع نفسه ص 252

II. توسع الفضاء المدني للمجال العاصمي عبر التاريخ .

نسلط الضوء من خلال هذا المبحث على تلك الديالكتيكية السائدة بين المدينة و الريف , ذلك أن هذه العلاقة كان لها بالغ الاثر في ظهور ظاهرة الضواحي وفي سبيل ذلك قمنا بتتبع تطور هذه العلاقة عبر مراحل وحقبات زمنية مختلفة , بدأت منذ العهد الاستعماري و إمتدت الى ما بعد الاستقلال , بقصد تفسير العلاقة الجديدة بين الثنائي مركز – ضاحية , وللوصول الى الجذور التاريخية و العوامل الاساسية للتشكل المتتابع للضواحي , وحاولنا إثر ذلك التطرق الى الاطر العامة لهذه الديناميكية عبر مراحل مختلفة .

1. العوامل التاريخية الدافعة لتوسع المجال العاصمي .

1.1. اثناء العهد العثماني :

من أهم الاسباب التي ساهمت في توسع مدينة الجزائر نحو فححصها في العهد العثماني هو التحصن من العدو والدفاع عن المدينة " فمن المعروف أن اختيار موقع مدينة الجزائر كان على يد بولوغين عند نهاية القرن العاشر وأن الازدهار الحقيقي للمدينة لم يبدأ إلا بعد القرن السادس عشر 16 حيث تم طرد الاسبان على يد الاتراك سنة 1529 م , هذا التاريخ الذي يعود فيه الميناء البحري الاول , الذي حول المرسى الطبيعي لمدينة الجزائر الى ميناء حقيقي , حيث قام الداوي " خير الدين " بربط البنيون بالمدينة بواسطة رصيف علة امتداد الجزيرة من أجل حماية السفن في حالة رداءة الطقس "1

حيث تم بناء سور طويل جدا يحيط بمدينة الجزائر طوله 3200 متر , ويربط بينه وبين المحيط الخارجي خمسة أبواب هي باب الجديد من الجهة الجنوبية الشرقية , و باب عزون في الجهة الجنوبية , وباب الوادي من الجهة الشمالية , وباب الجزيرة وباب الحوت من الواجهة البحرية , حيث أن هذه الاسوار معدة بآليات دفاعية لمواجهة العدو , هذه الاسوار حدثت من توسع المدينة أكثر في بداية الامر ثم ما فتئ سكانها يتجهون نحو الفحص المحاط بالمدينة , حيث قام البرجوازيون و أصحاب المقامات المرموقة في الحكم التركي بالجزائر , بشراء أجود الاراضي الزراعية الخصبة , للعودة اليها كمنتفس لهم أيام الراحة .

الى جانب ذلك نجد الهجرات الاوربية و التركية لها دور كبير في توسع المدينة , حيث مركز المدينة استقبل في فترة الحكم العثماني توافدا كبيرا من الاجانب , الذين جاؤوا كأسرا أو وصفان , أو تجارا استقر بهم الحال بالمدينة , اضافة الى الجنود الذين جاؤوا مع الدولة العثمانية كل هذا جعل من المدينة تكون بحاجة الى ضم المجالات المحيطة بها مثل فحص باب عزون .

1. علي حجيج , سعيد مفتاح : المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1420/1251م الموافق ل1999/1830م. كنوز الحكمة, الجزائر , 2011 , ص39.

2.1.1. ابان الاستعمار الفرنسي

1.2.1. عامل الهجرة الريفية دفعة للتوسع :

ان الشكل الذي يأخذه فضاء مدينة الجزائر العاصمة في توسعه اليوم ليس وليد الظروف الحالية بل يأخذنا الى ضرورة التعرف على العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حتي الطبيعية التي اسهمت بصفة واضحة في نحت المحيط المجاور للمدينة بهذه الصفة .

إن الترابط و التشابك بين التحولات التي عرفتها عاصمة البلاد , في السنوات التي تبعت الاستقلال , سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي كان له بالغ الاثر على التغيرات الاجتماعية الحادثة في تلك الفترة , وإذا أردنا معرفة الاسباب الحقيقية لبروز ظاهرة الانتقال الى الضواحي نرجع الى جذورها التاريخية , نلاحظ العلاقة الوطيدة والآلية بين الهجرة الريفية وبين تلك العكسية , أو عملية الانتقال إلى الضواحي هذه الاخيرة التي كانت نتيجة حتمية للاولى , ذلك أننا لو عدنا إلى البوادر الأولى لهذه الظاهرة , نجد أن النزوح الريفي هو العامل الأول و الرئيسي و المنبع الأساسي لبروز ظاهرة الضواحي .

هذه الهجرة التي كانت من جهة إرثا إستعماريًا , و من جهة أخرى جاءت نتيجة حتمية للتنمية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بعد الإستقلال و الإهتمام بالقطاع الصناعي بالخصوص , إلى جانب اللاتوازن الجهوي الذي جعل من عاصمة البلاد قطبا مستقطبا جلب إليه جموع السكان الريفيين النازحين من الأرياف المجاورة و المدن الداخلية الأخرى , و هذا ما عمل على التزايد الديموغرافي المتسارع الذي عرفته عاصمة البلاد في تلك الفترة , و بالتالي تشبع هذه الأخيرة و عدم قدرتها على الإحتفاظ بالعدد الهائل من سكانها .

خاصة اذا علمنا أن المستعمر قد أولى أهمية كبرى الى للمدن في شمال البلاد بغرض تحويلها الى النمط الغربي , و التي كانت تهدف في الاساس الى محو ملامح البنية الاجتماعية الثقافية للمدينة الجزائرية الاصلية ومن خلال ذلك الى الانسان وهو الهدف من أجل قطعه عن محيطه العام بايجاد نموذج جديد في ملامحه الثقافية ونشاطاته¹.

فالريفي الذي تعرض لكل اشكال التعذيب و المجازر و النهب عنوة لممتلكاته و اصبح يعيش بؤسا حقيقيا لم يصبح الريف يمثل بالنسبة اليه سوى مقبرة له و لعائلته و كان ذلك من الاسباب الحقيقية الطاردة من الريف , حيث اولت الادارة الاستعمارية اهمية كبرى وخاصة للأراضي مباشرة بعد مرور بضعة أشهر من دخولها لمدينة الجزائر و اتخذت من الارض الركيزة الاساسية لهيكلتها الاقتصادية

وليحقق الاستعمار الفرنسي ذلك جعل سياستها لاقتصادية تعتمد على سلب ما بأيدي الاهالي من ارض بشتى الوسائل و منحها للمهاجرين من فرنسا و غيرها الى الجزائر و من ابرز الوسائل التي لجأت اليها السلطات الاستعمارية لتحقيق ذلك استغلالها لعجز اغلبية الجزائريين القاطنين في هذه الاراضي عن تقديم اوراق الملكية²

فما كان امامه سوى البحث عن مكان آخر للعيش فكان توجهه المنطقي هو المدينة التي ينظر اليها على انها القطب المشع و المنجي فقد "ينظر الجزائريون للهجرة نحو المدينة على انها المواجهة الاخيرة مع الفقر فالنزوح الريفي الذي اتخذ طابعا جماعيا اكثر فاكثر يجد مبرره الدائم في المجاعة و بالتالي فهو ليس ضد المرامي الاستعمارية و توقعاتها الخاصة بالاستيطان , بل انه من بين الاسباب التي أدت بالمجتمع الاستعماري على الاقل الى اقصاء الجزائري و القضاء على طموحه في حياة حضرية كريمة³

"حركة الهجرة نحو المدن قديم جدا هو الذي غذى سكان الحضر في مرحلة اين كانت نسبة الوفايات مرتفعة جدا و اصبحت كثيفة وواضحة في الريف الحضري بداية من

¹ عبد الحميد بوقصاص : " تداعيات الهجرة الريفية - الحضرية و النمو الحضري في الجزائر " في مجلة التواصل مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية , مجلة محكمة تصدر عن جامعة باجي مختار - عنابة (العدد 26 , جوان 2021) , ص 165 .

² ابراهيم لونينس: "الملكية" العقارية في الجزائر من خلال جريدة "المبشر" في ظل الحكم العسكري " في اعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي ص 131

³ العربي اشبودان : المرجع السابق. ص 250

الفصل الثالث: تشكل مدينة الجزائر و توسعها عبر التاريخ.

السنوات الثلاثينات عند الظهور الاول للأحياء القصديرية و تسارعت مع الحرب التحريرية و مع التطور الاقتصادي ذا الاساس الصناعي"¹

حيث امتص كل من التشغيل الذي نشأ من جراء الاستغلال الاستعماري و اصلاح الاراضي لمدة طويلة اهم قدر من النمو الديموغرافي الذي كان لا يزال ضعيفا فمنذ 1930 ظهرت ازمة فلاحية زاد من حدتها نمو ديمغرافي مرتفع مما ادى الى افقار عام للفلاحين و ظهور نزوح البارز نحو المدن و ليس من الصدفة أن تظهر اولى الاحياء القصديرية في الجزائر و قسنطينة في 1930 يقول بهذا الشأن R.Descloitres 1961 حول الفلاحون و مشاكل الريف الذي هربوا منه الى المدينة و الازمة الريفية ذابت في الازمة التي خلقتها, و من هذا التذبذب المزدوج ظهرت بيوت القصديرية خالصة²

و يذكر Crouzet انه خلال سنوات المئوية كان فقر السكان من الاهالي عميقا فقد كانت المجاعة ابتداء من 1935 تهدد السكان و كان مستوى المعيشة متدنيا في حين انه في 1871 كان كل ساكن يتوفر على خمسة قناطير من الحبوب في السنة يعيش منها و في 1900 لم يكن لديه غير اربعة قناطير و ابتداء من 1940 اقل من 2.5 قنطار³

"لقد رأينا عدد سكان المدينة يرتفع من 30 الف نسمة 1830 الى 42.125 سنة 1846 قبل ان يتضاعف بمرتين اذا انتقل من 77.500 سنة 1886 الى 162.500 سنة 1911

215.000 بعد خمس عشر سنة لاحقا لقد تضاعفت هذه الحركة بعد مرور المئوية الاولى كما تبين الارقام التالية :

246.00 في سنة 1931

264.000 في سنة 1936

314.000 في سنة 1948 و 364.185 سنة 1954⁴

¹ Marc cote : pays , paysages , paysans d'Algérie, éd media- plus Constantine 2008,P227

² مارك كوت : الجزائر المجال المقلوب - ترجمة خلف الله بوجمعة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر 2010 ص 160

³ العربي اشبودان : المرجع السابق ذكره , ص 246

⁴ المرجع نفسه ص 246

و هناك عامل آخر إضافة الى كل هذه العوامل السالفة الذكر وهو أنه مباشرة بعد توقيف القتال و عودة اللاجئين الى الوطن – اللذين لجؤوا الى الدول الشقيقة هروبا من نيران الحرب – فوجدوا ديارهم قد خربت وأحرقت وأضحت غير صالحة , وهم كذلك في حالة عوز شديد غير قادرين على فعل اي شيء لإعادة بنائها أو زراعة الارض , فكان عليهم التوجه صوب المدن¹

وكما يقول A.PRENANT ان الهجرة الريفية هي عملية موروثية عن النظام الاستعماري اذ تعتبر محركا للنمو الحضري , فابان المرحلة الاستعمارية انتزعت من السكان الريفيين اراضيهم وعملهم فنزحوا بكثرة نحو المراكز الحضرية , والحرب بعد ذلك وحدت كل عوامل الهجرة فالريفيين استؤصلوا من الاستبس والهضاب والجبال , وتكتلوا بكثرة حول المدن ولكن ايضا حول المراكز الريفية البسيطة المستعمرة ثم قاموا بالدخول الى المراكز الحضرية و أخذوا مكان الاوربيين²

عرفت كل المدن الرئيسية زيادة مستمرة في السكان زيادة تعود ليس لارتفاع عدد السكان المجتمع الحضري ذي ظروف الحياة الاجتماعية الرديئة ... بل الى نزوح ريفي جماعي في ازدياد مستمر فالكثير من العمال لا يجدون ما يقتاتون به في عين المكان لدى المعمرين , و يذهبون للمدن الكبرى و اساسا الى الجزائر و بونة و سكيكدة و قسنطينة ... حيث يوظفون كعمالين او عمال بناء . و حسب L.Chevalier انهم مسؤولون عن مضاعفة السكان الحضري الذي ارتفع من 33.1% سنة 1911 و ب 44.6 سنة 1936 الا انهم كانوا في المدن كما في الارياف الضحية الاولى للازمات الاقتصادية³

¹ عبد الحميد بوقصاص :المرجع السابق الذكر ص167 .

² sidi boubeker :l'habitat en Algérie ;stratégies d'acteur et logiques industrielles ;opu ; Alger ; 1986 p20

³ العربي اشبودان : المرجع السابق _ ص 256.

2.2.1. البعد الاقتصادي ركيزة التوسع :

كما كان للبعد الاقتصادي دور في جلب الريفيين الى المدينة وفضل الحركة الاقتصادية العامة تضاعف عدد السكان مدينة الجزائر تقريبا في البداية القرن اذ انتقل من 75.432 سنة 1886 الى 138.000 سنة 144.000 سنة 1906

1

وحسب مجمل المؤرخين فان النتائج المالية لزراعة الكروم بمقاطعة الجزائر ثم في جميع مناطق التل كانت وراء بعث تنمية الانشطة الاقتصادية في المدينة²

3.2.1. دور الهجرات الخارجية (التوافد الاوربي) في عملية التوسع :

كما ان ازدياد عدد سكان مدينة الجزائر لم يكن نتيجة الجذب الاقتصادي للريفيين رغم الثقل الكبير لهذا العامل الاخير و انما لا يمكن اهمال دور الاقدام السواء الذين جلبتهم فرنسا بقصد الاستقرار بالجزائر و إستغلال ممتلكات الجزائريين فكان المسافرين اليها كثر , اذ اصبحت الجزائر بالنسبة لهم المكان المشع و مصدر الرزق و الثراء , و قد زاد ثقتهم بذلك التشجيعات و الإغراءات التي قدمها لهم قادة الاحتلال الفرنسي و على رأسهم كلوزيل الذي وقف على الكثير من واقع الجزائر مباشرة بعد قدومه اليها مركزا على الدعاية كا نجاح وسيلة من اجل تشجيع الفرنسيين و الاوربيين من جنسيات مختلفة على الهجرة الى الجزائر ... و لم تتأخر الادارة الاستعمارية في الجزائر عن تنظيم العملية الاستيطانية و هيكلتها بعد ان اقدمت على سلخ و مصادرة بعض الاملاك التابعة للوقف و البايلك استنادا الى قرار صدر في سبتمبر 1830³

و ابتداء من 1830 الجزائر العاصمة تقلص عدد سكانها المسلمين بنسبة 75% في الوقت الذي يستقر بها سكان آخرون , و من انعكاسات احتلال الجزائر العاصمة الآنية , الحركة المزدوجة للسكان نزوح جزء من الاهالي و تدفق المهاجرين الاوربيين هجرة

¹ المرجع نفسه , 249 .

² المرجع نفسه , ص 246.

³ عبد المجيد بوجلة : "مصادرة الارض و حركة الاستيطان في فكر المارشال "بيجو" " , في الاعمال الملتقى الوطني الاول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 , المرجع السابق ص 79

كانت متواضعة في البداية قبل ان تزداد و تيرتها ابتداء من 1835 الى ان اتخذت طابع "خلية النحل" فقد زاد هؤلاء الاوربيون الذي كان 15982 في سنة 1835 بمعدل 5000 شخص اضافي في سنة 1841 , و سيضاف قدم Bougeaud الذي يشجع الاستعمار , عدد السكان الاوربيين الذي انتقل بين 1841 و 1846 من 20.982 الى 42.635 نسمة¹ و بذلك ازداد سكان مدينة الجزائر نتيجة النمو الديمغرافي الذي كان نتيجة العوامل السابقة الذكر .

حيث سجلت العاصمة الفرنسية باريس وحدها سنة 1848 ما يفوق 112 الف طلب هجرة الى الجزائر و في ربيع نفس السنة تقرر السماح ل 135 الف من هؤلاء و جلهم من العاطلين عن العمل و الغاضبين على السلطة ... و لاحتواء غضبهم استفادت كل العائلات من مساحات زراعية تصل الى 11 هكتار على الرغم من ان غالبيتهم كانوا يجهلون الكثير عن عالم الارض و خدمتها²

3.1. بعد الاستقلال :

1.3.1. استمرار الهجرة الريفية :

سرعت عشرية الحرب مسار اللامن و تهديم المشاتي و نزوح خارج الحدود و اقلت عملية القرى التجميعة سكانية الارياف على قارة الطرقات و تزامنت هذه المرحلة من الاستقلال و دخول سكان الارياف الى المدينة رغبة منهم في الاستفادة من رحيل الاوربيين و كانت نتائج هذه المرحلة معامل تعميم يساوي 36 % و الذي كان من المفروض حسب التوجيه السابق ان لا يصل الى هذا الحد الا في 1986 ولكنه وصل الى ذلك في 1966 و معناه ان الحرب سرعة المسار بعشرين سنة³

ولم تكن الهجرة الريفية نحو المدن نتيجة الجذب الاقتصادي فحسب , ولكن نظرا للحالة المزرية التي خرج بها الريف من جراء آثار الحرب , المتمثلة في تهديم القرى والمداشر و التي انجر عنها البطالة والفقر فقد كان معظم الريفيين بدون عمل بعدما انتزعت اراضيهم , اضافة الى قرار المركزية و اللاتوازن الاجتماعي والاقتصادي بين

¹العري اشبودان : المرجع السابق ص 244

² عبد المجيد بوجلة : المرجع السابق ص 82

³ مارك كوت : المرجع السابق ص 161

الريف والمدينة بعد الاستقلال الشئ الذي دفع بسكان الريف التخلي عن العمل الزراعي والاتجاه الى المدينة بحثا عن ظروف أحسن , وهذا ما عمل على تدهور القطاع الزراعي بعدما فقد العنصر المهم في تركيبته الانتاجية " إذ تبين الاحصائيات ان نسبة العاملين في الزراعة بين 1960 و1977 انتقلت من 50.02% الى 29.61% " ¹

بين 1970 و 1980 حوالي 1500.000 ريفي نزحوا الى المدن البلد منذ ذلك الوقت الصراع ضد الهجرة الريفي اصبح واحد من الخطاب الرسمي حول الارياف امام التوسع الاحياء القصديرية و البطالة الناتجة عن ذلك نفهم قلق الحضريين القدامى الذين ضغطوا على السلطات المعنية لبدأ سنة 1984 حملة واسعة لازالة الاحياء القصديرية ²

كما ان النمو السكان المدينة لا يرجع الى الهجرة الريفية فحسب بل يعزى بعد سنوات من الاستقلال الى النمو الطبيعي الذي ارتفع بوتيرة سريعة نتيجة لتطور الشروط الصحية و عملية الاهتمام اكثر بالمواليد منذ سنوات 50 الى غاية 70 زاد سكان المدن دون ان تحصل لها ثورة جديدة و كان نموها مرتبط بضغط المحيط الريفي و ليس بخلق الوظائف و مثل ما هو الشأن دول العالم الثالث كان التعمير "ديمغرافيا" قبل ان يكون اقتصاديا و اخذت البطالة حجما كبيرا ³

كما ساعد في هذه الهجرة إنجلاء الجماعية للمعمرين و هذا ما ساعد على الازدياد المكثف للهجرة الريفية حيث ترك المستوطنون الاوربيين المراكز و النشاطات التي كانوا يشغلونها شاغرة بالاضافة الى ترك عدد من السكنات , ونلاحظ من خلال احصاء السكان في سنة 1962 أن عدد سكان العاصمة قد انخفض الى حوالي 500 000 ساكن من جراء رحيل الاوروبيين جماعيا , ثم استقبلت بعد السنوات الاربع الى تلت عام 1962 الى حوالي 400000 ساكن جديد ليصل عدد القاطنين بها الى 940000, و هذا الرقم يفوق بنحو 100000 نسمة عدد السكان المعوضين في العاصمة ويؤكد الجاذبية السحرية

¹ Naji safir.opcit p61

² Marc cote : opcit,P225

³ مارك كوت : المرجع السابق , ص 168

التي تمارسها مدينة الجزائر التي عمرت من جديد بالسكان حتى فاقت ما كان متوقعا وفي ظرف قصير جدا¹

فبعد الاستقلال مباشرة تم دخول النازحين الريفيين الى المدينة وذلك لملأ الاماكن الشاغرة , وهذا كما يوضحه لنا مدني صفار زيتون عن ارجاع البنى الاجتماعية الجزائرية بعد الاستقلال , اذ يبين ان ظاهرة التغير الاجتماعي التي انطلقت في جويلية 1962, تجاوزت كل التوقعات بكثير اذ أن كل أماكن العمل تركت شاغرة من طرف الاوربيون , في التجارة والخدمات و حوالي ثلثي هذه الاماكن الشاغرة التي كانت للحرفيين والتجار الصغار شغلت من طرف الجزائريين و عددهم انتقل من 130.000 الى 180.000 في شهور قليلة² وبعد اقرار سياسة التصنيع أين وطنت معظم الصناعات في المدن الحضرية الكبرى , إضافة الى تمركز الانشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المدينة (كما اسلفنا الذكر), مما اثر على استمرار نزوح السكان وانجذابهم نحو مناطق التصنيع بحثا عن العمل.

ثلاث ازمنة تميز مرحلة تكوين النظام الحضري العاصمي:³

- ترك شبه الكلي للمدينة الاوربية من طرف الاقدام السوداء في مدة زمنية قصيرة جدا (اقل من سنة) بين مارس 1962 و مارس 1963 حررت هذه الهجرة الكبيرة للاقدام السوداء حوالي ثلاثة ارباع من حضيرة السكنات على مستوى مدينة الجزائر .
- السير السريع لاعادة شغل الاملاك الشاغرة من طرف العاصميين لكل شرائحها المختلفة حسب سناريوا الاستبدال المجالي الذي اسهم في كسر التفرقة العرقية الى كانت موجودة من قبل .
- تاميم حضيرة العقار المبني و غير المبني الذي تدرج من 1962 الى 1966 و الذي انتهى بوضع الحكومة الجزائرية كمالك للعقار المبني و غير المبني الذي ساد في المجال العاصمي .

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , محافظة الجزائر الكبرى , الجزائر القرن 21, المشروع الحضري الكبير للعاصمة , الوكالة الوطنية لنشر و الاشهار , ANEP, الجزائر , 1998 , ص7

² Madani safar zitoune ; stratégies patrimoniales et urbanisation ; Alger 1962 1992 ; édition l'hmatan ;paris1996. p71

³Madani safar zitoune : « Alger une ville confisquée par l'état » in Alger lumières sur la ville édit dalimen Alger 2004 p322

وذلك لان مراكز المدن عرفت شغورا عقاريا و بشريا بعد رحيل الاوربيين عام 1962 فكانت الهجرة تستقر في المركز و نظرا للهجرة الجماعية و طبيعية التركيبية الاسرية و درجة النمو الديمغرافي الطبيعي و غيرها من الخصائص الاجتماعية للأسرة الجزائرية فان هذه المراكز عرفت تشبعا سكانيا سريعا¹

2.3.1. الجانب الاقتصادي :

بعد مرحلة التكس المقابل للكساد و الاقتصاد الذي تبع مباشر الاستقلال اعطت التنمية المنتهجة ضربة ثانية لتسريع النزوح وسمح توقف الهجرة نحو اوربا عام 1973 للبلاد بالتمركز حول نفسها و مسح من ذهنية كثيرة من الشباب هذا الاحتمال للترقية , و معنى ذلك دفعهم الى انتقال الى المدينة ...

في مرحلة ما بين احصاء العاميين (1977-1978) كانت نسبة الهجرة 2.6 % سنويا 1.7 مليون ريفي ذهبوا للمدينة بوتيرة 130 الف شخص كل سنة²

بعد الاستقلال وجدت السلطة الجزائرية نفسها امام مأزق نتيجة تأزم الوضع على جميع المستويات الاجتماعي والاقتصادي , وفي جميع القطاعات الاول والثاني والثالث لذلك أولت اهتماما بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية فأخذت على عاتقها انعاش وتطوير الجانب الاقتصادي خاصة بعد الدمار و الفراغ الذي أصبحت تعرفه بعض منشآت المدن خاصة الصناعية منها نتيجة لانجلاء المعمرين.

وأول مافكر فيه المسؤولين هو اقامة مخططات للتنمية الشاملة وكان في مقدمتها الاهتمام بالقطاع الصناعي والتعجيل بتنميته وتطويره باعتبار هذا القطاع محركا للتطور وعامل هام للتحرر الاقتصادي والقضاء على البطالة خاصة مع تبني الدولة المخطط الثلاثي للتطور سنة 1967-1970 التي عملت في العشرينين المواليين على تثبيت المميزات البنائية للنظام الحضري الجديد للعاصمة³

¹ محمد بومخولف : المرجع السابق , ص 137.

² مارك كوت : الجزائر المجال المقلوب , المرجع السابق ص 161

³ Madani Safarr Zitoun : stratégies patrimoniales et urbanisation ; Alger 1962 1992 .opcit _ p69 .

وقد اختير توطين المشاريع الصناعية على طول الشريط الساحلي الجزائري ليس في عاصمة البلاد فحسب بل المدن الثلاث الكبرى الاخرى قسنطينة عنابة وهران , هذا ما وفر فرصا عديدة للعمل بل ضاعفها بعد سنة 1966 حيث ان العمل في القطاع الثاني تضاعف ثلاث مرات بين 1966 و1977 اد ارتفع من 400000 الى 500000 مركز عمل وارتفع معدل العاملين في القطاع الصناعي و في قطاع البناء و الاشغال العمومية btp الذي قدر معدله 15,06 % سنة 1966 الى 95 و 31% سنة 1977¹.

وهذا يعود تاريخيا الى الاستعمار الفرنسي الذي ركز اهتمامه بشكل خاص على المناطق الساحلية لإقامة اقتصاده لأسباب تاريخية واقتصادية وسياسية , الشيء الذي كان له الاثر البالغ في جلب اليد العاملة الريفية للمدن ابان الاستعمار , وازدياد موجات الهجرة بعد الاستقلال , نتيجة لعاملا الاستقطاب الذي مارسته المدينة على الريف نظرا لما أصبحت تتميز به من توفرها على المنشآت القاعدية وتمركز معظم الخدمات الاجتماعية والانشطة الاقتصادية والثقافية , الى جانب الصناعة التي وفرت مناصب الشغل لهؤلاء و التي تضمن دخلا منتظما ومرتقعا مقارنة مع الريف .

كحدث مميز المدن التي عرفت خلق مناصب شغل كثيرة هي نفسها من عرفت انتشارا كبيرا للاحياء القصديرية (الجزائر سكيكدة عنابة) و قد بنيت دراسة حول 15 حي قصديري بالعاصمة في 1980 ان 8% فقط ممن هم في سن العمل كانوا بطالين²

حيث كان لسياسة التصنيع الجزائر الدافع الاكثر بروزا في المساهمة في عملية النزوح نحو المدن خاصة تلك التي انشئت فيها الصناعة أين أصبحت مقصد سكان الريف الباحثين عن العمل بعد أن ضاقت بهم الاوضاع في الموطن الاصلي الذي أضحى مكان طرد ... أضف الى ذلك أن إقامة المصانع كان فيها من الاستعجال الشيء الكثير لأنها في الحقيقة تتطلب الاعداد و التأهيل و التكوين للعاملين و المسيرين وغير ذلك من الاطارات والتي تحتاجها الصناعة و التصنيع³.

ان الفترة بين 1967 و 1989 كانت متميزة بالنسبة للتحضر الذي عرفته الجزائر حيث ان سياسة التصنيع و التوطين الصناعي بالتحديد ادى الى تدعيم التحضر و الحياة

¹ Naji Safir: essai d' analyse sociologique, emploi industrialisation et développement, opu enal, 1985alger ;p61

² مارك كوت : المرجع السابق الذكر ص 168
³ عبد الحميد بوقصاص : المرجع السابق الذكر ص 174

الاجتماعية الحضرية بالنسبة للسكان , فقد ساهمت سياسة التصنيع التي اتبعتها الجزائر منذ 1967 مساهمة اساسية في نمو المدن الجزائرية حيث أدى الى ظهور عدة مدن صناعية و اصبحت تملك الجزائر على اثرها شبكة كبيرة من المدن الصناعية عبر التراب الوطني تختلف في اهميتها و قوتها الانتاجية و العمرانية¹

ونظرا لوقوع السياسة التنموية التي قامت بها الجزائر بعد الاستقلال في النوع من المركزية حيث تم توطيد معظم الصناعات الكبرى في المدن الكبرى و مع عدم فعالية الثورة الزراعية وبذلك ارتبطت العوامل الجاذبة للمدينة والطاردة من الريف و انتجت كثافة سكانية هائلة .

فقد بينت عينة من العمال الصناعة في احدى المجمعات الصناعية بضواحي العاصمة ان نسبة الهجرة الريفية في فترة التصنيع تعادل تلك التي عرفتها الجزائر في الفترة الاولى من الاستقلال ... لقد عرفت هذه الفترة حركة جغرافية واسعة متجهة من الارياف نحو مراكز الصناعية الجديدة و الاقطاب التنموية التي هي في الاصل مراكز حضرية هامة في البلاد ... و كان من نتيجة ذلك على مستوى العمران ازدياد التحضر و النمو الحضري ونظرا للتشعب الحضري الذي اصبحت تعاني منه هذه المدن , فان من السمات الاساسية للنمو الحضري في الفترة هو انتشار و العمران غير المخطط في الضواحي و الاطراف الحضرية للمدن الصناعية²

فالتصنيع لعب دورا محوريا في فرض واقع فوضوي للحياة الحضرية , الذي كان المفروض منه مساعدة المجتمع الحضري على الانتعاش و التطور و التقدم بكيفية متأنية و متوازنة ومن ثم يكون توسع المدن مبنيا على تصورات جمالية عمرانية بكل معنى المفهوم و المحتوى للتحضر , عمل على تشويه هذا التحضر , اذ أوجد ما يمكن تسميته بتغيير أسلوب الحياة الاجتماعية في الوسط الجديد بطريقة معكوسة ... و هكذا فقد نجم عن التصنيع في الجزائر العديد من السلبيات في المدن الجزائرية منها التضخم الحضري و الامراض الجديدة و التلوث البيئي للمدن الصناعية على وجه الخصوص أين وطنت الصناعة و أنشئت المصانع على تخوم المدن , و لم تتخذ الاجراءات الوقائية اللازمة...³

¹ محمد بومخلوف : المرجع السابق الذكر_ ص133.

² المرجع نفسه ص134

³ عيد الحميد بوقصاص :المرجع السابق الذكرص176

حيث أن الاستعمار الاستيطاني عمل على بسط نفوذه وإحكام سيطرته و على تهديم البنية الريفية الزراعية التي كانت عماد الاقتصاد الجزائري ... لكي يجعل من الزراعة تصب في الاتجاه الراسمالي الغربي المتنامي , و هذا الفعل كان له أثر عميق على البنية الاجتماعية و الثقافية للسكان الاصليين .

و يتضح الوضع أكثر ابتداء من ظهور القانون الصادر بتاريخ 1873/07/26 و الهادف الى تنظيم النشاط الاقتصادي و هيكلته في المجتمع الجزائري بعد الاحتلال الفرنسي و بعد الهدم الذي أصاب البنية الريفية للمجتمع كان السبب المباشر لبداية الهجرة الريفية الحضرية فيه , حيث بات الريف الممول و المزود بكل ما تحتاج اليه المدينة من العمالة لتشييد الاحياء الجديدة في المدن الجزائرية على النمط الغربي .

وقد تزايدت الهجرة الريفية - الحضرية إبان الأزمة الاقتصادية العالمية أواخر العشرينيات من القرن الماضي , و هو ما إضطر جماعات كبيرة ريفية التحرك نحو المدن و خاصة منها الشمالية مكونة بذلك بداية الاحياء العشوائية حول المدن و قد تميزت هذه الاحياء بالفقر و البؤس و الهامشية ¹.

¹ المرجع نفسه ص163- 164.

2. الجذور التاريخية لتشكل ضواحي المجال العاصمي :

1.2. اثناء العهد العثماني :

اثناء العهد التركي كانت تتشكل مدينة الجزائر من ... ما يحيط بالمدينة من بساتين و حدائق التي كانت مصدر تموين المدينة بما يلزمها ... الخ و كانت هذه المناطق من غير الحضرية يطلق عليها تسمية "الفحص" حيث نجد بعض الاراضي تنتج من اجل السوق كما هو الحال في فحص مدينة الجزائر و الاراضي المحيطة بالمدن التي تنتج الخضر الفواكه¹

اذ كان "يتشكل فحص مدينة الجزائر من المنطقة الشرقية لاقليم الساحل التي تؤلف في حد ذاتها حاجزا طبيعيا بين الساحل البحر و سهل متيجة الاوسط بالاودية و الهضاب الجديدة يبلغ اعلى ارتفاع لها عند قمة جبل بوزريعة 417 م²

و ان كانت لم تتخذ مدينة الجزائر عاصمة سياسية التي استقر بها العثمانيون سنة 1518 فوسعوها كما أخذوا في ايصال المدينة بالبحر ببنائهم لما يعرف برصيف خير الدين و بناء حصن الصخرة (البنيون) مع احاطة المدينة بالأسوار المزدوجة بعدة أبراج كقطب استراتيجية للدفاع عنها³

فعدة مؤرخين مروا بالجزائر ووصفوا مدينة الجزائر و تتبعوا توسعها على مر الزمن يقول هايديو: " لقد كان سور المدينة الذي يشبه قوس الرماة مشيدا بقوة و محاطا بأسنان مبنية على اسلوب العتيق و كان المحيط البري للمدينة يقدر بثمانمائة و الف قدم بينما يبلغ طول الجبل الذي يمثل وتر القوس الممتد شريط البحر ستمائة و ألف قدم و بذلك يكون المحيط العام للمدينة اربع مئة و ثلاثة آلاف قدم و كان السور في الجانب المقوس الذي يأخذ في التصاعد ابتداء من البحر الى القمة الهضبة ذا ارتفاع متجانس يبلغ ثلاثين

¹ صالح عباد : الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830 دار الهومة الطبعة الثانية 2007 ص 335

² ناصر الدين سعيدوني "فحص مدينة الجزائر (نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية عشية الاحتلال)" في مجلة الدراسات التاريخية مجلت دورية يصدرها معهد التاريخ بجامعة الجزائر (العدد الاول سنة 1986) , ص 91.

³ الطيب عقاب : قصور مدينة الجزائر في اواخر العهد العثماني دار الحكمة الجزائر سنة 2000 ص 32

شبرا اما على جانب البحر حيث شيد جزء من هذا السور على الصخور فقد كان ارتفاعه يبلغ زهاء اربعين شبرا¹

وقد كانت هذه الاسوار حصون منيعة للمدينة تحميها من العدو و الشئ الوحيد الذي يربط المدينة مما يوجد خارجها هي الابواب المتعددة التي تحيط بالمدينة و اهمها :

"باب البحرية او باب الجزيرة او باب الجهاد في اتجاه الشرق باب السماكة (الديوانة) الواقع في اتجاه الشمال الشرقي باب عزون الواقع في الجنوب باب الواد الواقع في اتجاه الشمال باب الجديد الموجود في اتجاه الغربي يضاف الى هذه الابواب باب اخر هو باب القصبه العليا (دار سبيطار) يعتبر حاجز قويا بين القصبه و بين المدينة"²

رغم ان هذه الابواب كان دورها يتمثل في التحصن من العدو لكن كان لكل واحد منها دورا فعالا في بقاء و استمرار و تطور المنطقة المحاطة بالاسوار اضافة الى الدور الفعال في ربط العلاقات على اختلافها مع المنطقة التي تفتح عليها الابواب و هي كما سبق ذكره فحص المدينة و يقسم لنا ناصر الدين سعيدوني فحص مدينة الجزائر الى 03 مناطق و يذكر ان هناك " المنطقة الشمالية التي يرد ذكرها في وثائق الوقف باسم فحص باب الوادي و هي تضم الضواحي التالية السد ابي نور الرملة المنية واد قريش اكمان قامة الفول بوسكور بوزريعة عين الساخنة بيطرارية تاقليت و هناك ايضا المنطقة الجنوبية او الوسطى التي تعرف بفحص الباب الجديد و التي تشمل على البقاع التالية: الابار عيون حيدرة بير الدروج عين بن عطية برج حسين باشا واد الرمان بني مسوس .

اما المنطقة التالية و هي الجهة الذي يربط مدينة الجزائر بشرق البلاد عبر قنطرة وادي الحراش و تشير اليها الوثائق عادة بفحص باب عزون فهي تتكون من الاماكن التالية تاجرات عين الربط الحامة عين الرمانة تلا واملو كهف النسور العناصر راس تافورة بئر مراد رايس بئر خادم القبة تقصرين³

¹ البير ديفولكس: خطط مدينة الجزائر من خلال مخطوط ديفوكس و الارشيف العثماني. ترجمة و تحقيق و تعليق: مصطفى حموش , بدر الدين بالقاضي , الطبعة الاولى , المجمع الثقافي , ابو ضبي 2004, ص 49-50 .

² الطيب عقاب : المرجع السابق ص 33

³ ناصر الدين سعيدوني "فحص مدينة الجزائر (نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية عشية الاحتلال)" المرجع السابق , ص 91-92.

وقد كان هذا الفحص بمثابة متنفس للمدينة ومكانة تطوير الزراعة لاستصلاح الاراضي و لامتلاك الاراضي الواسعة و الضياع للهؤلاء الذين كان لهم مكانة مرموقة داخل اسوار المدينة او الذين كانت ظروفهم تسمح بذلك جراء الارباح التي بجنوبها من الجهاد البحري "فهناك بعض الافراد من الاتراك و الجماعات من الكراغلة و الحضر و بعض النضاري الذين كانوا يحتكرون ملكية منازلهم وبساتينهم و هناك جماعات من العمال الريفيين ينتسبون الى القبائل متيجة او عشائى جرجرة يتولون خدمة الارض مقابل اجرة زهيدة لاتتعدى خمس الامتاج و هم يعرفون بالبحارين او الخماسين¹

"الحضر هم الذين يقطنون المدن بصفة دائمة هم في المدينة الجزائر صنفان "البلديين" و صنف "الاندلسيين" "البلديون" هم اهالي ولدوا بالمدينة واستقرت عائلاتهم بها منذ القديم كانوا يشغلون في مدينة الجزائر حوالي 2500 بيت في اواخر القرن 16 اغلبهم يزاولون التجارة... ويملك البعض الآخر البساتين التي يعيشون من منتجاتها هم أحسن وضعية من غيرهم من الاهالي ... الذين كانت لهم املاك في سهل المتيجة²

فدوي النفوذ و ميسوري الحال شكلوا طبقة مالكة بفحص مدينة الجزائر و بنود لا تنقسم قصور و بيوت اصبحت فيما بعد معالم عمرانية ابهرت الفرنسيين عند قدمهم عملوا على الحصول عليها لاستغلالها لصالحهم

اصبح اغلب الاراضي الزراعية بالفحص المحيط بهذه الاخيرة في حوزة البرجوازية محلية تتالف من الموسورين من الاتراك و الحضر و الكراغلة و اليهود و بعض التجار و القناصل و الاوربيين الذين اقاموا المنازل الغناء فاختاروا القناصل الاوربيين الذين اقاموا المنازل الريفية التي لاتخلف في شئ عن منازل المدينة مقرا اقامتهم باعالي باب الوادي و مرتفعات مولاي حسن و فضل اليهود نواحي بوزريعة مكانات جمعهم بينما استقر الحضر من اصل اندلسي في الناحية تاقصرين و بئر خادم في حين انتشر الكراغلة بنواحي الحامة و بئر مراد رايس و الابيار و باب الوادي³

"ضيعة الداى التي شيدها الداى بابا حسن في اوائل القرن 11 على مسافة 1500 م شمال باب الواد ... و كذلك جنان رايس حميدوا بالابيار الذي اتخذه دوبرمون مقر لقيادته و دار حسين داى و دار بن سحنون و داري شكيكين و دار القايد احمد و جنان المفتي و

¹المرجع نفسه , ص 95.

² صالح عباد: المرجع السابق ص358 .

³المرجع نفسه , ص386.

دار الاغا و دار ضياف ... و دار عبد اللطيف و دار محي الدين و دار حسن باشا ببئر خادم¹

"تميز ان هذه المدينة تمت بسرعة كبيرة نتيجة الهجرات الاندلسية اليها و توافد الاثراك و الاهالي عليها لانها اصبحت مقر السلطة المركزية القرصنة الكبيرة"²

"بذكر حمدان خوجة في كتاب المرآة الصادرة سنة 1833 ان عدد السكان ايالة الجزائر كان عشر ملايين نسمة لكن الاحصاءات تنفي هذا الرقم نفيا قاطعا .. لهذا يذهب بعض المؤرخين الى القول ان عدد السكان في الجزائر كان حوالي ثلاثة ملايين نسمة ويبدووا هذا الرقم معقولا باعتباره رقما تقريبا .. كان هؤلاء السكان الموزعين و مدن القرى و الارياف لكن اغلبهم الساحقة كانت تعيش في الارياف يؤكد المؤرخون ان حوالي 90% منم كانوا ريفيين"³

كما أن ضواحي مدينة الجزائر أو كما كانت تسمى بفحص المدينة , تأثرت أيضا بساكنيها حيث وفد اليها أشخاص عديدي , من جنسيات مختلفة .

2.2. اثناء الاستعمار الفرنسي:

بعد الدخول المستعمر الفرنسي الى مدينة الجزائر بدأ بالبحث عن المناطق الملائمة لاستقرار جنوده فبدأ عمليات الاستغلال و الهدم المتواصل بهدف التمرکز وظهرت المباني العسكرية في كل المناطق "ولم تسلم الحدائق الجميلة للفحوص من هذا الاحتلال فاقامت مباني خشبية لاستقبال المستشفيات الميدانية و هدم ما يقارب تسع مئة منزل من هذه الفحوص لاستغلال اخشابها و ابوابها في التدفئة اما المدينة فلم يكن التدمير فيها اقل من الفحوص .. حيث تم تدمير مسجد السيدة عن اخره و الجامعين كبيرين الجامع الجديد (مسجد الحواتين) و كذلك الجامع الكبير قد نجيا من التحطيم ..."⁴

¹ ناصر الدين سعيدوني "فحص مدينة الجزائر (نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية عشية الاحتلال)" المرجع السابق ص 93-94.

² صالح عباد : المرجع السابق ص355.

³ المرجع نفسه ص354

⁴ صورية بابا قصاب بابا احمد قصاب نصر الدين قصاب جزازي فاندفورد و اخرون :على اثار العصرية 50 سنة من الهندسة و معمار الجزائر عنابة وهران 1 , المركز الدولي للمدينة المعمار و المحيط بروكسل 2007 ص 12

وتواصلت فيما بعد التغيرات المتسارعة الحادثة للمحيط الداخلي سواء من اجل احكام قبضة المستعمر على المدينة او تحت اسم التعمير و التحديث للمجال العاصمي و هذا ما ادى الى تبديل كامل للوجه التقليدي و هدمت مجموعة معالم الاثرية المرتبطة بتاريخ المنطقة لتوطن مكانها عمارات و طرقات الشئى الذي ادى بالمدينة بالتوسع خارج الاسوار تلك الرموز الراسخة لحيات الامن و الحماية حيث ذده الاثناء "يستغل المستعمر الاسوار الخارجية للمدينة القديمة لعدة سنوات و الا تعرض الا بعد فترات فيما يخص الجزء الجنوبي ليمسح بذلك التوسع للمدينة ... و فيما بين السنوات 1941 و 1947 بنيت الاسوار الجديدة الفرنسية و التي عوضت حاليا بنهج خميستي ex laferriere بالنسبة لجناحها الجنوبي و هذا تتشكل مدينة جديدة بمقاييس عمرانية اتية من وراء البحار¹

وهكذا قامت البلدية بشراء أرض عسكرية و طلب غعادة النظر في تصنيف تحصيناتها التي دمر عن آخرها في 1905 , وهكذا أصبحت مخططات تجميل المدينة و توسعها أولوية بالنسبة لمجتمع يتطور سياسيا و يتحول الى نظام مدني مما أدى الى إلغاء تلك التحصينات , وبذلك عززت نهاية الفضاء العسكري طموح الجزائر لأن تصبح عاصمة تجارية ... و اقتصادية .. مما أكد تطّلع مجتمعا الى تكوين فضاء حضري عمراني تتطابق معايير مع حجم الديناميكية المشهودة بفضل نتائج اقتصادية باهرة , وهو ما لم يتسنّ للمدينة ذاتها , بحكم تحول فضاءها الى فضاء اوربي بهل بالسكان , وهكذا شيدت بصفة مستعجلة البنيات الاولى من أجل السكان سرعان ما تراكموا فيها , دون الاستجابة الى المشاريع الجديدة , مما أدى الى بناء أحياء جديدة حول المدن²

و هذا بهدف تحسين المظهر الذي يليق بالفئة الاوربية التي اختارت مناطق معينة للتركز فيها و جهت عدة مشاريع للتهيئة العمرانية لهذه المناطق و اعدت عدة مخططات و مختلف التقنيات لاختفاء الواجهة التقليدية للمدينة اعطاء للمدينة وجه جديد يفصح عن وجود مجتمع متخلف و من اجل ذلك " هدمت اسوار ايزلي ما بين 1894 و 1900 و اصبحت بلديات مصطفى العليا و السفلى تابعة لحي ايزلي خصصت هذه الاحياء الجديدة و كذلك حي القصبة السفلى للاوربيين في حين من المحتم على السكان المسلمين التمرکز في المدينة العليا و هكذا كانت سياسة الامبريالية التي ركزت اعمالها على " تحسيس و تجميل " الاحياء الاوربية"³

¹ المرجع نفسه ص 14.

² العربي اشبودان : المرجع السابق , ص 215 - 216 .

³ صورية بابا قصاب بابا احمد قصاب و اخرون : المرجع السابق ص 12

"فيما يتعلق بالسكان نلاحظ وجود دراسة للسيد R Lesres نقتبس منها

(يقول المؤلف)الارقام المتعلقة بسنوات 1880 و التي تشير الى تضاعف عدد سكان بلدية الجزائر التي عرفت ظهور احياء جديدة و بسرعة فسجلت في الفترة 4972 نسمة سنة 1886 و ب 105558 سنة 1891 و ب 10363 سنة 1896 و كان من المجموع 25555893 ساكن عدد يقدر ب 17257 نسمة من الفرنسيين و الاجانب و في سنة 1896 كانت مدينة الجزائر العاصمة تضم 120 الف نسمة من بينهم 34771 يسكنون حي مصطفى الذي تم الحاقه عام 1904¹

¹ العربي اشبودان : المرجع السابق ,ص 217.



الصورة 1: التوسع الداخلي لمدينة الجزائر سنة 1890 .

و كما تطرق اليه سابقا فان استقطاب المعمرين و الاوربيين لاستغلال ثروات الجزائر فرض نوع من التمايز الاجتماعي اضافة الى تقسيم المجال الحضري و توزيع انماط من السكان على المناطق المختلفة من المدينة كما ساهم ملحوظ في التكديس الكبير لعدد السكان داخل المدينة و دفع سكانها الاهليين الى المناطق معينة و اصبحت الاحياء القديمة تعاني من الاختناق " الامر الذي ادى بالقائمين على شؤون المدينة الى اعادة الحاق الضواحي و تطوير الاحياء جديدة في الشمال و الجنوب وضم حتى باب الوادي الذي عرف ببناء 874 مسكن جديد اقيم عدد كبير منها على ارض جرداء تابعة للضاحية من الشمال و هو الامر الذي يجسد التحام الجزائر العاصمة من ضاحيتها ... و امام الحجم الكبير الذي اتخذه حي مصطفى الى الجنوب فلقد كانت هذه المنطقة الخضراء من الجزائر قبل 1830 تحتضن المساكن الفخمة للبرجوازية العاصمة فارتقى الحي الرى مصاف بلدية في 1871 ... و رات احياء جديدة النور مثل حي الاغا و قرية ايسلي و بلكور.."¹

ومن اهم تلك المنازل و الضياع التي كانت مثار إعجاب القادة الفرنسيين سنة 1980م نذكر ضيعة الداى التي شيدها الداى بابا حسن في أوائل القرن 11 على مسافة 1500 متر شمال باب الوادي ... و الدار الحمراء بالابيار اين كان يقطنها في القرن 17 م كل من علي رايس و صالح رايس , التي أصبحت قبل الاحتلال من أملاك حسين داى , الذي أوكل التسيير الى القنصل الانجليزي روبرت سان جون , وكذلك جنان الرايس حميدو بالابيار الذي إتخذه دبورمون مقرا لقيادته² ... الى غيرها من المعالم الاثرية بفحص المدينة و التي استولى عليها الاستعمار الفرنسي .

¹ المرجع نفسه ص219

² ناصر الدين سعيدوني : فحص مدينة الجزائر , المرجع السابق , ص 91.



الصورة 2:

شارع الجمهورية بمدينة الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي (بور سعيد حاليا)

3.2. بعد الاستقلال :

1.3.2. بسبب عامل الهجرة :

استمرت موجات هجرة الريفيين الى المدينة نتيجة عوامل الجذب السابق ذكرها , و لان المدينة ليس في امكانياتها توفير الى جموع المهاجرين على سنوات بعد الاستقلال لا المأوى و لا السكن و لأنهم لا يجدون مكان لهم وسط الحضريين

, وفي هذه الحال فقد كانوا ينتقلون الى اقاربهم او الى هؤلاء الذين سبقوهم الى المدينة ويعيشون بذلك في شروط غير ملائمة في انتظار ايجاد عمل يقتاتون منه وفي حين ذلك , فهم يبنون مساكن عشوائية مؤقتة وبناءات رخيصة على اراضي الدولة مكونين بذلك احياء قصديرية وبناءات فوضوية لكن هؤلاء النازحين "يجدون انفسهم غير متأقلمين مع المدينة وهذا راجع الى البنى الحضرية للمدينة التي لم تستطيع اعطاء اطار مناسب للتأقلم , فهذه الشريحة تكون بذلك مجتمع ريفي حضري او شبه حضري"¹ وهم يأتون بحثا عن العمل للتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى معيشتهم الذي يجعلهم يضطرون الى العمل في ظروف مماثلة الى تلك التي هربوا منها , او حتى أسوأ من ذلك بكثير , و يواجهون صعوبة الاندماج في الوسط الحضري ذلك انهم يصطدمون للوهلة الاولى بطابع جديد للسكن ووسط حضري جديد يصعب عليهم التأقلم معه بسهولة .

وهناك من العلماء من يعتبر ان هذا الجانب هو الشيء الايجابي في الهجرة الريفية بالنسبة للمدينة , عكس ما يظن البعض بكثرة التحدث عن سلبياتها فرغم الهيمنة الدائمة للمدينة على الريف لكن تبقى المناطق الريفية لها الفضل العظيم على المدينة إضافة الى ما سبق ذكره , فهذه المناطق الريفية تحملت بعد السبعينيات الفائض الديموغرافي الذي خلق مركز المدينة, إذ لم تكن هذه الاخيرة وحدها التي تستقبل توافد الريفيين النازحين فرغم استقطاب المدينة لهم , لكن كانت المدن الصغيرة والقرى المحاذية مطلوبة من طرف هؤلاء النازحين الذين لم يتأقلموا مع النمط المعيشي بها, و بقيت هذه المجالات تستقبل التوافد باستمرار خاصة بعد السبعينيات رغم التباين في اهداف النازحين و

¹ Mestefa Boutefnouchet : système social et changement social en Algérie ; opu . Alger date non citée p48

الاختلاف في شرائحهم الاجتماعية , فالريفيون يتجهون الى هذه المناطق المحاذية للمدينة بقصد السكن , سواء بالالتجاء الى اقاربهم او بناء مساكن عشوائية بها , و لضمان قربهم من مقر عملهم بها يستقر بهم الحال في تلك البلديات المحاذية للعاصمة لانخفاض ايجار مساكنها و بساطة معيشتها , و تقاربها في نمط المعيشة بها نسبيا مع مناطقهم الأصلية , لذلك كان صعب عليهم التأقلم مع المدينة و اندماجهم بها .

انتهت الهجرات الاولى الى المدن العتيقة ... لان الوافدين يجدون فيها كراء رخيصة و بسرعة ففي البداية يتوجهون الى اطراف المدينة لأنهم لا يبعدون عنها كثير و يكونون سكنا قصديريا او بناءات ذاتية او احياء مؤقتة .¹

و إذ رجعنا إلى المعطيات الديموغرافية نجد أن المجال الريفي عرف تغيرات مهمة في تلك الآونة , أهمها الزيادة الواضحة في عدد السكان في نفس الوقت الذي تشبع فيه المجال الحضري بشكل محسوس وبذلك ظهرت احياء عشوائية حول المدينة , و هذا ما يوضحه مصطفى بوتفوشة بقوله : " إن السكان النازحين يستقرون في التجمعات القريبة جدا من المدينة الكبرى , حقا الجزائر العاصمة يتزايد سكانها من 69 بالمائة في عشرية , و لكن التجمعات الشبه حضرية التابعة للجزائر العاصمة مثل : الشراقة , رويبة , بودواو : ثلاث مقرات للدائرة , التي رأت سكانها تنتقل من 122000 ساكن سنة 1966 إلى 358000 ساكن في سنة 1977 أي تفاقم ب 193 % , و هذا كون لا مساواة ملاحظة بين نمو العاصمة و التجمعات الشبه حضري التابعة لها , إذ أن هذه الأخيرة إزدادت بثلاث أضعاف"²

و مع التنامي المستمر لهذه الحركة أصبحت تعرف هذه القرى المحاذية للمدينة إزديادا كبيرا في حجم سكانها و تطورت وتحولت من تجمعات سكانية إلى بلديات و بذلك تشكلت ضواحي جديدة للعاصمة في تلك الآونة "فالبلديات الريفية في شرق العاصمة كانت كلها قرى عرفت تطورا عمرانيا كبيرا منذ 1978-1979... و منذ 1984 التقسيم الإداري الجديد سمح بإعادة تكوين نظام إداري للناحية , فكل التجمعات السكانية الثانوية القديمة حولت إلى مراكز تجمعات سكانية مثل (ولادفايت , بابا حسن , خرايسية العاشور ... إلخ) فأصبحت نتيجة لذلك بلديات حديثة النشأة بتنظيم مجالي صعب , و ذلك

¹ مارك كوت : المرجع السابق , ص 163

² Mestafa Boutefnouchet ; opcit ; P61

الفصل الثالث: تشكل مدينة الجزائر و توسعها عبر التاريخ.

بسبب نقص التجهيزات و النشاطات الإقتصادية التي تخلق منصب عمل , مما يحمل الأراضي الزراعية عبئ التوسع و التعمير " ¹

علاوة على ان هناك مساحات تم تحديدها و تخصيصها للتوسعات الجديدة ضمن مخطط التعمير و لكنها في الواقع استهلك و تم التوسع عليها بصفة غير نظامية منذ سنوات خلك مثال ذلك التوسعات العشوائية بالضاحية الشرقية من المدينة الجزائر (برج الكيفان الدار البيضاء الرغاية) و غيرها من التوسعات ببلديات اخرى بالمدينة في بئر خادم مثلا ²

بين العشرية 1966-1977 مجموع الوافدين نحو العاصمة كانوا 48% لكنهم نقصوا الى نصف 21% على طول العشرية الموالية في البداية سجل ارتفاع محسوس ب 58.16% ووصل الى 68.15% قوة الجذب يظهر انه لا يتغير انه لا يتغير لكن بسبب عدم قدرة الاستقبال اتجه الوافدون الى الاماكن اخرى تقع في نفس الشعاع الذي يسمع لها بالاحتفاظ بعلاقة جيدة مع المدينة الام ³

و استقبلت هذه المناطق أيضا و تشكلت عن طريق التوسع الصناعي إذ أنه في الفترة ما بعد الاستقلال و مع المخطط الرباعي الأول أين بدأ الاهتمام بالصناعة , فضلت المصانع شراء المساحات شاسعة من الأراضي بهذه المناطق الريفية و ذلك لانخفاض سعر مضاربتها مقارنة مع سعر الأرض بالمركز (انظر مبحث تغير سعر الارض تبعا لتحول الوظائف الحضرية) , و اختيار هذه المناطق راجع الى السياسة الجديدة التي أقرت إبعاد المصنع عن مركز المدينة لتفادي الضوضاء و تلوث المناطق الأهلة بالسكان , الى جانب أن ارتفاع سعر مضاربة الأرض بالمركز عندما كان كقطب جاذب للسكان و منطقة إستراتيجية , أدى بالصناعات التركز خارج حدوده الانخفاض سعر مضاربة الارض بها .

¹ Idir ourdia , « les conséquences socio- spatiales de la mauvaise utilisation de l'espace le cas de l'algérois », in cahiers de l'aménagement ; publication de l'unité aménagements territoriales ; opu ; Alger ; 1988 ;P88

² فوزي بو دقة "التقنية و سياسات التخطيط الحضري و التنمية بالمدينة العربية " في المجلة المصرية للتنمية و التخطيط المجلد الثامن عشر (العدد الثاني) ديسمبر 2010 ص 76-77

³ Luisa amireche : « mobilités résidentielles et structures métropolitaines a Alger » in Alger lumière sur la ville opcit P252

و كان لهذه النشاطات الصناعية التي ركزت خاصة بالضواحي القديمة , دور في استقطاب جموع كثيفة من النازحين الريفيين و هذا منذ الفترة الاستعمارية إلى ما بعد الاستقلال , و تركزت النشاطات الصناعية حسب DE CLOITRE و REVERDY و هذا في كل من نهج 12 (حامة العناصر) وفي بلديات شرق العاصمة (حسين داي , الحراش) بنسبة 75 %¹

وكانت تعتبر هذه المناطق كضواحي للعاصمة تم تعميرها بعد إنجذاب السكان إليها نتيجة توفر مناصب الشغل جراء توطين هذه الصناعات بها , لتصبح بعد ذلك جزء من المدينة .

و نظرا للسياسة الصناعية الوطنية القائمة على مبدأ التوازن الجهوي فقد ظهرت بالإضافة الى الاقطاب الصناعية الكبيرة مدن صناعية متوسطة و صغيرة حولت النزوح الريفي نحوها مما جعلها تخفف الضغط عن المدن الكبيرة و ذلك ابتداء من الثمانينات خصوصا عند انتهاء الجزائر لسياسة اعادة الهيكلة الصناعية و تزويد كل مدينة بمنطقة صناعية²

وهذا التحضر ظهر بطرق مختلفة على طول خمسة عشر سنة الاولى التي اعقبت الاستقلال نجد ان الصناعة خاصة هي التي استهلكت الاراضي الزراعية من برنامج منهم لتطوطين المناطق الصناعية في مدينة الجزائر نجد على سبيل المثال 1000 هكتار من الاستهلاكات نجد على سبيل المثال 1000 هكتار من الاستهلاكات Raffinerie لسيدي رزين ببراكي و المنطقة الصناعية للروبية على طول العشريتين الاخرتين نجد ان التجهيزات و التجزئات عن طريق الاحتياط العقاري البلدي و العمليات الكبرى و البناءات العشوائية و البيوت القصدية هي التي Déciné الاراضي الزراعية³

هذا الهبوط في النمو يظهر استمراره الى يومنا هذا 1.73 % في السنة بين 1987 و 1998 ضحية نمو خاص العامة تظهر غير قادرة على امتصاص اثار عوامل جذبها ازمة

¹ Madani safar zitoun ;: stratégies patrimoniales et urbanisation ; Alger 1962 1992 .opcit ; P50 .

² محمد مخلوف : المرجع السابق , ص 134-135.

³ N. Chaabi Chelrouk ,l sidi moussa et s ait Cherkit : « Le paysage et l'environnement naturel algérois un patrimoine a préserver » in Alger lumière sur la ville opcit P297

السكن التي تفتت شلت بشكل على المدينة الى الدرجة اصبحت فيها غير قادرة على الاحتفاظ بنموها الطبيعي الذي بقى مرتفعا (اكثر من 2 % في السنة)¹

التحولات التي يعرفها اليوم المجال الحضري و التخوم المجاورة له تفرض علينا تجاوز العلاقة التقليدية بين الثنائي القديم ريف- مدينة , وتوضيح العلاقة الديالكتكية التي أفرزها النمو الحضري بين مركز المدينة و ضاحيتها ودراسة ماينتج في هذا المحيط من ظواهر وعلاقات سوسيو-اقتصادية جديدة , اذ أن إنتقال العلاقة من مدينة- ريف الى مركز- ضاحية هو نتيجة حتمية لاتساع مجال المدينة والامتداد المستمر لفضاءها المدني نحو المجالات الريفية المحيطة بها .

وهذا ما عمل على الانتاج الدائم لضواحي جديدة في كل مرة, هذه الاخيرة التي تكون مجاورة للضواحي القديمة , ذلك أن المناطق الملاصقة للمدينة و هي المناطق الشبه ريفية أسدت دوما خدمة للمدينة إذ انها عملت على امتصاص الفائض السكاني الذي عجزت المدينة عن استقباله نتيجة لتشبعها في أواخر السبعينيات وبالتعمير الشامل لهذه الضواحي تلتصق شيئا فشيئا بالنسيج العمراني للمدينة , وتصبح جزء لا يتجزء منه وهذا ما يوجب تشكيل ضواحي جديدة " فالمثلث الذي بنيت عليه مدينة الجزائر كما تدل عليه بقايا أسوارها القديمة كان يمتد من أقصى غرب خليج مدينة الجزائر و يصعد المرتفع الجبلي لبوزريعة و كانت المدينة في تلك الاثناء يغمرها محيط زراعي وغابي يمتد عبر فضاءات المتيجة و الساحل"²

فهذا المحيط الزراعي بهاتين المنطقتين تم استهلاكهما من طرف التعمير الحضري للمدينة , وبذلك بدأ يتشكل وسط المدينة الجديد منذ الخمسينات , حيث زحف التوسع التعميري ليضم كل الحزام الاخضر المحيط بالمدينة , الذي التحم بها وبذلك تكونت مدينة الجزائر الكبرى سنة 1969, وتنظيمها الفيزيقي و تكوينها العمراني جاء نتيجة تأثيره بعدة حقبات زمنية أين توالى عليها عدة احتلالات , فتركت آثارها بارزة في تكوين المدينة فمن الدولة الفينيقية الى الرومانية ثم تلتها العثمانية و آخر الدول التي تركت آثارها بارزة علمدينة الجزائر هو الاحتلال الفرنسي , وكانت نقطة انطلاق الفرنسيين هو

¹ Luisa Amireche : « mobilités résidentielles et structures métropolitaines a Alger », opcit P252

² الجزائر عاصمة القرن 21, المصدر السابق ص 8

باب عزون ومنها توسعت نحو باب الواد غربا وحسين داي شرقا حيث ركزت اغلبية النشاطات في هذا المركز¹

وأصبح وسط العاصمة مكون في شكل خطي من ساحة الشهداء باب عزون في الشمال شارع العربي بن مهدي مع ساحة الامير عبد القادر البريد المركزي شارع ديدوش مراد وأخيرا ساحة اول ماي"وقد اضيف لمحيطها البلدي السابق (القصبه و باب الواد ومدينة الجزائر الوسطى) حيز مصطفى (سيدي محمد والحامة والمرادية تقريبا)فهذه الفضاءات التي كانت تحيط بالمدينة تشكلت منها ضواحيها التي اشتدت المنافسة فيها ضراوة بين الرغبة في الحفاظ على طابعها الفلاحي وتحويلها الى مناطق سكنية(بولوغين بوزريعة والابيار وبئر مراد راييس والقبة) فامتد نشاط مدينة الجزائر ومنشأتها و تجهيزاتها الى حسين داي والحراش²

اذ تكون الحزام الاول من الضواحي التي شكلت مدينة الجزائر كل من بوزريعة باب الواد حسين داي الشراقة الابيار بئر مراد راييس بئر خادم القبة الحراش باب الزوار, ذلك ان هذه المناطق في أصلها كلها ذات طابع ريفي و كانت تتوفر على مساحات شاسعة من الاراضي الخصبة الصالحة للزراعة وكانت عبارة عن مناطق فلاحية اقتطعت مساحات شاسعة منها للتعمير السكني, سواء عن طريق السكنات العشوائية التي كثرت على أراضيها نتيجة النزوح الريفي منذ الاستقلال أو بعدما أن أدخلت ضمن المخططات الحضرية لصالح التعمير الحضري.

ولواخذنا بوزريعة كمثال على ذلك "نجدان بلدية بوزريعة تتربع على أراضي جبلية ذات طابع ريفي وتتميز بناياتها بالطابع الريفي ما عدى الاحياء الحديثة (فوجرو وشوفالي) ويشتغل الكثير من سكانها بالفلاحة ولقد شهدت بلدية بوزريعة توافد اعداد هائلة من النازحين ويتجلى ذلك من خلال كثرة الاكواخ المنتشرة بها والتي يتجاوز عددها 525 كوخ موزعة على تسعة مناطق"³

¹ بلخثير بديع الزمان: " ازمة الاسكان و المبادرات الفردية و الاسرية , دراسة حالة في حي شعبي ديار الكاف بالعاصمة " , رسالة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الجزائر , معهد علم الاجتماع, 1998-1999, ص 105-106 .

² الجزائر عاصمة القرن 21 , المرجع السابق , ص8

³ مجلة حقائق مدينة الجزائر العدد10 جوان 1983 - ص21

فأراضي هذه المناطق لم تتحمل عبئ التوسع العشوائي للمدينة فحسب بل أصبحت فيما بعد تدرج ضمن سياسات الاسكان لحل الازمة التي كانت تعاني منها العاصمة, نتيجة الاكتظاظ السكاني وذلك من جراء النزوح الريفي, و يمكن القول هنا ان عملية الحاق هذه الضواحي الى مدينة الجزائر تم بقرار سياسي ازداد اثرها عدد بلديات الجزائر فبعدها كانت متكونة من 11 بلدية اثناء عهد الاحتلال, التطور الاقتصادي بعدا لاستقلال والنمو الديمغرافي وظهور احتياجات جديدة للسكان أملى على السلطات وجوب التوسع العمراني للمدينة الى بلديات و ضواحي جديدة, وبذلك أصبحت مدينة الجزائر بعد سنة 1977 تنقسم الى 13 بلدية (انظر الخريطة رقم (1))

واستمر التوسع العمراني لمدينة الجزائر الى غاية الثمانينات ذلك ان الضغط الديمغرافي والنمو المتزايد لعدد سكان العاصمة نتيجة النمو الطبيعي او بسبب الهجرة الريفية المتزايدة أصبحت المدينة في وقت ما غير قادرة على استقباله او الاحتفاظ به حيث " انتقلت البنية العمرانية بحاضرة مدينة الجزائر العاصمة من 160 عام 1966 الى 395 كتلة حضرية عام 1998¹

لذلك كان من الضروري جعل توسع الفضاء المدني للعاصمة في إطار مخطط, إذ أنه في أواخر السبعينات وضع تحت تصرف البلديات بنص قانوني احتياطي عقاري وذلك أيضا في إطار سياسة الاسكان لحل أزمة السكن التي كانت تعاني منها عاصمة البلاد في تلك الآونة من أجل توسع امتدادها الحضري في إطار مخطط, وتفادي فوضوية التعمير واندراج ذلك في إطار التهيئة العمرانية " لذلك بعد 1983 عملية التهيئة المجالية التي كانت الزامية إثر عملية النمو الحضري والضغط الديموغرافي, اقترحت السلطات المعنية ثلاث متغيرات للتوسع المتغير الاول يعمل على تطوير التوسع نحو حامة حسين داي وتطور نحو الشرق باتجاه قطبين. الاول باتجاه اليبير الى غاية بن عكنون و القطب الثاني يتجه من بئر مراد رايس الى بئر خادم وهذين القطبين يتوسعان بدورهما باتجاه الجنوب الغربي اذا اقتضت الحاجة, اما المتغير الثاني وجه التوسع حول قطبين للمركز المتختم المتجاوز الحد غاية الدرارية, المتغير الثالث يجمع بين تطور ثلاث مراكز الاول

1 فوزي بودقة: المرجع السابق, ص 79.

توسع المركز الحالي ذو المضاربة الاقتصادية الثاني ذو مضاربة ادارية والثالث بباب الزوار ...¹

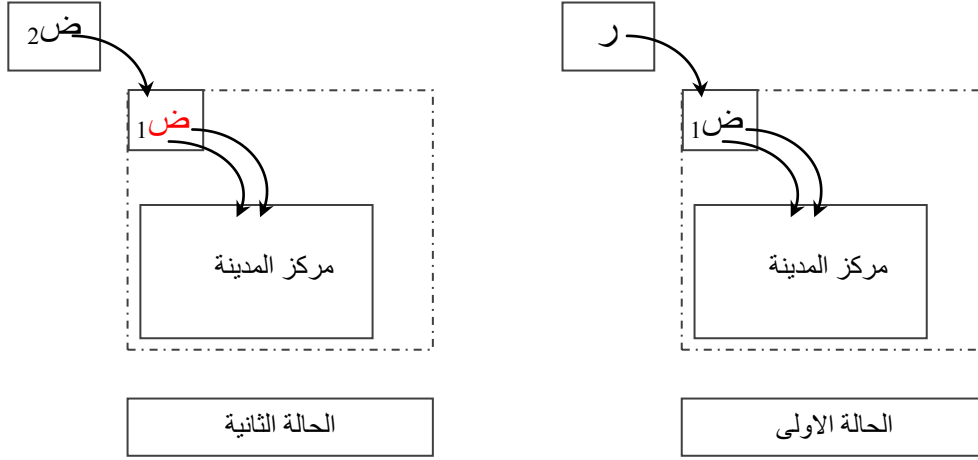
وبعد التعمير الشامل لهذه الضواحي القديمة إحتاج النمو الحضري لمدينة الجزائر الى مجالات جديدة لاتساع فضاؤها المدني (أنظر الرسم البياني رقم 06) اذ بدأت تظهر الضواحي الجديدة للعاصمة منذ سنة 1987 وبدأ معه التعمير السريع والخروج الفردي لسكان المدينة باتجاه التخوم المجاورة, الشيء الذي ساهم بشكل فعال في التنفيس

عن العاصمة خاصة المركز, من الضغط الذي كانت تعاني منه " يوضح هذا التطور في الحقيقة النمو العمراني المرتبط بلا شك بالنمو الاقتصادي الذي عرفته العاصمة , لاسيما بضاحتها من خلال انتشار الاحياء و التجزئات السكنية التي يتراوح عدد سكانها بين 400- 5000 نسمة كونها امتدادا عمرانيا لبلديات الضاحية , ونظرا للتعديل الاداري لعام 1997و الذي بموجبه اقتطعت 24 بلدية من بلديات من الولايات الثلاث والتي تم ضمها الى العاصمة , ولهذا السبب نجد أن البلدية في هذه الفترة , لم يرتفع عدد الكتل الحضرية بها بل تراجعت بوحدة , وارتفعت بومرداس بوحدة , وانخفضت بتيازة بتسع كتل , لأن البلديات التي ضمت الى العاصمة من هذه الأخيرة , وهي 14 بلدية تعتبر الثقل السكاني الاهم في ولاية تيبازا , كما أن البلديات التي تم ضمها من بومرداس الى العاصمة , هي كذلك ذات وزن سكاني معتبر وتنتشر بها الكتل الحضرية , خاصة وأنها تقع في محيط المنطقة الصناعية روية – راية "².

إذ استقبلت البلديات المجاورة للعاصمة الوافدين من هذه الاخيرة , لأسباب مختلفة الشيء الذي ساهم في توسع النسيج الحضري للمدينة .

¹ Asnami Lakhdar ; « gestion spatiale et instrument d'urbanisme ;essai d'analyse du processus d'urbanisation dans le milieu périphérique ;ouest d'Alger :le cas de la commune de draria » ;en vue de l'obtention d'un magister en sociologie rural-urbain université d'Alger juin 1992 P197

² . فوزي بودقة : المرجع السابق ص79



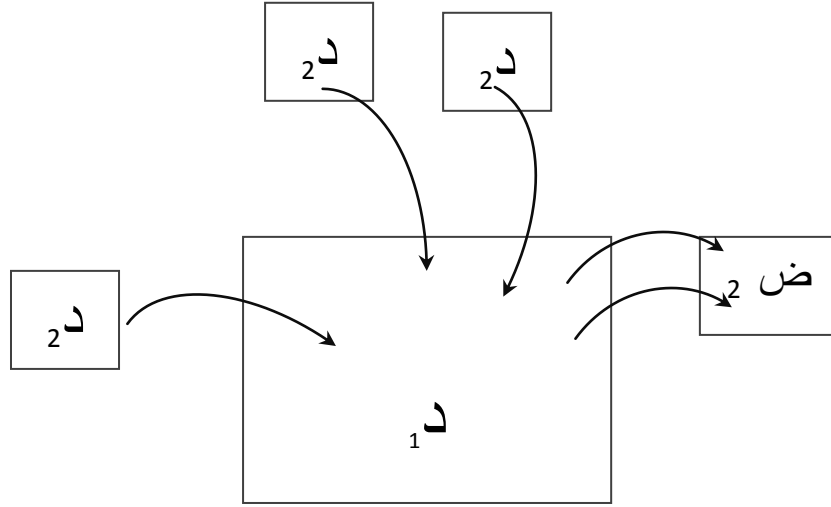
الحالة 01 : فترة انتقال الريفيين الاكثر فقرا الى الضواحي القريبة من المركز و من ثم الى مركز بالذات

الحالة 02 : بعد التحام الحدود الضواحي القديمة بالحدود الحضرية الجديدة للمدينة (المركز الحضري) و بعد تشبع المدينة بالسكان تبدأ مرحلة خروج سكان سواء من المركز او من الضواحي القديمة نحو الضواحي الجديدة

ض1 : ضاحية قديمة
ر : الريف
ض2 : ضاحية جديدة
_____ حدود المركزية
----- حدود وهمية
← اتجاه توافد السكاني

الشكل رقم 04 يبين الهجرة الريفية من المناطق الريفية القريبة نحو المركز و انعكاس ذلك على الضواحي الاخرى¹.

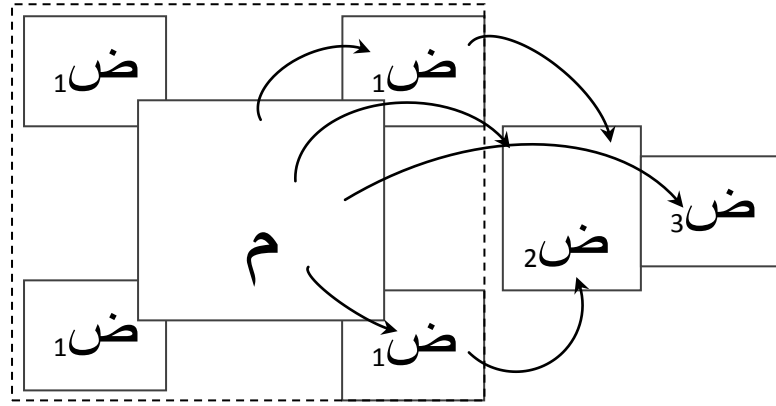
¹ من إعداد الباحثة



- د1 : مدينة الجزائر العاصمة (بحدودها القديمة و الجديدة) .
د2 : المدن الداخلية التي نزع منها سكانها باتجاه عاصمة البلاد .
ض2 : الضاحية الجديدة التي استقبلت النوافد السكاني من مدينة الجزائر .
← اتجاه نوافد السكان .

الشكل البياني رقم (5) بين استقبال مدينة الجزائر هجرة نحوها من المدن الداخلية
ومن تم انتقال سكانها نحو ضواحيها¹

¹ من إعداد الباحثة



م: المركز الحضري

ض¹: الضاحية القديمة للمركز الحضري التي التحمت فيما بعد من النسيج الحضري

ض²: الضواحي الجديدة القريبة و الملازمة مباشرة لحدود المدينة .

ض³: ضاحية الضاحية و هي الضواحي المستقبلية البعيدة عن المركز الحضري

_____ حدود المركزي الحضري.

----- الحدود الجديدة للمدينة .

الشكل البياني رقم (6) يبين ظاهرة توافد سكان المدينة نحو الضاحية و ضاحية الضاحية¹

¹ من إعداد الباحثة.

و هكذا شهدت البلديات الواقعة في الحزام الثاني للمدينة وفي ولاية البليدة و بومرداس و تيبازة نموا كبيرا و خلال تلك الفترة نشأت التجمعات السكانية عمليا بدون المرافق العامة التي تنجز في العادة قبل الشروع في البناء¹

نلاحظ اذ ذاك أن إستراتيجية النمو بالضواحي الجديدة عكس تلك بالضواحي القديمة, التي تغذت بالنزوح الريفي بل انها عرفت هيمنة المركز نتيجة النمو الديمغرافي, فأصبحت هذه الضواحي الجديدة تعرف نزوحا إليها من طرف سكان المدينة بحثا عن أراضي لبناء السكنات الذاتية, بحكم أن المجال الريفي و الشبه الريفي بالضواحي اليوم اصبح يعطي العديد من الامتيازات التي يبحث عنها الحضريين, و النوعية الجديدة لعملية توسع المجال الحضري على حساب المجال الريفي تستمر في البروز في شكل الهيمنة القديمة للمدينة على الريف, اذ جاء هذا التوسع على حساب الاراضي الزراعية وقد ازدادت التجمعات السكانية التابعة لولاية الجزائر و أصبحت مدينة الجزائر (تتكون من 12 تقسيمات ادارية تغطي 57 بلدية (29 بلدية 28 دائرة) التي استقبلت 2562000 ساكن سنة 1998 اين 90 بالمائة منهم هم حضريين و اذا كانت العاصمة 28 دائرة حضرية عرفت تباطؤ ديمغرافي (0,36 بالمائة) لتدقق سكانها باتجاه ضواحي المتيجة و الساحل, و هذا ما يشرح منطقيا النسبة العالية للنمو السكاني لهذه الضواحي اين معدل النمو السنوي المتوسط هو 35,5 بالمائة (المتوسط الوطني ارتفع ما بين 1987 و 1998 الى 3,75 بالمائة)²

احصائيات المنشورة سنة 1998 خاصة المتعلقة بالهجرة بين سنوات 1987 و 1998 فيما يتعلق بالمناطق التي تتضاد مع حدود محافظ الجزائر 57 بلدية نستنتج ان البلديات المركزية غير بعيدة عن المركز العاصمة سجلت هجرات سلبية و البلديات اللغربية و الضواحي البعيدة عرفت هجرات ايجابية³

¹ الجزائر عاصمة القرن 21, المصدر السابق, ص 13

² Abed Benjelid : « armature urbaine et population en Algérie » in insaniate revue algérienne d'anthropologie et de science sociales ; n°13 ; janvier avril 2001 ; p135 .

³ Sid(Ahmed souiah : « mobilité résidentielle et recomposition socio-spatiale le cas de région algéroise » in Alger lumière sue la ville opcit P 239



الصورة 3: النمط المعماري الاوربي الذي تبنته فرنسا بمدينة الجزائر

ساهمت سياسة البناء في الضواحي الحضرية 80 % من برامج السكن خلال العشرية الاخيرة بنيت في مواقع خالية في تمدد كبير للتنقل الحضري و استهلاك الاحتياطات العقارية المبرمجة للمستقبل و سعة من استهلاك الاراضي الفلاحية ادى كل من التعمير العفوي و عمران التنطبق الى تفجير المدينة¹

هذه الحركية والتي جاءت نتيجة للضغط الديمغرافي والنمو المتزايد لعدد سكان العاصمة جراء النمو الطبيعي او بسبب الهجرة الريفية (أنظر الرسم البياني رقم 4 و 5) , أين أصبحت المدينة في وقت ما غير قادرة على استقباله أو الاحتفاظ به لذلك يتجه الفائض السكاني نحو الضاحية الريفية القريبة , وكلما اقتضت الحاجة يزداد توسع المدينة الى ضواحي أخرى تحتوي على المجالات التي بإمكانها إستقبال ,السكان الذين تستقطبهم نحو هذه المناطق لتوفرها على مساحات شاسعة من الاراضي بقصد التوسع في السكن, ونجد أن معظم هذه المناطق كانت مناطق زراعية مثلما هو الحال بالنسبة (للساحل) و(المتيجة) وهذا الزحف افرز في كل مرة اندثار مساحات شاسعة من الاراضي الفلاحية الخصبة*

فالتوسع المستمر للفضاء المدني نحو هذه المناطق كان بشكل عفوي, أين تم الخروج في بادئ الامر فرديا ,ذلك أن اكتظاظ المدينة وقلة المساحات الخاصة بالبناء أدى بفئة من سكان المدينة الى البحث عن فضاءات جديدة تمكن من البناء قصد السكن وبذلك اتسعت المدينة بطريقة عشوائية نحو البلديات المحيطة بها, مقتطفتا مجالات واسعة من أراضي هذه البلديات ثم عملت السلطات على أن يكون هذا التوسع منظم وإداري حيث ضمت إداريا تلك البلديات الى حدود مدينة الجزائر وكان ذلك بداية من سنة 1997 بعد التقسيم الإداري الجديد الذي جاء ضمن المشروع الحضري الكبير لمدينة الجزائر ألا هو " مشروع محافظة الجزائر الكبرى "وهذا ما يوضح ان هذا المشروع جاء كمشروع بعدي أي بعد تلك المشاريع الفردية بالضواحي القريبة من العاصمة, هذه المشاريع التي كانت نتيجة الخروج العفوي للأفراد والجماعات من العاصمة باتجاه ضواحيها , إذ أن هذه الفئة معظمها من شريحة إجتماعية معينة فمقصدهم النهذه الضواحي ليس لحل أزمة السكن بل لبناء المساكن المتسعة والفلات الفخمة والابتعاد عن ضوضاء المدينة والبحث عن ايطار حياة خاص.

¹ مارك كوت : المرجع السابق,ص 165.

* أكثر تفاصيل في الفصل الرابع .

وفي سبيل إحتواء هذه المشاريع وضمها وتنظيمها وبقصد تخفيض الضغط عن الهياكل و الاجهزة القاعدية بعاصمة البلاد استوجب ذلك اعادة الهيكلة حيث رأت السلطات المعنية ضرورة تنظيم ولاية الجزائر إقليميا وذلك بازالة الحدود الاقليمية السابقة بين هذه الولاية وبعض الولايات المجاورة لها المتمثلة في ولاية بومرداس تيبازة و البليدة نظرا للتداخل بين بعض بلديات هذه الاخيرة وبين مدينة الجزائر , وبذلك أصبحت ولاية الجزائر تشتمل على 57 بلدية بعدما كانت تضم 33 ثلاثة وثلاثون فقط .

وقدمت الحاق هذه البلديات المفصولة عن ولاياتها السابقة الى ولاية الجزائر ابتداء من 31 جويلية 1997 وبذلك اصبحت ولاية الجزائر تضم 57 بلدية بحيث نظم التراب الاداري لمدينة الجزائر عبر 28 دائرة حضرية و 29 بلدية * .

فهذا الحزام الثاني من الضواحي الذي يتمثل في البلديات المفصولة عن الولايات السابقة الذكر جاءت في المرحلة الثانية بعد تعمير الضواحي القديمة والتي التصقت بالنسيج الحضري للعاصمة نتيجة تعميرها الشامل لذلك اوجد المجال الحضري للعاصمة مجالات استقبال جديدة لفائض سكانه .

فالضواحي الجديدة لها ديناميكية معاكسة ومختلفة عن تلك للضواحي القديمة ذلك ان القادمون الى هذه الاخيرة كان مقصدهم يرنو الى المدينة , أين يرجون ايجاد عمل و ماوى ومستقر في حين ان النازحين الى الضواحي الجديدة هدفهم امتلاك المجال بقصد السكن واغراض اخرى تتضح لنا من خلال تحليل نتائج البحث الميداني.

و بذلك أصبحت الضاحية تبعد شيئا فشيئا عن مركز المدينة: الا أن وجدت في هذه اللاونة الضاحية و ضاحية الضاحية أو الضاحية القريبة والضاحية البعيدة , فالضاحية القريبة هي التي توجد في استمرارية مع المدينة , وهي الاكثر قدما وتلك المتحضرة تماما

* انظر الفصل الرابع با لتفصيل.

,وتوسع الاحياء الحضرية لاختلف عنها كثيرا حتى وإن وجدت هذه الضاحية خارج حدود المدينة¹.

اما الضاحية البعيدة فتأتي في حدود الضاحية القريبة و تكون هذه المناطق شبه حضرية لم تكتمل بها بعد مظاهر التحضر , إضافة الى توفرها على مساحات شاسعة من الاراضي غير المبنية .

2.3.2. تغيير النموذج ريف مدينة الى مركز ضاحية:

العلاقة الديالكتكية ريف- مدينة هي علاقة قديمة قدم الحضارات وعراقتها ذلك أن في كل المجتمعات هناك علاقة تربط ريفه بمدينته , وقد تختلف هذه العلاقة باختلاف المجتمعات وتتبدل بتعاقب الازمان ففي كل زمن معين تتطور تلك العلاقة وقد استخدم هذا الثنائى بشكل واسع في القديم , و يتعلق الامر دائما بالامساواة بينهما وهيمنة المدينة على الريف , هذا الاخير الذي بقي دوما خاضعا للمدينة ويتشكل حسب احتياجاتها .

و المدن والأرياف الجزائرية ككل المدن في العالم اختلف دورها من زمن لآخر , ففي الفترة ما قبل الاستقلال او حتى تلك التي سبقت الاستعمار , كانت العلاقة بينهما تقوم على أساس استهلاكي و مصالح مشتركة , ذلك ان الريف كان يشكل مصدر تموين للمدينة بالمواد الغائية , وكانت تعتبر المدينة المنطقة التي يصرف فيها منتوجاته الزراعية حيث كان الريفيون ينتقلون يوميا الى المدينة لبيع المنتجات المزروعة والمواد الطازجة الاخرى مثل البيض والألبان الى جانب بعض الاواني الفخارية التقليدية التي كانت تشكل ندرة شديدة بالمدينة.

فهذه الحركة اليومية كونت علاقة شبه تكاملية بين المدينة و ضواحيها الريفية , وأصبحت متضامنان من جوانب عديدة فإذا رجعنا قليلا الى الوراء فاننا نجد ان المدن الجزائرية في غالبيتها كانت على عهد الاحتلال مدن ذات وظيفة استهلاكية اكثر منها مدن للإنتاج ذلك أن المدينة قد لعبت دور الوسيط بين الريف والاستعمار لانها تمثل مراكز تجارية بين الجزائر وفرنسا , وبعد الاستقلال وبعد تأميم الاراضي التي خضعت للتسيير الذاتي أصبحت المدن تسيطر على النشاط الاقتصادي الذي تقوم عليه حياة الريف

¹ pierre labord : opcit , P167.

كالتصدير والتمويل والتسويق... الخ, و بقيت المدن الجزائرية تقوم الى حد كبير بدور المستهلك اكثر من دور المنتج بالرغم من اتساع وظيفتها الادارية والسياسية وتمركز مختلف الخدمات فيها¹

ولم تقتصر التبادلات بين الريف والمدينة على المواد الاولية فحسب بل تعدى ذلك الى الاشخاص الذين يزود بهم الريف المدينة بمثابة ايدي عاملة, اذ انه بعد الاستقلال بقي الريف يغذي المدينة بالهجرات الدائمة نتيجة الجذب الاقتصادي الذي عرف انتعاشا في هذه الفترة خاصة بالمدينة, وهذا مقارنة مع الريف الذي بقي دون تطوير الشيء الذي ساعد في استقطاب سكانه نحو المدينة.

هؤلاء السكان الذين أصبحوا يبحثون عن بعض الإمتيازات التي باتت تفتقد ها المدينة و ذلك في التخوم المجاورة و هي تلك الضواحي المتماسة للمدينة, الشيء الذي ساهم في انتقال العلاقات من ريف- مدينة إلى ضاحية - مركز, هذه الأخيرة التي جاءت نتيجة حتمية لإتساع الفضاء المدني و الامتداد التعميري المستمر لمدينة الجزائر نحو ضواحيها المجاورة, و هذا ما عمل على إنتاج ضواحي جديدة في كل مرة, تتجه الأنظار إليها بعد تعمير الضواحي القديمة و اندماج هذه الأخيرة ضمن النسيج العمراني للمدينة.

و الجدير بالذكر هنا ان ديناميكية الضواحي الجديدة عكس ديناميكية الضواحي القديمة, هذه الاخيرة التي تغذت بالنزوح الريفي, ذلك ان المدن الصغيرة و القرى المحاذية

للمدينة كانت مطلوبة من طرف هؤلاء النازحين الذين لم يتأقلموا مع النمط المعيشي للمدينة و يختارون هذه المناطق ليكونوا قريبين من مصالحهم بها, في حين تغيرت

وظيفة الضواحي الجديدة التي أصبحت تستقبل المدنيين الذين ينتقلون من المدينة الى هذه الضواحي قصد الاستقرار لأنها تتوفر على المساحات الارضية التي يسمح بها البناء الذاتي سواء في شكل فيلا فخمة أو بيوت بسيطة لكنها واسعة.

¹ محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيلوجي لأهم مظاهر المجتمع الجزائري المعاصر, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1969, ص 106.

و لم تؤثر هذه التحولات للمجال الحضري في الفترة الزمنية الممتدة ما بعد الاستقلال الى يومنا هذا على طبيعة شغل المجال فحسب بل ادى هذا الى تكوين بناء اجتماعي معين , ذلك ان هذه الديناميكية الحضرية الاقتصادية احدثت تمايزا اجتماعيا اختلاف طبقي , اذ تشكلت بوسط المدينة بعد الاستقلال , الاحياء الراقية و تلك الشعبية وبعد بروز ظاهرة الضواحي أصبح التمايز داخل الضاحية الواحدة و بين الضواحي أيضا للأسباب السالفة الذكر .

إن ظاهرة التوسع المدني نحو الضواحي هي ظاهرة عرفت بلدان العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية اذ برزت بشكل واضح في الدول المتطورة التي عرفت تطورات حضرية سريعة في مدنها و اصبحت مدنها الكبرى تشكل متروبول حضري و هذا نتيجة تضخم مدنها القديمة و نموها بالاتجاه الخارجي لحدود المدينة , و لهذا بحثت عن متنفس لها لتخفيف الضغط عنها , الذي جاء نتيجة للهجرة الخارجية اذ تعين على سكان المدينة البحث عن سكنات في الضواحي المجاورة خارج نطاق المدينة المكتظة وهذا ليس قصد حل أزمة السكن و لكن هؤلاء السكان أصبحوا يبحثون عن متنفس لهم من الازدحام وضوضاء المدينة .

لنتنقل هذه الظاهرة لتسود دول العالم النامي بعدما عرفت المدن الكبرى لهذه الدول تزايدا في أحجامها نتيجة النمو الطبيعي وتغذت الى جانب ذلك بالهجرة الريفية المستمرة , إذ أن هذه الدول خرجت من المرحلة الاستعمارية بإرث ثقيل المحمل يتمثل في تحطيم البنى الاجتماعية و الاقتصادية للريف وتدهور أحواله , لذلك كانت الهجرة نحو المدينة أسلم سبيل سلكه الريفيون للارتقاء بمستواهم المعيشي .

و الجزائر مثل كل هذه الدول ليست في منأ عن نفس الظاهرة , حيث كانت الهجرة الريفية العامل الرئيسي و المنبع الاساسي لبروز ظاهرة التوسع المدني نحو الضواحي , ذلك أن تعذر على المدينة استيعاب العدد الهائل من السكان ومن ثم أزمة السكن , جعلت من هؤلاء السكان الاتجاه نحو الضواحي المجاورة للمدينة بحثا عما أصبحت تفتقده المدينة , وما يجب أن نشير إليه هنا أن المجال الحضري الجزائري عرف توسعات وتغيرات نتيجة عوامل متعددة , أين عمل هذا التوسع على إنتاج في كل مرة ضواحي جديدة , جراء التعمير الشامل للضواحي القديمة وتغير سعر مضاربة الارض هذا الاخير الذي جعل يدفع الناس في كل مرة نحو الضواحي الجديدة التي تكون أراضيها

الفصل الثالث: تشكل مدينة الجزائر و توسعها عبر التاريخ.

أقل سعرا , ولم يؤثر تغير المجال الحضري على الفضاء المدني فحسب بل على طبيعة شغل المجال و بالتالي على تكوين البناء الاجتماعي بهذه الضواحي .

.III

الآثار السوسيو - مجالية و الاقتصادية لتطور فحص المجال العاصمي .

1. الآثار السوسيو- مجالية :

المجال الحضري بمدينة الجزائر تغير نتيجة عدة عوامل سبقنا ذكرها و قد اثر على ذلك على طبيعة شغل المجال و على تكوين البناء الاجتماعي ذلك ان هذا البناء تأثر تأثر بالمرحلة الاستعمارية اذ نجد ان الاستعمار كان له دور في اضطراب البنية الاجتماعية التي كانت سائدة و اقرار بنية جديدة داخل R.NEXTEEN المجال العاصمي وكما يوضح "المشاكل الحضرية بالجزائر تاتي من ثلاث حالات خاصة اصل الحياة الحضرية قبل المرحلة الاستعمارية , تشكيل وتطوير تنظيمات حضرية استعمارية , طبيعة ونوعية التطور الاقتصادي والسياسي منذ الاستقلال"¹

هذه النقاط الثلاث تساعد بالفعل على فهم ما هي عليها الحياة الحضرية حاليا ذلك ان الاستعمار الفرنسي كان له الدور في اضطراب البناء الاجتماعي الذي كان قائما و وساهم في تشكيل تنظيم اجتماعي جديد بما يتوافق مع اهدافه الاستعمارية هذا ما اسفر عنه بعض الظواهر التي بقيت حتى بعد الاستقلال كانتشار الاحياء القصدية نتيجة تشكيل نظاما للتمييز الطبقي الذي كان سائدا ابان الاستعمار الفرنسي. سواء بالنسبة للتفرقة العرقية التي كانت انذاك بين الفرنسيين و الجزائريين او على اساس المستوى الاقتصادي اذ انه في هذه المرحلة اصبح هناك اختلاف في شغل المجال , فهذه التفرقة ادت الى " ظهور الاحياء السكنية الراقية والاحياء العربية التي كانت تتواجد في المدن التقليدية او احياء من السكن المتدني وعشش الصفيح التي هيكلت بعضها فيما بعد ليطلق عليها تجزئات السكن العربي والتي كانت مأهولة بالجزائريين فقط"²

¹ R.Neexteen: «aspects spécifiques de la recherche urbaine en Algérie » ; in travaux de la table ronde sur l'urbanisation au Maghreb ; université française rablais;1977-1978 ; p13

² بشير التيجاني: التحضر وتهيئة العمرانية في الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر , 2000 , ص 87 .

الفصل الثالث: تشكل مدينة الجزائر و توسعها عبر التاريخ.

تملك الجزائر الكولونيالية احياء اوربية و اخرى خاصة بالمسلمين , و يكشف واقع التوزيع العرقي عن التميز العميق في المكان , اظهرت تلك الثنائية العرقية اذن نوعين من الجزائر في المصطلحات التالية¹

- الجزائر الاوربية و تقع في قلب المدينة الحديثة الذي يتوفر على المراكز الحيوية .
- الجزائر المسلمة و تنقسم الى قسمين متوزعين على اطراف المدينة الاوربية .
- وفي الشمال تقع القصبة العليا و القصبة الوسطى الموروثتان عن العهد التركي , و في الجنوب تقع القصبة الصغرى قرب المقبرة الاسلامية بالحامة مكدسة فوق المنحدرات على سفح شاطئ صغرى يدعى سيرفانتاس و تمثل نواة و مركز العمران الاسلامي .
- DECLOITR و REVENDY في دراستهم ميزا ثلاث قطاعات مختلفة² :
- 1 - قطاع المسلمين: يحتوي على 3 بالمائة من المؤسسات القطاع الثالث بالعاصمة التي تتولى في معظمها على الاحياء المسلمة لصالومبي و القصبة العليا و مناخ فرنسا .
- 2- قطاع مختلط اسرائيلي : توجد في القصبة السفلى تحتوي على تجارة التجزئة .
- 3- قطاع الاوربيين : تتركز على مستوى شارع ازلي و ليون ذات الكثافة المرتفعة.

وادي توزع السكان الحضريين على المكان الى إنتاج قطاعات متعارضة بحكم المعايير العرقية , فالاحياء الاوربية بمنازلها الفاخرة و الصلبة و المجهزة و غير المكتظة المهواة و غير المهواة والغنية و ضعيفة الكثافة , بينما تتميز احياء المسلمين بأنها مثل الاكواخ و هي احياء أهلة بالسكان و غير مجهزة و فقيرة³

فالتبقة البرجوازية الاوربية كانت مستغلة المناطق الراقية الموجودة وسط العاصمة وايضا الضواحي القريبة من العاصمة مثل بئر مراد رايس الابيار حيدرة سانتوجان, فمثلا بالنسبة لبئر مراد رايس التي تركز على مجالها على مستوى الاحياء السكنية التالية حيدرة القوف لاكلون فواغول اين جزء كبير من البرجوازيين الاوربيين مثل المقاوليين والايطارات ... الخ, وبلدية الابيار البلدية المجاورة لها هي المنطقة التي اختيرت من طرف الطبقة المرموقة من السكان الاوربيين⁴ اما كل من بوزريعة القصبة و بلكور باب الواد الحراش التي كانت تعرف بالاحياء الشعبية , وهي تشمل الطبقات المتوسطة والفقيرة وكانت تعرف نموا ديموغرافيا واضحا .

¹ العربي اشبودان : المرجع السابق , ص 228.

² Madani safar zitoun ; stratégies patrimoniales et urbanisation ; Alger 1962 1992 opcit ; P50

³ العربي اشبودان : المرجع السابق , ص 231.

⁴ Madani safar zitoun ; stratégies patrimoniales et urbanisation ; Alger 1962 1992 opcit P53

مثلما حاول ان يفعل Iespes حين قال : "هناك تقسيم جغرافي للسكان الاوربيين كما للسكان الاهالي , تتكون ملامحه من عناصر تجعل كل مجموعة تتجمع تبعا لاصولها و لطريقة تواجدها¹

وبعد الاستقلال وبعد انجلاء المعمرين اخذ الجزائريون مكان هؤلاء , بعد ان حرروا قدر كبير من السكنات و التي معظمها شغلت من طرف الريفيين ذلك ان الحضريين اتبعوا تعليمات جبهة التحرير التي امرت بعدم شغل الاملاك المتروكة , لكن الدولة الجزائرية بعد ذلك هيكلت شغل المجال و اعادة تنظيمه بحيث نظمت المناطق التي شغلتها الطبقة البرجوازية الاوربية لكي تكون للطبقة القادرة على دفع ايجار مساكنها ومحلاتها المتروكة , وهذا منذ 29 ديسمبر 1964 بعد اعادة تنظيم ممتلكات الدولة العامة , والمواطنين الذين اخذوا سكنات الدولة اصبحوا يبحثون بعد ذلك عن سكنات اخرى ذات متطلبات معيشية اقل وتكلفة ايجارها اقل من تلك المناطق , لذلك اتجهوا نحو الاحياء الشعبية مثل باب الواد , بلكور القصبه وحسين داي تاركين تلك السكنات الراقية لافراد لهم مستوى معيشي مناسب لها² وهذا ما يدعوا الى القول ان البنى الاجتماعية السائدة حاليا هي موروثه عن عهد الاستعمار .

رغم الشغل العشوائي لحظيرة السكنات بعد الاستقلال , مقاييس تنظيمية سرعان ما أثرت على توزيع السكان حسب مميزات اقتصادية واجتماعية فالاحياء المركزية و المحيطة بالمركز الموجود على المرتفعات خصصت للطبقات الميسورة و الاحياء المتاخمة شغلت من طرف الطبقات البسيطة و المتوسطة في حين المجالات الموجودة بالقرب من المناطق الصناعية شغلت من طرف العمال و العمال البسطاء³

ومع استمرار هذه الهجرة نحو المدينة بعد السبعينيات تفاقمت معها ظاهرة الاحياء القصديرية والبناءات العشوائية وتشعبت المدينة بعد ذلك واصبحت عاجزة عن استيعاب الكم الهائل من سكانها و غير قادرة على توفير الماوى والعمل لهم نتيجة للنمو الديموغرافي المتزايد اد ان انجذاب السكان نحو مناطق التصنيع خلق عدم توازن بين عدد

¹ المرجع نفسه ص 235.

² Farouk benatia : l'appropriation de l'espace à Alger après 1962 ; société nationale d'édition et de diffusion ; Alger 1978 P92 .

³ Luisa amireche : opcit P253

السكنات المتوفرة وعدد السكان , ولم تكن هذه النتائج الوحيدة التي انجرت عن عملية الهجرة بل انجر عنها اثار اجتماعية وسط الطبقات اجتماعية جديدة التي شكلها الريفيون المهاجرون

يقر العلماء أن ظاهرة الهجرة الريفية من مميزات البلدان الحديثة الاستقلال , نظرا لعدم التوازن الذي يحدث بين الريف والمدينة على جميع المستويات سواء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية , ذلك ان النمو الحضري له علاقة وطيدة بظاهرتين متضامتان الاولى اقتصادية والثانية اجتماعية الا وهما التصنيع و الهجرة الريفية, إذ أن الظاهرة الاولى سببا رئيسيا للثانية .

وهذا راجع الى أن تجهيزات المدينة وخدماتها القليلة والبطيئة التطور لم تستطع مواكبة التطور السريع والدائم الذي عرفته في تلك الفترة, نتيجة عملية التصنيع وعجزت بالتالي عن امتصاص المشاكل اليومية التي يعيشها الريفي النازح , و لم تصل بكل ذلك الى مساعدته على الاندماج في الوسط الحضري, خاصة وهو يحيا ظروف صعبة جدا وفي مواجهة النقص في المرافق والتجهيزات الضرورية وتردي احوال العيش , وهذا ما أدى الى ظهور آفات و مشاكل اجتماعية كثيرة , إذ وجد النازح نفسه محاطا بشبح البطالة , الامر الذي انعكس سلبا على الاسرة الريفية النازحة أين ظهر "نوعا من تفكك الحياة الجماعية والتضامن الاجتماعي التقليدي والعائلي اساسا , ونجد آلاف الشباب يعيشون متكدسين في الشقق الضيقة التي تحمل فوق طاقتها سواء في العمارات العتيقة المتراكمة أو في الاحياء التي لم يعتنى بها او في المجموعات السكنية غير المهيئة عمرانيا, و الخالية من التجهيزات والخدمات العمومية التي شيدت على عجل في السبعينات والثمانينات , هؤلاء الشباب يعيشون خيبات الامل والتهميش في المدينة الكبرى في وقت يضعف فيه او يتفكك التعاون الذي يشكل مرجعا اجتماعيا تقليديا , وباختصار فان نسبة البطالة والفراغ في ارتفاع في التجمعات السكنية الكبرى مما يزيد في هشاشتهم اجتماعيا وفي استعدادهم لتفكيك الحياة الجماعية " ¹ فباعتبار ان هذه الاسر كما سبق ذكره تعيش في سكن يفتقد الى ادنى شروط الراحة والصحة فكثيرا ما يتعرض افراد الاسرة الى الامراض الخطيرة والأوبئة , اضافة الى تعرض ابناء الاسرة النازحة الى الانحراف نظرا لحرمانهم من التعليم وهم في سن التمدرس, لبعد احيائهم عن المؤسسات التعليمية , ونظرا لسوء المستوى المعيشي لأسرهم التي لم تتحمل اعباء وتكاليف تدرسهم.

¹ الجزائر عاصمة القرن 21, المرجع السابق , ص 15.

كما تفشت بهذه الاحياء القصديرية التي انتشرت في ضواحي المدن والاحياء غير المخططة , الآفات الاجتماعية وكثرة الجرائم كانحراف الشباب والبغاء وارتفاع معدلات الطلاق الناجمة أساسا عن المشاكل الأسرية نتيجة أن هذه الاسر وجدت نفسها في وسط يختلف تماما عن وسطها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا , وبصدد عادات وتقاليد جديدة تختلف عن تلك التي عهدتها في وسطها الريفي ,

و أصبح هؤلاء الريفيين يعيشون في مجالين مختلفين ومتناقضين وهما مجال الاسرة التقليدية و المجال الخارجي الذي يمثل الدراسة والعمل والشارع الذي فرض قيما جديدة وشكلا مخالفا للعيش لتلك التي كان يعرفها الفرد المهاجر, وهذا ما كان له تأثير بالغ على علاقته بمحيطه الاجتماعي عموما , وأصبح هؤلاء المهاجرون يبنون مجالهم الحضري الخاص بهم " لأنه من المعروف ان اشكال التنظيم و شغل المجال تنعكس بشكل كبير على العلاقات الاجتماعية"¹

و هنا لا يمكن اغفال جانب آخر من الآثار السلبية للهجرة إلا وهو الجانب الاقتصادي , و بما ان المدينة تعتمد أصلا على القرى المجاورة لتزويدها بالاستهلاك الغذائي , ولكن مع الهجرة العالية لليد العاملة الريفية خاصة لفئة الشباب الذين نزحوا بكثرة نحو المدن بحثا عن عمل , أصبحت الارض عرضة للإهمال وانخفض بذلك الانتاج الزراعي في بلد يعتمد اعتمادا كبيرا على هذا القطاع , وهذا ما أدى الى التنامي بالتدرج ظاهرة التبعية الغذائية .

اذ كان هناك مشاكل متعلق بالهجرة فليس بالمشكل الكمي و انما هو كيفي اذا بسبب الهجرة الريفية العناصر الشابة و الاكثر ديناميكية هي التي هجرت الريف²

بداية من السنوات 70 جاءت احداث جديدة في اتجاه معاكس من الجهة الثورة الزراعية كسرت الاقتطاع الحضري من الارياف و بالتالي حذف مصدرا لدخل و من جهة اخرى

¹ Farouk ben atia : Alger agrégat ou cité ; imprimé par le complexe graphique ;Alger ; 1980 ; P 103 .

² Marc cote : pays paysage paysans d'Algérie ,éd media plus, Constantine, 2008,P228

حصلة مدينة على عدة موافقة و اصبحت مكان للخدمات بالنسبة لسكان الارياف المجاورة و الحضر انفسهم و ضاعفه الوظائف¹

قدر عدد سكان العاصمة سنة 1966 ب 990.000 كما تجاوز سنة 1998 ب2.562.428 ساكن ايضا في عشرينات ازداد الكثافة السكانية ب 03 اضعاف و التجمع الحضري تجاوز حدوده عن طريق تحضر مكثف و فوضوي هذا التحضر تم عن طريق Détriment الاراضي الزراعية للمتيجة و الساحل حيث 7000 هكتار خصص لتحضر في المتيجة و الساحل المساحات المبنية قدر سنة 1985 ب 10.000 هكتار اليوم 10.000 هكتار اضافية التي ابتلعت²

2. الآثار الاقتصادية :

"و جمعت الجزائر في ثناياها كل المشاكل و كل التناقضات الموجودة في المجتمع الجزائري فلا يوجد في مكان اخر مشاكل النقل و اختناق الميناء و التعمير المتوحش اكبر من العاصمة كما ان التناقضات الاجتماعية مطروحة بحدة اكثر من اي مكان و ادوات التعمير عاجزة³

وقد لعب سعر مضاربة الارض بهذه الضواحي دور في استقطاب أنظار سكان المدينة , وهذا ما سيتضح لنا في العنصر الوالي .

ان سعر الارض يتحدد حسب نوعية هذه الاخيرة ونسبتنا الى اهميتها ويتغير من زمن لآخر حسب الوظيفة الاقتصادية للارض , ذلك اننا نجد من الاراضي ما هي مخصصة للزراعة , و منها ماتتركها الدولة كاحتياط عقاري يوجه للبناء , لعدم التعدي على الاراضي الزراعية , والجدير بالذكر هنا ان هذه الاخيرة تكون عادة أعلى ثمننا من تلك المخصصة لصالح البناء , وحتى سعر الاراضي المخصصة للبناء يتغير حسب اهميتها والذي يرتبط باهمية المنطقة الموجودة بها اذ ان الارض القريبة من المركز يختلف سعرها عن تلك

¹ مارك كوت : المرجع السابق , ص 168

² N. Chaabi chelrouk ,l sidi moussa et s ait cherkit : opcit P296

³ مارك كوت : المرجع السابق , ص 161

الفصل الثالث: تشكل مدينة الجزائر و توسعها عبر التاريخ.

البعيدة "فكلما ابتعدنا عن المركز الانتاج يكون اقل كثافة بالنسبة لعامل الارض , وكلما كان الطلب على الارض قليل اسعار الارض تكون ضعيفة ... فالاراضي القريبة من المركز تكون مطلوبة اكثر وسعرها يصل الى اقصى حد بمركز المدينة اذ ان سعر الارض وكثافة شغلها يتقلص بطريقة مستمرة كلما ابتعدنا عن المركز " ¹

وهذا ما حدث فعلا في فترة زمنية محددة بين تلك التي بدأت فيها ندرة الاراضي بمركز المدينة الى يومنا الحالي , و اين اصبحت الاراضي التي تحتوي عليها الضواحي تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه الارض بالمركز في وقت مضى , و بالتحديد قبل السبعينيات , ولمعرفة حقيقة هذه العلاقة يمكن ان نجعل متغير السعر موضحا لها وسنتبين الآن سعر الارض في السوق الحرة ل سنة 1978 حسب ما يوضحه لنا مدني صفار زيتون من خلال الجدول الموالي

جدول رقم (2) يبين سعر المتر المربع للأرض في السوق الحرة لسنة 1978.

الدائرة	السعر المتر المربع بالدينار
الجزائر الوسطى (سيدي محمد)	200 الى 500
بئر مراد رايس	80 الى 160
الحراش حسين داي	80 الى 150
باب الواد	70 الى 150
بئر خادم	80 الى 120
روبية شراقة	60 الى 90
دار البيضاء	40 الى 60

source : Madani safar zitoun: stratégies patrimoniales et urbanisation ; Alger 1962 1992 opcitp55

¹ françois fachini : « politique agricole ; zonage et aménagement au territoire rurale » .in revue d'économies régionale et urbaine le concours du centre nationale de recherche scientifique, ; n°1 ; 2000 p 30.

وإذا قمنا بقراءة تحليلية لهذا الجدول، فيظهر جلياً أن سعره الأرض داخل المركز في هذه المرحلة أعلى من الضواحي المجاورة، إذ أن السعر يتناقص تدريجياً باتجاه الضواحي، ذلك أن المركز في تلك الأونة كان يعتبر قطب مشع يعمل على جذب السكان إليه من الأرياف القريبة و المدن الأخرى المجاورة، لما كان له من دور وجاذبية لتوفره على التجهيزات القاعدية و المنشآت الكبرى والمدارس والجامعات وأهم من ذلك توفر السكنات والعمل الذي جلب كل من له حاجة إليهما، إلى جانب نظرة هؤلاء النازحين إلى المركز على أنه المنطقة المشعة التي تحتوي على الحلول لمشاكلهم التي يتخبطون فيها.

وكانت تعتبر عاصمة البلاد المنطقة المشعة التي جذبت إليها الطبقات المرموقة و ذوي النفوذ التي تسعى دوماً لامتلاك المجال داخل المركز، وذلك عكس المصانع الكبرى التي تركزت خارج حدود المركز بالضواحي القريبة لانخفاض سعر مزاربة الأرض بها مقارنةً مع مركز المدينة، وهذا ما أدى إلى إزدياد الطلب على الأرض داخل هذا الأخير، و مع تزايد النمو الديموغرافي و النزوح الريفي، تقلصت فرصة إيجاد مساحات للبناء الألدوي المستوى الاقتصادي المرتفع، القادرين على شراء هذه الأراضي، ذلك أن أسعار الأرض بالمركز بلغت حدودها القصوى.

لذلك لجأ البعض إلى الضواحي لانخفاض ثمن العقار بها، و بعد أن ينعدم تماماً إيجاد مساحة أرض للبناء بمركز المدينة تبدأ أسعار الأرض بالضواحي القريبة تزداد شيئاً فشيئاً خاصة في السوق الحرة نظر للطلب المتزايد على الأراضي، إضافة إلى أن سعر الأراضي في السوق الحرة يتحدد حسب أهمية المنطقة المستقطبة للسكان، إذ أنه يزداد كلما اقتربنا من المركز.

وسعر الأراضي بهذه الضواحي الملاصقة للمركز يبين إلى أي مدى كانت مطلوبة في وقت مضى، فدوي النفوذ و ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع يبحثون في الضواحي القريبة من المركز عن الأراضي الواسعة لبناء البيوت الواسعة و الفيلات الفخمة، ثم ماتفتئ أن تصبح نادرة هذه الأراضي بهذه الضواحي بعد تعميمها الشامل، أين يظهر طلب على أراضي أقل سعراً بالضواحي الجديدة الموجودة في حدود الضواحي القديمة أو ما يسمى بضاحية الضاحية، التي تبدأ بلعب نفس الدور الذي لعبته الضواحي القديمة، لتوفرها على أراضي أوسع من تلك وتصبح تقل أهمية بعدما قلت أو انعدمت المناطق

الاستراتيجية بها والتي يبحث عنها دائما السكان , ويبقى السكان في بحث دائم عن ضواحي جديدة أو بالاحرى مجالات جديدة تمكن من السكن بشكل أوسع وبذلك يصبح سعر الارض في تزايد كلما ابتعدنا عن المركز باتجاه الخارج وحسب المنطقة والمفهوم الذي يدور حولها في عملية الاستقطاب, فالضواحي تعتبر كاتصال فيزيائي لمدينة مع مدينة اخربأقل أهمية إذ باتساع فضائها المدني نحو الضواحي تلتصق بالنسيج العمراني للمركز وتصبح جزءا منه لذلك تحتاج المدينة الى ضواحي جديدة .

وهذا ماحدث مع الضواحي الجديدة لمدينة الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا , حيث ظهر حزام ثاني من الضواحي بعد التصاق الضواحي الاولى مع النسيج العمراني للمدينة , لانعدام وجود مجالات شاغرة , وبذلك نلاحظ ان سعر الارض يتجه من المركز الى الضاحية في تزايد مستمر , وهذا ماساهم في بروز ضواحي جديدة و باستمرار منذ الاستقلال الى يومنا هذا .

كما رأينا سابقا فان المجال الحضري بمدينة الجزائر تغير نتيجة التوسع المستمر للمدينة وما لذلك من اهمية في تغير سعره , ولم يؤثر تغير المجال الحضري على الفضاء المدني فحسب بل على طبيعة شغل المجال وبالتالي على تكوين البناء الاجتماعي ذلك ان هذا البناء

وما زاد في التمايز الاجتماعي بين هذه المناطق , ذلك ان المناطق الراقية اختيرت لاستقرار السفارات التي نجدها في كل من حيدرة الابيار و القبة وبئر مراد راييس الى جانب ان هذه المناطق اصبحت في تلك الاونة وجهة ذوي المدخول العالي والذين يبحثون باي سعر عن سكنات في مناطق استراتيجية كهذه وبعيدا عن مركز المدينة وهذا ماخلق شيئا فشيئا سلم تنظيمي للاحياء بالعاصمة فاصبحت هناك مناطق تعرف بالمناطق الشعبية واخرى بالراقية التي تضم الطبقة المرموقة والتي اصبحت تتجه الى الضواحي ومع التعمير الشامل للضواحي القديمة تبحت تلك الطبقات عن ضواحي جديدة تتوفر على المجالات التي تمكن من بناء الفلات الفخمة والسكنات الواسعة الشيء الذي زاد من اتساع دائرة تواجد هذه الطبقات وانتشارها مع اتساع تعمير الضواحي .

و قد كان لتغير سعر الارض دور في تحديد الاطر العامة لهذه الديناميكية , ذلك ان الاكتظاظ السكاني و النمو الديموغرافي المتسارع الذي عرفه مركز مدينة الجزائر في

وقت ما , عمل على ازدياد الطلب على الارض بها , بالتالى ازدياد سعر مضاربتها, لذلك اصبح مركز المدينة يستقطب الاثرياء و ذوي النفوذ لخروج الذين تعوزهم القدرة على شراء الاراضي و المساكن ذات الاثمان الباهضة بمركزها الى ضواحي المدينة أين تتميز المعيشة بها بالبساطة , و لعبت الارض بالضواحي فيما بعد نفس الدور الذي لعبته بالمركز فالنزاييد المستمر لسعر مضاربة الارض نتيجة ازدياد الطلب عليها , ساهم في تشكل ضواحي جديدة في كل مرة لان الضواحي القديمة تطرد الاقل ثراء الى المجالات الملامسة لتلك القديمة .

IV. العقار في الجزائر عبر التاريخ .

1. العقار في عهد العثماني.

1.1. أنواع العقار في العهد العثماني :

تميز نظام الملكية المطبق في عهد العثمانيين بتكليف الإجراء و التقاليد المحلية مع الأحكام المستمد من الشريعة الإسلامية ... مما سهل للدولة الاستحواذ على أغلبية الأراضي التي صنفها ضمن الأراضي البايك¹

وقد تميز العهد التركي بعدة أنظمة للعقار من بينها:

أراضي العرش: كما تعرف باسم " السبقة " وتسمية " عرش " تعني القبيلة أي بلاد العرش , أرض القبيلة بينما العبارة " سبقة " تعني سبق , بلاد السبقة , أرضا للذي سبق للآخرين , أرض الشاغل الاول , إذ أن سبقة تعني الحق الذي ينجم عن أسبقية الزرع²

حيث تحوز القبيلة او العشيرة الإقليم بشكل جماعي , كل عائلة من العائلات العشيرة تزرع قطعة من الأراضي الجماعة لا بصفتها مالكة لها بل بصفتها مستفيدة منها³ و تنقل حيازتها بين الأفراد الأسرة عن طريق الميراث دون إن يمتلكها أصحابها بسندات رسمية و ليس لهم حق التصرف سواء عن طريق البيع أو المبادلة⁴

لقد أطلق فارني وصف "الشيوعية العربية " على نظام العرش إذ يقدر تقدير فارني مساحة العرش بخمسة ملايين هكتار⁵

¹ طاهر ملاخسو: "العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962", أعمال الملتقى الوطني الأول حول "العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي", المنعقد بولاية معسكر 2005, منشورات وزارة المجاهدين, 2007, ص 24.

² عمار علوي: الملكية و النظام العقاري في الجزائر, العقار, دار هومة, الجزائر 2004, ص 37.

³ صالح عباد: المرجع السابق, ص 377.

⁴ الطاهر ملاخسو: "نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962" ضمن الملتقى الأول حول "العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي" المرجع السابق, ص 25.

⁵ صالح عباد: المرجع السابق, ص 378.

أراضي الملك :

وهي الأراضي المملوكة من طرف الأفراد و لهم مطلق الحرية التصرف فيها¹ وإذا دققنا في الملك وجدنا فيه نوعين , الملك العائلي و الملك الفردي يوجد الملك العائلي بشكل خاص في المناطق الجبلية حيث ساهمت الظروف الطبيعية في تشكيله ... فان الملك العائلي مسيخ و إلى جانبه يوجد العرش الذي خرج هو منه ... أما الملك الفردي يشبه بالفعل الملكية الفردية في أوروبا , و قد لعبت عمليات المصادرة و البيع في المزداد العلني التي كانت تقوم به السلطة التركية مثلا , دورا كبيرا في توسيعه خاصة بالقرب من المدن كما هو الشأن بفحص مدينة الجزائر حسب التقرير اللجنة البرلمانية (تقرير فارنيي) بلغت مساحة أراضي الملك ثلاثة ملايين هكتار في شمال البلاد , و ثلاثة ملايين هكتار في الواحات و القصور²

الأوقاف : قد تميزت الفترة العثمانية بالجزائر بتكاثر الأوقاف و انتشارها في مختلف أنحاء الجزائر بحيث أصبحت الأوقاف تشمل على الأملاك العقارية و الأراضي الزراعية , و تضم العديد من الدكاكين و الفنادق والأفران و الضيعات و المزارع و البساتين و السواقي و المطاحن , و قد تكاثرت الأوقاف العامة في المدن الكبرى و لا سيما في الجزائر قسنطينة و تلمسان³

يقسم الوقف إلى نوعين الوقف العام الذي يعود أساسا المصلحة العامة التي حبس من أجلها " و الوقف الخاص الذي لا يتحول "صرف منفعة على المصلحة العامة التي حبس على أساسها إلا بعد انقطاع نسل صاحب الحبس " يعرف هذا الأخير باسم " الوقف الذري " أو " الوقف العائلي" بينما يعرف النوع الأول باسم " الوقف الجبري" أيضا و كان الوقف متعددًا فهناك أوقاف الحرميين الشريفيين و أوقاف المساجد و أوقاف الأولياء و الأشراف أوقاف أهل الأندلس و أوقاف الجند والثكنات و أوقاف المرافق العمومية و المؤسسات التعليمية⁴

¹ الطاهر ملاحسو: المرجع السابق , ص 25 .

² صالح عباد : المرجع السابق ص 378

³ موسى عاشور : "أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف " , في أعمال ملتقى الوطني الأول حول " العقار في الجزائر أبان

الاحتلال الفرنسي" المنعقد بولاية معسكر 2005, منشورات وزارة المجاهدين , 2007 , ص 73

⁴ صالح عباد: المرجع السابق ص 380

أراضي البايلك: وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة مباشرة و يحقق للأحكام التصرف فيها و أغلبها تم الحاقه بسجلات البايلك عن طريق المصادرة و الشراء و وضع اليد في حالة الشغور او عند ترحيل السكان المقيمين عليها عند امتناعهم عن دفع المطالب المخزنية أو عصيانهم أوامر القيادة و رجال البايلك¹ و يقدرها تقرير فارني بمليون و نصف مليون من الهكتارات² و تقسم أراضي البايلك إلى أجزاء كما يلي:³

الجزء الأول العزل : يؤجر مقابل سعر نقدي أو عيني أو يخصص لخدمة عامة
الجزء الثاني : و هو المعروف باسم التوزيع : يخصص لفائدة الدولة أو القادة .
الجزء الثالث بلاد المظمور : وهي الأراضي المخصصة للمطامير و من يتولى حراستها .

الجزء الرابع و هو القوناق: ويشمل أراضي المعسكرات الخاصة بالقوات النظامية و غير النظامية في نقاط المراقبة التي أقيمت بقرب سبل المواصلات.
الجزء الخامس و هو الغريب : الذي يعرف باسم "الأكدال" , و يشمل الأراضي المخصصة لحيوانات البايلك التي مصدرها الضريبة العينيه على الحيوانات و الغنائم .
الجزء السادس و الأخير و هو ما يعرف بالأراضي المخزن : و يشمل الأراضي التي منحت لقبائل المخزن بالاستفادة منه دون ملكيتها .

الملكيات الخاصة :

كان يشغلها أصحابها مباشرة , و لا يتوجب عليهم إزاء الدولة سوى فريضة العشر و الزكاة و قد كانت تتصف بعدم الاستقرار و بصغر المساحة نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة و البيع و الشراء ... و يقع اغلبها في المناطق الجبلية المكتظة بالسكان و بجوار المدن حيث يكثر الإقبال على امتلاكها لها من طرف سكان المدن و موظفي الدولة⁴

¹ نصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي : الجزائر في التاريخ العهد العثماني. وزارة الثقافة والسياحة ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984 ص51.

² صالح عباد : المرجع السابق ص 379.

³ المرجع نفسه ، ص 380.

⁴ ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي : الجزائر في التاريخ العهد العثماني. المرجع السابق ، ص 51

أراضي الموات:

و هي الأراضي التي تركت دون استغلال أو التي كانت غيرصالحة للفلاحة و رغم إمكانية امتلاكها و الانتفاع بها شريطة أحيائها إلا أن الأهالي بالأرياف لم يكونوا يقبلون على استثمارها لاسيما أواخر العهد العثماني الذي تميز خاصة بانتشار هذا النوع من الأراضي بعد تحول كثير من السكان من ممارسة الفلاحة إلى امتهان الرعي ... بذلك بقيت مساحات شاسعة من الأراضي دون استغلال ... و اختل و اضطرب التوازن في توزيع السكان على المناطق¹

أراضي المخزن:

كانت الأراضي المخزن عبارة عن أراضي ممنوحة للجالية العسكرية عند دخول المستوطن العربي في المخزن تقدم له قطعة ارض و أدوات العمل أسلحة و حصان , كان في نفس الوقت مزارعا و جنديا يعطي الداوي و الباوي ككل مستوطن جندي في المخزن , أملاكا شاسعة حسب عدد أشخاص عائلة هذا المستوطن الذي جلبها معه , كان للمستوطن حق الانتفاع بهذا الملك بشرط أن يقدم الخدمة العسكرية اثرى تسلمه الأوامر من القائد مندوب سلطة العثمانية و مقابل ذلك إتاة طفيفة "حق الشبير" يدفعه عينا . عموما كانت قبائل المخزن معفاة من الضريبة العقارية المدفوعة من طرف الرياس او لا يدفع إلا قسطا منها ... فيما يخص حق المكتسبين للأراضي مخزن , يختلف حسب الأماكن و خاصة حسب أصل تلك الأرض ملك أو عرش التي منحت لهم²

¹ المرجع نفسه , ص 54 .
² عمار علوي : المرجع السابق , ص 38-39.

2.1 . القانون المعمول به في تسيير العقار ابان العهد العثماني :

في هذه الفترة كانت التعاملات بالشريعة الإسلامية هي السائدة و يتمثلان في قانونين خاصين بها هما :حق الشفعة , و الحبوس .

حق الشفعة:

هو عبارة عن استرداد يسمح للملاكين المشتركين أو للجار إزالة الغريب عن ملكية المشتركة أو عن جواره يأخذ على عاتقه مقابل تعويض عن اكتساب هذا الغريب لقسم من الملكية المشتركة أو لأرض مجاورة ... وهو موجة لحفظ ترابط العائلة المسلمة و حمايتها من التعدي الأجنبي ... ويسند هذا الحق بالتتالي إلى :¹

- المالكيين المشتركين الورثة المشتركين أو الشركاء .
- الأبوين في التسلسل حق الخلافة .
- إلى الذين في القبيلة أو اتحاد الجمعيات .

الحبوس:

نظام آخر مميز للتشريع العقاري الإسلامي هو "الحبوس" , أولا يسمى حبوس عقد قانوني معقد نوعا ما يتضمن هبة فيما بين الأحياء عطاء يتميز خاصة بقصد الخير و تعريفة هو " عقد بموجبه يخرج مدعي الحبوس من التجارة و بقصد الخير شيئا كان ملكا له و يبقى بين يديه الا التصرف في حق الانتفاع فقط منذ ان يعلن رغبته في وضع شئيه هذا حبوس لصالح شخص أو عدة أشخاص معينين في عقد التأسيس ... و هدف الحبوس هو انجاز عمل البر الذي يكون مؤسسة مقابل ذلك الاستماع في الجنة ولكن غالبا ما يكون الحبوس وسيلة لتجنب قواعد الميراث²

و حيث تشكل الاحواش الكبيرة للبايلك و الأراضي القبيلة المشاعة قاعدة نظام الملكية التي لا تستند إلى العقود و إنما تعتمد على العرف و التقاليد⁽³⁾

¹ المرجع نفسه , 31- 32.

² المرجع نفسه ص 33-34

³ نصر الدين سعيدوني : "فحص مدينة الجزائر نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية عشية الاحتلال" المرجع السابق ص 96.

وهي نوعان : حبس خيري (عام) , يحبس فيه العقار لفائدة جهة خيرية (جامع ضريح , زاوية , الحرم المكي , الحرم النبوي , بيت المقدس ... الخ), وهذا النوع كان هو الاصل و الغالب , غير أن النوع الثاني و هو الحبس الاهلي (الخاص) طغى على الاول و أصبح يشكل النسبة الغالبة في المدن , إذ أصبح يستعمل من طرف الملاك للحفاظ على ملكيتهم و حمايتها من تسلط الحكام و هذا بالاضفاء على عقاراتهم شيء من الروحية يبعد استيلاء الحكام عليها و في بعض الاحيان استعملها الملاك لحرمان الاناث من الارث و الحفاظ على أملاكهم ضمن عائلاتهم¹.

¹ سماعيل شامة : النظام القانوني الجزائري للتوجه العقاري , دراسة وصفية تحليلية , دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر , 2003 , ص 11.

2. العقار ابان الاحتلال الفرنسي :

كان من اهتمامات الإدارة الفرنسية عند الاحتلال الجزائر سنة 1830 هو تكوين دومين الدولة منذ أن وطئت أقدامها ارض الجزائر و إيجاد حيل قانونية و سياسية , و ذلك في إطار السياسة العقارية المخططة للاستيلاء على الأراضي الجزائرية و توفيرها لصالح المعمرين فكان لزاما على الإدارة التشريعية الفرنسية آنذاك إصدار قوانين و مراسيم إمبراطورية تسهل عملية الاستيلاء على العقارات الجزائرية ثم بيعها للمعمرين لتشجيع استقرارهم بها¹

و تلك العبارات التي قالها الجنرال بيجو في إحدى المناسبات أمام جمعية البرلمان حيث قال "يجب احتلال الجزائر بالسيف و المحراث "يعني احتلالها بالقتل من جهة و من جهة أخرى الاحتلال الكاسح للأراضي الجزائرية² بفضل هذا الاستيلاء كونت الإدارة الفرنسية رصيда عقاريا كبيرا يصل الى 03ملايين و 460 ألف و 207 هكتار³

1.2.العوامل المساعدة على الاستيلاء على العقار :

• عملت فرنسا على تشجيع الهجرات الأوربية من كل الجنسيات إلى الجزائر بهدف احتلال كامل التراب الوطني , لأنها لا يكفيها أن تتوسع عسكريا داخل المدن الداخلية بل عملت على زرع المستوطن في كل المدن و القرى التي استولت عليها و هكذا تمكنت فرنسا في سنة 1946 من جلب أكثر من 120 ألف مستوطن⁽⁴⁾

• المحاولات المتكررة للقضاء على الملكية الجماعية او بما يسمى المشاعة من اجل تسهيل مصادرة أراضي الجزائريين .

• إصابة السكان بكارثة عمت الوطن , تمثلت في المجاعة بين 1845 و 1850 , اضافة الى اكتساح الجراد الذي قضى على الأخضر و اليابس كل هذه

¹ جمال بلعيدوني : "السياسة العقارية ابان فترة الاحتلال " اعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-

1962 المنعقد بولاية سيدي بالعباس 20-21 ماي 2006 منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2007 ص 43-44

² المرجع نفسه ص 46.

³ بوعلام بالقاسم : "مسألة الغابات في السياسة العقارات الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19 م اعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962 , المرجع السابق ص 50 .

⁴ الطاهر ملاخسو : المرجع السابق ص 32

العوامل ساعدت المعمرين على استيلاء على الأراضي الفلاحية بشتى الطرق كمنحهم لعروض شروط تعجيزي مقابل رهن عقاراتهم و شرائها بأثمان باخسة¹

• القضاء على التضامن و التآزر و ذلك بتقسيم أراضي العرش على الافراد بتوزيعها بين الدواوير في شكل ملكيات فردية و هذا القرار المشيخي -*Sentus* *Consulte* بتاريخ 1863/04/22 و هذا بهدف بتفكيك صفوف المالكين²

• صدور قانون فاريني الصادر بتاريخ 1873/07/26 الخاص بتأسيس الملكية العقارية و حفظها « *Lois Warnier* » القاضي بتأسيس الملكية العقارية بالجزائر و حفظها و الانتقال التعاقدى للعقارات و الحقوق العقارية , ومهما كان مالكة تخضع للقانون الفرنسي³

• الإشهار و نشر أشكال التشجيعات عبر الصحافة وإظهار فرص تحقيق الثروة و العيش في رفاهية إذا شجعت الإدارة الفرنسية المهاجرين الراغبين في الاستقرار بالجزائر على شراء قطع من الأراضي بأسعار مغرية لا يتعدى سعر الهكتار الواحد منها 47 فرنك و قد اخفض هذا السعر إلى 38 فرنك في المناطق الداخلية و الريفية ...⁴

• ألزم الجنرال كلوزيل من خلال قرار أصدره سنة 1830 على القائمين على أملاك الوقفية بتقديم وضعية و حالة عقارات الاحباس التي يستغلونها بالكرء أو بغيره و كذا محاصيل الكراء أو الغلة وبيان قيمة تاريخ آخر دخل لها في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره⁵

• اصدار أوامر من طرف الادارة الفرنسية على اجبار كل الجزائريين للتعامل مع المعاملات العقارية في شكل رسمي اي امام الموثق لكن الإجراءات قوبلت بالرفض ذلك ان معظم الجزائريين كانت معاملاتهم تتم عن طريق عرفي⁶

• اصدار قرار المقتصد المدني بتاريخ 01 مارس 1833 الذي أمر كل الملاك و الحائزين على التنظيمات الدينية بإيداع سندات التي يملكون بموجبها الأراضي

¹المرجع نفسه ص 34

²المرجع نفسه ص 35

³المرجع نفسه ص 36

⁴ يتصرف عن نصر الدين بن داود : "مصادرة أراضي الجزائريين و سياسة بيجو الاستيطانية في الملتقى الوطني الاول حول " العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي" المرجع السابق ص 54.

⁵ يتصرف عن موسى عاشور : أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف في الملتقى الاول حول " العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي" المرجع السابق ص 77.

⁶ الطاهر ملاخسو : المرجع السابق ص 44.

لدى مديرية الدومين ضمن اجل محدد , على أن تخضع هذه السندات للتحقيق من طرف لجنة أنشأها نفس القرار الذي أمر أيضا بان كل الأملاك الذين لا يقدمون الملكية تضم أراضيهم إلى الأملاك الدولة بالاعتبار ها دون مالك¹

● السهر أن يكون لكل حائز للأرض سندات واضحة و دقيقة تسمح للمعمرين بالشراء بكل أمان , و في سبيل ذلك يتم التحقق من حقوق الحائزين بشكل يسمع بالضم إلى أملاك الدولة كل الأراضي التي لا حائز لها أو تمت حيازتها دون وجه حق مع تقرير كل الأراضي التي لم يتم استغلالها تضم للدومين مع توقيع ضريبة خاصة و سنوية قدرها 05 فرنك قديم كل هكتار من الأراضي المتروكة دون استغلال من طرف الملاك الذين تم تثبيت سندات ملكياتهم²

● مصادرة منقولات و عقارات الأهالي الذين يقومون بأعمال الحرب ضد الفرنسيين و ضد القبائل الخاضعة لفرنسا والذين بصفة مباشرة أو غيرها مباشرة ساعدوا العدو أو أمدهم بمعلومات ... و كذا الاهالي الذين يتركون ملكياتهم للاتحاق بالعدو مفترض لكل من غابوا عن مساكنهم مدة تفوق ثلاثة أشهر دون ترخيص من السلطة الفرنسية³

● و لتسهيل نقل الأراضي إلى الكولون فان مرسوم 1846 قرر بان السلطات الاستعمارية سوف تباشر إجراء تحقيق للكشف عن عقود الملكية الريفية و تحديد المساحات و فق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية بحيث تحول جميع الأراضي التي ليس لها سندات ملكية إلى قطاع الدولة و قد مس هذا المرسوم أراضي البور لافتراض انها بدون مالك و معنى هذا إن عدم زراعة الأراضي سيكون سبب لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف "المصلحة العامة"⁴ وقد صدر مرسوم حكومي سنة 1845 يقضي بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي - كإجراء عسكري - حيث نصت المادة 10 من هذا المرسوم على مصادرة أملاك الجزائر بين الأهالي الذين:

اقترفوا أعمالا عدائية ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الخاضعة أو يقدمون مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثائرين ضد فرنسا أو يقيمون اتصالات معهم .

¹رشيدفراح : "المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية اثناء فترة الاحتلال و اثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري " في الملتقى الوطني الاول حول " العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي " المرجع السابق ص 96-97 .

²المرجع نفسه ص 100-101

³المرجع نفسه ص 121-122

⁴ عدة بن داهاة : "الخلفيات الحقيقية للنشريات العقارية في الجزائر " في الملتقى الوطني الاول حول " العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي " المرجع السابق ص 133

أهملوا أراضيهم و التحقوا بثوار غادروا منازلهم لمدة تجاوزه 03 أشهر دون إذن سلطات الاحتلال الفرنسي⁽¹⁾

● لقد عرف الإنسان الجزائري عبر التاريخ بالاعتزاز و الأنفة و القدرة القتالية و هذا كان على فرنسا إن تعمل جادة لتغيير سلوكه القتالي و الحد من الصفات الحربية لديه فلم يكن من وسيلة أمامها تحقيق لهذا الهدف سوى تحويله إلى ممتلك للأرض و في حاجة ماسة الى الوسائل خدمتها و بهذه الطريقة ستحول إلى فقير معوز ضعيف فاقد للحمة التي كانت تربطه بالقبيلة و هي الأرض²

لقد ثبت هذا(القرار المشيخي)أنصاف الرحل و جزأ القبائل الى أقسام تدعى (بلديات أهلية « douars communes » حتى تسهل مراقبتها وأرسى نهائيا القاعدة الشرعية للملكية الفردية و ألغى عملية الحجز من دون أن يتراجع عن منح الأراضي التي صودرت من أصحاب بصفتهم متمردين و ثائرين إلى الأوربيين أو المتعاونين مع فرنسا من أبناء الجزائر و ضم جميع الأراضي الشاغرة إلى قطاع الدولة , فضمن بذلك احتياطا ثميناً لتوطين الأوربيين³

و مما تجدر الإشارة إليه فان هذا القانون (قانون فارني (la loi Warner) لجأ إليه الفرنسيون كحل كان من اجل القضاء على ثورات الفلاحين و إخمادها و كسلاح قانوني يدعم عمليات اغتصاب الأرض من الفلاحين خاصة و انه يأمر بان يضم إلى أملاك الدولة مجموعة الأراضي الخالية من العمران و التي لاستطيع أصحابها تقديم سندات تثبت ملكيتهم لها قبل جويلية 1830⁴

ولمواصلة سياسة النهب العقاري فان الإدارة الاستعمارية تولت تحطيم هذا النظام العقاري بإدخال أصناف قانونية من القانون الفرنسي و استبدالها تدريجيا بالتشريع الفرنسي⁵

● كانت الإجراءات الرامية إلى تفكيك النظام الجزائري تتمثل في : التلاعب العقاري في تطبيق قواعد القانون الفرنسي , غياب التأسيس القانوني لعمليات التفتيش عن سندات الملكية إضافة إلى خرق الحق الشرعي لمستغلي أراضي البايك و المخزن

¹ المرجع نفسه ص 134

² المرجع نفسه ص 138

³ المرجع نفسه ص 146-147

⁴ المرجع نفسه ص 152

⁵ علاوة بن تشاكر : " المسار الاستعماري لسبب الاملاك العقارية للجزائريين " في الملتقى الوطني الاول حول " العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي " المرجع السابق ص 241

بتطبيق نظرية استخلاف الدولة و الدمج المكثف للأراضي الفلاحية ضمن أملاك الدولة و التنازل عنها و منحها على سبيل الامتياز للمعمرين و الخلط المتعمد في كيفية الاستغلال (اعتبار أراضي البور بمثابة أراضي غير مستغلة)¹

● استغلت قضية استعمال الفلاحين الجزائريين لأسلوب حرق الأطراف الغابات (للحد من تقدم المساحات الغابية (الديس) على حساب المساحات الزراعية و الرعوية) كسلاح قانوني و قمعي من طرف الإدارة الاستعمارية لضرب المجتمع الجزائري في مصدر من أهم مصادر عيشة و الثروة فكانت حرائق سنوات 1859_1863_1865_1870_1873 و 1881 التي صنفت و فقا لقرار بيجوا لعام 1843 أعمال إجرامية و عدوانية و سلطة عقوبة الحبس و الابعاد و الغرامات المالية المرهقة و المصادرة الأراضي و الثروة الحيوانية².

● لعبت أزمة الحرائق دورا هاما في تكثيف و توسيع نطاق امتيازات الشركات الاستغلالية و من ثمة الوجود الأوربي نتيجة لارتفاع عدد الحرائق و حجم الخسائر إذ انه بعد أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما بتاريخ 02 فيبرا ير 1870 تمنح بموجبه للشركات كل الأراضي التي مستها الحرائق دون مقابل و تسمح لها بشراء الأراضي التي سلمت من النيران بأثمان منخفضة جدا لهذا كانت تعتمد هذه الشركات إلى تعمد حرق المزيد من الأراضي الغابية قصد الاستفاد من الامتيازات التي جاء بها المرسوم 1870³

فبصدور قانون 16 جوان 1851 أصبح الجزائريون لا يتحملون العيش داخل الأرياف المحاذية للمساحات الغابية بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات , ففيما بين 1883 و 1890 حررت الإدارة 96570 دعوة قضائية تنتهم الجزائريين بالارتكاب مخالفات⁴

● وكانت أراضي العرش من أهم العراقيل و التي وقفت في وجه الاستعمار لاستغلال الأراضي الزراعية و ذلك راجع إلى طبيعة هذا النوع من الأراضي الذي لا يباع و لا يشتري و أمام عجز المستعمر الفرنسي على خرق نظام العرش لجأ المشرع

¹ يتصرف عن المرجع نفسه ص 242-243
² يتصرف عن بوعلام بالقاسم "مسألة الغابات في سياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر النصف الثاني من القرن 19 " في الاعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 , المرجع السابق , ص 30
³ المرجع نفسه ص 32_33
⁴ عدة بن داهة: الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830_1962 الجزء الأول طبعة خاصة وزارة المجاهدين الجزائر 2008 ص 329

الفرنسي الى محاولة ايجاد نظام قانوني يمكنه من استحواذ عليها فكان الحل المقترح هو تشخيص هذه الملكية كمرحلة اولى تم تمكين هذه الأراضي للمنتفعين بها كخطوة ثانية¹

● استغلال الأراضي العرش بشكل تعسفي وذلك بمصادرة الأراضي الجزائريين الذين هاجروا إلى الخارج أو التحقوا بصفوف ثورة التحرير المباركة²

● فرضت السلطة الاستعمارية في 1846 على كل جزائري يدعى ملكيته للأراضي الفلاحية أن يتقدم للجهات المعنية سندات تثبت الادعاء و نظرا للضعف التوثيق الإداري و سيادة التعامل في هذا المجال عن طريق العرف فلم يكن بإمكان الجزائريين تقديم إثبات للملكية و هذا ما سهل احتلال السلطات الفرنسية لأراضيهم³

● تغيير طبيعة القانون للأرض فبعد أن كانت الأرض عرشية أصبحت ملكية خاصة قابلة لجميع أنواع التصرف... و تصبح الأرض خاضعة لأحكام تشريع العقار الفرنسي³

● أصدرت الإدارة الفرنسية الاستعمارية قرارا في 01 اكتوبر 1844 ينص بصريح العبارة على أن الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة و انه بفعل هذا القرار أصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة العقارية , الأمر الذي يسمح للأوربيين بالاستيلاء على الوقف التي كانت تشكل نصف الأراضي الزراعية الواقعة بضواحي المدن الجزائرية الكبرى⁴

كما قام الجنرال كلوزيل بمصادرة الأراضي الحبوس لفائدة المعمريين خرقا للأحكام الشريعة الإسلامية الغراء التي لا تجيز بيع أراضي الحبوس و انتقال ملكيتها⁵

● منذ منتصف الثلاثينات شجعت الإدارة الفرنسية في الجزائر المهاجرين الراغبين في العيش في الجزائر على شراء قطع من الأراضي بأسعار مغرية لا يتعدى سعر الهكتار الواحد منها 47 فرنكا و خفضت سعره في المناطق الداخلية و الريفية إلى 38 فرنكا وذلك ما حفز المزيد من المستوطنين على هجرة أوطانهم الأصلية و بناء حياة

¹ جمال بالعيدوني : "السياسة العقارية أبان فترة الاحتلال " أعمال ملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي 1980_1962 المنعقد بولاية سيدي بالعباس 20-21 ماي 2006 منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 207 ص 45

² مرجع نفسه ص 46

³ المرجع نفسه ص 49-50

⁴ حنيفي هلايلي: "دور الوقف في الحفاظ على ملكية العقار و الثروة نموذج مدينة الجزائر العثمانية" في اعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار أبان الاحتلال الفرنسي , المرجع السابق ص 72

⁵ جمال بلعيدوني : المرجع السابق ص 50 .

جديدة في الجزائر من ايطاليين و السويسريين و أسبان و مالطيين بالإعداد كثير ما فاقت أعداد الفرنسيين¹

لقد استثمر المعمرون السذاجة و طيبة و أمية الجزائريين فكانوا يكتبون لهم عقود شراء مزورة اي غير رسمية فيها اسم و لقب الشاري و البائع و مكان تواجد الأرض و مساحتها و سعرها و تاريخ البيع و أخيرا الإمضاء².

● حدد السلطات الفرنسية تاريخا لا تعترف فيه بعقود الملكية المسجلة قبله و بمنح للأهالي مدة ثلاثة أشهر لوضع مخططات مفصلة للأراضي التي هي في حوزتهم يبين فيها موقعها و مساحتها و تسلم بعد ذلك للمصالح الإدارية الفرنسية لدراستها من الناحية القانونية و الفنية و ينص هذا القانون على أن كل قطعة ارض لا تخضع لهذه العملية تعتبر أرضا مهملة بدون مالك و لقد نجحت الإدارة الاستعمارية بذلك الاستحواذ على أخصب الأراضي الزراعية³

وقد مارست السلطات الاستعمارية ضغطا كبيرا على الأهالي حتى يتخلوا عن أراضيهم إضافة إلى استعمال الحيلة و تمويه عملية الاغتصاب . حيث أو هملت الأهالي أن الدولة تقوم باستبدال أراضيهم بأراضي تابعة للدولة و ذلك بحجة أن الأراضي التي تملكها الدولة هي أراضي متفرقة و تريدها مجتمعة لذا فما على الأهالي إلا التخلي عن أراضيهم الأصلية مقابل الأرض التي ستعطى لهم⁴

2.2. أنواع العقار ابّان الاحتلال الفرنسي:

كانت وضعية العقارات أثناء الاحتلال الفرنسي إلى غاية أمسية الاستقلال منظمة كما يلي: (5)

أملاك الدولة	4.179.050 هكتار
أراضي ذات سندات مفرنسة	4.969.102 هكتار
أراضي "ملك" بدون سندات	4.406.356 هكتار
أراضي العرش أو سبقة بدون سندات	2.071.582 هكتار
أملاك البلدية	4.179.050 هكتار

¹ عبد المجيد بو رحلة : "مصادرة الأرض و حركة الاستيطان دراسة في الفكر الماريشال بيجوا" في الأعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر ابّان الاحتلال الفرنسي 1980_1962 المرجع السابق ص 80.

² الصادق دهاش : "الملكية الخاصة و تأثيرها على الجزائريين في القرن 19 " في أعمال الملتقى الثاني حول العقار في الجزائر ابّان الاحتلال الفرنسي 1980_1962 , المرجع السابق ص 110.

³ إبراهيم لونيبي : "الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة "المبشر" في ظل الحكم العسكري" في أعمال الملتقى الثاني حول العقار في الجزائر , المرجع السابق , ص 132.

⁴ المرجع نفسه ص 138-139.

⁵ عمار علوي : الملكية و النظام العقاري في الجزائر , العقار , دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع , الجزائر , 2004 , ص 68.

أ. أملاك الدولة :

و تخص كل العقارات المحولة التي توجه للمصلحة العمومية عن طريق المداخل و رأسمال من أموال الخزينة, و كذا كل العقارات التي كانت إيراداتها في العهد الأتراك لاتحول إلى الهيئات المحلية و لم تكن ملكا للجماعات المحلية أو التجمعات السكنية أو الجمعيات¹

وهذا يتضح من خلال المادة 4 من قانون 16- 1951 (عدل و تم عن طريق قرار 13 افريل 1943 و يحتوي : الأملاك التي حولها القانون المدني في فرنسا إلى الحكومة , الأملاك التي تعتبر بايلك , الغابات².

أطلقت السلطة الفرنسية على أملاك الدولة اسم (الدومين) وكان الدومين فاتحافه دائما لا يتوقف عن الاستزادة سيما في المراحل الأولى من الاحتلال او عند حدوث ثورات فاذا صادرت الأراضي الثائرين و أملاك الخواص المتغيبين فإنها تنتقل تلقائيا إلى أيادي الدومين ومن اكبر عمليات الضم هذه ضم أملاك الأوقاف الإسلامية كلها إلى الدومين³

أثناء هذه الفترة كانت القوانين العقارية المطبقة في الجزائر مستوحاة خصيصا من حرصها على وضع تدريجيا الملكية الجزائرية تحت نظام القانون الفرنسي و تسهيل المعاملات بجلب الأراضي للاحتلال حيث نظمت النصوص و الإجراءات العقارية فيما يخص الإثبات (على الأراضي ذات طبيعة خاصة "ملك") أو إنشاء الملكية الفردية (على راضي ذات طبيعة جماعية "عرش")⁴

حيث تم ضم و إدماج كل أملاك البايك و كذلك تلك المخصصة إلى المدن المقدسة و إلى المساجد و تم تنظيمها من طرف إدارة أملاك الدولة تعلق الأمر بتقويم المساحة ووضعية العديد من العقارات التي تهدفها هذه الأحكام حيث عينت منذ 1842 لجنة من

(1) موسى عاشور : لمرجع السابق ص 79

(2) Le régime de la propriété foncière en Algérie in « Alger Algérie document algériens série économique propriété » n° 119 26 JUIN 1956 <http://Alger-loi.fr>.

(3) ابوالقاسم سعد اليه : خلاصة تاريخ الجزائر (المقاومة و التحرير 1830-1962) , دار العرب الاسلامي , الطبعة الاولى , 2007 ص 77

(4) عمار علوي : الملكية و النظام العقاري في الجزائر العقار , المرجع السابق , ص 73

اجل دراسة المسائل الجزائرية كما أرادت أيضا بتدابير) الفحص زيادة أملاك الدولة لجعل أقاليم شاسعة تحت تصرف المستوطنين¹

اهتمت كثير الأوامر 1844 و 1846 بمصالح أملاك الدولة و بالاحتلال , حيث أدت العوامل : الضم إلى أملاك الدولة كل الأراضي التي لم يكن باستطاعة حائزيها تأسيس حقوقهم في الملكية و كذا النزاع بسبب عدم زرعها , إلى توفير أراضي ضرورية لإنشاء القرى و تنصيب المستوطنين ...²

وجاء قانون 16 جوان 1851 ليحدد تشكيلة الملكية العقارية في الجزائر وبيان اصنافها القانونية و يعد اول نص قانوني في النظام القانوني الفرنسي يميز بين الدومين العام و الدومين الخاص للدولة , و أوجد التمييز المذكور من أجل خدمة مصالح المعمرين وهذا بوضع قاعدة قابلة للتصرف في الاراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة , و التي استطاعت الادارة الاستعمارية دمج ضمنها ثروة معتبرة و عليه يكون النص القانوني المذكور وسيلة قانونية تسمح للادارة باعادة توزيع على المعمرين تلك الثروة المقطع من الاهالي³ .

كانت السياسة العقارية المخططة في الاستعمار الفرنسي جد متناقضة , لأن فرنسا ومنذ دخولها الجزائر كانت تفكر في توفير أراضي صالحة للمعمرين و ذلك بتأسيس دومين للدولة استبدالاً لدومين البايلك ثم تطبيق القانون الفرنسي على الملكية في الجزائر خاصة على الاملاك الشاغرة , وعلى أراضي الدايات و البايات و الموظفين الاتراك , ثم أراضي الجزائريين الذين غادروا الجزائر مع الامير عبد القادر أو مع الاتراك أو الذين أجبروا على الهجرة , فضلا عن قيام السلطة الفرنسية بابرار التشريع العقاري الفرنسي بهدف فرنسة العقار من جهة , و تسهيل عملية الاستيلاء على الاراضي وبيعها الى المعمرين من جهة اخرى , وكان هذا عن طريق اصدار مجموعة من القوانين لاثبات الملكية العقارية ووضع سندها⁴ .

¹ اعمار علوي: المرجع السابق ص 46-47

² المرجع نفسه ص 51

³ سماعين شامة : المرجع السابق , ص 16-17 .

⁴ المرجع نفسه , ص 64 .

أراضي ذات سندات مفرنسة :

أراد مشرعوا الأمر المؤرخ في 01 أكتوبر 1844 انه من ذلك الوقت فصاعدا يتحصل المالكين على سندات واضحة دقيقة تسمح للمستوطنين القادمين من أوربا الشراء بكل أمان و لكن من اجل تسليم للسندات كل يجب فحص حقوق المالكين على سندات واضحة دقيقة تسمح للمستوطنين القادمين من أوربا الشراء بكل أمان¹

حيث تم إصدار الملكية للأهالي , فالسندات الصادرة بهذه الصفة تفرنس العقارات محل ذلك و يظهرها التسجيل من كل الحقوق العينية السابقة و هكذا باستطاعة الأوربيين شرائها بكل أمان و تختفي أسباب الطرد وفي نفس الوقت يكسر الشيوع أو الجماعية حتى يستدرج الأهالي إلى نظام الملكية الفردية ... قبل قانون 1873 اختلق التنظيم المطبق على العقارات الجزائرية باختلاف وضعية المالك , مسلمة تصبح الأرض فرنسية إذا اشتراها أوربي من عند الأهالي , و تصبح ثانية مسلمة اذا باعها الأوربي إلى مسلما².

أراضي عرش أو سبقية بدون سندات :

هكذا تركت الدولة حقوقها في أملاك السامية التي تكسبها في أراضي العرش, سبقية و مخزن , ثم اعترفت للدواوير , على الاقل وقتيا و بانتظار تأسيس الملكية الفردية , صفة الملاكين الذي ربما لم تكن لهم هذه الصفة ... بعد تعيين الحدود لإقليم القبيلة كان من اللازم تقييم هذا الإقليم بين مختلف الدواوير الموجودة فيه و تعيين حدود لكل هذه الدواوير , وفي نفس الوقت وجب على اللجنة تقسيم إقليم الدوار إلى أربعة مجموعات : الأراضي ملك الدولة أو البايك , الأراضي "ملك" الأراضي الجماعية +للزراعة (عرش سبقة , مخزن) و أراضي الجماعية لرعي الماشية و للبلدية³ استلزم عمليات الإثبات أو تأسيس الملكية المنفذة سابقا و المنصوص عنها في القانون 1873 تتعين الحدود لمحيط العشائر و الدواوير و بداخل كل منها تعيين الحدود لمختلف جماعات الأراضي (ملكية خاصة أو ملكية جماعية أراضي أملاك الدولة أراضي الرعي)⁴

قدرت الملكية الخاصة ب 11.447.040 هكتار نميز من بينها 9.200.000 هكتار ملكا للجزائريين و 2.247.040 هكتار للأوربيين إلى 2.930.000 هكتار أراضي ذات

¹ المرجع نفسه ص 49

² المرجع نفسه ص 59

³ عمار علوي: المرجع السابق ص 55-57

⁴ المرجع نفسه ص 60

سندات 4.000.356 هكتار أراضي "ملك" (ملكيات عائلية بدون سندات) و 2.070.000 هكتار عرش (ملكية جماعية)¹

وما يجب ملاحظته في هذا الصدد أن الأراضي العروشية لم تكن تجري عليها أحكام الشريعة الإسلامية الغراء , و إنما تجري عليها أحكام خاصة قررها العرف و أوجب العمل بها شرعا و للقانون الدولي الصادر في 16/06/1851 , في المادة 11 منه وإن كان لم يتعرض لضبطها بالتدقيق و أيضا تلك الأحكام العرفية تختلف باختلاف الجهات , فالأراضي العروشية بعمالة قسنطينة مثلا يفرض عليها ضريبة تعرف بالحكر , وفي عمالتي الجزائر و وهران معفاة منها².

3.2. القوانين المحددة لتسيير العقار الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي:

✓ قرار 1830/09/08:

الذي أصدره الحاكم العام بالجزائر و الذي يحدد و يحصر من خلاله كل أملاك الدومين حيث أعطى مهلة 03 أيام لكل الجزائريين و إلزامية التصريح إذا كان بحوزتهم مساكن محلات أو الدكاكين , الحقائق الأراضي التي كانت سابقا تحت سلطة الداوي , البايات و الأتراك الذين غادروا التراب الوطني أو تلك التي و قفت على مكة و المدينة³

✓ قانون فانتوز 1842 :

جاء هذا القانون بتاريخ 09 ماي 1842 ليعطي المصادقية لضباط من الجيش الفرنسي لممارسة مهنة التوثيق حيث كان هذا القانون ينحصر تطبيقه بالتراب الفرنسي فقط , و أصدر بعدها في 26/09/1842 أمر ملكي يسمح بممارسة مهنة التوثيق بالجزائر بتطبيق قانون فانتوز الذي ينظم التوثيق بفرنسا⁴.

¹ المرجع نفسه ص 68

² حمدي باشا عمر : المرجع السابق , ص 71 - 72

³ الطاهر ملاحسوا : المصدر السابق ص 28.

⁴ المرجع نفسه ص 30_31.

✓ قانون فارني Lois Warnier الصادر بتاريخ 1873/07/26:

وهذا القانون خاص بتأسيس الملكية العقارية و حفظها , حيث جاء هذا في مضمون مواده مايلى¹:

- تأسيس الملكية العقارية بالجزائر و حفظها و الانتقال التعاقدى للعقارات و الحقوق العقارية مهما كان مالکها تخضع للقانون الفرنسي .
- تلغى كل الحقوق العينية و ارتفاقات مهما كانت مسببات القرارات القائمة على الشريعة الإسلامية أو تلك الخاصة بالقبائل يكون مخالفا للقانون الفرنسي حق استعمال الشفعة لا يمكن ان يعارض المشتريين إلا في حالة سحب حق الميراث من طرف الأولياء مستحقي الإرث وفقا للشريعة الإسلامية و طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 841 من القانون المدني .

كما قام الاستعمار الفرنسي بإصدار مجموعة من القوانين و القرارات أهمها :²

- قرار 07 ديسمبر 1830 القاضي بمصادرة أملاك الوقف و البايلك .
- مرسوم 1832 الخاص بمصادرة أراضي القبائل الثائرة .
- الأمر الصادر في 31 جويلية 1846 الذي ينص على مصادرة أراضي البور و الرعي التابعة للعرش و القبائل الرحل .
- قرار 05 ماي 1848 الذي الغى منع الموظفين المدنيين و العسكريين من شراء أي عقار في الجزائر الذي كان يعرقل توسع الاحتلال³

وبناء على التقرير تقدم به "فارني" Warnier ممثل الجزائري في الجمعية العامة - الذي اقترح تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى الملكية الخاصة -تم التصويت على قانون 26 جويليا 1873 المتضمن الترتيبات القاضية بتحديد الملكيات الجماعية و أفراد العشيرة , و يعتبر هذا القانون مكملا لإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي ... الواقع ان هذا القانون لبي رغبة الكولون ونشط عملية الاستيطان وقد ظهرت نتائجها العلمية بمجرد تصويت مجلس الشيوخ عليه ... وحسب ما ورد في التقرير بيردو Burdeau الخاص بميزانية 1892 فان أعباء هذا القانون تحملها الأهالي لوحدهم إذا كلفهم نفقات مالية لا تطاق , ويقوم هذا التشريع على العناصر التالية :⁴

(1) المرجع نفسه ص 36.
2 نصر الدين بن داود المرجع السابق ص 52.
3 رشيد فارح : "المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية لعقارية أثناء فترة الاحتلال و اثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري " في أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي المرجع السابق ص 106
4 عدة بن داهة : الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان الحلال الفرنسي للجزائر 1830-1962, الجزء الاول , طبعة خاصة وزارة المجاهدين , 2008 ص 3362-365.

- تخضع الملكية العقارية في الجزائر الى قانون وارني .
- اعتبار جميع القوانين القائمة على التشريع الاسلامي او العرف ملغاة و بالتالي تلغى كل الحقوق المترتبة عليها .
- الملكية الفردية لقطعة او قطع ما , يجب ان يحصل عليها صاحبها بمقتضى عقد .

وقد تم على هذا الاساس الاستمرار في مصادرة اراضي الجزائريين للأسباب التي تم ذكرها في عنصر "العوامل المساعدة على الاستيلاء على العقار" سواء المتعلقة بالملكية الخاصة أو الملكيات الجماعية , و التي تم توزيعها على المعمرين الجدد.
3.فاضلي ادريس : المرجع السابق , ص 159- 160 .

✓ قانون 16 جوان 1851 : أهم أحكام هذا القانون ما يلي :

إقرار مبدأ حرمة الملكية دون استثناء بين الأهالي و الفرنسيين ... لكن حرمة الملكية وقع استثناءؤها بإجراء مصادرة أراض القبائل و اعراش المتمردة¹

كرّس القانون المبدأ المنصوص عليه في المدة 544 من القانون المدني الفرنسي , الذي نص على أن كل شخص له الحق في التمتع و التصرف في ملكيته بشكل مطلق ضمن إطار القانون , مع استثناء أراض القبيلة من البيع لفائدة أي شخص أجنبي على القبيلة , و للدولة الحق في شراء عقارات القبيلة لفائدة المصالح العمومية و الاحتلال²

وقد صنف هذا القانون الغابات الجزائرية ضمن أملاك الدولة الفرنسية ... و منح صلاحيات واسعة لمصلحة الغابات في ملاحقة و متابعة و قمع كل عمل تعتبره اعتداء على الممتلكات الغابية للدولة أو خرقا للقوانين³ بصفة موجزة يميز هذا القانون بين مصالح الأوربيين و تلك للمسلمين , كما خص عدم انتهاء الملكية بدون تفريق في المالك "يستمر تحويل الأملاك من مسلم إلى مسلم وفقا للشرعية الإسلامية أما بين الأشخاص الآخرين تخضع للقانون المدني" أي يتم تطبيق الشرعية الإسلامية على المعاملات بين الأهالي و يطبق القانون الفرنسي على المعاملات بين الأوربيين⁴

¹ المرجع نفسه ص 107

² المرجع نفسه ص 107

³ بوعلام بلفاسي المرجع السابق ص 31

⁴ عمار علوي المرجع السابق ص 50

و للعلم فان قانون 1851 قد حضرت له لجنة ترأسها الجنرال "دي لاموريسيار" أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين و حشدهم قي الجهات المعنية , و بمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة فان 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و 60 ألف هكتار من الأراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة¹

✓ قرار الكونت كلوزال بتاريخي 1830/09/08 و 1830/12/07 :

القاضيان بضم أملاك البايك و أراضي الموظفين الأتراك غادروا البلاد و أملاك و الأوقاف المخصص ريعه² لمكة و المدينة و كذلك الموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد .

فيما يتعلق بفترة الاحتلال تميزت بتعاقب سنة تدخلات للمشرع الفرنسي تميزت أساسا التدخل الأول بالأوامر 1833, 1844, 1846, و القانون المؤرخ في 16 جوان 1951 , تميز التدخل الثاني بالتطبيق الإداري لحصر الأراضي الذي أفاد خاصة جلب الأراضي للاستعمار , قاوم التدخل الثالث هذه الفكرة و تحت تأطير نابليون الثالث تدخل القرار المشيخي المؤرخ في 22 افريل 1863 , تميز التدخل الرابع بالقانونين المؤرخين بالتوالي في 26 جويلية 1873 و 28 افريل 1887 تضم التدخل الخامس نصا تشريعيًا هو القانون 16 فيفري 1887 , المتمم بذلك المؤخر في 04 أوت 1926 في النهاية تميز التدخل الأخير بالمرسوم المؤرخ في 26 ماي 1956 و الأمر المؤرخ في 03 جانفي 1959³.

✓ قانون 18 جويليا 1851:

وضعت المواد من 07 إلى 17 من الفصل الثالث لقانون 18 جويليا 1851 ثلاث قواعد⁴:

أولها : إن الملكية العقارية للأهالي و الأوربيين على حد سواء هي قابلة للخرق .

¹ عدة بن داهة: الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان الحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 , المرجع السابق ص 329

³ عمار علوي : الملكية و النظام العقاري في الجزائر (العقار) , المرجع السابق ص 25 .

⁴ عدة بن داهة: الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان الحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 , المرجع السابق , ص 333-335

ثانيهما: جاءت بعض المواد لمنع الأوربيين من الحصول على ارض خارج نطاق ما حددته السلطات الاستعمارية , حيث بينت أن حق التملك و التمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير قابلة للتحويل لصالح الأشخاص الأجانب عن القبيلة .

و كان الهدف من ذلك هو عدم عرقلة النشاط العسكري ضد القبائل المتمردة و الثائرة و لاسيما في المناطق العسكرية , لأن المناطق المدنية قد ضمنت فيها المادة 17 من قانون 1851 حق الأوربيين من شراء أراضي الحبوس .

ثالثهما : إن عمليات المتاجرة بالأموال العقارية فيما بين الجزائريين ستتم وفق إجراءات إسلامية , ووفق القانون المدني في جميع الحالات الأخرى كما اعتبرت جميع العقارات التي كانت تدعى بالأموال الأحرار و الغابات أملاك تابعة للدولة .

✓ القرار المشيخي:

صدر قرار (السيناتوس كانسول) بتاريخ 22 أبريل 1863 والذي يقضي بتوزيع الاراضي الجماعية بين الدواير بعد تجديد حدود الاعراش , و القيام بتوزيع تلك الاراضي في شكل ملكيات خاصة بين الافراد و كان القصد من التشريع هو كسر شوكة الاعراش , و تفتيت ملكيتها التي تقوم في الاساس على مبدأ التضامن و من جهة اخرى كان بمثابة محاولة التخفيف من التشريعات السابقة و القاسية على الاهالي¹ . و المتمثلة في القوانين التالية 31 جويلية 1846 , 16 جوان 1851 , 01 أكتوبر 1844 .

جاءت المادة الأولى من هذا القرار لتنص على أن الملكيات الأرضية التي بحوزة القبائل في الجزائر مهما كانت صفتها تعتبر ملكية مثبتة قانونا و كان لهذه المادة أبعاد السياسة عميقة فكانت تهدف إلى ضمانة الجزائريين الذين عرفوا بالاعتزاز و الأنفة و القدرة القتالية و الذين أصبحوا يعوا الخطر الذي يحقق بهم جراء أراضيهم لهذا جعلت منهم فرنسا ملاك و في غياب وسائل خدمتها و بهذا سيتجولون إلى الفقراء فاقدى لأراضيهم²

¹ فاضلي إدريس : نظام الملكية ومدى وظيفتها الاجتماعية في القانون الجزائري , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 2010 , ص 157-158
⁽²⁾ أبو القاسم سعد الله : خلاصة تاريخ الجزائر , المرجع السابق ص 337

3. العقار في الجزائر بعد الاستقلال :

1.3. القوانين المسيرة للعقار بعد الاستقلال :

وقد تركزت أساسا في القوانين الضابطة و المنظمة لتسيير العقار الفلاحي حيث تعدد القوانين التي تسيير العقار الفلاحي التابع للأمالك الخاصة للدولة وتعدد كيفية استغلاله .

- قانون رقم 18/83 المؤرخ في 13/08/1983 و المرسوم رقم 724/83 محدد لكيفيات تطبيق حيازة الملكية العقارية عن طريق استصلاح الأراضي .

- قانون رقم 19/87 كما سبق بيانه يبين حق انتفاع دائم على الأرض .

- قانون رقم 84-16 المتعلق بالأمالك الوطنية المادة 4 منه يطرح المبدأ العام بأن مجموع الأموال التي تدخل ضمن الأمالك الوطنية لا يمكن التصرف فيها ، أو حجزها، ولا تسقط بالتقادم .

- كرس دستور 1989 لأول مرة منذ الاستقلال مبدأ ازدواجية الأمالك التابعة للدولة والجماعات المحلية إلى أملاك عامة وأملاك خاصة للدولة أنظر المادة 18 منه غير أنه لم يتم إدراج الأراضي الفلاحية ضمن الأمالك العامة التي لا يمكن التصرف فيها وفقا لنص المادة 17 .

- قانون الأمالك الوطنية رقم 30/90 :
الأمالك العامة: لا يمكن التصرف فيها، أو حجزها ولا تسقط بالتقادم .
الأمالك الخاصة :يمكن التصرف فيها يحددها المرسوم رقم 454-91 .
أما الأراضي الفلاحية والأمالك الخاصة للدولة فتخضع إلى أحكام القانون 87-19 المادة 105 .

- قبل 1989: الملكية الخاصة كانت محدودة وفقا لنص المادة 16 من دستور 1976 .
1989: الملكية الخاصة مضمونة وفقا لنص المادة 49 من دستور 1989 .
قانون 90-25 المعدل والمتمم: استرجاع الأمالك المؤممة والأمالك التي وضعته تحت حماية الدولة غير أنه يمكن تحديد هذه الملكية في إطار :
-نزع الملكية من أجل المنفعة العامة المادة 20 من دستور 1989 .
-حق الشفعة المادة 794 من القانون المدني والمادة 52 من قانون 90-25.

- بموجب المادة 36 من القانون 25-90 يكون تحويل أي أرض فلاحية خصبة إلى صنف الأراضي القابلة للتعمير .

- حق الدولة في استرجاع الأراضي الفلاحية الخاضعة لأحكام قانون 19/87 والمدمجة في قطاع عمراني تبعا لنص المادة 53 من قانون المالية لسنة 1998.

- مرسوم تنفيذي رقم 313-03 المؤرخ في 16.09.2003
- إهمال الأراضي الفلاحية نظرا للأهمية الاقتصادية والوظيفية الاجتماعية للأراضي الفلاحية يشكل عدم استغلالها فعلا تعسفا في استعمال الحق استغلالها واجبا على كل مالك حقوق عينية عقارية أو حائزها أنظر المادة 9 و 18 و 21 و المرسوم رقم 51/90 لا سيما المادة 04 منه و التي تحدد نوع المخالفات التي يترتب عنها إسقاط حق الإنتفاع الدائم .

- قانون 87- 19 منح هذا القانون للمنتجين الفلاحيين حقين :
- حق انتفاع دائم على مجمل الأراضي المكونة للمستثمرة .
- حق امتلاك جميع الممتلكات الأخرى ما عدا الأرض .
الأرض تبقى ملكا للدولة يبقى للدولة حق الرقبة و لأعضاء المستثمرة حق الإنتفاع الذي يورث خلافا للقواعد العامة أين ينتهي حق الانتفاع حتما بوفاة المنتفع .

الإخلال بمبادئ قانون 87- 19 نتيجة وضعية المستغلين المتميزة بعدم الاستقرار...،منها:

- الأراضي مهملة، والبنائات غير مستغلة أو حولت إلى نشاط آخر غير فلاحى .
- المشاكل الداخلية بين أعضاء المستثمرات أدت إلى تقسيم المستثمرة أو كرائها .
- تحويل الأراضي الخصبة إلى صنف الأراضي القابلة للتعمير.
- غياب الإدارة في الميدان، تراكم القضايا أمام المحاكم من أجل إلغاء حق الاستفادة أو الإيجارات التي أقدم أعضاء المستثمرة على إبرامها مع الخواص الذين يملكون أموال من أجل تطوير الأرض و ظهور منازعات من أجل التعويض على أساس المادة 141 قانون المدني.

هذه الوضعية أدت إلى التفكير في أحكام جديدة تنظم وتسير الأراضي التابعة لأملاك الخاصة للدولة وهو فعلا ما وقع بحيث صدر قانون 16/08 المتضمن التوجيه الفلاحى.¹

¹ أنظر الجريدة الرسمية رقم 46 لسنة 2008 / <http://www.jorad.dz/>

2.3. المراحل التاريخية التي مر بها العقار بعد الاستقلال :

المرحلة الاولى : جرد الاملاك الشاغرة 1962:

بعد الاستقلال قامت السلطات المعنية بجرد شامل للاملاك الشاغرة و انشاء لجان التسيير على مستوى المزارع التي كانت موجودة آنذاك حيث تميزت " هذه الفترة بوقائع قلبت تماما معطيات المشكلة العقارية , كانت هناك أولا تدابير الحماية التي تدخلت إثر الذهاب المكثف للأوربيين التي تعلقته أساسا بالأملاك الفلاحية الشاغرة و الاملاك الموضوعة تحت حماية الدولة , و أول نص رسمي في هذا الموضوع هو الامر رقم 62-20 المؤرخ في 24 أوت 1962 الذي نص على التدابير المناسبة لحماية وحفظ الاملاك الشاغرة حيث حوّل لرئيس المقاطعة سابقا كل الصلاحيات الضرورية لذلك¹

نتتحيث يرى البعض أن هذا القانون هو اول نص قانوني لسلسلة النصوص التشريعية و التنظيمية التي جاءت بعد ذلك تطبيقا لبرنامج طرابلس الذي جعل من الاصلاح الزراعي هدفا اساسيا للثورة التحريرية , فعلى الامد المتوسط تم تحديد الحد المسموح امتلاكه ب 40 هكتار للأراضي ذات الخصوبة المتوسطة , 15 هكتار بالنسبة للاراضي المخصصة لزراعة البقول²

ولمنع بيع الاملاك الشاغرة وإقامة مراقبة على المعاملات التي جرت غداة الاستقلال , عملت السلطات بموجب المرسوم رقم 62-03 المؤرخ في أكتوبر 1962 على:³

- منع كل المعاملات , بيع , ايجار , محاكمة , مزارعة , في الاملاك الشاغرة المنقولة و غير المنقولة , تعتبر العقود المبرمة منذ 1 جويلية 1962 كأنها لم تكن .
- يمكن مراجعة عقود البيع التي لا تتضمن الاملاك الشاغرة فيما يخص السعر و المبرمة منذ 01 جويلية 1962 , و إلغائها بلا شرط من طرف سلطات المقاطعة من أجل التسيير الناجح أو إعتبرات المضاربة .
- تعتبر كل عقود البيع المبرمة بعد 01 جويلية 1962 خارج البلاد كأنها لم تكن .

علما أن هذا المرسوم فرض على الذين اشترى من الفرنسيين أن يعلنوا عقودهم في دار البلدية في ظرف 15 يوما من تاريخ نشر المرسوم تحت طائلة البطلان و أكد أن هذه العقود يعاد فيها النظر فيما يخص ثمنها او تبطلها السلطات الولائية بسبب سوء التسيير أو المضاربة أو إذا اقتضى النظام العام ذلك¹

¹ عمار علوي: الملكية و النظام العقاري في الجزائر , العقار , المرجع السابق , ص 75.

² سماعيل شامة : النظام القانوني الجزائري للتوجه العقاري , المرجع السابق ص 17.

³ عمار علوي : الملكية و النظام العقاري في الجزائر , العقار المرجع السابق , ص 75-76.

المرحلة الثانية : تأميم الاملاك الشاغرة .

وهذا بموجب مرسوم 1963/03/18 الذي جاء لوضع حد للازمة التي احدثتها هجرة الفرنسيين , إذ أدخل تحت تصرف الدولة , كل الاملاك و المؤسسات التي هجرها أصحابها او امتنعوا عن القيام بواجباتهم ازاءها كملاك ... وقد قامت الادارة الجزائرية آنذاك بحصر هذه الاملاك التي ضمت كل أملاك الدولة بموجب الامر التشريعي المؤرخ في 1966/05/06 وأصبحت داخله منذ ذلك التاريخ في الدومين الخالص¹.

إن حالة الفوضى التي سبحت فيها الدولة في الايام الاولى للاستقلال و انتشار المعاملات العقارية المشبوهة بين المعمرين وبعض الجزائريين دفعت بالسلطات الجزائرية بإصدار في نفس السنة مرسوم بتاريخ اكتوبر 1962 من أجل منع التعامل مع الاملاك الشاغرة , وهذا تمهيدا لصدور مرسوم 388 /63 بتاريخ 01 أكتوبر 1963 والذي جعل ملكا للدولة بعض المستثمرات الفلاحية التابعة لبعض الاشخاص الطبيعية و المعنوية , ولم تقتصر تلك الاجراءات على المعمرين بل تعدت للمواطنين الجزائريين وهذا بصدور أمر رقم 258 /64 بتاريخ 27 أوت 1964 و الذي تضمن اشاء لجنة من اجل مصادرة أملاك الاشخاص الذين يهددون مصالح الاشتراكية , وهو النص الذي جاء في اطار السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية تطبقا لمادة 59 من دستور 1963.²

بفضل التأميمات التي عقبها الاستقلال و التي مست الاراضي الزراعية بصدور مراسيم مارس 1963 و أكتوبر من نفس السنة , فقد تم وضع (2,4) مليون هكتار من أجود و أخصب أراضي المجتمع , تحت نظام التسيير الذاتي³.

عرف مرسوم 18 مارس 1963 المؤسسات المعتبرة شاغرة كما يلي :

المؤسسات ذات الطابع الصناعي , التجاري , المالي , المنجمي , الصناعة التقليدية وكذا الاستغلالات الفلاحية التي كانت محل معاينة شاغرة أو لم تكن نشيطة أو مستغلة بصفة عادية عند تاريخ اشهار هذا المرسوم او توقفت عن نشاطها أو استغلالها العادي بدون أي مبرر شرعي بعد تاريخ اشهار المرسوم .

تتمتع هذه المؤسسات , بقوة القانون بالشخصية الاعتبارية للقانون الخاص .
بينما يتضمن المرسوم المؤرخ في 22 مارس 1963 تنظيم و تسيير الاستغلالات الفلاحية الشاغرة , تسيير هذه الاستغلالات ذاتيا من طرف الجمعية العامة للعمال مجلس العمال و لجنة التسيير على رأسها رئيسا و مديرا⁴.

¹ المرجع نفسه , ص 75-76.

² سماعين شامة : النظام القانوني الجزائري للتوجه العقاري , المرجع السابق ص 18.

³ فاضلي ادريس : المرجع السابق , ص 210 .

⁴ عمار علوي: الملكية و النظام العقاري في الجزائر , العقار, المرجع السابق , ص 76.

- كما جاء مرسوم 20 / 01 / 1964 و الذي سمي بالمرسوم المتعلق بحرية التصرفات , لكن جاء ليضع حد للمضاربة التي كانت سائدة آنذاك حيث حددت حرية التصرفات مع وضعه لبعض القيود وعلى غرار مراسيم مارس 1963 صدرت نصوص أخرى بهدف ادخال املاك لم تكن شاغرة في املاك الدولة وهي :¹
- المرسوم 63- 168 المؤرخ في 9 ماي 1963 المتعلق بوضع تحت حماية الدولة الاموال المنقولة و العقارية حيث تكون طريقة اكتسابها , تسييرها واستغلالها قابلة لتعكير النظام العام او السلم الاجتماعي .
 - قانون رقم 63- 267 المؤرخ في 26 جويلية 1963 يعلن ملكا للدولة , الاستغلالات الفلاحية الخاصة ببعض الاشخاص الماديين أو الاعتباريين لا يتمتعون بالجنسية الجزائرية .
 - الامر رقم 66- 102 المؤرخ في 06 ماي 1966 المتضمن أيلولة ملكية الاملاك الشاغرة للدولة .

المرحلة الثالثة : تطبيق الثورة الزراعية .

يمكن أن نشير الى مختلف انماط التسيير التي عرفها القطاع الفلاحي , بدءا بالتسيير الذاتي في 1963 مرورا باعلان الثورة الزراعية في 1971 و المستثمرات الفلاحية الاشتراكية . D.A.S و وصولا الى المستثمرات الجماعية E.A.C و المستثمرات الفردية E.A.I في سنة 1987 , أما بالنسبة للعقار الحضري , فاهم مرحلة مر بها القطاع تتمثل في تكوين الاحتياطات العقارية لفائدة البلدية فيسنة 1974 ومهما يكن من الامر , فالقاسم المشترك لكل هذه المحاولات هو انه تتم على شكل حملات ظرفية من الادارة , لا تسمو الى درجة السياسة²

و قد نتج عن التدابير التي قامت بها الدولة لتنظيم الاملاك الشاغرة ادخال في تراث الجماعة الوطنية كتلة معتبرة من الاملاك من بينها الاراضي الفلاحية ذات قيمة عالية حيث ان 2.700.000 هكتار من الاراضي الممتازة المملوكة سابقا من طرف المستوطنين قد اصبحت فلاحية مسيرة ذاتيا , وباصدار الامر رقم 71-73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 المتعلق بالثورة الزراعية تم تنظيم القطاع الفلاحي³ .

¹ المرجع نفسه , ص 77 .

² سماعيل شامة : المرجع السابق , ص 18 .

³ عمار علوي : المرجع السابق ص 78 .

ونتيجة لتطبيق الثورة الزراعية كانت حالة العقار الفلاحي كالاتي :¹
الفترة الاولى : منذ صدور أمر :73/71 بتاريخ 08 نوفمبر 1971 الى غاية 1973 تأميم 403778 هكتار .
الفترة الثانية : و التي انطلقت رسميا في 15 سبتمبر 1972 , تأميم 557618 هكتار من الاراضي الفلاحية و حوالي 692164 نخلة .
الفترة الثالثة : لم تعرف نجاح المرحتين السابقتين و هي المرحلة التي كان المفروض تأميم فيها الاراضي الرعوية أي حوالي 20 مليون هكتار وهذا تطبيقا للأمر رقم 43/75 الصادر في 17 جوان 1975 و الذي صدر بشأنه المرسوم رقم 166/75 بتاريخ 30 ديسمبر 1975 .

بعد الثورة الزراعية تقلصت عملية التوزيع العقاري للأراضي الزراعية أو القابلة للزرع , وقد تم ترتيب جديد للأراضي الى صنفين كبيرين وهي :
الاولى : التراث العقاري للدولة , ويدخل ضمنه المستثمرات المسيرة ذاتيا و تعاونيات المجاهدين القدماء و الاراضي المفرغة في الصندوق الوطني للثورة الزراعية , مثل الاراضي الزراعية و القابلة للزرع التابعة للبلديات الولايات , الدولة ... الخ , اضافة الى الاراضي العرش , و الداخلة في الملكيات الخاصة , و تلك المهجورة .
الثانية : الملكية الخاصة , و هي الاراضي ذات الطبيعة " ملك " الفردية و العائلية حيث تم اثباتها سواء أو بعد تحقيق لصالح المعنيين .²
لقد استهدف قانون الثورة الزراعية القطاع الخاص و ذلك بوضع حد للملكيات المستغلة الكبيرة و تحديد الحد المسموح به , مع العلم أن جل مساحات القطاع الخاص الواسعة تملكها الاعيان اثناء الاحتلال الفرنسي في كثير من الاحيان كمكافأة , وبالمصادقة على أملاكهم للأراضي الجماعية , وذلك مقابل الدورة الوسيط الذي سخره لهم الاستعمار للقيام به بين ادارته و السكان , وفي محدودة يعود أصل هذه الملكية الى عملية شراء الاراضي من المواطنين المغلوبين على أمرهم .³

وهكذا نصت المادة الاولى من قانون الثورة الزراعية على مبدأ " الارض لمن يخدمها " ولا يملك الحق في الارض إلا من يفلحها ويستثمرها وتستهدف الثورة الزراعية القضاء على استغلال الانسان لأخيه الانسان ... وكذا وسائل الانتاج المرتبطة

¹ سماعين شامة : المرجع السابق ص19-20 .

² عمار علوي : المرجع السابق ص 79-80 .

³ فاضلي ادريس : المرجع السابق , ص 189 .

بها تطبيقا لنص المادة 28 من قانون الثورة الزراعية , وكذا إلغاء الملكيات الواسعة وإحلال و وحدات مكانه ¹.

أنشأ المشرع الجزائري الصندوق الوطني للثورة الزراعية الذي تتمثل مهمته في تنفيذ التدابير العملية , لعملية التأمين و منح الاراضي الزراعية ووسائل الانتاج الاخرى... الخ , كما نص قانون الثورة الزراعية على اعتبار الاراضي الملحقة بالصندوق الوطني للثورة الزراعية هي ملك للدولة ... و اجمالا فان طبيعة ملكية الاراضي الزراعية الداخلة في الصندوق الوطني للثورة الزراعية , تعتبر أموالا غير قابلة للتصرف , و الاكتساب عن طريق التقادم و لايجوز التنازل عنها , او حجزها أو تأجيرها ².

برز اسلوب التسيير الذاتي كنمط للتنظيم الاشتراكي للاقتصاد الوطني في الزراعة , و الصناعة طول المرحلة الاولى و التي اعقبت الاستقلال مباشرة , وقد ظل القطاع الفلاحي محتفظا بهذا الاسلوب بل وازداد تعزيزا بصور أمر رقم 68-653 الصادر بتاريخ:30 ديسمبر 1968 , وبمقتضى هذا الامر اصبح التسيير الذاتي الطابع الاختياري لفائدة اشتراكية ديمقراطية , كما تناول تطور هذا الاسلوب , وبالعامل على التسيير الديمقراطي للمزارع وبتطوير وضع العمال الى مستوى منتجين مسؤولين , يستفيدون من ثمار عملهم وذلك بمقتضى حصة ارباح الاستغلال ³.

المرحلة الرابعة : تنظيم الاحتياطي العقاري الحضري .

اهم نص قانوني في هذا الاطار الصادر في 20 فيفري 1974 المتضمن انشاء الاحتياطات العقارية لصالح البلديات و الذي جعل من البلدية الحكر الوحيد للمعاملات العقارية داخل محيطها العمراني ⁴.

الامر 74-26 المؤرخ في 20/02/1974 الخاص بالاحتياطات العقارية للبلدية , و الذي اعطى فرصة لتحديد المحيط العمراني للبلديات و تأسيس و تسليم سندات ملكية تخص الاراضي المدمجة فيه .

وقد تضمن هذا الامر , استثناء الاراضي المعدة للبناء و التي تقع داخل المنطقة العمرانية من التداول بين الاشخاص مالم تكن البلدية طرفا في العقد , حيث نصت المادة 06 منه : الاراضي الخاصة الموجودة في حدود التصميم العمراني للبلدية تخصص بالولاية لسد الاحتياجات العائلية لمالكها ولا يجوز التصرف في هذه الاراضي باية صفة كانت إلا

¹ المرجع نفسه ص 191

² المرجع نفسه , ص 191-192.

³ المرجع نفسه :ص 184

⁴ سماعين شامة : المرجع السابق . ص 22

لصالح البلدية و يستثنى من هذا الحظر نقل الملكية بموجب الارث , و يتم ادماج اراضي الدولة أو الخاصة في رصيد البلديات مقابل ثمن حسب تقويم من مصلحة الدومين¹ .
ومن هنا يمكن معرفة الغرض الذي كان يهدف اليه المشرع من اصدار هذا الامر وهو منع المضاربة في الاراضي المعدة للبناء و حماية المواطنين من جشع مالكيها² .
وقد تم اصدار قانون رقم 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة و التعمير اذ حدد في مجمل نصوصه القواعد التي تتم وفقها عملية التعمير ومن بين عقود التعمير التي نص عليها هذا القانون تلك المتعلقة ب : رخصة البناء و شهادة التعمير و رخصة التجزئة وشهادة التقسيم , و رخصة الهدم , و شهادة المطابقة , فرخصة البناء هي عبارة عن ترخيص اداري من اجل تشييد او انجاز اي بناء , اما شهادة التعمير , هي وثيقة تسلّم بناء على طلب كل شخص معني من اجل ضمان حقوقه في البناء , أما رخصة التجزئة , وهي تطلب عندما يريد المالك او موكله تجزئة العارية لقطعتين أو أكثر قصد تشييد بناية , و بالنسبة لشهادة التقسيم , وهي تسلّم لمالك العقار المبني في شكل قرار صادر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي عندما يريد تقسيم ملكية عقارية مبنية الى قسمين أو اكثر , وفيما يتعلق برخصة الهدم , اذ لايمكن القيام بأي عملية هدم جزئية او كلية لبناية دون الحصول على رخصة الهدم وذلك لضمان انجازها في الظروف الامنية و التقنية المطلوبة , و شهادة المطابقة , هي تلك الشهادة التي تسلّم بعد اتمام اشغال البناء لاثبات انجازها و مطابقتها للمعايير التقنية المطلوبة³ .

المرحلة الرابعة : اصدار و تطبيق قانون التوجيه العقاري .

ادخل قانون التوجيه العقاري منظورا جديد فيما يتعلق بكيفية تدخل الدولة و الجماعات المحلية و المتعاملين العموميين و الخواص و كذا المواطنين في الميدان العقاري , فالغى الاحتكار الذي كان ممنوحا لصالح البلديات فيما يخص المعاملات العقارية في المجال الحضري , المنشأ بمقتضى الامر 26/74 المتعلق بالاحتياطات العقارية الملغاة , وهكذا اصبح بإمكان أي شخص طبيعي او معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص أن يبيع و يشتري بحرية اراضي عامرة او قابلة للتعمير في اطار الاحترام الدقيق للأمر 28/75 المتضمن القانون المدني و القانون رقم 25/90 المتضمن التوجيه العقاري⁴ .

¹ حمدي باشا عمر : المرجع السابق , ص 79.

² المرجع نفسه , ص 80 .

³ المرجع نفسه , ص 93-94.

⁴ : المرجع نفسه, ص 90.

وتجدر الاشارة أن قانون التوجيه العقاري قد وضع حدا لاحتكار البلديات في ميدان المعاملات العقارية و أنشأ سوقا عقارية حرة¹.
وفي هذا الاطار تم تحويل الوكالة العقارية لمدينة الجزائر مهمة تسيير و تنظيم و اقتناء الاملاك العقارية الحضرية و بيعها للغير بدلا من البلدية².

و قد انشأت بالمرسوم التنفيذي رقم 405/90 المؤرخ في 1990/12/22 المتضمن شروط انشاء و ادارة هيئات التسيير و التنظيم العقاري المسماة الوكالة المحلية للتسيير و التنظيم العقاري , و التي تعد بحكم هذا المرسوم مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري , تنشأ من طرف المجالس الشعبية الولائية , و تدار الولاية من طرف مجلس الادارة و و يترأسها مدير .

وقد كلفت الوكالات العقارية بمهمة بيع الاراضي الواقعة في المحيط الحضري لصالح الافراد و يصبح كل يصبح كل تصرف تقوم به البلدية لصالح الافراد باطلا و عديم الاثر³.

ويعود إنشاء الوكالة العقارية لمدينة الجزائر في 11 ماي 1931 بشاركة القرض الجزائري تونسي , تحت الصيغة القانوني قانون فرنسا .
وقد اسندت المهمة لأول مرة للوكالة العقارية المتمثلة في : إعادة هيكلة المنطقة البحرية عن طريق الاسهم , ثم اتسعت بعد ذلك الى عدة عمليات عقارية و تجارية , واجتماعية و ما يتعلق بالتنمية والتعمير .

ومنذ نوفمبر 1998 م , وبقرار ولائي رقم 96 المؤرخ في 1995 /01/09 المتضمن تحويل الوكالة العقارية لمدينة الجزائر الى مؤسسة عمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية .
تقوم المؤسسة المساهمة ماليا لانجاز أي عملية عقارية تخل ضمن نطاق تخصصها .

- وفيما يتعلق بالمهام و الاهداف التي تقوم عليها الوكالة و اهم اختصاصاتها هي :
- إعادة الهيكلة , تهيئة الاحياء و المساحات الحضرية .
 - ترميم اطار المباني و الاحياء التاريخية و الاثرية .
 - انجاز كل الاعمال العمرانية و هيكلة الطرقات .
 - انجاز اعمال التسيير العقاري على جميع أنحاء الاقليم لولاية الجزائر .
 - التنمية للترقية العقارية للمدينة .

¹ المرجع نفسه , ص 96 .

² المرجع نفسه , ص 90 .

³ المرجع نفسه , ص 96 .

- التنمية العقارية للمدينة.
تتكون املاك الدولة من منقولات و عقارات محولة إليها و التي تنشرها أو تقتنيها بمواردها الخاصة , أو الممتلكات الموروثة عن مجلس التنسيق الحضري للمدينة , والتي تعود بالفائدة على المؤسسة بناء على قرار المحافظ .
الوكالة العقارية تدخل ضمن مخطط التعمير و النمو مع التجمعات المحلية او السلطة الشعبية في احترام مقاييس الهندسة المعمارية و صيانة الاحياء البيئية و التاريخية .
- كما تقوم الوكالة بتنمية الدراسات و تقوم بتطبيقه في مشاريع الاستثمار بموافقة السلطات المحلية , في اطار احترام برامج التنمية المتعلقة بالمدينة.
- تحفز على المشاركة في الشراكة الاقتصادية والحلية مع المحليين والاجانب .
- تساهم و تحفز كل القدرات الهامة لترميم الاحياء و المباني , وتحسين المستوى المعيشي للحياة و الاستقرار .
- الرفع من مستوى الربح الاقتصادي و الاجتماعي في الوسط الحضري¹ .

¹ تلخيص عن وثيقة داخلية للوكالة العقارية لمدينة الجزائر.

3.3. السوق العقارية وتحولاتها بعد الاستقلال :

نظرا للتوسع المستمر للمدينة نحو الضواحي جعلها تلتهم اراضي شاسعة من هذه المناطق , حيث كان في أول الامر بشكل منظم ويخضع لوصاية البلديات لتوزيعها على من هو بحاجة اليه , ثم خرج عن اطار البلديات حيث منحت الحرية للخواص للتصرف في املاكهم وبيعها , و كان هذا من بين البوادر التي تسببت في انطلاق الفوضى العقارية , و الافراط في استهلاك المجال , أهمها اقتطاع مساحات شاسعة من الاراضي التي كان يستغلها اصحابها لأعمال الفلاحة , وأصبح العقار يخضع لمزايدات بمرور الزمن تحكمت فيه عدة عوامل , أهمها مدى توفر و سهولة الحصول عليه في منطقة ما , كما ارتباط ذلك بمدى بعده أو قربيه عن مركز المدينة , فكلما بعدت المسافة عن المركز كلما زادت ندرة الحصول على المجال الصالح للبناء .

الشيء الذي ساعد على ارتفاع سعر العقار بهذه المناطق , اضافة الى ذلك فان هذا السعر يتحدد نسبتا لازدياد الطلب على العقار في منطقة معينة دون اخرى , وقد ارتبط هذا بشكل كبير بادراك الافراد لنوعية العقار وقيمته في منطقة دون اخرى , حيث أنه كلما ندر العقار تزداد قيمته في المجال الحضري و تزداد حاجة السكان له مع مرور الزمن .

" ومع تزايد النمو الديموغرافي واتساع رقعة المدن وارتفاع مستوى المعيشة أصبحت الحاجة للأراضي الصالحة للبناء في تزايد أكثر فأكثر، بالإضافة إلى كل الاستعمالات أصبح الطلب كذلك على ما يسمّى بالعقار لأغراض صناعية وتجارية في ارتفاع مستمر.

ومن هنا أصبحت تطرح إشكالية الحصول على الأموال العقارية وكذلك التفكير في المحافظة عليها , وكل هذه الأسباب بدأت شيئا فشيئا تظهر إلى الوجود سوق عقارية مثل باقي دول العالم، سواء أكانت هذه السوق حرة أو موجهة إداريا، وبالتالي أصبحت السوق العقارية تكوّن شرطا من الشروط الأساسية للحصول على العقار.¹

حيث اصبحت السوق العقارية تتارجح بين التسيير الاداري و الاستغلال و التعاملات الحرة , وقد ساهم في ذلك بشكل كبير الاستثمار الاجنبي الذي كان يقع اختياره على المجالات الحضرية الواقعة في التخوم المجاورة للمدن الكبرى , اضافة الى ذلك نجد السفارات الاجنبية التي كانت تختار أرقى المناطق بالعاصمة وضواحيها , الشيء الذي ساهم في الرفع من قيمة العقار و ازدياد سعره بشكل مستمر بهذه المناطق حيث

¹ عيسى بن محمد بوراس : السوق العقارية في الجزائر , مقارنة قانونية " http://domaines :yoo7 :com/04sept2007

" فجرت الشركات الأجنبية أسعار كراء وشراء الشقق والفيلات في الأماكن الراقية والمناطق المطلة على الشوارع الرئيسية، وكشفت وكالات عقارية للشروق اليومي أن هناك فيلات في حيدرة مؤجرة لشركات أجنبية بمبالغ تتراوح بين 200 و400 مليون سنتيم للشهر، منها التي تستخدم كمقر اجتماعي لهذه الشركات... وبعضها تستغل كمخازن للسلع وأخرى كسكنات وظيفية لإطارات هذه الشركات الذين تستقدمهم من الخارج، في حين يتجاوز سعر الفيلات في شارع بارادو الذي يعتبر أرقى حي على الإطلاق في حيدرة 100مليار سنتيم، وتوجد في هذا الشارع فيلات مصنفة في الكاتالوغ العالمي".¹

وكان هذامن بين الجوانب التي ادت الى تفجير اسعار العقار في الضواحي القديمة للعاصمة سواء المتعلق بالبيع او الكراء حيث فسر نائب رئيس الفدرالية الوطنية للوكالات العقارية عبد الحكيم عويدات (لسنة 2010) لجريدة الشروق اليومي قائلا: " ان أسباب ارتفاع الاسعار لسوق العقار هو توافد المستثمرين و رجال الاعمال الاجانب على انشاء مؤسسات و مشاريع بالجزائر وهو مازاد الطلب على العقار ".²

"وأكد المتعامل العقاري سعيد قبلي (للشروق اليومي)، وهو عضو سابق في اللجان المركزية للأسعار بوزارة التجارة، وأمين وطني مكلف بالشؤون الاقتصادية في الاتحاد العام للتجار والحرفيين أن أعلى العقارات على المستوى الوطني سواء الشقق أو الفيلات أو الأراضي تقع في المناطق التالية حيدرة، الأبيار، بن عكنون، دالي إبراهيم، الشراقة، القبة، العناصر، المرادية، وكذا على شواطئ برج بن البحري، عين طاية، اسطولي، زرالدة، برج الكيفان، غير أن أعلى العقارات على الإطلاق هي تلك التي تتواجد في حيدرة والأبيار.

ويصل سعر شقة من نوع آف3 في العناصر بالقبة بين مليار و200 مليون سنتيم إلى مليار و400 مليون سنتيم حسب نوعية البناء وفخامته، في حين يتراوح إيجار آف3 في الأبيار بين 3 و3,5 مليون سنتيم للشهر، ويقدر سعرها بـ3 ملايين.

كما بلغ سعر كراء الشقق في الجزائر الوسطى سقفا خياليا مقارنة بالمناطق الأخرى، فمثلا آف 2 تؤجر بـ2 مليون سنتيم للشهر، آف 3 تؤجر بـ3 ملايين سنتيم للشهر، وأرخص فيلا في شارع بوارسون بالأبيار، لا تتجاوز مساحتها 200 متر مربع، وهي ذات طابق أرضي فقط، تضم أربع غرف، يتم إيجارها بـ25 مليون سنتيم للشهر. أما في شارع ديدوش مراد الذي يعتبر أكبر شارع في الجزائر العاصمة ويتميز بتموقعه وسط الجزائر العاصمة وكثافة مرتاديه يوميا فيتراوح سعر بيع آف 3 فيه بين 2 و2,5

¹ جميلة بلقاسم: "الشركات الاجنبية تفجر أسعار الفيلات بالجزائر"، عن جريدة الشروق اليومي www.echoroukonline.com

01/03/2011

² فضيلة مختاري: " القروض ستخفض اسعار العقار ب 20 بالمائة..." في جريدة الشروق اليومي, (العدد 2868), الاثنين 02 مارس

2010, ص4.

مليار سنتيم، أما الكراء فيتراوح بين 3 و4 ملايين سنتيم للشهر، غير أن معظم الشقق الموجودة في ديدوش مراد هي أف11 وآف 8 وحتى أف 15، أما شارعاً محمد بلوزداد وحسيبة بن بوعلي بالعاصمة، وهما شارعان كبيران في العاصمة فضلا على أنهما يعرفان كثافة مرورية، فيتراوح سعر كراء المحلات بهما بين 20 مليون سنتيم و30 مليون سنتيم للشهر.¹

حيث يتم اختيار مناطق بعينها من طرف الشركات الاجنبية و المحلية و السفارات نتيجة لبعض الاعتبارات المتمثلة في الامن و الموقع الاستراتيجي والسياسي لها , حتى وان كانت تشتري بها الفيلات أو تؤجرها بأثمان باهظة , ويظهر هذا جليا في الضواحي القديمة لمدينة الجزائر وهي الابيار حيدرة القبة , بن عكنون و الشراقة ودالي ابراهيم , حيث أصبح مالكي الفيلات يبيعونها أو يؤجرونها بأثمان خيالية تتزايد يوما بعد يوم .
" فان كان سعر شقة مثلا في العاصمة يعادل مليار سنتيم , فان سعرها في باريس مثلا هو 10 آلاف اورو , وهو مبلغ في متناول اطار سام , فضلا لاجر القاعدي المرتفع و الذي يعادل 1200 اورو , في حين لايمكن للموظف أن يشتري شقة بهذا السعر في الجزائر العاصمة " ².

ولايمكن أن نستثني من ذلك الاستثمار الصناعي الذي يتوجه على الدوام بالمدن الكبرى و القريبة منها خاصة الشمالية منها , وعلى التحديد القريبة من العاصمة رغم صعوبة الحصول على المساحة المناسبة و رغم غلاء سعر العقار بهذه المناطق مقارنة بالمناطق الداخلية أو الهضاب العليا , حيث ينظر الى هذه المناطق نسبتا الى ما تجلبه من فائدة جمّة لهذا الاستثمار حيث " كشف المسح الذي قامت به الحكومة عن طريق الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري , حول العقار الصناعي بتحديد 948 عقار شاغر بمساحة اجمالية تقارب 600 هكتار , فائض عبر 25 منطقة صناعية على المستوى الوطني , وبينت الدراسة أن أزيد من 90 بالمائة من الطلب من المستثمرين على العقار الصناعي يتمركز بولاية الشمال و خاصة بالعاصمة و البليدة و بجاية و وهران , مع ضعف مستوى الطلب على العقار في مناطق الهضاب العليا و الجنوب الكبير ... " ³.

اذ تعتبر مناطق الشمال الاكثر جذبا للاستثمار مقارنة بمناطق الجنوب حيث تركزت أكبر الشركات الخاصة و المؤسسات العمومية بهذه المناطق .

¹ المرجع نفسه ص4.

² المرجع نفسه ص4

³ عبد الوهاب بوكروش : " 90 % من الطلب على العقار تتوجه الى العاصمة و البليدة و وهران " جريدة الشروق اليومي (العدد 3156) , 27 ديسمبر 2010 , ص5

" وأشارت الوكالة التي تقوم بتنظيم جلسات جهوية للتنازل عن العقار الصناعي ... الى أن أغلبية المستثمرين يركزون على منطقة الشمال وخاصة العاصمة و محيطها على الرغم من ندرة العقار و ارتفاع الاسعار بالمقارنة مع مناطق الهضاب و الجنوب , و يبلغ متوسط المتر المربع بالعاصمة 5600 دج مقابل 1600 دج بالبلدية ... فيما لا يتعدى سعر المتر المربع 190 دج بالاغواط و 159 دج فقط للمتر المربع بولاية أدرار"¹

وقد أثرت كل هذه العوامل على تزايد سعر العقار بالمناطق المجاورة للضواحي القديمة للمدينة وهذا بعد ندرة وصعوبة الحصول على العقار المطلوب بها , نتيجة لالتحامها بالنسيج العمراني لها .

وبقي هذا التزايد في الاستمرار خاصة بعد تدخل الوساطة العقارية سواء من طرف أو الوكالات العقارية أو السماسرة الذين لعبوا دورا لا يمكن اغفاله في التهايب أسعار العقار بالضواحي سواء المعروضة للبيع أو الكراء , ذلك أن هذه الوكالات أثناء تأدية دور الوساطة – بين صاحب العقار و الشاري أو المستأجر – تأخذ نصيبها من ثمن الكراء مثلا باقتطاع شهرين كاملين يدفعهما صاحب العقار أو المستأجر .

كما أن التصريحات الكاذبة لمالكي العقار عن السعر الحقيقي لأملاكهم بهدف التهرب الضريبي الذي فرضته الدولة في حالة البيع و الشراء , الشيء الذي عمل على الرفع من قيمة العقار وبالتالي سعر البيع أو الكراء وخرج بذلك عن اطار سيطرة الدولة , كما أن العمل الذي يقوم به السماسرة زاد من تفاقم هذه الظاهرة خاصة في المدن الكبرى , إذ أن سماسرة العقار يحاولون المزايدة في أسعار العقار أو المساكن او الفلات التي يشترونها ويعيدون بيعها بأسعار خيالية , هذا ما أدخل السوق العقارية في فوضى وتزايد مستمر لقيمة العقار دون تراجع , ونتيجة لذلك و بغرض الحد من هذه الفوضى و الحد من تزايد سعر العقار قامت الوزارة المعنية بتنظيم نشاط الوكالات العقارية وتجدر الإشارة هنا أن الوكيل العقاري في مرسوم تنظيم مهنة الوكيل العقاري يقر بأن هذا الأخير له الحق في اطار ممارسة مهامه تقاضي أجره بالنسبة للوكالة و السيط العقاري اذا كانت قيمة العقار المعروض للبيع يساوي 1000000 دج فان النسبة هي 3 بالمائة , أما اذا كان

العقار اقل أو يساوي 5000000 دج , فان نسبة القيمة 2 بالمائة , أما اذا كانت تفوق هذه القيمة الأخيرة فالنسبة 1 بالمائة وهي نسبة معقولة مقارنة بما هو متعارف به عالميا , لكن الامر لا يخضع الى قوانين رسمية و اما يخضع الى قوانين عرفية , وهذا هو مربط الفرس المتضرر الوحيد هو المواطن. و "²

¹ المرجع نفسه , ص5.

² ملخص عن المجلة العقارية .15/04/2010 :PHP / FORUM : NET / ALAKARIA

"وأكد ممثل هيئة المهندسين المعماريين بان اعادة تقنين نشاط الوكالات العقارية سيساهم في تنظيم سوق العقار , وهو ما سينعكس على اسعار الكراء و كذا البيع و الشراء , لأن النص الجديد يتيح لمن يريد أن يبيع مسكنا أو محلا الاستعانة بخبير لتقييم العقار وتحديد سعره الفعلي"¹

وبشأن مساهمة الدولة في تخفيض سعر العقار وتحديد قيمته سطرته الحكومة برنامجا لترقية العقار بانجاز السكنات الترقية و منح القروض لمساعدة الاشخاص لبناء سكناتهم و الحصول على سكنات .

" وأبرز السيد فروخي في مداخلة ضمن ندوة الترقية العقارية -التي احتضنها فوروم المجاهد بتاريخ 07 سبتمبر 2010- أن الترقية العقارية تعني كل النشاطات الهادفة إلى بناء مسكن أو محل تجاري للكراء أو الشراء أو البيع، وبالتالي فهي كما قال- نشاط تجاري يحتاج إلى سوق، مؤكدا بأن الترقية العقارية في بلادنا قد عرفت في السنوات الأخيرة تطورا لا بأس به، بحيث أصبحت الجزائر تنجز 200 ألف مسكن في السنة بعدما كان ليس بمقدورها انجاز سوى النصف. وبعطاء دفع قوي للترقية العقارية من خلال الإجراءات التي أقرتها الحكومة، يصبح بالإمكان رفع نسبة الإنجاز بـ50 بالمائة أي بناء 300 ألف مسكن في السنة من كل الأصناف وهو ما يعني أن الترقية العقارية، برأي ممثل وزارة السكن، في تطور ملحوظ وستتدعم من خلال شروع الوزارة في مراجعة أدوات العمران لاسيما مع المليون سكن الجديد الذي أقره المخطط الخماسي (2010-2014)، وذلك بهدف ضمان نوعية وتكلفة أفضل للسكنات.

وأوضح السيد فروخي أن الدولة عند إقرارها قرض السكن، فإنها تدعم الترقية العقارية، لأنها تدفع من الخزينة العمومية إلى البنوك نسبة الفائدة على هذه القروض، وذلك حتى يتسنى للمواطن تسديد ثمن مسكنه، ويسمح من جهة أخرى، بإرساء قانون العرض والطلب وتلبية الطلبات وفق القدرة على التسديد، وهو ما ينعكس إيجابيا على الترقية العقارية في بلادنا "².

لكن الآثار السلبية لاتتحدد في ارتفاع اسعار العقار فحسب , بل تمتد الى ندرة المساحات الصالحة للبناء لتطال الحاجة الى هذه المجالات الاراضي الفلاحية و الصالحة للزراعة , حيث ان " مافيا العقار " هذا المصطلح الذي تم اطلاقه على المتسببين في الفوضى العقارية و الذين أصبحوا يتاجرون بالعقار الفلاحي وهذا ما أثر على المنتج الزراعي و الفلاحي ووفرته بالوطن وعلى القطاع الفلاحي ككل .

¹ لطيفة بلحاج : "بعد دخول القانون المنظم لنشاط الوكالات العقارية حيز التنفيذ خبراء يتوقعون تراجع اسعار ايجار السكنات بنسبة 25 بالمائة " جريدة الشروق اليومي (العدد 3150) الثلاثاء 21 ديسمبر 2010 , ص 4
² محمد الصالح /ب : الترقية العقارية في الجزائر , في جريدة المساء - 08 سبتمبر 2010 :ELMASAA :COM /AR :CONTENT

اذ أن حتى مالكي الاراضي الزراعية الخواص اصبحوا يبحثون على الربح السريع حيث تم اقتطاع مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية لتوطين الخرسانة , سواءا بطريقة غير شرعية او بعد أن يبيعها أصحابها , أو بقرارات مزورة سببها الجني السريع للأرباح التي يطمح اليها السماسرة " مافيا العقار " .

اضافة الى ذلك التلاعب الذي حدث في قرارات الاستفادة بالتجزئات التي تخصصها البلديات لسكانها , اين تم وضع احتياط عقاري سنة 1974 من أملاك الدولة تحت تصرف البلديات التي تم تقسيمه الى تجزئات لصالح الاستفادة الفردية لسكانها و فسخ المجال للتوسع الداخلي لكل بلدية , اذ بعد أن يستفيد أصحابها من القطع الارضية التي تم شراؤها من البلدية بأسعار معقولة عن لم نقل رمزية يقوم هؤلاء باعادة بيعها بأسعار يفوق سعرها بكثير ولكي تزداد قيمتها يتم بناء المساكن عليها ثم تباع لاشخاص آخرين , ولم يتوقف الامر عند المستفيدين من التجزئات وانما امتدت الى مالكي الاراضي الزراعية بعدما اكتشف الربح السريع الذي يجنى وراء بيع الاراضي الزراعية , حتى ان الاحتياط من الاراضي الزراعية التابع للدولة تم خرق القانون والتعدي عليها.

" يذكر أن عدوى المتاجرة بالعقار الفلاحي طالت اغلب المستثمرات الفلاحية المتواجدة باقليم درراية , فبلدية خرايسية تم تشييد حوالي 350 فيلا بالمستثمرة الفلاحية رقم 21 , الى جانب المستثمرة الفلاحية المتواجدة ببلدية الدويرة غرب العاصمة , على غرار المستثمرة رقم 21 , 24 , 18, أين تم تشييد أزيد من 600 فيلا ... كما أن السلطات المحلية لدرراية تقوم سنويا بهدم حوالي 300 بناية غير شرعية من مجموع 2000 بناية سنويا بالعاصمة " ¹.

ذلك أن غياب القوانين وعدم التطبيق الصارم لها , ومرور الدولة بفترة من الركود السياسي والاقتصادي و الاجتماعي , وغياب التنمية الريفية زاد من تفاقم الظاهرة

بالمناطق الريفية حيث تم وضع قوانين محاولة من الحكومة الحد من الظاهرة مثل المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997 الذي تم تحديد من خلاله لكيفيات منح حق الامتياز لقطع أرضية من الاملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في مساحات استصلاحية .

¹ سليمة حمادي : "الدرك يترصد مافيا العقار بخرايسية في ساعات متأخرة من الليل " جريدة الشروق اليومي (العدد 2692) بتاريخ 18 أوت 2009 , ص10.

" وينص مشروع المرسوم التنفيذي الذي ناقشه مجلس الحكومة في 18 أوت 2009 على تعديلات جوهرية للحد من فوضى العقار الفلاحي التي حولت مئات من الاراضي الفلاحية الخصبة الى اكوام من الاسمنت بما ساهم في تهديد الامن الغذائي بسبب تراجع الانتاج الفلاحي و لجوء الدولة الى الاستيراد من الخارج لتغطية العجز , رغم المؤهلات التي تتوفر عليها الجزائر في القطاع الفلاحي " ¹.

وقد تم التطرق من خلال المرسوم التنفيذي رقم 90-51 لأنواع المخالفات و العقوبة الموافقة لها في حالة التعدي على الاراضي الفلاحية فيما يتعلق بالملاك الخواص , ومن خلال نفس المرسوم تم تحديد لجنة الدراسة المتكونة من المدير الولائي لأملاك الدولة بصفته رئيسا للجنة , والمدير الولائي للمصالح الفلاحية , ومدير التنظيم و الشؤون العامة , و كذا رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص اقليميا , حيث تتشكل اللجنة بهدف دراسة التجاوزات و المخالفات " وتتمثل المخالفات التي عادة ما يرتكبها أصحاب المستثمرات , و التي تؤدي حتما الى فقدان الحقوق العقارية , أو سحب رخصة الاستفادة من القطع الارضية من الفلاح , فيما يلي : التخلي عن جزء من الاراضي المخصصة لفائدة الغير , وتحويل الاراضي عن وجهتها الفلاحية , وتخصيص مباني الاستغلال الفلاحي لاعمال لاصلة لها بالفلاحة , أو عدم المساهمة مباشرة في اعمال الانتاج أو تسيير المستثمرة الفلاحية , وكذا تعمد عدم استغلال الاراضي الفلاحية رغم توفر كافة الشروط و الامكانات اللازمة " ².

ورغم كل هذا التقنين لنشاط الوكيل و العقار وتحديد العقوبات للمخالفين للحد من التعدي على الاراضي الزراعية ووقف زحف الاسمنت على هذه الاراضي لكن يبقى المخالفين و المتلاعبين بالقانون , يجدون ثغرة للوصول للظفر بقطعة أرض للبناء , وما زاد تمسك هؤلاء بذلك هو صعوبة الحصول على العقار الحضري نتيجة لندرته الى جانب ارتفاع قيمته المتزايدة , حتى وإن هدفت سياسات الترقية العقارية و التكتيف من مشاريع الاسكان للانقاص من هذه الظاهرة , لكن كل السبل باءت بالفشل , وذلك راجع الى الواقع السياسي و الاجتماعي للدولة الجزائرية , التي وقعت بين مطرقة التسيير الاداري للعقار وبين اتباع سياسة سوق عقارية حرة , فلم تضبط وسائل المراقبة و التطبيق الصارم للقوانين .

¹ لطيفة بلحاج : " الحكومة تشدد العقوبة وتضرب المتلاعبين بالمستثمرات الفلاحية بيد من حديد " , جريدة الشروق اليومي (العدد 2692) , بتاريخ 18 أوت 2009 , ص3.
² المرجع نفسه , ص3.

ملخص

ان تشكل مدينة الجزائر تأثر بجملة من العوامل تباينت من حقبة زمنية الى أخرى , فكل مرحلة تاريخية كان لها دور في نشأتها و تطورها , حيث ساهمت مرحلة تولي الدولة العثمانية الحكم بالجزائر التي استمرت مدة طويلة نحو 323 سنة في تغيير التركيبة السكانية للمدينة اذ اختلفت باختلاف الاحداث التي شاهدها , ذلك أن المدينة استقبلت افراد وجماعات جاؤوا من مدن أخرى من الوطن أو من بلدان مختلفة من خارجه وفي أشكال متباينة فمنهم الاسرى والعبيد و المحتلين ومنهم التجار و المؤلفين , وعمل هذا على تباين الحرف و المهن التي برزت بالمدينة و ساهمت في تنمية و تطوير اقتصادها من جهة وفي تكوين بنية اجتماعية معينة .

كما أن المدينة عرفت مثل كل مدن الوطن الكبرى عدة تحولات ساهمت في امتداد فضائها نحو المجالات و التخوم المجاورة , وكان هذا بفعل تأثير العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية , اذ كان التحصن و الدفاع و شراء البرجوازية التركية للأراضي الزراعية اضافة الى الاوبئة و المجاعات دور في توسع المدينة نحو ريفها حيث اصبح فضاء المدينة يتشكل بما يحيط به من بساتين و حدائق التي كانت تسمى بالفحص , أما في فترة الاستعمار الفرنسي فقد كانت تعتبر الهجرة الريفية إرثا استعماريًا لها علاقة وطيدة و آلية مع امتداد المدينة , حيث كان النزوح الريفي العامل الاول و المنبع الاساسي و الرئيسي لبروز ظاهرة الضواحي .

حيث أولى المستعمر أهمية كبرى الى للمدن في شمال البلاد بغرض محو ملامح البنية الاجتماعية الثقافية للمدينة الجزائرية الاصلية بتحويلها الى النمط الغربي , وليحقق الاستعمار الفرنسي ذلك جعل سياستها لاقتصادية تعتمد على سلب ما بأيدي الاهالي من ارض بشتى الوسائل و منحها للمهاجرين من فرنسا و غيرها من الدول الى الجزائر, اذ كان ذلك من الاسباب الحقيقية الطاردة من الريف حيث تعرض الريفي لكل اشكال التعذيب و النهب عنوة لممتلكاته فما كان عليه إلا هجر أرضه و قرينته و الاتجاه الى المدينة طلبا للرزق و الأمان , التي كان ينظر اليها أنها الملاذ الوحيد من كل البؤس الذي يعيشه , وهذا ما عمل على التزايد الديموغرافي المتسارع الذي عرفته عاصمة البلاد حيث أن أول الاحياء القصدية بحواف المدينة ظهرت بحوالي سنة 1930 , اين كان الريفيون يحاولون الاقتراب من مصادر الرزق و هربا من حرب الابداء التي شنها الاستعمار بهدف سلب أراضيهم .

كما ساهم في ذلك بعد ذلك التنمية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال والاهتمام بالقطاع الاقتصادي بالخصوص الى جانب اللاتوازن الجهوي الذي جعل من عاصمة البلاد قطبا ساهم في جذب سكان الريف الذين نزحوا الى المدينة بحثا عن عمل , حيث استفادوا اولا من رحيل المعمرين ليأخذوا مكانهم .

اذ عرفت مراكز المدن شغورا عقاريا وبشريا هائلا , ثم بدأت تظهر البناءات العشوائية لتتحول فيما بعد الى تجمعات سكانية في المجالات المجاورة للمدينة , وهذا ما جعل هؤلاء يهتمون العمل الزراعي طلبا للمهن في المجال الصناعي الذي اعتبروه مجالا اسرع لتوفير الرزق لهم و لعيالهم فبين سنة 1977 و 1978 كانت نسبة الهجرة 2,6 بالمائة , ورغم مخططات التنمية الشاملة للريف التي اتبعتها السلطات المعنية بهدف الخروج من هذا المأزق لكن بقي الريفيون متمسكين بالأحياء العشوائية المحاذية للمدينة حيث تسبب وجودهم في نشوء انماط جديدة تماما من العلاقات الاجتماعية , أين انتشرت الآفات الاجتماعية ووجدت الجريمة مكان بينهم .

لكن المدينة لم تسمح لها بنيتها الاساسية و منشآتها القاعدية من استيعاب هذا الكم الهائل من النازحين حيث استقبلهم الريف القريب بدون المرافق الضرورية , ومن ثم أصبحت المدينة تبحث عن متنفس لها في الضواحي و التخوم المجاورة حيث توجهت أنظار سكان مدينة الجزائر نحو المجالات المحاذية لها حيث استمر هذا التوسع العفوي للأفراد الى غاية الثمانينيات وساهم في ذلك الاحتياط العقاري الذي وضع تحت تصرف البلديات في نهاية السبعينيات في اطار سياسة الاسكان والذي ساهم بعد ذلك في توافد سكان العاصمة نحو هذه البلديات الشبه حضرية حيث أصبح سكانها المستفيدين يبيعونها بأثمان باهظة للراغبين الاستقرار بالبلديات .

وفي سبيل إحتواء هذه المشاريع وضمها وتنظيمها وبقصد تخفيض الضغط عن الهياكل و الاجهزة القاعدية بعاصمة البلاد استوجب ذلك اعادة الهيكلة حيث رأت السلطات المعنية ضرورة تنظيم ولاية الجزائر إقليميا وذلك بازالة الحدود الاقليمية السابقة بين هذه الولاية وبعض الولايات المجاورة لها المتمثلة في ولاية بومرداس تيبازة و البليدة نظرا للتداخل بين بعض بلديات هذه الاخيرة وبين مدينة الجزائر , وبذلك أصبحت ولاية الجزائر تشتمل على 57 بلدية بعدما كانت تضم 33 ثلاثة وثلاثون فقط .

وقدمت الحاق هذه البلديات المفصولة عن ولاياتها السابقة الى ولاية الجزائر ابتداء من 31 جويلية 1997 وبذلك اصبحت ولاية الجزائر تضم 57 بلدية بحيث نظم التراب الاداري لمدينة الجزائر عبر 28 دائرة حضرية و 29 بلدية , فهذا الحزام الثاني من

الضواحي الذي يتمثل في البلديات المفصولة عن الولايات السابقة الذكر جاءت في المرحلة الثانية بعد تعمير الضواحي القديمة والتي التصقت بالنسيج الحضري للعاصمة نتيجة تعميرها الشامل لذلك اوجد المجال الحضري للعاصمة مجالات استقبال جديدة لفائض سكانه .

وبقيت المدينة في كل مرة تجد لها مجالات جديدة للتوسع نحوها , لهذا كان لهذه الظاهرة آثار اقتصادية و سوسيو- مجالية اتبعت مسار التوسع , ذلك ان طبيعة شغل المجال عملت على تكوين بناء اجتماعيا معيناً مختلف باختلاف الحقب الزمنية , كما أن تغير الطبيعة الاقتصادية للريف كان نتيجة حتمية للنزوح الريفي وكذلك لظاهرة التوافد من المدينة للضاحية حيث لم يعد الريف والمناطق الشبه ريفية ينظر للنشاط الزراعي كنشاط ذو أهمية وأصبح يقطع مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية لتوطين الخرسانة , سواء بشكل فردي أو بشكل مخطط .

وهذا ما دعانى الى تخصيص جزء من هذا الفصل لتتبع تطورات العقار بالمدينة , هذا الاخير اختلف طبيعته من فترة زمنية الى أخرى , ففي الفترة العثمانية ارتبط العقار بتطبيق الدولة الحاكمة للشريعة الاسلامية التي حاولت تكيفها مع العرف و التقاليد المحلية بهدف تسهيل الاستحواذ على أغلبية أراضي السكان الاصليين للمدينة , أما في العهد الاستعماري فقد كان استغلال أراضي الاهالي وسلبهم اياها من أول اهتمامات الادارة الاستعمارية بعد أن حطت أقدامها على أراضي الوطن , والتي عملت على سن قوانين امبراطورية لتسهيل عملية الاستيلاء على العقارات الجزائرية ومن ثم بيعها للمعمرين الذين جلبتهم من بلدان العالم بعدد كبير حيث اجبرت الجزائريين التعامل مع المعاملات العقارية بشكل رسمي لعلمها أن جل الجزائريين كانت معاملاتهم تتم عن طريق الرفض .

أما بعد استعادة السيادة الوطنية فقد تم اعداد قانون مسير للأموال الوطنية و الاملاك الخاصة , وللتسيير الجيد لهذه الاملاك مرت هذه العملية بعدة مراحل بدأت منذ سنة 1962 بعد أن تم جرد كل الاملاك الشاغرة , ومن ثم تأميمها كمرحلة موائية , ولحل أزمة النزوح الريفي وتسيير القطاع الفلاحي تمكنت الدولة في المرحلة الثالثة من اعلان التسيير الذاتي و الثورة الزراعية , ثم أتت مرحلة الاهتمام بالمناطق شبه الحضري من خلال مخطط تنظيم الاحتياط العقاري الحضري أين وضع تحت تصرف هذه البلديات احتياط عقاري جعل منها المحتكر الوحيد للمعاملات العقاري داخل محيطها العمراني , لتكون هذه الانطلاقة الاولى للسوق العقارية التي عرفت تحولات سريعة كانت نتيجة لمضاربة

الفصل الثالث: تشكل مدينة الجزائر و توسعها عبر التاريخ.

سعر العقار وسهولة الحصول عليه في ضواحي مدينة الجزائر , و الذي كان يتأرجح بين التسيير الاداري و الاستغلال

و التعاملات الحرة حيث تدخلت وساهم في ذلك عدة عوامل اهمها الاستثمار الاجنبي الى جانب الوساطة العقارية الذي عمل على التهاب اسعار العقار كما كان لمنطقة تواجد العقار وندرته دور كبير في ذلك وهي عوامل قارة تتزايد بتزايد مسبباتها .

الفصل الرابع :

التهيئة المجالية للمجال

العاصمي أساليبها وتحدثياتها

تمهيد :

سنوضح من خلال هذا الفصل التحولات الحادثة في الريف و المجال الحضري لمدينة الجزائر العاصمة , بما ان الظاهرة المدروسة في بحثنا تجمع بين المجالين الريفي و الحضري بكل جوانبها , لذلك أثرنا ان نتوجه بالدراسة و التحليل لهذين المجالين من خلال جانب بالغ الاهمية و هو عملية التهيئة فكما تعودنا ان التهيئة لا تمس الا المجال الحضري فحسب لذلك حاولنا معرفة ما هي اهم عمليات التهيئة و الاصلاحات التي قامت بها السلطات المعنية بالريف الجزائري , و هل كانت ناجحة و ذات تطبيق فعلي على المجال الريفي بكل جوانبه الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية , هذا الجانب الاخير الذي لم نغفل عن تحديد اهميته في هذا المجتمع , ذلك ان معظم السكان الجزائريين كانوا يتركزون في القطاع الفلاحي , لذلك قمنا بتوضيح اثر الهجرة الريفية و التوسع المدني على الاراضي الزراعية و بالتالي على القطاع ككل .

و لأنه اصبح من الصعب فصل المجالين عن بعضهما , و وضع حد فاصل لهما تطرقنا في هذا الباب الى مجتمع المدينة او المجال الحضري من خلال كل سبل التهيئة في فترات زمنية مختلفة منذ الفترة ما بعد الاستقلال وصولا الى سنة 2000 وهو بداية البروز الحقيقي للظاهرة المدروسة , و حاولنا معرفة ما هي اساليب التهيئة الحضرية الناجعة المتبعة لوقف التوسع المدني العشوائي نحو الضواحي الريفية المجاورة .

وقبل التطرق للجانب الميداني كان من الضروري التطرق الى دراسة مونوغرافية للتعريف بميدان بحثنا وهما ضاحيتان من ضواحي العاصمة و المتمثلة في بلدية بئر التوتة و بلدية تسالة المرجة .

I. تهيئة المجال الريفي :

ان عملية تهيئة المجال الريفي لا يمكن فصلها باي شكل من الاشكال عن تهيئة المجال الحضري ذلك ان هذا الاخير لا يمكن ان ينجز دون تحسب للآثار التي قد تنجم ان لم يراعى المجال الريفي بما في ذلك اراضي فلاحية ومحيط اجتماعي وكما ان لتهيئة المجال الحضري أهداف وبرامج مسطرة و كذلك عملية تهيئة المجال الريفي من أهدافها الاهتمام بتنمية الريف والعمل على الحد من اندثار الاراضي الزراعية اذ تهتم بالاوساط الريفية والقروية بصفة عامة كاستصلاح الانشطة الريفية الرئيسية بها, مثل الزراعة وتربية المواشي وتهيئة وترقية الاستيطان الريفي وتطوير التجهيزات الريفية والهياكل الاساسية بها والمحافظة على البيئة الريفية⁴⁸¹

1. الحد من النزوح الريفي حلا للأزمة :

ورغم ان السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كان من اهتماماتها تطوير السياسة الاقتصادية للبلاد , واولها كان انعاش وتطوير الصناعة , الشيء الذي أثر بشكل واضح على القطاع الفلاحي اذ أصبح الريفي يعيش حالة التدهور ويعكس التخلف والانحطاط الذي يعرفه اقتصاد البلد ككل بعدما أهمل رغم الحالة المزرية التي خرج بها بعد الاستقلال , فقد عانى هذا العالم الريفي كل اشكال التخلف وعرف الفلاحون كل انواع التعذيب والهوان بعد أن جردوا من أراضيهم .

ورغم أن معظم السكان الجزائريين كانوا يتركزون في هذا القطاع الا انه لم تبرز فكرة الاصلاح الزراعي والاهتمام بالريف الابعد سنوات من الاستقلال, بعد حدة ظاهرة النزوح الريفي وازدياد تدهور الحالة الاجتماعية للريفيين, وتدهور القطاع الفلاحي نتيجة هجرة أحد أهم عناصره ألا وهي اليد العاملة الريفية , لذلك قامت السلطات المعنية بتسطير بعض المخططات التنموية لتطوير القطاع الزراعي التقليدي , اذ ايقن المسؤولين ان تطوير الريف لا يتم الا بتطوير الزراعة وكانوا يهدفون من وراء ذلك تحسين الظروف المعيشية للريف والحد خاصة من نزوح الريفيين نحو المدن, هذه الاخيرة التي شهدت نموا ديمغرافيا جراء هذه الظاهرة وتجسدت فكرة الاصلاح في

ثلاث مبادئ اساسية هي :

- الارض لمن حررها ويخدمها.

- اقامة نظام التسيير الذاتي حينما وجدت ارض شاغرة بسبب هروب المعمرين.

⁴⁸¹البشير التجاني: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر , المرجع السابق , ص83.

- الحد من الاراضي العقارية الكبيرة التي يملكها الجزائريين.

وأول المشاريع التي بدأت السلطات المعنية , بتطبيقها كان نظام التسيير الذاتي ومر تطبيقه في القطاع الزراعي بثلاث مراحل متقاربة قبل ان يأخذ شكله النهائي, المرحلة الاولى بدأت بعد رحيل المعمرين خلال صيف 1962 بظهور الاملاك الشاغرة

اين بدأت المنظمات الوطنية الاشراف على المزارع الشاغرة وبحلول سنة 1963 اصبح القطاع الزراعي المسير ذاتيا يمثل تقريبا نصف مزارع المعمرين , اما المرحلة الثانية وهي مرحلة التأميم الجزئي لوحدات الزراعة لكبار المعمرين , وتمثلت المرحلة الثالثة في مرحلة التأميم الكامل للاراضي الزراعية التابعة للمعمرين في اكتوبر 1963 بحيث اصبحت الاراضي المسيرة ذاتيا تمتد على مساحة 2632000 هكتار من الاراضي الخصبة التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22000 معمر فرنسي⁴⁸²

ولأن هذه الاجراءات الاولية لم يكن لها أي صدى على الريفيين الذين بقوا يعانون من الفقر ووضعية اجتماعية متدنية و ازدادت إثر ذلك موجات هجرة هؤلاء نحو المدينة طلبا للارتقاء بمستواهم المعيشي . لذلك اتبعت السلطات المعنية سياسة جديدة سنة 1971 بقصد الاهتمام بالحياة الاجتماعية للريف , الا وهي الثورة الزراعية وهذه الاخيرة هي ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الاراضي ولا يخفى ان هذا هو السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشي للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحويل الاساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد⁴⁸³

وقد صودق على قانون الثورة الزراعية في 8 نوفمبر 1971 وبدأ تطبيقها كمرحلة اولى في 1972 و 1973 , والى جانب تحديد الملكيات الزراعية تم توزيع هذه الملكيات على الفلاحين الصغار ونظمت الملكيات المؤممة في تعاونيات زراعية اختيارية , وفي اطار الثورة الزراعية تم بناء قرى فلاحية تتوفر على مرافق الحياة اللازمة , لكن رغم

ذلك بقي سكان الريف يحسون بوجود نقص في حياتهم ذلك أن عملية التنمية بالريف ليست عملية او ظاهرة اقتصادية صرفة وإنما هي مجموعة من الظواهر ذات الطبيعة سوسيلوجية ونفسية وبيولوجية, بمعنى أن التنمية عملية مركبة ومعقدة في ذات الوقت تحتاج الى فهم الافراد وماتقوم بينهم

⁴⁸² محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيلوجي لاهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري. المرجع السابق ص 123.
⁴⁸³ حسن بهلول: القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر , الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1976 , ص 353

من علاقات ثم ما يترتب على هذه العلاقات من أنظمة تتداخل في تفاعلها في تأثيرها على جوانب المجتمع المختلفة⁴⁸⁴

ولان عملية التنمية في الريف الجزائري لم تشمل كل جوانب الحياة للسكان الريف سواء الاقتصادية والنفسية والثقافية والاجتماعية, ومحاولة من سكان الريف إكمال النقائص والبحث عن فرص احسن للعيش من تلك الظروف التي يعيشونها في الريف , اتجهت بهم

الانظار نحو المدينة وهذا ما زاد في حدة الهجرة بشتى الطرق الشيء الذي أثر بشكل بالغ على اراضي التخوم المجاورة التي استقبلت اعدادا كبيرة ومنتزيدة للنازحين الريفيين الذين كانوا يلجؤون الى المناطق القريبة من المدينة مباشرة بعد خروجهم من المدينة .

2. إندثار الاراضي الزراعية جراء إستغلالها لغير أغراضها الاقتصادية :

رغم أن الجزائر من الدول التي تحتوي على اراضي زراعية ذات اهمية انتاجية الا ان

الشمال الجزائري يستحوذ على اخصب الاراضي واهمها من حيث المردودية اذ تعتبر الاراضي الزراعية في الجزائر من العناصر الطبيعية النادرة ومساحتها محدودة اذ قدرت سنة 1992 بحوالي 7,5 مليون هكتار أي بنسبة 3 بالمائة تقريبا من المساحة الاجمالية للبلاد ويقع اغلبها في شمال البلاد عبر السهول الساحلية والسهول والاحواض الداخلية التلية⁴⁸⁵ اذ ان القطاع الزراعي يشغل مجال مهم في وسط المساحة الكبرى اذ يحتوي على اراضي ذات كثافة زراعية عالية وهي موزعة على منطقتين متجانستين :

1. منطقة المتيجة : التي تحتوي 60 بالمائة من الاراضي الزراعية .

2. منطقة الساحل : التي تحتوي على 40 بالمائة من الاراضي الزراعية والتي هي منقسمة بدورها الى منطقتين تحتية: الساحل الساحلي و الساحل الشبه الساحلي⁴⁸⁶ .

⁴⁸⁴ محمد السويدي المرجع السابق ص131 .

⁴⁸⁵ بشير التجاني : التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر المرجع السابق , ص 60

⁴⁸⁶ الديوان الوطني للإحصائيات .

الا ان هذه الاراضي الزراعية لم تبقى ضمن الاستغلال الطبيعي لها بل آلت الى استخدامات أخرى وهذا ما ادى الى الانقاص من مساحة هذه الاراضي في الوقت الذي من الواجب العمل على زيادة وتوسيع الاستغلال الزراعي اذ انه في الآونة الاخيرة عرفت معظم المناطق التي تحتوي على أراضي صالحة للزراعة تضررا شديدا جراء البناء الفوضوي "ففي الوقت الذي تخصص الجزائر سنويا غلafa ماليا تراوح سنوات 1990-1999 ما بين 2 الى 2,8 مليار دولار او ما يقارب 29,5 بالمائة من قيمة الواردات , يعاني القطاع الفلاحي بالجزائر ظاهرة البناءات الفوضوية غير المرخصة و التصحر , افقدت الجزائر لحد الآن أكثر من 200 الف هكتار جراء هذه العوامل منها 150 الف هكتار بفعل البناء الفوضوي على الاراضي الصالحة للزراعة"⁴⁸⁷

وقد وجهت هذه الاراضي الزراعية للتوسع العمراني سواء كان هذا التوسع العمراني منظما كبناء التجمعات السكنية , تلبية للطلب المتزايد على السكن او لتوطين الصناعة او انجاز الطرقات لتحسين المواصلات او توزيعا عشوائيا , حيث تتكون تجمعات فوق اراضي زراعية شاغرة لكن في الآونة الاخيرة ازداد استهلاك هذه الاراضي , خاصة لبناء السكنات او اقامة التجهيزات الكبرى "حيث قدرت المساحات

المستهلكة بواسطة السكن الحكومي المنجز في الفترة ما بين 1967 و 1985 بحوالي 250000 هكتار أي بمعدل 30 سكن جماعي عمودي في الهكتار الواحد"⁴⁸⁸

لذلك لوحظ مؤخرا تراجعا و نقصا فادحا في مساحة الاراضي الفلاحية التي تقتطع سنويا مساحات شاسعة منها لمختلف الاستخدامات غير الزراعية , و قد خص هذا النقص المناطق الساحلية و منطقة المتيجة التي تحتوي على مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة لذلك اتجهت انظار كل من له حاجة الى هذه الارض سواء كانت تنظيمات رسمية لتطبيق المخططات و المشاريع او كافراد لبناء المساكن سواء كانت شرعية او عشوائية حيث لوحظ 450 حالة خرق في 27 ولاية ... والمناطق الزراعية مثل المتيجة و وهران تضررت جراء هذه الظاهرة التي عرفت تراجعا محسوسا خلال الثلاث سنوات الماضية اذ مركزة اساسا بضواحي العاصمة كبنر خادم والدار البيضاء و خرايسية التي سجلت بها فروق في هذا المجال لذلك بقي الوضع الزراعي حساسا مع ذلك فالمساحة الزراعية تقدر ب 0,25 مليون هكتار للفرد الواحد"⁴⁸⁹

ولم تبرز هذه الظاهرة في الآونة الاخيرة فحسب وانما كان تفاقمها هو الذي ادى الى بروزها بشكل واضح رغم انها عرفت حتى في عهد الاستعمار وتزايدت بعد الاستقلال وهذا ما

487 ص.حفيظ : "البناءات الفوضوية تلتهم 150 الف هكتار من الاراضي الفلاحية " , جريدة الخبر, العدد 2989, الاربعاء 11 اكتوبر 2000 ص3

488 بشير التجاني , التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر , المرجع السابق, ص61 .

489 ص حفيظ . المرجع السابق , ص3

نلاحظه من خلال الاحصائيات المقدمة لنا من طرف المعهد الوطني للاحصائيات , اذ ان تلك المناطق التي كانت من ضواحي العاصمة فيما سبق والمعروفة باراضيها الزراعية الشاسعة اصبحت اليوم ضمن النسق العمراني للعاصمةولا

تحتوي الا على مساحات محدودة مثل حسين داي القبة بئر مراد رايس الابيار دالي ابراهيم بن عكنون المرادية حيدرة , وضواحي اخرى كثيرة كانت تستحوذ على مساحات شاسعة صالحة للزراعة اما الان وبفعل الاستيطان العمراني الزاحف فهذه المناطق لم أصبحت نادرة بها جدا اراضي شاغرة , لذلك اوجدت المدينة ضواحي جديدة لها تتوفر على اراضي شاغرة لتكون مجالا للتوسع المدني نحوها.

وكما أسلفنا الذكر ما وضحناه في الفصول السابقة , فإن هذا التوسع للفضاء المدني كان في بادئ الامر توسعا عفويا نحو هذه الضواحي لكن فيما بعد أصبح هذا التوسع رسميا, ذلك ان هذه الضواحي الجديدة للعاصمة تتوفر على اراضي شاغرة سواء لزراعة موسمية او اراضي بور, ففي هذه الحالة سهل عملية التعدي عليها سواء للبناءات

فوضوية, او لادراجها ضمن مخططات التهيئة العمرانية وربما يعود السبب في سهولة التعدي على الاراضي الزراعية في الجزائر بمختلف مظاهر التحضر السابقة الذكر الى كون اغلب الاراضي الفلاحية كانت تابعة للاحتياطات العقارية المملوكة من طرف الدولة خاصة بعد اعادة هيكلة القطاع الزراعي وتوزيع الاراضي الفلاحية او التنازل عليها للخواص فسوف يصعب التعدي عليها مستقبلا, اذا احترمت العقود المبرمة بين الدولة والمستفيدين فيما يتعلق بنوع استخدام الارض التي تم التنازل عنها من طرف الدولة.⁴⁹⁰

واستعملت الاراضي الشاغرة التي تتوفر عليها البلديات بطريقة رسمية ضمن مخططات التهيئة الحضرية , حيث انشأ الاحتياط العقاري للبلديات سنة 1974 بقرار رقم 74-26 ل20-02-1974 ويتكون هذا الاحتياط من اراضي من كل نوع , اراضي تابعة للدولة وتابعة للجماعات المحلية وللخواص , وأعطي للبلدية السلطة ومهمة تسيير مجالها , والحق في جميع الاراضي الموجهة كاحتياط عقاري والتحكم في كل النشاطات التي من شأنها مضايقة الاراضي الشاملة , مثل الفوضى والاستهلاك الغير العقلاني للاراضي الزراعية لبناء السكنات واستعمالات اخرى .⁴⁹¹

⁴⁹⁰ بشير التجاني , التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر, المرجع السابق ا ص 60 .

⁴⁹¹ asnami l'akhdar ; opcit ;p121-122

والجداول الموالية توضح لنا البلديات المفصولة عن ولاياتها السابقة التي كانت من ضواحي العاصمة للاحاقها بهذه الاخيرة بصفة رسمية ضمن مشروع " محافظة الجزائر الكبرى " , أين عرفت هذه الضواحي في أواخر السبعينات وبداية الثمانينيات نفس الحركية الحضرية التي عرفت هذه الضواحي القديمة التي أصبحت ضمن النسيج العمراني لمدينة الجزائر , و نتبين من خلال هذه الجداول التي كونها اعتمادا على الاحصائيات التي تحصلنا عليها من الديوان الوطني للإحصائيات , على الاراضي التي كانت تحتوي عليها هذه الضواحي سنة 1995 .

جدول رقم (3) يبين الاراضي الزراعية لضواحي العاصمة المفصولة عن ولاية تيبازة لسنة 1995.

البلدية	الرقم	المساحة الاجمالية بالهكتار	مساحة مسقية
زرالدة	07	1573	491
سحالة	08	1273	116
محالمة	09	1820	243
بابا حسن	11	598	4
دويرة	18	1765	347
درارية	19	490	0
رحمانية	20	736	60
ولاد فايت	21	1105	8
شراقة	28	1334	401
سطوالي	29	1280	806
العاشور	31	570	0
سويدانية	37	810	25
خرايسية	38	544	30
عين البنيان	39	698	168

ONS المصدر

جدول (4) يبين مساحة الاراضي الزراعية لضواحي العاصمة المفصولة عن ولاية بومرداس لسنة 1995

مساحة الاراضي المسقية	مساحة الاراضي الاجمالية بالهكتار	الرقم	البلدية
1063	2841	03	روبية
984	1504	16	رغاية
484	591	17	عين طاية
299	363	23	برج البحري
128	154	24	مرسى
600	1117	34	هراوة

ONS المصدر

جدول (5) يبين مساحة الاراضي الزراعية لضواحي العاصمة المفصولة عن ولاية البلدية لسنة 1995

مساحة الاراضي المسقية	مساحة الاراضي الاجمالية بالهكتار	الرقم	البلدية
893	2089	05	تسالة المرجة
784	1809	06	ولاد الشبل
342	1186	09	بئر التوتة
1637	2681	15	سيدي موسى

LONS المصدر

يتضح لنا من خلال قراءة تحليلية لهذه الجداول الثلاث ان الضواحي وهي التي توجد في الحزام الثاني لمدينة الجزائر الواقعة في ولاية بومرداس و تيبازة و البليدة , تستحوذ على مساحات شاسعة من الاراضي غير المسقية اين يكون هناك امكانية التوسع العمراني اذ يتضح انه بعد التعمير الشامل للبلديات المجاورة للجزائر العاصمة , اتجه تزايد عدد السكان المقيمين بمدينة الجزائر العاصمة والتحقوا بها نحو الضواحي الفلاحية و الولايات الاخرى , وفي هذه المرحلة بدأ التقلص التدريجي للمساحات الارضية لهذه الضواحي التي وجهت كلها لصالح الاستخدام الحضري , بالدرجة الاولى السكنات سواء تلك الفوضوية والعشوائية والتي إستغلت منذ الاستقلال مساحات شاسعة من هذه الضواحي , أو تلك الاراضي التي خصصتها السلطات المعنية كإحتياط عقاري لصالح التعمير السكني مثل التجزئات السكنية التي وجهت الى السكان في إطار البناء الذاتي , إضافة الى توطين المصانع الكبرى فوق هذه الاراضي .

3. سبل حماية الاراضي الزراعية من الاندثار:

ان ازمة السكن التي تفاقمت بعد الاستقلال و التي زاد من حدتها النزوح الريفي ضخمت من عملية توسع المدينة نحو الضواحي لتلبية طلباتهم المتزايدة وهذا ماكان له الاثر البالغ في استغلال و التعدي على الاراضي الزراعية, فبعد التعمير الكلي للمساحات الشاغرة الموجودة بالبلديات الملاصقة للعاصمة وتلك القريبة منها , امتد التوسع المدني والتهم قسط كبير من الاراضي الفلاحية للضواحي البعيدة , ولايزال التعمير يلتهم معظم هذه الاراضي سواء لصالح البناء المنظم او العشوائي , وقد يكون هذا نتيجة حتمية لانعدام سياسة تهيئة مجالية محكمة -خاصة في السنوات التي تبعت الاستقلال – تراعي جميع الجوانب سواء الايجابية منها او السلبية اذ كان هم السلطات الوحيد هو التهيئة المجال الحضري فحسب دون مراعاة للمجال الريفي اضافة الى ان معظم الاراضي كانت

تابعة للدولة لذلك نمت فوقها التجمعات السكانية العشوائية دون تحسب لاي مراقبة , رغم ان الجزائر اوجدت جهاز المراقبة المعمارية منذ الاستقلال الا انه لم يلعب دوره كما ينبغي و سنحاول فيما يلي توضيح اهم وسائل والطرق التي اتبعتها الجزائر في سبيل حماية الاراضي الزراعية من الاندثار.

أولاً: الحماية القانونية* *

* كل ما جاء تحت هذه النقطة تلخيص عن: بن ناصر يوسف: "رخصة البناء و حماية البيئة", في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية, العدد 4, 1993 ص 832-835.

بدأ الاهتمام بحماية البيئة في الجزائر سنة 1972 بعد ندوة ستوكهولم حول البيئة حيث غير هذا القانون الكثير من المفاهيم الراسخة في الازهان باعطاء مفهوم جديد للنمو الاقتصادي, لتبنيه قاعدة اساسية وهي التوفيق بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة , وكان اول قانون لحماية البيئة صدر في الجزائر سنة 1983 لكن القانون البلدي الخاص بحماية البيئة كان سابقا حيث صدر سنة 1981 واولت فيه المجالس الشعبية البلدية اختصاصات واسعة في مجال حماية البيئة و العمران , وكذا الشأن بالنسبة لقانون رخصة البناء و رخصة تجزئة الاراضي للبناء الذي حاول فيه المشرع التوفيق بين رخصة البناء وحماية البيئة.

و تعتبر عملية لزوم وجود رخصة البناء قبل الشروع في البناء كنوع من الرقابة التي فرضتها السلطات المعنية و قد نصت المادة 15 من قانون حماية البيئة على بعض المقاييس التي يجب ان تتوفر قبل اعطاء رخصة البناء وهي:

- مكان البنيات وسبل مواصلاتها وموقعها وحجمها ومظهرها وانسجامها مع المحيط.
- مراعات الاحكام التشريعية والتنظيمية و لاسيما في مجال البناء والنظافة والامن .
- مخطط التعمير الموافق عليه ان وجد .
- حماية الاراضي الفلاحية .

ويرفض تسليم رخصة البناء اذا خولفت هذه المقاييس .

ويهدف هذا القانون الى معرفة الانعكاسات خاصة السلبية منها المباشرة والغير مباشرة لمشاريع البناء على البيئة و الاراضي والمحيط والسكان , ذلك ان قانون حماية البيئة والمرسوم المتعلق بدراسة مدى التأثير في البيئة مرسوم تنفيذي رقم 90-78 في 27 فبراير 1990 يخضعان الى دراسة مدى التأثير جميع الأشغال والاعمال التهيئية او المنشآت الكبرى التي يمكن بسبب اهميتها وابعادها واثارها ان تلحق ضررا مباشرا اوغير مباشر بالبيئة و لاسيما الصحة العمومية والفلاحة والمساحات الطبيعية والحيوان والنبات والمحافضة على اماكن الاثار وحسن الجوار(المادة 2 من المرسوم).

ولحماية الاراضي الزراعية كرس المشرع الجزائري معيارين يسمح بموجبهما تعريف و تحديد الاشغال و اعمال التهيئية التي تخضع لدراسة مدى التأثير في البيئة و هما معيار الحجم و معيار الاثار , و يعمل هذا القانون على محاولة حماية الثروات الطبيعية و المساحات الفلاحية و الغابية و البحرية و المائية او الترفيهية التي تمسها الاشغال و اعمال التهيئية و المنشآت , حيث تنص المادة الاولى من قانون حماية البيئة على القواعد العامة التي تهدف لتنظيم الارض للتعمير و تكوين و

تعمير المبنى في اطار تسيير مقتصد للارض و التوازن بين وظيفة السكن والفلاحة و الصناعة و المحافظة على البيئة و الاوساط الطبيعية و المناظر و التراث الثقافي و التاريخي انطلاقا من احترام اهداف السياسة الوطنية للتهيئة الاقليمية .

و لان الاراضي البور يسهل التعدي عليها و ادخالها ضمن مخططات التهيئة الشيء الذي ساهم في اهدار هذه الاراضي لذا تم انشاء اللجنة المكلفة بالاراضي المتروكة طبقا للقرار التنفيذي رقم 97- 484 ل 15 / 12 / 1970 هذا بالنسبة للادارة القانونية لحماية البيئة ككل و الاراضي الفلاحية بشكل خاص لان حماية الاراضي الفلاحية لن يتم الا اذا كان هناك اطار قانوني لحمايتها فلا يمكن الاكتفاء بمجرد المراقبة فقط .

لكن يمكن التساؤل هل الاطار القانوني كان كافيا لحماية هذه الاراضي منذ صدور هذا القانون الى يومنا هذا و كيف كان تطبيقه على ارض الواقع, لذا سنتطرق فيما يلي الى اهم الوسائل التي اتبعتها و طبقتها السلطة الجزائرية منذ الاستقلال الى اليوم في اطار مراقبة التعدي على الاراضي الزراعية .

ثانيا- الحماية الادارية:

قامت الجزائر بعد الاستقلال بوضع جهاز المراقبة المعمارية و هذا الجهاز هو تابع للبلدية المستوى المحلي اذ يتكون من مفتشين و اعوان مفوضين في قسم الصحة البلدية , مهمته الرئيسية هي القيام بمراقبة جميع التغيرات التي تقع على النسيج العمراني و بالأخص البناءات الجاري تشييدها او عمليات الحفر او الهدم التي تسيئ الى صحة السكان او تؤثر سلبيا في نظافة المحيط العمراني و باستطاعة اعوانه اجراء التحقيقات التي يعتبرونها مفيدة في كل وقت و مراقبة المستندات الادارية و التقنية و التأكد من ان الاشغال الجارية في الميدان مرخص بها اداريا و متطابقة مع مواصفات و شروط التربص⁴⁹²

و هذا الجهاز عمل على تطبيق القوانين السالفة الذكر في الميدان لكن هذا لم ينقص أو يحد من التوسع العمراني و التعدي على الاراضي و ظهر النقص في عملية المراقبة لذلك دعم جهاز مراقبة العمران في السنوات الاخيرة على مستوى المستوطنات الحضرية بالشرطة البلدية أو ما يسمى بشرطة العمران , والتي يستعان بها عند الضرورة لايقاف الاشغال غير الشرعية و احالة المنتهكين

⁴⁹² بشير تجاني سعيد مقران: "اشكالية السكان في الجزائر", الملتقى الوطني حول الاسكان بجامعة تونس بين 5 و 4 ديسمبر 1998, في: نشرة جمعية جغرافية و تهيئة القطرية العدد 06 سبتمبر 1999, ص 40.

لقوانين العمران على القضاء , و من صلاحيات هذا الجهاز و مهامه الرئيسية ضبط التوسع العمراني المنضم بالمواصفات و المقاييس العمرانية المرخص بها من طرف الادارة البلدية

المحلية و محاربة التوسع العمراني غير القانوني كيفما كان نوعه بالاضافة الى حماية نظافة و صحة المحيط العمراني و ذلك بايقاف الاعمال غير القانونية المتسببة في ذلك ⁴⁹³

ونظرا للتحضر السريع الذي لم تستطع معه كل القوانين السابقة الدكروقف او الحد من التعدي على الاراضي الزراعية الى جانب مخططات التحضر التي لم تضع اعتبار الاراضي الزراعية , فقد اثرت هذه المخططات بسهولة على الاراضي العارية البور في التوسعات الخاصة بالتحضر و التجزئات , اين شهدت ضواحي العاصمة بشكل واسع التحضر الغير مشروع, ولوضع حد لهذا التوسع وايقاف الاهدار المستمر للاراضي الزراعية خاصة ضمن مخططات التحضر استوجب ذلك من السلطات المعنية مخططا خاصا لوقاية هذه الاراضي الا وهو مخطط شغل الاراضي فهذا المخطط ينظم استخدام المجال على ضوء توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و هو بالتالي أي مخطط الارض او المجال على ضوء توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و هو بالتالي أي مخطط شغل الاراضي الزامي لكل بلدية عبر التراب الوطني ويهدف الى تحديد المناطق العمرانية (السكنية مناطق الخدمات والتجارة ومناطق الصناعة والتخزين المناطق الطبيعية و الغابات المساحات الخضراء والاراضي الفلاحية والفضاءات واماكن الراحة والترقية الخ .

-كما يحدد لكل منطقة الاستخدام الرئيسي للارض والمجال ويضع لها معادلة لاستعمال الارض .

-يحدد مواقع الاراضي الفلاحية والغابات الواجب حمايتها وتهيئتها.

- يحدد بعض مقاييس البناء والعمران عبر مختلف المناطق العمرانية, كتحديد اساحات الاراضي الفلاحية والكمية من البناء المسموح بها واستعمالاتها كما يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبناءات ويحدد ارتفاعها الخ.

كما يتكون مخطط شغل الاراضي من عدة وثائق اهمها الدراسة التحليلية للمخطط وابعاده التهيئية و التنظيمية المستمدة من السياسة الوطنية في مجال التهيئة العمرانية والاقليمية بصفة خاصة والتهيئة القطرية بصفة عامة.

⁴⁹³ المرجع نفسه , ص41

⁴⁹⁴ بشير التجاني, التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر , المرجع السابق , ص 67-70.

وتضع في هذا المخطط جميع الضوابط المجالية والأهداف المحددة بدقة لاستخدام الارض والوسط طيلة مدة زمنية معينة على المدى المتوسط , و ترفق مع التقرير التحليلي الخرائط والرسوم البيانية لمختلف المناطق والاطراف التي يغطيها مخطط شغل الاراضي و يراعي فيها الدقة الفائقة و التفصيل الجيد باستخدام مقاييس الرسم المكبرة , كما يراعي الانسجام المطلق وعدم التضارب بين كل من مخطط شغل الاراضي والمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير باعتبارهما وسيلتان مكملتان لبعضهما البعض في مجال التهيئة العمرانية ولا يمكن لأحدهما ان يعمل بغنى عن الاخر.

وتستند عملية اعداد مخطط شغل الاراضي الى رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يستمد قراراته من منتخبين المجلس الشعبي البلدي الذي يستمد بدوره قراراته من المنتخبين المحليين , ثم يعهد انجاز هذا المخطط الى مكاتب الدراسات المتخصصة المعتمدة , تحت اشراف و مراقبة المصالح التقنية للبلدية و مديرية التعمير والبناء التابعة لوزارة التجهيز والتهيئة العمرانية .

ونظرا لعجز هذه الطرق القانونية و الادارية , لجأت السلطات المعنية الى الوقاية من طرف الطبيعة نفسها , فمن بين الاستراتيجيات المسطرة من طرف الدولة بقصد وقاية الاراضي الزراعية من التعمير الزاحف وضعت نظام ايكولوجي جديد الا وهو " الحزام الاخضر " , اذ ان كثير من مدن العالم التجأت الى هذا النظام الطبيعي الواقي , وتعد انجلترا و المانيا من بين هذه الدول التي كانت السباقة للتبني نظام الحزام الاخضر لوضع حد للتعمير الزاحف على الاراضي الفلاحية خاصة بالضواحي ولايستعمل هذا الحزام لحماية الاراضي الزراعية فحسب , بل للحفاظ على الوسط وإعطاء صفة جمالية للمدينة او كما يسميها متبنوها بالرئة الخضراء , وأهم ما يقتضيه مخطط الحزام الاخضر مايلي :⁴⁹⁵

- عادة الاعتبار الى الاحراج و الغابات القائمة .
- المحافظة على الاراضي المهدهدة بالانجراف او ذات الصلة بتموين الطبقات الجوفية من المياه او تحويلها الى مساحات خضراء .
- تهيئة المساحات العمرانية الباقية (باعشابها او تكتيلها او تاتيئها).
- انشاء مساحات للتسلية و الترويح عن طريق اعمال اعادة الهيكلة في مستوى الاحياء الكثيفة و المدن الكبرى .
- انشاء مساحات خضراء او اعادة تنميتها لدى جميع المؤسسات العمومية و الخاصة (مدارس , جامعات , مؤسسات صحية , ادارة , احياء ... الخ).
- اعادة تأهيل الحضائر و الحدائق ذات القيمة التراثية .

⁴⁹⁵ الجزائر عاصمة القرن 21, المرجع السابق , ص 274-275

و لم يتم بعدا لبدأ في انجازه بل صنف من بين الاستراتيجيات المعدة لاعادة الاعتبار الى المساحات الخضراء و الاراضي الزراعية من التعمير الفوضوي و الاهدار " باعتبار الكتلة النباتية لهذا الحزام سدا كما سبق تاكيده بقي المتيجة من التخرسن فانها ستساهم ايضا في تعزيز مقومات الدفاع الذاتي و التجدد للمنظومة البيئية الطبيعية , خفض التلوثات الجوية , مكافحة الانجراف عن طريق تشجير الاراضي الحساسة , حماية الحقول اللاقطة للمياه ... الخ , ولم يتم بعد البدا في تطبيق هذا النظام , بل بدا تنفيذه كمرحلة اولية بتنظيف الغابات و المساحات المشجرة تمهيدا لتطبيقه , وقد سبق التخطيط لكثير من الاعمال في اطار هذا المشروع , و تم بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للطبيعة و بالتعاون مع مديرية المصالح الفلاحية , و الحفاظ على الغابات اعتماد العناصر الآتية :

- قيام المكتب الوطني للدراسة من اجل التنمية الريفية باعداد الدراسة المتعلقة بمشروع الحزام الاخضر .
- احصاء المستثمرات الزراعية المعنية بزراعة اشجار الزينة و اشجار الفواكه مع انطلاق المستثمرات التجريبية .
- احصاء المستثمرات الزراعية التي عانت انحطاطات تمهيد لانطلاق مؤسسات البستنة .

الى جانب هذه الاستراتيجيات هناك وسيلة تتبعها الجزائر مثل كل دول العالم ألا هو cadastre او نظام السجل العقاري , او سجل المساحات , ذلك ان النمو الاقتصادي و الديموغرافي السريع فرض الاستعمال المتزايد للاراضي التي تتحمل عبئ التوسع "وجاء سجل المساحات لتوضيح تحديدات دقيقة لقطع الاراضي مرفوقة بوثيقة شارحة متعلقة بها تحتوي على كل المعلومات التي تهم حقوق كل قطعة ارض , وهي تعطي امتيازات لهذه القطع حسب الهدف و تحتوي على المعطيات الاساسية و المكينزمات الضرورية ل :⁴⁹⁶

✓ تطبيق او تدعيم مقاييس لاعادة الهيكلة الزراعية , اذ انه في بلدان عدة يصعب ابراز او احترام الهيكلة بغياب المعلومات الدقيقة حول الاملاك العقارية و ايضا

دراسات التهيئة العقارية , و عملية ضم الاراضي لاتتم دون قاعدة السجل العقاري .

⁴⁹⁶ .M .kansab : « nécessité ; rôle et contribution du cadastre dans le développement économique de l'Algérie » ; travaux d'établissement du cadastre général a travers le territoire national ; in cahiers géographe de l'ouest ; spécial séminaire ; développement et aménagement du territoire en Algérie évaluation des actions ; n°5-6 ;8-9 juin 1980 p 5-12

✓ تضمن حماية احسن للأراضي الزراعية و مراقبة معاملات العقارية بمراعات احتياجات مخططات التطور , وتجنب اعادة تكوين الاملاك العقارية الكبيرة , و تقسيمها الى قطع صغيرة

✓ مخطط سجل المساحات له فائدة كبيرة , اذا كان يتضمن معطيات اخرى مثل الاشارة الى منحنيات المستوى وتحتوي على وسيلة ضرورية لاعمال الصيانة او الهندسة المدنية , كما يحتوي هذا السجل على وثائق يمكن ان تعطي معلومات مهمة ايضا عن الاملاك وعن قيمة الاراضي الى غيرها من المعلومات المتعلقة بالاراضي .

✓ وينشط الاستثمار في الملكية العقارية , خصوصا بطريقة القرض للمدى البعيد

بضمان الارض , وفي كل الاحوال المؤسسات البنكية تطلب مخططات وعنوان الملكية سواء كان هذا داخل ايطار الارض المخصصة للبناء او بتطوير الاستغلال الزراعي .

-كما يقلص عدد الخلافات على الاراضي , هذاما يؤدي الى الاقتصاد في الوقت و ضياع المال سواء بالنسبة للخواص او بالنسبة للدولة .

✓ كما تعتمد على قاعدة الضريبة العقارية لهذا اعد سجل المساحات .

و هذا السجل يحتوي على ثلاث انواع من الوثائق :

- يحتوي سجل المساحات على صور بيانية للاراضي .
- باعتبار الجوانب التقنية و الاقتصادية و القانونية , عملية التوثيق بالسجل العقاري تحتوي على الحامل الفيزيائي للسجل العقاري .
- ويحتوي على الحامل الاقتصادي لكل دراسات التهيئة المجالية الخاصة بكل بلدية .

سجل المساحات هو وسيلة اساسية لتنشيط التطور الاقتصادي و الاجتماعي في المناطق الريفية و الحضرية لضمان ادارة والتخطيط الفعال للقطاع العام , كما تحتوي كل بلدية على هذا السجل الذي يحتوي البيانات التوضيحية والجرد واحصاء العقار على

مستوى كل بلدية , ولا يمكن وضع تهيئة عقارية دون وجود السجل العقاري اين تستغل المعلومات التي يتضمنها بسهولة لاحتياجات الزراعة الصناعة ولصالح كل تخطيط .

فبعد الاستقلال اهتمت الجزائر بتطوير القطاع الصناعي و اهتمت قطاع الزراعة الذي كان يعاني من مشاكل لاحصر لها كانت الارث الذي خرجت به البلاد من الاستعمار

اين الفلاحين كانوا يعيشون حالة مزرية الذين انتزعت اراضيهم عنوة ابان الاستعمار , ولان هذا القطاع كان يتركز به معظم سكان البلاد هذا ما ألى تدهور اقتصاد هذا القطاع , بعد ان ترك الريفيين العمل الزراعي الذين وجدوا منجاتهم بلانزوح الى المدينة بحثا عن ظروف معيشية احسن من خلال العمل في القطاع الصناعي , خاصة بعد ان عكف المسؤولين على الاهتمام بهذا القطاع دون غيره , وبذلك اهمل العمل الزراعي , ولم يتوقف تدهور هذا القطاع عند اهمال العمل الزراعي بلا ا زاداد حدة بعد ازدياد الخروق و التعدي على الاراضي الزراعية سواء بشكل عشوائي ولا مشروع او استغلالها لصالح التهيئة الحضرية و توطين المصانع .

ورغم ان السلطات المعنية وضعت الاجهزة والقوانين اللازمة لمراقبة وتنظيم العمران محاولة منها محاربة التعدي على الاراضي الزراعية وحمايتها , لكن رغم ذلك عملية التعدي على الاراضي الزراعية واستعمالها لمختلف الاغراض لم يتوصل بعد القضاء عليها او على الاقل الحد منها بشكل ملموس التي ما تزال تتزايد يوما بعد يوم حسب الاحتياجات , وذلك راجع لعدم التحكم في التقنيات المراقبة السافة الذكر و التهاون في تطبيق القوانين , وهذا ما يدعوا للقول بوجود ثغرة في القوانين الخاصة بالتعمير , اذ ان هناك بعض القوانين تهدف لوضع حد للتوسع العمراني على الاراضي الزراعية و تنظيم تهيئته , وقوانين اخرى تحاول تهيئة المجال الحضري وتعطي الصلاحية للبلديات استغلال ارضيها الشاغرة كترنات لصالح التعمير اين ا فقدالتخرسن الاراضي خصبة لاعد ولاحصر لها.

II. تهيئة المجال الحضري :

1. ماهية التهيئة الحضرية وسبلها :

وقبل التطرق الى بعض هذه المخططات للتهيئة علينا أولا تعريف ما معنى عملية التهيئة وما أهدافها ,

إذ يقصد بالتهيئة الوسطية الإستخدام للوسط أو المجال أي التعريف الانجع للإنسان في وسطه خلال نشاطه المنظم لتحسين محيطه في مختلف المجالات وتحقيق أهداف التنمية الشاملة المتناسقة وتحقيق التوازن والصحة اللإقتصادية عبر مختلف نقاط مجال أو حيز الوسط بدلا من المعالجة فيما بعد , والتهيئة العمرانية هي نوع من اساليب و تقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التقليد و الإنجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء كان ذلك المستوى المحلي الإقليمي أو الوطني)⁴⁹⁷

وقد قامت الجزائر بعد الإستقلال باتباع عدة سياسات حضرية وتخطيط لعدة مشاريع لتهيئة المجال الحضري , وذلك بإنهاء المخططات السارية المفعول في عهد الإستعمار الفرنسي وسنوضح فيما يلي أهم مخططات التحضر بالجزائر .

2. أهم مخططات التحضر والتهيئة الموجهة لعاصمة البلاد بعد الاستقلال :

إعتمدت الجزائر منذ الإستقلال على عدة وسائل لتنظيم مجالها العمراني تعرف بوسائل وأدوات التهيئة العمرانية بالإضافة الى المصالح الحكومية المحلية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة وتسيير المجال الحضري او العمراني والتصرف فيه كمديرية العمران , الإدارات و الجمعات المحلية و مصلحة الأملاك العمومية , ومصلحة المساحة , و المجالس البلدية المنتخبة , ووسائل أخرى تقنية وتشريعية في مجال التهيئة العمرانية⁴⁹⁸

⁴⁹⁷ بشير التجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر , المرجع السابق , ص 80 .

⁴⁹⁸ المرجع نفسه ص 65.

وهناك ثلاث مراحل ميزت تطور الجزائر في مجال التخطيط:⁴⁹⁹

المرحلة الأولى:

تبدأ إنطلاقاً من سنة 1967, أين وضعت المخططات البلدية والتي كان من أهدافها إصلاح التوازن الجهوي وخلق إقتصاد محلي.

المرحلة الثانية:

تبدأ هذه المرحلة مع المخطط الرباعي الأول التي قامت بإعادة توجيه التطور الذي شارك مباشرة في البدء في سياسة وطنية لتهيئة المجالية , هذه الأخيرة ميزت بواسطة الإهتمام بالهدروليك والزراعة, و الشروع في النشاطات الكبرى في ميدان الهيكلية , التكوين و التجهيزات الإجتماعية و الإدارية , و إعادة بناء المؤسسات و تطوير و سائلها.

و تميزت بخلق مؤسسات خاصة بوضع دراسات في المجال و إنطلاق عدد من الدراسات الإستراتيجية , خاصة المخطط الوطني للتهيئة المجالية SNAT , ودراسات خاصة بالمناطق الجهوية المسماة إختصاص الهضاب العلية UHP.

المرحلة الثالثة :

ميزت بعد الميثاق الوطني 1986 أين قدمت إنشغالات لتهيئة المجال , حيث حدد شروط البدء في السياسة الوطنية للتهيئة المجالية و ذلك بتحديد الأهداف الأساسية , كستراتيجية ممارسة وإعادة تنظيم و إستقلال المجال على مستوى الوطني و إعادة التوازن الجهوي .

وأهم الاهداف التي حددت هي :

⁴⁹⁹ L. khaldoun : « la maitrise de l'espace » ;in revue construire :les données réglementaire de l'acte de bâtir ; séminaires :les éléments non structuraux dans la construction parasismique dans les bâtiments ;n°25 ; 1987. P161

1). تطوير مجموعة مناطق الوطن وذلك بفضل إمتصاص اللاتوازن الجهوي وخلق شروط مادية وإجتماعية وذلك بتوزيع ثروات الوطن , الشيء الذي يكسب مفهوم التضامن الوطني مقومه الواقعي.

2). فك عزلة المناطق الجبلية الاستبسية , والحدود الصحراوية التي تتطلب تطور متزامن ولكن مختلف بين منطقة وأخرى وذلك في إطار استراتيجية التطور.

3). تهيئة المجال تعرف ثلاث درجات للتدخل : وطنية , جهوية , والمحلية التي تتلائم مع التهيئة الوطنية و الجهوية للمجال.

1.2 التخطيط الحضري لآفاق الثمانينيات :

و أهم مكاتب الدراسات التي تولت عملية التخطيط هي:

COMEDOR, PEG , PUD , PDAU , CADAT , ECOTEC وقد وضعت مخططات التحضر بعد الإستقلال وذلك بعد التنظيم والإستغلال للمجال الحضري الذي له ميزة أساسا عقارية وجمالية وذلك في سبيل البحث عن أداة للتخطيط تكون أساسا مرتبطة بمعطيات سوسيو -إقتصادية جديدة للبلاد و على ضوء المخططات الأولى للتحضر في الجزائر من طرف مكاتب الدراسات الفرنسية المختلفة *CALSAT , BCEOM , SOFRED* .. إلخ (بدأ تسطير جديد لمخططات لتحضر لآفاق 1986 بما يتماشى مع السياسة لإقتصادية والإجتماعية للبلاد .

الوزارة المكلفة بالتحضر خلقت مكتب دراسات وطني , للأشغال العمومية للهندسة والتحضر. *ETAU*. التي إحتكرت كل الدراسات و على طول مدة 68-69 تنظيمات أخرى إهتمت بالتحضر , سكرتارية الحكومة للتخطيط بواسطة مكتب الدراسات.

ECOTEC (المكتب الوطني للدراسات الإقتصادية والتقنية) وللعاصمة مكتب دراسات خاصة قام بإنشاء *COMEDOR* وهي اللجنة الدائمة للدراسات والتنظيم والتهيئة العمرانية للجزائر 500

حيث انشأت هذه اللجنة سنة 1968 وكانت تابعة لرئاسة الجمهورية إذ أنها قامت باول دراسة لها في سنة 1968 لتهيئة العاصمة ثم جاء بعدها مخطط التنظيم العام (*POG*) 1975 ثم المخطط الحضري التوجيهي *P.U.D.* في الثمانينات ثم تلاه المخطط المديرالتهيئة ولتعمير *PDAU* الى

جانب المخططات الأخرى التي برمجت لأفاق سنة 2000. وسنتطرق إلى كل وسيلة إتبعتها الجزائر بالتفصيل :

1.1.2- على مستوى مكتب *ETAU*:

(مكتب الأشغال العمومية للهندسة والتحضر) في مدة (68-69):

إصطدم هذا المكتب بالصعوبات التقنية والمالية في نفس الوقت، التي كانت غير كافية وخاصة نقص الإطارات الجزائرية و غياب التجديد الواضح للأهداف المراد الوصول إليها والتي إنجى عنها فشل التجربة الأولى في إطار التحضر داخل *ETAU*, ثم في سنة 1970 أو قفت كل نشاطها في ميدان التحضر ثم ظهر مكتب دراسات آخر هو *CADAT*. (الصندوق الوطني للتهيئة المجالية) تحت الوصاية المكلفة بالتحضر إستعادت مهمة التحضر وبدأت تسجل النتائج الإيجابية الأولى لهذا الصندوق حوالي سنوات 1974 إذ أنه بين 1974-1975 قام بتحقيق معظم البرامج حيث كلف بحوالي 70 بالمائة من البرامج العواصم الجهوية لقسنطينة , عنابة , أما *ecotecl* اهتمت بوهران سيدي بالعباس , تيارت بسكرة⁵⁰¹

ومع اعادة الهيكلة الجديدة ثم وضع مخططات تحضر جديدة سنة 1975 لتهيئة المجال حيث تم وضع مخطط جديد هو مخطط التنظيم العام .

⁵⁰⁰ f.abdeladim : « les plans d'urbanisme et l' évolution en Algérie » opcit p 47.

⁵⁰¹ ibid. ; p50 .

2.1.2. مخطط التنظيم العام POG 1975 :

وهذا المخطط صودق عليه بموجب امر صدر في سنة 1975 وهذا المخطط الجديد ضم اهم التدابير التي تضمنها المخطط السابق مع توسيع لمحيط التعميري للعاصمة خاصة نحو اراضي المتيجة الواقعة في الجهة الشرقية , وعلى الرغم من ان مخطط التنظيم العام المذكور كان موجها لتحديد مواقع برامج السكن الكبرى بالعاصمة مع المخطط الرباعي الثاني (هضبة العناصر ,باب الزوار), وتنظيم الطرق السريعة , الا انه لم تتح له فرصة التنفيذ فقد طعن فيه سنة 1979 وتم اعداد دراسة جديدة لمدينة الجزائر في صيغة المخطط التوجيهي للعمران.⁵⁰²

3.1.2. المخطط التوجيهي للعمران PUD :

اسند اعداده الى المركز الوطني للدراسات وقد عاد حسب التوجيهات المقدمة له , الى توسيع مدينة الجزائر نحو الجنوب الغربي غير انه درس جزئيا ولم يتم اعتماده .

شرع في المرحلة الاولى من 1979 الى 1981 باعداد معطيات عامة و في المرحلة الثانية التي انتهت في سبتمبر 1983 اهتمت بنشر تقرير يتمثل في الاختيارات و رسوم بيانية الهدف منه استعماله كقاعدة للمخطط الخماسي الثاني عن طريق النظرة المستقبلية للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية و المجالية , فاربعة متغيرات للتهيئة العمرانية اعدت ; و ثلاثة منها تتأسست على تنمية جنوبية شرقية و الرابعة توازن مجالات الامتداد ما بين الشرق والجنوب الغربي خاصة و تبعا لذلك اتفق على العمل المشترك , فهذه العملية ادت الى اجتماع المجلس الوزاري في (14-04-1984) الذي وصل بمراجعته الاهداف السابقة الى نتيجة واحدة وهي ضرورة احتواء مدينة الجزائر ما بين المحيطين ب1 وب2 .

(ب1) البرامج التي هي اثناء الانجاز و في المخطط الخماسي الثاني .

(ب2) للتنمية ما بين الفترة (1990-2000)

⁵⁰²الجزائر عاصمة القرن 21 , المصدر السابق ص19

ففي هذه المرحلة الثالثة التي بدأت في نهاية 1983 , وانتهت في 1985 أهم ما جاء فيها ان التنمية بعيدة المدى يجب ان تكون مرتبطة بالقرارات المتخذة في مجال التهيئة الاقليمية , فنظرا للأجل التي كانت ضرورية لتحضير القرارات و التوجيهات ' فالدراسة العمرانية اعيد توجيهها نحو تهيئة المحيطين ب1 وب2 مما ادى الى سحب مفهوم "موجه" من المخطط والاستغلال النظامي للموارد المالية و للنسيج الحضري الموجود و التهيئة المسبقة للامتدادات المبرمجة ل 1990 و استنباط تنظيم عمراني محدد بتعقيد المتدخلون الجدد في الترقية , فثلاثة ملفات افرزتها الأبحاث في ديسمبر 1981 وهي:

- (1) تقرير عمراني يهتم مشروع تنظيم عمراني والتنمية المركزية في الجزائر .
- (2) بطاقة البرمجة حسب الأحياء و المجالات المصنعة , والتقليدية .
- (3) تقرير تقني يخص شبكة الطرقات , المياه الطافة , فنتشاور واسع جرى حول

المرحلة الثالثة في شهور (أفريل , ماي جوان) 1986 في كل القطاعات المعنية على مستوى الولاية .⁵⁰³

وأهم العناصر التي جاء بها المخطط التوجيهي للتعمير هي :

- وقف التوسع التعميري للعاصمة على المتيجة الشرقية , ترك معظم الأراضي الخصبة للساحل , في قطاع جنوب -غرب .
- تمديد جزء من نمو المتروبول , من الجنوب نحو الأطلس البلدي .

هذا المشروع ترك سنة 1984 مكتب الدراسات N.E.R.U ثم C.N.E.R.U باشر في إنجاز مخطط جديد الذي أسس على فرضية, من أجل وقف نمو المجال العاصمي وعلى إختيارات التطور المكثف و لكن هذا المخطط لم يستمر كسابقه⁵⁰⁴ مخطط العمران كان يوضع للمدن الكبرى والمتوسطة يرسم حدودها و يأخذ بعين

⁵⁰³ بلخيتير بديع الزمان : المرجع السابق , ص101

⁵⁰⁴ Claud Chaline : opcit , P 72

الإعتبار توسع النسيج العمراني مستقبلا على المدى المتوسط , ويحدد إستخدام الأرض مستقبلا حسب الإحتياجات الضرورية للمجتمع السكاني من سكن و مرافق , و هياكل أساسية و مساحات خضراء و منشآت إقتصادية و غيرها .

وهذه الوسيلة التقنية في مجال العمران , بالإضافة لكونها مخطط عمراني يرسم معالم التهيئة العمرانية داخل المدينة , فإنه كان عبارة عن أدوات قانونية تنظم إستخدام المجال داخل النسيج العمراني إذ يصبح بمثابة قانون عمراني بمجرد المصادقة عليه من طرف الوزارة الوطنية .

2.2- مخططات التحضر لآفاق سنة 2000:

1.2.2-مخطط العمران المؤقت : pup

ظهر هذا المخطط مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات وهو يعنى أساسا بتحديد التوسع المستقبلي للتجمعات الحضرية على المدى القريب أي في حدود 5 سنوات ⁵⁰⁵

إنتهت صلاحيته سنة 1990 , وهو يشبه مخطط العمران الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية وأهدافها إلا أن هذا الأخير خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية , و الفرق بين الإثنين تمثل في قصر المدة الزمنية المخصصة لمخطط العمران المؤقت , كما أن هذا الأخير لا يحتاج الى مصادقة وزارية كما هو الحال بالنسبة الى مخطط العمران الموجه , فمصادقة السلطات الوصية على مستوى المحلي (الولاية) كافية لهذ النوع من المخططات العمرانية المؤقتةو إستبدال المخطط العمراني الموجه سنة 1990 بوسيلة جدية مماثلة تعرف بالمخطط المدير للتهيئة والتعمير ⁵⁰⁶

2.2.2 المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU:

حدد القانون رقم 29/90 الصادر بتاريخ 1990/12/01 والمتعلق بالتهيئة و التعمير , القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي للتعمير و تكوين البناء و تحويله في إطار تسيير الإقتصاد على توازن و ظائف السكن و الفلاحة والصناعة أن يحرص على الحفاظ على البيئة و التراث الأثري

⁵⁰⁵ قيرة إسماعيل و آخرون : المرجع السابق ص68
⁵⁰⁶ بشير التجاني:التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر , المرجع السابق ,ص65-66

والثقافي . وقد حدد أربعة قطاعات لتسطير المخططات التنموية البلدية والوطنية وأخرى للتعمير والثالثة إيكولوجية و تاريخية و ثقافية .⁵⁰⁷

وإهتم المخطط المدير بالتهيئة العمرانية مع مراعاة الإطار الطبيعي والبيئي, بتنظيم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي و الإقليمي ويراعي الجوانب الإنسجام و التناسق بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة .

و أهم الخطوط العريضة لهذا المخطط هي:⁵⁰⁸

– المخطط المدير للتهيئة والتعمير هو وسيلة للتخطيط المجالي والتسير الحضري , يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية واحدة, أو عدة بلديات متجاورة تجمعها عوامل مشتركة كإنتشار النسيج العمراني لمستوطنة عمرانية عبر عدة بلديات , و إشتراك عدة بلديات في شبكة أنابيب الماء الشروب ووسائل النقل الحضري العمومية, و غيرها من الهياكل و التجهيزات الأساسية , كما يأخذ المخطط المدير بعين الإعتبار جميع تصاميم التهيئة و مخططات التنمية , و يحافظ على توجهات مخطط شغل الأراضي (انظر فصل تهيئة المجال الريفي) و يحترمها و يضبط الصيغة المرجعية في إستخدام الأراض و المجال حاضرا و مستقبلا .

-يتكون المخطط المدير للتهيئة و التعمير من تقرير تقني و خرائط و رسوم بيانية وإحصائيات , ويتناول مجموعة باختصار مايلي :

- دراسة تحليلية للوضع السائد في الجهة (بلدية أو عدة بلديات) مع دراسة تقديرية مستقبلية للجهة في المجال التنموي و الاقتصادي والديموغرافي .

- مخطط التهيئة المعتمد و تعليقاته من حيث الدوافع و الاهداف المرسومة .

- تحديد المدة و المراحل الاساسية لانجاز هذا المخطط.

اما الخرائط و البيانات المرفقة مع التقرير فيجب ان توضح الجوانب الاساسية التالية:

⁵⁰⁷ بلخيتير بديع الزمان : المرجع السابق , ص102
⁵⁰⁸ البشير التجاني :التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر , المرجع السابق ص67

- الاستخدام الشامل للأرض حاضرا و مستقبلا على مستوى الجهة المدروسة .
 - تحديد مختلف المناطق القطاعية ووظائفها العمرانية مع التركيز على مناطق التوسع العمراني , و مناطق التحديث و الهيكلة العمرانية
 - تحديد الأوساط و الفضاءات الشاغرة و الغابات من أجل حمايتها .
 - تحديد مواقع المعالم الحضرية التاريخية و الأثرية او الطبيعية من أجل حمايتها و المحافظة عليها .
 - تعيين مواقع اهم الأنشطة الاقتصادية و التجهيزات العمومية .
 - التنظيم الشامل لشبكة النقل و المواصلات حاضرا و مستقبلا .
- الى غيرها من الاهداف , و ترفق هذه الوثائق بتصاميم قطاعية تفصيلية ذات مقاييس رسم مكبرة لمختلف المناطق , و حسب قانون التعمير الجزائري.

3.2.2. مخطط شغل الاراضي: POS

لقد كان التحول الجذري في السياسة الجزائرية بعد دستور 1989 التأثير الواضح في اصدار منظومة تشريعية عمرانية جديدة أبرزها القانون 29/90 المؤرخ في الفاتح ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير بوادر العمران التشاركي عبر أدوات عمرانية تتكون من الثنائية الممثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الاراضي , إذ تهدف الإدارة الاولى لرسم التصورات و التوقعات المستقبلية للمدى البعيد لتراب البلدية أو مجموعة بلديات , و تهدف الثانية لتنظيم جزء من البلدية للمدى المتوسط , و يتكفل هذا الأخير بالمستويات التفصيلية في المدينة , و بالعمران الجديد في التوسع العمراني للبلديات⁵⁰⁹

وبالتالي يعتبر مخطط شغل الاراضي أكثر تفصيلا المخطط التوجيهي , و يحدد هذا المخطط مايلي: ⁵¹⁰

⁵⁰⁹ شايب عائشة , خلف الله بوجمعة : " مخطط شغل الاراضي و التنمية المستدامة للفضاءات الخارجية - حالة مدينة سطيف " في مجلة العمران و التقنيات الحضرية , مجلة علمية تصدر عن فرقة البحث المخصصة بمخبر البيئة و العمران الجزائر العدد الاول , مؤسسة الحضنة للطباعة و النشر و البرمجيات , المسيلة 2009 ص 51

⁵¹⁰ سماعين شامة : المرجع السابق , ص 176

- الشكل الحضري وكذا حقوق البناء , و إستعمال الاراضي لكل قطاع .
- الكمية الدنيا و القصوى من البناء المسموح به , و أنماط البناءات المسموح بها و استعمالها .
- القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبناءات .
- يحدد المساحة العمومية و المساحات الخضراء , وكذا تخطيط و مميزات طرق المرور .
- الاحياء و الشوارع و النصب التذكارية .
- مواقع الاراضي الفلاحية الواجب و قايتها و حمايتها .

4.2.2- مخطط التحديث العمراني: PRAU.

هو مخطط ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن و بالاخص المدن الكبرى و المتوسطة الحجم لغرض ترقية و صيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق , الارصفة و المساحات الخضراء و المنزهات و حدائق الاطفال و غيرها .

ووضعت لهذا المخطط أهداف عمرانية كصيانة التراث المعماري الذي اصبح معرضا للتدهور من جراء القدم في الاحياء العتيقة و مراكز المدن , مثل حي سيدي الهواري بوهران , و حي القصبة بمدينة الجزائر اللذان أصبحا معرضين للانهييار و ذلك بالقيام بالهدم الجزئي لبعض جهاتها و تحديثها , زيادة على ظاهرة الاكتظاظ السكاني و قلة المرافق و التجهيزات التي تعاني منها هذه الاحياء⁵¹¹ .

ولكن هذا المخطط تميز بوجود بعض الاختلالات كانت نتيجة لعدم تحديد مفهوم واضح لطريقة إعداد الدراسة و عملية تطبيقها وهذا ما أدى الى عدم بلوغ المخطط الى الاهداف المرجوة .

لذلك لجأت السلطات التنفيذية الى الاستعانة بالخبرة الالمانية لإعداد الهيكلية الحضرية للمجموعات الكبرى و ذلك في إطار الشراكة بين وزارة السكن و العمران و اللجنة الالمانية للشراكة التقنية (MHU / GTZ) , إذ تم إقتراح مخطط التحسين الحضري وهو مخطط تم إستدراكه من

⁵¹¹ البشير التجاني : التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر , المرجع السابق , ص66.

خلال نقائص مخطط شغل الاراضي إذ أنه مخطط متخصص بالمجموعات الكبرى و تعتمد على آليتين مهمتين وهما : آليات تسيير المشاورة و آليات تفعيل مشاركة السكان⁵¹²

5.2.2- مشروع محافظة الجزائر الكبرى :

بفضل انشاء محافظة الجزائر الكبرى سنة 1997 انشأت وكالة جديدة للتهيئة و التعمير يتناسب مع المشروع التعميري للعاصمة , و هذه الوكالة هي URBANIS التي تتكفل اساسا بتوحيد استراتيجية تهيئة مدينة الجزائر المعتمدة و دوام العمل بها , وهي

مؤسسة عمومية كانت تحت وصاية محافظة مدينة الجزائر الكبرى , تتولى مهام متابعة كل الدراسات الاستراتيجية المبادر بها بالعاصمة , و القيام بالاشغال الضرورية التي توفر العناصر المساعدة على إتخاذ القرار و على تخطيط الملفات و أعمال التهيئة و التعمير , وهي أداة تضمن وظائف الضبط و المراقبة لانها تملك حتى ابداء الرأي المسبق في كل الاعمال العمرانية⁵¹³ وقد جاء مشروع محافظة الجزائر الكبرى كمشروع بعدي , أي بعد تلك المشاريع الفردية بضواحي العاصمة التي كانت نتيجة الخروج العفوي للافراد و الجماعات من العاصمة باتجاه ضواحيها , الشيء الذي ادى الى ازدياد البناءات العشوائية و اللاشعرية بها , وفي سبيل احتواء هذه المشاريع وضمها و تنظيمها من جهة , وبقصد تخفيف الضغط عن الهياكل و الاجهزة القاعدية بالعاصمة استوجب ذلك اعادة الهيكلة , حيث ارتأت السلطات المعنية ضرورة توسيع الحدود الاقليمية لولاية الجزائر , وذلك بازالة الحدود الاقليمية السابقة بين هذه الولاية و الولايات المجاورة لها و المتمثلة في ولاية بو مرداس , تيبازة و البليدة و نظرا للتداخل بين بعض بلديات هذه الولاية و بين مدينة الجزائر . و بذلك اصبحت ولاية الجزائر تمتد الى سبعة و خمسون بلدية بعدما كانت تضم ثلاث و ثلاثين فقط.

و بمقتضى امر رسمي تم تحديد القواعد القانونية للتنظيم الاقليمي لولاية الجزائر الكبرى اين اصبحت فيما بعد تسمى بمحافظة الجزائر الكبرى⁵¹⁴ . كما تسيير محافظة الجزائر الكبرى بواسطة الهيئات التالية :

-الوزير المحافظ للجزائر الكبرى .

⁵¹² شايب عائشة و آخرون : المرجع السابق , ص51-52.

⁵¹³ الجزائر عاصمة القرن 21, المشروع الحضري الكبير, المرجع السابق, ص42

⁵¹⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , أمر رقم 15-97 المؤرخ في 24 محرم عام 1418 , الموافق ل31 يونيو 1997 , يحدد القانون الاساسي الخاص بمحافظة الجزائر الكبرى , الجريدة الرسمية , العدد 38 الصادر بتاريخ 28 محرم 1418

-المجلس الشعبي الولائي المسمى مجلس محافظة الجزائر الكبرى .

ويندرج مشروع محافظة الجزائر الكبرى في اطار الاصلاحات القانونية و الادارية و الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في السنوات الاخيرة , فمنذ 1984 بدأ التداول في امر التنظيم الاقليمي لولاية الجزائر , وقد ادخل المشروع حيز التطبيق اعتبارا من 31 جويلية 1997 , على مساحة تقدر ب 809,19 كلم مربع و تعد مليونين و ستة مائة الف نسمة بينما تقلصت مساحة

الولايات الاخرى بصفة محسوسة الكثافة الحضرية من 7,413 نسمة الى 3,238 نسمة في كلم المربع الواحد .

ونظرا للمشاكل التي عرفتها مدينة الجزائر على جميع المستويات نتيجة التقسيم السابق و خاصة الحدود التي لا تتطابق مع مشاريع التي تسمح بتتمية ولاية الجزائر و تهيئتها و تنميتها و تعميرها , ونظرا كذلك للتداخل و الترابط من عدة جوانب بين العاصمة و بعض البلديات الموجودة على مشارفها , من بينها مخطط النقل الذي يتسع مجاله الى ضواحي الولايات المجاورة , هذا ما حتم اعادة التقسيم الترابي لكل من ولاية بومرداس و تيبازة و البليدة و الجزائر , و تعديل الحدودها بينها , حيث تم ضم 24 بلدية الى ولاية الجزائر و فصلها عن ولايات الثلاث السابقة الذكر , وقد تم الفصل بالشكل التالي :

1- تم فصل 06 بلديات عن ولاية بومرداس و المتمثلة في بلدية عين طاية , برج لبحري , المرسى , الهراوة , الرويبة , الرغاية

2- اما عن ولاية تيبازة فتم فصل عنها 14 بلدية و المتمثلة في بلدية عين البنيان , سطاوالي , زرالدة , الدرارية , الدويرة , بابا حسن , الخرايسية , السحاولة , معالمة , رحمانية , سويدانية , الشراقة , اولاد فايت و العاشور .

3- اما عن ولاية البليدة فتم فصل 04 بلديات عنها و المتمثلة في , بلدية بئر التوتة , تسالة المرجة . اولاد الشبل و سيدي موسى .

و تم الحاق هذه البلديات المفصولة عن ولاياتها السابقة الى ولاية الجزائر ابتداء من 31 جويلية 1997, و بذلك اصبحت ولاية الجزائر تضم 57 سبعة و خمسون حيث انضم التراب الاداري لمحافظة الجزائر الكبرى عبر 28 دائرة حضرية و 29 بلدية .

واهم الاهداف التي جاء بها هذا المشروع هي:⁵¹⁵

- جاء هذا المشروع لتنظيم الاقليمي لولاية الجزائر, كما حاول المشروع اعادة الاعتبار للعاصمة التي تعد الواجهة السياسية و الاقتصادية و الادارية و الثقافية للبلاد , و المرآت العاكسة لمدى تطور المجتمع و تحضره. كما هدفت التعديلات الخاصة بالاقليم السلفة الذكر , الى ادخال تسيير منسجم للعاصمة و نظرا للتداخل و الترابط بين مدينة الجزائر, و بعض البلديات المجاورة لها

, كما كان يرمي المشروع الى رد الاعتبار للنسيج الحضري و هيكلته و ترميمه و تجديده , اذ اهتم بالتهيئة و التعمير و الاحتياطات العقارية .

والجدير بالذكر هنا انه قد تم الغاء تسمية محافظة الجزائر الكبرى التي كانت تطلق على مدينة الجزائر سنة 2000 لكن بقيت اهدافها و مشاريعها سارية المفعول تحت وصاية وزير البيئة و تهيئة الاقليم .

3. سبل ووسائل التخطيط والتهيئة في الجزائر :

ومن بين الاشياء الاساسية التي اهتمت بها التهيئة المجالية و اولت لها اهمية كبيرة هي السكن , و منذ الاستقلال استعملت وسائل كثيرة لانجاز السكن بالجزائر من بينها:
المناطق السكنية الجديدة , التجزئة , المدن الجديدة , وسنتناول كل واحدة على حدة كما يلي :

1.3 المناطق السكنية الجديدة:

و استعملت التجزئة هذه الوسيلة لانجاز السكن العمودي في اطار التهيئة العمرانية الشاملة , و بدا في هذه الوسيلة العمرانية في الجزائر منذ 1975 بهدف التحكم في التوسع العمراني للمستوطنات الحضرية من اجل توفير السكن لاعداد سكانها المتزايد , و انجزت جميع هذه المناطق

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة , "محافظة الجزائر الكبرى" , التاريخ غير مذكور.

السكنية الحضرية الجديدة في اطار المخططات الاقتصادية و المخططات الولائية و المخططات البلدية للتنمية⁵¹⁶.

كما أن هذه المخططات وجهت لاعادة اسكان ذوي السكنات الهشة و الآيلة للسقوط أو في اطار اسكان المتضررين من فيضانات باب الوادي , و زلزال بومرداس .

وهي تنشئ إختياريا إذا كان المشروع السكني موجه لاستيعاب 400 مسكن و يكون إجباريا إذا كان المشروع مخصصا ل100 وحدة سكنية فما فوق , الامر الذي جعل العديد من المدن الصغيرة و المتوسطة تستفيد من هذه المشاريع الحضرية⁵¹⁷.

2.3 التجزئة أو التخصيصات :

و اعتبرت كوسيلة لانجاز السكن الفردي بشكل افقي و هي تهدف الى توفير السكن الفردي المنظم و المنسجم مع النسيج العمراني و المدمج ضمن مخططات التوجيه و التهيئة العمرانية الذي تقوم البلديات بتبنيته و الاشراف على انجازها و ضمن اطار توفير السكن الفردي او الذاتي يتولى المستفيدين من شراء قطع الاراضي العمومية المهينة في التجزئة من طرف البلديات و الوكالات العقارية ببناء سكنهم بشكل مستقل اعتمادا على شروط رخصة البناء المسلمة من طرف مديرية التعمير و الهندسة المعمارية* , و قد ساهم نمط التجزئة في توفير السكن الفردي الحضري المنظم بشكل ملموس في مختلف ارجاء البلاد , اذ يشير الديوان الوطني للاحصائيات في الوثائق المتعلقة بالسكن عن انجاز ما يقارب 1,5 مليون وحدة سكنية بشكل فردي في المدة ما بين 1966 و1992, استفاد اغلب ملاكها من قروض حكومية قدمها الصندوق الوطني للتوفير بقروض منخفضة و المدة تتراوح بين 10 و 20 سنة .

3.3 المدن الجديدة :

⁵¹⁶الجزائر عاصمة القرن 21 , المشروع الحضري الكبير , المرجع السابق ص42.
⁵¹⁷فيرة إسماعيل و آخرون : المرجع السابق ص69
*انظر عنصر تهيئة المجال الريفي

و المدن الجديدة تسجل في اطار تهيئة المجال الوطني اذ تبنت الحكومة الجزائرية استراتيجية المدن الجديدة لمواجهة التحضر في الجزائر عبر الشريط الساحلي و التل اين وصل التشبع الحضري اقصاه في المدن الكبرى و المتوسطة الحجم , لذلك تبنت الدولة الجزائرية في غضون 1995 عدة مشاريع مدن جديدة تنشأ من المدن المتروبولية (الجزائر , وهران , وقسنطينة) , مثل مشاريع المدينة الجديدة بالقرب من مدينة الجزائر المتمثلة في المحلطة و بوينان و مدينة سيدي عبد

الله التي تبعد ب30 كلم عن مدينة الجزائر * , و الناصرية و العفرون , و مشاريع مماثلة لمدينة وهران و قسنطينة و مدن مماثلة في الهضاب العليا كمشروع مدينة بوغزول.⁵¹⁸

إضافة الى المدينة الجديدة علي منجلي , و مدينة بوغزول بالنسبة للعاصمة , الى جانب المدن الجديدة بوهران و باتنة و غيرها من المدن , لتنتشر على مستوى مدن أخرى أقل حجما وكثافة كالخروب بولاية قسنطينة من خلال مدينة ماسنيسا الجديدة , إذ أن الهدف من وراء إقامة هذه المدن هو تحقيق نوع من التوازن في الشبكة الحضرية و تخفيف الضغط عن المدن الكبرى⁵¹⁹

وقد اقيمت مشاريع المدن الجديدة بقصد التخفيف من ازمة السكن و القضاء على الاحياء القصديرية و بقصد استقطاب الفائض السكاني الموجود في شمال الجزائر , وتخفيض الضغط الديموغرافي على المستوطنات البشرية الواقعة عبر الشريط الساحلي و التل أين وصل بها حجم التحضر درجة الاشباع .

4.3. المناطق الصناعية :

استخدمت المناطق الصناعية كأداة للتهيئة العمرانية و هي مندمجة في إطار المخططات العمرانية , استخدام الارض المبرمجة , و يشترط لتكوين هذه المناطق وجود على الاقل خمس وحدات صناعية قادرة على توفير 1000 منصب عمل و أكثر تتراوح مساحتها عموما ما بين 50

* عن هذا المشروع بالتفصيل انظر الجزائر القرن 21 و المشروع الحضري الكبير , المصدر السابق ص 169-170.
⁵¹⁸ بشير التجاني , أسعيد مفران : " إشكالية السكن في الجزائر " المرجع السابق , ص 35-36
⁵¹⁹ قيرة سماويل و آخرون : المرجع السابق ص 71.

و2000 هكتار , حيث وصل عدد هذه المناطق الصناعية سنة 1990 الى حدود 120منطقة وأصبحت تشكل جزءا من النسيج العمراني في الجزائر⁵²⁰

ويقول أحد الباحثين في هذا الإطار " المدن الجزائرية هي محاولة التجاوب مع الاشكالية المزدوجة المتمثلة في إستقبال الفائض السكاني العاصمي و تعمير المناطق الريفية في الهضاب العليا و الجنوب بغية خلق ديناميكية جديدة , وهي عبارة عن سياسة عمرانية قائمة على :⁵²¹

- مدن مدمجة في منطقة حضرية ولكنها ليست مدن تابعة *Villes Satellites*.
- مدن متوازنة من ناحية الشغل تقوم على أفضلية مناصب الشغل على السكن لتفادي تكرار تجربة الاحياء المخصصة للنوم *Cité Dortiors*.
- مدن ذات مركز قوي و مهيكّل و متنوع , و هي تراعي محيطها وتحاول حماية الاراضي الزراعية المحيطة .
- مدن تمثل حقل تجارب للتقنيات الحديثة في ميدان العمران و الهندسة المعمارية و البناء .

⁵²⁰ قبيرة إسماعيل و آخرون المرجع السابق ص70 .
⁵²¹ خلف الله بوجمعة : المرجع السابق , ص134-135 .

III. منوغرافية البلديات محل الدراسة :

اولا: بطاقة منوغرافية لبلدية بئر التوتة

1. لمحة تاريخية للتطور العمراني و السكاني للبلدية :

1.1 تاريخ المنطقة قبل الاستقلال :

بلدية بئر توتة تعتبر البلدية من بين البلديات القديمة على مستوى التراب الوطني، إذ تم إنشاؤها بقرار من نابليون، وسميت ببئر توتة نسبة إلى تواجد البئر الروماني المتواجد بساحة البلدية وبجانبها شجرة من أشجار التوت .

نتطرق في البداية الى المعنى الحقيقي للاسم الذي يطلق على البلدية والذي يجله الكثير، فالمصدر الاول لتسمية بئر توتة اخذ اصلا من كلمتي بئر (PUIT) و توتة (من شجرة التوت MURIER) ، فالبئر هو الموقع المائي الذي وجد قديما بالمنطقة واعطى بداية الحياة بها ، والذي مايزال موجود الى يومنا هذا ، اما التوت فكانت تعرف بزراعته المنطقة قبل مجيئ المعمرين سنة 1830 ، حيث تبين من خلال المعطيات التاريخية ان المنطقة كان يقطنها سكان ، اين اصلهم وتاريخ استقرارهم يعود الى ثمانية قرون خلت ، وهذا ما إستقيناه من خلال الوثائق المقدمة من طرف مصالح البلدية ، اذ تبين ان هناك تسجيلات على أحد المقابر توضح التاريخ القديم لتواجد السكان .

ويؤكد تاريخ المنطقة المسجل أصل سكان المنطقة ، وهم مكونون أصلا جزء من قبيلة اولاد الشبل وولاد منديل ، أين كانت معيشتهم ريفية و نشاطاتهم رعوية ويعتمدون على الزراعة ، وهم موزعين على مجموع اراضي البلدية وهي : عداش ، الزوين . سيدي محمد ، ولاد شبل ، باب الزرقة ، وبعد مجيئ الاستعمار الفرنسي عمليات نزع الملكيات التي عرفتھا كل المناطق الريفية بالبلاد ، مست ايضا سكان المنطقة ، حيث قام 25 معمر فرنسي باختيار احسن الاراضي واخصبها للمنطقة لجعلها كملكيات خاصة لهم .

ومركز بلدية بئر التوتة اقيم بمرسوم 15.12.1953 بمساحة تقدر ب 5219 هكتار ، 29 آ ، و 34 سنتيآر ، ففي هذه المرحلة بدأ وسط المدين يبنى وذلك بانشاء بعض البنايات ، لادارة المكان و

اقتصاد المنطقة , والجدير بالذكر انه في نفس الفترة أي بين (1940-1960) , قرى اخرى بالمتيجة انشئ لها مركز للبلدية مثل : العفرون , موزايا , مارونقو , الرافيقو , و مراكز اخرى⁵²²

حتى 1830 لم تكن سوى نواة , مجرد طريق يربط مدينة الجزائر بمدينة البليدة التي تحتوي على مجموع كتبان بالساحل , المتيجة .

في بداية الاحتلال الجيش أنشأ طريق صغير بين المدينتين (الجزائر – البليدة) سماها 4^e BLOKHAUS ووضعت تحت استغلال اثنان من المعمرين هما الفرنسيان OLIVIER ET COCHET .

وعملت هذه المدينة الصغيرة على الربط بين المدينتان وقدمت خدمة لهما , حيث جلبت تجارا و عمالا الذين استقروا بها , لكن المعمران OLIVIER ET COCHET

فشلا في المهمة التي كلفا بها فتم استخراجهما من المنطقة بداية من سنة 1850 , لكن محافظ الجزائر آنذاك تبنى المشروع , و أنشأ مركزا أكثر أهمية , و أصبح فيما بعد جزء من مشروع وزارة الدفاع وتم بذلك تبنى المشروع من طرف هذه الوزارة

وقد تمركز بهذه المنطقة عشرون عائلة من غير العائلات الجزائرية , 17 عائلة فلاحية , عائلة بناء ...

تم منح كل عائلة قطعة أرض للبناء اضافة الى حديقة و قطعة أرض ريفية , وكان مفروض على كل عائلة بناء مسكنها على طول الطريق , بطريقة تساعد على تكوين مركز منظم , كما تم وضع تحت الاحتياط ثلاث قطع أرضية أستغلت فيما بعد لبناء المدارس .

كما أن المسؤولين آنذاك وقعوا في حيرة في كيفية تسمية المنطقة فتم اقتراح

مايلي :

- BLOKHAUS 4^e وكان يطغى عليه الطابع العسكري أكثر فرفض .
- باي الغرب فوجدو أنه صعب النطق على الاوربيين فرفض .
- SAINT AUGUSTIN فلم يقبل لأنه إسم غير معروف عند العرب .

⁵²² A.R .C.A.D .étude du P.D.A.U de la commune de birtouta ; phase 1 ; oct ; 1992

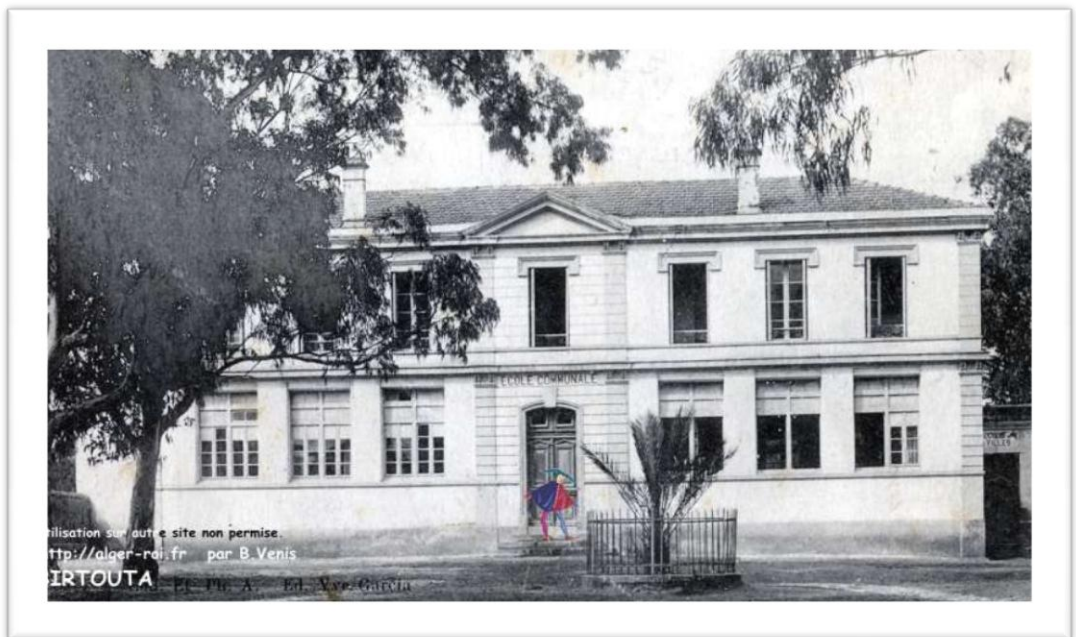
من الناحية العمرانية وعلى غرار المراكز العمرانية الاخرى للمنطقة المتيجية , مركزبئر التوتة تم تخطيطه حسب مخطط شبكي DAMIER الذي يتميز بوجود نواة في المركز , والذي يدعى في المصطلحات العمرانية " بالمفصل " , وهي تتشكل غالبا من ساحة محاطة بحدائق و مرافق عمومية وهي في معظمها ذات طراز استعماري , البلدية الكنيسة الخ .

هذا المخطط الشبكي مهيكّل حول محورين اسسيين :

- المحور الاول : يتمثل في شارع علي بوحجة والذي يقسم المدينة الى قسمين .
- المحور الثاني : والذي اصبح اقل اهمية يصل المدينة من الشمال الى الجنوب .



بلدية بئر التوتة : الكنيسة في فترة الاستعمار الفرنسي , التي تحولت الى مدرسة بعد ذلك



المدرسة الابتدائية بالبلدية منذ الاستعمار الى يومنا هذا

2.1. تاريخ المنطقة بعد الاستقلال :

بعد الاستقلال بلدية بئر التوتة احتفظت دائما بمقر البلدية , وفي سنة 184 خسرت البلدية جزء لا بأس به من منطقتها و ذلك باضافة بلدية جديدة , و ذلك بنص قانون 19.12.1984 رقم 67 , اين تقسيم جغرافي جديد اجري في ولاية البلدية , والبلدية القديمة بئر التوتة , وبذلك خرجت الى الوجود بلدية "اولاد الشبل , وبهذا تكون بلدية بئر التوتة فقدت خصوصا في جنوبها , لفضاء واسع و مهم جدا من اراضيها , حيث انتقلت مساتها من 5219 هكتار سنة 1984 الى 2800 هكتار سنة 1985 الى يومنا هذا .

اما سنة 1990 اصبح لها مقر للدائرة , وهذا ما اعطاها امتيازات اخرى وقوة ادارية على المنطقة , وهي الان تحتوي على بلديتين أخرتين تابعة اليها اداريا وهي : ولاد الشبل و تسالة المرجة (الطرق الاربعة سابقا وهي الضاحية الثانية محل دراستنا والتي سنتطرق الى بطاقة منوغرافية عنها لاحقا) , بالاضافة الى انها تحتوي على اربع مراكز هي : بابا علي , وسيدي محمد , و مركز على بوحجة و عداش

ويمكن تلخيص تاريخ البلدية على شكل أربع مراحل تاريخية مختلفة و متباينة لكنها تبقى متصلة و مستمرة فيما بينها :

. فترة ما قبل 1920 :

خلال هذه المرحلة كانت البلدية تتمثل في النواة الأولى و التي تتشكل من دار البلدية , الساحة العمومية . و بعض المساكن الأفقية ذات الطابق الأرضي فقط .

. فترة ما بين 1920 و 1950 :

شهدت البلدية توسع طفيف حول حدودها و خاصة في الجهة الشرقية – الجنوبية و الجهة الغربية فكانت حدود البلدية آنذاك ترسم داخل مربع لا يتعدى عشر هكتارات.



بلدية بئر التوتة النواة الاولى لانشاء وسط المدينة



مقر بلدية بئر التوتة في الفترة الاستعمارية

. فترة ما بين 1950 و 1970 :

يستمر توسع البلدية في هذه الفترة , و خاصة في القسم الشرقي لها , فبعض المرافق و السكنات التي لم يتم الإستعمار ببناءها , تم إتمامها بعد الإستقلال .

. فترة ما بين 1970 و 1992 :

بعد سنوات السبعينيات , و خاصة في سنوات الثمانيات , شهدت البلدية توسعات حقيقية في كل الإتجاهات , الشرق , الغرب , الشمال , الجنوب , و فيما يخص المركزين عداش و بوحجة إزدادت حجمها , و خاصة هذا الأخير الذي تحول من دوار صغير (ثلاث أو أربع بنايات) إلى تجمع سكاني كبير جدا في 1992 .

و لقد شهدت البلدية بناء 140 منزل فردي في الناحية الجنوبية و 70 مسكن في الناحية الشمالية , و في نفس الوقت تم إنجاز 96 مسكن جماعي, فأصبح مركز البلدية يقارب مائة هكتار , بحيث تضاعفت مساحة مركز البلدية بعشر مرات عما كانت عليه في الخمسينيات .

إن التوسع العمراني لبلدية بئر توتة أخذ كل الإتجاهات , سواء كان توسعا داخليا أم خارجيا , و رغم أن الطريق السريع رقم 1 يعتبر حاجزا للتوسع العمراني من الناحية الجنوبية , إلا أنه يعتبر كذلك عنصر يساهم في الحفاظ على الأراضي الزراعية الموجودة بتلك الناحية .

. بعد سنة 2000:

بعد هذه الفترة ازداد التوسع الداخلي للبلدية بشكل مكثف حيث تم استغلال كل المساحات الشاغرة من الاراضي الزراعية لتوطين الخراسانة عليها , حيث قام مالكي الاراضي الزراعية بالبلدية مثل منطقة عداش و الشعوة ببيع الاراضي الصالحة للزراعة و المستغلة لها الى الخواص ,

وفي ظرف زمني قصير جدا تم بناء الفلات الفخمة , التي غيرت من الشكل العمراني للمنطقة , فبعدما كانت الاراضي الزراعية تحيط بمركز البلدية تمنحها ايجابيات الطبيعة , اصبحت البلدية عبارة عن تجزئات سكنية تحوي التي تحجب أشعة الشمس و اصبحت الشوارع ضيقة لتكسد البيوت و الفلات على طولها ونتيجة لذلك اختفت كل المعالم الريفية بالمدينة , اذ أن المساحات الشاسعة من الاراضي الزراعية بمنطقة الشعوة و العداشة (نسبة للعائلات الكبيرة التي كانت تملك الاراضي

بتلك المناطق شعوة و عداش) , عوضت جلها بالخراسانة , لتبقى منطقة أولاد منديل تحتفظ باراضيها الزراعية .

بعد سنة 2003 الى يومنا هذا :

في اطار سياسة الاسكان التي انتهجتها الدولة بهدف القضاء على السكنات الهشة و البيوت القصديرية و العشوائية , عملت على اقامة مشاريع سكنية ضخمة , تم توطيئها فوق ما تبقى من الاراضي الزراعية بمنطقو اولاد منديل لتقضي نهائيا على الاراضي الزراعية بالمنطقة الى جانب اقتطاع جزء كبير من الاراضي من منطقة علي بوحجة , حيث تم ترحيل عدد كبير من السكان الى هذه المناطق من مختلف بلديات العاصمة .

وقد أثر ذلك من الناحية الاقتصادية على المنطقة , فبعدما كان يقصدها الناس من كل مكان لشراء الخضر و الفواكه الطازجة , أصبح سكانها ينتظرون حضور الباعة المتجولون لاقتناء هذه المواد .

اضافة الى ذلك ومن أجل تنمية المنطقة و القدرة على استيعاب و ادماج العدد الهائل من السكان المرحلين الى المنطقة , تم الاهتمام بالمواصلات حيث ارتفع عدد الحافلات التي تربط بين العاصمة (محطة تافورة) و بلدية بئرالتوتة , ولأن عدد السكان المرحلين هائل أين تتموقع منطقة سكانهم في منطقة تبعد عن محطة الحافلات بمركز البلدية لذلك تم توفير وسائل نقل تربط بين وسط المدينة و هذه المناطق الجديدة , الى جانب ذلك فقد تم وضع تحت تصرف هؤلاء السكان حافلات ETUSA التي تربط بين هذه المناطق بالبلدية وبين ساحة الشهداء و عين البنيان .

و نجد المنطقة الزراعية الحيدة التي مازال تلعب دورها هي التي تقع بعد الخط السريع رقم 1 الذي يفصل بين الجزء من البلدية الذي عرف توسعا عمرانيا في كل الاتجاهات وبين المنطقة المحاذية لمنطقة " علي بوحجة " المؤدية الى السكة الحديدية , التي لم تستطع الخرسانة اقتحامها الا جزأ ضئيل منها اقتطع لإنجاز السكنات الاجتماعية بها , حيث أن هذه الاراضي تعرف جميع أنواع المنتوجات الزراعية .

2 . موقع بلدية بئر توتة :

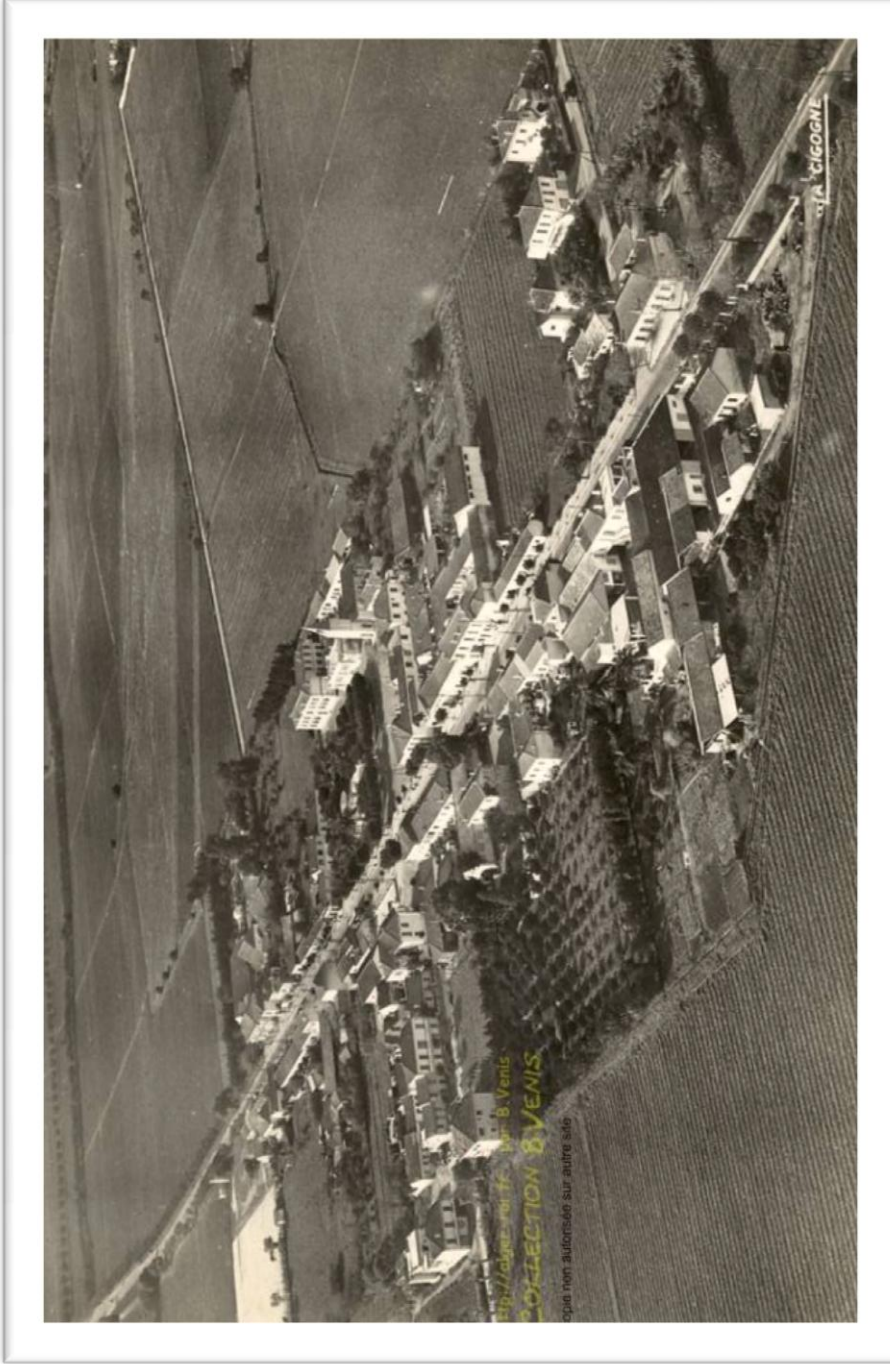
تعتبر بلدية بئر توتة واحدة من أكبر وأجمل مدن العاصمة، للموقع الاستراتيجي الذي تحتله حيث تعتبر بوابة العاصمة الجنوبية بالإضافة إلى وقوعها على مستوى الطريق السيار شرق غرب ناهيك عن حداثة بناياتها , وهي تملك موقع جغرافي متميز , فهي تجمع بين عدة مناطق , حيث أنها تجمع بين الأراضي الغنية للنتيجة و المنحدرات الجنوبية للساحل , بالإضافة إلى هذا فهي محاذية لطريق السريع رقم (1) و خط السكة الحديدية شرق غرب .

جغرافيا تقع بئر توتة في القسم المركزي للنتيجة , و هي تمثل نقطة تمفصل بين الولايات الثلاث هي : الجزائر البلدية , تيبازة .

و تعد بلدية بئر توتة من البلديات التي فصلت عن ولايتها السابقة و اتبعت الى ولاية الجزائر ضمن مشروع محافظة الجزائر الكبرى كما سبق التطرق اليه في الفصل السابق , إلى جانب أنها تتميز بالعدد الهائل من التجمعات السكانية الثانوية و التي تعد بأربع تجمعات .

و تبعد بلدية بئر توتة على 30 كلم من مركز العاصمة الجزائر, و على بعد 25 كلم من ولايتها السابقة البلدية , أي أنها تقع في وسط الطريق الرابط بين هاتين المدينتين الكبيرتين , أي حوالي 20 دقيقة من الوقت من جهة و أخرى .

مساحتها 24 كلم مربع، ولها نمط معماري حضري وشبه حضري، وبها مراكز ثانوية أو ما يسمى بالدواوير، وبها 11 حوشاً، وذات طابع فلاحي. وكانت فيما سبق تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الحليب على مستوى ولاية الجزائر ، وبها منطقة صناعية مشهورة بها أكثر من 80 مستثمراً، لكن تم غلق مصنع الورق.



بلدية بئر التوتة : التوسع الداخلي في الفترة الاستعمارية , منظر جوي

3 . التقسيم الطبيعي و الإداري للبلدية :

3.1 . تحتوي البلدية على حدود طبيعية هي :

- من الشمال يحدها تجعدات الساحل
- من الشرق وادي الحراش .
- أما من الجنوب ألى الشرق نجد حدود صناعية قد شيدت (طريق السريع السكة الحديدية ...

(إلخ)

3.2 . أما حدودها الإدارية فهي :

- من الشمال : تحدها البلديات التي كانت تابعة إلى ولاية تيبازة قبل أن تضم إلى محافظة الجزائر الكبرى و هي دويرة , خرايسية و سحاولة .
- من الشمال الشرقي : محدودة من طرف بلدية بئر خادم .
- من الجنوب بلدية أولاد شبل .
- أما من الغرب : فهي محدودة من طرف بلدية التاسلة المرجة (الطرق الأربعة

سابقا) .

- ومن الشرق يفصل بينها السحاولة و وادي الحراش .

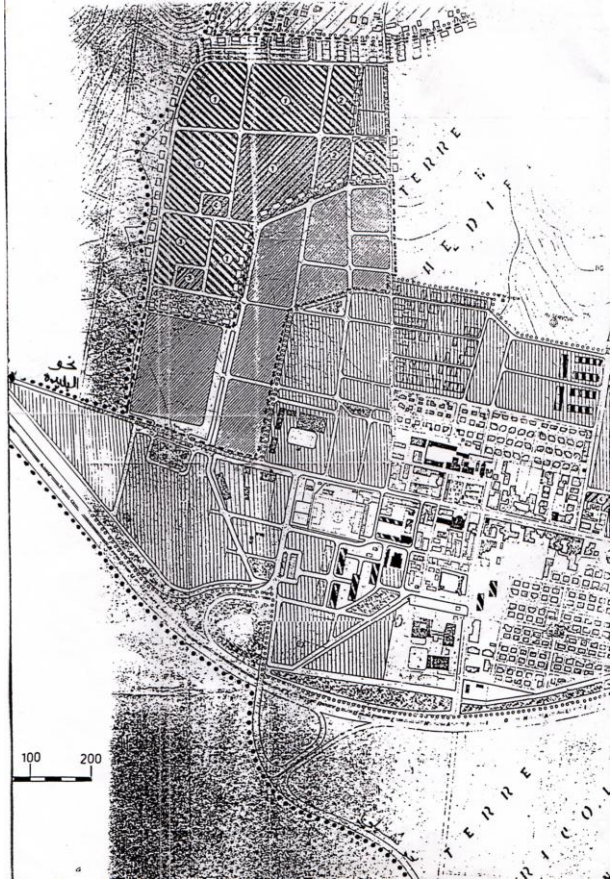
4 . الهيكل الديموغرافي لبلدية بئر توتة :

إن عدد سكان بلدية بئر توتة بين 1977 و 1987 تضاعف تقريبا , فكانت الزيادة تقدر ب 1316 ساكن أي بمعدل زيادة نسبة تقدر ب 78 بالمائة , و معدل الزيادة الاجمالي في هذه الفترة هو 5,94 بالمائة سنويا , و اذا ما قورنت هذه النسبة بالنسب الطبيعية للنمو

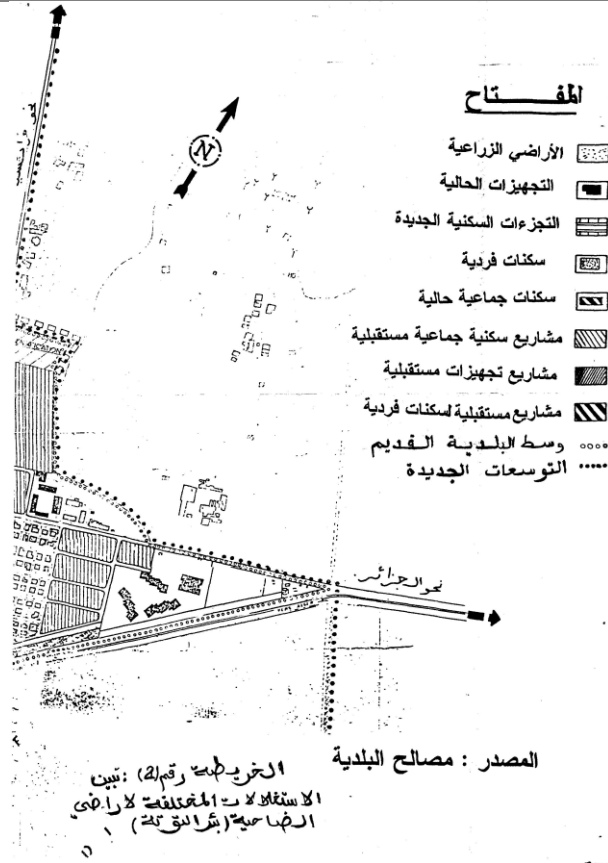
التي تقدر ب 3 بالمائة , نلاحظ ان البلدية شهدت قدوما كبيرا للسكان . , اما خلال الفترة ما بين 1991 الى 1996 شهدت البلدية مشاريع سكن مهمة الى جانب المضاربة في العقار وهذا ما ادى الى الازدياد المستمر في عدد السكان , الذي وصل الى 21581 نسمة حسب احصاء سنة 2001 للسكان

, ووصل عدد السكان حاليا بعد التزايد المستمر للسكان المرحلين و الوافدين حسب الإحصاء الأخير الى 30 ألف نسمة .

الفصل الرابع : تهيئة المجال العاصمي.



الفصل الرابع : تهيئة المجال العاصمي.



خريطة رقم 3: تبين الاستغلال المختلفة لأراضي البلدية

5. البنية و الامكانيات الاقتصادية للبلدية :

بحكم وجود البلدية في وسط المتيجة الغنية بالزراعة , فهي تملك اراضي غنية ومتنوعة , وتحتوي على نشاطات زراعية مختلفة , اين تختلط عمليا كل الثقافات الفلاحية سواء كانت استعمارية او غيرها مثل (الكروم , التشجير , العلف و الحمضياتالخ), ففي مرحلة الاستعمار كانت زراعة الكروم النشاط الاكثر رواجاً وممارسة خاصة في منطقة "عداش " , اما بعد الاستقلال تم قلع الكروم و استبداله بزراعة اخرى مثل زراعة الحبوب و هو النشاط الذي اصبح اكثر رواجاً في كل انحاء البلدية .

ثم نتجت عن هذه النشاطات و بطريقة آلية صناعات صغيرة ومتوسطة , وهي تتركز اساساً في نشاط منطقة بابا علي , حيث توجد بها عدة مصانع و مقرات لشركات كبيرة وطنية وخاصة .

ويمكن الاشارة هنا الى شبكة المواصلات التي تتوفر عليها البلدية التي يمكن اعتبار انها لعبت دور مهم ولها فوائد اقتصادية , خاصة الطريق السريع الذي يقطع البلدية من الشرق الى الغرب , والذي يتميز بالدور المزدوج الذي يلعبه , فمن جهة له دور اقتصادي ايجابي , ومن جهة اخرى يعتبر عائق يحول دون التوسع العمراني الداخلي للبلدية على حساب الاراضي الزراعية , خاصة الموجودة منها في الجهة الجنوبية , حيث ساهم هذا الحاجز في الحفاظ على هذه الاراضي , اضافة الى خط السكك الحديدية الذي يمر على المنطقة الصناعية بابا علي .

6. استغلال المجال و مشاريع التعمير :

يتوزع استغلال اراضي البلدية حسب احتياجات السكان وتوزعهم عليها من بينها: الاسكان , التجهيزات , مشاريع منجزة وفي طريق الانجاز و اراضي زراعية , اضافة الى تلك الاراضي التي لم تستغل بعد ولكنها موضوعة ضمن المشاريع المخطط لها سواء الطويلة او المتوسطة والقصيرة المدى .

وتسجل المساحة الاجمالية للتجمعات السكانية بالبلدية في ابعادها حوالي 257,5100 هكتار , أما بالنسبة للأراضي المخصصة للزراعة فنجدها بنسبة 45,32 بالمائة من مجموع الأراضي المستغلة , اذ تمثل الاراضي الزراعية مساحة قدرها 1149,23 من المساحة الكلية التي تقدر ب 2800 هكتار يتواجد بها اكثر من 21581 نسمة حسب الاحصاء العام لسكان الاخير .

حيث أن هناك جملة من المشاريع التنموية الكفيلة بسد النقائص المسجلة بالمنطقة، حيث خصصت البلدية مبلغ 24 مليار سنتيم للتهيئة العمرانية وتجهيز الحظيرة بحافلات النقل المدرسي، إضافة إلى 400 مليون سنتيم لتجديد جزء من الطاولات المدرسية، ومبلغ مماثل لرفع القمامة في مختلف الأحياء، موضحاً أن ولاية الجزائر دعمت ميزانية البلدية بقيمة مالية مقدرة بـ 20 مليار سنتيم، وهذا بهدف القضاء على النقاط السوداء ومخاطر الفيضانات.

وعن الطرقات المهترئة بحي علي بوحجة، خصصت البلدية 8,4 مليار سنتيم لتعبيدها، كما تسعى هيئته لتجديد الملعب القديم وإعادة تهيئته، فيما استفاد حي الزوين من مبلغ مليار ونصف لإعادة تهيئته أيضاً، كما قامت السلطات المحلية بإنجاز دفاتر الشروط للمقاولين، للقيام بأشغال تنموية بكل من سيد امحمد، عداش، حوش بلقاسم وحي التعاونية، كما باشرت البلدية إنجاز روضة للأطفال والانتهاه من الدراسات الكلية لبناء مكتبة، أما في القطاع التربوي 1.

كما اختارت البلدية قطعتين أرضيتين لإقامة سوقين جواريتين بكل من بئر توتة وبابا علي، مع برمجة بناء عيادة ثانية بحي 1680 مسكن، أما عن مشكل النقل بالأحياء الجديدة، ففسر محدثنا الأمر قائلاً: "إن حافلات "إيتوزا" تضمن الخدمة .

الفصل الرابع : تهيئة المجال العاصمي.

وبما أنها مقر للدائرة الإدارية، وتعتبر البوابة الغربية للعاصمة , فقد عرفت في السنوات الأخيرة نموا سريعا جدا في جميع المجالات، وأصبحت ملتقى الطرقات، الأمر الذي جعل العقار فيها المبني منه أو غير المبني ينافس عقارات أرقى بلديات العاصمة على غرار المرادية وحيدرة الأبيار.

كما أن البلدية تتوفر على 13 مدرسة ابتدائية ، أما المشكل فلايزال مطروحا على مستوى التعليم المتوسط والثانوي حيث تحتوي على ثانوية واحدة ومتوسطتين ، اذ يشهد هذان الطوران اكتظاظا كبيرا بسبب تداخل البلدية مع البلديتين المجاورتين، خرايسية والدويرة، والذي يؤدي بمؤسسات التعليم ليئر توتة إلى تحمل الضغط. وعليه فمصالحنا قدمت العديد من الطلبات للجهات المعنية والوصية بغية مطالبتها بإنجاز ثانوية أخرى ومتوسطة لفك الضغط والسماح للمتمدرسين بالتمدرس في ظروف حسنة.

كما أن هناك العديد من الملاعب الجوارية سيتم بناؤها على مستوى أهم مراكز البلدية على غرار بئر توتة المدينة وبابا علي وسيدي امحمد ومركز علي بوحجة , اضافة الى المركب الرياضي الجاري إنجازه بمحاذاة مدينة بئر توتة والذي يتسع ل40000 ألف متفرج وقابل للتوسع، كما ستم تهيئة ملعب الزوين. كما عرفت البلدية إنجاز قاعة متعددة الرياضة تسع 800 رياضي لكنها لا تلبى احتياجات البلدية في مجال الرياضة

7. عمليات الاسكان و الترحيل بالبلدية :

شرعت مصالح ولاية الجزائر في عمليات الترحيل بهدف القضاء على البناءات الهشة و الأيلة للسقوط , اضافة الى عمليات اسكان المتضررين من الكوارث الطبيعية مثل زلزال بومرداس وفيضانات باب الواد .

حيث شملت العملية ترحيل 11 عائلة تقطن بعمارات آيلة للسقوط بحي ديار الشمس ببلدية المدنية نحو بلدية بئر توتة حيث استعادة من سكنات لائقة بالأحياء السكنية الجديدة بالبلدية.

كما تم ترحيل قبل ذلك 200 عائلة كانت تقطن بحي ديار الشمس , حيث تم اعادة اسكانهم بالحي الجديد 2160 مسكنا بسيدي امحمد بئر توتة .

ومناطق المعنية بالترحيل اليها هي 3.216 مسكن الحي الجديد بالشعبية بلدية أولاد الشبل دائرة بئر التوتة , حيث تم ترحيل 1089 عائلة كعملية أولى ثم تم ترحيل 1.100 عائلة تقطن بنايات آيلة للسقوط وشاليهات وبيوت قصديرية عبر عدة بلديات العاصمة المتمثلة في بلدية باب الواد ومحمد بلوزداد والمدنية و سيدي محمد. كما تضمنت عملية الترحيل نحو بلدية أولاد شبل العائلات التي كانت تقيم بشاليهات " درموش 3" الواقعة ببرج البحري والبنائات القصديرية ببوروبة التابعة لبلدية الحراش.

اضافة الى هؤلاء فقد تم ترحيل الى هذه المنطقة 1.089 عائلة منها 505 عائلة كانت تقطن البيوت القصديرية بالمقاطعة الإدارية لزرادة و 302 أخرى ببئر توتة و 193 عائلة من

حي "دفوس 2" بالشرافة و 34 عائلة من المغارية بحسين داي و 5 من الدرارية و 50 عائلة كانت تشغل ملعب بئر خادم حسب التفاصيل التي تم الحصول عليها لدى ديوان الترقية و التسيير العقاري.

يشار أن كل الشقق الجاهزة بحي الشعابية يحتوي كل المرافق العمومية، على غرار مساحات خضراء و ملاعب جوارية كما يحتوي على مدرستين و متوسطة و ثانوية مركز للعلاج و سوق و فرع لبلدية أولاد الشبل و فرقة للدرك الوطني.

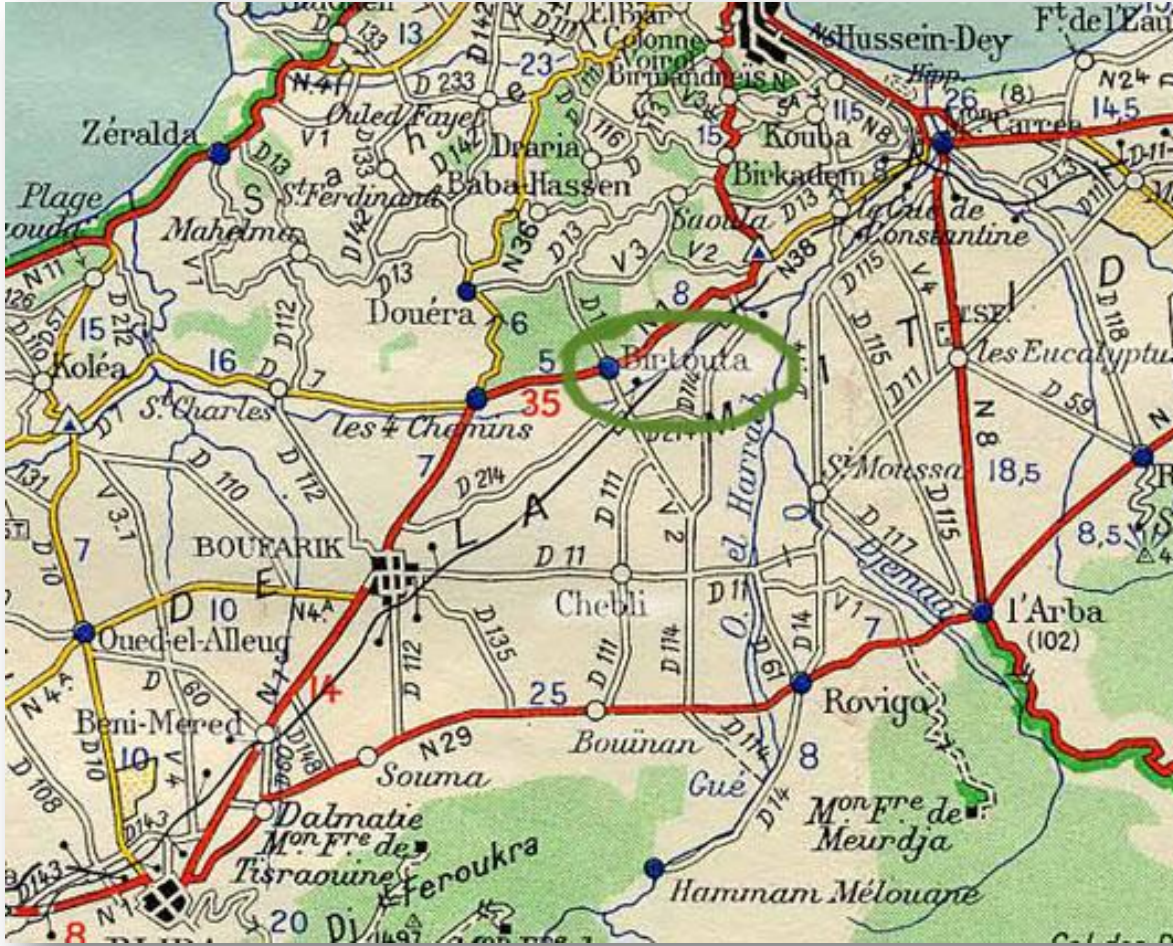
ويجدر التذكير أن المساحات من الاراضي التي تم تهديم كل السكنات الهشة عليها بعد ترحيل قاطنيها برمج لإعادة بعث العديد من المشاريع الهامة التي كانت معطلة على غرار السكن بأولاد الشبل و خط السكة الحديدية بئر توتة- زرادة وملعب بئر خادم .



بلدية بئر التوتة في الفترة الاستعمارية , الطريق المؤدي الى السكة الحديدية .



سينما بئر التوتة التي ماتزال الى يومنا هذا



الخريطة رقم 2 : خريطة البلدية التي تم وضعها من طرف الادارة الفرنسية

ثانيا: بطاقة منوغرافية لبلدية تسالة المرجة .

1.التعريف بالضاحية :

بلدية تسالة المرجة تقع جنوب عاصمة البلاد (28 كلم جنوب الجزائر العاصمة) , حيث تستحوذ على مساحة تقدر ب20,50 كلم مربع ويبلغ عدد سكانها الاجمالي ب10559 نسمة , كما يبلغ عدد سكان مركز البلدية ب 6442 , ويبلغ عدد سكان المحيط العمراني 4117 , وتضاعف عدد قاطنيها من 15.000 نسمة قبل سنة 2010 ليصل اليوم إلى ازيد من 35.000 نسمة.

تجدر الإشارة إلى أن بلدية تسالة المرجة تابعة لدائرة بئر التوتة يعود تاريخ نشأتها للتقسيم الاداري لسنة 1984 , تتميز بطابعها الفلاحي وكذا باحتوائها على منطقة صناعية ينشط فيها متعاملون خواص لاسيما في الصناعات الغذائية تسهم بشكل كبير في مدخول البلدية التي بلغت ميزانيتها سنة 2014 غلafa ماليا يقدر ب 30 مليار سنتيم.

وهي ذات طابع فلاحي ريفي حيث تبلغ مساحة الاراضي الفلاحية الاجمالية 2036 هكتار مستصلح منها 2028,64 هكتار , و عدد المشتغلين الفلاحين 89 فلاح , ومن أهم النشاطات الفلاحية السائدة بهذه المنطقة نجد تربية المواشي , مثل الاغنام الابقار المعز , وما إلى ذلك من إنتاج حيواني كالحليب مثلا , أما بالنسبة للانتاج الزراعي المسيطر بالنسبة لهذه المنطقة فنجد زراعة الخضروات ب16720 قنطار .

وبدأ يسجل تحول في الطابع الفلاحي لهذه البلدية التي كانت تابعة لولاية البليدة قبل ان يتم الحاقها بولاية الجزائر في التقسيم الاداري لسنة 1997 اين بدأت المساحات العمرانية بالتوسع التدريجي على حساب الأراضي الفلاحية.

الفصل الرابع : تهيئة المجال العاصمي.

وفيما يتعلق بالمتهمين حسب احصاء سنة 2001 , تحصي 1660 شخص ناشط , وعدد العاطلين يعدون ب8899 عاطل إذ تعد نسبتها عالية بهذه البلدية بنسبة 66,60, حيث لا يوجد بهذه البلدية ولا مؤسسة عمومية فمعظم المؤسسات الموجودة هي مؤسسات خاصة والتي لا تتعدى ثلاث مؤسسات نشاطها ذو طابع صناعي – إنتاجي, توفر 100 منصب شغل .

بالنسبة للسكن , يوجد ببلدية تسالة المرجة 1347 وحدة سكنية , مقسمة بين السكن الحضري ب781 سكن و 566سكن ريفي , كما تعاني البلدية من عجز في السكن يقدر ب1200 , كما تحتوي على بعض المدارس الابتدائية والاكاديمية , أما مراكز التكوين والتمهين فهي منعدمة .

وتحتوي البلدية على 386 سكن فوضوي يشغلها 2337 ساكن , ومن ضمن هذه السكنات الفوضوية احصت البلدية 411 سكن قصديري يشغلها 2359ساكن .

2. استغلال المجال و مشاريع التعمير :

بالنسبة للعقار العمراني فان بلدية تسالة المرجة , بها ثلاث تجزئات سكنية مساحتها الاجمالية 491 هكتار , ومن وسائل التهيئة و التعمير بهذه البلدية نجد مخطط التوجيه و التعمير البلدي , حيث سجل البدء بالدراسة في هذا المجال سنة 1993 وتم الانتهاء منها سنة 1995 كما صودق عليها في 17 / 10 / 1995¹

ويمكن القول أن قلة المشاريع بهذه البلدية وبطئ نموها الاقتصادي أنقص من توافد السكان إليها مقارنة مع بلدية بئر التوتة, وهذا ما سيتضح لنا جليا في الجانب الميداني.

¹ منو جرافية بلدية تسالة المرجة إحصائيات سنة 2001 .

كما أن البلدية تطرح عدة مشاكل ومن بينها مشكل الوعاء العقاري الواقع بوسط المدينة، حيث تم اقتطاع عدة مساحات من الاراضي الزراعية بهدف التوسع العمراني , خاصة وأن البلدية تعتبر ريفية في طبيعتها وتحتوي على أجود و أخصب الاراضي الزراعية و الصالحة للزراعة , ومن بين المناطق التي اقتطعت منها هذه الاراضي هي ، شارع شعبان حليم 8 مساحات، شارع بوخرص رابح 5 مساحات، شارع بوقرة الحواس 3 مساحات، حيث تبقى من هذه المساحات مساحتين فقط , حيث بدأت هذه العملية منذ سنة 1991 ورغم كل المحاولات من طرف سكان البلدية من أجل عملية زحف الاسمنت على هذه المساحات دون جدوى , حيث قام السكان بمراسلة والي العاصمة لمطالبته بالتدخل العاجل لحماية وتأمين وتصنيف المساحة الخضراء المتبقية في ذات البلدية.

حيث شهدت البلدية خلال هذه الفترة عدة نزاعات متكررة مع الذين استحوذوا على هذه المساحة بالقوة، رغم عدم توفر عقود الملكية أو رخصة البناء أو أية وثيقة معترف بها إداريا أو قانونيا تخول لهم حق التصرف في المساحات الخضراء المتبقية.

وبالرغم من الاحكام القضائية الصادرة في حقهم , ورغم محاولة شرطة العمران القيام بعملها بتوقيف هؤلاء لكنهم تصدو لهم , ليبقى التعدي على المساحات الخضراء مستمرا وهذا دون تحريك ساكن من طرف الجهات المعنية .

كما أن البلدية تفتقر الى المرافق العمومية و الجوارية التي من شأنها أن تكون مرفقا حيويا يلجأ إليه شباب وأبناء المنطقة لقضاء أوقات فراغهم، وهو ما يفاقم مشاكل سكانها بالإضافة إلى غياب التهيئة الحضرية اذ أن شباب المنطقة يضطرون إلى التوجه للبلديات المجاورة من أجل الترفيه والانخراط في إحدى الجمعيات الثقافية أو الرياضية، إضافة الى أن الحصة السكنية التي استفادت منها البلدية ضئيلة جدا بالنظر إلى العدد الإجمالي للملفات المودعة الذي تجاوز الآلاف، ورغم أن المستفيدين من السكنات التساهمية دفعوا كل المستحقات المالية، لكنهم لم يتحصلوا على سكناتهم ولم تكتمل .

كما تعاني البلدية من بعض الاحياء القصديرية التي تشوه المنطقة الفلاحية , مثل حي واد الخروب حيث يعيش سكانه أوضاعا مزرعية ترعرت وسطها الامراض التي يعاني منها السكان مثل الأمراض الجلدية والتنفسية بسبب الرطوبة المرتفعة.

فيما يتعلق بوسائل النقل في هذه البلدية فهي شحيحة , حيث تنعدم الخطوط المباشرة بين بلدية تسالة المرجة والبلديات المجاورة , حيث يضطر السكان الى استقلال عدة حافلات قبل الوصول الى وجهتهم , مما يضيع عليهم الكثير من الوقت خاصة بالنسبة للعمال والطلبة , وهذا ما يضطر هؤلاء المتوجهين خاصة الى العاصمة الذهاب الى المكان الواقع تحت الجسر لاستقلال الحافلات القادمة من البلدية المتوجهة الى مدينة الجزائر , ورغم توفير بعض الحافلات التي تنقل من البلدية الى العاصمة لكن يبقى الموقف بعيدا عن تناول جميع السكان , كما تنعدم بها حافلات النقل الحضري إيتوزا مثلما تم توفيره للبلديات الاخرى المجاورة مثل بلدية بئر التوتة التي تسهل على المرحلين الى البلدية التنقل بسهولة خاصة وأن الأحياء السكنية بهذه الضاحية بعيدة نوعا ما عن وسط المدينة .

فيما يتعلق بالهياكل التربوية بهذه الضاحية نجد نقص كبير في المؤسسات التربوية التي لم تعد قادرة على استيعاب العدد الهائل من المتدرسين , خاصة المدارس الابتدائية التي تعرف اكتظاظا كبيرا وهذا بسبب تزايد أعداد التلاميذ في كل سنة نتيجة توافد السكان خاصة المرحلين من مناطق أخرى , كما أن هناك بعض المناطق لا تتوفر على هذه المدارس خاصة في الاحياء التي تم ترحيل السكان اليها من المناطق المختلفة من العاصمة , وهذا ما كان سببا في النزاعات التي حدثت بين السكان و المرحلين أين منعت الفئة الاولى أبناء الفئة الثانية من التمدرس بمدارسها كما سيتم توضيحه في الفصول الموالية .

تفتقر بلدية تسالة المرجة إلى مشاريع تنموية من شأنها القضاء على شبح البطالة المتفشية في أوساط الشباب، حيث يجد الكثير منهم أنفسهم دون عمل حتى أولئك الذين تحصلوا على شهادات عليا أو قاموا بتكوين في تخصص ما، فالبلدية لا يوجد فيها مصانع أو مناطق صناعية توفر مناصب شغل للشباب، الأمر الذي أرقهم، إذ أصبح حلمهم وهمهم

الوحيد إيجاد منصب عمل، ما جعلهم يتجهون نحو المؤسسات الخاصة للظفر بعمل رغم الأجر الزهيد في بعض الأحيان، فهي أصبحت ملاذهم الوحيد لتفادي الشارع الذي يعتبر مكانا لانتشار الآفات الاجتماعية.¹

ومن بين المشاريع التي لم يتم تجسيدها أيضا بسبب غياب الوعاء العقاري بتسالة المرجة ملعب جوارى يضاف للملعب الوحيد المتوفر لفائدة شباب البلدية أو سوق جوارى وكذا محطة لحافلات نقل المسافرين , وبخصوص مشكل العقار حيث ان البلدية تعرف بطابعها الفلاحي وغالبية اراضيها عبارة عن مستثمرات فلاحية جماعية وفردية أو تابعة لخواص وهو ما عطل سير التنمية المحلية من خلال انجاز مرافق عمومية جديدة بما فيها المتعلقة بقطاع التربية.

كما ان قطاع التربية بالبلدية يعرف حاليا انجاز ثانوية فيما توجد اثنتان قيد الدراسة مقابل متوسطتين تعرفان ضغطا كبيرا بينما توجد 3 قيد الانجاز من بينها متوسطة جديدة بحي 1.310 مسكن اجتماعي , كما أن هناك مشروع قيد الانجاز وتعرف اشغاله نسبة متقدمة لقاعة رياضات بحي 1310 مسكن.

كما سمح ترحيل قاطني عدد من الاحياء الفوضوية على غرار حي واد الخروب وفروخي وواد الثلاثة الواقعة بوسط المدينة من استرجاع اوعية عقارية هامة يمكن استغلالها في اقامة مرافق عمومية جديدة .

1.صفية نسناس: تسالة المرجة بولاية الجزائر , نقص الوعاء العقاري يعطل .

3. عملية الاسكان و الترحيل بالبلدية :

تتميز بلدية تسالة المرجة بكونها واحدة من بين أولى البلديات التي إحتضنت مشاريع سكنية موجهة للقضاء على السكن الهش بالعاصمة خلال سنة 2010 ، إلا أنها تواجه اليوم مشكل نقص الوعاء العقاري الذي عطل إنجاز مشاريع تنموية جديدة. وأثر نقص الأوعية العقارية على تجسيد العديد من المشاريع التي يتطلع إليها قاطنو البلدية في قطاعات مختلفة لاسيما منها ما تعلق بقطاع التربية والشباب والرياضة، وسجلت تسالة المرجة بعد سنة 2010 تاريخ تسليم مشروع 1.310 مسكن اجتماعي الذي تم ترحيل إليه قاطني عدد من الأحياء القصديرية الواقعة ببلديات حيدرة وسطاوالي وسيدي محمد زيادة معتبرة في عدد سكانها والذي يناهز اليوم 35.000 نسمة حسب تقديرات مسؤولين محليين.

وتسببت هذه الزيادة في خلق ضغط على بعض المرافق العمومية في عدد من القطاعات لاسيما ما تعلق بقطاع التربية حيث تشهد المؤسسات التعليمية خاصة في الطور الابتدائي والمتوسط اكتظاظا محسوسا للتلاميذ عبر الاقسام. ويتراوح عدد التلاميذ المتمدرسين في هذا الطور بين 45 إلى 50 تلميذ في القسم الواحد ، وذلك عبر جميع الابتدائيات التي تضمها بلدية تسالة المرجة والمقدر عددها ب 9 مؤسسات ، علما انه لا يوجد حاليا اي مشروع قيد الانجاز لهياكل جديدة في هذا الطور، ويسجل نفس الوضع بالنسبة للطور المتوسط والذي اثر بالخصوص على التلاميذ القاطنين بمركزي سيدي عباد 1 و 2 والذين يضطرون لقطع مسافة 4 كلم يوميا للالتحاق بمدارسهم في ظل عدم توفر متوسطة قريبة بهذه التجمعات السكانية بالرغم من ان 50 بالمائة من ساكني البلدية يقطنون بهاذين المركزين. 1

1. "تسالة المرجة اقضاء حقيقي من مشاريع التنمية " في (المشوار السياسي) <http://www.alseyassi-dz.com>

كما تحصي البلدية العديد من السكنات الهشة , حيث أن عدد القاطنين بالبيوت القصديرية والهشة على مستوى إقليم بلدية تسالة المرجة تزايد مقارنة بعام 2007، حيث أحصت وقتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية 502 عائلة، واليوم العدد -حسب آخر الإحصائيات- وصل حوالي 800 عائلة تتوزع عبر 8 مواقع قصديرية من بينها ثلاثة أحياء وسط المدينة وهي وادي الخروب، فروخي و«شنابر»، إلى جانب أحياء أخرى منها سيدي عباد، طيب جغلالي وواد الثلاثة وغيرها.

وقد اعطيت الأولوية في الترحيل للمواقع المتمركزة وسط مدينة تسالة المرجة بما فيها الحي القصديري وادي الخروب الذي يضم حوالي 50 أو 60 عائلة، وتم إعطاء الأولوية في الترحيل لهذا الحي لأنه يتموقع فوق أرضية أحد المشاريع السكنية، وهو مشروع الـ80 سكنا تساهميا والذي كان من المفترض إنجازه عام 2001، إلا أن المشروع تعطل بسبب غياب العقار ومن ثم يأتي دور الأحياء الأخرى في الترحيل.

ملخص

تعد الهجرة من المسببات الرئيسية للآثار السلبية التي برزت على المجتمع الريفي و مجتمع المدينة على حد سواء , حيث انحصرت آثارها في في بادئ الامر في اهمال القطاع الزراعي من طرف اهم عناصره بعد هجرتهم الى المدينة و هذا ما ادى الى تدهور اقتصاد القطاع المعني بما ان هذا الاخير يتركز به معظم سكان البلاد , و ظهرت آثارها في المجتمع الثاني في الازدياد الديموغرافي السريع الذي عرفته المدينة بعد الاستقلال بسنوات قليلة , نتيجة الهجرة المستمرة من الريف الشيء الذي انقص من قدرة المدينة على استيعاب الكم الهائل من السكان و على توفير المرافق اللازمة لهم من مسكن و شغل , الشيء الي عمل على انتاج البناءات الفوضوية أو العشوائية داخل المجال الحضري و خارجه حيث ازدادت الخروق و التعدي على الاراضي الزراعية و هذا بشكل عشوائي لا مشروع او استغلالها لصالح الهيئة الحضرية و توطين المصانع .

لهذا لجأت السلطات المعنية بالقطاع الفلاحي بوضع اجراءات للحد من النزوح الريفي و ذلك عن طريق الاهتمام بالريف و محاولة تطويره , اضافة الى قيام السلطات المعنية بالتهيئة الحضرية بوضع المخططات العمرانية اضافة الى القوانين و الاجهزة اللازمة لمراقبة و تنظيم العمران محاولة منها محاربة التعدي على الاراضي الزراعية , رغم ذلك بقيت الهجرة في تزايد مستمر نحو المدينة التي انتجت ظاهرة جديدة الا و هي عملية توسع للفضاء المدني نحو المدينة و اصبحت المخططات العمرانية توجه نحو هذا النوع من التحضر لتخفيف الضغط على العاصمة دون تحسب للآثار الاجتماعية و الاقتصادية الناجمة عن ذلك .

وعن عمليات التهيئة و التخطيط التي عرفها هذا المجال الحضري , و قمنا بتوضيح عملية التهيئة من خلال فترتين زمنيتين قسمناها كما يلي :

الفترة الاولى تبدأ مابعد الاستقلال و تمتد الى الثمانينات , مع الإشارة طبعا الى المخططات التي اتبعتها فرنسا لتهيئة المجال قبل الاستقلال , اما الفترة الثانية تمتد من

الثمانينيات الى سنة 2000 , وتم هذا التقسيم نظرا لمايلي: فمنذ البدء للتخطيط لتهيئة المجال العاصمي بعد الاستقلال وضعت مخططات لآفاق الثمانينيات 1985 وبعد هذه المرحلة ونظرا لفشل بعض المخططات و عدم توصل بعضها بعد الى تحقيق كل البرامج المسطرة تم وضع بعض المخططات وذلك لآفاق 2000 .

واستطعنا أن نستشف من خلال الدراسة الدقيقة لعمليات التهيئة المجالية التي تعاقبت على مدينة الجزائر , ان مخططات كثيرة لم يكتب لها الاستمرار و تتوقف دون تحديد كل اهدافها و لم ينجز من المخطط سوى جزء صغير , ليحل محلها مخطط آخر , اضافة الى ان مدة الانجاز المحددة تطول وذلك نظرا لبعض المشكل الادارية كتداخل الصلاحيات و تعدد مراكز اتخاذ القرار في مجال دراسة المخطط و متابعة انجاز المشاريع , اضافة الى ان المخططات العمرانية التي طبقت بعد الاستقلال كانت مستقاة من الطرق المطبقة في الدول المتطورة , وهذا ما اكد على عدم نجاعتها و فشلها في المجتمع مثل المجتمع الجزائري , اين طبقت هذه المشاريع مع اهمال الجانب الاجتماعي للسكان و التغيير الديموغرافي السريع .

و نلاحظ احيانا تهيئة التجمعات السكنية و مدن جديدة في مناطق دون اعداد المرافق و التجهيزات اللازمة للسكان , كتعبيد الطرق و توفير وسائل المواصلات التي تربط المنطقة المحددة بالمناطق الاخرى , وهذا مايدعونا القول بضرورة وضع مخططات تهيئية بالطرق التي تتماشى و مجتمعاتنا , والتي تدرس من طرف المختصين المحليين للوصول لتطوير المجال الحضري .

ولتقريب الظاهرة المدروسة من الواقع المعاش قمنا باختيار ضاحيتان من ضواحي العاصمة للتعريف بها ألا وهي بلدية بئر التوتة وبلدية تسالة المرجة , اذ تعتبر الاولى قريبة من حدود النسيج الحضري لمدينة الجزائر والثانية بعيدة عنها حيث تقع بعد حدود الضاحية الاولى .

لذلك كان من الضروري التطرق الى مونوغرافية البلديتين , حيث تناولنا دراسة كل بلدية من عدة جوانب منها التاريخية والديموغرافية والاقتصادية , اعتمادا على بعض المعطيات التاريخية و الاحصائيات , فمن خلال تتبع التطور العمراني و السكاني للبلديتين ساعدنا ذلك على معرفة مدى بروز الظاهرة المدروسة في كل من الضاحيتين ,

ذلك ان مجموع العوامل كان لها تأثير على توافد السكان الى احدهما دون الاخرى , فتوفر المرافق الضرورية الى جانب البعد أو القرب المجالي من مركز العاصمة , ساهم بشكل كبير في ذلك .

كما لاحظنا أن هناك اختلافا كبيرا في توجيه المشاريع التنموية الى هذه الضواحي , فالضاحية بلدية بئر التوتة تظهر فيها المشاريع متسارعة و كبيرة بهدف تطوير البلدية مقارنة مع بلدية تسالة المرجة التي تكون فيها التنمية محتشمة مقارنة ببلدية بئر التوتة أو تكاد تكون منعدمة , اذ لاحظنا أن توافد سكان المدينة نحو الضاحية الاولى أكثر من الثانية , ورغم أن مشاريع الاسكان أُقيمت في كل منهما حيث تم ترحيل عدد كبير من العائلات من المناطق المختلفة للعاصمة نحوهما إلا أن تهيئة المجالية اختلفت في احدهما دون الاخرى .

خلاصة الباب

قبل التطرق الى دراسة عملية توسع الفضاء المدني لمدينة الجزائر نحو التخوم و ضواحيها المجاورة ميدانيا اعتمادا على الادوات المنهجية الملائمة , كان من الضروري جمع كل المعطيات النظرية التي من شأنها أن تخدم الموضوع المدروس بغرض الالمام به من كل جوانبه , فهذه الظاهرة عرفتها معظم دول العالم دون استثناء , لكن اختلفت طريقة نشوء هذه الظاهرة ومسبباتها نسبتا لاقتصاد هذه الدول و حسب توفر أو ندرة المجال بالمنطقة الذي يسمح بامتداد المدينة , ومن أهم النتائج التي توصلنا اليها بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها أن مدينة الجزائر مثل كل دول العالم عرفت ظاهرة توسع فضاءها المدني نحو التخوم المجاورة في مراحل مختلفة من التاريخ , حيث تغير شكل الامتداد من حقبة تاريخية معينة الى أخرى , وكان هذا بفعل تأثير العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي سرعته وساهمت في ظهور الضواحي , هذه الاخيرة التي نشأت بداية من الفحص الذي كان يحيط بالمدينة لتنتج ضواحي جديدة في كل فترة زمنية , وقد وجدنا ذلك الارتباط الوثيق بين الهجرة الريفية و الهجرة العكسية أو عملية خروج سكان المدينة للاستقرار بالضواحي المجاورة لها حيث كانت الاولى السبب الاساسي والرئيس في الثانية .

اضافة الى ذلك وجدنا أن هذه الظاهرة خلفت عدة آثار منها ما تعلق بالمجال ومنها باقتصاد المنطقة كما أن العلاقات الاجتماعية تأثرت بشكل كبير بها , وكل هذه الجوانب اختلفت باختلاف نسبة وجود الظاهرة من فترة زمنية الى أخرى , الى جانب أن عمليات التهيئة كانت تتبع مسيرة توسع الفضاء المدني كمحاولة لإصلاح النتائج المترتبة عن ذلك , ذلك أن طبيعة الامتداد كانت تملئ على السلطات في كل مرة نمط التهيئة و نوعها أي أن هذه المخططات كانت بعدية تأتي جراء التوسع العفوي للمدينة .

لهذا لجأت السلطات المعنية بالقطاع الفلاحي بوضع اجراءات للحد من النزوح الريفي و ذلك عن طريق الاهتمام بالريف و محاولة تطويره , اضافة الى قيام السلطات المعنية بالتهيئة الحضرية بوضع المخططات العمرانية اضافة الى القوانين و الاجهزة اللازمة لمراقبة و تنظيم العمران محاولة منها محاربة التعدي على الاراضي الزراعية

الفصل الرابع : تهيئة المجال العاصمي.

, رغم ذلك بقيت الهجرة في تزايد مستمر نحو المدينة التي انتجت ظاهرة جديدة ألا و هي عملية توسع للفضاء المدني نحو المدينة و اصبحت المخططات العمرانية توجه نحو هذا النوع من التحضر لتخفيف الضغط على العاصمة دون تحسب للآثار الاجتماعية و الاقتصادية الناجمة عن ذلك .

الباب الثاني :

تحليل نتائج البحث الميداني

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية التي اعتمدنا فيها على المعطيات التاريخية , من اجل تفسير وتحليل الظاهرة المدروسة , كان من الضروري محاولة الاجابة على تساؤلات الاشكالية واثبات او نفي الفرضيات وذلك من خلال تحديد ميدان معين يكون ارضية ملائمة لبحثنا , وبهدف الجمع الدقيق للمعلومات استلزم منا الامر استخدام التقنيات المنهجية الملائمة المتمثلة في الملاحظة المنظمة التي ساعدتنا على جمع البيانات من الميدان بعد تحديد النقاط المراد دراستها , من اجل معرفة مدى تغير بعض العناصر خاصة المتعلقة بالمجال السكني , كما كانت تقنية المقابلة الجماعية من بين التقنيات التي استعملناها لجمع المعلومات من المبحوثين بشكل جماعي حيث ساعدنا ذلك على ربح الوقت و التحصل على معطيات حقيقية .

كما أن الاستثمارات التي وزعناها على المبحوثين كانت التقنية الالهة التي اضافت للبحث رصيذا كبيرا من المعلومات , حيث أن طبيعة الموضوع فرضت علينا التعامل مع عينات مختلفة , فالأولى تتعلق بسكان مدينة الجزائر على اختلاف بلدياتها اذ قمنا بتوزيع عليهم استمارة من اجل معرفة ماهي الاحكام القيمية التي يعطونها لمدينتهم اذ ساعدنا ذلك على تحديد مدى تأثير ذلك على توجه انظارهم لمدينة وذلك بالاعتماد على عدة متغيرات منها وصفهم لعاصمة البلاد , وطبيعة الاختلاف التي يلاحظونها بها , اضافة الى محاولة معرفة مدى ادراكهم لقيمة العقار بالضحاحية .

أما العينة الثانية فتتمثل في السكان الوافين للضحاحية وهم المبحوثين الذين قصدوا الضاحية بشكل فرادى لذلك حاولنا معرفة ماهي اسباب انتقالهم الى الضاحية , ونحدد اذ ذاك استراتيجيتهم في ذلك , وتحددت العينة الثالثة في السكان المرحلين من مختلف بلديات مدينة الجزائر نحو الضاحيتان المدروستان , وكان اختيارنا لهذه العينة من اجل معرفة مدى تقبلهم للضحاحية واندماجهم فيها , بهدف القيام

بالمقارنة بينهم وبين هؤلاء الوافدين بشكل فرادى حيث ساعدنا ذلك على تحديد هل الخروج من العاصمة هو فقط من أهداف سكانها أم أن استراتيجيتهم هي التي تتحكم في هذا الاختيار , كما أننا لانستطيع أن نغفل عن تأثير كل ذلك على البنى الاجتماعية التي اصبحت سائدة بالضحاحية لهذا اعتمدنا على جملة من المتغيرات لتحديد مدى وجود الآليات الاندماجية لدى الوافدين و التي تندج في اطار بعدين ألا وهما البعد المجالي و البعد الزماني .

الفصل الخامس :

معرض لمميزات محيطة الدراسة

I. مميزات العينة الاولى :

هذه العينة مرتبطة بالاستمارة التي تم توزيعها بطريقة عشوائية على سكان مدينة الجزائر على اختلاف مناطقها حيث سنقوم بعرض مميزات كما يلي :

جدول رقم 01 : توزيع المبحوثين حسب التركيب العمري و التركيب النوعي .

المجموع		انثى		ذكر		السن الجنس
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
75,92%	145	76,24%	77	75,56%	68	36_19
18,85%	36	18,81%	19	18,89%	17	54_37
5,24%	10	4,95%	05	5,56%	05	70_55
100%	191	52,88%	101	47,12%	90	المجموع

يبين الاتجاه العام ان اكبر نسبة 75.92% تمثل نسبة الشباب الذي يتراوح سنهم بين 19 و 36 سنة حيث نجد ضمن هذه الفئة ان النسبة متقاربة بين فئة الذكور و فئة الاناث لكن الفئة الغالبة هي فئة الاناث بنسبة 76.24% و اقل نسبة هي 5.24% تمثل الشريحة التي تتراوح الاعمار بها بين 55 و 70 سنة اذ انه اكبر نسبة نجدها ضمن الفئة ذكور ب5,56 بالمائة .

يتضح جليا أن الفئة التي قمنا بتطبيق بحثنا عليها هي الشريحة الشبانية , وقد كان لهذا تأثير على اجاباتهم وخاصة ما تعلق بتصوراتهم نحو مدينتهم , اين اردنا من خلال اجاباتهم معرفة تأثير هذا التصور على ادراكهم .

الفصل الخامس: عرض لمميزات عينة الدراسة

الجدول 02 : يبين متغير الحالة المدنية للمبحوثين .

الحالة المدنية	العدد	النسبة
اعزب	147	73.50%
متزوج	53	26.50%
المجموع	200	% 100

يتضح من خلال الجدول ان نسبة الغالبة و هي 73.50% تمثل فئة العزاب في حين 26.50% تمثل فئة المتزوجين .

جدول 03: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير نوع السكن

نوع السكن	العدد	النسبة
شقة بعمارة	149	% 51,30
بيت عرب	24	% 15,58
فيلا	27	% 33,12
المجموع	200	% 100,00

يتضح من خلال الجدول ان سكان العمارات هم الذين يمثلون اكثر من نصف العينة الذين بنسبة 51.30% تليها فئة سكان الفلل بنسبة 33.12% و اقل نسبة وهي 15.58% تمثل السكان الذين يقطنون بمساكن ذات طابع دار عرب .

الفصل الخامس: عرض لمميزات عينة الدراسة

الجدول رقم 04: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير مكان اقامة المبحوثين

النسبة	العدد	مكان الإقامة
17,76%	27	المركز
65,79%	100	قريب من المركز
16,45%	25	بعيد عن المركز
100,00%	152	المجموع

الاتجاه العام للجدول يبين ان اغلبية المبحوثين يقطنون قريبا من المركز بنسبة 65.79% تليها نسبة الذين يقطنون بالمركز بنسبة 17.76% اما الذين يقطنون بعيد عن المركز فتمثلهم نسبة 17.76% .
و تتمثل المناطق التي يقطنون فيها قريبا من مركز العاصمة في المناطق التالية : " ساحة أول ماي , باب الوادي , الابيار , القصبة " .
أما الذين يعملون بعيدا عن المركز فتتمثل المناطق في : سطاوالي , بينام , بن عكنون , دالي ابراهيم , الشراقة , الرويسو , الرويبة , تيبازة , زرالدة , الحراش , البويرة , الدار البيضاء , بومرداس , معلمة , بني مسوس , قصر البخاري..."

الجدول رقم 05: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير مكان العمل.

النسبة	العدد	مكان العمل
27,63%	42	المركز
33,55%	51	قريب من المركز
6,58%	10	بعيد عن المركز
32,24%	49	غير معني
100,00%	152	المجموع

يوضح الجدول ان اغلبية المبحوثين يعملون قريبا من المركز بنسبة 33.55% تليها نسبة 32.24% و التي تمثل مجموعة المبحوثين عبر عنهم بغير المعنيون و هم

الفصل الخامس: عرض لمميزات عينة الدراسة

المبحوثين الذين لا يزاولون أي نشاط مهني أو المتقاعدون , تليها نسبة 23.63% تمثل فئة المبحوثين الذين يعملون بالمركز في حيث اقل نسبة و التي تقدر ب 06.68% تعمل بعيدا عن المركز.

وقد إعتبرنا المبحوثين القريبين من المركز هم الذين يعملون في المناطق التالية :
" سطاوالي , بينام , بن عكنون , دالي ابراهيم , الشراقة ...".
أما الذين يعملون بعيدا عن المركز فتتمثل المناطق في :
" الرويسو , الرويبة , تيبازة , زرالدة , الحراش , البويرة , الدار البيضاء".

وبذلك يتضح لنا أن المبحوثين الذين يعملون بالمركز ومن القرب منه تمثل المبحوثين بالأغلبية .

الجدول رقم 06 يبين توزيع المبحوثين حسب متغير حالة السكن السابق.

حالة السكن	العدد	النسبة
جيدة	68	42,86%
مقبولة	101	50,65%
مهترئ	18	6,49%
المجموع	187	100,00%

يتضح من الجدول ان اعلى نسبة و هي 50.65% تمثل المبحوثين الذين يعتبرون ان حالة سكناتهم التي كانوا يقطنون بها مقبولة في حين 42.86% منهم يعتبرونها جيدة اما نسبة قليلة و هي 6.49% من المجموع الكلي تعتبر سكناتهم مهترئة .

إذ يتضح من خلال هذه القراءة أن عينتنا المدروسة تضم بالأغلبية المبحوثين الذين سكناتهم قابلة للسكن التي تجمع بين الجيدة والمقبولة , بمعنى أن مشكلة السكن لاتظهر معالمها في هذه العينة .

الفصل الخامس: عرض لمميزات عينة الدراسة

الجدول رقم 07 : يبين توزيع المبحوثين حسب متغير وضعية الحي .

المجموع		وضعية الحي
النسبة	العدد	
% 17,53	30	راقي
% 82,47	168	شعبي
% 100	198	المجموع

بدون اجابة 02

يتضح من خلال الجدول أن النسبة الغالبة تمثل سكان الاحياء الشعبية بنسبة 82,47 % , في حين النسبة الاقل 17,53 % تمثل قاطني المناطق الراقية .

II. مميزات العينة الثانية .

من خلال هذا المبحث تبين أهم صفات مميزة العينة المتعلقة بالسكان الوافدين من مدينة الجزائر الى ضواحيها سواء الضاحية الاولى المتمثلة في الدائرة الادارية بئرالتوتة أو الثانية المتمثلة في بلدية تسالة المرجة , وذلك من خلال بعض الخصائص كسن رب الأسرة المبحوثة , الإنحدار الجغرافي للمبحوثين و مكان إقامتهم السابق ويتعلق الأمر بالمنطقة بالضبط بمدينة الجزائر العاصمة الوافدين منها , إضافة إلى ميزة نوع مساكنهم السابقة وصفته القانونية , ولمعرفة مستواهم الإقتصادي صنفنا المبحوثين في ثلاث فئات اعتمادا على متغير الدخل الإجمالي للعائلة , وقد قسمنا عينتنا الكلية التي تشمل 140 مبحوث الى عینتين متباينة العدد تمثل العينة الاولى ضاحية العاصمة وهي بلدية بئر التوتة وتتضمن 100 مبحوث و اشرنا اليها في فصول هذا الباب ب الضاحية 1 , أما العينة الثانية تمثل ضاحية الضاحية وهي بلدية تاسلة المرجة وتشمل 40 مبحوث و اشرنا اليها ب الضاحية الثانية .

جدول (8) يبين توزيع مبحوثي الضاحيتين حسب التركيب العمري .

المجموعة		الضاحية الثانية		الضاحية الاولى		المنطقة
العدد	%	العدد	%	العدد	%	سن المبحوثين
31	22,14%	16	40%	15	15%	من 32 إلى 43
44	31,42%	14	35%	30	30%	44 إلى 55 سنة
65	46,42%	10	25%	55	55%	56 إلى 67 سنة
140	100%	40	28,57%	100	71,42%	المجموع

من خلال هذا العنصر نتبين تصنيف الفئات العمرية لرب الأسرة المبحوثة حيث صنفنا المبحوثين في ثلاث فئات عمرية تتضح كما يلي :

يبين الاتجاه العام للجدول أن الفئة العمرية التي يتعدى سنها 55 سنة تمثل القسم الأكبر من عينتنا , إذ نجد أن أكثر من نصف المبحوثين المصنفين ضمن الفئة العمرية المحصورة بين 56 و 67 سنة والتي تمثلها نسبة 46,42 % تليها نسبة 31,42 % هم المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 44 إلى 55 سنة , وتتنخفض النسبة عند الفئة التي حصرنا أعمارهم بين 32 إلى 43 سنة بنسبة 22,14 % .

كما يجمع هذا الجدول بين عينتين متباينة العدد ويوضح لنا الجدول فئات السن المصنفة ضمن كل فئة عمرية , ومن خلال القراءة الإحصائية للجدول نستطيع أن نلاحظ أن أكبر نسبة ضمن عينتنا الأولى المتكونة من 100 مبحوث تتعلق بتلك التي يتعدى عمرها 55 سنة التي تتجاوز نصف مبحوثي هذه الفئة إذ ينحصر عددهم في 85 مبحوث , حيث تمثل نسبة 55% المبحوثين الذين هم ضمن الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها بين 56 و 67 سنة وهذا ما يبين أهمية هذه الفترة من العمر بالنسبة لرب الأسرة في إتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل العائلة , خاصة التفكير في تكوين وضممان مستقبل الأبناء , في حين نجد ضمن العينة الثانية و المثلة بنسبة 35 % نسبة 35 % تمثل الفئات العمرية التي

لايتعدى سنها 55 سنة و المصنفة ضمن فئة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 44 و 45 سنة تليها نسبة 40 % و تمثل المبحوثين المصنفين ضمن فئة الشباب و الذين تتراوح أعمارهم بين 32 و 43 وهم الوافدين الى الضاحية الثانية .

و من خلال الجدول رقم (9) نود معرفة الاصل الجغرافي للمبحوثين الوافدين من عاصمة البلاد إلى هذه الضاحية هل هم من السكان الحضريين ذوي الأصل العاصمي أم لا, وهو المكان الوافدين منه جل مبحوثينا الشيء الذي نتبينه من خلال الجدول رقم (9)

حيث يبين الإتجاه العام أن أكبر نسبة تمثل المبحوثين العاصميين الأصل والذين تمثلهم نسبة 21,42% من المجموع الكلي للعينة , تليها نسبة 17,15 % تمثل هؤلاء الذين يمتد أصلهم الجغرافي الى ولاية جيجل , أما الذين ينحدرون جغرافيا من ولاية سطيف تمثلهم نسبة 16,43 % من المجموع الكلي .

إذ يتضح من خلال الجدول أن ضمن الفئة الاولى تظهر أكبر نسبة الموافقة ل22 % من أصل 100 مبحوث لم ينزحوا من أي ولاية أخرى بل هم السكان الأصليين للعاصمة , وفدوا بعد ذلك إلى الضاحية الاولى (بلدية بئر التوتة) .

إضافة إلى هؤلاء تحتوي عينتنا على الذين ينحدرون جغرافيا من ولايات أخرى و الذين يمتد أصلهم الجغرافي إلى سطيف تيزي وزو بجاية البويرة , عين الدفلة , غرداية جيجل هذه الأخيرة التي هجر منها القسم الأكبر للمستقرين بضاحية الضاحية(بلدية تسالة المرجة) الذين تمثلهم نسبة 42% من أصل 40 مبحوث , وضمن الفئة الثالثة نجد اعلى نسبة بها 21% تمثل المبحوثين الذين يمتد اصلهم الجغرافي الى ولاية سطيف وفدوا إلى الضاحية الثانية .

, وهذا ما يبين لنا أن الوافدين إلى الضاحيتين , لم يكن كلهم من السكان الأصليين لمدينة الجزائر بل إستقروا بهذه الاخيرة لفترة زمنية محددة و ذلك في أحيائها المختلفة ,

بعدما نرحوا من مواطنهم الأصلية , وهنا يتضح لنا جليا أن إنتقال المبحوثن من مناطقهم الاصلية نحو الضواحي لم يكن مباشر الشيء الذي يتضح لنا من خلال العنصر الموالي .

الفصل الخامس: عرض لمميزات عينة الدراسة

جدول (9) يبين توزيع مبحوثي الضاحيتين حسب إنحدارهم الجغرافي .

المجموع	غرداية		عين الدفلة		بويرة		بجاية		جيجل		تيزي وزو		سطيف		جزائر		الاصل الجغرافي في المنطقة -
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
100	8	8	9%	9	9	9	11	11	8%	8	13%	13	21%	21	22%	22	الضاحية 1
40	-	-	-	-	7,5	3	25%	10	40%	16	-	-	5%	2	20%	8	الضاحية 2
140	5	8	6,4%	9	8,5	12	15%	21	17,15%	24	9,29%	13	16,43%	23	21,42%	30	مجموع

نود معرفة من خلال هذا الجدول أحياء العاصمة التي وفد منها هؤلاء المبحوثين , وهذا ما يتضح لنا بعد القراءة الاحصائية للجدول رقم (10) بعد القراءة الاحصائية لهذا الجدول أتضح لنا أن الاتجاه العام بين أن أكبر نسبة تنحصر ضمن فئة المبحوثين الوافدين من الاحياء الشعبية التي تمثلها نسبة 52,14% تليها نسبة 30% الممثلة للدين كانوا من سكان الاحياء الراقية , وتنخفض النسبة الى 17,85% الممثلة لفئة المبحوثين الدين وفدوا الى الضاحيتين المدروستان من الضواحي القديمة الممثلة في السمارة بئر خادم وعين النعجة .

كما تتباين النسب الممثلة للقاطنين بهذه المناطق , لتتأرجح أكبر نسبة وأصغر نسبة بين القاطنين بالاحياء الشعبية وتلك الراقية والضواحي القديمة , الوافدين الى كلا الضاحيتين , حيث نجد أعلى نسبة ضمن الفئة الاولى 30% تمثل المبحوثين الذين كانوا يقطنون بحي شعبي من أحياء العاصمة وهو حي بلكور والذين وفدوا بعد ذلك الى الضاحية الاولى , أما ضمن الفئة الثانية تظهر نسبة 30% كأعلى نسبة تمثل المبحوثين الوافدين من أحدا لحياء الراقية بالعاصمة وهو حي القبة والذين أصبحوا من سكان الضاحية الثانية .

أما ضمن الفئة الثالثة نجد نسبة 22% تمثل الوافدين من بئر خادم وهي ضاحية قديمة من أحياء العاصمة إلى إحدى ضواحيها الجديدة وهي الضاحية الثانية , والجدير بالذكر هنا أن معظم أفراد عينتنا الوافدين الى الضاحيتين كانوا من سكان الضواحي القديمة للعاصمة التي كانت في وقت مضى ضمن الحزام الاول للضواحي قبل أن يتم تعميرها الشامل و أصبح سكانها بدورهم يبحثون عن متنفس لهم بهذه المناطق.

وكما تباينت المناطق الوافدين منها أفراد عينتنا , كذلك اختلفت أسبابهم للانتقال الى الضاحيتين وهذا كنتيجة حتمية لتأثير الاولى في الثانية وهذا ما نتبئته من خلال الجدول الموالي .

الفصل الخامس: عرض لمميزات عينة الدراسة

جدول (10) يبين توزيع المبحوثين حسب مكان إقامتهم السابق

مجموع	نعجة عين		حراش		سمار		بئر خادم			مدنية	باب الواد			قصبة	بلكور		الايبار		القبه		مكان الإقامة السابق	
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		عدد	%	عدد		%	عدد	%	عدد	%	عدد		%
71,42	100	7	7	11	11	6%	6	3%	3	7	7	7	6	6	30%	30	5%	5	18%	18	الضاحية1	
28,58	40	-	-	22	9	22%	9	-	-	-	-	7,5	3	2	12,5	5	-	-	30%	12	الضاحية2	
100	140	5	7	14	20	10	15	2,5	3	7	7	10	7,1	5,7	8	25%	35	3,5	5	21,4	30	المجموع

3. معرفة نوع مسكن المبحوثين السابق:

نحاول من خلال معطيات الجدول الموالي معرفة نوعية المساكن التي كان يقطن بها هؤلاء المبحوثين بغرض معرفة أهدافهم والأسباب الفعلية للإنتقال للضاحية :

جدول (11) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب نوع مساكنهم التي كانوا يقطنون بها سابقا

المجموع		الضاحية 2		الضاحية 1		المنطقة المسكن السابق
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
84	60%	24	60%	60	60%	شقة بعمارة
51	36,42%	16	40%	35	35%	بيت أفقي
5	3,57%	-	-	5	5%	بيت عمودي
140	100%	40	28,57%	100	17,42%	المجموع

يتضح لنا جليا من خلال الجدول أنه في كل من العينتين سواء الممثلة للضاحية الأولى أو للثانية، أن الذين كانوا يشغلون شقق العمارات يمثلون أكثر من نصف المبحوثين والذين تمثلهم نسبة 60 % من المجموع الكلي للعينة إضافة إلى وجود من بين أفراد عينتنا من كانوا يقطنون البيوت الأفقية أو بما يسمى "دار عرب " إذ تمثلهم نسبة 36,42 % من نفس المجموع , وتنخفض النسبة كثيرا إذ نلاحظ 3,57 % من أصل 140 مبحوث تضم فئة المبحوثين الذين كانوا يقطنون البيوت العمودية (فيلا).

إد تظهر ضمن الفئة الاولى نسبة 60% من أصل 100مبحوث كأعلى نسبة تمثل المبحوثين الذين كانوا من سكان العمارات إذ يمثلون أكثر من نصف المبحوثين الذين وفدوا الى الضاحية الاولى .

وتمثل نسبة 60 % في الفئة الثانية أعلى نسبة ضمن المبحوثين الوافدين الى الضاحية الثانية والدين شغلوا شقق العمارات , لنجد ضمن الفئة الثالثة جل المبحوثين الذين كانوا من سكان الفيلات وفدوا الى الضاحية الثانية وتمثلهم أصغر نسبة بالجدول وهي 5 % الشيء الذي يوضح أن الوافدين إلى الضواحي محل دراستنا , معظمهم كانوا يعانون من ضيق شقق العمارات , أين في معظم الأحيان وكما هو معروف عن طبيعتها العمرانية أنها ذات غرف ضيقة يتكدس بها عدد كبير من أفراد العائلة . ذلك أن العائلة الجزائرية معروفة بعدد أفرادها الكبير.

أما بقية المبحوثين فمنقسمين بين من كانوا من سكان البيوت الافقية و العمودية , وهذا ليس لأن هذه الفئة بحاجة ماسة إلى المسكن, ولكن رغم أن الفئة الأولى من المبحوثين الذين كانوا من سكان العمارات وسكان هذه النوع من البيوت مقصدهم واحد وهو المسكن ولكن الحاجة إليه متباينة , فهناك من يحتاج إلى الإتساع في السكن وهناك من انفصل عن البيت العائلي الذي يضم أسر متعددة , وهناك من يطمح إلى الحياة الفاخرة , كما أن هناك من إستغل هذا السكن لأغراض إقتصادية بإستغلال الطابق الأرضي للمسكن لفتح المحلات التجارية , ويرتبط ذلك دائما بالامكانيات المادية لهذه العائلات و وهذا ما يتضح لنا من خلال الجدول الموالي .

و نتبين من خلال هذا العنصر إذا كانت السكنات السابقة للمبحوثين ملك لهم أم هم مجرد كرائيين لمعرفة تأثير ذلك في الحصول على السكنات الجديدة .

الفصل الخامس: عرض لمميزات عينة الدراسة

جدول (12) يبين توزيع المبحوثين حسب الصفة القانونية لمساكنهم السابقة .

المجموع		الضاحية 2		الضاحية 1		المنطقة الدخل الاجمالي للعائلة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
15%	21	10%	4	17%	17	كراء
85%	119	90%	36	83%	83	ملك
100%	140	28.57%	40	17.4%	100	المجموع

يبين الاتجاه العام للجدول أن أكبر نسبة الموافقة لـ 85% من المجموع الكلي للعينة تمثل الفئة التي تضم المبحوثين الذين يملكون سكناتهم السابقة في حين 15% من نفس المجموع كانوا مجرد كرائيين .

حيث نلاحظ أن ضمن الفئة الاولى أن مبحوثي الضاحية الثانية يمثلون أكبر نسبة إذ أن 90% من أصل 40 مبحوث كانوا يقطنون بسكنات ذات الصفة القانونية ملك , في حين 83% من أصل 100 مبحوث وفدوا الى الضاحية الاولى .

هناك من العلماء من يصنف الفئات الاجتماعية على اساس استعمال بعض المميزات من بينها الاختلاف في نمط العمل , التباين الثقافي وعلى اساس الفوارق في الدخل و هذا الاخير هو العنصر الذي اخترناه لمعرفة الاختلاف بين الفئات الاجتماعية الوافدة الى الضاحية والجدول رقم (13) يوضح ذلك .

يوضح لنا الإتجاه العام أن أكبر نسبة وهي 39,29% تمثل المبحوثين ذوي الدخل المرتفع الذي يتعدى 32000 دج , تليها نسبة 28,57% تمثل المبحوثين الذين يتراوح دخلهم بين 2400 الى 3200 دج وتمثل نسبة 20% المبحوثين الذين يتراوح دخلهم بين 1200 الى 2400 دج و في حين أصغر نسبة وهي 12,15% تمثل المبحوثين ذوي الدخل المنخفض و الذي يتراوح بين 800 الى 1200 دج .
وتتضح من خلال معطيات هذا الجدول أن أعلى نسبة ضمن الفئة الاولى الموافقة ل49% تمثل المبحوثين ذوي الدخل العالي الذي يتعدى 3200 دج و الذين وفدوا الى الضاحية الاولى .

وتمثل نسبة 30% من أصل 100 مبحوث الذين يتراوح دخلهم بين 2400 الى 3200 دج والوافدين دائما الى الضاحية الاولى .

أما ضمن الفئة الثالثة نجد نسبة 37,5% تمثل اغلبية المبحوثين الذين يستقرون بالضاحية الثانية ذوي الدخل المتوسط الذي يتراوح بين (16000- 24000), ونستطيع أن نستشف من خلال هذه المعطيات ذلك التمايز الاجتماعي و الاقتصادي بين فئات المبحوثين الوافدين الى الضاحيتين وإذا أردنا أن نحدد هذا التمايز بين فئات المبحوثين نجد أن مبحوثي الضاحية الاولى ذوي مستوى إقتصادي مرتفع مقارنة مع مبحوثي الضاحية الثانية الذين ينتمون الى الطبقة المتوسطة اين نجد معظمهم ويعدون 24 مبحوث من لا يتعدى الدخل الاجمالي لعائلاتهم 24000 دج .

دلك أن لمتغير الدخل تأثير فعلي في إختيار السكان الانتقال الى الضاحية القريبة أو ضاحية الضاحية , ويتعلق الامر دائما بأهمية موقع الارض و بالتالي تغير سعرها و هذا ما سننتعمق في دراسته خلال الفصول الموالية .

الجدول رقم (13) يبين توزيع مبحوثين صاحبتين حسب الدخل الاجمالي لعائلاتهم

المجموع		الصاحبة 2		الصاحبة 1		المنطقة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	الدخل الاجمالي للعائلة
12,15%	17	22,5%	9	8%	8	8000 الى 16000 دج
20%	28	37,5%	15	13%	13	16000 الى 24000 دج
28,57%	40	25%	10	30%	30	24000 الى 32000 دج
39,28%	55	15%	6	49%	49	اكثر من 32000 دج
100%	140	28,57%	40	71% 42,	100	المجموع

III. مميزات العينة الثالثة:

ترتبط هذه العينة بالدراسة الميدانية التي قمنا بها بالاستعانة بالاستمارة و المقابلة الجماعية اضافة الى الملاحظة بالمشاركة , وذلك لجمع المعلومات المتعلقة بالسكان المرشحين الى ضواحي مدينة الجزائر في اطار إعادة الاسكان لذوي البيوت الهشة و العشوائية , وكانت أهم البيانات التي جمعناها كما يلي :

الجدول رقم (14): يبين توزيع المبحوثين المرشحين للضاحيتان حسب التركيب العمري و التركيب النوعي .

المجموع	الضاحية الثانية				الضاحية الاولى				الجنس	
	العدد	انثى		ذكر		العدد	انثى			السن
		%	العدد	%	العدد		%	العدد	%	
23,00	46	43,47	10	23,37	18	16,36	09	20,00	09	50_40
38,50	77	39,13	09	31,16	24	50,90	28	35,55	16	61_51
35,50	77	17,39	04	45,45	35	32,72	18	44,44	20	62 فما فوق
100,00	200	11,5	23	39	77	27,50	55	22,50	45	المجموع

القراءة الاحصائية لهذا الجدول تبين لنا أن اكبر نسبة تمثلها العينة التي تنتمي لفئة الكهول بنسبة 38,50 بالمائة وضمن هذه الفئة نجد أن المرشحين الى الضاحية الاولى ومن فئة الاناث هم ذوي النسبة الغالبة بنسبة 50,90 بالمائة , في حين أقل نسبة تدخل ضمن ساكني الضاحية الثانية بنسبة 31,16 بالمائة تمثل فئة الذكور .

وأقل نسبة في القراءة الافقية للجدول تمثل الفئة التي يتراوح سنها بين 40 الى 50 سنة بنسبة 23 بالمائة , وهي موزعة بين الضاحيتان اذ أن نسبة 43,47 بالمائة تمثل القاطنين بالضاحية

الفصل الخامس: عرض لمميزات عينة الدراسة

الثانية باكبر نسبة لدى فئة الاناث , وقل نسبة لدى فئة الاناث ايضا لكن تمثل المرحلة الى الضاحية الاولى .

الجدول رقم (16) : يبين توزيع المبحوثين المرشحين للضاحيتان حسب متغير نوع السكن .

المجموع		ضاحية الثانية		ضاحية الاولى		منطقة السكن الحالي نوع السكن السابق
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
43,00	86	66,00	66	20,00	20	شقة بعمارة
20,00	40	14,00	14	26,00	26	بيت عرب
37,00	74	20,00	20	54,00	54	بناء فوضوي
100	200	50,00	100	50,00	100	المجموع

تبين القراءة الاحصائية لهذا الجدول أن أكبر نسبة تمثلها نسبة 43 بالمائة وهم الذين كانوا يشغلون شقق بالعمارات , اذ أن ضمن هذه الفئة سكان الضاحية الثانية هم الذين تظهر نسبتهم الغالبة .

وفيما يتعلق بالفئة الاقل نسبة فهي تتساوى بين القاطنين بالبيوت القديمة نوع عرب و البيوت الفوضوية , لكن النسبة الغالبة بين هاتين الفئتين هي القاطنة بالضاحية الاولى التي نجد بها الذين كانوا يقطنون البيوت القصديرية .

الجدول رقم (17) :يبين توزيع المبحوثين المرشحين الى الضاحيتان حسب مكان العمل .

المجموع		ضاحية الثانية		ضاحية الاولى		منطقة السكن الحالي مكان العمل
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
34,46	61	24	24	48,05	37	قريب من المركز
65,53	116	76	76	51,94	40	بعيد عن المركز
100	177	56,49	100	43,50	77	المجموع

يبين الاتجاه العام لهذا الجدول أن أكبر نسبة وهي 65,53 بالمائة تمثل المبحوثين الذين يعملون بمناطق بعيدة عن المركز , وتحدد أكبر نسبة لدى فئة المرشحين الى الضاحية الثانية بنسبة 76 بالمائة , حيث وجدنا أن المرشحين يعملون في مناطق مختلفة منها ما هو بعيد عن مركز العاصمة دالي براهيم , الشراقة , الابيار, بن عكنون , عين بنيان .ومنها ما هو خارج عن العاصمة مثل مثل دار البيضاء , بومرداس , في حين نجد من يعملون قريب من المركز تمثلهم فئة قليلة بنسبة 34,46 بالمائة وترتفع هذه النسبة لدى المرشحين الى الضاحية الاولى بنسبة 48,05 بالمائة . وتتمثل هذه المناطق في الجزائر الوسطى , باب الوادي , الابيار .

وقد كان لعامل مكان العمل تأثير على سلوكيات المرشحين فيما يتعلق بتقبلهم أو عدم تقبلهم لمحيطهم الاجتماعي الجديد .

منطقة السكن السابق :

فيما يتعلق بمنطقة السكن السابق فقد تم ترحيل المبحوثين من مختلف بلديات مدينة الجزائر و المنكثلة في : بلدية باب الوادي , و بلدية الحراش , ومن ديار الشمس ببلدية المدنية , ومحمد بلوزداد , درموش 3" الواقعة ببرج البحري, بوروية , المقاطعة الإدارية لزرالدة , ومن حي "دفوس 2" بالشراقة و من المغارية بحسين داي و من الدرارية و بئر خادم .

فترة الاستقرار بالمنطقة :

كما اختلفت فترة الترحيل الى هذه المناطق , إذ أن الضاحية الاولى هي السبابة لاستقبال الفئة الاولى من المرشحين سنة 2003 , لتأتي بعدها مرحلة الترحيل الى الضاحية الثانية بعد مدة ثلاث سنوات .

الفصل السادس :

مقاصد الوافدين الى الضاحية

I. أسباب الانتقال الى الضاحية :

من خلال هذا المبحث نحاول معرفة ما هي الاسباب الحقيقية لانتقال السكان الى الضواحي مهما كانت هذه الاسباب ولمعرفة ذلك , اعتمدنا على بعض المعطيات التي أظهرت لنا أهمية دراسة متغيرات محددة , وفي دراستنا هذه نحاول الرجوع الى المعطيات المتحصل عليها اثناء الدراسات السابقة (مذكرة الليسانس و رسالة الماجستير التي تناولت نفس الموضوع وكانت أول بواره) , والمتغيرات الموائية ستوضح لنا ذلك , كما أن اجابات هذا العنصر تتعلق بالعينة الاولى .

من خلال التركيز على الانتقال المباشر و غير المباشر للمبحوثين إلى الضاحية حاولنا إثبات اذا تم انتقال المبحوثين الى الضواحي محل الدراسة , مباشرة من مناطقهم الاصلية , او انهم استقروا بمناطق اخرى قبل الانتقال اليها , وفي سبيل ذلك اعتمدنا على ربط علاقة بين متغيرين هامين هما الاصل الجغرافي للمبحوثين ومكان اقامتهم السابق وقد اتضح لنا من خلال تحليل معطيات الجدول الذي تم الاستعانة به في رسالة الماجستير* التي اظهرت توزيع العينة المتكونة من 140 مبحوث حول تقاطع المتغيرات المذكورة سابقا .

*أنظر بوشعالة خديجة : بروز مجتمع المتر وبول جراء توسع الفضاء المدني نحو التخوم والضواحي المجاورة وآثارها السوسيو-مجالية (دراسة مقارنة لضاحية مدينة الجزائر بلدية بئر توتة و ضاحية ضاحيتها بلدية تسالة المرجة).رسالة مجستار , جامعة الجزائر , قسم علم الاجتماع , 2005-2004 ,

إذ يتضح لنا من خلال هذا العنصر أن معظم المبحوثين الوافدين من مدينة الجزائر الى الضاحيتين المدروستان , ليسوا من السكان الاصليين للعاصمة , فمن خلال تقاطع المتغيرات إستطعنا أن نستشف أن من المبحوثين من يرجع أصلهم الجغرافي الى مختلف ولايات الوطن , نزحوا الى عاصمة البلاد لأهداف معينة , حيث نجد ضمن الفئة الاولى الموضحة اعلاه أن أكبر نسبة نزحوا من مدينة البويرة الى العاصمة و إستقروا بالضبط بحي بلكور الشعبي قبل أن ينتقلوا إلى الضاحيتان .

كما وجدنا أن من بينهم من كانوا من سكان ولاية عين الدفلة قبل أن ينزحوا الى العاصمة و يستقرون باحدى بلدياتها وهي بلدية القبة و من ثم الى الضاحيتان المدروستان .

الى جانب ذلك وجدنا فئة أخرى والتي تمثل السكان الاصليين للعاصمة و الذين إنتقلوا مباشرة الى الضاحيتين ؛ وهم المبحوثين الذين وفدوا الى إحدى الضاحيتان من منطقة راقية و هي بلدية الابيار, والذين إعتبرناهم كعاصميين بعد أن حددنا أن أصلهم الجغرافي من عاصمة البلاد مدينة الجزائر .

و هذا ما يوضح لنا أن هؤلاء المبحوثين لم ينتقلوا مباشرة إلى الضواحي المدروسة من مناطقهم الأصلية , بل نزحوا قبل ذلك الى عاصمة البلاد , كما وجدنا فئة من المبحوثين إنتقلوا مباشرة الى كل من الضاحيتان المدروستان من مناطقهم الأصلية و هم العاصميون كانوا من سكان الاحياء المختلفة للعاصمة ألا و هي الأبيار , بلكور , القصبة , باب الواد , الحراش , القبة , هذه الأحياء العاصمية التي كانت تعد من الضواحي القديمة

التي أصبحت بعد تعميرها الشامل ضمن النسيج العمراني للعاصمة لتصبح فيما بعد أحياء حضرية هذا ما أفرز ضواحي جديدة لتوسع الفضاء المدني للعاصمة.

فكما رأينا من خلال القراءة الاحصائية إتضح لنا ان هناك فئة معتبرة من الوافدين الى الضاحيتان المدروستان , سواء الضاحية القريبة الا وهي بلدية بئر التوتة او الضاحية البعيدة وهي بلدية تاسلة المرجة محل دراستنا لم تنتقل مباشرة من مناطقهم الأصلية بل نزحت الى المدينة سواء من الريف القريب او المدن البعيدة نحو هذه الضواحي , حيث إستقروا في فترة معينة بالاحياء المختلفة لمدينة الجزائر خاصة الشعبية منها , حيث لعبت هذه الاخيرة دور منطقة عبور بالنسبة للحضريين الجدد , ذلك ان عاصمة البلاد منذ الاستقلال بدأت تستقبل توافد الافراد وهجرة نحوها و ساهم في ذلك العديد من العوامل من بينها العامل المزدوج

للنمو : المتمثل في النمو الطبيعي الى جانب الديناميكية الحضرية , هذه الاخيرة المتمثلة في حركة السكان وانتقالهم من الارياف الى المدن .

وقد ساعد على ذلك وحث عليه توفر السكنات الشاغرة التي تركها الأوروبيون بعد إنزياحهم عن الجزائر أين حرروا 100000 سكن بوسط العاصمة وفي ضواحيها الشيء الذي سهل عملية النزوح لهؤلاء الريفيين للانتقال إلى المدينة بحثا عن عمل , خاصة بعد اهتمام السلطات الجزائرية فيما بعد بتوطين الصناعة بالمدن الساحلية بالخصوص التي شهدت نفس الحركة الاجتماعية التي عرفتها عاصمة البلاد , الشيء الذي فرض تباينا اقتصاديا و اجتماعيا بين المدينة و الريف , فالتباين الاول متمثل في ارتفاع الاجور و انتظامها بجميع القطاعات بالمدينة , مقارنة مع الدخل الموسمي وغير الدائم بالريف , الذي كان مصدره في اغلب الاحيان النشاط الفلاحي فقط , اما التباين الاجتماعي فيتمثل في الحالة المزرية التي كانت من مخلفات الاستعمار التي ورثها الريفيون عن تلك المرحلة الصعبة , الجانب انعدام المرافق اللازمة للعيش التي عانى منها هؤلاء بعد الاستقلال .

كما أن هذا الحراك الإجتماعي جاء نتيحة إحتياج المدينة إلى اليد العاملة كل هذه العوامل لعبت دورها كعوامل جذب سوسيو- إقتصادي إستطاعت أن تستقطب المجالات الأخرى الموجودة حول المدينة , الشيء الذي أفرز ديناميكية حضرية من نوع آخر معاكسة للأولى الا و هي خروج والانتشار السكاني باتجاه الضواحي المجاورة للمدينة , و هذا بعدما تضخمت المدينة و برزت هشاشة قدرتها على الإستقبال و مع التحضر السريع لم تستطع المدينة معها فيما بعد من إستيعاب أعداد السكان المتوافد , و التوفيق بين طلباتهم على العمل و المأوى اللازم و الملائم و بين إمكانياتها المتاحة , حيث أصبح

من الصعب الحصول على عمل داخل حدود المدينة الشيء الذي أفرز مشاكل عديدة حيث أسفرت " عصمة " مدينة الجزائر و تحويلها إلى حاضرة كبيرة عن تطور شديد في النشاطات و المنشآت و التجهيزات سواء داخل العاصمة ذاتها أو داخل المركب الذي شكله التجمع التعميري الآن بكل المساحة التي يحتلها ... لكن هذا التطور لم يحدث بدون مشاكل أو إختلالات خطيرة , لقد أدى فعلا إلى ظهور تركز مفرط والي تبذير للموارد الاراضي الزراعية على الأخص و إلى عوائق لا يمكن نكرانها تلقي بثقلها على العاصمة ذاتها و إلتى خنقتها ديناميتها الخاصة"¹

لذلك ظهرت ضواحي جديدة للعاصمة ساهمت في التخفيض من الضغط الذي أصبحت تعاني منه عاصمة البلاد , لذلك أصبح سكانها يغادرونها بعدما فقدت جاذبيتها , إلى

¹الجزائر العاصمة قرن 21 : المرجع السابق ص1.

جانبا أن الحضريين الجدد أو السكان الجدد للعاصمة وجدوا بهذه الضواحي متنفس لهم , بعدما كانوا يعيشون حالة غير مستقرة و ظروف قاسية بالاحياء الشعبية للعاصمة التي نزحوا إليها , لبحثون بعد ذلك عن الاستقرار بعدما تحسنت إمكانياتهم المادية محاولة منهم تحسين وضعيتهم المعيشية وذلك بالبحث عن مسكن أوسع بعيدا عن ضيق شقق العمارات , الشيء الذي لم توفره المدينة في هذه الفترة لذلك اسدت ضواحي العاصمة خدمة لهؤلاء , أين وجدوا المساحات الاضية التي تمكنهم من بناء مساكن تتسع لكل أفراد العائلة .

ولا نستثنى من هذه الظاهرة سكانها الاصليين الذين فقدوا كل النمط المعيشي الخاص الذي كان يطبعها ويميزها عن المدن الاخرى , و الذي ترعرعوا في وسطه لذلك أصبح من السهل عليهم التخلي عن السكن بها , بعدما كان يعرف عن العاصمين انهم شديدي التمسك "بحوماتهم " القديمة و العتيقة موطن ابائهم و مستقر ذكرياتهم وتاريخهم القديم , حتى وان كانت هذه البيوت قديمة ومتآكلة , فكما لاحظنا أن من بين مبحوثينا من كانوا من سكان القسبة هذا الحي الاثري لما عرف في الآونة الاخيرة من تهديم بعض مبانيه وترحيل لسكانه سواء بطريقة إجبارية من طرف السلطات أو إرادية لان سكانها أصبحوا يغادرونها لان سكناتهم باتت عتيقة و متآكلة لذلك إختاروا الضواحي التي تمكنهم من بناء السكنات التي تشبه في الطبيعة العمرانية سكناتهم القديمة .

فإضافة الى عوامل الطرد سواء تلك المعنوية المتمثل كما اسلفنا الذكر في فقد المدينة الى الطابع المعيشي المميز لها , او المادية المتمثلة في انعدام امكانية ايجاد قطعة ارض للبناء او مسكن للذين هم بحاجة اليه , لذلك يلجأ من توفرت لديهم الامكانيات المادية الى الضواحي التي تتوفر على هذه الميزات التي اصبحت تفتقدها المدينة , لبناء المساكن الواسعة والفيلات الفخمة التي يبحث فيها أصحابها عن إيطار حياة خاص .

ونخلص في الاخير الى القول أن بروز ظاهرة إنتقال سكان المدن الى الضواحي ماهي إلا وليدة ظاهرة الهجرة الريفية نحو عاصمة البلاد الشيء الذي أفرز مشاكل عديدة داخل حدودها , عملت على إنقاص من قدرة إستيعابها لسكانها , أين أصبحوا يفكرون في الخروج الى الضواحي بحثا عن الامتيازات التي تفتقدها المدينة , و هذا لهو دليل كاف ليبرهن بشكل واقعي التأثير الفعلي للهجرة الريفية في الحراك الاجتماعي الجديد.

اعتمدنا في هذه الجداول على توضيح ما هو الهدف من وراء توافد سكان العاصمة الى الضاحيتين المدروستين , وذلك بالتركيز على معرفة نوعية السكنات التي كانوا يشغلونها هؤلاء السكان وعلاقة ذلك بالمناطق السكنية التي كانوا يتواجدون بها , الشيء الذي يتضح من خلال تحليل المعطيات الاحصائية للجداول الجدول رقم (18) و(19).

من خلال تحليل اجابة 140 مبحوث موزعين في هذا الجدول على المتغيرين المذكورين سابقا , اتضح لنا أن المبحوثين الذين كانوا من سكان الاحياء الشعبية تمثلهم النسبة الغالبة و الذين شغلوا شقق العمارات حيث تمثلت هذه الاحياء في كل من باب الواد القصبة الحراش بلكور هذا الاخير الذي كان يمثل أعلى نسبة , أما ضمن الفئة الثانية الذين إستقروا بمناطق راقية نجد أعلى نسبة وتمثل جل المبحوثين الذين سكنوا البيوت العمودية وتمثل هذه الاحياء في المدنية الابيار و القبة , كما نجد ضمن الفئة الثالثة وهم المستقرين بالضواحي القديمة للعاصمة المتمثلة في بئر خادم السمار و عين النعجة , أين تمثل النسبة الغالبة بها من كانوا من سكان العمارات .

نلاحظ من خلال تحليل المعطيات الاحصائية التي تحصلنا عليها ان معظم الوافدين الى الضواحي المدروسة كانوا ممن يشغلون شقق العمارات وكانوا يتركزون خاصة في الأحياء الشعبية مثل بلكور , الحراش , باب الواد , وتعد هذه الاحياء من الضواحي القديمة للعاصمة التي عمرت قبل الاستقلال وبعده من طرف السكان النازحين إليها و الذين شغلوا شققها الضيقة و بيوتها القديمة في الوقت الذي كانوا بحاجة ماسة الى السكن والعمل هذا الاخير الذي كان من أهدافهم الرئيسية للانتقال الى المدينة اين اصبحوا يعيشون بها في مساكن ضيقة , فمن المبحوثين من كانوا من سكان البيوت الأفقية و الذين غادروها بسبب ضيقها من جهة , ومن جهة أخرى نظرا للطبيعة العمرانية للبيوت الأفقية و المعروفة "بدار عرب " أين نجد في أغلب الأحيان بيتا واحدا منها يضم عددا من العائلات , و الغرفة الواحدة يسكنها أشخاص كثيرون مما جعل هذه البيوت تفتقد للشروط الضرورية للراحة النفسية و البدنية للأشخاص .

وبمرور الوقت تفاقمت المشاكل و إزداد الضغط الاجتماعي و النفسي داخل هذه الاحياء ليدفع بأصحاب المشكل البحث عن المسكن الذي يتلائم مع حجم العائلة , ويتوفر على الشروط الضرورية للعيش التي تمكن افراد العائلة , النشوء في وسط سليم , فبقدر ما يكون البيت كامل الوسائل مستوفي الشروط بقدر ما يكون الناشئون فيه قادرين على مواجهة الحياة وهم على أتم الإستعداد بما لهم من معلومات تلقوها في البيت ... لأن البيت هو المكان

الذي نشبع فيه جزءا كبيرا من إحتياجاتنا ... و لم يطلق على البيت "سكن " جزافا , ونما لأننا تلقى فيه سكينه الروح والبدن " ⁵²⁵

و ذلك أن السكن يعكس النمط المعيشي للساكنيه , و ما ينتجه لطبيعته من تعاملات و سلوكات معينة , باعتباره عنصرا من عناصر التوازن الشخصي للفرد . و يؤثر بشكل فعلي في التنظيمات الإجتماعية و العلاقات الإجتماعية السائدة بين أفراد الأسرة و تقاليدھا .

إد نجد أن المبحوثين الذين كانوا يقطنون بالأحياء الشعبية هم أكثر شغفا لإيجاد مأوى آخر يحل أزمة السكن , و هذا لأن السكان الذين نزحوا من الأرياف إلى المدينة بحثا عن عمل إستقروا في شقق ضيقة فمنهم من سكن بالمناطق العشوائية على أطراف المدينة و قد ثرتب عن هذه الوضعية نتائج مختلفة منها صعوبة الإندماج الشيء الذي أفرز التهميش الإجتماعي , الثقافي و الإقتصادي .

فالسكان الحضريين الجدد كانوا يشكون من صعوبة الإندماج الحضري نفس الشيء بالمقابل العاصمة تشتكي من تلك المجموعات البشرية التي ليست مندمجة فيها ذلك لأن الإندماج الحضري مرهون بالمستوى سوسيو-إقتصادي و بمستوى إرتفاع القدرة الشرائية , و لكن لا يمحو إرتباط المهاجرين بالأصل السوسيو-جغرافي " ⁵²⁶

و ذلك بعد أن أصبح الريفي يعيش محيط يختلف عن محيطه إذ إنتقل من البيت الواسع ذو الحديقة أو بما يسمى " بالجنينة " إلى الشقة الضيقة التي لا يستطيع بها ممارسة كل عوائده و طباعه , ولا يجد بها أدنى تشابه بينها وبين حياته السابقة التي كان يحيها .

و قد أفرز ذلك التهميش الإجتماعي الذي كان نتيجته الفوارق الإجتماعية بين الطبقات الإجتماعية داخل المدينة بين الأحياء الراقية والأحياء الشعبية , هذه الأخيرة التي أصبحت تعاني من مشاكل إجتماعية لاحد ولا حصر لها أين مست البطالة بشكل محسوس الشريحة الاجتماعية الشبانبة بالخصوص وهذا ما إنجر عنه بعض الآفات الاجتماعية كالمخدرات اللجوء الى السرقة و التشرذم الذي كان نتيجة طبيعية للتفكك الاسري .

⁵²⁵ محمد السويدي : المرجع السابق , ص 23-24

⁵²⁶ farouk benatia, opcit : p105

الفصل السادس: مقاصد الوافدين الى الضاحية

جدول رقم 18 : بين توزيع المبحوثين حول متغير طبيعة منطقة الإقامة السابقة وعلاقته بمتغير نوع المساكن السابقة .

المجموع		بيت عمودي		بيت افقي		شقة بعمارة		نوع المسكن السابق
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	مكان الإقامة السابق
30%	42	100%	05	35%	18	23%	19	منطقة راقية
52,14%	73	-	-	49,01%	25	57%	48	حي شعبي
17,85%	25	-	-	15,65%	08	20%	17	ضاحية قديمة
%100	140	04%	05	36,42%	51	60%	84	المجموع

فالظروف المعيشية و عدم ملائمة السكن و المحيط تجعل الأفراد يفكرون في البحث عن السكن و كما يوضح فاروق بن عطية فان المهاجر عندما تكون له الإمكانيات

يحاول الاندماج للمجتمع الحديث , لكن إيجاد مسكن داخل حدود مدينة الجزائر منذ

السبعينات أصبح من الاشياء الصعبة حتى وإن توفر القدر الكافي من المال , هذا ما فرضته ظروف التكسب البشري داخل المدينة , و أصبح الشكل السائد لنوعية البناءات بالمدينة هو البناء العمودي , حيث يمكن هذا النوع من البناء إسكان أقصى ما يمكن من السكان في أدنى مساحة ممكنة , نظرا لمحدودية المساحة بالمدينة , لكن بالمقابل يؤدي الى محدودية الاحساس بالحرية الشخصية , ذلك أن ضيق شقق العمارات و تقارب البيوت بعضها مع بعض يجعل الافراد يراقبون تصرفاتهم وتصرفات أفراد أسرهم خوفا من إزعاج جيرانهم , وتفاديا لخلق أي مشكل , وهذا من شأنه أن يجعل سكان العمارات يشعرون بالضيق , وبوجود الحواجز التي تعرقل ممارستهم الاجتماعية العادية , لنشاطاتهم لعوائدهم وطباعهم اليومية .

ويبقى الانفراد بسكن ذاتي أمل هؤلاء , ولأن إيجاد أرض للبناء بمركز المدينة عاصمة البلاد من المستحيلات , ونظرا للغلاء الفاحش للمساكن الافقية أو العمودية .

لذلك وبعد تراكم لديهم رأس المال يتجهون الى الضواحي الجديدة لمدينة الجزائر والتي أفرزها التوسع المستمر للفضاء المدني لمدينة الجزائر , والتي أصبحت تتوفر على الامتيازات التي أصبحت تفتقدها المدينة كالاراضي المخصصة للبناء , ذلك أننا نجد أن معظم المبحوثين يجيبوننا عن أسباب التفكير في ترك المدينة هو البحث عن سكن اوسع بعد أن توفر رأس مال هذا بالنسبة للضاحية الأولى أما بالنسبة للضاحية الثانية فإن سكانها معظمهم آتون من مناطق كانوا يعانون فيها مشاكل السكن .

لذلك إتجهت أنظار سكان المدينة الى الضواحي الجديدة هذه الأخيرة التي تتوفر على مساحات للبناء بها , و هذا ما حدث مع الضواحي القديمة للعاصمة التي أصبحت شيئا فشيئا ضمن النسيج العمراني للمدينة لتظهر ضواحي جديدة في حدود النسيج العمراني الجديد للمدينة تلعب نفس الدور الذي لعبته الضواحي القديمة قبل تعميرها كما سبق توضيحه في الفصول السابقة .

الفصل السادس: مقاصد الوافدين الى الضاحية

الجدول رقم (19) يبين توزيع مبحوثين حسب نوعية المساكن السابقة و علاقته لمنطقة اقامتهم السابقة

المجموع الكلي		المجموع الجزء		بيت عمودي		بيت افقي		شقة بعمارة		نوعية المساكن السابقة	
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	مكان الإقامة السابق	
30%	42	21,42%	30	40%	2	35,29%	18	13,51%	10	القبية	المنطقة ريفية
		3,57%	5	60%	3	-	-	2,70%	2	الايبار	
		5%	7	-	-	-	-	9,45%	7	المدنية	
52,14%	73	25%	35	-	-	25,49%	13	29,72%	22	بلكور	شعبية حي
		5,72%	8	-	-	15,68%	8	-	-	القصبة	
		7,15%	10	-	-	-	-	13,51%	10	باب الواد	
		14,28%	20	-	-	7,84%	4	21,62%	16	الحراش	
17,85%	25	2,14%	3	-	-	-	-	4,05%	3	بنرخادم	ضاحية قديمة
		10,71%	15	-	-	11,76%	6	12,16%	9	السمار	
		5%	7	-	-	3,92%	2	6,75%	5	عين النعجة	
100%	140	100%	140	3,57%	5	36,42%	51	52,85%	84	المجموع	

و إذ أسقطنا نظرية بورجس على دراستنا , نجد ان بلدية بئر توتة من ضواحي الجديدة والقريبة للعاصمة التي شهدت بداية من السبعينات توافد مكثف نحوها , خاصة قدوما من العاصمة و تشهد الضاحية البعيدة تسالة المرجة منذ سنوات قريبة لنفس الظاهرة في بدايتها .

كما أن من المبحوثين من كانوا من سكان المناطق الراقية والبيوت الفخمة حيث وجدنا أن معظم مبحوثي هذه الفئة غادروا هذا النوع من السكنات ليس لضيقها بل بغرض الاستقلال بسكن منفرد و الانفصال عن البيت العائلي .

احد المبحوثين الذي كان من سكان البيوت العمودية بالابيار يجيب عن سبب مغادرته لمثل هذا النوع من المساكن بقوله : "كنت اسكن مع والدي و اخوتي المتزوجين بالبيت , ورغم اتساع الفيلا , لكنها لم تعد تتحملنا كلنا , خاصة مع عدم التفاهم السائد بالبيت , و

لانه تتوفر لدي الامكانيات المادية و الحمد لله , قمت ببناء هذه الفيلا لكي أكون مستقل

"

و هذا ما يدعونا للقول ان مشكل السكن و المعاناة منه لا تنحصر في سكان العمارات فقط بل تتعدى الى ذوى الفيلات الفخمة التي تسوء بها العلاقات الاجتماعية بين افراد العائلة الواحدة .

هذا ماتعبر عنه معطيات الجدول الموالي حول الاسباب الفعلية لانتقال المبحوثين الى الضواحي .

الفصل السادس: مقاصد الوافدين الى الضاحية

من خلال اجابات المبحوثين عن السؤال المطروح في الاستمارة و المرتبط مباشرة بمحاولة معرفة الاسباب الفعلية لانتقال المبحوثين الى هذه الضواحي سواء الضاحية الاولى او الثانية , واستطعنا التحصل على هذه المعطيات (الجدول (20) .

الجدول رقم (20) : يبين توزيعالمبحوثين الوافدين الى الضاحيتان حسب اسباب انتقالهم الى هذه الاخيرة .

المجموع		الضاحية 2		الضاحية 1		اسباب الانتقال
		العدد	%	العدد	%	المنطقة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	الابتعاد عن مشاكل العاصمة
%25,71	36	%22,5	9	%27	27	
%32,14	45	%30	12	%33	33	بحثا عن سكن اوسع
%29,28	41	%47,5	19	%22	22	السكن بمفردي
%12,85	18	-	-	%18	18	لمجرد الاستفادة بقطعة ارض
%100	140	28,57	40	%71,42	100	المجموع

وتبين لنا أن الوافدين الى الضاحية اختلفت اسبابهم الفعلية للانتقال الى الضاحية و التي حصرناها في الاسباب التالية :

من المجموع الكلي للعينة وجدنا أن النسبة الغالبة ممن كان من أسبابهم الفعلية للانتقال الى الضاحيتين هو البحث عن سكن أوسع تليها فئة المبحوثين الذين كانت اجاباتهم حول أسباب إنتقالهم الى الضاحيتين بقصد الانفراد في السكن وتعتبر الفئة الموالية عن هؤلاء الذين إختاروا الانتقال الى الضاحية للإبتعاد عن مشاكل العاصمة , وأصغر تمثل هؤلاء الذين وفدوا الى الضاحيتين لمجرد الاستفادة بقطعة أرض ولايهمهم غير ذلك .

فكما لاحظنا في تحليل للجداول السابقة فان المبحوثين المعنيين بعدما توفرت لديهم الامكانيات المادية الكافية , ارادوا الانتقال من طبقة اجتماعية الى اخرى و كما نعلم ان اولى طرق التعبير عن المستوى الاقتصادي لفئة اجتماعية ما , هو المظهر الخارجي للشخص و نوعية السكن و شكله الخارجي بالخصوص ويظهر ذلك في السكن الذاتي الذي يستطيع مالكة إضفاء عليه لمساته , هذا الاخير الذي ينم عن المستوى الاقتصادي لساكنيه اذ ان ذوي المستوى الاقتصادي المتوسط يسكنون بمساكن بسيطة مبنية بامكانيات متواضعة , وقد تكون احيانا ذات طابق ارضي و احيانا غير مكتملة البناء , في حين ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع تظهر ابنيتهم فاخرة ذات شرفات متعددة وواسعة ذات تحف اسمنتية مزينة لمدخل المبنى و لشرفه ونوافذه , وهذا ما سجلناه فعلا في شبكة الملاحظة أثناء عملنا الميداني , اذ استطعنا من خلال شكل الابنية ان نميز ذوي المستوى الاقتصادي المتوسط من المرتفع قبل ان نقوم باجراء المقابلة و تدوين بعض المعلومات , الشيء الذي اكد لنا ملاحظتنا فيما بعد (وهذا ما سنتبينه من خلال مبحث استراتيجية الانتقال الى الضاحية) .

و لأن اساس التعبير عن المكانة الاقتصادية مرتبط أيضا بالمجال الجغرافي المناسب بما ان الامر يتعلق بالسكن الذاتي , ذلك ان تعذر على سكان العاصمة ايجاد مجال للبناء بهذه الاخيرة لانعدامه التام , يلجأ هؤلاء الى البحث عنها بعيدا عن العاصمة في ضواحيها التي تتمتع بهذه الامتيازات , اذ ان انتقال هذه الفئة لبلدية بئر التوتة كان على اساس ميزة توفرها على مجالات للبناء مقارنة مع مدينة الجزائر .

اضافة الى انه من اسباب انتقال فئة من المبحوثين الى هذه الضواحي هو الابتعاد عن سلبيات المدينة من ضوضاء وأفات اجتماعية وكل ما تعانيه من مشاكل معاصرة , إذ اختاروا الانتقال الى الضاحية الاولى هروبا من مشاكل العاصمة , لكنهم في نفس الوقت يختارون الضاحية القريبة للعاصمة , رغم توفر الضواحي البعيدة على نفس الامتيازات , فحسب احد المبحوثين الذي كان من سكان الابيار وهو يقطن الآن الضاحية بئر التوتة يقول : " اخترت هذه البلدية لانها بعيدة عن ضوضاء المدينة التي تكثر فيها السرقة وإزدحام الناس ... " , وما يؤكد لنا ذلك هو النظرة السلبية لهؤلاء المبحوثين للضاحية البعيدة او ضاحية الضاحية بلدية تاسلة المرجة ورفضهم الانتقال اليها في أي ظرف من الظروف الشيء الذي نتبينه في العنصر الموالي , في حين ان هؤلاء الذين انتقلوا الى الضاحية الثانية تسالة المرجة كان من اسباب قصدهم هذه المنطقة هو الانفراد في السكن , إذ يتضح لنا من خلال التحليل الاحصائي أن من بين مبحوثي هذه العينة من كان يسكن ببيت مشترك مع اخوته وحتى مع ابناء عمومه فأراد الانفصال عن العائلة الكبيرة , ومن بينهم من كون اسرة حديثا ولكن لانعدام توفر المجالات بعاصمة البلاد , ولغلاء مضاربة الاراضي بالضواحي القريبة بحثوا عنها في الضواحي البعيدة مثلما هو الحال بالنسبة لبلدية بئر التوتة اين وصلت اسعار المتر المربع الى اقصاه في زمن محدد , واصبحت هذه الضواحي (القريبة من العاصمة) مقصد ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع في حين الضواحي البعيدة او ضاحية الضاحية يقصدها هؤلاء الذين تعوزهم القدرة المادية على شراء مثل هذه الاراضي , وهذا ما أقرنوعا من التمايز الاجتماعي والتباين الاقتصادي بين الضاحية القريبة و ضاحية الضاحية .

, واخبرنا في خضم ذلك أحد المبحوثين القاطنين بضاحية الضاحية منذ سنة 1995 بقوله : " لو كان مستواي الاقتصادي يسمح وتوفرت لدي الامكانيات المادية لما اخترت الانتقال الى هذه البلدية , ولعملت على تغيير سكني هذا في منطقة احسن وتكون قريبة الى العاصمة , فعلى العموم هذه البلدية ينقصها الكثير " , كما أن لنقص الاراضي بالضاحية القريبة (بلدية بئر لتوتة) شيئا فشيئا بعد التسعينيات وندرته بعد ذلك يعد من العوامل البارزة التي ساعدت على التكوين المستمر لضواحي جديدة تتمتع بنفس الامتيازات التي إفتقدتها الضواحي القديمة , الشيء الذي اضى نوعا من التباين الاقتصادي والتمايز الاجتماعي داخل الضاحية في حد ذاتها سواء بالنسبة للضاحية أو ضاحية الضاحية , إذ اننا نجد ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع استطاعوا شراء أرض للبناء في الوقت الذي بدأت تعرف أراضي الضاحية القريبة إرتفاع ثمن عقارها عن مساوي , مقارنة مع سنوات

الفصل السادس: مقاصد الوافدين الى الضاحية

الثمانينات أين كان ثمن الارض معقول يتسنى لذوي المستوى الاقتصادي المتوسط لذلك تجمع كل من الضاحيتين بين كل هؤلاء .

إضافة الى إختيار الاستقرار بالضاحية يكون محدد بمقياس آخر بعيدا عن سعر الارض الا هو قربها من العاصمة فرغم غاية الوافدين الابتعاد عن العاصمة ولكن يكو ن الابتعاد جغرافيا فحسب , ولكن في نفس الوقت يحرصون على أن يبقون قريبين من الامتيازات التي تتمتع بها عاصمة البلاد , لتركز معظم التجهيزات القاعدية بها , وجل الانشطة الثقافية و الاجتماعية , ويرفضون بشدة اقتراح الانتقال الى الضاحية الثانية رغم توفر فرصة لبناء سكن اوسع بأقل تكاليف لانخفاض مضاربة الارض بها .

وضّح لنا الجدول رقم (21) العوامل الحقيقية التي استقطبت أنظار المبحوثين للضاحية و ما هو الاساس الذي تم اختيار ضاحية بعينها دون الأخرى من طرف هؤلاء المبحوثين للاستقرار بها , وما هي الميزات التي تتوفر عليها هذه الضواحي وساعدت في استقطاب أنظارهم .

الجدول رقم 21 : يبين توزيع المبحوثين الوافدين على الضاحيتين حول ميزات اختيارهم الاستقرار بالضاحية .

المجموع		الضاحية 2		الضاحية 1		المنطقة أساس الاختيار
		العدد	%	العدد	%	
50	35,71%	-	-	50	50%	قربها من العاصمة
63	45%	27	67,5%	36	36%	توفر مساحات البناء
27	19,29%	13	32,5%	14	14%	بناء اسرة جديدة

الفصل السادس: مقاصد الوافدين الى الضاحية

المجموع	100	%71,43	40	%28,57	140	%100
---------	-----	--------	----	--------	-----	------

وتحليل المعطيات الاحصائية للجدول رقم (21) أوصلنا الى بعض النتائج أهمها :

أن معظم المبحوثين المجموع الكلي للمعينة يشتركون في إختيار واحد , الذي على أساسه إستقروا بهذه الضواحي و الذي يتمثل في توفرها على مساحات للبناء , و لكن تختلف هذه النسبة من ضاحية إلى أخرى إذ يتضح لنا جليا أن أكبر نسبة وتمثل أكثر من نصف مبحوثي الضاحية الثانية وهم سكان تاسلة المرجة إستقطب أنظارهم إلى هذه الأخيرة توفر الاراضي التي أصبحت متاحة لاستغلالها للتعمير الحضري , رغم علم سكانها ببعد هذه المنطقة جغرافيا عن مركز المدينة , في حين أن نصف مبحوثي الضاحية الأولى الذين إختاروا الإستقرار بهذه الأخيرة كان على أساس قربها الجغرافي من مدينة الجزائر المنطقة التي وفدوا منها.

وإضافة الى ما اسلفنا ذكره في العناصر السابقة , إستطعنا أن نستشف من خلال المعطيات التي جاء بها هذا الجدول أن الوافدين الى بلدية بئر التوتة القريبة من مدينة الجزائر , اختاروا الاقامة بهذه الضاحية الاولى لتوفرها على مجالات تتسع للبناء قصد السكن , لكن الاختيار كان بمراعاة ميزة قربها من العاصمة , فهذه الاخيرة اهم ميزة استقطبت انظار سكان العاصمة نحو هذه الاخيرة .

بالإضافة الى هذه الميزات اضافة ميزة ضم البلدية الى ولاية الجزائر ضمن التقسيم الاداري الجديد لسنة 1990 (انظر فصل تهيئة المجال الحضري العاصمي) , امتيازات الى هذه البلدية عملت على ازدياد لفت الانظار نحوها من طرف الراغبين في امتلاك قطعة أرض بها بقصد الاستقرار , وقد كان لهذا دور فعال في إزدياد التوافد نحوها منذ سنوات التسعينات , فهذه العملية تعني بالنسبة للوافدين الى هذه الضاحية من مدينة الجزائر انهم ما يزالون في اطارها وهم بذلك لم يخرجوا عن الحدود الادارية لولايتهم السابقة , وهذا ما يعمل ايضا على تقريب مصالحهم من المدينة , و تبقى علاقتهم مع الادارة و التجهيزات الكبرى بالعاصمة قائمة , بدلا من أن يصبحوا مشتتين بين مصالحهم التي ما تزال مرتبطة بالعاصمة مقر سكانهم السابق , والشؤون الادارية المتعلقة بالولاية التي كانت تابعة اليها بلدية بئرالتوتة ألا وهي ولاية البلدية , اضافة الى ان الاستقرار بهذه الضاحية يعني بالنسبة

لهؤلاء الخروج من المدينة و الابتعاد عن مساوئها , لكن في نفس الوقت البقاء داخلها بمعنى اوضح ان هؤلاء يضمنون ازدواجية مكان الحياة , فهم يستقرون بالضاحية لتوفرها على المساحات التي تمكنهم من البناء و الاتساع في السكن و يضمنون قريهم من المنشآت القاعدية الكبرى و المصالح العمومية التي تتواجد مقراتها بمركز المدينة .

و ما يؤكد استنتاجنا هذا حول مراعاة الوافدين الى الضاحية الاولى (بلدية بئر التوتة , قربها من مدينة الجزائر هو اجابة معظم المبحوثين بالنفي قطعاً عن سؤالنا المتعلق فيما اذا كانوا يقبلون السكن بمجال اوسع و سكن احسن بمنطقة تاسلة المرجة او بلدية

بو فاريك ,) وهي مناطق كما نعرف ماتزال تحتوي على أراضي شاغرة) و اختلفت تعليقاتهم كما سنلاحظ في العنصر الموالي , ويمكن اضافة الى ذلك تصور المبحوثين لمدينة الجزائر حالياً اين معظمهم يصفونها بالفوضى و قلة النظافة و نقص التنظيم و قد تكون هذه الاراء و التصورات اتجاه المدينة من الاسباب المدعمة لاثناء سكانها عن رغبتهم في مغادرتها و البحث عما تفتقده خارج حدودها .

فضلا عن توفر السبل السهلة للمواصلات والتي كان لها بالغ الاثر على هذا الاختيار , المتمثلة في الطريق السريع و طرق السكك الحديدية حيث ان الطريق السريع رقم 1 وخط السكك الحديدية الذي يربط بين بلدية بئر التوتة و مدينة الجزائر و مدن اخرى يسهل عملية الحركة و التنقل اليومي بين كل منهما , فلا يتطلب ذلك سوى 20 دقيقة على اقل

تقدير للتنقل من العاصمة الى هذه الضاحية , اضافة الى وسائل المواصلات المتوفرة سواء تلك التي يملكونها والتي تمكنهم هم و اولادهم من التحرك السريع الى المدينة

او وسائل النقل العمومية المتوفرة , ذلك ان الوافدين يحاولون بذلك مراعاة المسافة بين كل منهما و عدم الابتعاد عن حدود المدينة , وذلك تقاديا لاحداث القطيعة مع مكان اقامتهم السابق ومحيطهم الاجتماعي الذي افوه و كونوا علاقات اجتماعية يصعب قطعها فجأة , اضافة الى تعلقهم بمكان دراسة أبنائهم خاصة الذين مايزلون بنفس مدارسهم السابقة بالعاصمة ولم يشاؤوا تغييرها هذا ما يجعل تنقل أبنائهم دون صعوبة ذلك أن هؤلاء الآباء يضمنون لأبنائهم خاصة اولئك الذين لاتتعدى أعمارهم 15 سنة و التنقل اليومي بين البلدية و مكان دراستهم الكائن بالعاصمة و دون عناء البحث عن أماكن يقيمون فيها طيلة ايام

الدراسة بدلا من أين يفكر آباؤهم في تركهم عند الاقارب أو الجيران القدامى , وما ينتج عن ذلك من تذبذب و عدم الاستقرار النفسي و الاجتماعي لدى الطفل والاحساس بالثشتت بين البيت العائلي الذي يعود إليه كل نهاية اسبوع وبيت هؤلاء الذين يقيم عندهم بقية الايام الاخرى الشئ الذي وهذا مايجعلهم بخروجهم للشارع عرضة لأي إنحراف إنحراف و إكتساب العوائد السيئة وهم بعيدين عن مراقبة الاهل .

الفصل السادس :مقاصد الوافدين الى الضاحية

من خلال الجدول رقم (22) في اجابة عن سؤالنا الموجه لمبحوثي الضاحية القريبة (بلدية بئر التوتة) رأيهم في ضاحية الضاحية تاسلة المرجة فيما اذا كانوا يقبلون الانتقال الى هذه الاخيرة في حال اذا توفرت فرصة اكبر للعيش وسكن اوسع بأقل تكاليف ممكنة وكانت معظم اجابات المبحوثين بل جلها بالنفي قطعا عن السؤال المطروح عليهم , فيما جمعنا تعليقاتهم لهذه الاجابة السلبية كما يلي :

الجدول (22)يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم في ضاحية الضاحية:

العدد	عدد المبحوثين اجاباتهم
36%	بعد المنطقة
42%	لأعرف المنطقة
22%	مشاكل أمنية
100%	المجموع

العدد الكلي للعينة بهذا الجدول هو 100 وتمثل مبحوثي الضاحية الاولى فحسب .

تركزت معظم اجابات المبحوثين حول رفضهم الانتقال للعيش بتسالة المرجة , حتى وان اتاحت لهم الفرصة للظفر بسكن اوسع ومساحة ارضية اكبر , ولكن اختلف تحليلهم لرفضهم هذا حسب نظرتهم للمنطقة ,حيث أن أكبر نسبة تمثل من المبحوثين الذين لم يشاؤا السكن بهذه الضاحية الجديدة للعاصمة , معللين ذلك بعدم معرفتها الجيدة لهذه المنطقة , وفي الدرجة الثانية تأتي فئة المبحوثين الذين عللوا إجابتهم بالنفي بسبب البعد المجالي للمنطقة عن عاصمة البلاد وأقل نسبة اجابات تظهر ممن تخيفهم الحالة الامنية المتدهورة للمنطقة .

إذ اتضح لنا من خلال معطيات هذا الجدول أن فئة من المبحوثين عللت اسباب اجابتها بالنفي للانتقال الى المنطقة بالبعد المجالي لهذه الاخيرة , ذلك ان المبحوثين وهم من سكان العاصمة ما يزالون مرتبطين بهذه الاخيرة اقتصاديا واجتماعيا , اذ ان معظمهم بقوا دائما يزاولون نشاطاتهم المهنية بها اضافة الى العلاقات الاجتماعية مع محيطهم الاجتماعي السابق اين مقر سكناهم القديم , سواء لوجود اهلهم او اقاربهم او جيرانهم و اصدقائهم , الذين ماتزال تربطهم معهم علاقات ودية , وبهذا الصدد يقول أحد المبحوثين : "أولا أنا لأستطيع أن أسكن بمنطقة لأعرفها و لا أعرف أحدا هناك , ثانيا فهي بعيدة جدا سواء عن مكان عملي بلابيار أو عن بيتي القديم اين يسكن أهلي بلابيار أيضا ... "أش داني " للمنطقة لأعرفها , فانا مرتاح و الحمد لله فيئر التوتة منطقة calme و بعيدة عن مشاكل العاصمة " رغم ان المبحوث يتنقل بسيارته الخاصة لكنه اختار مقر سكنه على أساس قربها من مصالحه الموجودة بالعاصمة .

وأهم ملاحظة هنا نجد وجوب ذكرها , هي ان حتى المبحوثين الذين يقطنون بالضاحية الاولى بلدية بئر التوتة يميزون بين مجال جغرافي وآخر داخل حدودها , ذلك ان هناك تجزئات موجودة وسط بلدية بئر التوتة في الجهة الشمالية لها , اين تتركز معظم المحاللات التجارية و سوق البلدية , و التجهيزات القاعدية الاخرى كالمدارس و المتوسطات و الثانوية اضافة الى المستشفى و المستوصفات , في حين ان هناك سكنات أفقية أخرى في الجهة الجنوبية للبلدية و التي يفصل بينها و بين وسط البلدية الطريق السريع التي تبعد عنها بأكثر من كلومترين اذ ان معظم الاراضي الموجودة في هذه المنطقة كانت عبارة عن أراضي زراعية باعها أصحابه لهؤلاء الوافدين الى البلدية للبناء عليها , و هذه النطقة تفنقد لكل المرافق السالفة الذكر , اذ أن الاشخاص يضطرون التنقل الى وسط البلدية , كما أن الاطفال بضطرون التنقل يوميا صباحا و مساء الى مدارسهم المتواجدة بوسط البلدية او لاقتناء حاجياتهم مشيا على الاقدام بقطع هذه المسافة البعيدة , وذلك لنقص وسائل النقل التي تربط بين هذه المنطقة ووسط البلدية و لانعدامها في السابق , و الجدير بالذكر هنا هو

انه على طول مسافة كلومترين التي تأتي بعد الخط السريع هي عبارة عن أراضي زراعية قبل أن نصل الى التجمعات السكانية و التي يليها خط السكك الحديدية , وما أردنا أن نصل اليه من خلال ما سبق ذكره هو أن كل هذه الاوضاع و الظروف جعلت السكان الذين اشترؤا أراضي بهذه الجهة الجنوبية للبلدية يحاولون بشتى الطرق شراء سكن ذاتي بوسط البلدية , وهذا طبعا بعد توفر الامكانيات المادية لانه في السنوات الاخيرة أصبح سعر البناءات مرتفعا جدا , ناهيك عن عدم الظفر بقطعة أرض بالبلدية لاستغلالها جلها لصالح التعمير الحضري سواء باقامة السكنات الذاتية أو العمارات التي غطت معظم أراضي البلدية , هذا ما يؤكد لنا أحد المهندسين المعماريين بالمنطقة بقوله : " أتحدى أي شخص يقول بوجود قطعة أرض للبناء بالبلدية لصالح البناء "

إضافة الى ذلك فان من المبحوثين من رفض الانتقال الى الضاحية البعيدة بسبب أنها منطقة يجهلها تماما , الشيء الذي يوضح لنا انه من طبيعة الافراد قبل الانتقال للعيش بمنطقة معينة يلجؤون الى تكوين معرفة مسبقة عن المنطقة وعن الجيران تطبيقا للمقولة الشعبية " الجار قبل الدار " فهناك من المبحوثين من انتقل الى هذه الضاحية بعد ان تعرف على اصدقاء كانوا يسكنون بها, ومنهم من كان لديه اقارب بهذه الضاحية او انه كان يعمل بها او في منطقة قريبة منها الشيء الذي سمح لهؤلاء من تكوين معرفة جيدة عن المنطقة .

ومن الاشياء التي ساعدت هذه الفئة من المبحوثين على الحصول على قطعة ارض بالمنطقة إتباع بعض السبل , كعلاقتهم مع الادارة بالمنطقة للحصول على ارض بالتجزئات التي وزعتها البلدية في سنوات الثمانينات و بداية التسعينيات , ومنهم من كان لديه اصدقاء يقطنون بالبلدية نفسها أين تم إرشادهم من طرف هؤلاء الاصدقاء الى اراضي الخواص او المساكن المبنية التي يريد اصحابها بيعها تفاديا عناء البحث عنها من خلال الوكالات العقارية وتوفيرا للمال الذي يقدم لهذه الوكالات مقابل خدماتها , وهذا ما يتضح لنا من خلال اجابة احد المبحوثين عن سؤالنا المطروح سابقا بقوله : " طبعا لا اسكن بهذه المنطقة حتى وان توفر مسكن اوسع , فبلدية بئر التوتة التي اسكن فيها انتقلت اليها بعدما سمعت عنها جيدا و كنت اتردد عليها لزيارة بعض الاصدقاء , إضافة الى أن مكان عملي كان قريب من هنا حيث كنت اعمل بمنطقة " باباعلي" لذلك اعجبنتي و لاحظت ان ناسها ملاح , فاوصيت اصدقائي "يدبرولي" أرض بالمنطقة و استفدت بتجزأة التي وزعتها البلدية آنذاك ."

ولا يمكن الاغفال هنا عن الحالة الامنية التي عرفتها ضاحية الضاحية في العشرية الحمراء , والتي كانت من العوامل الطاردة للسكان و المعرقلة لنمو المنطقة من عدة جوانب , الشيء الذي جعل عدد الوافدين الى هذه البلدية محتشم مقارنة مع الضواحي الجديدة الاخرى

التي اصبحت تتوفر على المميزات التي تستقطب السكان اليها كتوفرها على اراضي للبناء و انخفاض مضاربة الاراضي بها .

وفي اجابة له عن نفس سؤالنا يقول أحد المبحوثين : " لا اقبل ذلك لانها منطقة بعيدة كما انها الان منطقة خطيرة .." و يقصد بذلك الوضع الامني الذي عرفته المنطقة في السنوات الماضية و يظهر جليا ان العائلات التي تنتقل للسكن بأي منطقة تستفسر دائما قبل الانتقال عن المحيط الاجتماعي الجديد , ذلك المحيط الاجتماعي الملائم يساعد الفرد على ربط علاقات اجتماعية جيدة مع محيطه الاجتماعية , وهذا ما سنتبينه من خلال العنصر الموالي .

II. استراتيجية الانتقال الى الضاحية :

هذا المبحث تم الاعتماد فيه على المعلومات المتحصل عليها ونحن بصدد التحضير لرسالة الماجستير والتي كانت تحت عنوان : " بروز مجتمع المتروبول جراء توسع الفضاء المدني نحو التخوم و الضواحي المجاورة "

حيث خصصناه لمعرفة الأسباب الرئيسية لانتقال المبحوثين إلى الضاحية وإستراتيجيتهم من وراء ذلك , و لكي يتسنى لنا معرفة ذلك إعتدنا على غرار ما صرح به المبحوثين خلال المقابلة على نقاط التي دوناها في شبكة الملاحظة أثناء دراستنا الميدانية من بينها ملاحظة عدد طوابق المسكن , نسبة إنجازة , ووجود نشاط إقتصادي أو عدم وجوده مع المسكن و محاولتا منا إقامة علاقة بين هذه المتغيرات و متغير الدخل ومدة إنجاز المسكن ولمعرفة هذه المدة إعتدنا على الفارق الزمني بين سنة شراء الارض وسنة الالتحاق بالمسكن الجديد .

اضافة الى ذلك و لمتابعة سيرورة تطور الظاهرة المدروسة بين المدة التي بدأنا فيها دراسة هذه الظاهرة و ووضعيته الحالية , حيث توصلنا لذلك بالقيام بالمقارنة بين هذه البيانات سابقا وماهي عليه الآن .

الجدول رقم (23) يبين توزيع مبحوثين حسب المدة المستغرقة في البناء و علاقة ذلك بنسبة انجاز المساكن و عدد الطوابق بها

المجموع	من 8 الى 10				من 4 الى 7				من سنة الى 3				انجاز البناء	
	غير تام		تام		غير تام		تام		غير تام		تام			
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	عدد الطوابق
20,71%	29	11,76%	4	23,80%	5	33,33%	5	25%	8			26,92%	7	طابق ارضي
79,28%	111	88,23%	30	76,19%	16	66,66%	10	75%	24	100%	12	73,07%	19	اكثر من طابق
100%	140	24,28%	34	15%	21	10,71%	15	22,85%	32	8,57%	12	18,58%	26	المجموع

في هذا الجدول حاولنا ربط العلاقة بين الشكل الخارجي للمسكن و المستوى الاجتماعي وهذا اعتمادا على شبكة الملاحظة حيث قمنا بتدوين كل الملاحظات التي أردنا الوصول اليها والتي لم نستطع الحصول عليها من خلال الاستمارة , حيث تبين لنا أن هناك من العائلات المبحوثة من بنت مساكنها بطابق ارضي فقط , وهناك من تعددت الطوابق بمساكنهم كما إستطعنا أن نلاحظ التباين في سنة بناء البيت من أسرة الى أخرى , ومع إجراء المقابلة تبين لنا المدة الزمنية التي أنجزت خلالها كل أسرة بيتها ,

ومحاولة من معرفة لماذا هذا الاختلاف إتضح لنا بعد جمع المعطيات الاحصائية أن هناك فئتين من المبحوثين , الفئة الاولى تضم المبحوثين الذين تعددت الطوابق بمساكنهم , أما الثانية صنف ضمنها المبحوثين الذين تحتوي أبنيتهم على طابق ارضي فحسب , حيث يبين لنا الاتجاه العام أن الفئة الاولى تمثل أكبر نسبة في حين تنخفض النسبة كثيرا الى لدى الفئة الثانية. أنظر الجدول 23.

وبعد القراءة الدقيقة للمعطيات التي جاء بها هذا الجدول نجد أن أكبر نسبة ضمن الفئة الاولى تمثل هؤلاء الذين سجلنا ضمن شبكة الملاحظة أن أبنيتهم غير تامة الانجاز , والتي إستغرقت مدة إنجازها من سنة الى 3سنوات , تليها ضمن هذه الفئة نسبة الذين لم يتموا إنجاز مساكنهم حيث تطلبت مدة الانجاز مدة طويلة إمتدت بين 8 الى 10سنوات .

بالمقارنة نجد أعلى نسبة ضمن الفئة التي قامت ببناء سوى طابق ارضي فحسب وهي تقييم ببناء غير تام تراوحت مدة إنجازها بين 4 الى 7 سنوات , في حين أصغر نسبة تمثل الفئة التي لم تمكنها إمكانياتها الاقتصادية من بناء سوى طابق ارضي فحسب , في حين باقي البناء ما يزال قيد الانجاز إذ تطلب منها مدة طويلة إمتدت بين 8 الى 10 سنوات .

يتضح لنا جليا من خلال هذه المعطيات أن هناك فئة من المبحوثين من بنت مساكن بطوابق متعددة منها التامة وبعضها الآخر نجد سكانها يشغلون الطابق السفلي للمسكن في حين بقيته ما يزال قيد الانجاز تام تباين الوقت المستغرق في بناء المساكن المبحوثين , فمن المبحوثين من أنجزوا مساكنهم في مدة قصيرة تراوحت بين سنة الى 3سنوات , وتحددت مدة الانجاز التي استغرقت 8 الى 10سنوات كأطول مدة بنى بها المبحوثين مساكنهم على مراحل في هذه الفترة الزمنية الطويلة , فمنهم من سجلنا ضمن شبكة الملاحظة أن بناءهم تام لكن يحتوي على طابق ارضي فحسب , كما أن الذين تتعدد الطوابق بمساكنهم جزء منها ما يزال قيد الانجاز رغم طول هذه المدة .

ويمكن إرجاعه هذا التباين بين هذه الفئات الى الامكانيات المادية لعائلات المبحوثة وهنا تظهر أهمية العامل الإقتصادي الذي يلعب دورا بارزا في تحديد إستقرار العائلة و تماسكها , فمن خلاله يمكن تلبية الحاجيات الإجتماعية لأفراد المجتمع , و يعد السكن من الحاجات الضرورية التي لا يستغني عنها الفرد , فالوضع الإقتصادي يضطر صاحب الدخل المنخفض الإقامة في مسكن ضيق لا يوفر القدر الضروري لسبل الحياة المريحة لساكنيه فحسب ما إستقيناها من الميدان فذوي الدخل البسيط أو المنخفض لم يسمح لهم هذا الأخير من إنجاز مساكن فاخرة بطوابق متعددة , لكن حاجتهم للتوسع في سكن جعلتهم يبنون مساكن بسيطة لكنها متسعة و تتوفر على شروط الملائمة العيش , رغم أن البحث عن سكن من الأسباب القوية التي دفعت بهذه الفئة الإنتقال إلى الضاحية , لكن تتعدد ظروفهم و أحوالهم الإجتماعية التي جمعتهم في فئة إجتماعية واحدة , فمنهم من أثنى رغبته في السكن بهذه الضاحية للإتساع في مسكن يتناسب و حجم العائلة حيث يمكّن إتساعه من لم شمل كل العائلة تحت سقف واحد , بعد ما كانت تعيش بشقق ضيقة عدد أفراد العائلة لا يتناسب و الغرف الموجودة بها , إذ لاحظنا في مقابلتنا مع المبحوثين أن الإتساع في السكن

كان من الأسباب الأولى التي دفعت بهذه الفئة الإنتقال إلى الضاحية و هذا بعدما توفر لديها قدر معين من المال أجاز لها التفكير في مسكن أفضل , كما نجد و في نفس هذه الفئة

هؤلاء الذين كونوا أسرة حديثة و لديهم قدر كافي من المال فكروا في بدأ حياتهم الزوجية في مسكن بعيدا عن شقق العمارات بالعاصمة , أين أصبح قيمة كراء مسكن بهذه الاخيرة لمدة 20 شهرا يعادل شراء أرض ذات مساحة معقولة بالضاحية , لذلك إختارت هذه الفئة الإد خا ر و شراء قطعة أرض و بناء مسكن من طابق أرضي فقط و أحيانا تطول مدة إنجاز المسكن لسنوات عديدة ينجز فيها رب الاسرة مسكنه على مراحل حسب ما يتوفر لديه الامكانيات المادية , بدلا من كراء مسكن يغادره بعد شهور قليلة خاصة في ظل هذه الظروف التي تشهدها عاصمة البلاد اليوم فإيجاد مأوى أو سكن ملائم من أكبر الصعوبات التي يواجهها سكان المدينة اليوم , حتى و إن توفر لديهم القدر الكافي من المال , و يدخل ضمن هذه الفئة الأسر التي انفصلت عن الأسرة الكبيرة أين الإبن الذي عاش مع والديه في سكن قد لا يسعهم و إخوته و بعد أن يدخر قدر معتبر من المال إتجه بالإستقلال بعائلته الصغيرة في سكن ملائم .

و هذا ما إتضح لنا من إجابات بعض المبحوثين عن أسباب الإنتقال إلى هذه الضاحية كما سبق توضيحه في المبحث السابق , و حتى العائلات الميسورة إضطرت للبحث عن مجالات تتسع للبناء ليس قصد السكن فحسب , فالسكن كان من الأسباب الظاهرة للإنتقال إلى البلدية , أما أسبابها الخفية و الدوافع الأساسية فهي حاجتها لإستثمار رأس المال و إعادة إنتاجه من خلال بناء مساكن فاخرة بطوايق متعددة لحاجتها للطابق السفلي للسكن لإقامة نشاط إقتصادي يتمثل في المحلات التجارية أو الورشات الصناعية تضمن من خلاله دخلا لأفراد الأسرة و يمكنها من تحسين مستواها المعيشي بالتوسع في التجارة , الشيء الذي لم تكن تسمح به المجالات بالمدينة , وكما نعرف فان السكن الذاتي رغم أنه جاء لحل أزمة السكن التي كان يعاني منها قطاع السكن بالعاصمة في مرحلة معينة إلا أنه كان موجه إلى طبقة إجتماعية معينة ذات مستوى معيشي و إمكانيات مادية تسمح لها بالإعتماد على نفسها في البناء , فالإنتقال من شقة بعمارة إلى مسكن فردي أو حتى من سكن فردي سواء تقليدي " دارعرب" , يشرح لنا دوافع كل فئة للإنتقال للسكن بالضاحية فالفئة الأولى هي من العائلات التي لجأت للسكن الفردي و البناء الذاتي هروبا من ضيق الشقق هذا المسكن الذي يلبي الحاجيات الإجتماعية للفرد الذي حرم منها في شقق العمارات , لذلك فهذه الفئة تلجأ لبناء مجرد الطابق السفلي و تنتقل للسكن به لحاجتها الماسة للسكن فحسب الذي يتناسب مع افراد العائلة و ترجئ اكمال المبنى الى ان تتوفر الامكانيات المادية , فمن خلال ما

دوناه في شبكة الملاحظة إستعطنا أن نلاحظ , أن هذه الفئة مساكنها تحتوي على طابق ارضي فقط ويظهر البناء غير تام , كما أن الشكل الخارجي لهذه المساكن ينم عن الحالة المادية لساكنيه , اذا انها تظهر مساكن بسيطة , وهناك فئة اخرى من العائلات الوافدة الى هذه الضاحية , تعبر من خلال انتقالها لبناء المساكن الفاخرة عن حالتها المادية المرتفعة و مستواها الاجتماعي وبحثا عن الهدوء الذي تتمتع به الضواحي , أما الفئة الثالثة وهي الفئة التي إنتقلت الى الضاحية إنتقلت لحاجتها لسكن أوسع لكن ربطت هذا الانتقال بإستراتيجية إقتصادية لها علاقة وطيدة بامكانياتها المادية وبتراكم رأس مالها فهذا الحراك الاجتماعي جاء نتيجة رغبة حقيقية لهذه الفئة الانتماء الى بناء طبقي معين بالانتقال من طبقة سوسيو – اقتصادية الى طبقة اخرى بما يتناسب مع مستواها المعيشي الجديد اين يتضح هنا ان الدافع بالانتقال مرتبط بميكانيزمات اقتصادية بالدرجة الاولى , الشيء الذي سيتضح لنا أكثر من خلال معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم (24) يبين توزيع المبحوثين حسب وجود نشاط إقتصادي مع مساكنهم .

المجموع		الضاحية 2		الضاحية 1		المنطقة نشاط تجاري
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
52,85%	74	37,5%	15	59%	59	يوجد
47,15%	66	62,5%	25	41%	41	لا يوجد
100%	140	28,57%	40	71,28%	100	المجموع

لمعرفة الميكانيزمات الاقتصادية لانتقال المبحوثين الى الضواحي اعتمدنا على شبكة الملاحظة أين اتضح لنا أن الوافدين الى الضاحية رغم أن قصدهم الظاهر هو السكن في مسكن يتميز بالاتساع ويظهر بناءه شخصية والمستوى الاقتصادي لسكانه حيث تبين لنا من خلال الاتجاه العام للجدول أن أكبر نسبة تمثل العائلات التي تقيم نشاطات اقتصادية مختلفة , وتختلف هذه الظاهرة من ضاحية الى أخرى حيث نجد ان النسبة الأكبر من مبحوثي ضاحية الضاحية بلدية تسالة المرجة لانجد مع محل إقامتهم أي نشاط إقتصادي من أي نوع كان , أما بالنسبة للضاحية الاولى فوجدنا أن أكثر من نصف مبحوثين القاطنين بها يقيمون نشاطات اقتصادية في الطابق الارضي لمساكنهم , وقد تبين لنا هذه المعطيات الأهداف الحقيقية لتوافد هؤلاء الى كل من الضاحيتان المذكورتان , ذلك ان الوافدين الى الضاحية القريبة يمثلون طبقة اجتماعية معينة , اذ وجدنا أن معظمهم ذوي امكانيات مادية لا بأس بها لم يكن السكن ذلك المشكل الذي يؤرقهم , بل كان السكن خلفية لاستثمار رأس

المال المتراكم باقامة نشاط إقتصادي , هذا الاستثمار الذي لم يتسنى لهم بالمدينة , مقارنة مع ضاحية الضاحية أين نجد أن معظم المبحوثين ذوي مستوى اقتصادي متوسط .

ونلاحظ ان معظم الوافدين الى الضاحية الثانية لم يقيموا نشاط اقتصادي في الطابق السفلي لمساكنهم او بمحاذاته بل كان هدفهم وراء انتقالهم الى هذه الضاحية هو السكن و يتعلق الامر بتلك الفئة التي ماتزال نشطة بالمدينة انتقلت من هذه الاخيرة و غيرت السكن دون تغيير لمكان العمل , وهذا ما يفسر لنا ان هذه الحركية هي حركية سكنية اثنى هؤلاء عن رغبتهم في الانتقال الى سكن اوسع بالضواحي بعد توفر الامكانيات المادية لهذه الفئة حيث تتدخل في هذه الحركية بعض دورات الحياة كميلاد اطفال جدد لدى العائلة . حيث يزداد عدد افراد الاسرة اين تكون العائلة بحاجة الى سكن اوسع يتناسب مع حجم العائلة , او زواج الابناء , و يمكن اضافة الى هذه العوامل تراكم رأس المال , الذي يساهم في تلبية الحاجة الاجتماعية لهذه العائلة و المتمثلة في السكن اضافة الى تحقيق طموحات هذه الفئة في الارتقاء بالمستوى المعيشي و الانتقال الى طبقة اجتماعية اخرى تتناسب و مستواهم المعيشي الجديد و امكانياتهم المادية و يعتبر السكن من الحاجيات الاولية التي تتبادر الى ذهن هؤلاء لان شكله الخارجي و مجال تواجده ينم عن المستوى المعيشي لسكاني , حيث وجدنا من بين الوافدين الى البلدية الذين بنوا اسرة حديثة المتزوجون الجدد و الذين اختاروا الاستقرار بسكن فردي حتى و ان كان بطابق ارضي لم يتما بعد إنجازه , احدى المبحوثات تجيبني عن اسباب الانتقال الى البلدية " انتقلت الى هنا بعدما تزوجت , اردت ان اسكن بمفردتي " , و من بين هذه الفئة من ارادوا الانفصال عن العائلة الكبيرة الممتدة و السكن في بيت منفصل و ويتم ذلك بميكانيزمات معينة تتضح لنا في العناصر الموائية .

بالارتكاز على تحديد مراحل اتمام البناء حاولنا شرح إستراتيجية الإقامة بالضاحية , اذ من خلال دراستنا الميدانية لاحظنا أن المبحوثين رغم أن مساكنهم تتشابه في الطبيعة العمرانية , حيث أن مجملها عبارة عن مساكن عمودية , إلا أن نسبة إنجاز هذه المساكن تختلف من عائلة إلى أخرى , و قد ربطنا ذلك بوجود نشاط اقتصادي أو عدم وجوده مع المسكن إعتقادا على شبكة الملاحظة وعلاقة ذلك بالمستوى الاقتصادي للعائلة , لمعرفة إستراتيجيتهم من وراء الإقامة بالضاحية .

صنفنا ضمن هذا العنصر مبحثينا ضمن فئتين الفئة الاولى والتي يحتل الطابق السفلي لمساكنهم نشاطا تجاريا ووجدناها بأكبر نسبة من المجموع الكلي , أما الفئة في المرتبة الثانية وتضم المبحوثين الذين لم نسجل ضمن شبكة الملاحظة وجود لأي نشاط تجاري من أي نوع مع محل لإقامتهم, ويتضح لنا من خلال الجدول أن النسبة الغالبة تتجلى لدى الفئة الاولى من المبحوثين والذين يتراوح دخلهم بين 1600 الى 2400 دج , أين لاحظنا أن أبنيتهم تامة الانجاز, في حين أحصينا بنسبة أقل فئة المبحوثين التي تمثل هؤلاء الذين يتراوح دخلهم بين 800الى1600 دج لكن أبنيتهم ما تزال قيد الانجاز , وتمثل أصغر نسبة فئة المبحوثين الذين يتراوح دخلهم بين 2400 الى 3200 دج والذين سجلنا ضمن شبكة الملاحظة أن أبنيتهم تامة الانجاز .

بالمقارنة نجد ضمن الفئة الثانية للمبحوثين أن أكبر نسبة تمثل هؤلاء الذين يتراوح دخلهم بين 1600 الى 2400 دج وما تزال أبنيتهم قيد الانجاز, تليها نسبة الذين يتراوح دخلهم 2400الى 3200 دج والذين صنفناهم ضمن الفئة التي أتمت إنجاز مساكنها , في حين أصغر نسبة متعلقة بالفئة التي نجد أن أبنيتهم تامة الانجاز والذين يتراوح دخلهم بين 1600 الى 2400 دج.

اتضح لنا من خلال تحليل معطيات هذا الجدول أن من بين المبحوثين رغم أن دخلهم متوسط لاحظنا أن أبنيتهم تامة و يحتل جزء من المسكن نشاطا تجاريا , كما سجلنا ضمن شبكة الملاحظة أن هنا من بين المبحوثين من تتعدد الطوابق بمساكنهم في حين أنها غير تامة الانجاز .

وهذا مايبين لنا أهمية هذا النشاط التجاري كسبيل معيشي ساعد هذه الفئة على إتمام بناءها ومن ثم تحسين مستواها المعيشي , كما سجلنا ضمن شبكة الملاحظة أن هناك فئة من المبحوثين رغم ان دخلها منخفض وأبنيتها غير تامة الانجاز لكن النشاط التجاري يحتل الطابق السفلي لمسكنها فهذه الفئة قامت بانشاء النشاط التجاري , إذ إستثمرت كل ما لديها من مال في هذا النشاط و تركت عملية البناء على مراحل بمساعدة المدخول الذي يأتي من المحل

التجاري , حيث نجد أن ضمن هذه الفئة من يحتوي مسكنها على طابق أرضي فقط مايزال قيد الانجاز ويقطنون بأبنية غير تامة الانجاز (أنظر الجدول رقم 25) وقد لاحظنا من خلال الميدان أن هناك فئة من السكان الجدد - وهذا خارج عينة الدراسة - رغم ان أبنيتهم غير تامة وغير أهلة إلا أن هناك نشاطا تجاريا يشغل الطابق الارضي للمسكن .

الجدول رقم (25) يبين توزيع مبحوثين حسب تعدد الطوابق بمساكنهم و مدى انجازها

المجموع		غير تام		تام		البناء
العدد	%	العدد	%	العدد	%	عدد الطوابق
29	20,71%	9	14,75%	20	25,32%	طابق ارضي
11	79,28%	52	85,24%	59	74,68%	اكثر من طابق
140	100%	61	43,57%	79	56,42%	المجموع

و هذا ما يؤكد لنا سعي هذه الفئة إلى إمتلاك الأرض , ليس قصد حل مشكلة السكن بل لدوافع أخرى كامنة , حيث أن دافعها للانتقال إلى الضواحي (سواء الضاحية القريبة أو تلك البعيدة) و هدفها القوي هو البحث عن سبل لإستثمار رأس المال من خلال توظيفه بإستغلاله المجال المخصص لبناء المسكن , و ذلك بإنشاء برفقته نشاطا إقتصادي صناعيا كان أم تجاريا يراد من خلاله ضمان المستوى المعيشي الحسن لأفراد العائلة , الشيء الذي لم يتسنى لهم بالمدينة التي تفتقد إلى المحلات المناسبة للإستثمار . و يكون إنشاء المحلات التجارية أو كراءها من الصعوبة بمكان الإرتفاع أثمانها , لانعدام الفضاءات المخصصة لذلك ولارتفاع سعر أثمان الكراء .

كما أن هناك فئة أخرى من المبحوثين ذات دخل متوسط وبنائها غير تام الانجاز إضافة الى أننا لم نسجل ضمن شبكة الملاحظة لوجود أي نشاط تجاري مع محل إقامتهم حيث عمدت هذه الفئة الى بناء مساكنها على مراحل ففي المرحلة الاولى بعد شراء أرض حسب ما يتلاءم و ظروفها المادية بنت مساكن بطابق أرضي فقط ويبقى باقي المسكن قيد الانجاز الى ان تتحسن الظروف المادية ويتوفر القدر الكافي من المال لاتمام البناء .

أما الفئة الأخرى التي لا يوجد مع محل إقامتها أي نشاط تجاري وهي ذات الدخل العالي أتمت بناء مساكنها بطوابق متعددة , إذ كان هدفها الحقيقي للسكن بالضاحية هو البحث عن الامتيازات التي تفتقدها مدينة الجزائر خاصة المجالات التي تمكن من بناء مسكن واسع يحتوي على حديقة أو ساحة وسط البيت وهو ما يطمح إليه معظم الجزائريين و ذلك أن الطبيعة العمرانية المعروفة عن البيوت الجزائرية , بقيت دائما البيت العائلي المثالي , اين يضمن السكان أن التوصل لبناء بيت كذلك من شأنه أن يقر السعادة لأهله .

من خلال ما لاحظناه في دراستنا الميدانية و ما سجلناه في شبكة الملاحظة , و دعانا إلى إستخلاص أن الأسر الوافدة إلى الضاحية إختلفت في أسباب الإنتقال إلى هذه الأخيرة , فمنها من كان البحث عن السكن من دوافعه القوية , و منها من جاءت طالبتا لمجالات تتسع للبناء و تمكّن من توظيف رأس المال الذي إستطاعت أن تكونه.

حيث لاحظنا أن فئة من هؤلاء لم تتم إنجاز مساكنها رغم تيسير حالها المادية و رغم وجود نشاطا تجاريا في الطابق السفلي للمسكن , فهذه الفئة بادرت إلى بناء الطابق السفلي للمسكن و أتمت إنشاء المحلات التجارية أو الورشات الصناعية , قبل إنتقالها إلى البلدية و تبقى الطوابق الأخرى قيد الإنجاز , وهناك من العائلات من تكون أبنيتها تامة و من النوع الرفيع رغم أنها غير أهلة , لكن نجد أن النشاط الإقتصادي يشغل الطابق السفلي للمسكن .

الجدول رقم (26) يبين توزيع مبحوثين الضاحيتين حسب وجود النشاط التجاري وعلاقته بنوع المسكن و الصفة القانونية له

المجموع		بيت عمودي (فيلا)				بيت افقي (دار عرب)				شقة بعمارة				نوع المسكن السابق
		ملك		كراء		ملك		كراء		ملك		كراء		صفة القانونية له
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	نشاط التجاري
52,85%	74	100%	5			53,06%	26			56,98%	37	28,57%	6	يوجد
47,14%	66					46,93%	23			43,07%	28	71,42%	15	لا يوجد
100%	140	3,57%	5			35%	49			46,42%	65	15%	21	المجموع

لتحديد الميكانيزمات المرتبطة بالصفة القانونية للمسكن السابق للمبوهين وهذا إعمادا دائما على شبكة الملاحظة وربط ذلك ببعض البيانات المتحصل عليها من الاستمارة الموزعة على نفس عينة البحث حيث مكنا ذلك من معرفة إذ كان المسكن السابق للمبوهين كراء أو ملك وربطنا ذلك مع إقامة هذه العائلات لنشاط تجاري لمعرفة ميكانيزمات هؤلاء للانتقال الى الضواحي انظر الجدول رقم 26 .

اتضح لنا من خلال الإتجاه العام لهذا الجدول أن أكبر نسبة من المجموع الكلي للعينة تمثل المبوهين المصنفين ضمن الفئة الاولى والتي يحتل النشاط التجاري الطابق الارضي للمسكن, تليها الفئة الثانية من نفس المجموع التي لا يوجد أي نشاط تجاري ملاحظ مع المسكن .

و يتضح لنا من خلال القراءة الإحصائية للجدول أن أكبر نسبة تمثل جل المبوهين الذين سجلنا ضمن شبكة الملاحظة أنهم أقاموا نشاطا تجاريا بنفس مسكنهم الجديد بالضاحية تليها نسبة المبوهين من نفس الفئة الاولى لكنهم من سكان العمارات بالعاصمة وهم جلهم ملاك لهذه البيوت وتقل هذه النسبة ضمن نفس الفئة عند هؤلاء الذين كانوا كرائيين لشقق العمارات .

في حين ضمن الفئة الثانية التي لا يوجد مع محل إقامتهم أي نشاط تجاري ملاحظ , إذ أن أكبر نسبة تظهر لدى المبوهين الذين كانوا من سكان الكرائيين لشقق العمارات .

بالمقارنة إستنتجنا أن المبوهين الذين كانوا من سكان العمارات أصبحوا يبحثون عن متنفس لهم من ضيق شققهم , و يلجؤون إلى البناء الذاتي بإعتبار هذا الأخير ذو طبيعة عمرانية تتناسب و النمط المعيشي لأفراد مجتمع عربي مثل المجتمع الجزائري و تتلائم و حجم العائلة الكبير إذ يمكن لرب العائلة من تغيير الشكل الداخلي للمسكن و إضافة له طوابق أخرى مع كبر حجم العائلة و بإزدياد أفراد العائلة , و تم ذلك بميكانزمات إقتصادية معينة , حيث أن بعض المبوهين الذين يملكون هذه الشقق يلجؤوا في العادة إلى بيع مساكنهم , و منهم من يشترط على المشتري ألا يتسلم المسكن إلا بعد عام من شرائه من صاحبه , لكي يتسنى لهذا الأخير في مدة عام كامل إنجاز البناء و هو ما يزال يشغل نفس شقته , و قد ساعد هذا السلوك بشكل فعلي فئة من هؤلاء المبوهين على إقامة نشاط تجاري , و نجد من بين هذه الفئة التي يحتل النشاط التجاري الطابق الارضي لمساكنها لكن البناء غير تام ذلك أن

هذه العائلات تحاول من خلال إقامة هذا النشاط الاقتصادي مساعدة نفسها ماديا من خلال أرباح هذا الاخير لاتمام بناء مساكنها على مراحل .

و لا نستثني من هذه الحركية سكان الشقق الكرائين , أين سجلنا ضمن شبكة الملاحظة وجود نشاط تجاري بنفس مسكن هذه الفئة , وقد يتبادر الى الازهان كيف يتسنى لعائلة لاتملك شقة بعمارة أن تملك أرض وتقوم ببناء بيت عليها , إذ إتضح لنا من خلال الميدان أن هذه الفئة أتبعّت ميكانيزمات معينة , إذ أن منهم من إعتد على رأس المال الذي كونوه قبل الالتحاق بالضاحية ومنهم من لجأ الى حيلة قانونية إذ يقومون لأجل ذلك بكراء مساكنهم التي ما تزال ذات صفة قانونية كراء , للذين هم في أمس الحاجة إليها بمقدار مالي يتراوح بين 20000 دج إلى 25000 دج (حسب الفترة الزمنية 2000 و 2001) في الشهر الواحد حسب موقع المسكن و عدد غرفه , و هذا طبعا دون عقد قانوني يثبت كراءه و إنما يتم هذا بالإتفاق شفوي بين الكاري و صاحب المسكن ليأتي هذا الأخير كل شهر لأخذ المبلغ المالي المستحق دون دفع فاتورة الكهرباء و الغاز و الماء و الهاتف إن وجد إنما تبقى هذه الأخيرة على حساب شاغل المسكن في تلك الفترة.

تبين لنا من خلال هذه المعطيات الاحصائية إستراتيجية مبحوثي عينتنا للانتقال الى الضاحيتان المدروستان إذ إتضح لنا أنه لم يكن سكان العمارات و حدهم الذين يعانون من ضيق المسكن بل وجدنا من بين المبحوثين من كانوا يشغلون البيوت الأفقية دار عرب أو تلك العمودية (فيلا) التي تكون معظمها ملك لأهلها , إنتقلوا منها لأنهم أرادوا الانفصال عن البيت العائلي بعد زواجهم نظرا للعدد الكبير من أفراد العائلة الذي يشغله , فيقومون ببيع نصيبهم فيه ليتسنى لهم بناء مساكنهم الجديدة ومن ثم إقامة نشاط إقتصادي لاستثمار راسمالهم , أو يتنازلون عن حقهم إن كانوا ذوي إمكانيات مادية لا بأس بها مثلما هو الحال بالنسبة لأحد المبحوثين الذين كان يسكن مع العائلة الكبيرة العدد بفيلا بالقبة يقول : " عائلتي

عددها كبير جدا لذلك أردت أن أخرج و عائلتي الصغيرة من البيت العائلي دون
أطالب بحقي , لأنني و الحمد لله إمكانياتي المادية تسمح لي أن أنجز مسكني دون أن أحتاج
إلى ذلك المال "

كما أن إقامة النشاط الاقتصادي من طرف هذه العائلات لا يتعلق فقط بالامكانيات
المادية للعائلة بل إن لسن رب العائلة دور حساس للتفكير الجدي في إقامة هذا النشاط وهذا
ما يتضح من خلال الجدول الموالي.

تعتبر فرص التوسع التجاري للأباء ضمان لمستقبل الابناء , لهذا حاولنا معرفة الدور الذي يلعبه سن المبحوثين في الاسباب الحقيقية الكامنة وراء الانتقال الى الضواحي ربطنا متغير السن مع وجود نشاط اقتصادي او عدم وجوده في الطابق السفلي للمسكن , و للتدقيق أكثر في الجدول رقم (27)

جدول (27) يبين توزيع المبحوثين حسب السن وعلاقة ذلك مع إقامة نشاط اقتصادي بنفس المسكن

المجموع		عدم وجود نشاط اقتصادي		وجود نشاط اقتصادي		النشاط الاقتصادي
						سن رب الاسرة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
22,14%	31	28,78%	19	16,21%	12	32 الى 43 سنة
31,42%	44	40,90%	27	22,98%	17	44 الى 55 سنة
46,42%	65	30,30%	20	60,82%	45	56 الى 67 سنة
100%	140	67,15%	66	52,85%	74	المجموع

يتبين لنا من خلال هذا الجدول ان معظم المبحوثين الذين يتعدى سنهم 55 سنة من بينهم من تجاوز سن التقاعد , قد اقاموا نشاطا اقتصاديا ليشغل الطابق السفلي للمسكن اذ نجد أكبر نسبة تمثل المبحوثين الذين تتراوح اعمارهم بين 56 و 67 سنة , في حين تنخفض النسبة لدى فئة الشباب الذين يقيمون نشاطا اقتصاديا حيث تمثلهم اصغر نسبة إذ نلاحظ أن هناك تناسب طردي بين سن المبحوثين ووجود نشاط اقتصادي في نفس المسكن , ذلك أنه كلما قل سن المبحوثين كلما قل إهتمامهم بإنشاء تجارة , والعكس صحيح أيضا .

و هذا ما يوضح لنا أن لسن رب الاسرة دور هام في تفكيره باتخاذ أي قرار فيما يخص عائلته وكل ما يتعلق بشؤونها خاصة مستقبل الابناء , و يزداد اهتمامه بذلك كلما تقدمت به السن , وكبر ابناؤه .

حيث لاحظنا من خلال خصائص العينة المبحوثة ان اكبر فئة من بين الوافدين الى الضواحي هي الفئة التي يتعدى بها أعمار المبحوثين 55 سنة حيث نجد ان ثلثي هذه الفئة تقيم نشاطا اقتصاديا في الطابق الارضي للمسكن , وهذا ما يبين لنا اهمية هذه الفترة العمرية من حياة رب الاسرة , وفي تقريره لمستقبل عائلته .

فتقدمه في السن و اقترابه من التقاعد او بعد هذا السن يجعله يحاول بشتى الطرق تأمين مستقبل عائلته , وذلك من خلال تشغيل رأس المال الذي كونه قبل تقاعده او من خلال مساهمة الابناء العاملون , ولان فرصة الاستثمار معدومة داخل حدود المدينة لانعدام الاراضي ولارتفاع اثمان كراء المحلات بها, لذلك يتجه هؤلاء للبحث عن هذه الفرص خارج حدود المدينة , في الضواحي المماسية التي تعرف بتوفرها على الارض الخاصة بالبناء اضافة الى انخفاض سعرها مقارنة مع المدينة , و سهولة الحصول على الارض داخلها باتباع شتى السبل سواء بالاستفادة من التجزئات التي خصصتها البلدية اين تكون في الغالب سعرها معقول جدا , او بشراء اراضي تابعة للخواص والتي يرتفع سعرها عن تلك التابعة للبلدية كما بينا ذلك في الفصل الرابع , لذلك يقوم ببناء مسكن ليس قصد حل ازمة السكن , بل باعتبار هذا المسكن خلفية لتحقيق استراتيجيته التي جاء لاجلها و الكامنة في

استثمار رأس المال و توظيفه باستغلال الطابق الارضي للمسكن , و تخصيصه لنشاط تجاري يراد من خلاله الارتقاء بالمستوى المعيشي للعائلة , و الانتماء الى طبقة اجتماعية

ارقي , حيث ان رب الاسرة من خلال ذلك ينتقل من موظف في القطاع العام , او متقاعد الى مالك ورب عمل , وبتشغيله لابنائهم او الاعتماد عليهم في تسيير هذا النشاط يضمن مستقبلهم و يساعد على توفير مناصب العمل الدائمة لهم و هذا ما يتضح من خلال الجدول الموالي .

جدول (28) يبين مشاركة أفراد الاسرة المبحوثة في تسيير النشاط الاقتصادي .

تسيير النشاط	العدد	%
الابناء	46	62,16%
الابناء و الاخوة	17	22,97%
الابناء و آخرون	11	14,86%
المجموع	74	100%

من خلال تحديد مشاركة افراد الاسرة أو عدم مشاركتهم في النشاط التجاري , نحاول ان نعرف على من يعتمد رب الاسرة في تسيير النشاط الاقتصادي الذي يقيمه في الطابق السفلي للمسكن .

اتضح لنا من خلال هذا الجدول , أن أكبر نسبة تمثل أرباب الأسر الذين يمارسون نشاطهم الإقتصادي بمعية أبنائهم أو يعتمدون كلية على أبنائهم في تسيير هذا النشاط , أما الفئة التي تليها تمثل هؤلاء الذين يساعدهم في تسيير هذا النشاط بجانب الأبناء عمال آخرون يعلمون كأجراء و قليلون هم الذين يعتمدون على الإخوة في ممارسة هذا النشاط و هذا ما يفسر لنا إختفاء العائلة الممتدة لتحل محلها العائلة النووية.

وتفكير الالباء في إقامة نشاط إقتصادي أنما يهدفون من ورائه إنقاذ أبنائهم من تهديد البطالة هذه الظاهرة التي أصبحت تطرح نفسها بإلحاح منذ أواخر الثمانينات بالمدن الكبرى خاصة بعاصمة البلاد , و التي عرفت كل شرائح المجتمع و مست الشباب منهم خاصة سواء كانوا ذوي شهادات أو من دونها , " إذ ما فتئت نسبة البطالة تتزايد عام بعد عام ببلادنا

, حيث قدرتها إحصائيات حديثة (سنة 2003) ب29% في حين بلغت نسبة التشغيل السيء ب40% و أكبر نسبة للبطالة هي تلك المنتشرة في وسط الشريحة الشبانية التي بلغت ذروتها , والتي تقدر ب80% من الفئة التي يتراوح أعمارها بين 16 و30 سنة , حيث أن 70% منهم لا يملكون أي مؤهل خاص , أما ضمن حاملي شهادات الذين أحصوا بما يربو

عن مائة ألف 100000 عاطل عن العمل , ذلك أن حاملي الشهادات الذين يتخرجون بعد سنوات قليلة من الدراسة بالجامعة أو الذين لقوا تكوينا معيناً بأحد المعاهد يجدون أنفسهم بعد طول

عناء يلجون عالم البطالة رغم أنهم ... فهؤلاء يصطدمون بعد ذلك بسوق العمل الذي يكون إما ليس بحاجة الى العمالة لفائض فيه , أو لعدم تطابق التخصص مع ما يتطلبه السوق العصري نتيجة المحسوبية في توزيع الوظيفة و أشياء أخرى كثيرة , تجعل من حاملي الشهادات سواسية مع المتسربين من المدرسة قاسمهم المشترك هو البطالة "527 .

فهذه الوضعية إظطرت أرباب الاسر الذين استطاعوا تكوين قدر كافي من المال , توظيفه من خلال الانشطة الاقتصادية تساعد للإرتقاء بالمستوى المعيشي بالنسبة لعائلاتهم و تحمي أبناءهم من البقاء عرضة لشبح البطالة الذي يهدد مستقبلهم .

فإقامة هذا النشاط يعني بالنسبة لهؤلاء ضمان مستقبل أبنائهم البطالين أو المتمدرسين , بتوفير منصب العمل الدائم لهم بتشغيلهم في المحلات التجارية و الإعتماد عليهم في تسيير

هذه النشاطات , و بإنشاء نشاط يتناسب و طبيعة دراستهم كمكتب المحاماة أو عيادة طبية أو مكتب دراسات هذا ما يخفف عنهم عناء البحث عن العمل بعد التخرج و يحميهم من هاجس إسمه شاب بطل .

⁵²⁷ خديجة بوشعالة " بطالة مقنعة و تشغيل سيء, أي مستقبل لخريجي الجامعات و المعاهد", جريدة الجزيرة, العدد 34(من 22 إلى 28 فبراير 2003), ص 22.

الفصل السابع :

دور الحكم القيمي للمدينة في

التعرجة نحو الضاحية .

I. صورة العاصمة في نظر سكانها.

نعرف في هذا العنصر بمفهوم القيمة لدى سكان العاصمة عن مدينتهم , وكيف يكون حكمهم لهذه القيمة انطلاقا من تفسيرهم لبعض الجوانب المرتبطة بواقعهم الاجتماعي , الشيء الذي يمكننا من تحليل بعض الافعال و السلوكيات الاجتماعية التي ترتبط بوجهة نظرهم , ولتأكيد هذا التصور نميز بين وجهة نظر سكان العاصمة الذين مايزالون يقطنون بها , وسكانها السابقين الذين رحلوا الى الضاحيتان المدروستان بلدية بئر التوتة وبلدية تسالة المرجة .

1. التصور القيمي لدى سكانها غير المرحلين .

هذا العنصر يفيدنا في معرفة ماهي نظرة سكان العاصمة لمدينتهم من خلال السؤال الذي طرحناه على المبحوثين حول ماذا تمثل مدينة الجزائر عاصمة البلاد بالنسبة لهم و وهذا بهدف استنتاج تصورهم القيمي للمدينة وكيف يؤثر ذلك على توجههم للضاحية , و النتائج التالية توضح ذلك .

الجدول رقم 30: يبين توزيع مبحوثي سكان العاصمة حول متغير السن و علاقته بمتغير تصورهم لمدينة الجزائر .

المجموع		توجه سلبي		توجه ايجابي		التصور للمدينة السن
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
75,29%	128	73,21%	41	76,32%	87	36_19
18,82%	32	25,00%	14	15,79%	18	54_37
5,88%	10	1,79%	01	7,89%	09	70_55
100%	170	32,94%	56	67,06%	114	المجموع

يوضح الاتجاه العام للجدول ان اكبر نسبة و هي 75.29% تمثل فئة الشباب اذ ان توجه ايجاباتهم حول ماذا تمثل مدينة الجزائر بالنسبة لهم يختلف بين التوجه الايجابي وذلك السلبي ولكن النسبة الغالبة و هي 76.32% تمثل التوجه الايجابي .

و ضمن الفئة التي تليها حسب النسبة و هي الفئة التي تتراوح اعمارها بين 37_54 سنة و ذلك بنسبة 18.82% حيث نجد ان التوجه السلبي و الايجابي لدى هذه الفئة متباعد إذ يظهر فارق 9.21% بين الرأي الاول و الثاني و لكن النسبة الغالبة هي التي تعبر عما تمثل مدينة الجزائر بالنسبة اليها بتوجه سلبي بنسبة 25% من مجموع عدد العينة الكلي .

ففي حين الشريحة التي تمثل الاقلية في هذه العينة و هي الفئة التي تتراوح اعمارهم بين 55 و 70 سنة و نجد ان النسبة الغالبة لديها توجه ايجابي بنسبة 7.89% .

من خلال هذه الاجابات يتضح لنا أن أغلبية الشريحة الشبانية لديها تصور ايجابي عن المدينة , فالتوجه الايجابي لهذه الفئة إنقسم الى من ينظر اليها من الناحية الايجابية المادية و منهم من ينظر إليه من الناحية المعنوية كما سيتضح لنا في الجدول الموالي , لكننا استطعنا أن نستشف من خلال اجاباتهم ذلك الوعي الثقافي و الادراك الى مكانة العاصمة إذ إتضح أن مجمل إجاباتهم تعبر في القسم الاول عما يلي : أنها قلب الجزائر النابض , إنها مدينة معروفة ومرموقة جدا , الحياة فيها سهلة وبسيطة كما يمكن التأقلم في محيطها بكل سهولة , مدينة عصرية ,تحتوي على كل ضروريات الحياة ,بوابة أفريقيا و عروس البحر الابيض المتوسط ,رمز العيش الحضاري ,مكان إستراتيجي ذات طابع اقتصادي , قطب صناعي و مؤسساتي , مدينة الابواب السبعة ومدينة الروح و القلب , تمثل بالنسبة إلي مكانا مريحا و لها تاريخ عريق ومشرف . منبع الحياة والثقافة ومختلف الثقافات التي يملكها جميع الشعوب .

أما القسم الثاني من المبحوثين فإجاباتهم تمثلت في : الجزائر بالنسبة لي الهواء الذي أتنفسه , المدينة التي نشأت فيها وأعيش فيها , لايمكن أن أقارنها بغيرها , ولايمكن أن أبدلها مع أجمل عواصم الدولية , فهي متنفسي و ملجئي الوحيد , مدينة جميلة بهوائها و تنوع مناخها و هي الرئة التي أتنفس بها , المدينة التي نشأت و لعبت فيها وأغلب أصحابي و أحبائي فيها , هي مكان نشأتي وإنشاء الله مكان وفاتي ودفني بها , هي بطاقة تعريفني وهي الأم الثانية , تمثل بلادي , لأستطيع العيش في مكان آخر من غيرها , هي مكان حياتي , تمثل بالنسبة الي المكان الذي إذا بعدت عنه إشتقت إليه أكثر وإذا قربت منه تعلقت به أكثر , هي بلدي بيتي التي لا أستطيع مفارقتها , هي القلب النابض , مكان له قيمة في حياتي الاجتماعية والشخصية .

ذلك أن فئة الشباب تنظر الى ماهي عليه المدينة اليوم من تطورات وتجديدات ذلك أن هذه الفئة ليس لديها نظرة الى الزمن القديم عن المدينة بل ينظرون اليها كما هي اليوم فحسب , فالفترة التي تهمهم هي منذ ولادتهم الى اليوم , وهم يربطونها دوما بمتطلباتهم ويجعلون رأيهم في المدينة مرتبط بسهولة أو صعوبة الحصول على ما يطمحون اليه و بقدرتهم على تحقيق و تلبية رغباتهم الشخصية , ذلك أن هذه الفئة العمرية سنها لا يؤهلها لتعي حجم المسؤولية الاجتماعية سواء العائلية أو حتى المحيطة .

ومن جهة أخرى يمكن قراءة التوجه السلبي لفئة التي تسير نحو سن الكهولة من خلال إجاباتهم والتي نعرضها كما هي : هي مدينة أو عاصمة فقط , هي مدينة ككل المدن , هي مكان إقامتي فقط , مكان عيشي حاليا فقط , مدينة شعبية يتصف سكانها باللامبالاة والفقر و الثقافة المعدومة , لاتعني لي شيئا , مكان ميلادي و نشأتي فقط ولكنها مدينة غير حضرية , من الاحسن أن تغير كعاصمة للبلاد , هي المدينة التي شهدت ولادتي لكنها ليست المدينة التي يتمنى كل شخص العيش بها لأنه يندم فيها متطلبات العيش فيها , كانت تمثل المكان المثالي للعيش فيه لكن بتقدمي في السن صدمت أنها مكان (المعروفة , لكتاف , و اللي معندوش مايعيش فيها) , هي مرآة الجزائر في الخارج من حيث الجانب العمراني و الاجتماعي غير أنها مرآة كاذبة للوضع السائد في المناطق الأخرى , سابقا كانت تمثل التاريخ و حاليا كباقي المدن , الجزائر البيضاء و لكن بتحفظ , أسوأ مدينة في الجزائر .

من خلال هذه الاجابات يتضح لنا أن هذه الفئة العمرية تنظر الى المدينة نظرة مقارنة بين ماكانت عليه سابقا و ماهي عليه اليوم , اللذين عايشوا الفترة التي كانت العاصمة منتعشة تتوفر فيها كل متطلبات الحياة الكريمة , وبين وضعيتها الآن التي نقصت قدرتها على توفير ما كانت قادرة على توفيره في السابق مع التزايد المستمر على الطلب على منشآتها القاعدية , سواءا بالنسبة لسكانها أو لغير ساكنيها .

ذلك أن هذه الفئة تعبر عن نظرتها الى المدينة من خلال الصعوبات التي تواجهها في معترك الحياة بما أن هذا السن يمثل تحمل مسؤولية نفسه و مسؤولية الآخرين سواء كانوا الوالدين أو الأخوة أو الزوجة أو الاولاد , فنظرة هذه الفئة الى المدينة تكون من خلال حجم تحقيق المصالح الخاصة و المشتركة وإذا كانت النظرة سلبية تنفي كل ما هو إيجابي إذ إتضح لنا بعد القراءة المتمعنة لإجابات المبحوثين أن هذه الفئة تطرح الفكرة الإيجابية عن المدينة وتتبعها بعد ذلك بالنفي بكلمة " لكن " وهذا ما يفند ماسبق تحليله , ولا يقتصر الامر على الادراك المادي

السلبي لهذه الفئة بل إنهم يتأسفون لإختفاء الجوانب المعنوية التي كانت سائدة بالمدينة وهذا ما سنلاحظه في الجدول الموالي , ومقارنة بالفئة الشبانية التي تحمل بين طياتها تصور إيجابي للمدينة و إفتخارها بكونها تنتمي لبلد لديه عاصمة مثل هذه المدينة رغم مساوئها , فهذه الفئة يظهر انها استقت هذا التصور وهذا التعلق بها من خلال النواقل الثقافية عبر عامل الزمن وهم الاجداد و الآباء من خلال ترسيخ تلك الحكايا البطولية التي طالما سمعها عنها أو جسدها أشخاص يعرفهم قريبين منه وحتى مجرد صور أو تصور كان مسرحها هذه المدينة التي ينتمي اليها , الشيء الذي نستطيع أن نؤكد بالتفسير الموالي .

جدول رقم 31 : بين توزيع المبحوثين حول متغير السن وعلاقته بمتغير جوانب الاختلاف الملاحظ .

المجموع		اثنان معا		جوانب مادية		جوانب معنوي		جوانب اختلاف
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	السن
%72,35	91	%66,66	22	%70,18	40	%81,82	27	36-19
%30,89	36	%27,27	09	%26,32	15	%12,12	04	54-37
%4,87	06	%6,06	02	%3,51	02	%6,06	02	70-55
%100	123	%26,82	33	%63,33	57	%36,67	33	المجموع

هذا الجدول بين الايجابيات المبحوثين حول ما هي الاختلافات الموجودة بمدينة الجزائر في المراحل السابقة لها و حاليا و هو سؤال موجه الى الذين اجابوا ان هناك اختلاف و عددهم 142 , لهذا نحاول معرفة كيف يعتبرون هذا الاختلاف هل لديه توجه مادي ام معنوي حيث نجد في هذا الجدول 123 منهم اجابو على السؤال المطروح في حين 19 امتنعوا عن الاجابة .

اذ يوضح الاتجاه العام للجدول ان النسبة الاكبر التي تمثلها فئة الشباب ان هناك اختلاف في بعض الجوانب بالعاصمة في مراحلها المختلفة و استقينا ان الاختلاف لديه توجه معنوي و ذلك بنسبة 81.82 % .

في حين النسبة المئوية و التي تمثل الفئة التي تتراوح أعمارها بين 37 و 54 سنة تعبر عن الاختلاف في شكله المادي بأكبر نسبة تمثلها 26.32 بالمائة ونسبة الاقلية في العينة التي تمثل الفئة التي تتراوح اعمارها بين 55 و 70 سنة لاحظنا ان توجه الاختلاف هو معنوي بالاغلبية تمثلها 6.06 % .

فكما يتضح لنا فإن الفئة الشبانية تركز أهم بؤادر الاختلاف في جوانب ليست بمادية فاجابات المبحوثين كما تم الإشارة إليه إستقينا أن منها ما يتركز أكثر على الجانب معنوي

وتتمثل معظمها في العبارات التالية: "إختلفت عقليات السكان وأصبحت متعددة ... العيش أصعب ولا يوجد تبادل إجتماعي بين أفرادها ,

الاختلاف دائما في المجالات الاخلاقية و الدينية , الاختلاف في البناء و العقليات , أختلاف السكان الاصليين مع الاخرين , فقد شخصيتها الحضارية و عمران لايمثل هويتها الوطنية و معالم تاريخية في اندثار , توفر الأمن عما كانت عليه و مواكبة العلوم ,العصرنة , إنقسام الاسرة من أسرة كبيرة الى أسرة صغيرة , إختلاف دائم في المجالات الاخلاقية و الدينية أي المبادئ , العقليات وطبيعة العيش , من ناحية الشعب الذي كان منتظم ولائق عليها و من ناحية المنطقة تغير وجه العاصمة من ناحية المباني ,ثقافة الناس إختلفت باختلاف الزمن , التصرفات العادات و التقاليد , تتمثل هذه الجوانب في عدة محاور منها التضامن الاجتماعي و الحرمة في جانب الجيران و نظافة الشوارع و الاحترام المتبادل و الايثار .تغير جذري في كل شئ , التربية طريقة التفكير طريقة التعامل , هجرة سكانها الاصليين ونزوح البدو إليها , أصبحنا نعاني من سوء الاخلاق , تفشي الآفات الاجتماعية , أصبحت ضيقة و هشة , عدم الاخلاق المنتشرة بين الشباب ... ,هي لا تصلح أن تقارنها بتلك اللوحة الفنية التي بناها أجدادنا ...الى غيرها من العبارات التي تأخذ تقريبا نفس المنحى .

أما الجمل التي تعبر عن الاجابات المتعلقة بالاختلاف المادي فنتمثل فيما يلي :
اختلاف في السكن و الديكور , نزوح ريفي و إكتظاظ السكان و تلوث بيئي ,
الاكتظاظ اللامدروس , اختلاف في الطرق أصبحت هناك طرق متعددة الاماكن الساحلية التي هي في تغير , الاراضي الزراعية كانت مازالت تستغل و الغابات كانت أوسع الشواطئ مفتوحة للجميع , تحطم معظم البنايات القديمة إكتظاظ و إزدحام كبير و تلوث , دخول التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات جعلت العاصمة تتغير عما كانت عليه , ,
الاختلاف من الجانب البشري أصبحت مادية أكثر أما من الجانب العمراني فنوع المشاريع الجديدة اصبح مختلف تماما عما كانت عليه خاصة أثناء الاستعمار ,الاكتظاظ زيادة المرافق العمومية , الاختلاف في العمران و المؤسسات و الطرقات ووسائل النقل ,كثافة سكان حاليا وقليلة في

الماضي وكانت نظيفة , الاختلاف في كل شيء , سكان الريف غزو المدينة فأصبح سكان المدينة لا مكان لهم في مدينتهم , كثافة سكان عمارات هشة و كثرة المحلات ,الازدحام و إنعدام وسائل النقل و إنعدام فرص العمل و الزحف الريفي

, غلاء المعيشة كثرة السيارات في الطرقات , أكثر تطور في كل جوانب الحياة ,
الزيادة في النسبة البشرية كثرة المخدرات , ازدياد عدد السكان إهمال المباني , الاختلاف في

نوعية السكن و طبيعة السكن , المدينة تطورت في عدة جوانب خاصة العمرانية منها لكنها تدهورت في جوانب أخرى , أولا كثافة السكان وتسييرها من طرف المسؤولين المحليين حيث تنام العاصمة باكرا , الزحف الريفي سبب لنا كثافة السكان , كثرة المباني من جهة ومن جهة أخرى توسعت رقعتها .

في هذا الجدول يتضح لنا جانبان هما التصور القيمي الذي يحمله المبحوثين من جهة و إدراك لواقعهم من جهة أخرى , فالجانب الأول يتضح من خلال المقارنة , وما يجدر الإشارة إليه هنا أن المقارنة تختلف من فئة عمرية الى أخرى حيث وجدنا أن كل فئة تعتبر الفترات الزمنية التي جعلها موضع المقارنة حسب معيشتها لتلك الفترة أو حسب التصور الذي تحمله الى تلك الفترة حتى ولو لم تعايشه ... أما الجانب الثاني من خلال استعراض هذا الواقع التي عايشها و مقارنتها مع تلك التي يعيشها .

من خلال اجابات المبحوثين نجد أنهم يعتبرون أنفسهم أهل للعاصمة أو أوصياء عليها وهم من بناها اجدادهم.. وكل التغيرات الحادثة خاصة السلبية منها ينسبونها الى هؤلاء الذين يعتبرونهم غزاة لمجالهم الذي يملكون , أين إخترقوه وطمسوا كل الجوانب التي يتأسفون على إختفائها اليوم حسب إعتقادهم , والعبارات التالية توضح ذلك :مبحوث يبلغ من العمر 40 سنة يقول : " أصبح هناك انعدام التربية و الحرمة و سبب ذلك دخول اصحاب الريف ... " .

ومبحوث آخر يبلغ من العمر يبلغ من العمر 49 سنة يقول : تغيرت الذهنيات و انعدام الثقافة ... " .

و اجابة مبحوث آخر يبلغ 28 سنة من العمر وهو موظف بالعاصمة : " لأنها اصبحت تحتوي على عدد كبير من السكان و الاجانب و نقص اللوازم الضرورية للعودة الى سابقتها ... " .

جدول رقم 32: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير حالة الحي و متغير وصف المدينة.

المجموع		وصف سلبي		وصف ايجابي		وصف المدينة
		وصف سلبي		وصف ايجابي		وضعية الحي
27,00	% 13,85	20,00	% 14,81	7,00	% 11,67	راقي
168,00	% 86,15	115,00	% 85,19	53,00	% 88,33	شعبي
195,00	% 100,00	135,00	69,23%	60,00	% 30,77	المجموع

يبين الاتجاه العام للجدول ان اكبر نسبة تمثل المبحوثين الذين يقطنون بالأحياء الشعبية بالاغلبية تمثلها في عينتنا نسبة 86.15 بالمائة و نجد ضمن هذه الفئة ان المبحوثين الذين يصفون عاصمة البلاد وصفا فيه اتجاه ايجابي بأكثر نسبة تمثلها 88.33 بالمائة من المجموع الكلي للعيينة في حين الذين يقطنون بالأحياء الراقية مدينة الجزائر بتوجه سلبي بأكثر نسبة تمثلها 14.81 بالمائة .

تعرف المدينة بصفة عامة على أنها المكان الذي تسود به العلاقات الاجتماعية الرسمية أكثر من تلك غير الرسمية , إذ نجد أن دور الجماعات الاولية يقل لصالح الجماعات الثانوية , و على العكس من ذلك نجد أن مدينة الجزائر خلقت نوع من التفاعل الاجتماعي الذي جعل منها مدينة تفتت بها العلاقات الاجتماعية الموحدة وكان هذا نتيجة للقيم والمعايير التي اصبحت مشتركة بين الفاعلين الاجتماعيين الذين أنتقلوا من وسط ثقافي معين ألا وهو الريف الى وسط ثقافي آخر ألا وهو المدينة , إذ كان يعاني ذلك الفاعل الاجتماعي الممثل في شخص الريفي المهاجر الى المدينة في بادئ الامر من تغير جذري سواء من حيث المجال الفيزيقي أو من حيث المجال الاجتماعي إذ أصبح يشعر بالاغتراب الاجتماعي إتجاه كل هذان المجالان , و هذا ما خلق نوع من التناقض والصراع و التصادم داخل مجال اجتماعي واحد , ماننتج عنه فئات إجتماعية على إختلافها , لكن هذا ما فتى أن وجد لنفسه صيغة اجتماعية جديدة ساعدت على تماسكه وتوحده , فسكان الأحياء الشعبية بحكم تقاسمهم مجال فيزيقي موحد ساعد على نمو علاقات اجتماعية و

تفاعلات مشتركة و يتقاسمون قيماً موحدة , الشيء الذي جعلهم ينظرون إليها نظرة إيجابية .

إذ يمكن أن نستشف أن إجابات المبحوثين حول تصورهم لمدينتهم , أنها اختلفت باختلاف نظرتهم لها و إدراكهم لواقعهم , وبالطبع هذا يتعلق بعلاقتهم بالمجال الذي يستهلكونه والذي تتحدد من خلاله تفاعلاتهم الاجتماعية ويستطيعون ممارسة فيه قيمهم وعاداتهم وثقافتهم المكتسبة , لذلك فالمجال هو مكان التفاعل و التبادل الاجتماعي الاول , يساعد على ذلك أو يعرقله القنوات المستغلة في ذلك , و الحي هو المجال الاجتماعي الذي يشعر الفاعلين الاجتماعيين و بالانتماء إليه أوحى

إمتلاكه , وبذلك فسكان الاحياء الشعبية تختلف نظرتهم لمدينتهم عن تلك لسكان الاحياء الشعبية , ذلك أن وصفهم لمدينتهم ينطلق من واقعهم المعاش في حيهم .

فسكان الاحياء الشعبية تتسع رقعة تعاملاتهم الاجتماعية مع المجال المستهلك فهو يتعدى حدود البيت و الجيرة القريبة , حيث أنهم بنوا علاقات متينة وطيدة مع محيطهم القريب و البعيد ومن المتعارف عليه أن سكان العاصمة يستعملون كلمة " حومتي " الى كل حدود المنطقة المعروفة بتسمية معينة , إذ يتعارف سكان المنطقة فيما بينهم ويهتمون بأخبار بعضهم وكل المستجدات الحادثة , لهذا نجد وصفهم لمدينتهم من خلال منظور تصورهم لحيهم ومن خلال إدراك جيد لوقائع يعيشونه .

وهذا مقارنة بسكان الاحياء الراقية الذين نجد محدودية تفاعلهم مع مجالهم الاجتماعي إذ يتسع للأقرباء أو حتى جيرانهم الاقرب و المجال المستهلك هو ذلك القريب الى حدود البيت و فقط , وبهذا نجد تصورهم يترجم من خلال احتياجاتهم المادية التي يفتقدونها , فهم بغنى عن التفاعلات الاجتماعية أو هكذا يتصرفون .

فسكان الاحياء الشعبية يتقاسمون مجال واحد ويشتركون في قيم تعارفوا عليها وهم مجبرون على ذلك وملزمون عليه , فهم بحاجة لأن يعيشوا بعيدا عن الصراعات وهم بحاجة لأن يلعب أبناءهم الصغار وتنتقل بناتهم دون عراقيل , فضيق السكن يجعل من العائلة تستعمل المجال الخارجي أكثر للتخفيف من حدة الضغط الداخلي ... مقارنة مع سكان الاحياء الراقية فهم ليسوا بحاجة الى المجال الخارجي سوى طريق للمرور وكل احتياجات و تفاعلات أفراد عائلاتهم تتم داخل حدود البيت .

ويمكن استعراض إجابات المبحوثين الذين يصفون مدينة الجزائر وصف إيجابي كما يلي : هي جوهرة البحر الابيض المتوسط كما تحتوي على بنايات أثرية قديمة , هي مدينة سياحية وتجارية ذات أصول تاريخية , هي من المدن العريقة وأرى أنها الأنسب لأن تكون

عاصمة البلاد , هي مدينة سياحية واسعة ذات جو معتدل يكثر فيها السكان , مدينة جميلة , مدينة جميلة أفتخر بها رغم صعوبة العيش بها , هي مدينة عادية وجميلة ومقبولة العيش فيها , إنها المدينة الوحيدة التي توجد

فيها متطلبات الحياة وهي الرئة للبلاد , العاصمة هي المدينة الجميلة و الكثيرة و هي المدينة التي ولدت فيها وتقاسمت فيها كل ذكريات حياتي منذ ولادتي الى يومنا هذا و أحبها كثيرا , مدينة تطل على البحر ... لها تاريخ عريق من حيث توالي الحضارات عليها ... , مدينة تاريخية معروفة ببنائاتها القديمة إنها تحفة عمرانية .

يمكن أن نستشف أن معظم الاجابات الايجابية متعلقة باعتبار المدينة من الناحية الجمالية والتاريخية وإعتبرات أخرى لاعلاقة لها بالناحية المادية , إعتدوا في تعبيرهم على عدة متغيرات منها الجوانب التاريخية للمدينة , الجانب الشكلي لها فيما يتعلق بعمرانها موقعها الى جانب متغيرات أخرى كصيتها بين المدن العالمية , دون النظر الى أي من الجوانب المادية التي تعيشها المدينة اليوم وهذا مقارنة مع الاجابات ذات التوجه السلبي .

أما الوصف السلبي لهذه المدينة و الذي تضمنته إجابات المبحوثين فتتمثل فيما يلي :
إعادة تدميرها و بعثها الى منطقة أخرى , منطقة مكتظة بالسكان تكثر فيها الآفات الاجتماعية والتلوث أكبر مشكلاتها , جميلة من حيث الموقع لكن سوء التسيير جعل منها غير منظمة من حيث البنايات و الطرقات وكذا ظاهرة الاوساخ , كانت من أجمل المدن لكن في الوقت الراهن هي في تفقر مستمر , من ناحية الموقع و الطبيعة فهي جميلة بلا شك أما من ناحية التهيئة و العمران فهي رديئة أما

من ناحية النظافة فحدث ولا حرج , إكتظاظ جد كثير وليس فيها ثقافة كليا , كأنها مدينة أشغال , غير نظيفة و غير آمنة , مدينة مكتظة بالسكان (أجانب من جميع

الولايات) مدينة عصرية وليست آمنة , ذات موقع إستراتيجي لكن نتيجة للضغط الممارس فيها تحولت الى مدينة همجية و ملوثة , تحتوي على جميع المرافق الضرورية ما أدى الى نزوح السكان من ولايات أخرى وسبب ظهور مختلف الآفات , مدينة همجية , عاصمة البلاد ذات نقائص كثيرة , أقول عنها أنها ملوثة مليئة بالبنايات الفوضوية , العاصمة الاكثر اكتظاظا بالسكان لاسيما أحياءها الشعبية , مدينة قديمة غير آمنة , هي عبارة عن قرية كبيرة فيها عدد هائل من العمارات التي نبتت هنا وهناك ... ولا أضن أن هناك إستراتيجية لموضع العاصمة

خلال 10 سنوات المقبلة , صغيرة مكتظة وضيقة , غير لائقة بالعاصميين الاصليين , أدخل عليها تغيير الذي أعدم الوجه الطبيعي الذي كانت فيه , من حيث موقعها الجغرافي ممتازة ... وتبقى بعيدة كل البعد عن عواصم العالم المتقدم , لم نعد نستطيع العيش فيها بسبب الطرقات المحفورة و الفوضى وكثرة السيارات , هي عاصمة حبر على ورق فقط .

هذه الاجابات تعبر عن نظرة واقعية مادية للمدينة إذ أحيانا نجد أن المبحوثين يتطرقون الى جوانبها الايجابية بكل متغيراتها , ويتوقفون عند كلمة لكن لنفي كل ما سبق واستحضار الواقع المعاش بكل سلبياته كما نلاحظ في هذه الاجابات :

مبحوث يبلغ من العمر 49 سنة يعمل رئيس فرقة موسيقية بالعاصمة يقول : هي مدينة يستطيع أن يسكن فيها أي ساكن ولكن ليست بالمثالية ... " .

جدول رقم 33: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير وضعية الحي و نوع الجوانب السلبية التي يلاحظها بمدينة الجزائر.

المجموع		اثنان معا		معنوية		مادية		الجوانب السلبية
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	وضعية الحي
7,200%	09	6,250%	02	7,69%	05	7,140%	2	راقي
%92,80	116	%93,75	30	%92,31	60	%92,86	26	شعبي
%100	125	%25,60	32	%52,00	65	%22,40	28	المجموع

بعد قرائتنا للجدول السابق حيث لاحظنا ان هناك عينة متكونة من 125 مبحوث اجابوا على اسئلتنا في حين نجد 75 منهم امتنعوا عن الاجابة و النسب المئوية عبرت على اجابات المبحوثين كمايلي:

يبين الاتجاه العام للجدول ان اكبر نسبة و التي تمثل 92.80% من مجموع العينة الكلي و الذي يمثل المبحوثين الذين يقطنون بالأحياء شعبية لاحظنا ان اجاباتهم حول الجوانب السلبية الموجودة بمدينة الجزائر يعبرون عنها بشكل مادي و معنوي في نفس الوقت بنسبة 93.75% في حين القاطنين بالأحياء الراقية يعبرون عن هذه الجوانب بنسب متقاربة بين المعنوي و المادي و الاثنان معا و لكن بنسبة اكبر بشكل مادي بنسبة 7.69%.

من خلال هذه إجابات و إستنادا الى الجدول السابق استقينا أن المبحوثين الذين يقطنون الأحياء الراقية يتكلمون عن الجوانب السلبية التي لاحظوها بمدينة الجزائر إذ وجدنا أن معظم هذه الاجابات لديها توجه معنوي بشكل ملاحظ أين تحددت هذه الاجابات في مايلي: " غياب التربية و الاخلاق لهذا نجد انتشار النفايات و الضجيج لعدم احترام الغير ... " واجابة لمبحوث آخر : " ... العاصمة هي مرادف الفوضى , عد وجود النظافة فيها , كثرة الازدحام , وعدم احترام المارة , و اختلاف طريقة العيش " . اجابة لطبيب بيطري يقطن بالشرافة يقول : " ... انعدام وسائل الراحة خصوصا المساحات الخضراء , و انعدام المرافق العمومي المتطورة , انتشار الآفات الاجتماعية مثل السرقة , ظاهرة المخدرات ... " . مهندس بشركة سنطراك يجيب : " هناك انعدام الاخلاق و انعدام الثقافة ... " .

وتقريبا نجد نفس الاجابة لدى المبحوث الموالي و هو مدرب يقطن ببلدية الالبير يركز في اجابته على انعدام الاخلاق ايضا .

مبحوثة متقاعدة تسكن ببلدية الالبير تقول مجيبة : " كثرة الباعة التي لا يخلو الشارع منهم , و كثرة البنيات ... " .

ومبحوث يبلغ من العمر 29 سنة عون في الضمان الاجتماعي بالعاصمة يقول : " ... تختلف من حيث تركيبة العقليات و الاشخاص , و يختلف منحدر كل فئة من السكان وهذا هو الاختلاف الجوهرى , ومن هذا المنطلق اختلفت العادات و التقاليد " .

أما سكان الاحياء الشعبية فان اجاباتهم كانت متقاربة بين تلك المتمثلة في الجوانب المعنوية و المادية أو الاثنين معا حيث تتركز معظم اجاباتهم على الاكتظاظ السكاني و التلوث البيئي , اضافة الى الضغط على المرافق الاساسية , كما أن معظمهم أشاروا الى اختلاف الثقافات نتيجة التوافد اليها من كل المناطق ... الى غيرها من الاجابات التي توضح توجه كل فرد ساكن بهذه المدينة .

و يوضح لنا هذا أن هاتان الشريحتان كما يتبين من تصنيفها أنها تختلف من جوانب عدة , فالى جانب اختلاف المستويات الطبقيّة الاقتصادية نجد الاختلاف و التضارب في القيم و المعتقدات , و اختلاف ما تفرضه كل طبقة من نمط سلوك و ما يسود بها من علاقات اجتماعية حيث تركز الفئة الاولى على التعاملات والعلاقات , أما الفئة الثانية فتركز على ما يحيط بها من جوانب مادية .

وفيما يتعلق باجابات المبحوثين عن سؤالنا اذا كانوا يتمنون عودة الجوانب السلبية التي يتحدثون عنها نجد :

" اتمنى عودتها لأن عند سماع من عايشو حقبة زمنية سابقة أحب أن أرى الجزائر القديمة ... لكن هذا صعب بالنسبة لمدينة كبرت واصبحت مكتظة ...".
وهذا ما يوضح لنا ان هناك جوانب عديدة يفتقدها سكان المدينة وهذا ما يجعلهم في بحث دائم و متواصل لسد هذه الثغرات النقص بها .

جدول رقم 34 : يبين توزيع المبحوثين حسب متغير حالة السكن و الرغبة في بيعه

المجموع		لا		نعم		الرغبة في بيع المسكن
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	حالة السكن
%36,36	68	%45,60	57	%17,74	11	جيدة
%54,01	101	%48,00	60	%66,13	41	مقبولة
%9,63	18	%6,40	8	%16,13	10	مهترئ
%100	187	%66,84	125	%33,16	62	المجموع

يبين الاتجاه العام للجدول ان اكبر نسبة و هي 54.01% تمثل المبحوثين الذين يقطنون بمساكن يعتبرونها مقبولة للسكن و نجد ضمن هذه الفئة الذين يفضلون بيع منازلهم اذا سمحت لهم الفرصة لذلك تمثلهم نسبة 66.13% في حين الفئة الموالية من حيث النسبة و هي فئة الذين يقطنون بمنازل جيدة تمثلهم نسبة 36.36% , اذ ضمن هذه الفئة لا يقبلون بيع منازلهم و تمثلهم نسبة 45.60% اما القاطنين بمنازل يعتبرونها مهترئة و الذين تمثلهم نسبة 9.63% , إذ يعتبرون ان بيع منازلهم - اذا سمحت لهم الفرصة - امر ضروري و تمثلهم نسبة 16.13% .

يتضح من خلال اجابات المبحوثين أن الذين يقطنون بمساكن إعتبروا أن حالتها العمرانية مقبولة وهؤلاء الذين يعتبرونها مهترئة يفضلون بيع مساكنهم مقارنة مع الذين يسكنون بتلك ذات الحالة الجيدة , وذلك للبحث عن مساكن أفضل من تلك التي يعيشون فيها , يمكن إعتبار هذا من الاشياء المسلم بها أن الذي يعبر عن مسكنه أنه غير مقبول للسكن فهو في قرارة نفسه يتمنى لو يجد أحسن منه فالمسكن كما تعبر الكلمة عن معناها , هو مكان الشعور بالسكينة و الاستقرار وهذا الشعور لا يتأتى إلا إذا كان هذا الاخير يتوفر على سبل الراحة كتهيئته الداخلية المتمثلة في توفر عدد غرف معينة ومساحته وحجمه , إضافة بعض المتغيرات الاخرى التي يأخذها السكاني بعين الاعتبار , كقدمه أوحدائة بناءه مثلا , فهذا

المتغير الاخير له دور كبير لدى السكان حتى ولو غابت المتغيرات الأخرى السابقة الذكر فهو يعبر على سلامة ساكنيه ويساعد على الحفاظ على صحتهم وأولادهم .

لكن هذا ليس بالمتغير الاول الذي يبعث هؤلاء على اختيار السكن في منطقة معينة دون غيرها فهناك موقع تواجد وطبيعة المنطقة التي يقع على ارضها هذا المسكن اضافة الى تصور الذي يكونه هؤلاء عن المنطقة المعنية من خلال الافكار التي يجمعها من مصادرهم الخاصة , الى جانب ذلك فهنا بعض الجوانب التي تتحكم في الاعتقاد بالتصور و العمل على اساسه فهناك من يتصور أن المسكن اللائق بالنسبة لعائلته هو شراء بيت جديد وحسب , وهناك من يعتقد أن بيت العائلة هو ما يبينه سكانه كيفما شأؤوا , وهناك من يراعي الفخامة في شراء البيت فلا يهتم لمساته على البيت الذي يسكنه و عائلته ولكن المهم في ذلك ايجاد البيت الذي يبحث عن مواصفاته مهما كلف ذلك , وطبعا الامكانيات المادية تتحكم في ذلك .

كما أن التعبير عن الرغبة في بيع المسكن لدى الفئة المعنية , وضح ان اهتمامها ذو الاولوية هو المسكن , الذي يعبر عن العلاقة العائلية , لكنه يستثنى من ذلك اهتمامه بمحيطة الاجتماعي خارج حدود السكن , الذي يتمثل في علاقته مع جيرانه و أصدقائه , الشيء الذي يوضح تلك القطيعة الواضحة بين الافراد و محيطهم الاجتماعي الخارجي .

وهذا رغم التصرفات و السلوكيات التي كان يعرف به العاصميون , الذين كانوا يعتبرون أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من العاصمة , اذ هناك من المبحوثين من عبر عن ارتباطه بالعاصمة بقوله : " كالحوت في ماها ... " , حتى ان بعض ساكنيها خاصة بمنطقة القصبية - في اطار إعادة اسكان ذوي السكنات الهشة , نجد أن كبار السن عندما تم إخراجهم من مساكنهم , لم يستطيعوا تحمل ذلك فمنهم , رغم بعد المسافة , يقضوا الساعات الطوال للعودة للمحيط الذي ألفه , و منهم من قضي نحبه بعد عزله عن المحيط الذي ألفه وتم تفرقة عن جيرانه و أصدقائه , ذلك ان ارتباطهم بهذا المحيط يعبر عن حكما مثاليا للقيمة المتمثل في تصورهم و انتمائهم الاجتماعي لمدينة ارتبطوا بأبنيتها وطرقاتها و قصصها و أحاديثها , و بالأهمية التي ينسبها هؤلاء لها , و التي تحمل بين طياتها من سلوكيات و أفعال تستحق ان تحترم من طرف الافراد بعضهم لبعض , و تصبح نموذجا يقتدى به لتجسيد التقاليد , وهذا لارتباطها بفترة زمنية تاريخية محددة .

لكن الامر اختلف الآن فأصبح الساكن لايعير اهتماما لمحيطة الاجتماعي , وما أصبح مجال اهتمامه هو السكن و افراد العائلة الذين يشغلونه , الشيء الذي يظهر تغير حكم القيمة التي كان يظهرها السكان , أين انقطع و تغير النموذج الذي يعتبر قاعدة قاعدة لأفعال و سلوكيات ساكنيها , هذه الاخيرة التي تغيرت بتغير الاحكام التي كانت ترتبط بشريحة اجتماعية عايشة حقبة زمنية ماضية .

جدول رقم 35 : بين توزيع المبحوثين حسب متغير نوع السكن و متغير كيفية تفضيل استبدال البيت.

المجموع		ارض للبناء		بيت		استبدال السكن ب
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	نوع السكن
66 , %	74	72,05 %	49	56,82 %	25	شقة بعمارة
9,82 %	11	2,94 %	2	20,45 %	9	بيت عرب
24,10 %	27	25 %	17	22,73 %	10	فيلا
100 %	112	60,71 %	68	39,28 %	44	المجموع

يبين الاتجاه العام الجدول ان اكبر نسبة للمبحوثين تمثل قاطني الشقق بنسبة غالبية تتمثل في 66,07 % من اصل 112 مبحوث اذ نجد ضمن هذه الفئة من المبحوثين من يفضلون استبدال شقتهم بأرض للبناء و ذلك بنسبة غالبية 72,05 % في حين الفئة التي تليها من حيث النسبة و هي التي تمثل سكان " الفلل " نجد اغليبيتهم يفضلون ايضا استبدالها بالأرض للبناء بنسبة 25 % في حين ان سكان البيوت نوع عرب نجد ان اغلبية المبحوثين و الذين تمثل نسبة 20.45 % يفضلون استبداله ببيت .

قصدنا من خلال استعمال كلمة إستبدال هو بيع المنزل الحالي و شراء منزل آخر ولمعرفة ماهي الفئة - (سواء من سكان العمارات أو البيوت عرب أو سكان الفلل) جمع فلة (التي تفضل أن تشتري بيتا مبنيا أو أرض وتقوم بالبناء عليها .

إذ إتضح لنا من خلال هذه الاجابات أن المبحوثين الذين يقطنون بالشقق هم الذين يفضلون أن يستبدلون شققهم بأرض للبناء و نجد أن معظم إجابات هؤلاء عندما سألهم عن السبب فهم يرجعون ذلك الى رغبتهم في بناء مساكنهم حسب الرغبة لأفراد العائلة و حسب الحاجة لذلك , ذلك أننا نجد هذه الفئة عانت من ضيق الشقق خاصة مع العدد الكبير لأفراد الاسرة .

ذلك أن ساكني شقق العمارات لم يكن ضيق هذه المساكن الذي يؤرقهم فحسب , النمط المعيشي السائد لهذه العمارات و المحيط الاجتماعي المتمثل في الحي هو الذي يشكل صعوبة في اختيار اسلوب حياة معين دون ان يكون للمؤسسات الاجتماعية الاخرى تأثير كبير , حيث ان شقق العمارات تجمع عدد كبير من العائلات و الافراد , وهم في معظم الاحيان لايتعارفون , فمنهم الذين اشترروا الشقق حديثا ومنهم من استأجرها منم مالكيها لمدة محددة اذ أصبح ذلك من الحلول لبعض الاشخاص لازمة للسكن , فهذه الفئة ليس بالامكان

تبين حقيقة من أين أتو أو لما اختاروا هذا المكان و لمن ينتمون , الشيء الذي يجعل العائلات تخشى على أولادها من الاندماج وسط هذه الجماعات أو تتأثر بها . لهذا أصبح معظم سكان العمارات يعزلون و يعزلون ابناءهم عن المحيط الاجتماعي الذي ينتمون اليه , وهذا تجنباً لأي آفات اجتماعية , لهذا نجد أن السكان في بحث دائم عن السكن الذي يلائم تصوراتهم , ويكون السكن الفردي على رأس قائمة أولوياتهم اذ يعتبرون هذا النوع من المساكن – التي بينونها على اراضي يختارون مواقعها وطبيعة بناءها – يوفر لأفراد العائلة الحماية من التهديدات الخارجية , وذلك بعزل أفراد العائلة عن المحيط الاجتماعي الخارجي , ليس هذا فحسب بل يعتبرونها انعكاساً لمستوى ونمط معيشي معين , و لأن سعر شقق العمارات بالعاصمة أصبح يفوق التوقعات اذ بيعها يمكنهم هذا من شراء قطعة ان وجدت , الشيء الذي ساهم في توجه انظار السكان العاصميين نحو الضواحي المجاورة , و لم يقتصر ذلك على سكان العمارات فحسب , فحتى القاطنين للسكنات ذات الطبيعة العمرانية "بيت عرب" يحاولون تغيير مساكنهم بأخرى أحسن فيفضلون شراء بيتا مبنيا بدلا من قطعة أرض وهذا ما يوضح ادراك هؤلاء لقيمة العقار الذي لايتسنى لهم نظرا لمستواهم المعيشي , أما اقتناء البيت فيكون مقابل قيمة مساكنهم التي يقطنون .

في حين ساكني البيوت نوع عرب يفضلون أن ينتقلوا للعيش ببيوت مبنية وهذا بنسبة كبيرة ذلك أن هذه الفئة مايهما في الامر هو السكن في بيت يكون مبني بالطريقة العصرية ويتوفر على سبل العيش الحديثة , مقارنة مع البيوت القديمة التي بنيت بطريقة كانت تتناسب ظروف زمنية خلت , والتي اصبح سكانها يجدون صعوبة في تقبلها خاصة اذا تعلق الامر بنظرة الاخرين الى ساكنيها سواء كانوا أقرباء أو مجتمع المحيط , في حين نجد نسبة الذين يريدون اقتناء أرض للبناء يمثلون الاغلبية لسكان الفلل و عبروا عن السبب أن هذه الفيلا يقطنها عدد كبير من أفراد الاسرة لهذا السبب فإذا أتاحت لهم الفرصة فيفضلون بناءه بأنفسهم خاصة .

فذا نظرنا الى الاستراتيجية الاستثمارية التي سبق التطرق اليها في الفصول السابقة , فان الاشخاص يستثمرون فيما يملكون فهذه الفلل التي يشغلون بالضواحي القديمة لمدينة الجزائر , تسمح لهم بشراء عقار أكبر في الضواحي الجديدة أين يكون باستطاعة أفراد العائلة العيش بكل راحة وهذا ما سيوضحه لنا العنصر الموالي .

جدول رقم 36 : يبين توزيع المبحوثين حسب متغير مكان الإقامة و علاقتها بتفضيل موقع المنطقة.

المجموع		حضرية		ريفية		تفضيل موقع المنطقة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	مكان الإقامة
13,88%	20	13,86%	14	13,95%	60	المركز
69,44%	100	70,29%	71	67,44%	29	قريب من المركز
16,66%	24	15,84%	16	18,60%	80	بعيد عن المركز
100,00%	144	70,13%	101	29,86%	43	المجموع

يبين الاتجاه العام للجدول أن أكبر نسبة تمثل المبحوثين الذين يقطنون قريبا من مركز مدينة الجزائر و ذلك بنسبة 69,44% من مجمل العينة اذ نجد ضمن هذه الفئة أن اغلبية المبحوثين يجيبون عن سؤالنا عن المنطقة التي يفضلونها عند شراء بيتا بعيدا عن العاصمة اذا كان اختيارهم يقع على منطقة ريفية ام المنطقة حضرية فكانت اجابة اغلبية هذه الفئة انهم يفضلونها حضرية بنسبة 70,29% .

في حين الفئة التي تليها و التي تمثل المبحوثين الذين مقر سكنهم بعيد عن المركز بنسبة 16,66% من المجموعة الكلي و ضمن هذه الفئة النسبة الغالبة منهم يفضلون المنطقة الريفية و اقل فئة ضمن هذه العينة هي التي تمثل سكان المركز بنسبة 13,88% اذ ان اجابات المبحوثين من هذه الفئة متقاربة بين تفضيل المناطق الريفية او تفضيلها حضرية اذ ان الفارق بين اجاباتهم نسبة 0,09% فقط لكن الاتجاه الواضح نحو المنطقة الريفية بنسبة 13,95%.

بعد قراءة مجموع الاستمارات لهذه العينة لاحظنا أن هناك علاقة جد وثيقة بين مكان إقامة المبحوثين و أي نوع من المناطق يريدون الانتقال إليها إذا كانوا يفضلونها ريفية أو حضرية , و لمعرفة توجهات المبحوثين و مدى إدراكهم ووعيهم بالواقع المعاش ركزنا على الربط بين هذين المتغيرين .

اذ اتضح لنا من خلال تحليل الاحصائيات أن الافراد يطمحون للوصول الى بعض الجوانب التي ترضي تصوراتهم وهذا نسبنا الى القيمة التي يعطونها لهذه الاشياء حيث أن القاطنون

بالمناطق الحضرية لديهم تصور عن المناطق الحضرية أكثر من المنطقة الريفية , لهذا فهم يركزون في اختيارهم على الجوانب التي تتطابق مع تصوراتهم , ف نموذج المدينة لدى هؤلاء يحاولون البحث عنه في مناطق اخرى , لكنه يتجسد لديهم بدون سلبيات , خاصة و أن الفئة الغالبة في عينتنا هذه متمثلة في الشريحة الشبانية , فهذه الفئة تجد أن مصطلح الحضرية يرتبط بعدة عوامل التي تتمثل في توفر المرافق الضرورية و العمل وسبل الترفيه , أما مصطلح الريفية فيربطونه بواقع معاش في انعدام ما باستطاعة المدينة أن تقدمه لهم , لهذا وجدنا أثناء الدراسة الميدانية لظاهرة توافد سكان المدينة نحو الضواحي أنهم يبحثون دوما على الضاحية القريبة من المدينة التي تمكنهم من الاستفادة من محاسن هذه الضاحية وعدم الابتعاد عما توفره المدينة من خدمات , لهذا وجدنا أن التوافد الكبير و المستمر لسكان العاصمة نحو الضواحي القريبة من المدينة , ويقل ذلك في الضواحي الريفية البعيدة , وهذا ما كان يظهر جليا في ضاحية مدينة الجزائر بلدية بئر التوتة وضاحيتها بلدية تسالة المرجة , لهذا فانتاج المجال الشبه حضري ومن ثم الحضري في كل مرة , باندماج هذه الضواحي بالنسيج العمراني الحضري للمدينة شجع هذا التوافد , رغم الارتفاع المستمر لقيمة العقار بهذه الضواحي , لكنهم استطاعوا أن يحددوا استراتيجية رابحة تسمح لهم للوصول الى أهدافهم ألا و هي الاستراتيجية الاقتصادية .

وكان المهم بالنسبة لهذه الفئة هو الاحتفاظ بمزايا المدينة و البقاء قريبين منها , ومن أولوياتهم أن تكون فيها الحياة تتميز بصفة الحضرية , حتى ولو كانت بعيدة عن المدينة وهذا ماسيوضحه الجدول الموالي .

جدول رقم 37: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الظروف الاقتصادية و الرغبة في بيع المسكن .

المجموع		لا		نعم		الرغبة في بيع المسكن
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	الظروف الاقتصادية
26,32%	45	30,97%	35	17,24%	10	تسمح
73,68%	126	69,03%	78	82,76%	48	لا تسمح
100,00%	171	66,08%	113	33,92%	58	المجموع

يوضح الاتجاه العام لهذا الجدول ان نسبة الغالبة تمثل المبحوثين الذين ظروفهم الاقتصادية لا تسمح لهم و لا تؤهلهم لاقتناء بيتا كما يرغبون و ذلك بنسبة 73.68% و ضمن هذه الفئة ان اغلبية المبحوثين يرغبون في بيع مساكنهم بنسبة 82.76% في حين الفئة التي تسمح لها امكانياتها المادية لشراء قطعة ارض او بيتا لا ترغب في بيع مسكنها و تتمسك فيه و ذلك بالنسبة الغالبة ب 30.97% .

يتضح لنا أن الذين ظروفهم الاقتصادية لا تسمح بشراء بيتا أو أرض للبناء هم الذين يفضلون بيع مساكنهم بالأغلبية , مقارنة مع هؤلاء الذين ظروفهم الاقتصادية تسمح بذلك أين لا يفضلون بيعه بأكثر نسبة , وهذا له دلالة على الميكانيزم الذي

يتبع ذوي الامكانيات المادية المتوسطة للحصول على مسكن أو أرض للبناء خاصة بعدما أدركوا اختلاف وتباين الاسعار بين منطقة و أخرى , فالمبلغ المتحصل عليه بعد بيع شقة بعمارة بالعاصمة يمكن من شراء قطعة أرض لبناء مسكن أكبر في إحدى ضواحيها التي تتوفر على المجالات للبناء و بسعر مناسب لها.

أما ذوي الظروف الاقتصادية التي تسمح بذلك فهم غير مضطرين للتخلي عن مساكنهم ولكن المهم بالنسبة إليهم هو الحصول على مساكن أخرى ضمانا لمستقبل أبنائهم . فهذه الاستراتيجية الاستثمارية كما سبق و التطرق اليها , توصل اليها سكان المدينة بعدما أدركوا ذلك الفارق الموجود بين قيمة العقار المبني الذي يملكون وقيمة العقار غير المبني وتباين هذه القيمة بين تواجده بالمدينة وذلك بالضاحية , خاصة وأن بناء المساكن على هذه الاراضي ليس الهدف في حد ذاته بالنسبة لهؤلاء , وإنما الاستثمار الاقتصادي الذي يرافق هذه المساكن , فمن خلال شبكة الملاحظة التي دونها في فترات زمنية متباعدة

بالضواحي المدروسة , استطعنا أن نلاحظ أن السكان الوافدين الى هذه المنطقة يقومون ببناء مساكنهم لكن معظمها في اول الامر تكون غير تامة البناء و أغلبها تتوفر على نشاط تجاري و اقتصادي في الطابق السفلي للمسكن , وهذا ما ساعدهم على تحسين مستواهم المعيشي و مكنهم من اتمام ابنيتهم , كما تمالطرق اليه بالتفصيل في الفصول السابقة .

ليس هذا فحسب بل توصلوا الى من بناء مساكنهم بالفخامة التي تصوروها , واستطاعوا الى جانب ذلك التوسع في النشاط التجاري أو الاقتصادي الذي يملكون . و من العوامل المساهمة في ذلك المضاربة على قيمة السكنات بالمدينة , وعلى قيمة العقار غير المبني بالتخوم المجاورة لها , حيث أوحى ذلك لسكان المدينة و الضاحية اعتبار العقار الذي يملكون مكسب وميكانيزم يسمح لهم بالحراك الاجتماعي الافقي و العمودي , ذلك ان هذه الآليات ساهمت في انتقال السكان من مجال جغرافي حضري الى مجال آخر شبه حضري , أين اصبح يعتبر الاول لدى ساكنيه مكان يجمع مساوئ لاحد لها أكثر من المحاسن , التي تبرز - حسب مجمل اجابات المبحوثين عن الاسئلة السابقة - بشكل واضح في ضيق الطرقات و الضجيج الناتج عن ازدحام الطرقات بالسيارات و المارة , اضافة الى النسبة المرتفعة من التلوث المسببة للأمراض على اختلافها , الى جانب ضيق شقق العمارات وتقارب هذه الاخيرة بعضها ببعض الشيء الذي يسحب من السكان خصوصيتهم . أما المجال الجغرافي الثاني و الذي يتمثل في الضواحي , الذي قد كون السكان عنه حكما قيميا عنه , حيث اعتبروه انه المكان الذي يسمح لهم تجنب كل المساوئ السالفة الذكر عن المدينة , الى جانب تمتعهم ببعض الميزات التي لا تتسنى إلا في هذا المجال , حيث وجدنا أن معظم اجابات المبحوثين على عدة أسئلة تؤكد على وجود عدة اختلافات بين ما كانت عليه العاصمة في وقت مضى و ما هي عليه الآن , الشيء الذي يتبين من خلال الجدول الموالي .

جدول رقم 38 : يبين توزيع المبحوثين حسب متغير تفضيل موقع المنطقة وعلاقته مع تصورهم لوجود اختلاف.

المجموع		لا		نعم		وجود اختلاف
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	موقع المنطقة
%26,76	38	%24,24	16	%28,95	22	ريفية
%73,24	104	%75,76	50	%71,05	54	حضرية
%100	142	%46,48	66	%53,52	76	المجموع

يبين الاتجاه العام للجدول ان اكبر نسبة تمثل الفئة التي تفضل ان تكون المنطقة التي يشتري فيها بيتا حضرية بنسبة 73.24% و ضمن هذه الفئة نجد ان الذين يجدون اختلاف في بعض جوانب مدينة الجزائر في وقت مضى و ماهي عليه في الوقت الراهن بنسبة اكبر تمثلها نسبة 75.76% اما نسبة 26.76% تمثل الفئة التي تفضل ان تكون مساكنها في المنطقة ريفية اذ من بين مبحوثي هذه الفئة من لا يجد هذا الاختلاف و من بينهم يجد اختلاف و هذه الاخيرة هي التي تمثل النسبة الاكبر ب 28.95%.

من خلال هذه القراءة يتضح أن الاختلاف الذي يشعر به المبحوثين من جوانب عدة متعلق بالمنطقة التي يعيشون فيها ويستقرون , والتعبير عن الاختلاف هو التعبير عن التناقض المعاش و عدم تقبل الوضعية الراهنة المعاشة , لذلك نجد معظم من يفضلون العيش مستقبلا بمنطقة ريفية فهذا لأنهم يجدون اختلاف لذلك فان توجه انظارهم نحو المناطق الريفية ما هو الا محاولة البحث عما تفتقده المدينة , كما تم التطرق اليه في الجدول السابق .

اذ اتضح لنا أن معظم الذين لا يجدون اختلاف يختارون أن تكون المنطقة التي يريدون الاستقرار بها حضرية , وعكس الذين يجدون اختلافا يفضلون المنطقة ريفية .

فمن خلال اجابات المبحوثين حول ما اذا يجدون اختلاف في المدينة من جوانب متعددة , عبر المراحل الزمنية المتباينة وجدنا أن اجابات المبحوثين بالأغلبية يقرون

بوجود اختلاف وتباين بين ما كانت عليه العاصمة في وقت مضى وما هي عليه اليوم , وهذه المقارنة جاءت من خلال معاشة شريحة عمرية معينة لفترتين زمنيتين متباينة , وهي فئة الكهول و المسنين , أما الفئة الشبانية فقد استطاعت أن تصل الى استنتاج هذا الاختلاف من خلال سرد الشفهي من طرف الآباء و الاجداد وحتى الاقارب و السكان الذين يشغلون مجالا مشتركا , وذلك في شكل أحاديث و قصص , أو ربما استطاعوا أن يتعلموه من خلال المعاني غير اللفظية التي تظهر في شكل سلوكيات و تصرفات من طرف نفس الشريحة الاجتماعية , حيث كان يشعر هؤلاء بانتمائهم الاجتماعي لمدينتهم ومن ثم لأحيائهم , فيعتبرون انفسهم اوصياء عليها فيعم التكافل و التضامن .

لكن الحكم القيمي الذي اصبح يطلقه سكان المدينة عليها كان له بالغ الاثر في توجه انظار هؤلاء الى الضواحي الشبه ريفية .

أما فيما يتعلق بعدم التباين الذي يقر به مبحوثي الفئة الثانية يظهر نوع من الولاء للمدينة التي عاشوا فيها ويحسون أنهم جزا لا يتجزأ منها , الشيء الذي يجعلهم لا يتخلون عنها وحتى الانتقال الى منطقة أخرى يكون لمنطقة حضرية تشبهها , إذ أن التصور القيمي للمدينة و الضاحية جعلهم يتجنبون أن تكون المنطقة التي ينتقلون العيش فيها غير حضرية .

جدول رقم 39: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير مكان العمل و علاقته بمتغير تفضيل المنطقة التي يشتري فيها بيتا .

المجموع		بعيدا عن العاصمة		قريب من العاصمة		تفضيل المنطقة مكان العمل
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
40,77%	42	47,75%	19	36,50%	23	المركز
49,51%	51	47,75%	19	50,79%	32	قريب من المركز
9,70%	10	05%	2	12,98%	08	بعيدا عن المركز
% 100,00	103	38,83%	40	61,16%	63	المجموع

بين الاتجاه العام لهذا الجدول ان النسبة الغالبة هي التي تمثل المبحوثين الذين يعملون بالقرب من المركز و ذلك بنسبة %49,51 ذلك ان ضمن هذه الفئة نجد ان النسبة الغالبة و هي %47,75 تمثل هؤلاء الذين يفضلون شراء مساكن بعيدا عن العاصمة في حين الفئة التي تليها %40,77 و التي تمثل الفئة التي تعمل بمركز مدينة الجزائر فهي تفضل ان تكون المساكن التي تشتريها بعيدة عن العاصمة اما الفئة الاخيرة و التي تمثل الفئة التي تعمل بعيدا عن العاصمة بنسبة %9,70 فهي تفضل شراء مساكنها قريبا من العاصمة بنسبة تقدر ب %12,98 بالمائة من المجموع الكلي .

افترضنا عند البدء في ربط متغيرات هذا الجدول أن الافراد يحبون أن يسكنوا بالقرب من مقرات عملهم أو العكس صحيح ايضا إن تسنى لهم ذلك أن يعملوا بالقرب من مناطق سكناهم , وقد يتبين لنا من خلال التمعن في الاحصائيات أن الذين يعملون بمركز المدينة أو قريبا منها كانت اجاباتهم أنهم يفضلون أن تكون المنطقة التي يعيشون ويستقرون فيها بعيدة عن العاصمة في حين الذين يعملون بعيدا عن المركز أجابوا أنهم يفضلون المنطقة قريبة من العاصمة .

فهذا يوضح أن لاعلاقة لمتغير قرب أو بعد مكان العمل باختيار المبحوثين لمقر سكناهم , فهو مرتبط بالتصور الذي يوليه هؤلاء الى المنطقة المراد الاستقرار بها , فكما هو ملاحظ رغم أن اختيارهم لمنطقة السكن بعيدة عن مقر العمل فهذا يطرح مشاكل المواصلات في السنوات الاولى للاستقرار بالضاحية , وصعوبة الوصول الى العمل في الوقت المحدد, الذي يمكن حله بشتى الطرق ومختلف وسائل المواصلات التي أصبحت تفتح المجال حاليا الى اختيارات المواطنين , حيث أولت السلطات المعنية اهمية كبيرة لتوفير وسائل النقل على

جميع الخطوط السريعة و الطرقات , اذ ازداد عدد الحافلات بكثير , اضافة الى ذلك انخفاض سعر السيارات التي سهلت عملية اقتناءها من طرف الافراد .
كما يمكن ارجاع هذا التوجه الى أهداف السكان الذين ينظرون الى السكن من ناحية سهولة أو صعوبة الحصول على قطعة ارض الى جانب سعرها و منطقة تواجدها .

وقد شكل هذا تعقيدات فيما يتعلق بالموصلات , فالحركة اليومية و الانتقال المستمر بين مقر السكن في الضاحية و أماكن العمل المختلفة , فرض نوع من الازدحام في الطرقات الرابطة بين الضواحي المختلفة و العاصمة , أصبح هذا من المشاكل التي تؤرق العمال , نظرا لعدم وصوله في الزمن المؤقت للعمل أو الوصول الى البيت مساء و وصوله في وقت أبكر , الشيء الذي انجر عنه صراعات في العمل كما فرض نوع من المشاكل الاسرية .

من جانب آخر إذا ربطنا هذا المشكل مع مرافقة الابناء لأوليائهم ذهابا وإيابا خاصة الذين يدرسون بعيدا عن مقر سكنهم , أو الاطفال دون سن التمدرس , أين يتوجب على الاولياء نقلهم صباحا سواء باستقلال الحافلة أو عن طريق السيارات الخاصة باتجاه الروضة الاقرب لمقر عمل الاولياء , تحسبا لأي طارئ.

وهذا ما جعل العائلة الكاملة تعيش يوما كاملا خارج البيت لتصل في المساء بعد طول انتظار في الازدحام المروري الى البيت للنوم فقط , حتى أننا نلاحظ في المطاعم ومحلات الاكل الخفيف أمهات رفقة ابنائهن لتناول طعام الغداء , وهذا ما لا يترك المجال للأولياء لتربية ابنائهم , وهذا ما يفسح المجال اجباريا لمؤسسات اجتماعية اخرى للتدخل في تربية الابناء بكل ما تحمل من محاسن و مساوئ , مثل الشارع ووسائل الاتصال المختلفة التي اصبح الطفل يرتبط بها ارتباطا كليا مثل برامج التلفاز و قنواته الفضائية , وشبكة الانترنت التي اصبحت تبذل في اعداد البرامج المختلفة الموجهة لتخريب عقل ونفسية الطفل , التي يسهل تداولها , ولا يمكن اغفال احساس الطفل بعدم الاستقرار وعدم الراحة لتنقله الى المدرسة البعيدة من مقر سكنه , اذ يصبح متذبذب نفسيا بين هذا وذاك ناهيك عن صحته الجسدية التي تتدهور نتيجة لكل العوامل السابقة .

لكن تفضيلهم للمنطقة لا يأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل , واستنادا الى التفسير الذي تم التطرق اليه في الجداول السابقة فان الاعتبارات ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظرة و التصور الذي كونوه الى المجال الذي يودون الانتقال اليه .

جدول رقم40: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير مكان الإقامة و علاقته بوصف عاصمة البلاد .

المجموع		وصف سلبي		وصف ايجابي		وصف العاصمة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	مكان الإقامة
17,76%	27	21%	21	11,13%	6	المركز
65,78%	100	66%	66	65,38%	34	قريب من المركز
16,44%	25	13%	13	23,07%	12	بعيد عن المركز
% 100	152	65,78%	100	34,21%	52	المجموع

الاتجاه العام لهذا الجدول يوضح ان نسبة الغالبة تمثل الفئة التي تقطن قريبا من المركز بنسبة 65,87 بالمائة والتي يغلب على اجاباتها الاتجاه سلبي حول وصف عاصمة البلاد بنسبة 66 بالمائة تليها نسبة 17,76 بالمائة التي تمثل فئة المبحوثين الذين يقطنون بمركز العاصمة و الذي لديهم وصف سلبي ايضا لمدينة الجزائر بالاغلبية بنسبة 21 بالمائة في حين الفئة ذات نسبة الاقل من المجموع الكلي للعينة تمثلها نسبة 16,44 بالمائة , و التي تمثل المبحوثين الذين يقطنون بعيدا عن المركز اذا ان النسبة الغالبة منهم وجدنا انهم لديهم وصف ايجابي لمدينة الجزائر .

يتضح من خلال هذه القراءة الدقيقة للأرقام أن معظم الذين يقطنون بمركز مدينة الجزائر أو بمقربة منها , كانت اجاباتهم حول وصف عاصمة البلاد بجمل تُظهر توجيههم السلبي نحو بعض الجوانب التي اصبحت تتميز بها المدينة في الآونة الاخيرة (كما تم التطرق اليه في الجداول السابقة) , وهذا ما يؤكد لنا مرة أخرى اهمية التصور والحكم القيمي <لذي يعطيه هؤلاء الى الاشياء و الادراك لها الذي يأتي من خلال جمع الافكار من الواقع المعاش , فمكان مدينة الجزائر أو القريبين أصبحوا مدركين من خلال واقعهم الذي يعيشونه ماهي السلبيات و المشاكل التي تعاني منها هذه المدينة الكبيرة التي أصبحت مصدر جلب لكل من له حاجة وقتية للتنقل اليها ولكن من غير أن تكون قطب مستقطب للسكان , حيث انكس الى قطب طارد للسكان , بكل ما يظهر فيها من اكتظاظ سكاني , انتشار آفات

اجتماعية , و نقص التكافل و التضامن الاجتماعي , و عدم تعارف الناس فيما بينهم لكثرة ترحال السكان وتغيير مكان السكن , خاصة مع شيوع عملية كراء المساكن التي ظهرت في شكل من أشكال الحلول لأزمة السكن لدى البعض , وتجارة رابحة لدى البعض الآخر .

لهذا نجد أن هؤلاء يبحثون عن الحلول بشتى الطرق , وهي حلول فردية تنتقل في شكل افكار و معلومات , من فرد الى آخر تتجرم فيما بعد الى سلوكات فردية , ومن ثم تصبح عبارة عن تعاملات جماعية تتحول الى ظاهرة ألا وهي مسيرة ظاهرة توافد سكان مدينة الجزائر نحو التخوم و الضواحي المجاورة المحيطة بحدود العاصمة .

وهذا لا يعكس تصور الذين هم بعيدين عنها الذين كونوا تصورا براقا يتعلق بتلك المدينة الكبيرة و العاصمة التي تتوفر على كل ما يحتاجه أي مواطن و الذي حرمت منه البلديات و المدن الاخرى .
وتتضح لنا هذه العلاقة من خلال التركيب بين متغيرين في الجدول الموالي .

جدول 41: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير مكان الإقامة و علاقته بمتغير الرغبة في بيع المسكن

المجموع		لا		نعم		الرغبة في بيع المسكن مكان الإقامة
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	المركز
15,54%	23	13,33%	12	18,64%	11	المركز
67,56%	100	64,44%	58	71,18%	42	قريب من المركز
16,89%	25	22,22%	20	10,10%	6	بعيد عن المركز
100%	148	60,81%	90	39,89%	59	المجموع

يبين الاتجاه العام للجدول ان النسبة الغالبة تمثل المبحوثين الذين يقطنون قريب من المركز بنسبة 67,56% و تغلب على هذه الفئة اجابات المبحوثين الذين يرغبون في بيع مساكنهم بنسبة 64,44% في حين فئة المبحوثين الذين يقطنون بعيدا عن المركز الذين تمثلهم نسبة 16,89% اذ انه ضمن هذه الفئة نجد ان المبحوثين الذين لا يرغبون في بيع مساكنهم اجاباته هي الغالبة بنسبة 22,22% و النسبة المئوية 15,54% و التي تمثل فئة المبحوثين الذين يسكنون المركز اذا ان معظم اجابات هذه الفئة تتجة نحو الرغبة في بيع مساكنها بنسبة 18,64% .

نتيجة لقراءة الجدولين لاحظنا أن أغلبية المبحوثين خاصة الذين حددناهم في المقيمين بالمركز و القريبيين منه حيث وجدنا أن معظمهم لديهم نظرة سلبية لمدينة الجزائر , كما استطعنا أن نستشف أن اغلبية هذه الفئة أيضا ترغب في بيع مساكنها , بمعنى أنها تحاول قطع تلك العلاقة مع المدينة , بما أن الرابط القوي الذي يربط بين الفرد و المجال الاجتماعي هو السكن حيث أن السكن هو الذي يساعد للأفراد بالاندماج وسط محيطه و التعرف اليه بمحاولة ربط علاقة مع المشتركين معه في نفس المجال الاجتماعي , كنوع من أنواع الحصول على القبول لديهم , و هذا ما يساعد على عدم الشعور بالانعزالية , لذلك فان رغبة الفرد التخلي عن محيطه الاجتماعي الذي ألفه عن طريق بداية بيع مسكنه أو استبداله بمسكن آخر في مجال تتلاشى في حدوده سلبيات المدينة , بمعنى البحث عن محيط اجتماعي جديد يرضي ويشبع طموحاته و يتطابق و تصوراته .

ذلك أن انطلاق حراكه الاجتماعي نابغ من ادراكه من خلال المعلومات التي جمعها عن محيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه , لينتقل الى محيط جديد , عن ادراك يكون قد جمع عنه هو الآخر مجموعة من المعلومات ساهمت في تقبله او عدم تقبله له , وكان ذلك نتيجة لفقدان الفرد الروابط الاجتماعية التي كانت سائدة بالمدينة في الماضي مثل الاحساس بالجيرة , العلاقات التضامنية المتينة ... الى غيرها من التفاعلات الاجتماعية التي تُنم عن الوحدة الاجتماعية .

أما الآن الجوانب التي أصبحت تهتم الساكن في محيطه الاجتماعي هي مجرد الاعتبارات المادية فحسب , دون اعتبار العوامل السالفة الذكر , مثل موقع المسكن , حجمه , الطبيعة العمرانية له ... الى غيرها .

جدول رقم 42: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير نوع السكن و علاقته بوصف عاصمة البلاد .

المجموع		وصف سلبي		وصف ايجابي		وصف العاصمة
						و نوع السكن
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
59,69%	145	61,48%	83	55,74%	34	شقة بعمارة
12,24%	24	12,59%	17	11,48%	7	بيت عرب
28,06%	27	25,93%	35	32,79%	20	فيلا
100,00%	196	68,88%	135	31,12%	61	المجموع

الاتجاه العام للجدول يوضح ان اكبر نسبة تمثل سكان العمارات بنسبة 59.69% اذ انه ضمن هذه الفئة معظم اجابات المبحوثين تتجه نحو الوصف السلبي لعاصمة البلاد بنسبة 61.48% تليها الفئة التي تقطن بالفلل بنسبة 28.06% و التي تعبر عن وصفها لعاصمة البلاد بطريقة ايجابية بنسبة 32.79% و اخر تمثل السكان الذين يقطنون بيوتا ذات طابع دار عرب بنسبة 12.24% ان نسبة الغالبة لدى اجابات هذه الفئة تظهر ذات توجه سلبي .

ان الاتجاه السلبي الذي لمسناه من خلال اجابات المبحوثين حول نظرتهم لمدينة الجزائر يترجم العوامل المتحكمة في اطلاق هذا الحكم , اذ نلاحظ انه يتعلق بنسبة أكبر بساكني شقق العمارات , ذلك أن نظرة هؤلاء تختلف عن نظرة سكان "الفلل" , ذلك ان الحكم القيمي الذي تطلقه الفئة الاولى على المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه ومن ثم على المدينة ككل , يعبر عن النظرة السلبية للسكن حيث نجد أن هذه الشقق بالعاصمة , أصبحت هشة بعمارات قديمة معظمها مهددة بالانهيار , أما الشقق غير ذلك فهي ضيقة , لا تفي بمعيشة مريحة لسكانها .

خاصة و أن العائلة الجزائرية معروفة بالعدد الكبير لأفراد العائلة , ذلك أن هذه العائلات كلما كبر أفراد العائلة في السن , أو ازدادوا في العدد ازدادت معهم المعاناة اليومية , فحجم السكن لا يعود باستطاعته استيعاب هذا العدد الكبير , ولايستطيع تلبية احتياجاتهم , وعدد الغرف لا يُمكن من ضم هؤلاء الافراد سواء من ناحية التمييز العددي أو التمييز النوعي , فحرمة البيت تلتزم أن ينام صغار السن على حدى و صغار السن على حدى , كما أن على الاولياء أن يعطوا خصوصية لمكان تواجد البنات .

كما أن مرحلة تزويج الابناء تكون من بين الاهتمامات التي تؤرق الاولياء , وتجعلهم يحضرون لذلك سنوات قبل مجيء ذلك اليوم , كل هذه الجوانب جعلت بعض العائلات التفكير في تعديل المسكن وإعادة تحويل بعض الغرف لغير وظائفها مثل تحويل المطبخ الى غرفة أو استعمال الشرفة (البلكون) الى صالون لاستقبال الزوار , أو الفصل بين الغرف وهذا بهدف الحصول على غرفة اضافية تخصص للابن المقبل على الزواج , أو لإيجاد تهيئة للتفاعل الاجتماعي العائلي كما تتصوره العائلة , ويكون هذا مع تضيق المجال الداخلي للمسكن , الشيء الذي لا يسمح لأفراد العائلة بأن يلعبوا ادوارهم الاجتماعية كما يجب , فتحثد الصدمات بين افراد العائلة الواحدة , وتتوسع الهوة بينهم , لتنتقل الصراعات بعد ذلك الى خارج حدود المسكن , اذ أن أفراد العائلة الذين لا يستطيعون التفاعل فيما بينهم , يحاولون ايجاد وفرض مكانة لهم وسط الجماعات الاجتماعية في المحيط الاجتماعي الاوسع , لهذا يتوسع نطاق الصراعات , وذا ما يجعل الصورة السلبية للحي تنطبع في اذهان سكانها , من خلال أخذ هذه التعاملات كنموذج , ومن ثم يقوم الفرد بتعميم هذه الصورة على المدينة ككل .

وكل هذه العوامل وأخرى تجعل من الفرد في رحلة بحث متواصلة عن مجال اجتماعي يتطابق و الصورة التي رسمها في ذهنه عن مسكنه أو المحيط الاجتماعي الذي يريد ان يعيش فيه , ومن ثم يحاول الوصول اليه بثتى الطرق , سواء بكراء مسكن في منطقة يختارها لعدة مميزات , او عن طريق بيع المسكن أو حصة منه وشراء مسكن في منطقة أخرى , و رغم أنه بحاجة الى هذا السكن لكن يؤكد الواقع أنه لا يتقبل المحيط الاجتماعي الجديد بسهولة إذا لم يكون من اختياره , وهذا ما تؤكد لنا الصراعات الحادثة اثناء عمليات الاسكان الكبيرة التي شهدتها مختلف بلديات العاصمة , وهو ما يتأكد لنا من خلال تحليل استمارة السكان المرشحين من هذه البلديات الى الضواحي القريبة من المدينة و البعيدة عنها .

2. التصور القيمي لدى سكان العاصمة المرقلين :

استعملنا فيما يتعلق بالتصور المتعلق بالمرقلين الملاحظة بالمشاركة و المقابلة الجماعية , فبحكم التعايش اليومي مع سكان نفس المنطقة من خلال اقتناء الحاجيات اضافة الى استعمال نفس وسائل المواصلات , فهذا ساعدنا على الاحتكاك المباشر مع السكان المرقلين ومعرفة ما يفكرون به .

تم توزيع هذه الاستمارة على المبحوثين الذين تم ترحيلهم من مناطقهم الاصلية لإسكانهم في مساكن لائقة بالضواحي وقد اخترنا للدراسة ضاحية العاصمة بئر التوتة و ضاحيتها بلدية تسالة المرجة التي عرفت عمليات ترحيل معتبرة وذلك منذ سياسات إسكان منكوبي فيضانات باب الوادي , وفي اطار إسكان ذوي البناءات الهشة وسكان البناءات الفوضوية .

ومن خلال مجموعة من الاسئلة أردنا أن نقوم بالمقارنة بين نظرة سكان العاصمة المرقلين منها للمدينة والضاحية , وذلك بطرح نفس الاسئلة فيما يخص هذه النظرة .

الجدول رقم 43: توزيع مبحوثي الضاحيتان حول متغير نوع السكن السابق وعلاقته بمتغير ماذا تمثل مدينة الجزائر لهم .

المجموع	الضاحية الثانية				الضاحية الاولى				منطقة السكن	
	توجه سلبي		توجه ايجابي		توجه سلبي		توجه ايجابي		وصف العاصمة	
%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	نوع السكن السابق
40,93%	70	54,41%	37	31,81%	14	25%	07	38,70%	12	شقة
23,39%	40	14,70%	10	6,81%	03	35,71%	10	54,83%	17	بيت عرب
35,67%	61	30,88%	21	61,36%	27	39,28%	11	6,45%	02	بناء فوضوي
100%	171	39,76%	68	25,37%	44	16,37%	28	18,12%	31	المجموع

من خلال القراءة الاحصائية للجدول يتضح أن أكبر نسبة لهذه العينة تمثلها نسبة 40,93 بالمائة من المجموع الكلي للعينة وهو 171 مبحوث الموزعين على الضاحيتان وهي تمثل الذين كانوا من سكان شقق العمارات ولمحاولة معرفة ماذا تمثل مدينة الجزائر بالنسبة لهم وجدنا أن النسبة الغالبة تمثل المرقلين الى الضاحية الثانية والذين لديهم توجه سلبي بنسبة 54,41 بالمائة , ونجد بالنسبة للمرقلين للضاحية الاولى أن النسبة الغالبة وهي 38,70 بالمائة تمثل الذين اجابوا أن لديهم توجه ايجابي بالنسبة لعاصمة البلاد , في حين النسبة

الموالية وهي 35,67 بالمائة تمثل المبحوثين الذين كانوا يقطنون في اطار البناء الفوضوي وضمن هذه الفئة نجد أكبر نسبة وهي 61,36 بالمائة من أصل 44 مبحوث الذين يقطنون بالضاحية الثانية و الذين لديهم توجه ايجابي عن مدينة الجزائر , في حين ضمن سكان الضاحية الاولى نجد أكبر نسبة وهي 39,28 بالمائة تمثل الذين لديهم توجه سلبي .

للمقارنة بين نظرة سكان العاصمة الذين ما يزالون يقطنون بها و السكان المرحلين منها في اطار العملية الضخمة التي قامت بها نفس الولاية لإسكان الذين هم بحاجة الى سكن , لها قمنا بطرح نفس السؤال على هذه الأخيرة .

حيث اتضحت من خلال اجاباتهم تلك النظرة المتباينة للمدينة بين السكان المرحلين الى الضاحيتان , اذ وجدنا أن الذين كانوا من سكان الشقق يقرون بنظرة سلبية للمدينة , في حين الفئة التي تليها تمثل الذين رُحلوا من البناءات الفوضوية , حيث اتضح انه رغم ان هذه الفئة عددها معتبر ضمن عينتنا لكننا وجدنا لديهم نظرة

ايجابية اتجاه المدينة التي عاشوا فيها مدة طويلة جدا , فمنهم من عبر عن ذلك بقوله : " هي المدينة التي كبرت و ترعرعت فيها ... أكتسبت فيها أصدقاء و جيران لا أستطيع التخلي عنهم بسهولة ... أنا كالسمة في مائها ... رغم أنني عانيت بها لكني مرتبط بها ... " الى غيرها من التعبيرات التي توضح أن مدينة الجزائر بالنسبة لهؤلاء ليست مجرد جدران ونمط عيش بل يتضح أن هؤلاء ينظرون اليها كسيرورة معيشة و حياة اجتماعية لها ارتباطات وثيقة بالمحيط الاجتماعي كيفما كان , ولم نجد اختلاف كبير جدا فيما يتعلق في اجابات المبحوثين القاطنين بالعاصمة أو المرحلين منها , فارتباط كل هؤلاء بالمدينة يعبر عن شعور متوارث من الآباء الى الابناء رغم الاختلافات الطارئة و رغم إقرارهم بوجود هذه التغيرات كما سنلاحظ ذلك في الجداول الموالية لكن ذلك لم يغير من نظرتهم لمدينتهم , وهذا طبعا قد أثر بشكل مباشر على تقبلهم بسهولة المحيط الاجتماعي الجديد والعيش في مدينة أخرى و الابتعاد عنها عشرات الكيلومترات وهذا ما سنوضحه ايضا في مبحث المسارات الاندماجية للوافدين .

حيث أن هذا الاختلاف يوضح ان سكان شقق العمارات الهشة و الأيلة للسقوط , يعتبرون انهم من الفئة التي بخلت عليهم هذه الاخيرة بالعيش الكريم مثل الذي ينعم به باقي سكانها , لهذا فهم ينظرون اليها بالجاحدة لهم , في نجد سكان الأحياء الفوضوية ما يزالون يتمسكون

بالنظرة الايجابية لعاصمة البلاد , ذلك ان النمط المعيشي و الحياة الاجتماعية التي كانوا يحيونها قبل ترحيلهم هي من اختيارهم إذ كان هذا نتيجة لنزوحهم من الارياف والمدن الداخلية نحو عاصمة البلاد , اذ يعتبرون أول محاولات الاندماج بالحياة الحضرية هو التفاعل مع السلوكيات الحضرية بتقبلها و تعلمها , و اولها هو الشعور بالولاء و الانتماء لتلك المدينة وهذا ما يظهر من خلال سلوكياتهم الاجتماعية التي تتشابه في مظهرها , يتبع باختيار الالفاظ و اسلوب كلام يتم وفق نمط متداول يتم تناقله بينهم بسرعة حتى يظهر ان اندماجهم السريع وانتمائهم الواضح للنمط المعيشي المدني , فهذا ما يجعلهم مرتبطين باستمرار بهذه المدينة يدعمها الحكم القيمي الذي يولى للأشياء , فكل هذه الاعتبارات هي التي ساهمت في تدعيم الادراك و التصور لدى الفئات الاجتماعية القاطنة بالمدينة , كما استطعنا أن نميز نوع الادراك التصور الذي يوليه هؤلاء لبعض الجوانب بها من خلال اجاباتهم لجملة من الاسئلة , حيث اختلفت بين تلك المادية و المعنوية و التدقيق يكون في الجدول الموالي .

الجدول رقم 44 : يمثل توزيع المبحوثين حول متغير مكان السكن السابق وعلاقته بمتغير جوانب الاختلاف الملاحظة بمدينة الجزائر .

المجموع		الضاحية الثانية						الضاحية الاولى						نطقة السكن جوانب الاختلاف الملاحظة السكن السابق
		اثنان معا		معنوية		مادية		اثنان معا		معنوية		مادية		
%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	
44,04	74	60	12	51,51	17	52	13	57,14	12	28,57	10	41,66	10	شقة
19,64	33	25	05	30,30	10	28	07	4,76	01	14,28	05	20,83	05	بيت عرب
36,30	61	15	03	18,18	06	20	05	38,09	08	5,71	20	79,16	19	بناء سوي
100	168	11,90	20	16,64	33	14,88	25	12,5	21	20,83	35	14,28	24	المجموع

القراءة الاحصائية توضح أن أكبر نسبة تمثل المبحوثين الذين كانوا من سكان العمارات بنسبة 44,04 بالمائة , وعن اجاباتهم فيما تتمثل الاختلافات الملاحظة بين الجوانب المختلفة بمدينة الجزائر سابقا و حاليا نجد أكبر نسبة تقدر ب 60 بالمائة تمثل الذين جمعوا في اجاباهم بين الاختلافات في الجوانب المادية و المعنوية في نفس الوقت وهم المبحوثين المرشحين الى الضاحية الثانية , ونفس الاجابة نجدها لدى المرشحين الى الضاحية الاولى بنسبة 57,14 بالمائة .

أما الفئة الثانية والتي تمثل سكان البناءات الفوضوية بنسبة 36,30 بالمائة نجد أكبر نسبة تمثل السكان المرشحين الى الضاحية الاولى و الذين يجدون اختلافات مادية و معنوية في نفس الوقت بنسبة 38,09 بالمائة , في حين سكان الضاحية الثانية يجدونها مادية فحسب بنسبة 20 بالمائة .

في حين سكان البيوت القديمة ذات طابع " بيت عرب " ففتباين اجابات بين مبحوثي الضاحية الاولى و الثانية , ففي الاولى يجدونها مادية بنسبة 30,30 بالمائة , وفي الثانية تركزت معظمها حول المعنوية بنسبة 20,83 بالمائة .

وهذا ما يدعم ما تم التطرق اليه في الجدول السابق أن ارتباط الفاعلين الاجتماعيين المتمثلين في الفئة التي كانت من السكان السابقين للعاصمة , بمجالهم الاجتماعي المتعلق بأحياء المدينة و رغم أن هذه الاحياء هي معظمها عتيقة و شعبية لكن ارتباطهم بها هو ارتباط بالنسق الثقافي و الاجتماعي الذي تكوّن نتيجة تراكم قيم ثقافية و معايير تم توارثها من جيل الى آخر , ونتيجة تفاعلات اجتماعي ميزت مجال اجتماعي دون آخر , فرغم أن معظم عينتنا المدروسة هم من سكان الاحياء الشعبية للمدينة عانوا من نقص المرافق و الخدمات و البنى التحتية ككل , التي من شأنها أن تنقص من حدت و قسوة النمط المعيشي لهم , ورغم أنهم من سكان أحياء بعيدة عن مركز العاصمة كما تم التطرق اليه بمعنى أنهم بعيدين عن مزاياها وما توفره من خدمات لسكانها لكنهم ما يزالون مرتبطين بها و اجاباتهم تتمثل في المقارنة بين التعاملات بين السكان في السابق وبين ما آل إليه سلوك بعض الاشخاص اليوم .

رغم الضاحيتان تبعد عن بعضهما مسافات كبيرة و هناك منها ما يقرب من المدينة و منها ما يبعد , إلا أن رأي المرشحين الى الضاحيتان لديهم توجه تقريبي و نظرة موحدة الى هذه الاخيرة , حيث أنهم ما يزالون لم يشعروا بذلك الاندماج وما يزالون مرتبطين بذكريات المنطقة التي عايشوها , رغم أنهم من سكان الاحياء الفوضوية تتميز بسوء المعيشة و عدم توفر البنى القاعدية أو حتى المرافق الضرورية ليعيش اي إنسان , ورغم

تحول النمط المعيشي من شكل معين الى شكل آخر , رغم ذلك فانهم لم يستطيعوا الاندماج في الوسط الاجتماعي الجديد .

الجدول رقم 45 : يبين توزيع مبحوثين الضاحيتان حول متغير تفضيلهم لمنطقة الترحيل .

المجموع		الضاحية الثانية		الضاحية الاولى		منطقة السكن
%	ع	%	ع	%	ع	اختيار منطقة الترحيل
82.77%	149	90%	72	77%	77	قريب من العاصمة
17.22%	31	10%	08	23%	23	بعيد عن العاصمة
100%	180	44.44%	80	55.55%	100	المجموع

حاولنا ان نعرف من خلال هذا السؤال الذي تم طرحه على المبحوثين اذا كانوا راضين على المنطقة التي رحلوا اليها , لذلك كان السؤال المطروح حول اذا ما خيروا قبل عملية الترحيل اي المناطق يفضلون ,ومن خلال القراءة الاحصائية للجدول وجدنا أن النسبة الاكبر تمثل المبحوثين الذين يفضلون أن تكون قريبة من مركز العاصمة بنسبة 82,77 بالمائة من أصل 180 مبحوث , تليها نسبة 17,22 بالمائة من نفس مجموع العينة , وضمن الفئة الاولى نجد أن سكان الضاحية الثانية هم الذين يفضلون البقاء والاستقرار بالقرب من مركز العاصمة تمثلهم نسبة 90 بالمائة من أصل 80 مبحوث , في حين سكان الضاحية الثانية تمثلهم النسبة المئوية وهي 77 بالمائة من أصل 100 مبحوث .

من خلال الملاحظة بالمشاركة التي مرسناها بميدان الدراسة , استطعنا أن نلاحظ عدم الرضى الواضح على المرحلين الى الضاحيتان و بالأخص المرحلين الى الضاحية الثانية , وذلك في بعض الجوانب المتعلقة بمنطقة الترحيل .

وهذا ما ألهمنا طرح سؤال فيما يتعلق فيما اذا خيروا المنطقة التي يتم ترحيلهم اليها فماذا يختارون , وكانت اجابات المبحوثين كما هو موضح في الجدول تتركز في اختيار المنطقة القريبة من العاصمة بأغلبية الاجابات خاصة لدى المرشحين الى الضاحية الثانية , وكانت المناطق التي اختاروها كما يلي :

بئر خادم - باباعلي - بابا حسن - الدرارية - باب الزوار ... الخ

ذلك أن هذه الفئة تنطلق في عملية الاختيار , من واقعها و الاخذ بالحسبان بعض الاعتبارات مثل توفر وسائل النقل وسهولة الوصول الى العاصمة , الى جانب ذلك نجد أن التصور القيمي الذي كونه هذه الفئة عن المناطق المذكورة ساهم في توجيه هذا الاختيار , وتم تصنيفها ضمن قائمة من القيم , التي كان من بينها البعد المجالي لهذه المنطقة عن العاصمة , و صورة هذه المنطقة لدى سكان العاصمة الذين يصنفون بعض المناطق أنها حضرية تابعة للعاصمة , اخرى يفية بعيدة عنها , كما أن الانتقال المستمر لهذه المناطق جعل من سكان العاصمة يكونون فكرة عنها وعن سكانها .

الى جانب ذلك نجد أن رغبة هؤلاء أن يقطنوا قريبا من العاصمة يعبر عن محاولة عدم انقطاعهم عن محيطهم الاجتماعي القديم لتصورهم المسبق أنهم لايندمجون مع محيطهم الاجتماعي الجديد هطا من جهة ومن جهة أخرى لعلمهم أن سهولة الوصول الى المنشآت القاعدية بمركز العاصمة لا يتسنى إلا للقريبين منها لذا نجد أن كل هذه العوامل أعاققت عملية اندماج هؤلاء بالضاحية , وهذا ما سيتضح لنا من خلال الجدول الموالي .

الجدول 46: يبين توزيع المبحوثين المرشحين الى الضاحيتان حول نوع الجيران الذين يتعاملون معهم .

المجموع		الضاحية الثانية		الضاحية الاولى		منطقة السكن
%	ع	%	ع	%	ع	نوع الجيران
%85,79	169,00	%82,47	80,00	%89,00	89,00	من نفس الحي السابق
%14,21	28,00	%17,53	17,00	%11,00	11,00	سكان المنطقة بلااختلاف
%100,00	197,00	%49,24	97,00	%50,76	100,00	المجموع

تبين قراءة الجدول أن أكبر نسبة وهي 85,79 من أصل 197 مبحوث تمثل الذين يتعاملون مع الذين كانوا جيرانهم في حيهم السابق , وضمن هذه الفئة نجد أكبر نسبة وهي 89 بالمائة من أصل 100 مبحوث تمثل سكان الضاحية الاولى وتمثل النسبة التالية وهي 82,47 بالمائة من أصل 97 مبحوث سكان الضاحية الثانية .

يربط متغيرين مهمين وهما منطقة السكن الحالي و من هم الجيران الذين يتعاملون معهم بعد ترحيلهم , لمعرفة اذا كانوا يتعاملون فقط مع نفس الجيران الذين كانوا يقطنون معهم في المنطقة السابقة , أو أنهم يتعاملون مع سكان المنطقة التي رُحّلوا منها بلا اختلاف .

والاتجاه العام للقراءة الاحصائية لهذا الجدول يبين أن النسبة الغالبة من المبحوثين سواء المرشحين الى الضاحية الاولى أو الثانية , معظم تعاملاتهم تكون مع الاشخاص الذين كانوا يعرفونهم قبل ترحيلهم الى المنطقة الحالية , اذ يوضح ذلك صعوبة اندماج هؤلاء في وسطهم الاجتماعي الجديد , فهذا يتطلب مدة زمنية معتبرة , حيث أن هناك بعض التعاملات للسكان الاصليين للمنطقة أو المرشحين أنفسهم , شكّلت حاجزا عرقل عملية انسجام هؤلاء مع النسيج الاجتماعي العام للمحيط الجديد , فمن خلال معاينتنا لمجتمع البحث لاحظنا كما سبق ذكره في الفصول السابقة أنه تظهر مشادات عنيفة بين المنطقة و السكان المرشحين في كل مرة ,

في بداية استقرار هؤلاء بالمنطقة , اذ أصبح هذا السلوك يعتبر نوع من الآليات الدفاعية , أو نوع من فرض الذات بالمنطقة .

فببلدية بئر التوتة نظرا لأن السكان المرحلين يشغلون حيزا منفصلا جغرافيا نوعا ما عن وسط المدينة , حيث تم توطين هذه الاحياء الجديدة فوق المساحات الشاسعة التي اقتطعت من أراضي منطقة أولاد منديل وهوشي 1680 مسكن وحي 300 مسكن , لذلك نجد أن المرحلين الى هذه الضاحية يعيشون عزلة تامة عن وسط مدينة بئر التوتة , وتكون علاقتهم فقط مع اقاربهم وجيرانهم من محيطهم السابق , الى جانب ذلك نجد أن الحي الواحد يجمع سكان أتو من مناطق مختلفة من بلديات عاصمة البلاد , لهذا شهدت هذه الاحياء مشاحنات وصراعات تحتد أحيانا الى غاية استدعاء الشرطة , اذ كانت العائلات التي يجمعها قرابة الحي القديم تحاول اثبات وجودها بالحي , لكن هذه الصراعات سرعان ما تلاشت مع مرور الزمن وتعارف سكان الحي الواحد فيما بينهم .

أما فيما يتعلق بالضاحية الثانية فنجد أن المشادات و الاختلافات ظهرت في بدايتها بين السكان المرحلين و السكان الاصليين للمنطقة بحكم أنهم يشغلون مجالات متقاربة , وكان من الاسباب الحقيقية لهذه الصراعات عدم تقبل سكان المنطقة للسكان الوافدين بحكم - حسب اعتباراتهم - أن رُحلوا الى السكنات التي كانت من الواجب أن تكون من حقهم باعتبارهم يسكنون بسكنات قديمة ومهترئة , لهذا بقيت العلاقة بين هذه المجموعات الاجتماعية المختلفة سيئة للغاية وقد أثر هذا على الحياة الاجتماعية للمرحلين إذ لم يستطيعوا تقبل المنطقة بسهولة و بقيت علاقتهم بحيهم القديم قائمة اذ بقوا جيئة وإيابا بين حيهم القديم و مقر سكنهم الحالي , أصبحت هذه الاحياء مجرد مراقد بالنسبة لمعظمهم , وقد دعم ذلك بُعد المسافة بين الضاحية و العاصمة , اذ ان حياتهم و علاقاتهم الاجتماعية كلها بقيت مرتبطة بأحيائهم القديمة بمدينة الجزائر وهذا ما سيتضح لنا من خلالالجدول الموالي .

الجدول رقم 47: يبين توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب وسيلة النقل التي يستقلونها
ومكان دراسة الابناء .

المجموع		الضاحية الثانية				الضاحية الاولى				منطقة السكن ----- وسيلة النقل ----- نقل الابناء المتدرسين
		نقل جماعي		سيارة خاصة		نقل جماعي		سيارة خاصة		
%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	
%54,68	105	%37,75	30	%58,33	07	%71,42	55	%56,52	13	نعم
%45,31	87	%62,5	50	%41,66	05	%28,57	22	%43,47	10	لا
%100	192	%41,66	80	%6,25	12	%40,10	77	%11,97	23	المجموع

يبين الاتجاه العام للجدول أن أكبر نسبة وهي 54,68 بالمائة تمثل المبحوثين الذين تم تحويل ابنائهم للدراسة بالأحياء التي رحلوا اليها ولكن تتضح هذه النسبة بالأغلبية لدى المرحلين الى الضاحية الاولى بنسبة 71,42 بالمائة , وخاصة فيما يتعلق بالذين يعتمدون في تنقلهم على النقل الجماعي .

أما فيما يتعلق الفئة التي لم تقم بنقل أبناءها للتمدرس بالضاحية والتي تمثلها نسبة 45,31 بالمائة حيث تتمثل بأكثر نسبة لدى المرحلين الى الضاحية الثانية وهم الذين يتنقلون لقضاء حوائجهم اعتمادا على النقل الجماعي أيضا وهذا بنسبة 62,5 بالمائة .

يتبين بوضوح أن أغلبية المبحوثين يعتمدون في تنقلاتهم على النقل الجماعي رغم ذلك نجد أن غالبية مبحوثي الضاحية الاولى قاموا بنقل أبناءهم للدراسة بحيهم الجديد , أما المرحلين الى الضاحية الثانية فنجد أنهم يغيروا أبناءهم للتمدرس بمدارس الحي بل بقوا يدرسون بمدارسهم السابقة , وهذا ما يفسر لنا عدة جوانب .

حيث أنه في بداية ربط المتغيرات افترضنا أن الاشخاص الذين يملكون السيارات الخاصة هم من لا يقومون بتغيير مكان دراسة الابناء الى مدراس الاحياء الجديدة لسهولة التنقل , وافترضنا العكس بالنسبة للذين يعتمدون في تنقلاتهم على النقل الجماعي , لكن احصائيات هذا الجدول أوضحت تدخل اعتبارات أخرى في ذلك , وتدعيما واعتمادا على تفسير الجدول السابق يتبين لنا أن انسجام و تلائم المرحلين أو عدمه مع محيطهم الجديد كان له بالغ التأثير على سلوكياتهم , فكما ذكرنا في تفسير الجدول السابق فان المرحلين الى الضاحية الاولى كان سرعة اندماجهم أكبر وذلك نظرا لقربهم من مدينة الجزائر حيث ساعد

ذلك على شعورهم بتقارب الحياة الاجتماعية بين تلك بالعاصمة و ماهي عليه بالبلدية , ونظرا لوجود هذه الاحياء بمنطقة منعزلة فقد تم تجهيزها قبل ترحيل السكان بالمرافق الضرورية وتعد المدارس من بين الاساسيات التي تم التركيز عليها , وبما أنها مدارس جديدة ولا تضم سوى أبناء المرحلين فحسب فقد كان من أولويات هؤلاء نقل أبنائهم للدراسة بتلك المدارس , وهذا ما يعبر على شعور هؤلاء بالاندماج .

بالمقارنة نجد أن بالضاحية الثانية يتقاسم المرحلين المرافق الضرورية مع سكان المنطقة , الشيء الذي زاد من الضغط على هذه المرافق فكان من الضروري انتقال السكان الجدد الى مدينة الجزائر لاقتناء حاجياتهم , وساعد على ذلك توفير وسائل نقل بعدد أكبر التي تربط بين منطقة الترحيل ومدينة الجزائر , كما أنه لم يتم بناء مدارس جديدة بهذه الضاحية وإنما يضطر السكان الجدد تسجيل ابنائهم ليدرسوا مع ابناء سكان المنطقة , وقد شكل هذا مشكل كبير إن لم نقل مشاهد درامية متعلقة بالأطفال الملتحقين قريبا , حيث كان التلاميذ ابناء السكان المرحلين يتلقون الاضطهاد من طرف بقية التلاميذ ابناء سكان المنطقة , هؤلاء الذين كانوا يترجمون حقد و نقمة آبائهم على السكان الجدد في شكل تصرفات عدوانية لاعتقادهم أنهم احتلوا مساكن كانت من حقهم , ومن خلال المقابلة الجماعية مع المبحوثين المرحلين الى هذه الضاحية استطعت أن اتحدث مع حالات تعرض ابنائها الى الضرب مبرح الى غاية كسر احد أعضائهم , ومنهم من اعترض طريقهم شباب أكبر منهم سنا ومنعواهم من الالتحاق بمدارسهم , لهذا أصبح السكان الجدد يتفادون نقل أبنائهم لهذه المدارس حتى انهم يحتنونهم على عدم الاختلاط بسكان المنطقة حتى لايتعرضون للأذى , وكل هذه الجوانب صعبت من عملية اندماج السكان المرحلين لعدم تقبلهم الانتقال الى هذه المنطقة نظرا لبعدها مجاليا عن المدينة هذا من جهة , ومن جهة أخرى لان سكان المنطقة وضعوا عدة حواجز حالة دون تلاءم هؤلاء المرحلين مع محيطهم الجديد , والجدول الموالي يؤكد لنا هذا التفسير .

الجدول رقم 48 : يبين توزيع المبحوثين المرشحين حسب متغير تغيير مكان دراسة الابناء وعلاقته بمتغير التردد على الحي السابق .

المجموع		الضاحية الثانية				الضاحية الاولى				منطقة السكن
		لا		نعم		لا		نعم		
%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	التردد على الحي السابق
%68,54	85	%72,97	27	%55,55	10	%84,44	38	%41,66	10	نقل الابناء
%31,45	39	%27,02	10	%44,44	08	%15,55	07	%58,33	14	المتدرسين
%100	124	%29,83	37	%14,51	18	%36,29	45	%19,35	24	نعم
										لا
										المجموع

يوضح هذا الجدول أن نسبة الذين غيروا مكان دراسة الابناء هم بالأغلبية إذ أنه ضمن هذه الفئة يتبين أن المبحوثين الذين لم يعودوا يرتبطون بحيهم القديم تمثلهم نسبة 84,44 بالمائة التي تتحدد في المرشحين الى الضاحية الاولى , أما النسبة التي تليها وهي 72,97 بالمائة تمثل الذين ما تزال علاقتهم مع حيهم السابق قائمة .

أما فيما يتعلق بالفئة التي مايزال أبناؤهم يزاولون دراستهم بالقرب من أحيائهم السابقة فنجد أن أكبر نسبة وهي 58,33 بالمائة تمثل المبحوثين ما يزالون يترددون على أحيائهم السابقة و هم سكان الضاحية الاولى , وأكبر نسبة بالنسبة لسكان الضاحية الثانية ما يزالون يترددون على أحيائهم السابقة بنسبة 44,44 بالمائة .

كما تم ملاحظته في الجدول السابق فهناك علاقة جد وثيقة بين تدرس الابناء وإبقاء العلاقة قائمة مع المحيط الاجتماعي السابق , حيث أن العائلات التي ابقت ابناؤها يتمدرسون بمدارسهم القديمة كان لزاما عليها ان تفكر في المكان الذي يستطيع هؤلاء الاطفال اللجوء عليه بعد ساعات الدراسة أثناء استراحة الفطور أو بعد انتهاء ساعات الدراسة اليومية أو حتى أيام الاسبوع أو عند الضرورة , إذ أن معظم هؤلاء يتركون ابنائهم لدى الاصول سواء من ناحية الام أو الاب أو لدى الاقارب من قريب أو بعيد على طول أيام الاسبوع , كما أن

المهن التي ظهرت مؤخرا و التي ساهمت في توفير دخل للنساء الماكثات بالبيت مقابل احتفاظهن بهؤلاء الاطفال ورعايتهم الى غاية حضور آبائهم , خاصة وأن معظم أوليائهم يعملون بالعاصمة أو بالقرب منها , فهذا يساعدهم الاطمئنان على ابنائهم أثناء غيابهم لتأدية مهامهم وأشغالهم .

اضافة الى ذلك فمن خلال قراءتنا للجداولين واستعمالنا للملاحظة بالمشاركة استطعنا أن نستشف ان هناك اعتبارات أخرى , ساهمت في بطئ تأقلم وانسجام السكان الجدد مع محيطهم الجديد , حيث يجد السكان المرحلين الى الضاحيتين صعوبة في التعايش مع البنية الاجتماعية الجديدة , وقد كان هذا نتيجة لبعض المتغيرات التي يراها هؤلاء أساسية و أولية , أهمها المستوى المعيشي رغم أنه لا يتغير بتغير المكان , ولكن المكان له تأثير على تبسيط سبل العيش وتيسيرها لساكنيه , فطريقة الحصول على الحاجيات الاساسية و الضرورية للعيش كالمأكل و الملابس تكون في متناول قدرة السكان و خاصة في تلك المناطق المحيطة بالعاصمة و التي تتميز بالفقر أو انخفاض المستوى المعيشي بها مثل احياء القصدير أو تلك العشوائية , حيث نجد من بين اشكال التضامن بين ساكنيها وتجارها خفض سعر المادة المعروضة للبيع وهذا نسبتا أيضا لنوعيتها , الشيء الذي افتقده بالضاحية فما كان عليهم الا ان يبقوا مرتبطين بمحيطهم السابق للحصول على مصدر رزقهم السابق .

II.

تأثير ادراك قيمة العقار على التصور .

اعتمدنا في هذا العنصر على اظهار أهمية قيمة العقار من خلال سعر المتر المربع في الضاحية ذلك ان هذا المتغير مهم جدا اذ ساعدنا في تحديد مدى ادراك المبحوثين لقيمة العقار و بالتالي وضَّح لنا توجه تصور المبحوثين لمدينتهم و للضاحية على حد سواء , وقد استعملنا مؤشران هاما في ذلك وهما " قريب من السعر الحقيقي " و " بعيد عن السعر الحقيقي " , ولمعرفة اذا كان السعر المحدد من طرف المبحوثين قريب او بعيدا عن السعر الحقيقي اعتمدنا على سعر الضاحية التي حددها المبحوث كمنطقة الاولى في ترتيب البلديات التي بإمكان أي مواطن أن يشتري أرضا أو بيتا , وكان الاعتماد على عبارة قريب من السعر الحقيقي بدلا من عبارة السعر الحقيقي لصعوبة التطرق في الاستثمارة للأسعار المتباينة بالمجالات المختلفة في الضاحية الواحدة اذ أن ذلك يصعب علينا ضبطها اثناء التفريغ من جهة ومن جهة أخرى يصعب على المبحوث الاجابة على جملة من الاسئلة لها معنى واحد .

1. ادراك سكان العاصمة للسعر الحقيقي للعقار .

الجدول 49 : يبين توزيع المبحوثين حول متغير مكان العمل وعلاقتها بتقدير السعر الحقيقي للعقار.

المجموع		بعيد عن السعر الحقيقي		قريب من السعر الحقيقي		تقدير سعر العقار / مكان العمل
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
40,77	42	18,75	03	44,31	39	المركز
49,51	51	56,25	09	47,72	42	قريب من المركز
09,70	10	25	04	7,95	07	بعيد عن المركز
100	103	15,53	16	85,43	88	المجموع

القراءة الاحصائية للجدول تبين أن أكبر نسبة تمثل المبحوثين الذين يعملون قريبا من المركز وتتضح من خلال النسبة 54,01 بالمائة وضمن هذه الفئة نجد النسبة الأكبر تمثل تلك الفئة التي كانت اجابتها تقترب من تقدير السعر الحقيقي للعقار بالضاحية بنسبة 49,01 بالمائة من أصل 102 مبحوث.

في حين الفئة التي كانت بعيدة في تقديرها للسعر تمثلها نسبة 36,84 بالمائة من مجموع العينة وهو 19 في حين أن الذين يعملون بمركز المدينة والذين تمثلهم نسبة 48,76 بالمائة , وضمنه نجد أن النسبة الغالبة والتي تمثلها نسبة 41,17 بالمائة ومقارنة مع الفئة الثانية التي تمثلها نسبة 15,78 من مجموع العينة وهو 19 .

و آخر فئة تتمثل في عينة المبحوثين الذين يعملون بعيدا عن المركز تمثلهم أكبر نسبة 36,78 بالمائة وهي الفئة وجدنا من خلال إجابتها انها لم تصل الى التقدير التقريبي لسعر العقار في حين أقل نسبة من هذه الفئة التي قدرت تقديرا تقريبا لسعر العقار بنسبة 9,80 بالمائة من أصل 102 مبحوث وهي نسب متباعدة .

يوضح لنا هذا التحليل الكمي أن للحصول على المعلومة ليس بالضرورة أن يكون متواجدا قريبا منها , وإنما هي الرغبة في الحصول على المعلومة و تحقيق التصور هو الذي يساهم و يدفع بالفاعل الاجتماعي الانتقال الى مصدر المعلومة الذي يريدها أو استخدام نواقل للحصول عليها , فقد لاحظنا رغم أن المبحوثين يعملون بعيدا عن الضواحي - التي طلبنا تقدير سعر العقار بها- إلا أن لديهم ادراك تقديري للسعر العقار أكثر من غيرهم من المبحوثين وهذا راجع الى الحاجة لمعرفة هذا السعر , هذه الحاجة التي تجتمع في جملة من الاسباب كالبحث عن سكن أوسع , أو الانفصال عن مع العائلة الممتدة و الاستقلال بالسكن , أو الوصول الى الفخامة مهما كلفت أو لأي أسباب آخر ,

ولكن كل هذه الاسباب المرتبطة ارتباطا وثيقا بالتصور القيمي للمبجوثين لا يتجسد و لاتحركه إلا المادة هذه الاخيرة التي تتحدد في الظروف و الامكانيات الاقتصادية للمبجوثين الشيء الذي سيتضح لنا لاحقا من خلال الجدول الموالي .

جدول 50 : يبين توزيع المبجوثين حول متغير تأثير إمكانية الحصول على قطعة أرض بالظروف الاقتصادية الحالية وعلاقته بتقدير السعر الحقيقي للعقار بالضحية .

المجموع		بعيد عن السعر الحقيقي		قريب من السعر الحقيقي		تقدير سعر العقار / الظروف الاقتصادية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
26,31	45	25,86	15	26,54	30	تسمح
73,68	126	74,13	43	73,45	83	لا تسمح
100	171	33,91	58	66,08	113	المجموع

توضح الارقام ذات الدلالة الاحصائية للعلاقة التي تربط بين متغير سماح أو عدم سماح الظروف الاقتصادية للوافدين من شراء قطعة أرض بالضحية أي إمكانية الحصول على قطعة أرض بالامكانيات الاقتصادية المتوفرة مع متغير التقدير للسعر الحقيقي للعقار بالضحية , حيث نلاحظ أن النسب متباعدة إذ أن أكبر نسبة وهي 73,68 تمثل المبجوثين الذين ظروفهم الاقتصادية لاتسمح بشراء قطعة أرض بالضحية ونجد ضمن هذه الفئة أن

,,التقدير القريب أو البعيد للسعر الحقيقي للعقار هو غير متباعد و تقريبي فالاولى تمثلها نسبة 74,13 من مجموع 58 مبجوث , و الثانية تمثلها نسبة 73,45 من أصل 113 مبجوث .

أما الفئة الثانية و هي الفئة التي اعتبرت أن بمقدورها شراء قطعة أرض بالضحية نسبتا لإمكانياتها المادية تمثلها نسبة 26,31 من المجموع الكلي , إذ نجد أن النسب أيضا متقاربة في هذه الفئة بين نسبة 26,54 و 25,86 التي توضح على التوالي الذين استطاعوا التقدير التقريبي للسعر الحقيقي للعقار , و الذين كانوا بعيدين في هذا التقدير .

نظرا للسعر المتزايد من فترة الى أخرى لقيمة العقار فان أغلبية المبحوثين لهذه العينة يعتبرون أن ظروفهم الاقتصادية لاتسمح بشراء قطعة أرض بأي ضاحية وهذا ما يوضح مدى وعي وإدراك سكان المدينة للقيمة التي يتمتع بها العقار بالضاحية , رغم أن أغلبهم لم يتوصلوا الى التحديد الدقيق لسعر المتر المربع له للعقار بالضاحية لكن يمكن اعتبار تحديد أن امكانياتهم لاتسمح بامتلاك مسكن بالضاحية هو في حد ذاته إدراك لمدى ارتفاع سعر العقار بالضاحية , بالمقارنة ادراك سعر العقار بالتقدير التقريبي يرتبط بهؤلاء الذين يعتبرون أنهم قادرين على امتلاك مسكن بالضاحية , وهذا ما يؤكد لنا ما تم التطرق اليه

سابقا وهو أن التصور القيمي للأشياء هو الذي يكون الدافع لدى الفاعل الاجتماعي ويجعله يعتقد بهذه الأشياء و يحرك لديه السلوك اللازم , فحاجة هؤلاء السكان لقطعة الأرض التي يبنون عليها مساكنهم أو الى مسكن يناسب تصوراتهم يجعلهم يبحثون شتى السبل للوصول اليه لكن لايجسد تصوراتهم و لاتتحقق و تشبع حاجاتهم إلا اذا توفرت الوسيلة الأساسية و الاولية إلا اذا توفرت الإمكانيات المادية وسمح رأس المال المتراكم لديهم ومكّنهم من ذلك .

جدول 51: توزيع المبحوثين حول متغير نوع المسكن و علاقته بمتغير تقدير سعر العقار بالضاحية .

المجموع		بعيد عن السعر الحقيقي		قريب من السعر الحقيقي		نوع السكن / ادراك سعر العقار
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
74,50	149	70,14	47	76,69	102	شقة بعمارة
12,00	24	13,43	09	11,27	15	بيت عرب
13,50	27	16,41	11	12,03	16	فيلا
100	200	33,50	67	66,50	133	المجموع

نحاول أن نوضح ايضا تأثير متغير نوعية السكن أين يستقر المبحوثين على تحديدهم لقيمة العقار , اذ أن القراءة الاحصائية لهذا الجدول توضح أن سكان شقق العمارات الذين يمثلون أكبر نسبة في هذه العينة يقدرون سعر العقار بالضاحية بصفة تقريبية من السعر الحقيقي بنسبة 76,69 بالمائة .

في حين نجد سكان كل من سكان الفلل , و بيوت العرب بعيدين عن تقدير السعر الحقيقي للعقار تمثلهم النسب على التوالي 16,41 بالمائة و 13,43 بالمائة .

يعتبر المسكن المكان الاول الذي يشعر فيه الفرد بالاستقرار و الراحة ولا يتسنى ذلك الا اذا توفرت السبل لذلك , فمن الاولويات أن يكون حجمه يتناسب و عدد أفراد العائلة فاغلبية المشاكل التي تعترض تماسك العائلة و انسجامها هي أن لا يستطيع أفراد العائلة ممارسة حياتهم الاجتماعية كما يجب أن تكون بكثير من الحدود و الحواجز , خاصة وأن المجتمع الجزائري هو مجتمع محافظ , وتتميز فيه الاسرة الجزائرية بكثرة تفاعلاتها

الاجتماعي وخاصة ما يتعلق بالمرأة التي تعتبر الفاعل الاجتماعي الذي يلعب دوره الرئيسي في انجاح هذه العلاقات الاجتماعية وجميعها تكون في حدود جدران البيت , مثل تربية الاولاد و التعامل مع الجيران و حسن استقبالهم وحتى المناسبات العائلية و الدينية الى غيرها تحتاج الى بيت مناسب لذلك , ويكمن دور الرجل - سواء كان الاب أو الاخ أو الزوج أو الابن - بهدف انجاح هذه العلاقات الاجتماعية هو افساح المجال للمرأة للقيام بذلك خاصة اذا كان مجال لا يسمح بتواجد الجميع فيكون الرجل ملزم أن يكون خارج مجال حدود البيت , وهذا ما يعرضه الى شتى أنواع المشاكل و الآفات الاجتماعية لهذا نجد الأسر

التي تعيش في شقق العمارات , خاصة اذا علمن أن شقق العمارات التي يعيشوا بها اكثرية سكان العمارات بالاحياء الشعبية التي بنيت اثناء الاستعمار الفرنسي لم تأخذ بعين الاعتبار أنالاسر الجزائرية التي ستقطنها فيما بعدد تتميز بالحجم الكبير لأفراد العائلة .

لهذا أول تفكير يشغل بال هؤلاء هو البحث عن سكن أوسع يتناسب مع عدد افراد العائلة ويجعلهم ليسوا بحاجة الى المجال الخارجي لتفاعلاتهم الاجتماعية التي يجب أن تكون اساسا داخل حدود المسكن , إذ أحيانا تكون الاسرة مضطرة الى شغل حتى المجال الخارجي للمسكن اذا كان المجال الداخلي لا يسمح بالقيام بالتعاملات اللازمة كالأعراس على سبيل المثال.

لهذا يبحثون عن شتى السبل التي توصلهم للحصول على مسكن يمكنهم من تحقيق وتجسيد تصوراتهم و وتجعلهم يتخلصون من كل المشاكل و العوائق التي يعيشونها في شقق العمارات , و هذا ماسيتوضح لنا في الجدول الموالي .

جدول 52: توزيع المبحوثين حول متغير تفكيرهم في بيع مساكنهم وعلاقتها بمتغير تقدير السعر الحقيقي للعقار.

المجموع		بعيد عن السعر الحقيقي		قريب من السعر الحقيقي		تقدير سعر العقار / الرغبة في بيعه
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
33,70	61	20,00	11	39,68	50	نعم
66,29	120	80,00	44	60,31	76	لا
100	181	30,38	55	69,61	126	المجموع

يتضح من خلال قراءة الجدول أن أكبر نسبة وهي 66,29 بالمائة تمثل الفئة التي لا تفكر في بيع مساكنها حيث نجد الاغلبية من هذه الفئة لم يصلوا في اجاباتهم تقدير السعر الحقيقي للعقار بالضاحية بنسبة 80 بالمائة من أصل 55 مبحوث , في حين نجد لدى الفئة التي ترغب في بيع مساكنها بنسبة 33,70 بالمائة , أنها استطاعت أن تعطي اجابة تقريبية صحيحة للسعر الحقيقي للعقار بالاغلبية تمثلها نسبة 39,68 بالمائة .

يتضح لنا من القراءة الكمية للجدول أن المبحوثين الذين لا يفكرون في بيع مساكنهم التي يعيشون فيها و الانتقال للعيش في مساكن أخرى لا يقدرون قيمة العقار حق تقديره من ناحية السعر , والعكس صحيح ايضا لدى الذين تتكون لديهم الفكرة في بيع مساكنهم , وهنا يتضح لنا أن ادراك وتصور المبحوثين للعقار وقيمتة يختلف على حسب حاجتهم له , كما سبق التطرق اليه فان المسكن يشكل لدى الفرد من الاولويات الاساسية و المهمة .

لهذا يسعون لامتلاك المسكن الملائم لتصوراتهم وحتى إن لم تتوفر الامكانيات المادية الكافية لاقتناء هذه المساكن فهم يستعملون كل الميكانيزمات الاقتصادية و الحيل القانونية لتحقيق ذلك , من أهم هذه الطرق التي أصبحت متعارف عليها لدى هذه الشريحة هي بيع مساكنهم في حين يبقون يعيشون فيها الى غاية تسوية وضعيتهم بشراء بيت آخر أو البقاء لمدة شراء أرض وبناء بالقدر المستطاع المكان الذي يسمح لهم بلم شمل العائلة و يبقى بقية البيت قيد الانجاز كلما توفرت الامكانيات المادية لذلك .

جدول رقم 53 : يبين توزيع المبحوثين حول حالة السكن وعلاقتها بادراك السعر الحقيقي للعقار

المجموع		بعيد عن السعر الحقيقي		قريب من السعر الحقيقي		/تقدير سعر العقار حالة السكن
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
36,36	68	24,07	13	41,35	55	جيدة
54,01	101	68,00	37	48,12	64	مقبولة
09,62	18	07,40	04	10,52	14	مهترئ
100	187	28,87	54	71,12	33	المجموع

يتضح من خلال القراءة الاحصائية أن أكبر نسبة 54,01 بالمائة تمثل المبحوثين الذين يعتبرون مساكنهم حالتها مقبولة للسكن , وضمن هذه الفئة نجد أن أغلبية المبحوثين لم يتوصلوا الى التقدير الحقيقي لسعر العقار بنسبة 68 بالمائة من مجموع العينة , تتبعها الفئة الثانية التي تعتبر أن حالة السكن جيدة تمثلها نسبة 36,36 بالمائة من أصل 187 مبحوث وضمن هذه الفئة نجد أكبر نسبة وهي 41,35 بالمائة تمثل الذين اجاباتهم تقترب من تقدير السعر الحقيقي للعقار بالضاحية , و اقل نسبة تمثل المبحوثين الذين يعتبرون بيوتهم مهترئة بنسبة 9,62 بالمائة , اذ نجد أن أكبر نسبة ضمن هذه الفئة تمثل المبحوثين الذين تقترب اجاباتهم من تقدير السعر الحقيقي للعقار بالضاحية , يبين لنا هذا التحليل الكمي العلاقة التي تربط متغير حالة السكن الحالي للمبحوثين بمتغير التقدير التقريبي لسعر العقار بالضاحية حيث وجدنا أن المبحوثين الذين اجابوا على حالة سكناتهم أنه مقبولة أنهم لم يتوصلوا الى تقديم اجابة و لو تقريبيه لسعر العقار بالضاحية , فالتعبير عن سكناتهم أنها مقبولة يبين مدى رضاهم عنها و لذلك نجدهم غير مهتمين بمعرفة سعر العقار كما أن هذا الاهتمام يرتبط ايضا بعوامل اخرى مثل ارتباطهم بحيهم الذي يمثل لهم ماضيهم كما استشفنا من اجابات بعض المبحوثين عن عدد من الاسئلة المرتبطة برأيهم في مدينة الجزائر , أو يكون له علاقة بالبيت في حد ذاته الذي عاشوا فيه طفولتهم ارتبطوا به فيصعب عليهم تغييره مهما كان , اضافة الى هذه العوامل يمكن اضافة الجانب الاقتصادي الذي يتمثل في امكانية المبحوثين المادية التي بإمكانها أن تفتح لهم المجال للتفكير في شراء قطعة أرض أو بيت آخر .

كما تتمثل الفئة الثانية في المبحوثين الذين يعتبرون سكناتهم ماتزال حالتها جيدة ووجدنا أن لديهم ادراك بالسعر التقريبي لهذا العقار ذلك أن كل فرد يطمع الى الاحسن دائما حتى وإن كانت حالته المعيشية جيدة , بالمقابل نجد أن المبحوثين الذين عبروا عن مساكنهم الحالية أنها مهترئة وجدنا أنهم توصلوا لتقديم تقدير تقريبي لسعر العقار حيث أن اهتمامهم بالسعر ينبع من حاجتهم لسكن ملائم كما تم التطرق اليه سابقا . وهذا ما يوضح لنا أن لاعلاقة لنوع السكن الذي يسكنه المبحوثين مع ادراكهم و معرفتهم بالسعر الحقيقي للسكن , وانما هي الحاجة الى الانتماء الاجتماعي .

الفصل الثامن :

سيرورة المسارات

الانكسارية

للواقفين

I. تأثير متغير الزمن على المسارات الاندماجية .

إن الحركية الحضرية الإجتماعية التي نحن بصدد دراستها والتي تجمع بين المجال الحضري و الشبه حضري , لم تحدث تحولات عميقة على الصعيد الديموغرافي و الإقتصادي فحسب كما سبق توضيحه في العناصر السابقة , بل إنجر عنها تغيرات إجتماعية إرتبطت شديداً بالارتباط بالمجال وبالتغيرات الأخرى الحادثة , ذلك ان الوافدين إلى الضاحية سواء القريبة من مركز مدينة الجزائر أو تلك البعيدة عنه , في سبيل إندماجهم في محيطهم الجديد فهم يحاولون الإحتكاك مع شركائهم فيه الذين يشغلون نفس المجال بإتباع سلوكات إجتماعية مختلفة , من بينها إكتساب الأصدقاء , تبادل الزيارات مع الجيران إلى غيرها من السلوكات التي تساهم في توطيد علاقاتهم مع الآخرين , وسيوضح لنا ذلك من خلال عناصر هذا المبحث .

في سبيل التكيف مع المحيط الجديد يحاول السكان الوافدين إلى الضواحي حديثا إكتساب الأصدقاء لكن ذلك يتطلب منهم وقتا , حيث حاولنا من خلال الجدول رقم (54) ربط العلاقة بين سنة إلتحاق المبحوثين بالضاحية الأولى و الثانية ومدى إرتباطه بإكتساب الأصدقاء , وتبين لنا ذلك من خلال توزيع عينتنا حسب هذين المتغيرين .

اتضح لنا من خلال تحليل معطيات الجدول انه ضمن الفئة التي تمثل باكبر نسبة المبحوثين الذين يعقدون صداقة بمنطقة سكناهم الجديد , وتتنخفض هذه النسبة كثيرا لدى هؤلاء الذين يرفضون او لم يتسنى لهم عقد علاقات صداقة بحيهم الجديد, في حين تتباين النسب بين الضاحية الاولى والثانية نسبتا الى سنة اللاتحاق بهما .

إذ يتضح لنا في نفس القراءة أن أكبر نسبة ضمن الفئة الاولى هم المبحوثين الذين تمتد مدة إقامتهم بالضاحية الاولى بين 14 سنة الى 17 سنة يعقدون علاقات صداقة بنفس حيهم السكني , في حين أكبر نسبة ضمن الفئة الثانية تمثل المبحوثين الذين ليس لديهم أصدقاء بنفس حيهم الجديد والذين إلتحقوا بالضاحية الثانية في مدة تمتد بين سنة الى 7 سنوات .

وهذا من الطبيعي بل من الضروري أن يكون لهذه الفئة من المبحوثين في هذه المدة الطويلة لإقامتهم أصدقاء بالحي , ذلك أن مدة 14 سنة يستطيع الفرد خلالها أن يكتسب عوائد محيطه الجديد , ويندمج بتقبله لقيمه و معاييرهِ الموجودة , ويساعد في ذلك تفاعله مع عناصره الفاعلة ألا وهم السكان القدامى للمنطقة , في حين المبحوثين الذين التحقوا حديثا بالمنطقة , أين تتراوح مدة إقامتهم بين السنة و 6 سنوات لم يقيموا علاقات

الجدول رقم(54): يبين توزيع المبحوثين حسبالتحاقهم بهما وعلاقة ذلك بمدى اكتساب الاصدقاء .

المجموع		الضاحية الثانية						الضاحية الاولى						المنطقة	
		(2003-97)		(96-89)		(88-81)		(2003-97)		(96-89)		(88-81)		سنةالالتحاق بالضاحية	
														الاجابة	
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد		
60,71	85	45,45	5	48,28	14	-	-	59,09	13	69,70	23	66,66	30	نعم	
39,29	55	54,54	6	51,72	15	-	-	40,90	9	30,30	10	33,33	15	لا	
100	140	7,68	11	20,72	29	-	-	15,72	22	23,57	33	32,15	45	المجموع	

صداقة وهنا يتدخل عامل الزمن الذي لديه بالغ الاثر في تكيف السكان مع محيطهم الاجتماعي الجديد , فليست من السهولة بمكان أن يكتسب هؤلاء أصدقاء في هذه المدة

القصيرة أذ أن الفرد يحاول دائما التعرف على محيطه الجديد سواء من قريب أو من بعيد ويبدأ بالاحتكاك مع من في الحي قبل أن يمنح ثقته .

بما ان الفرد كائن إجتماعي بالطبع فهو يرهب التفرد و الوحدة و الإنعزال لذلك يسلك شتى السبل للإندماج وسط محيطه الإجتماعي , و تعد عملية السعي لاكتساب أصدقاء بالمحيط الإجتماعي الجديد لهؤلاء الوافدين , من السلوكات الإجتماعية التي تتم عن تقبل هذه الفئة الإجتماعية محيطها الجديد , ذلك أن إكتساب الأصدقاء حتى و إن كانوا من غير الجيران تساهم في توطيد علاقة الفرد مع الآخرين و تساعد على إقامة علاقات إجتماعية حسنة داخل محيطه الإجتماعي الواحدالذي أصبح يسكنه جماعات إجتماعية متميزة من جوانب عدة كما تم طرحها في الفصل السابق, ذلك أن التماثل الثقافي يعمل على المساواة الإجتماعية بين الفئات المتميزة و التي تشغل نفس المجال لأنه من شأنه إقرار عملية التكيف المتبادلة التي من خلالها تقلل الجماعات المختلفة ثقافيا بالتدرج إختلافاتها إلى الحد الذي لا تصبح معه هذه الإختلافات ذات أهمية إجتماعية أو ملحوظة⁵²⁸.

و لا يمكن أن نغفل أيضا عن دور السكان الأصليين في عملية التكيف و هذا يظهر من خلال مواقفهم إزاء عقد علاقات صداقة و تسهيل التكيف , ذلك أن معرفة الوافدين الجدد

إلى الضاحية باصدقاء قداماء بالمنطقة قبل قدومهم إليها قد يزيد من سرعة التكيف داخل الحي , ذلك أن هؤلاء الأصدقاء قد يعرّفونهم بأصدقاء آخرين بحكم تواجدهم الطويل بالمنطقة .

528 السيد عبد العاطي السيد , وآخرون: علم الاجتماع , دار المعرفة الجامعية الاسكندرية , 1998 , ص288

وهنا تظهر لنا أهمية عاملين لديهما بالغ الاثر على مساعدة المبحوثين على الاندماج ألا وهما عامل الزمن و المسافة - المسافة الفاصلة عن مركز الانطلاق لهؤلاء أي مركز المدينة ومكان الاستقرار ألا وهي الضاحية - أو البعد المجالي , حيث اظهر عامل الزمن تأثيرا واضحا في سرعة التكيف الإجتماعي والثقافي داخل المحيط الجديد وبرز ذلك عند مبحوثي الضاحية الاولى بلدية بئر التوتة , ذلك أن أقدمية هذه الفئة من الوافدين الجدد بالضاحية ساعدتهم على إبرام علاقات صداقة داخل محيطهم الجديد حيث أن الإختلاط و التعارف بين الأصدقاء يؤدي إلى تشكيل علاقات متينة بين هؤلاء و من ثم تمتد إلى تعارف عائلاتهم فيما بينها , الشيء الذي يساهم في توسيع علاقات العائلات الجديدة الى أبعد من مجالها و حيها الذي تعيش فيه بعيدا عن صلة القرابة و خارج حدود علاقات الجيرة القريبة .

وهذا ما كون قاعدة اساسية وخلفية هامة تساعد هذه العائلات على التعرف على محيطها الجديد و التكيف بسهولة في مدة قصيرة , ومن ثم على تقبل حياتها الجديدة والاندماج بسهولة وسط هذا المحيط , بالمقارنة مع الضاحية الثانية وهي تلك البعيدة عن مركز مدينة الجزائر فرغم أن فئة من المبحوثين طالت مدة إقامتهم بهذه الضاحية إلا أن إندماجهم كان بطيء, وهذا راجع للاختلاف الثقافي والاجتماعي بين السكان الوافدين من مدينة الجزائر و سكان هذه الضاحية البعيدة , وهنا يظهر أثر عامل البعد المجالي فكما لاحظنا من خلال المعطيات أن سكان الضاحية القريبة من المركز كان بها الاندماج سريع في حين الضاحية البعيدة قلت بها سرعة الاندماج .

الجدول رقم (55) أظهر لنا كيف أن التعامل مع الجيران يساهم في توطيد العلاقات في مجتمع بعينه خاصة اذا ارتبط بعامل الزمن , لمعرفة ذلك قمنا بتوزيع أفراد عينتنا على متغيرين هاميين هما سنة الإلتحاق بالضاحية و نوع الجيران الذين يتعاملون معهم ذلك أنه من خلال نوع الجيران الذين تتعامل معهم العائلات الجديدة في حينها الجديد , نستطيع من خلالها أن نحدد نمط العلاقات الإجتماعية التي يسلكونها و إلى أي مدى تساهم هذه العلاقات في تماسك و تآلف أفراد المجتمع الواحد .

تبين لنا أن أكبر نسبة تمثل هؤلاء الذين يتعاملون مع جيرانهم دون أن يميزوا بين السكان الاصليين وأقاربهم وأصدقائهم , تليها الفئة التي تمثل المبحوثين الذين يتعاملون مع جيرانهم الذين عرفوهم في منطقة سكناهم السابق وتخفض هذه النسبة كثيرا لدى الفئة التي تتعامل مع اقاربها فحسب .

و تبين لنا أن ضمن الفئة الاولى تظهر أكبر نسبة التي تمثل الفئة التي تتعامل مع جيرانها بنفس الحي دون أن تميز بعضهم عن الآخر و التي طالت مدة إقامتها بالضاحية الاولى و التي تتراوح بين 22 الى 15 سنة , وتمثل أكبر نسبة ضمن الفئة الثانية المبحوثين الذين يتعاملون فقط مع جيرانهم الذين كانوا يعرفونهم في السابق قبل الإلتحاق بالضاحية الاولى , والذين تربطهم بهم علاقات وطيدة وقديمة , حيث إمتدت مدة إقامتهم بالضاحية من 7 الى 14 سنة , وضمن الفئة الثالثة تضم المبحوثين الذين يتعاملون مع جيرانهم الذين هم أقاربهم فحسب , و الذين تمتد مدة إقامتهم بالضاحية الاولى بين 15 الى 22 سنة و هذا لأن فئة منها ممن يتجنبون المخالطة كما أدلى به المبحوثين .

وهنا يقل أثر عامل الزمن , وتظهر فعالية العامل السوسيو مجالي , ذلك أن تغيير الفرد لمكان إقامته فهو يغير بذلك محيطه الإجتماعي الذي ألفه , و يجد نفسه و سط محيط جديد , لذلك يحاول الإتصال و القيام بسلوكات تعاملية تساعده في التكيف مع هذا المحيط .

الفرق بين الضاحية الأولى و الثانية يتمثل هنا في سرعة ربط علاقات إجتماعية بالمحيط الجديد , ذلك أن الضاحية الأولى (بلدية بئر التوتة) , كان إنتقال سكانها إلى البلدية على أساس إختياري , فهذه الفئة لم تتوافد نحو هذه الضاحية إلا بعد تكوين معرفة

الفصل الثامن : سيرورة المسارات الاندماجية.

الجدول رقم (55) : يبين توزيع المبحوثين حسب سنة التحاقهم بالضاحية ونوع الجيران الذين يتعاملون معهم

المجموع		الضاحية 2					الضاحية 1					المنطقة	
		88-81		96-89		-81 88	2003-97		96-89		81-88		سنة الالتحاق بالضاحية
%	عدد	%	عدد	%	عدد	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	نوع الجيران
16,43	23	-	-	20,68	6		-	-	27,27	9	17,77	18	أقارب
25	35	36,36	4	65,51	19	-	36,36	8	12,12	4	-	-	من نفس المنطقة السابقة
58,57	82	63,63	7	13,79	4	-	63,63	14	60,60	20	82,22	37	بدون تمييز
100	140	7,86	11	20,72	29	-	15,72	22	23,57	33	32,15	45	المجموع

مسبقة عن الضاحية التي ستكون منطقة سكتاهم الجديدة أما الضاحية الثانية فلم يكن توجهها إلى هذه المنطقة على أساس إختياري قد يكون في ظاهره كذلك لأنه لم تجبرهم قوانين رسمية و لا ظروف قهرية للتوجه إلى هذه المنطقة و لكن يمكن إعتبار أن توجههم كان إجباري بفعل ظروفهم المعيشية و إمكانياتهم الإقتصادية التي أجبرتهم على إختيار هذه المنطقة التي تتناسب مع مستواهم الإقتصادي من حيث سعر الأرض و تكاليف البناء .

رغم أن عملية الاندماج و التكيف لا تكون سريعة في الضاحية الأولى لأنه يتعلق الأمر دائما بمحيط اجتماعي و بمدى تقبل الطرف الأخر وهم السكان الاصليين لهذه الضاحية أثناء التفاعل الاجتماعي المتبادل لأن هذا الأخير " يشير الى سلسلة من المؤثرات و

الاستجابات و التي ينتج عنها أن الاطراف الداخلة في التفاعل سوف تكون عند نهاية الأمر مغايرة لما كانت عليه في السابق و قد يحدث التفاعل بين الأفراد المجتمع أو بين الجماعات , بحيث تكون هناك استجابة لكل الأطراف و بالتالي محركا أو دافعا للإستجابات و تصرف الطرف الآخر⁵²⁹

لذلك فإننا نعتبر أن العاملين الرئيسيين هنا ألا وهما عامل الزمن و البعد المجالي , لديهما بالغ التأثير في التفاعل الإجتماعي داخل الحي , و تسريع عملية التكيف , هما بين منطقة الإنطلاق و هو مركز المدينة و منطقة الإستقبال و هي الضاحية .

تظهر فعالية العامل الأول في الوقت الذي يستغرقه السكان الجدد في التألف مع الآخرين كما سبق توضيحه , ففي الفترات الأولى التي تستقر فيها هذه العائلات بهذا المحيط الجديد تتعامل فقط مع من تعرفهم , ذلك أن حداثة تواجد الساكن الجديد بمحيطه

⁵²⁹ محجوب عطية الفاندي , مبادئ علم الاجتماع و المجتمع الريفي , منشورات عمر المختار , الدار البيضاء 1996 , ص28.

لم تسمح له بالتعرف على شركائه الجدد , لذلك فهو يتعامل إلا مع أقربائه الذين يتواجدون معه في

نفس الحي , أو مع جيرانه من نفس منطقة إقامته السابقة , لكن بمرور الوقت يحاول التكيف مع جيرانه الجدد من خلال تعامله معهم دون أن يميزهم عن باقي الجيران , هذا ما يسهل عملية إندماجه داخل محيطه الجديد .

و عدم الإندماج تفسره لنا بعض السلوكات الإجتماعية المنتهجة من طرف هذه الفئة في الفترة الزمنية الأولى التي يستقرون بها بالضاحية , فقد سمحت لنا الملاحظة المباشرة بالمنطقة لمعايشتنا الأحداث تمييز الاختلافات الحادثة على طول فترة إقامة هذه الفئة بالضاحية الأولى (بلدية بئر توتة) , واتضح لنا ذلك من خلال التسمية التي كانت تطلق على بعض الأحياء التي يسكن بها بعض الوافدين إذ كان يقال "كارتي ولاد القبة " و"كارتي ولاد بلكور " إشارة إلى تلك التجزئات التي يوجد بها العدد الأكبر من السكان الوافدين من حي القبة أو حي بلكور , وكان ذلك نتيجة التكتلات التي يشكلها هؤلاء

السكان فيما بينهم , و ما يؤكد لنا ذلك , هو المشاجرات و المشاحنات التي كانت تحدث من حين لآخر بين الفئة الوافدة و السكان الأصليين للمنطقة و كانت معظم هذه المشاجرات ناتجة عن رفض السكان الجدد أن يخترق حيهم أشخاص غرباء عنهم لا يسكنون بالحي وهم في الغالب السكان الأصليين للبلدية الذين تعودوا أن يمرؤا من المكان سواء قبل أن يكون المجال المبني أو قبل أن يتم تعمير البنايات و هذا ما آثار سخط السكان الأصليين الذين يقطنون خارج الحي و ما زاد في شحنة الفئة الوافدة .

و هذا ما جعل المشاجرات تذهب إلى أبعد الحدود دعت في بعض الأحيان إلى تدخل الشرطة , وهذا مايفسر لنا العزلة و عدم الاندماج أو بالأحرى رفض الإدماج للفئة الجديدة الوافدة , و الجدير بالذكر هنا هو أن معظم المشاجرات تحدث بين الفئة الشبانية التي ماتزال متعلقة بمحيطها الاجتماعي السابق الشيء الذي يوضح عدم إندماجها , ثم مافتأ هذا النوع من العلاقات الإجتماعية أن يتغير إلى الأحسن , ذلك أن التجزئة يتقاسمها السكان الأصليون للبلدية و سكان الجدد , و قد ساهم الإحتكاك المتواصل بين هاتين الفئتين الإجتماعيتين تبني نمط واحد للعيش " ولاشك أن الانتقال و التمايز عموما لم يكن سهلا على حد تعبير إيتزيوني فلا يتم دون تمزيق النماذج القديمة , وغالبا ما يكون مصحوبا بالارتدادات العنيفة و التفكك , وعندما يتطلب من النظام الجديد أن يجد طرقا

لربط الوحدات المتميزة من جديد من أجل إعادة التماسك الناتج عن التغيير ... أي أن التمايز يعني تفكك الوحدات القديمة وتفتيت وظائفها ثم إعادة تشكيلها من جديد عن طريق خلق وحدات وإرتباطات بينها لعبور صورة التفكك ... " 530

و على خلاف ذلك فإن الضاحية الثانية لم تصل الى مرحلة التماسك التي وصلت اليها الضاحية الاولى بل بقي الاندماج بها صعب رغم طول فترة سكن هؤلاء الوافدين بمنطقة تاسلة المرجة , و هذا يرجع أيضا لعاملين هو الإنعزال الذي يعيشونه نتيجة التموضع الهندسي لسكناتهم المتبعثرة والبعيد بعضها عن الاخر مجاليا , إضافة إلى التباين الثقافي بين السكان الأصليين لهذه المنطقة (تاسلة المرجة) والسكان الجدد , ذلك أن بعد المنطقة عن المركز أبرز هذا التباين , ويرجع ذلك الى أصل سكان المنطقة , فحسب ما

أدلى لنا به أحد السكان المتقدم في السن أن المنطقة عمرت منذ القديم من طرف سكان آتون من ولاد منديل , الشلف و المدينة , وهذا ما يفسر لنا الاختلاف و التباين بين السكان الأصليين و السكان الوافدين إلى المنطقة الذين شكلوا تكتلات فيما بينهم و رفضوا الاندماج وسط السكان الآخرين, ويظهر هنا دور السكان الاصليين للمنطقة الذين لم يساعدوا السكان الجدد على الاندماج .

وقد لاحظنا أن لمتغير الزمن تأثير واضح على تغير طبيعة التعاملات و التوجه نحو الاندماج من خلال التعاملات الاجتماعية التي أصبحت تظهر بالاحياء التي كانت تتسم بالمشاحنات و الشجارات المستمرة , لكن مع مرور الزمن بدأت تتناقص هذه التعاملات ليظهر مكانها الهدوء والتلاؤم .

⁵³⁰ محمد الدقس : التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق , دار مجدلاوي للنشر و التوزيع , الطبعة الثانية , الاردن 1996 ص 183 .

جدول رقم(56) يبين توزيع المبحوثين حسب سنة الالتحاق بالضاحية ومدى تبادل الزيارات

المجموع		الضاحية الثانية						الضاحية الاولى						المنطقة
		2003-97		96-89		88-81		2003-97		96-89		81-81		
		العدد		العدد		العدد		العدد		العدد		العدد		سنة الالتحاق الاجابة
%		%		%		%		%		%		%		
65,72	92	18,18	2	27,58	8	-	-	40,90	9	84,84	28	100	45	نعم
34,28	48	81,81	9	72,41	21	-	-	59,09	13	15,15	5	-	-	لا
140	140	7,86	11	20,72	29	-	-	15,72	22	23,57	33	32,15	45	المجموع

محاولة منا معرفة ماهو حجم الاتصال الاجتماعي بين سكان الضواحي و بين هؤلاء الوافدين اليها , جعلنا في هذا العنصر من تبادل الزيارات كمؤشر لعرفة مدى الاتصال الاجتماعي بين السكان الجدد الوافدين الى كل من الضاحيتين والسكان الاصليين.

بعد تفريغ البيانات تبين ان الغالبية من المبحوثين يتزاورون فيما بينهم اذ تبين لنا من خلال احصائيات الجدول ان اكبر نسبة تمثل المبحوثين بكلتا الضاحيتين الذين يتبادلون الزيارات , في حين تنخفض هذه النسبة لدى هؤلاء الذين يمتنعون عن تبادل الزيارات .

ذلك أن جل المبحوثين القاطنين بالضاحية الاولى والذين قضاوا أطول مدة باقامتهم بها التي تراوحت بين 15 الى 22 سنة و هم من الفئة التي وفدت الى البلدية بين سنتي 1981 و1988, يتبادلون الزيارات مع جيرانهم في الحي وتتناقص هذه النسبة تدريجيا مع تناقص فترة اقامة المبحوثين حيث يتمثل في المبحوثين القاطنين بالضاحية الاولى والذين إمتدت إقامتهم بين 7 الى 14 سنة , في حين اكبر نسبة ضمن الفئة الثانية تمثل المبحوثين الذين يأبون أن يتبادلون الزيارات و الذين تمتد مدة إقامتهم بالضاحية الثانية بين 6 الى بضعة اشهر , وتتناقص هذه النسبة تدريجيا لدى مبحوثي هذه الضاحية كلما طالت مدة إقامتهم بها .

ويتضح من خلال المؤشران القاران والذان لهما دخل مباشر في تحديد حجم التغير الاجتماعي الا و هما مؤشر الزمن و البعد المجالي , اذ يتضح لنا بعد قرائتنا الاحصائيات علاقة المؤشر الاول الذي له بالغ التأثير على مبحوثي الضاحية الاولى و يقل هذا التأثير لدى مبحوثي الضاحية الثانية اين يشكل البعد المجالي دورا فعالا.

فمن خلال المعطيات الاحصائية نستطيع أن نستخلص أن العائلات التي طالت مدة إقامتها بالضاحية سمحت لها هذه المدة من التعارف فيما بينها و مع جيرانها الجدد , هذا ما ساعدها على تكوين علاقات إجتماعية جيدة مع من يحيطون بها و وتتجلى هذه العلاقة في تبادل الزيارات , هذه الاخيرة التي تعمل على زيادة الإحتكاك بين الجيران.

و معرفة مدى تبادل الزيارات بين الجيران يساعد على معرفة مدى تألف و تماسك أفراد المجتمع الواحد , ذلك أن تبادل الزيارات المستمرة تساعد في عملية الإتصال الإجتماعي و تسمح ببروز العلاقات الجيدة , و بعدمها تسوء العلاقات و تتدهور, فهي من الأنشطة الإجتماعية التي تساعد على تدعيم الروابط و توطيدها و تؤدي إلى زيادة التقارب بين أفراد المجتمع الواحد و إنقاص الهوة بينهم .

فبالإضافة الى العاملين السابق ذكرهما فان تكيف وتلاؤم الوافدين الجدد الى هذه الضواحي يخضع الى مجموعة من العوامل الاخرى من بينها موقع السكنات وتموضعها , إذ أن السكنات بالضاحية الاولى تتواجد ضمن تجزئات تظهر السكنات بها متراس بعضها مع بعض و متسلسلة وأخرى تقابلها يفصل بينها طريق صغير, وعلى طول هذا

الطريق نلاحظ نفس الشكل من تموضع هذه السكنات التي يميزها عن بعضها البعض شكلها الهندسي وهذا ما ساعد سكان هذه البيوت في التعرف على بعضهم , وبما أن المرأة وربة البيت هي الاولى من افراد العائلة التي يهتما التعرف على جيرانها , ويساعدها في ذلك قرب مساكن الجيرانها حيث يتسنى لها مراقبتهم والتعرف عليهم من بعيد لتعرف عددهم وسلوكهم قبل أن تحاول التعرف عليهم عن قرب , خاصة إذا كانت ربة البيت من الماكثات بهذا الاخير , التي تحاول شغل أوقات فراغها بشتى السبل من بينها تبادل الزيارات مع جيرانها , ويمتد هذا التعارف بين الجارات الى تعارف العائلات فيما بينها , وفي إجابة لها إحدى المبحوثات تقول : " تعارفي مع جارتي المقابلة بدأ عن طريق إلقاء السلام عندما نلتقي عند باب مدخل البيت أو من خلال نوافذ وشرفات البيت ثم إمتد ذلك الى تبادل الزيارات التي توطدت أكثر في شهر رمضان الذي أصبح لديه نكهة خاصة هنا بالبلدية ... " .

بالمقارنة فإن وجود السكنات المبعثرة وغير المتقاربة بالضاحية الثانية عرقل عملية تعارف هؤلاء وبالتالي قلل من إتصالهم الاجتماعي ومن ثم تكيفهم , إذ لاحظنا أن

هؤلاء السكان لايتعاملون إلا مع من سبق التعرف عليهم في محيطهم الاجتماعي السابق أو الجيران القريبين جدا , كما أن نقص المرافق والتجهيزات اللازمة بهذه الضاحية يفرض على هؤلاء السكان الوافدين وحتى السكان الاصليين من إقتناء حاجياتهم بالتنقل يوميا الى العاصمة أو البلديات القريبة , وهذا ما قلل من فرص إلتقاء هؤلاء السكان فيما بينهم وبالتالي فرصة الاحتكاك و التكيف .

كما يزداد التألف بين الجيران خاصة إذا كانت الزيارات ليست تلقائية بل مرفوقة بدعوات عامة كدعوات العرس مثلا , و هذا ما سنلاحظه من خلال العنصر الموالي .

جدول رقم (57) يبين توزيع المبحوثين حسب سنة إلتحاقهم باحدى الضاحيتين ومدى تلبيتهم دعوة العرس .

المجموع	الضاحية 2								الضاحية 1				المنطقة	
	-97		96-89		88-81		2003-96		96-89		1988-1981			سنة الالتحاق الاجابة
2003	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
75,72	106	-	-	55,18	16	-	-	72,72	16	87,87	29	100	45	نعم
71,43	34	10	11	44,82	13	-	-	27,27	6	12,12	4	-	-	لا
24,28	140	7,8	11	20,71	29	-	-	15,71	22	23,57	33		45	المجموع

التكيف الاجتماعي هو من المتغيرات التي يصعب الكشف عنها بمجرد ملاحظة ذلك أو طرح الاسئلة المباشرة حول ذلك وهذا ما دفعنا في سبيل معرفة مدى تكيف السكان الجدد الوافدين الى الضواحي وضع الربط بين متغيرين المتمثلين في سنة الالتحاق باحدى الضاحيتين وبين مدى تلبية الدعوات العامة واخذنا دعوة العرس كمثال على ذلك

اتضح لنا من احصائيات الجدول ان معظم اجابات المبحوثين تتجه نحو تلبية دعوة العرس , مقابل نسبة قليلة ترفض مثل هذه الدعوات .

و هذا التباين في الاراء مرتبط بمكان تواجد المبحوثين و مدة استقرارهم بمنطقة سكانهم الجديدة , ذلك ان مبحوثي الضاحية الاولى و الذين طالت مدة اقامتهم بالبلدية والتي تتراوح بين 15 و22 سنة حيث أن جلهم يلبون دعوة العرس التي تقدم لهم من طرف جيرانهم في نفس الحي او اصدقائهم خارج هذا الحي و تتناقص هذه النسبة تدريجيا كلما نقصت مدة إقامة المبحوثين بالضاحية , حيث أن المبحوثين المصنفين ضمن الفئة الثانية والذين لا يعيرون إهتماما لتلبية الدعوات العامة حيث تمتد مدة إقامتهم بالضاحية الثانية بين 7الى 14 سنة .

و تعتبر تلبية دعوة العرس من طرف المبحوثين في حيهم الجديد من المؤشرات التي توضح لنا مدى اندماج هذه الفئة الوافدة بمنطقة سكانهم الجديدة , ذلك ان تلبية الدعوات و تبادل الزيارات المستمرة و الحضور في المناسبات الكبرى مثل حفل الزفاف , تساعد على التقارب بين العائلات فيما بينها , اذ ان مثل هذه الدعوات لا تقدم الا للمقربين , لذلك يحاول من خلال تقديمها للسكان الوافدين حديثا سواء كانت الدعوة من طرف السكان الاصليين او هؤلاء الذين سبقوهم ببضع سنوات , تكون للتقرب اكثر منهم و الاستجابة لحضورها من طرف هؤلاء ينم عن تلاحم العائلات فيما بينها , و من خلال هذه المناسبات يتم احتكاك و تفاعل الافراد فيما بينهم و يساعدهم ذلك في تبادل الافكار والثقافات و الخبرات الحياتية " وقد يكون التبادل الثقافي إراديا أو لاإرادي , ويحدث النوع الإرادي عندما يكون أعضاء الجماعة على إتصال بجماعة أخرى وتقبل بعض من خصائصها ومميزاتها ومبادئها وقيمها دون إستخدام أي نوع من القهر أو الالزام , ويحدث هذا الموقف عندما لا تكون أي من الجماعتين أعلى من الاخرى " ⁵³¹

⁵³¹سنة الخولي : التغير الاجتماعي و التحديث , دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1993 ,ص81.

وهذا من شأنه أن يقلل من التمايز بين الجماعتين ويقر التماثل الثقافي و الاجتماعي بينهما و بالتالي فان هذه السلوكات الاجتماعية تؤدي الى تماسك أفراد المجتمع الواحد , و بما ان المرأة هي المعنية الاولى خاصة في مثل هذه المناسبات .اذ نجدها هي السباقة الى توجيه دعوة العرس الى السكان الجدد حبا في التعرف اليهم , او تلبي دعواتهم دون تردد قصد التعرف عليهم .

و اهم ملاحظة نجد وجوب ذكرها هنا , هي ان سكان الضاحية الثانية يتبادلون الزيارات و يلبيون الدعوات لحفلات الزفاف فيما بينهم بعيدا عن السكان الاصليين للبلدية , الا من طرف اصدقائهم و هذا الاحساس بالغربة للسكان الوافدين الى هذه البلدية و كبر هوة الاختلاف و التمايز رغم ان بعضهم ممن طالت مدة اقامتهم بالبلدية , راجع الى البعد المجالي بين هذه الضاحية و مركز المدينة كما اسلفنا الذك

جدول رقم (58) يبين توزيع المبحوثات حسب سنة الالتحاق بالضاحية وطريقة إقتنائها لحاجياتها

مجموع	الضاحية 2						الضاحية 1						المنطقة	
	03-97		96-89		88-81		03-97		96-89		88-81		سنة التحاق ضاحية	
	%	عدد	%	عد	%	عد	%	عدد	%	عدد	%	عد	ربة البيت	
32,25	46	27,27	3	62,06	18	-	-	36,36	8	27,27	9	17,77	8	وحدها
67,14	94	72,72	8	37,93	11	-	-	63,63	14	72,72	24	82,22	37	مع جارتها
	140		11		29			15,71	22	23,57	33	32,14	45	المجموع

يبين لنا هذا المتغير مدى تكيف الساكنة الجديدة مع شركائها في المجال وخاصة جارتها القريبات , لمعرفة مدى تقبلها لمحيطها الجديد.

اتضح لنا أن معظم المبحوثات ينتقلن برفقة جاراتهن اللواتي أصبحن يعرفهن في حينهن الجديد وتنخفض هذه النسبة عند اللواتي يقمن باقتناء حاجتهن بمفردهن.

حيث استنتجنا أن أكبر نسبة تمثل ربات البيوت اللواتي ترافقهن جاراتهن الجدد عند القيام بقضاء أغراضهن و لوازمهن من الضاحية الأولى و اللواتي قضين و عائلتهن مدة 22 سنة الى 15 سنة ببلدية بئر التوتة وتقل هذه النسبة تدريجيا مع تناقص مدة اقامة المبحوثات بالضاحية , عكس الامر نجده بضاحية الضاحية بلدية تسالة المرجة , أين نجد ضمن الفئة الثانية أن أكبر عدد من المبحوثات يخرجن لوحدهن اذ لا يترافقن مع جاراتهن رغم طول مدة أقامتهن بهذه الضاحية والتي تتراوح بين 14 و 7 سنوات .

وهذا راجع الى تواجد المرافق العامة اللازمة بالضاحية الاولى كالمستوصفات و المستشفى و المدارس و المحلات التجارية اضافة الى سوق كبير بوسط البلدية , وهو سوق متنوع يحتوي على كل المستلزمات التي يحتاجها سكان البلدية من سوق الخضر الى أثاث البيت , وهذا ما جعل السوق مقصد جميع سكان البلدية سواء الاصيلين منهم أو حديثي الالتحاق بها , ويتوافد حتى سكان البلديات الاخرى , فكما هو معروف فان تواجد السوق بأي منطقة هذا ما يعمل على توسع المنطقة وازدياد حجمها , ولأن أي سوق بمنطقة تسود به سلوكات تعاملية معينة سواء بين التاجر و الزبون أو بين المتجولون في السوق أنفسهم , فهذا من العوامل التي تجعل أفراد المجتمع الواحد يصبحون متماثلين ثقافيا باكتسابهم سلوكات اجتماعية جديدة , لذلك فان تردد المبحوثة مع جارتها على مثل هذه الاماكن سمح لها التعرف على ساكنات أخريات بالضاحية , الشيء الذي أكسبها سلوكات جديدة تتماشى ومحيطها الاجتماعي الجديد , وساعدها على التلاؤم مع جيرانها , فالعلاقات الجيدة بين الجارات تسهل عملية اندماج الساكنات حديثا , وتبعث فيهن روح التضامن و الالتحام خاصة في الظروف الطارئة و عند الضرورة .

وقد سهل عملية تكيف الساكنة الجديدة في حيها الجديد بهذه البلدية , عدم وجود فارق كبير بينها وبين السكان الاصليين من جوانب عديدة , فكما أسلفنا الذكر باعتبار الضاحية الاولى قريبة جغرافيا من العاصمة , فحركة الافراد و الهجرة اليومية , والدائمة بين هذه الضاحية و مركز مدينة الجزائر منذ زمن بعيد الى يومنا هذا ساهم في تبادل الثقافات و انتشارها بين كل من سكان البلدية و المدينة , وأدى الى تماثل نمط المعيشي بها .

فالمرأة الحضرية وربة البيت التي كانت تعيش بالمدينة تعودت على ممارسة بعض السلوكات الحضرية بها , وبقدومها الى هذه الضاحية حملت معها بعض القيم و العادات الاجتماعية , من بينها خروجها لقضاء أغراض بيتها ومصالح عائلتها بنفسها , ولكنها لم تغير هذا السلوك بعد التحاقها بمنطقة سكنها الجديد , بل بقيت تقوم بنفس نشاطاتها و سلوكاتها الاجتماعية السابقة .

فمن جهة خروج ربة البيت و الساكنة الجديدة الى محيطها الاجتماعي الجديد , هذا يكون لديها حافزا و خلفية تساعد على التعرف على مجتمعها الجديد و اكتشافه و بالتالي هذا يعينها على تكوين معرفة جيدة حوله و تستطيع أن تحدد من خلال ذلك السلوك التعاملي الذي تنتهجه اتجاه هذا المحيط الجديد .

بالمقارنة نجد أن المبحوثات الساكنات بضاحية الضاحية تسالة المرجة لايرافقهن جارتهم خاصة الساكنات الاصليات للقيام بمصالحهن , وهذا راجع أولا لقلة المحلات التجارية بالبلدية : "لا تتوفر البلدية على المحلات التجارية اللازمة , وان وجدت فهي لا تحتوي على كل ما نحتاجه لذلك نضطر للانتقال الى المدينة , وأوصي زوجي الذي يعمل بين بين عكنون أن يحضر ما نحتاجه في المساء " , هذا ما قالته احدى المبحوثات الساكنة بالبلدية منذ 8 سنوات .

وترجع قلة الاحتكاك و الاتصال بين الساكنات الجديديات و تلك الاصليات للمنطقة الى تباعد السكنات عن بعضها البعض و التي لا تعطي المجال للالتقاء الدائم بين ربوات البيوت الاخريات و يتعلق الامر في اغلب الاحيان باللواتي كَوْن معرفة مسبقة معهنّ في منطقة اقامتهن السابقة او قريباتهن , وهذا ما يوضح لنا فعالية الدور الذي تلعبه المرأة في اسرتها , ذلك ان تكيفها او عدم تكيفها مع محيطها الجديد يؤثر على تكيف كل افراد الاسرة .

التردد على المرافق العامة من السلوكات الاجتماعية التي تساهم في إزدياد تفاعل افراد المجتمع الواحد لهذا اعتمدنا على هذا المتغير لتحديد ذلك .

حيث تبين لنا أن أكبر نسبة تمثل المبحوثين الذين يترددون على المرافق العامة بمنطقة سكناهم الجديدة , وتقل لدى من لا يروقه ذلك .

اذتبين لنا من خلال قراءة المعطيات الاحصائية للجدول ان أغلبية المبحوثين القاطنين بالضاحية الاولى ممن طالت مدة اقامتهم بالضاحية الاولى التي تمتد بين 22 سنة الى 15 سنة يترددون على المقاهي و قاعات الشاي بهذه الضاحية , و تتخفف هذه النسبة عند حديثي الالتحاق ممن يترددون على هذه الاماكن , و ذلك مقارنة مع مبحوثي الضاحية الثانية اين نجد ضمن الفئة الثانية أن أكبر نسبة تمثل المبحوثين الذين لا يعيرون إهتماما لمثل هذه السلوكات وهم ممن امتدت مدة اقامتهم بالضاحية الثانية بين 14 و 7 سنوات .

و هذا الاختلاف الذي لاحظناه في السلوكات الاجتماعية بين الضاحيتين شئى طبيعى ذلك ان هؤلاء المبحوثين الذين عاشوا ربع قرن من الزمن تقريبا بالضاحية الاولى , اصبحوا مندمجين داخل هذا الوسط الاجتماعي و نشأ في هذه الفترة من بينهم جيل جديد يبلغ اكبرهم 22 سنة ترعرعوا وسط السكان الاصليين الذين يمضون معهم معظم وقتهم في المدرسة و الشارع و قاعات الرياضة و قاعات الانترنت و حتى قاعات الشاي و المقاهي , هذه الاخيرة التي تعد من الاماكن المحترمة ببلدية يعرف السكان بعضهم بعضا التي يلتقي فيها أرباب

الأسر و حتى الشباب , و التي تحفض للعائلات كرامتها بعد تبادل الزيارات داخل البيوت هذا السلوك الأخير من السلوكات الإجتماعية التي تلجأ إليها في معظم الأحيان ربات البيوت لعدم وجود أماكن عائلية أخرى مخصصة للقاءات النساء و الفتيات كالنوادي و الحدائق العمومية , التي أصبحت وجهة فئة معينة من المجتمع و تعرف سلوكات معينة تجعل من العائلات تتقاضي أن تطأها و حتى تتحدث عنها , لهذا نجد أرباب الأسر يلتقون مع جيرانهم و أصدقائهم في المقاهي و قاعات الشاي يتبادلون الأفكار و الآراء , و التردد المستمر على الأماكن يساعد السكان الملتحقين حديثا التعرف على مقر سكنهم الجديد من خلال اللقاءات التي تجمعهم

الفصل الثامن: سيرورة المسارات الاندماجية.

الجدول رقم (59) يبين توزيع مبحثين الضاحيتين حسب سنة الالتحاق بالضاحية ومدى ترددهم على المقاهي وقاعات الشاي .

مجموع		الضاحية الثانية						الضاحية الاولى						المنطقة
		2003-97		96-89		88-81		2003-97		96-89		88-81		نسبة الالتحاق
%		%		%		%		%		%		%		ق
55,72	78	36,36	4	34,03	9	-	-	45,45	10	60,60	20	77,77	35	نعم
44,28	62	63,63	7	68,96	20	-	-	54,54	12	39,39	13	22,22	10	لا
100	140	11	11		29	-	-		22		33		45	المجموع

مع أصدقائهم بهذه المنطقة , هؤلاء الذين يعرفونهم بدورهم على الآخرين خاصة على السكان الأصليين للمنطقة الشيء الذي يسمح للجدد بالاندماج بسرعة في محيطهم الإجتماعي الجديد .

أما سكان الضاحية الثانية نجد معظم المبحوثين لا يترددون على مثل هذه الأماكن بمنطقة سكتاهم الجديد ذلك أنهم كما سبق ذكره يشكلون كتلات و يرفضون التعامل مع السكان الأصليين , نتيجة إحساسهم بالإختلاف الثقافي و التباين الإجتماعي بينهم و بين سكان المنطقة , وهذه الهوة بين هؤلاء السكان راجعة إلى أن المنطقة بعيدة جغرافيا عن مدينة الجزائر نقطة الإنطلاق السكان الجدد , و الشيء الذي جعل المنطقتين تتباعدا ثقافيا و إجتماعيا , فكما سبق ذكره فإن معظم سكان تسالة المرجة أصل توأدهم بمنطقة اولاد منديل و هي منطقة ريفية بحتة في الأصل , لذلك وجد السكان الجدد الملتحقين بهذه الضاحية وحتى هؤلاء الذين طالت مدة اقامتهم بها صعوبة في الاندماج و التلاحم .

كما أن للمواضيع المتداولة بين الجيران دور فعال في الاحتكاك الاجتماعي , سواء داخل قاعات الشاي و المرافق العامة الاخرى الشيء الذي يتضح لنا في العنصر الموالي .

الجدول رقم (60):يبين توزيع المبحوثي الضاحيتان حسب المواضيع المتداولة فيما بينهم

المواضيع	العدد	%
مواضيع عامة (اقتصادية ,سياسية, اجتماعية,ثقافية)	14	17,95
أمور تهم دراسة الأولاد	22	28,21
الأفراح,التعازي	17	21,80
مواضيع تتعلق بالحي	25	32,05
المجموع	78	100

هذا العنصر هو مكمل للاول وهو متعلق بهؤلاء الذين يترددون على المرافق العامة , حيث أردنا من خلال هذا العنصر معرفة الأهمية التي يعطيها المبحوثين للمواضيع المتداولة فيما بينهم في معظم الأحيان و رتبنا الإجابة كما يلي :

من خلال المواضيع المتداولة بين الأسر المبحوثة في أوقات التي تجمعهم آخر المساء أو في نهاية الأسبوع في الأماكن القريبة من حيهم كقاعات الشاي و المقاهي , و حاولنا معرفة درجة الصلة و التماسك بترتيب هذه المواضيع حسب أهميتها إذ نجد أكبر نسبة تمثل من يتناولون مختلف المواضيع التي لها علاقة بكل شؤون الحي كنظافة الحي و المساحات الخضراء المحيطة بالمنزل ومساحات

لعب الأولاد تليها فئة المبحوثين الذين يتناولون أطراف الحديث حول الامور التي تهم دراسة الابناء فحسب ما أدلى به أحد المبحوثين بقوله " عندما تكون هناك أمور متعلقة بالحي كمنع رمي النفايات في أي مكان أو تغيير صندوق النفايات الذي وضعت البلدية أو رفع شكوى إلى البلدية عن الإنارة مثلا , نلتقي يوم الجمعة أو في المساء لبحث الموضوع لأن الأمر يتعلق بكل السكان الموجودين في المنطقة و ليس متعلق بي فحسب " و تعد هذه من أهم الأمور التي تشغل بال السكان في أغلب الأحيان , فهي تجمع بين جميع السكان سواء كانوا حديثي التواجد بالمنطقة أو هؤلاء الذين أصبحوا يعتبروا من القدماء , و سواء كانوا على علاقات ودية مع بعضهم البعض أو يفرقهم سوء التعامل .

فإن مثل هذه المواضيع من شأنها تحسين العلاقات بين السكان من خلال زيادة إحتكاكهم مع بعضهم البعض , كما انها تكون في مناسبات معينة كالتى سبق ذكرها , لكن التعامل المستمر في مثل هذه المواضيع و اللقاءات الدائمة يجر إلى مواضيع أخرى أعمق الشيء الذي زاد

من توطيد العلاقات بين السكان الأصليين للضاحية و السكان الوافدين إليها خاصة الملتحقين حديثا الذين إستطاعوا من خلال هذه اللقاءات التعارف فيما بينهم , وقد ساعد في ذلك التموضع الهندسي للمساكن ذلك ان مبحوثي الضاحية الاولى يقطنون داخل تجزئات كل تجزئة مكونة من مجموعة من المساكن تدور حول فضاء موحد تصب فيه كل ابواب المساكن , ليكون هذا الفضاء كمساحة يلعب بها الاطفال و يلتقي بها ارباب الاسر في المساء , كما ان بعض التجزئات الاخرى جاءت في شكل سكنات متسلسلة و يقابل بعضها بعضا يفصل بينها طريق صغير خاص لمرور السيارات , و هذا التوضع ساعد سكان هذه

الضاحية على الاتصال و التفاعل فيما بينهم , عكس مبحوثي الضاحية الثانية الذين يقطنون بمساكن مبعثرة يبعد بعضها عن البعض .

II. دور البعد المجالي في العملية الاندماجية :

في هذا المبحث نحاول ابراز كيف أن للمسافة الفاصلة بين مقر سكن المبحوثين السابق و مقر سكنهم الحالي دور في اقرار علاقات اجتماعية جديدة , سواء علاقات ايجابية أو سلبية كانت.

حيث كان تركيزنا في ذلك على المبحوثين المرشحين من مختلف مناطق مدينة الجزائر نحو ضواحيها المحددة في هذه الدراسة بضاحيتين المذكورتان سابقا , و الجداول الموالية تبرهن على صحة الافتراض أو عدمه .

جدول رقم (61) : توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب متغير التردد على الحي القديم ومدى الشعور بالاختلاف .

المجموع		الضاحية الثانية				الضاحية الاولى				المنطقة
		لا		نعم		لا		نعم		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	التردد على الحي السابق
85,62	143	50	14	100	62	84,44	38	90,62	29	نعم
14,37	24	50	14	-	-	15,55	07	9,37	03	لا
100,00	167	16,76	28	37,12	62	26,95	45	19,16	32	المجموع

يتبين من خلال القراءة الاحصائية للجدول أن النسبة الغالبة بالنسبة للاتجاه العام وهي 85,62 بالمائة تبرز أن معظم المبحوثين يترددون على حيهم القديم في حين ان المبحوثين الذين أجابوا بانهم لا يترددون على الحي نسبة قليلة جدا تمثلها نسبة 14,37 بالمائة , و للتدقيق أكثر و تحليل معطيات الظاهرة وأسبابها نجد أن ضمن الفئة الاولى و التي تتردد أكثر على حيها القديم , أكبر نسبة هي 100 بالمائة و التي تمثل المبحوثين المرشحين الى الضاحية الثانية و الذين يشعرون بالاختلاف بين حيهم الجديد و الحي الذي كانوا يسكنون فيه , أما ضمن الفئة المرحلة الى الضاحية الاولى نجد أن النسبة الغالبة ضمن هذه الفئة هي التي عبرت أنها لا تشعر بالاختلاف رغم أنها ما تزال تتردد على الحي السابق وتمثله نسبة 84,44 بالمائة , لكن ضمن الفئة الثانية والتي تبين عدم تردد المبحوثين المرشحين على حيهم القديم , اذ نجد أن النسبة الغالبة وهي 32,55 بالمائة تمثل هؤلاء الذين يشعرون بالاختلاف , في حين نجد ضمن فئة مبحوثي الضاحية الثانية نسبة 17,64 بالمائة تمثل الذين لا يشعرون بالاختلاف .

تحليل المعطيات الاحصائية المتحصل عليها توضح لنا الفئتين سواء التي رحلت الى الضاحية الاولى أو الثانية لم ينقطع ترددها على حيها القديم رغم مرور بضع سنوات على الاستقرار بالحي الجديد , اذ نجد ان هذه الفئات تجد اختلافًا واضحًا بين الحي الذي استقرت به حديثًا و محيطها الاجتماعي السابق , حيث ان هذا الحكم القيمي ينم عن اشياء كثيرة , أولها الشعور بعدم الانتماء للمحيط الجديد ومن ثم عدم تقبل التغيير بسهولة , خاصة كما سبق ذكره أن المرشحين يعيشون حالة صراعات كبيرة في بداية استقرارهم بالضاحية في كل مرة , وهذا ما جعلهم يبقون على الرابطة بينهم و بين محيطهم السابق خاصة الذين ما يزال لديهم اقارب وأهل بمنطقة سكنهم السابق , اضافة الى القيمة التي يحملونها لمحيطهم الاجتماعي السابق على انه المكان المثالي لممارسة علاقات اجتماعية ينفرد بها حسبهم ذلك المجال الاجتماعي وهذا ما يربط بين دورهم وكانتهم في ذلك المجال الذي لا يمكن استبدالها بتعاملات في منطقة أخرى , ولا يمكن ايجاده أو نقله بسهولة .

حيث أن معظم هؤلاء تصبح علاقاتهم محدودة مع الحي الجديد الشيء الذي يصعب من عملية اندماجهم و يظهر هذا أكثر لدى المرشحين الى الضاحية الثانية ,

وذلك لأن مدة استقرارهم بالحي هي قصيرة مقارنة بالمرحليين الى الضاحية الاولى
اضافة الى ان البعد المجالي لهذه الضاحية عن العاصمة , جعل الافراد يشعرون
باختلاف السمات الثقافية السائدة بالمنطقة عن تلك التي يحملونها , وقد قلل من ذلك
الحواجز التي يضعها هؤلاء بعدم تعاملهم مع المشتركين معهم في المجال
الاجتماعي , سواءا سكان المنطقة أو المرحليين الجدد , وهذا ما يتضح لنا في
الجدول الموالي .

الجدول : (62) يبين توزيع المبحوثين المرشحين الى الضاحيتان حول متغير طبيعة التعامل مع الجيران الجدد .

المجموع		الضاحية الثانية		الضاحية الاولى		منطقة السكن
%	ع	%	ع	%	ع	طبيعة التعامل مع الجيران
%6,19	12,00	%2,02	2,00	%10,53	10,00	دون حواجز
%42,27	82,00	%28,28	28,00	%56,84	54,00	استغرق وقت
%51,55	100,00	%69,70	69,00	%32,63	31,00	عدم التعامل قطعا
%100,00	194,00	%51,03	99,00	%48,97	95,00	المجموع

توضح القراءة الاحصائية للجدول أن أكبر نسبة تمثل المبحوثين الذين لم يتعاملوا قطعا مع جيرانهم في منطقة سكتاهم الجديدة تمثلهم نسبة 51,54 بالمائة من أصل 194 وأكبر نسبة ضمن هذه الفئة تمثل الذين يقطنون بالضاحية الثانية بنسبة 69,96 بالمائة من أصل 99 مبحوث , تليها نسبة الذين استغرق الامر وقتا لكي يستطيعوا التعامل مع جيرانهم تمثل هذه الفئة نسبة 42,26 بالمائة وضمنها نجد أكبر نسبة وهي 56,84 بالمائة تمثل القاطنين بالضاحية الثانية , أما الفئة الأخيرة فهي تمثل الذين يتعاملون مع جيرانهم الجدد دون حواجز تمثلهم أقل نسبة وهي 6,18 بالمائة من المجموع الكلي , وأكبر نسبة ضمن هذه الفئة تمثل اجابات القاطنين بالضاحية الاولى بنسبة 10,52 بالمائة .

اضافة الى ما سبق ذكره في الجدول السابق فاحصائيات هذا الجدول تدعمه اذ نجد أن علاقات المرحلين الى الضاحية جد محدودة مع محيطهم الجديد فهم لايتعاملون قطعا مع جيرانهم الجدد , وهذا للأسباب التي تم ذكرها سابقا فارتباطهم الدائم بحيهم السابق أو بالعاصمة لم يترك لهم المجال لممارسة حياتهم الاجتماعية بالمحيط الجديد , ذلك ان دراسة ابناء معظمهم وعملهم و كل احتياجاتهم ما تزال ترتبط بالعاصمة , وحتى ايام المناسبات والعطل تكون بمجالهم الاجتماعي السابق , وهذا ما يجعل عملية الاندماج تستغرق وقتا , لكن رغم ذلك فهم يعملون كنواقل ثقافية تعمل على احداث تغييرات اجتماعية بالمنطقة التي يسبقها بشكل منطقي الصراعات والتضاربات , لكن عامل الزمن كفيل بذلك , ويجدر الاشارة أن احداث التغييرات تظهر بهذه الضاحية أكثر من الضاحية الاولى و هذا نسبتا لعامل البعد المجالي , حيث ان الضاحية القريبة من العاصمة لا يظهر بها التمايز الاجتماعي باعتبار أن المعايير و القيم و السمات الثقافية بين هذه المنطقة و المدينة المرحلين منها هؤلاء متشابهة فهم لا يجدون عناء في التأقلم مع محيطهم الجديد بعكس الضاحية البعيدة , ذلك أن التمايز الاجتماعي يزداد كلما ابتعدنا عن المركز الحضري.

جدول رقم (63): بين توزيع مبحوثي الضاحيتان حسب متغير طريقة التعامل مع الجيران الجدد.

المجموع		ضاحية الثانية		ضاحية الاولى		المنطقة /
العدد	%	العدد	%	العدد	%	التعامل مع الجيران الجدد
28	15	03	03,40	25	26,31	بسهولة دون حواجز
126	63	66	75,00	60	63,15	استغرق الامر وقت
29	22	19	21,59	10	10,52	عدم التعامل قطعا
183	100	88	48,08	95	51,91	المجموع

يبين الاتجاه العام للجدول أن أكبر نسبة و التي تتمثل في 63 بالمائة تمثل الرأي الذي عبر فيه المبحوثين أن اندماجهم مع الجيران الجدد إستغرق وقتا , وكان ذلك باكثر نسبة لدى ساكني الضاحية الثانية تمثلهم نسبة 75 بالمائة وهي نسبة متقاربة مع تلك التي تمثل مبحوثي الضاحية الاولى بنسبة 63,15 بالمائة .

في حين الفئة التي تليها ممثلة بنسبة 22 بالمائة تمثل المبحوثين الذين لايتعاملون قطعا مع سكان نفس الحي ويظهر ذلك جليا لدى سكان الضاحية الثانية بنسبة أكبر 21,59 بالمائة مقارنة مع رأي سكان الضاحية الاولى .

في حين الاقلية تمثل المبحوثين الذين يتعاملون مع جيرانهم الجدد بسهولة دون حواجز بنسبة 15 بالمائة , اذ نجد ضمن هذه الفئة أن النسبة الغالبة وهي 26,31 بالمائة تمثل مبحوثي المرحلين الى الضاحية الاولى , وذلك مقارنة مع نسبة قليلة جدا التي تمثل مبحوثي الضاحية الثانية .

لو حاولنا قراءة ما يوجد وراء هذه الاحصائيات للاحظنا أن مبحوثي الضاحية الثانية وهي تسالة المرجة لم تكن تعاملاتهم مع جيرانهم الجدد مرنة و تلقائية وسهلة بل كانت يتخللها بعض الحواجز , رغم أن هذه التعاملات تغيرت لكن عامل الزمن لديه تأثير على اقرار التلاؤم بين كل سكان المنطقة , وهذا مقارنة مع المبحوثين القاطنين الضاحية الاولى , حيث يظهر من خلال اجاباتهم دور عامل الزمن في ذلك , اذ يرتبط الاندماج بتقبل المحيط حيث تزداد حاجة الافراد له وتبدأ تتناقص فكرة المثالية للمحيط السابق لحساب المحيط الاجتماعي الجديد أو تبدأ عوامل الربط تتلاشى كأن لايصبح لديه أفراد يرجع اليهم , أو مكان يعود اليه .

جدول رقم (64): يبين توزيع المبحوثين حسب متغير منطقة سكن مبحوثي الضاحيتان وعلاقتها مع اذا كانوا يترددون على احيائهم السابقة .

المجموع		الضاحية الثانية				الضاحية الاولى				منطقة السكن المقارنة /التردد على الحي
%	العدد	ذات توجه سلبي		ذات توجه ايجابي		ذات توجه سلبي		ذات توجه ايجابي		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
85,00	136	88,09	37	58,97	23	100,00	18	95,08	58	نعم
15,00	24	11,90	05	41,02	16	-	-	04,91	03	لا
100,00	160	26,25	18	24,37	39	11,25	18	38,12	61	المجموع

القراءة الاحصائية للجدول توضح ان الاتجاه العام يبين أن أكبر نسبة وهي 85 بالمائة تمثل المبحوثين الذين ما يزالون يترددون على حيهم القديم , وضمن هذه الفئة نجد أكبر نسبة و هي 100 بالمائة تمثل السكان المرحلين الى الضاحية الاولى والذين لديهم توجه سلبي حيال المقارنة بين حيهم القديم و الحي الجديد بالضاحية , ونفس الشيء بالنسبة لهؤلاء المرحلين الى الضاحية الثانية حيث ان الذين لديهم توجه سلبي أثناء اجاباتهم المقارنة وهذا بنسبة الاغلبية بـ 88,09 بالمائة , وبالمقارنة نجد الاجابات المتعلقة بالمقارنة لدى الذين لا يترددون على احيائهم القديمة تتجه نحو المقارنة الايجابية .

نجد رأي السكان المرحلين سواء الى الضاحية الاولى أو الضاحية الثانية دائما في حالة استياء من النمط المعيشي الجديد بمنطقة السكن الجديد حتى وإن كانت تغيرت الى الاحسن بالاحص فيما يتعلق بنوع السكن الذي أصبح يتوفر على كل المرافق التي يحتاجها أي ساكن مقارنة مع الظروف التي كانوا يعيشون فيها , فحالة الاستياء هي مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية السائدة في المحيط الجديد , كما أن عدم تهيئة المنطقة في بداية الامر لاستقبال العدد الهائل من الوافدين يظهر عدم الاهتمام

بهم أو يعطيهم احساس بانهم اشخاص غير مرغوب فيهم , وما يزيد الامر سوءا فان السكان القدامى بالضاحية يبذون استياءهم أيضا بعد الفترة التي تم فيها ترحيل السكان الى المنطقة , حيث يحاولون ارجاع أسباب الفوضى و الاكتظاظ الحاصل على كل المرافق الاساسية في البلدية الى العدد الكبير للوافدين الى المنطقة , ذلك أن وسائل المواصلات أصبحت لاتكفي لنقل كل هؤلاء حتى إن المواد الغذائية الاساسية ك" الخبز و الحليب و اللحم ... " التي كانت بوفرة بالضاحية أصبحت تنفذ صباحا وحتى صباحا على كل السكان أن يقفوا في طوابير طويلة للحصول على حاجياتهم , وإلا كان على السكان جلب حاجياتهم في المساكن من المحلات القريبة من مقرات عملهم أو من الاماكن التي كانوا يتواجدون بها لعلمهم أنه في المساء لايمكنه الحصول واقتناء حاجياته اللازمة و الضرورية .

إضافة الى ذلك فان سهولة الحصول على مورد رزق بوسط شعبي يظهر لدى السكان المرحلين أسهل مقارنة بالوسط الجديد الذي يجدون فيه مستوى معيشي مرتفع مقارنة بكيفية كسب العيش ... احدى الساكنات بالضاحية الاولى الذين تم ترحيلهم منذ حوالي ثلاث سنوات وهي عاملة نظافة لدى عيادة طبيب عيون تقول مجيبة عن سؤالي فيما إذا كان يروقها العيش بالضاحية : " المستوى المعيشي هنا بالبلدية لم يناسبني , خاصة وأنا مطلقة وأعيل بنتان تتجاوز من السن ثمانية عشرة سنة وولد يبلغ من العمر خمسة عشرة , ... المعيشة صعبة جدا بهذه البلدية كل شيء غال ... رغم أننا نعيش في مسكن لائق مقارنة مع مساكن القصدير التي كنا نعيش فيها , لكن أصدقك القول... (ما لقبتش روعي لا أنا ولا أولادي) ... فأصبحت أستعين باعانات المحسنين " .

وعن سؤالي فيماذا تجد الاختلاف بين هذه المنطقة و حيتها السابق تجيب قائلة : " المعيشة تختلف هنا عما كنا نعيش سابقا , في حين البسيط لم يكن هناك جار محتاج لوحده , فكنا نتقاسم كل شيء الفرحة الشقاء الفقر , فمن كان يحتاج الى شيء يجد جاره امامه يليه , أما هنا فنحن غرباء لانعرف أحدا و سكان الحي الواحد بل سكان العمارة الواحدة غير متفاهمين ... وكل واحد غالق الباب على روجوا " .

وهذه مبحوثة أخرى مدرسة للخياطة بمركز الخياطة لبلدية بئر التوتة تقول :
تم ترحيلنا الى بئر التوتة منذ اكثر من ثلاث سنوات من حي بلكور لدي ولدان ابني
الاكبر متزوج ولديه ولد , وابتي تبلغ من العمر 21 سنة لكن كلاهما لم يقبلا الانتقال
معنا الى هذا الحي , ابني الاكبر قام بكراء بيت بالعاصمة وسكن هو و عائلته , أما
ابنتي فهي تدرس وبقيت تسكن لدى أمي بالعاصمة وسط و فانتقلنا إلا أنا وزوجي
الى هذا المسكن الجديد غيرت عملي الى البلدية رغم أنه منصب عمل مؤقت غير
دائم لكن احسن من رحلة التنقل كل يوم بين البلدية و العاصمة .

مقارنة مع المرحلين الى الضاحية الثانية ... الشيء الذي استشفناه من
اجابات المبحوثين اثناء المقابلات الفردية التي اجريناها أو أثناء الملاحظة
بالمشاركة بحكم تعايشنا مع الظاهرة منذ بدايتها , حيث سمح لنا ذلك من الاحتكاك
مع السكان المرحلين , سواء أثناء إقتناء الحاجيات في مكان واحد , أو أثناء إستقلال
نفس وسائل المواصلات التي يستقلها التي يستقلها سكان الضاحية الاولى و الثانية ,
الشيء الذي سهل لي معرفة ما يفكر فيه وما يشكون منه وماهي نظرتهم للضاحية
التي رحلوا اليها و ماعلاقتهم بالمدينة .

ومن خلال المقابلات الجماعية التي كنت أقوم بها استنتجت أن السكان
المرحلين الى الضاحية الثانية تسالة المرجة علاقتهم سيئة جدا مع سكان المنطقة , اذ
يحرمون من اقتناء و ابتياع حاجياتهم من المنطقة بسبب المشادات التي تحدث بين
الطرفين وتعرض الابناء للضرب او الشتم وهم في طريقهم لاقتناء ما يلزمهم ,
الشيء الذي يجبرهم التنقل الى مدينة الجزائر أو أي منطقة يعرفونها لجلب ما هم
بحاجة إليه , والأدهى من ذلك أن فئة من سكان المنطقة يحرمون أبناء السكان
المرحلين التمدرس في نفس المدارس الابتدائية أو حتى الخروج و اللعب بالمنطقة ,
اذ كان يتم الاعتداء عليهم ضربا , الشيء الذي استدعى تدخل أفراد الشرطة وكان
الحل الوحيد بعد ذلك هو تدخل مصالح البلدية ببناء مدرسة أساسية خاصة فقط بأبناء
المرحلين .

و الاعتقاد السائد الذي جعل من تصرفات سكان المنطقة اتجاه المرحلين تبدو لهم صحيحة و مقنعة ومنطقية , هو أن المساكن التي وزعت على هؤلاء هي من حقهم أساسا حرموا منها عنوة , الشيء الذي جعلهم يرفضون وجود هؤلاء المرحلين .

احدى الساكنات بالضاحية الثانية وهي من بين المرحلين منذ سنتان و نصف تخبرني في اجابة عن سؤالي المتعلق بعلاقتها بسكان المنطقة تقول : بعد كل المشاكل التي تعرضنا لها في هذا الحي الجديد الذي يدعى ب " لاسيتي " أصبح أبنائي يرفضون البقاء في البلدية فقد امتنعوا عن تغيير مدارسهم وبقوا يزاولون

دراساتهم بنفس مدارسهم السابقة , وبما انني أعمل بالعاصمة آخذهم في الصباح الى مدارسهم و أرجعهم معي في المساء الى البيت رغم ان هذا متعب و مرهق لكن لا أسمح لهم الرجوع بمفردهم الى البيت خاصة بعد أن تعرض ابني الاكبر الى الضرب من طرف ابناء المنطقة دون سبب فقد ارسلته لاقتناء بعض الحاجيات من الحوانيت المجاورة , وهذا ما أدى الى جرحه جرح عميق في فمه ما تزال آثار ذلك الى اليوم هذا ما أجبرني على اقتناء الحاجيات بمفردي إن اضطررت , و حتى الايام التي لا يدرسون فيها إما أن أجبرهم على البقاء في البيت أو يذهبون الى أصدقائهم أو أقربائنا في حيننا القديم .

كما حدث أن إحدى الساكنات من بين المرحلات الى الضاحية الثانية تعطلت في الوصول الى البيت بسبب حالة الازدحام في الطرقات , ولكن ابنها الذي ضنت أنه لدى عمه اتصل بها من هاتف احد العاملين في المقهى ليخبرها انه وصل الى الحي و لم يجدها وكانت الساعة تشير الى الساعة السابعة و الربع مساء في ايام

الشتاء , وكانت ردت فعل الام تبرهن بكثير من الوضوح سوء العلاقة بين سكان المنطقة حيث اظهرت الام قلقا واضحا وجعلت تصرخ على ابنها وطلبت منه

بلهجة حادة أن لا يتكلم ولا يذهب مع أحد و لا يتحرك من مكانه حتى توافيه ثم طلبت من العامل بالمقهى أن يتركه عنده بعد أن أخذت منه وعدا بالحفاظ عليه .

فهذا يظهر لنا درجة سوء العلاقات الاجتماعية السائدة بين سكان المنطقة , وكيف أن انعدام الثقة أثر بشكل كبير على الترابط الاجتماعي , وقد زاد من حجم الهوة الاجتماعية بين سكان المنطقة و السكان المرحلين اليها البعد المجالي بين

الضاحية و المنطقة من مدينة الجزائر الوافدين منها , فالسكان المرحلين لا يعرفون المنطقة التي رحلوا اليها حيث شكلوا تصورا سيء عن المنطقة وهذا من الاجوانب التي كانت حاجزا أمام اندماجهم , الى جانب ذلك نجد من الجهة المقابلة سكان الضاحية الذين جعلوا من أنفسهم اوصياء على المنطقة و مالكي للمجال أين يتواجدون وكل شخص جديد على المنطقة يعتبر غريب ويجب عزله .

ونلاحظ أن الهجرة الريفية الى المدينة عرفت نفس الآثار الاجتماعية فكما سبق توضيحه في الفصول النظرية أن السكان الريفيين الوافدين الى المدينة وجدوا انفسهم معزولين في وسط جديد لم يهيا لاستقبالهم الى جانب أن سكانها القدامى يرجعون كل الجوانب السلبية الى المهاجرين الريفيين الى وقتنا الحاضر الشيء الذي استتجناه من الاجابة عن أسئلة الاستمارة المتعلقة برأيهم في مدينة الجزائر عاصمة البلاد , ونفس الظاهرة تتكرر مع السكان المرحلين الى الضواحي البعيدة عن العاصمة حيث لم يجدوا مجالا في استقبالهم بل مجرد سكنات فحسب منعزلة عن المحيط الاجتماعي الذي ألفوه .

الجدول رقم (65) : يبين توزيع مبحوثي الضاحيتان حول متغيرا رأيهم في بعد الضاحية عن العاصمة ورأيهم في حيهم بالضاحية .

المجموع		ضاحية 02				ضاحية 01				رأي في الحي الجديد ----- بعد الضاحية عن العاصمة
%	العدد	نظرة سلبية		نظرة ايجابية		نظرة سلبية		نظرة ايجابية		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
25,26	48	14,70	05	70,18	40	17,94	07	60,00	36	قريب
53,69	102	85,29	29	29,83	17	82,05	32	40,00	24	بعيد
100,00	190	17,90	34	30,00	57	20,53	39	31,57	60	المجموع

يتضح لنا من خلال القراءة الكمية للجدول أن الاتجاه العام يبين أكبر نسبة وهي 53,26 بالمائة تمثل المبحوثين الذين يعتبرون أن الضاحية التي يقطنون بها بعيدة عن العاصمة , وضمن هذه الفئة نجد من لديهم نظرة سلبية في حيهم الجديد تمثل أغلبية الاجابات المتعلقة بالمبحوثين القاطنين بالضاحية الثانية بنسبة 85,29 بالمائة وبنسبة متقاربة تمثل ضمن نفس الفئة القاطنين بالضاحية الاولى بنسبة 82,05 بالمائة , أما فئة المبحوثين الذين يعتبرون الضاحية قريبة من العاصمة , فان رأيهم في حيهم ايجابي وهذا بنسبة 70,18 بالمائة تتركز في الضاحية الثانية .

تكملة للتفسيرات التي أردنا الوصول اليها من خلال اجابات المبحوثين في الجداول السابقة , من خلال محاولة معرفة نظرة المبحوثين للأحياء التي انتقلوا اليها بكل من الضاحيتان اذ وجدنا أن هناك علاقة جد وطيدة بين اعتبار المرشحين لبعدهم أو قرب الضاحية من مدينة الجزائر , بتقبلهم لمحيطهم الاجتماعي الجديد , وهذه الملاحظة تنطبق أكثر بالنسبة للضاحية الثانية حيث أن النظرة المسبقة التي جاء بها معظم المرشحين الى هذه الضاحية وهي اعتبارهم أن المنطقة هي منطقة ريفية وتبعد كثيرا عن مدينة الجزائر , وهذا كان عاملا مهما في عرقلة عملية اندماجهم في وسط محيطهم الجديد .

اذ أن احساس هؤلاء بالتمايز الاجتماعي بينهم و بين السكان الجدد كان له تأثير على ارتباطهم بالانعزالية أو بالأحرى فرضهم لعزل أنفسهم عن التعامل مع سكان المنطقة أو مع المرشحين الذين لا يعرفونهم , وقد ساهم في ذلك ظروف الضاحية التي يعيشونها , حيث أن عدم توفر المرافق اللازمة في هذه الاحياء الجديدة جعل من العائلات تبقي علاقتها وطيدة بحيها القديم اضافة الى ذلك فان سلوكيات سكان المنطقة الذين رفضوا تواجد المرشحين الجدد الى المنطقة لم يسهل لهم عملية الاندماج كما تم التطرق اليه في السابق , وأكد النظرة السلبية للمرشحين لأحيائهم الجديدة , فمنهم من يعبر عن المنطقة بتسمية " المنطقة النائبة " ومنهم من يقول : " لانستطيع الحصول على حاجياتنا حتى ننتقل الى البلديات المجاورة أو الى العاصمة " ومبحوث آخر يقول : " نقطع رحلة طويلة قبل أن نصل من العمل الى البلدية " وتجيب مبحوثة أخرى : " رايعين للبلاد " .

هذه بعض الاجابات التي عبر فيها المبحوثين عن استيائهم لترحيلهم الى هذه الضاحية لذلك فمن خلال الملاحظة بالمشاركة وجدنا أن المرشحين الى بلدية تاسلة المرجة يجدون صعوبة في الاحساس بالاندماج في حيهم رغم المدة اطويلة التي قضوها بها التي تصل احيانا الى أربع سنوات , وهذا ما يؤكد لنا أن للبعد أو القرب المجالي للضاحية عن المدينة يعمل على تسريع أو عرقلة العملية الاندماجية لهؤلاء السكان , اذ أن التمايز الاجتماعي يزداد كلما ازداد البعد المجالي عن المدينة و العكس صحيح ايضا , ذلك أن الضاحية القريبة من العاصمة تكون فيها السلوكيات وبعض المعايير متشابهة فلا يشعر المرشح بالاغتراب و التمايز الاجتماعي , بعكس الضاحية الثانية التي يتبعد عن المدينة بشكل ملفت هذا ما يظهر بعض التفاعلات الاجتماعية التي تظهر لدى المرشحين أنها بعيدة وغير

متقاربة مع ما تعودوا عليه وهذا ما يجعلهم يرفضونها في بادئ الامر , الشيء الذي يظهر في شكل نزاعات وصراعات كمحاولة لإثبات الذات.

الاستنتاج العام .

ساعدنا بحثنا الميداني من تحديد بعض النقاط الاساسية التي كانت مجرد افتراضات , فمن خلال الفصل السادس حاولنا معرفة ماهو هدف سكان مدينة الجزائر وراء توجه انظارهم للاستقرار بالضاحية , حيث توصلنا الى انه نتيجة لعوامل متعددة اختارت فئة من هؤلاء الاستقرار بالضاحيتين المدروستين , الاولى قريبة من عاصمة البلاد و الثانية ضاحية الضاحية و هي بعيدة عنها , حيث استقطبت انظار هؤلاء السكان للانتقال الى هذه الضواحي بعض المميزات كما اختلفت مقاصدهم و تباينت أهدافهم , ذلك أن معظم المبحوثين كان من أهدافهم الفعلية و أسبابهم الحقيقية للانتقال الى الضاحيتين هو البحث عن سكن أوسع , و ذلك بعيدا عن شقق العمارات , واتضح لنا من خلال المعطيات الاحصائية ان هناك فئة معتبرة من الوافدين الى الضاحيتين المدروستين , سواء الضاحية القريبة او الضاحية البعيدة لم تنتقل مباشرة من مناطقها الاصلية سواءا من الريف القريب او المدن الداخلية للبلاد نحو هذه الضواحي , حيث استقروا لفترة معينة بمدينة الجزائر و بأحيائها المختلفة قبل الانتقال الى الضاحية و هو ما يوضح لنا ان عاصمة البلاد لعبت دور منطقة عبور بالنسبة للحضرين الجدد نظرا لعوامل الجذب السوسيو- اقتصادي التي مارستها المدينة على الريفيين الذين نزحوا الى الاحياء الشعبية .

و بعد تفاقم المشاكل و ازدياد الضغط الاجتماعي و النفسى داخل هذه الاحياء يصبح البحث عن الانفراد بسكن ذاتي أمل هؤلاء إذ وجدنا ان المبحوثين الذين كانوا يقطنون شقق العمارات هم اكبر شغفا لايجاد مسكن أوسع و لان ايجاد ارض للبناء بمركز المدينة يعد من المستحيلات , لذلك يتجه هؤلاء الى الضواحي الجديدة لمدينة الجزائر , كما أن العوامل الطاردة التي تمارسها المدينة سواءا تلك المعنوية المتمثلة في فقدان المدينة الطابع المميز لها , او المادية منها المجسدة في إنعدام امكانية ايجاد قطعة أرض للبناء او مسكن أوسع , جعل سكانها يلجؤون الى الضواحي بحثا عن الامتيازات التي اصبحت تفتقدها المدينة اضافة الى انهم يحاولون الابتعاد عن سلبيات المدينة من ضوضاء و مشاكل اجتماعية و كل ما تعانيه من مشاكل معاصرة , حيث نجد أن معظم مبحوثي الضاحية الثانية استقطبت انظارهم للانتقال الى هذه الاخيرة توفر الاراضي التي اصبحت تستغل للتعمير الحضري رغم علم سكانها ببعد المنطقة جغرافيا عن مركز المدينة , في حين نصف مبحوثي الضاحية الاولى اختاروا الاستقرار بهذه الاخيرة على اساس قربها الجغرافي من مدينة الجزائر المنطقة التي وفدوا منها , هذا يعنى بالنسبة لهؤلاء الوافدين الى الضاحية أنهم ما يزالون فى اطار المدينة و هم بذلك لم يخرجوا من الحدود الادارية لولايتهم السابقة و هذا ما يعمل ايضا

على تقريب مصالحهم من المدينة , وتبقى علاقتهم مع الادارة و التجهيزات الكبرى قائمة دائما.

الى جانب ذلك فان الاستقرار بهذه الاخيرة يعنى بالنسبة لهؤلاء الوافدين الخروج من المدينة والابتعاد عن مساوئها , لكن فى نفس الوقت البقاء بداخلها بمعنى انهم يضمنون ازدواجية مكان الحياة , فهم يستقرون بالضاحية لتوفرها على المساحات التى تمكنهم من البناء و الاتساع فى السكن و يضمنون قربهم من المنشآت القاعدية الكبرى و المصالح العمومية التى تتواجد بمركز المدينة .

و مايؤكد لنا ذلك أن جل اجابات المبحوثين القاطنين بهذه الضاحية (الضاحية القريبة) تركزت حول رفضهم الانتقال للعيش بضاحية الضاحية تاسلة المرجة , حتى و ان اتاحت لهم فرصة للظفر بسكن أوسع و مساحة ارضية اكبر , كما اختلفت تعليلاتهم لهذا الرفض , و هذا راجع لنظرتهم الخاصة للمنطقة فمنهم من يجعل جهله للمنطقة من الاسباب القوية لرفضه , و يربطون ذلك ببعدها المجالى عن العاصمة , هذه الاخيرة التى مايزالون مرتبطين بها اقتصاديا و اجتماعيا , و بقوا دائما لديهم علاقات اجتماعية مع محيطهم الاجتماعى القديم و بمصالحهم و نشاطاتهم التى مايزالون يزاولونها بالعاصمة .

أما الفئة الثانية المتمثلة فى السكان الوافدين للضاحية فان اختيارهم كان نسبة لاستراتيجية يتبعونها فى ذلك لذلك حاولنا تحديد هذه الاستراتيجية , وذلك اعتمادا على بعض المتغيرات و المتعلقة بدخل العائلة و سن رب الاسرة المبحوثة و مدة إنجاز المسكن كما استخدمنا المعطيات التى تحصلنا عليها من خلال شبكة الملاحظة , لمعرفة نسبة إنجاز المسكن إذا كان تام أو غير تام , ووجود نشاط إقتصادي و عدم وجوده فى الطابق الارضى للمسكن.

و من خلال تحليل المعطيات الاحصائية توصلنا الى تمييز فئتين من المبحوثين , الفئة الاولى التى تضم المبحوثين الذى تتعدد الطوابق بمساكنهم بنسبة اكبر مع تواجد نشاط اقتصادي فى الطابق الارضى للمسكن , او تنخفض هذه النسبة كثيرا لدى الفئة الثانية و التى صنف ضمنها المبحوثين الذين تحتوى ابنتهم على طابق ارضى فحسب كما تباينت مدة انجاز البناء والوقت المستغرق فى هذا الانجاز , فمنهم من انجزوا مساكنهم فى مدة قصيرة تتراوح بين السنة الى الثلاث سنوات كاقصر مدة , و تحددت المدة التى استغرقت بين 8 الى 10 سنوات كاطول مدة , بنى بها المبحوثين مساكنهم على مراحل , و يمكن ارجاع هذا التباين بين هذه الفئات الى الامكانيات المادية لعائلات المبحوثين و هنا تظهر أهمية العامل الاقتصادى الذى لعب دورا بارزا فى تحديد استقرار العائلة .

كما ان هذه العائلات ساعدها فى الحراك الاجتماعى المتمثل فى انتقالهم الى الضواحي اتباع ميكانيزمات معينة يمكن تحديدها بالميكانيزمات الاقتصادية ذلك ان

المبحوثين لجؤوا الى استراتيجية للانتقال الى الضواحي المتمثلة في اقامة نشاط اقتصادي مع مساكنهم, بالمقارنة النسبة الاكبر من مبحوثي ضاحية الضاحية لبلدية تاسلة المرجة لا نجد مع محل اقامتهم اى نشاط اقتصادي من اى نوع كان , ذلك ان الوافدين الى الضاحية القريبة يمثلون طبقة اجتماعية معينة , أما الضاحية الثانية هدفهم من وراء انتقالهم اليها هو السكن فحسب.

و من خلال دراستنا الميدانية لاحظنا أن المبحوثين رغم أن مساكنهم تتشابه في الطبيعة العمرانية حيث ان مجملها عبارة عن مساكن عمودية الا ان نسبة انجاز هذه المساكن تختلف من عائلة الى اخرى , و لما ربطنا ذلك بوجود نشاط اقتصادي او عدم وجوده مع المسكن اعتمادا على شبكة الملاحظة و علاقة ذلك بالمستوى الاقتصادي للعائلة لمعرفة استراتيجيتهم ازاء الاقامة بالضاحية , اذا وجدنا أن أكبر نسبة تمثل الفئة التي اقامت نشاطا اقتصاديا في الطابق السفلي لمسكنها , كما ان هناك من تكون مساكنهم تامة الانجاز في حين مساكن اخرى ما تزال قيد الانجاز سواء كانت بطابق أرضي او بطوابق متعددة و يتعلق ذلك دائما بالامكانيات المادية للمبحوثين , فمن خلال ما لاحظناه في دراستنا الميدانية وما سجلناه ضمن شبكة الملاحظة دعانا الى استخلاص ان الاسر الوافدة الى الضاحية اختلفت في اسبابها للانتقال الى هذه الاخيرة فمنها من كان البحث عن سكن من دوافعه القوية , و منها من جاء طالبا لمجالات تتسع للبناء و تمكن من توظيف رأس المال الذي استطاعت ان تكونه , فمن المبحوثين من وجدنا ان رغم كون ابنيتهم غير تامة الانجاز و مستواهم المادي متوسط لكن النشاط التجاري يحتل الطابق السفلي للمسكن , اذ يتبين هنا استراتيجية هؤلاء المبحوثين من خلال ذلك اين تعتمد على الدخل الآتي من هذا النشاط لإتمام البناء , كما ان هناك فئة منهم كان هدفها من الانتقال الى الضاحية هو البحث عن سبل لاستثمار رأس المال من خلال توظيفه باستغلال المجال المخصص لبناء المسكن , و ذلك بانشاء نشاطا اقتصاديا برفقته صناعيا كان أم تجاريا يراد من خلاله ضمان المستوى المعيشي الأرقى لافراد الاسرة , و ضمان عمل دائم لأبناء .

كما لجأ بعض المبحوثين ذوى المستوى الاقتصادي المتوسط او المنخفض الى ميكانيزمات معينة لكي يتسنى لهم بناء مساكنهم , اذ يتعلق ذلك بمساكنهم السابقة حيث لاحظنا ان المسكن سواء كان ملك او كراء يتبع اصحابه طرق معينة حياله في سبيل شراء ارض للبناء و الشروع في البناء او لاقامة نشاطا اقتصاديا مع المسكن , حيث وجدنا من خلال ما سجلناه ضمن شبكة الملاحظة انهم اقاموا نشاطا اقتصاديا بنفس مساكنهم بالضاحية كما أنهم كانوا من سكان العمارات, فهؤلاء المبحوثين يقومون ببيع أو بكراء مساكنهم في سبيل شراء أرض بالضاحية , هذه المساكن التي تعتبر في ظاهرها هدفا رئيسيا لهم في حين

انها خلفية لتحقيق إستراتيجية معينة , والتي كانت من الاسباب الحقيقية و الكامنة وراء الانتقال الى هذه الضواحي و المتمثلة في إستثمار رأس المال وتوظيفه باستغلال الطابق الارضي للمسكن و تخصيصه لنشاط تجاري يراد من خلاله الارتقاء بالمستوى المعيشي للعائلة .

وبهدف تأكيد هذه المعطيات حاولنا معرفة الحكم القيمي لدى سكان المدينة لمدينتهم وماهو الدور الذي لعبه ذلك في توجه انظارهم للضواحي اعتمادا على عدة متغيرات وهي تصورهم لمدينتهم وجوانب الاختلاف الملاحظة , فيما اذا كانوا يرغبون في الانتقال من المدينة من خلال معرفة اذا كان لديهم الرغبة في بيع منازلهم وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات المتحكمة مثل وضعية المسكن , الظروف الاقتصادية للمبوهين , حيث وجدنا أن للتصور تأثير كبير على المتغيرات الاخرى , اذ يختلف هذا التصور من فئة عمرية الى اخرى ذلك ان الفئة الشبانية لها تصور ايجابي أكثر من الفئات الاخرى , كما أن الذين يجدون اختلافا بين ماهي عليه المدينة الآن وما كانت سابقا يتركز بأكثر نسبة لدى ساكني الاحياء الشعبية اذ يجدونها مادية و معنوية في نفس الوقت , اضافة الى أن الذين يرغبون في بيع منازلهم هم الذين منازلهم يجدونها مقبولة والذين ظروفهم الاقتصادية لا تسمح بشراء بيتا آخر حتى يساعدهم ذلك على اقتناء بيتا آخر , اضافة الى الذين يقطنون بالقرب من المركز و الذين يشعرون أكثر بكل سلبيات المدينة أكثر .

ولمقارنة هذا الحكم القيمي مع الذي لدى السكان المرهلين قمنا بطرح نفس الاسئلة حيث وجدنا أن المرهلين الى الضاحية الثانية لديهم توجه سلبي للمدينة مقارنة بالمرهلين الى الضاحية الاولى , وكان لهذا تأثير على نظرتهن للمنطقة التي رحلوا اليها اذ نجد أن معظمهم يفضلون لو رحلوا الى منطقة تكون قريبة من العاصمة , وقد ساهمت هاته النظرة في تسريع أو ابطاء عملية اندماج هؤلاء وسط محيطهم الاجتماعي الجديد اذ نجد ان السكان المرهلين الى الضاحية الثانية يتعاملون أكثر مع جيرانهم من حيهم السابق .

وفيما يتعلق بتقديرهم لقيمة العقار وجدنا أن معظم سكان المدينة استطاعوا أن يتوصلوا لتقدير تقريبي لسعر العقار بالضاحية , متحكمة في ذلك عدة عوامل مثل الظروف الاقتصادية و نوع السكن و الرغبة في بيع المسكن و الحصول على سكن آخر وحالة السكن , حيث أن هذه العوامل تدفع الاشخاص للبحث و الحصول على المعلومات سواء عن السكن أو الارض الذي يرغبون الحصول عليها أو عن المنطقة التي تناسب ما يطمحون اليه .

وبما أن السكان الوافدين ال الضاحيتان وسكانها الاصليين أصبحوا يشغلون نفس المجال فمن الطبيعي أن يتعاملوا فيما بينهم ويحتك بعضهم البعض الاخر ويعمل هذا على اقرار تعاملات جديدة بالمنطقة واقرار سمات ثقافية جديدة تظهر اما التمايز الاجتماعي أو الانسجام و التلاؤم , وذلك من خلال سلوكات تعاملية متعددة كتبادل الزيارات وتلبية الدعوات العامة الى غيرها من العلاقات الاجتماعية التي ساهمت في الاتصال الاجتماعي بين السكان الاصليين للضاحيتين والوافدين إليها , فدراستنا لهذه السلوكات الاجتماعية ساعدت على معرفة مدى تآلف و تماسك أفراد المجتمع الواحد , كما توصلنا الى أن هذا أحدث تغييرات إجتماعية بكل منهما , رغم أن حجم هذا التغيير اختلف من ضاحية الى أخرى .

ذلك أنه يخضع الى عاملين مهمين : أولهما هو عامل الزمن , ثانيهما يتعلق بالبعد المجالي , حيث أظهر العامل الاول تأثيرا واضحا في سرعة التكيف و التفاعل الاجتماعي الذي ظهر بشكل بارز بالضاحية الاولى إذ استنتجنا من خلال تحليل المعطيات الاحصائية المتحصل عليها أنه كلما طالت مدة إقامة المبحوثين الوافدين الى بلدية بئر التوتة الضاحية القريبة من العاصمة , كلما ساهم الاتصال الاجتماعي بين شاغلي نفس المجال من بروز التكيف وبالتالي من التقليل من التمايز الاجتماعي بين هؤلاء و إذ كان من شأنه إنقاص الهوة بينهم , هذه المدة التي لا يمكن التقليل من دورها في إقرار التكيف والتآلف بين أفراد المجتمع الواحد , وهذا راجع الى ذلك التباين الثقافي والاجتماعي بين كل من السكان الاصليين وهؤلاء الوافدين الى الضاحية الثانية , وهنا يظهر أثر العامل الثاني وهو البعد المجالي , أين تبيين المعطيات أن سكان الضاحية القريبة من المركز كان بها الاندماج سريع في حين الضاحية البعيدة قلت بها سرعة الاندماج .

كما أننا لاحظنا تدخل عامل آخر لا يقل اهمية عن العاملين الآخرين , الا وهو التموضع الهندسي لمسكن الوافدين الى كل من الضاحيتين , ذلك أن التقارب بين مساكن هؤلاء الوافدين الى الضاحية الاولى سرع من عملية تعارف الجيران فيما بينهم في حين أن السكنات المبعثرة والمتباعدة لسكان الضاحية الثانية قلص من فرصة الاحتكاك الاجتماعي بين السكان الذين يشغلون نفس المجال .

وإذا طبقنا هذان العاملين على السكان المرشحين نجد نفس التأثير , إذ أن عامل البعد المجالي عن العاصمة له تأثير كبير مسارات الاندماج وسط المحيط الجديد حيث وجدنا أن معظم المبحوثين المرشحين الى الضاحية الثانية ما يزالون يترددون على أحيائهم القديمة وما

تزل تربطهم بمحيطهم السابق علاقات جيدة اضافة الى انهم لم ينقلوا اولادهم للدراسة بالضاحية الا بعد مدة زمنية معتبرة , واستغرق تعاملهم مع جيرانهم الجدد فترة زمنية , كما أن انتقالهم الى هذه الضاحية يكون دائما مصحوبا بصراعات و نزاعات سواء مع السكان الاصليين للضاحية أو المرحلين فيما بينهم بحكم جلبهم من مناطق مختلفو من العاصمة , حيث كانت تستعمل هذه الافعال كآليات دفاعية لإثبات وجودهم بالمنطقة , وهذا ما صعب بعد ذلك العملية الاندماجية لهؤلاء .

وهذا مقارنة مع السكان المرحلين الى الضاحية الاولى الذين لم تظهر هذه الحواجز في تعاملاتهم , ذلك ان المرحلين الى الضاحية الثانية يشعرون ببعدهم عن المدينة كما أن عدم التقارب في السمات الثقافية بين هذه الضاحية و مدينة الجزائر عرقل عملية الاندماج , حيث يحس هؤلاء بالانعزالية عن منطقتهم السابقة و التمايز الاجتماعي الظاهر على منطقة هي اقرب للريف .

خاتمة

استنادا الى المعطيات التي توصلنا الى جمعها سواء في شكل معلومات من خلال البحث النظري أو معطيات تحصلنا عليها بعد احتكاكنا بميدان الدراسة محاولة منا الاجابة على تساؤلات الاشكالية و التحقق من الفرضيات سواءا بتأكيدھا أو نفيھا , توصلنا الى أهم النقاط التالية :

- من خلال نتائج البحث الميداني خلصنا الى ان الفئات و الشرائح الاجتماعية التي تستقبلها الضواحي تختلف من فترة زمنية الى أخرى , اذ أن الفئات التي أصبحت تختار الضاحية تختلف عن الفئات تلك التي كانت تتوافد في السابق اليها , وهو الشيء الذي فرضته الميكانيزمات الاقتصادية السائدة بالضاحية و التي تركزت اساسا في مضاربة العقار المتزايدة باستمرار دون تراجع من فترة زمنية الى اخرى , اضافة الى ذلك يمكن التحدث عن ندرة الاراضي الشاغرة وانعدامها بالضاحية , لذلك وفي اطار الاستراتيجية الاستثمارية التي اخذت منحى آخر أصبح سكان الضاحية الذين يملكون البيوت يبيعونها للثرياء الذين يبحثون عن الميزات الخاصة بالضاحية وهذا بأسعار خيالية خاصة اذا وجد هؤلاء بها ما يطمحون .

- اتضح لنا من خلال هذه الدراسة , تغير الاستراتيجية التي كان يتبعها الوافدون الى الضاحية في بداية بروز الظاهرة و المتمثلة في بناء الطابق الارضي للسكن ليبقى بقية البيت قيد الانجاز , وهذا اعتمادا على النشاط التجاري الخاص , حيث تقوم العائلة المعنية ببناء محل تجاري في الطابق الارضي للمسكن بهدف إما كرائه أو استغلاله من طرف أفراد العائلة , ومع ادراك هؤلاء أو الراغبين في التوافد الى الضاحية لندرة اراضي البناء و انعدامها بهذه الاخيرة جعل معظمهم يتبعون استراتيجية جديدة تعتمد اساسا على بيوتهم التي بنوها , حيث يقومون ببناء بيوتا و فلل فاخرة ليس بقصد السكن ولكن في معظم الاحيان يكون الغرض من ذلك هو بيعها , خاصة مع وجود الطلب على ذلك مهما كان ثمنها , وهذا ما يؤكد لنا مدى الدور الذي يلعبه ادراك سكان كل من المدينة و الضاحية لقيمة العقار لإتباع استراتيجية معينة , ذلك ان علمهم بازدياد سعر العقار بمنطقة معينة يجعلهم يتسابقون نحو امتلاكه بقصد الاستثمار فيه بعد فترة زمنية يفترضون فيها ازدياد سعر العقار .

- استقينا من المعطيات المتحصل عليها من البحث الميداني , أن الحكم القيمي للوافدين -سواء لمدينتهم التي يعيشون فيها و للضاحية التي يخططون الانتقال اليها له كبير الاثر على حركيتهم الاجتماعية , ذلك أن اختيارهم الاستقرار بضاحية دون اخرى مرتبط بنظرتهم بالمعلومات التي يجمعونها عن المنطقة و بالأفكار التي يكونونها عنها , الشيء الذي يوجههم الى سلوك معين دون آخر .

- كما استنتجنا أن الوافدين الى الضاحية و المرشحين اليها ليس لديهم نفس الحكم القيمي للمدينة جاؤوا منها أو للضاحية التي توجهوا اليها , اذ اتضح لنا من خلال الملاحظة بالمشاركة أن المرشحين ما يزالون يعيشون صدمات سواء مع جيرانهم الجدد الذين رحلوا من مناطق أخرى ليجمعهم نفس المجال , أو مع السكان القدامى للمنطقة , ورغم أنهم استقروا بالمنطقة منذ سنوات , اذ أصبح المجال الواحد داخل نفس الضاحية يجمع جماعات اجتماعية متباينة حيث اصبحوا يشكلون كتلات نسبتنا الى المناطق التي رحلوا منها , وهذا يرجع أيضا الى التصور القيمي التي تكونها كل فئة عن فئة أخرى .

- إن تتبعنا للظاهرة المدروسة على مدى سنوات متواصلة , أظهر لنا أن ظاهرة التوافد نحو الضواحي هي ظاهرة مستمرة و متواصلة دون انقطاع , وتباينت معها دوافع الوافدين وطبقاتهم وشرائحهم الاجتماعية , فقبل الاستقلال كان الريف يشكل مصدر تمويل المدينة بالمواد الغذائية , حتى بعد الاستقلال بقي الريف يغذي المدينة بالهجرات الدائمة , نتيجة للجذب الاقتصادي الذي مارسته المدينة على الريف .

وجراء الهجرات الدائمة هذا ما أدى الى تشبعها , فنتيجة لعدم قدرة المدينة بعد الاستقلال على احتواء و استيعاب العدد الهائل من سكانها الذي بقي في تزايد مستمر , هذا ما فسح لها المجال وفرض عليها التوسع باتجاه التخوم المحيطة بها وهي الضواحي الريفية المجاورة التي تحملت و استقبلت في الفترة التي تبعت الاستقلال الفائض السكاني لمدينة الجزائر , هذه الضواحي التي أستغلت مجمل أراضيها , والتي وجهت نحو التعمير الحضري , وبعد تعميرها الشامل يمتد توسع المدينة الى ضواحي مجاورة للاولى , وهذا ما ساهم في خلق في كل مرة ضواحي جديدة و باستمرار .

- اضافة الى ما تم التطرق اليه في النقاط السابقة , فان ضواحي المدينة كانت تستقبل التوافد العفوي للأفراد نحو الضواحي , أما الآن فأصبحت بالنسبة للمخططين و المسؤولين عن عمليات التهيئة الحضرية حلا لا بديل عنه بهدف التخفيف من الضغط عن المدينة في اطار الترقية العقارية .

- إن هذا التوافق الذي خلق داخل الضاحية الواحدة فئات اجتماعية متباينة , نتج عنه علاقات اجتماعية مختلفة أيضا , تتباين من ضاحية الى ضاحية أخرى , يتحكم فيها عاملان أساسيان ألا وهما البعد المجالي و الاطار الزمني ذلك ان التمايز الاجتماعي يزداد كلما ابتعدنا عن مركز العاصمة وعكس ذلك تزداد سرعة الاندماج الاجتماعي كلما اقتربنا منه , كما أن لعامل الزمن دور في ذلك اذ انه كلما طالت مدة الاستقرار بالمنطقة ساهم ذلك في ثلأوم الوافدين مع المحيط الاجتماعي المتواجدون فيه .

- تتغير الأسباب والعوامل المسهلة و المعرقة للتماثل الثقافي , من زمن الى آخر ومن مكان الى آخر , حيث استخلصنا في دراستنا التي قمنا بها و نحن بصدد التحضير لرسالة الماجستير أنه في بداية توافد السكان الى الضواحي - سواء الى الضاحية أو ضاحية الضاحية - برز بها اللاتجانس و التمايز الاجتماعي في المراحل الاولى لتوافد هؤلاء السكان , ثم ما فتئ يتلاشى شيئا فشيئا الى أن وصل الى التماثل الاجتماعي و الثقافي , رغم أن هذا التغيير و الاقتراب من التجانس و التماثل يختلف على مستوى كل من الضاحية و ضاحية الضاحية , ذلك أنه يخضع الى عاملين مهمين أولهما عامل الزمن ثانيهما يتعلق بالبعد المجالي , وبما أن السكان الوافدين الى الضاحيتان وسكانها الاصليين يشغلون نفس المجال الشئى الذي ساعد على احتكاك بعضهم ببعض الآخر , لذلك نلاحظ تأثير العامل الاول تأثيرا واضحا في سرعة التكيف و التفاعل الاجتماعي بالضاحية القريبة حيث توصلنا الى نتيجة مفادها أنه كلما طالت مدة إقامة الوافدين بالضاحية كلما ساهم الاتصال الاجتماعي بين شاغلي المجال في بروز التكيف و بالتالي في التقليل من التباعد و اللاتجانس الثقافي بين هؤلاء , مقارنة مع ضاحية الضاحية أين بقي بها الاندماج صعب رغم طول الفترة الزمنية التي أقام بها الوافدين الجدد , وهنا يظهر أثر العامل الثاني و هو البعد المجالي , أين لاحظنا من خلال المعطيات الاحصائية أن سكان الضاحية القريبة من المركز كان بها الاندماج سريع في حين ضاحية الضاحية أو الضاحية البعيدة عن المركز الحضري قلت بها سرعة الاندماج وحجم التغيير .

- نجد ان سرعة او بطئ اندماج السكان الجدد بالضاحية تختلف لدى المرحلين او الوافدين بمحض إرادتهم , حيث نجد اندماج المرحلين تختلف طبيعته و سرعة تماثلهم مع المجتمع الجديد حيث يكون هذا الاختلاف من ضاحية الى آخر , اذ أن المرحلين الى الضاحية الاولى كان اندماجهم اسرع حيث تراجع اللاتجانس الثقافي و الاجتماعي في وقت قصير مقارنة مع هؤلاء المرحلين الى ضاحية الضاحية , وقد ساعد في ذلك تقبل أو عدمه المجتمع المستقبل لهؤلاء , حيث وجدنا أن السكان المرحلين الى الضاحية الاولى

(بلدية بئر التوتة) ليس لديهم مشاكل مع السكان الاصليين , بل كانت المشاكل الحادثة تتعلق بالسكان المرحلين فيما بينهم نتيجة لجلبهم من مناطق مختلفة من ولاية الجزائر , في حين المرحلين الى الضاحية الثانية وجدنا أن إندماجهم في الوسط الاجتماعي الجديد مايزال يشكل صعوبة بالنسبة لهم منذ استقرارهم بالمنطقة وقد زاد حدة ذلك عدم تقبل سكان المنطقة لهم واصبحوا يتعرضون الى أشكال العزل , حتى أن هؤلاء المرحلين يجدون صعوبة في التأقلم فيما بينهم , كما نجد هنا أن البعد المجالي لعب دوره في إقرار آليات الاندماج , حيث كان اندماج السكان الجدد سواء الوافدين أو المرحلين أسرع بالضاحية الاولى وهي الضاحية القريبة من عاصمة البلاد , مقارنة مع الضاحية الثانية أو ضاحية الضاحية .

- الزيادة المستمرة لمضاربة العقار بالضواحي حيث يخضع ذلك لفرضية الطلب و العرض على العقار فكلما كثر الطلب على العقار ارتفع سعره , كما ان امكانية الحصول عليه او ندرته في منطقة معينة دون أخرى يرفع من قيمته , ونجد اذ ذاك أن قيمة العقار ترتفع وتصبح نادرة كلما اقتربنا من المركز , وتبدأ تتناقص كلما ابتعدنا عنه , وقد كان هذا من العوامل التي كان لها التأثير البالغ على انتاج ضواحي جديدة في كل مرة .

- أصبحت الضاحية (بلدية بئر التوتة) نقطة تمفصل بالنسبة للمناطق المجاورة , وذلك مع تهيئة الطرقات السريعة التي تمت مؤخرًا و التي تربط بين هذه الضاحية و الولايات الاخرى الشيء الذي زاد من توجه الأنظار نحوها , بما أن سهولة المواصلات وتوفر وسائل النقل في منطقة معينة هي من بين الركائز الاولى التي يعتمد عليها الاشخاص لاختيارهم المنطقة التي سينتقلون اليها دون أخرى , نجد أن الذين اختاروا والذين يطمحون الانتقال الى الضاحية يجدون راحة في التنقل الى مختلف المناطق بسهولة ودون عناء وهذا إذا كانوا ينتقلون بوسائل النقل الخاصة , بعكس الذين يستقلون وسائل النقل العامة الذين يضطرون الى التوجه الى عاصمة البلاد ومن ثم الى المناطق الأخرى , وهذا ما كان له تأثير على ابطاء أو اسراع عملية اندماج السكان الجدد سواء الوافدين بمحض ارادتهم أو المرحلين الى الضاحية .

- ينجر عن ترحيل السكان من مناطقهم الاصلية بقصد اسكانهم في مناطق أخرى الا وهي الضواحي , الى فرض مشكلة التنقل اليومي بين المسكن و العمل أو باتجاه المحيط الاجتماعي القديم للمرحلين , وهذا ما ينجر عنه الازدحام في وسائل النقل خاصة في الوهلة الاولى لعدم تكييف المجال قبل البدء بعملية الترحيل , وبالتالي يزداد من حدة الوقت الضائع للسكان بين المسكن ومقر العمل , وما ينجر عنه من الوصول المتأخر و الضغط اليومي في العمل الذي يؤثر على الحياة الاجتماعية للفرد .

الانتقادات و الاقتراحات :

أولا الانتقادات :

تكمن هذه الانتقادات التي سنتطرق اليها في الجوانب السلبية الملاحظة واذا أردنا تحليل هذه الجوانب الناتجة عن الظاهرة المدروسة فيمكن التطرق الى أهمها كما يلي :

- ترحيل السكان من مناطق الوطن المختلفة ومن طبقات اجتماعية متباينة ترتب عنه آثار عدة من بينها , التباين الموجود بين الشرائح الاجتماعية المختلفة (شريحة المرحلين و شريحة السكان القدامى للضاحية) , خلق هوة اجتماعية بين هؤلاء , وهذا ما جعل هناك نوع من الرفض من طرف السكان القدامى , وجعل هذا الاحساس لدى المرحلين يثير لديهم صورة الدفاع , ويقبل بذلك زمن الاندماج الشيء الذي لمسناه وشاهدناه لدى المرحلين في كل مرة , اذ جرت مشادة ونزاعات بالاسلحة البيضاء و باستعمال الوسائل المختلفة استدعت تدخل الشرطة , وقد خلقت ضحايا مصابين وحتى قتلى , اضافة الى الصدمات التي تحدث بين السكان المرحلين فيما بينهم وذلك نتيجة لتواجد مرحلين من مناطق مختلفة تضمهم عمارة واحدة .

- ظهور طبقات إجتماعية متباينة و مختلفة يشغلون وسط اجماعي موحد , الشيء الذي خلق نوع من الخلل داخل هذا المجال .

- انجر عن هذا النقل و الترحيل المستمر من المدينة الى الضواحي , الى ترك المرحلين جيرانهم و المناطق التي ألفوها , لكنهم بقوا مرتبطين بمناصب عملهم بعاصمة البلاد . وهذا مازاد من حدة الترحال اليومي الذي يقضيه هؤلاء في التنقل صباحا و مساء بين مقر سكناهم الجديد و مناصب عملهم , اضافة الى تنقل الابناء في ايام الراحة و العطل الى "حوماتهم " التي ألفوها , الشيء الذي زاد من عرقلة المواصلات , اذ عجزت وسائل النقل الموفرة لهذا الغرض على نقل يوميا العدد الهائل من السكان , وبذلك ساءت حالة السكان القدامى , اذ أصبحوا يتذمرون من اكتظاظ وسائل النقل والازدحام الحاصل عند اقتناء الحاجيات لعدم كفاية المواد الغذائية كل السكان وشعر السكان المرحلين بأنهم معزولون عن مناطق سكناهم السابقة .

- كما تم إهمال في عملية الترحيل المستوى المعيشي للمرحلين الذين تم وضعهم دون تحضير في وسط جديد يفوق قدرتهم و مستواهم المعيشي فكل من الضاحيتان التي تم ترحيل السكان إليها تتميز بارتفاع المستوى المعيشي بها , لهذا وجد المرحلون في السنوات الاولى صعوبة كبيرة في التأقلم حيث ان معظمهم تغير مصدر رزقهم .

- تضاعف حركة التنقل لنقل العدد الهائل من السكان و بالتالي ازدحام المواصلات .
- التوافد المستمر إلى الضاحية , يخلق في كل مرة بنية إجتماعية جديدة , وهذا ما يجعل خلل في البنية الاجتماعية للمنطقة على حساب البنية الاجتماعية القديمة .
- عدم قدرة المنشآت القاعدية بالضواحي توفير الخدمات اللازمة لكل هذا العدد الهائل من السكان , وهذا ما يجعل السكان الجدد في رحلة دائمة بين عاصمة البلاد و مقر سكنهم بالضاحية لقضاء حاجياتهم .
- رغم وجود تخطيط جيد للطرق التي تربط بين الضاحية (بئر التوتة) و مختلف المناطق و الولايات المجاورة , لكن انعدام وسائل النقل التي تربط بين هذه الضاحية و المناطق الأخرى إلا فيما يتعلق الطريق السريع للخط الرابط بين البلدية الجزائر العاصمة , هذا ما زاد الضغط على مدينة الجزائر حيث أصبحت محطاتها منطقة عبور للمناطق الأخرى و أصبحت وسائل النقل بها غير قادرة على تلبية طلبات كل المسافرين , إضافة الى التسبب في اكتظاظ حركة المرور و عرقلتها .
- مع فتح المجال لسوق العقارية الحرة , جعل من الأشخاص الميسورين منهم في بحث دائم عن ما يرضي تصوراتهم و طموحاتهم , الشيء الذي ساهم في غلاء العقار و بالتالي ندرته .
- أمام غياب تدخلات الوكالة الوطنية العقارية , ذلك ما ترك المجال للوساطة العقارية تلعب دور السمسار سواء بالنسبة للوكالات العقارية التي تطمح لأخذ نسبتها من عملية البيع , أو بالنسبة للسماسرة الذين يحكمون قبضتهم على السوق العقارية بشراء العقار وإعادة بيعه بأسعار خيالية و هذا ما زاد من حدة المضاربة العقارية على الأراضي خاصة الزراعية , و أصبحت تباع بأسعار خيالية دون تراجع .
- من المسببات التي ساهمت في ارتفاع سعر العقار بشكل مستمر هو التهرب الضريبي و التصريح الكاذب عن السعر الحقيقي للعقار , وهذا نتيجة للنسبة الكبيرة لقيمة الضريبة التي تفرضها الدولة على المتعاملين , والتي لها آثار سلبية على الدولة أيضا .

ثانيا: الاقتراحات :

- الوكالة الوطنية العقارية عليها أن تلعب دورها في الحد من المضاربة العقارية , وتزايد أسعار العقار بصفة مستمرة ومن فترة الى اخرى , وهذا بتحديد دور الوكالات العقارية بقوانين تنظيمية تساعد على تفادي عشوائية عملها .

- قبل الترحيل السكان من مناطقهم يجب تهيئة منطقة الترحيل بكل متطلباتها من وسائل نقل و مناصب عمل قريبة لتفادي المشاكل التي تنجر عن ذلك و مدارس لتجنب الصدمات بين فئات الوافدين والسكان القدامى .

- توجيه توافد سكان العاصمة , سواء بشكل عفوي أو مخطط نحو المناطق الصحراوية , لتخفيف الضغط عن مدينة الجزائر , والانقاص من الاستغلال المستمر لاراضي جديدة للضواحي , وهذا من شأنه أيضا أن يحد من ارتفاع سعر العقار ذلك أن هذا السعر مرتبط بندرة الاراضي الشاغرة بالضاحية التي تستغل للبناء , حيث يجب القيام بالتهيئة المجالية للمناطق الصحراوية لاستقبال السكان المرحلين , كما يجب اللجوء الى وضع المحفزات التي تجذب السكان الذين يبحثون عن متنفس لهم من المدينة , تتمثل في انخفاض سعر العقار بالمنطقة , أو توفير مناصب الشغل بامتيازات ملائمة أو نشاطات تجارية واستثمارية أو اي نشاط آخر يساهم في سرعة الرفع من المستوى المعيشي للسكان , وجلبهم لهذه المناطق , كما يساهم هذا من جهة اخرى في تطوير هذه المناطق و الارتقاء بالاقتصاد الوطني من جهة , و الانقاص من الاكتظاظ الحاصل بالعاصمة ونسيجها العمراني المحاذي .

- توفير وسائل النقل , مع توفر الطرقات السريعة المختلفة التي تربط بين الضاحية (بلدية بئر التوتة) والمناطق الاخرى , الشيء الذي يسمح بتسهيل حركة الافراد و الجماعات الى مقاصد في وقت قصير , ويسمح من تخفيض الضغط على مدينة الجزائر لعدم اضطرار هؤلاء الى التنقل الى عاصمة البلاد والى استقلال وسائل نقل متعددة قبل الوصول الى المكان المراد وبذلك تفادي كون مدينة الجزائر نقطة تمفصل وجعلها منطقة عبور الى المناطق المختلفة للبلاد.

- من الواجب بناء قاعدة معرفية قبل البدء في تجسيد أي مشروع عقاري في ضواحي العاصمة وذلك بجمع معلومات شاملة و تحليلية , خاصة فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي وذلك لتجنب الاحساس بالعزلة من طرف المرحلين والصدمات الناتجة جراء ذلك .

- ترحيل الوافدين الى المناطق الاقرب فالاقرب لتفادي ازدحام المواصلات , واحداث خلا اجتماعيا نتيجة ابتعاد المرشحين عن محيطهم الاجتماعي الذي ألفوه .

- الحد من الوساطة العقارية التي كانت ذات أهمية كبرى في الزيادات على اسعار العقار , اذ أن التنافس بين الوكالات العقارية بقصد الحصول على الفائدة , يجعلهم يتنافسون على الرفع من اسعار العقار خاصة مع ندرة هذا الاخير بالضواحي.

- التخفيض من نسبة القيمة الضريبية لتفادي التهرب الضريبي , و التصريح بالقيمة الحقيقية للعقار سواء من طرف الوكالات العقارية أو من طرف المواطنين .

- وضع جرد كامل للعقار المبني و غير المبني , أو ذلك المخصص لبناء و التعمير , أو في اطار الاراضي الفلاحية , ووضع حد لاكتساح الاسمنت على الاراضي الزراعية بتحديد قوانين نهائية تمنع التعدي عليها حتى ولو كان بهدف حل ازمة السكن أو بهدف الاستثمارات الكبرى , بوضع قائمة تدريجية لأخصب الاراضي و أجودها فلاحيا لتكون ممنوعة من الاستعمال لغير أغراضها .

- الاستفادة من المجالات التي بقيت شاغرة بعد ترحيل سكان الاحياء العشوائية والهشة من اجل الاسكان و الاستثمار , اذ تخصص المناطق الاقرب من مركز العاصمة للاستثمار و البعيدة عنها للاسكان .

قائمة

البيولوجيا الجزيئية والتحليلية

البليوغرافية التحليلية :

الكتب المتعلقة بالمنهجية :

باللغة العربية :

1. إحسان محمد الحسن : الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي , دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت , 1986 .
2. حسن الساعاتي : في تصميم البحوث الإجتماعية , نسق منهج جديد , دار النهضة العربية للطباعة و النشر , بيروت 1992 .
3. لحسن عبد الله باشيوية , نزار عبد المجيد البروراري عدنان هاشم السامرائي : البحث العلمي مفاهيم . أساليب . تطبيقات , الطبعة الاولى , مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع , عمان , 2010 .

باللغة الفرنسية :

1. Alain blanchet : les techniques d'enquête en sciences sociales, bordas paris 1987,
2. Anger Maurice : initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines ;édition casbah ; Alger ;1997.
3. madeleine grawitz ; méthodes des sciences sociales ; huitième édition ; dallos ; paris 1990 .
4. Omre aktouf : méthodes des sciences social et approche qualitative des organisations, presses de l'université du Québec ; 1992

الدراسات غير المنشورة :

باللغة العربية :

1. بلخيتير بديع الزمان : " أزمة الإسكان و المبادرات الفردية و الأسرية , دراسة حالة في حي شعبي "ديار الكاف بالعاصمة" , رسالة لنيل شهادة ماجستير , جامعة الجزائر , معهد علم الإجتماع 1998- 1999 .

باللغة الفرنسية :

2. Asnami Lakhdar ; « gestion spatiale et instrument d'urbanisme ;essai d'analyse du processus d'urbanisation dans le milieu pèriphèrique ;ouest d'alger :le cas de la commune de draria » ;en vue de l'obtention d'un magister en sociologie rural-urbain université d'alger juin 1992 .
3. Brachet jacqueline : « Essai d' analyse du nouveau système de relation ville-compagne en France » mémoire de D.E.S Universite de gronoble 1979.

الوثائق الرسمية

باللغة العربية :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , أمر رقم 15-97 المؤرخ في 24 محرم عام 1418 , الموافق ل31 يونيو 1997 , يحدد القانون الأساسي الخاص بمحافظة الجزائر الكبرى , الجريدة الرسمية , العدد 38 الصادر بتاريخ 28 محرم 1418 .
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة " محافظة الجزائر الكبرى " التاريخ غير مذكور .
3. الديوان الوطني للإحصائيات .
4. منوغرافية بلدية تسالة المرجة إحصائيات سنة 2001.

باللغة الفرنسية :

- 49 - A.R.C.A.D étude du P.D.A.U de la commune de Birtouta ; phase 1 ;
Octobre 1992.

1. ابراهيم لونيس: "الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة "المبشر" في ظل الحكم العسكري " في اعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال 1962_1980 المنعقد بولاية سيدي بالعباس 20-21 ماي 2006 منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2007 .
2. ابراهيم لونيبي : الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة "المبشر" في ظل الحكم العسكري" في أعمال الملتقى الثاني حول العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي 1962_1980 المنعقد بولاية سيدي بالعباس 20-21 ماي 2006 منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2007 .
3. أبو القاسم سعد الله: " مدينة الجزائر في كتاب انجليزي قديم "مجلة الأصالة مجلة ثقافية تصدر عن وزارة التعليم الاصيل والشؤون الدينية (العدد 8 , ماي وجوان 1972)
4. احمد الحضري : "مدينة الجزائر , تاريخ و امجاد "مجلة السياحة نصف شهرية (من 25 اوت الى 10 سبتمبر 2008 العدد 01 تصدر عن شركة Art of advertising
5. بشير تجاني سعيد مقران : "اشكالية السكان في الجزائر " , الملتقى الوطني حول الاسكان بجامعة تونس بين 4 و5 ديسمبر 1998 , في : نشرة جمعية جغرافية و تهيئة القطرية العدد 06 سبتمبر 1999 , ص40.
6. بن حليلة صحراوي : " مفهوم المدينة بين السوسولوجية الغربية و العمران الخلدوني " في مجلة فكر و مجتمع , مجلة فصلية محكمة تصدر عن طاكسيج .كوم للدراسات و النشر و التوزيع , (العدد الثاني / افريل 2009) ص56 .
7. بن ناصر يوسف : "رخصة البناء و حماية البيئة " , في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و الساسية , العدد 4 , 1993 ص832- 835 .
8. بن حليلة صحراوي "مفهوم المدينة بين السوسولوجية الغربية و عمران ابن خلدون " مجلة تصدر عن طاكسيج كوم للدراسات و النشر و و التوزيع العدد الثاني افريل 2009 .
9. بوعلام بالقاسم : " مسألة الغابات في **السياسة العقارية** الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19 م " اعمال الملتقى الثاني حول العقار أبان الاحتلال الفرنسي 1962_1980 المنعقد بولاية سيدي بالعباس 20-21 ماي 2006 منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2007 .
10. جريدة الجزيرة , العدد34 , من 22 إلى 28 فبراير, 2003 .
11. جريدة الخبر, العدد 2989 , الاربعاء 11 اكتوبر 2000 .
12. جمال بلعيدوني : " السياسة العقارية ابان فترة الاحتلال "اعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962 المنعقد بولاية سيدي بلعباس 20-21 ماي 2006 منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2007.

13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية : محافظة الجزائر الكبرى , الجزائر العاصمة القرن 21 , المشروع الحضري الكبير للعاصمة , الوكالة الوطنية للنشر و الإشراف ANEP 1998 .
14. حقائق مدينة الجزائر , العدد 10 , جوان 1983 .
15. حقائق مدينة الجزائر العدد 10 جوان 1983
16. رابح بونار: "مدينة الجزائر تاريخها و حياتها الثقافية " في مجلة الاصاله. مجلة ثقافية تصدر عن وزارة التعليم الاصيلي والشؤون الدينية (العدد 8 , ماي وجوان 1972).
17. رشيد بورويبة: "بلقين بن زيري" في الاصاله مجلة ثقافية تصدر عن وزارة التعليم الاصيلي والشؤون الدينية (العدد 8 , ماي وجوان 1972)
18. رشيد فارح : "المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال و اثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري " في أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي " 1830-1962 .
19. الملتقى الوطني الاول المنعقد بولاية معسكر 2005 منشورات وزارة المجاهدين بين 2007.
20. رشيد فارح : " محطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية اثناء فترة الاحتلال و اثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري في الملتقى الوطني الاول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 المنعقد بولاية معسكر 2005 منشورات وزارة المجاهدين بين 2007
21. شايب عائشة , خلف الله بوجمعة : " مخطط شغل الاراضي و التنمية المستدامة للفضاءات الخارجية – حالة مدينة سطيف" في مجلة العمران و التقنيات الحضرية , مجلة علمية تصدر عن فرقة البحث المخصصة بمخبر البيئة و العمران الجزائر العدد الاول , مؤسسة الحضنة للطباعة و النشر و البرمجيات , المسيلة 2009 .
22. ص.حفيظ : "البنائات الفوضوية تلتهم 150 الف هكتار من الاراضي الفلاحية " , جريدة الخبر, العدد 2989, الاربعاء 11 اكتوبر 2000 ص3
23. الصادق دهاش : "الملكية الخاصة و تأثيرها على الجزائريين في القرن 19 " في أعمال الملتقى الثاني حول العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي 1980_1962 المنعقد بولاية سيدي بالعباس 20-21 ماي 2006 منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2007 .
24. طاهر ملاخسو: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 " في الملتقى الوطني الاول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 المنعقد بولاية معسكر 2005 منشورات وزارة المجاهدين بين 2007.
25. عبد الحميد بوقصاص : " تداعيات الهجرة الريفية – الحضرية و النمو الحضري في الجزائر " في مجلة التواصل مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية , مجلة محكمة تصدر عن جامعة باجي مختار - عنابة (العدد 26 , جوان 2021) .
26. عبد القادر حلومي: "اصول النشأة لمدينة الجزائر" الاصاله مجلة ثقافية تصدر عن وزارة التعليم الاصيلي والشؤون الدينية (العدد 8 , ماي وجوان 1972)
27. عبد المجيد بوجلة :مصادرة الارض و حركة الاستيطان في فكر الماريشال "بيجو" في الاعمال الملتقى الوطني الاول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 " المنعقد بولاية معسكر 2005 منشورات وزارة المجاهدين بين 2007.

28. عدة بن داهة : خلفيات الحقيقة للتشريعات العقارية في الجزائر في الملتقى الوطني الاول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 المنعقد بولاية معسكر 2005 منشورات وزارة المجاهدين بين 2007.

29. عدة بن داهة: الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962, الجزء الاول , طبعة خاصة وزارة المجاهدين 2008 .

30. علاوة بن تشاركر : "المسار الاستعماري لسلب الاملاك العقارية للجزائريين" في الملتقى الوطني الاول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 المنعقد بولاية معسكر 2005 منشورات وزارة المجاهدين بين 2007.

31. علي فاعور: " جغرافيا تاريخية المدينة العربية نشأتها وموقعها في الكتابات الجغرافيين العرب " في مجلة الفكر العربي المعاصر , مجلة فكرية مستقلة تصدر شهريا عن المركز الانماء القومي ببيروت العدد 12 ص 108

32. فوزي بو دقة : "التقنية و سياسات التخطيط الحضري و التنمية بالمدينة العربية " في المجلة المصرية للتنمية و التخطيط المجلد الثامن عشر (العدد الثاني ديسمبر 2010 ص 76-77.

33. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية , العدد 4 , 1993 .
الملتقى الوطني حول الإسكان بجامعة تونس 4 و 5 ديسمبر 1998 , في نشرة جمعية جغرافية و تهيئة القطرية العدد 6 سبتمبر 1999 .

34. موسى عاشور : "أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف " في الملتقى الوطني الاول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 المنعقد بولاية معسكر 2005 منشورات وزارة المجاهدين بين 2007

35. موسى عاشور : أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف "في أعمال ملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر أبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 الملتقى الوطني الاول المنعقد بولاية معسكر 2005 منشورات وزارة المجاهدين بين 2007.

36. مولاي بلحميس " مدينة الجزائر من خلال النصوص العربية و الاجنبية "مجلة الاصاله مجلة ثقافية تصدر عن وزارة التعليم الاصيلي والشؤون الدينية (العدد 8 , ماي وجوان 1972)

37. ناصر الدين سعيدوني "فحص مدينة الجزائر (نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية عشية الاحتلال)" في مجلة الدراسات التاريخية مجلة دورية يصدرها معهد التاريخ بجامعة الجزائر (العدد الاول سنة 1986) , ص 91.

38. نصر الدين بن داود : "مصادرة أراضي الجزائريين و سياسة بيجو الاستيطانية " في الملتقى الوطني الاول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 المنعقد بولاية معسكر 2005 منشورات وزارة المجاهدين بين 2007.

39. حنيفي هلايلي: " دور الوقف في الحفاظ على ملكية العقار و الثروة نموذج مدينة الجزائر العثمانية " في اعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار ابان الاحتلال الفرنسي 1980_1962 المنعقد بولاية سيدي بالعباس 20-21 ماي 2006 منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2007 .

40. محمد الدبيبات : " حمص و حماه في سوريا الوسطى: قطب ثنائي ام ازدواجية عمرانية " في مجلة انسانيات المجلة الجزائرية في الانثروبولوجية و العلوم الاجتماعية عدد 7 المجلة 3- 1- جانفي افريل 1999 .

1. Abed benjelid : « armature urbaine et population en Algérie » ;in insaniate revue algérienne d'anthropologie et de science sociales ; n°13 ;janvier _ avril 2001 ; .
 1. f.abdeladim : « les plans d'urbanisme et l' évolution en Algérie ». in revue construire :les données réglementaire de l'acte de bâtir ; séminaire :les éléments non structuraux dans la construction parasismique dans les bâtiments ;n°25 ; 1987.
 2. François fachini : « politique agricole ; zonage et aménagement au territoire rurale » .in revue d'économie régionale et urbaine le concours du centre nationale de recherche scientifique, n°1 ; 2000 .
 3. Idir ourdia , « les conséquences socio- spatiales de la mauvaise utilisation de l'espace le cas de l'algérois », in cahiers de l'aménagement ; publication de l'unité aménagement territoriale ; opu ; Alger ; 1988 .
 4. l. khaldoun : « la maitrise de l'espace » ;in revue construire :les données réglementaire de l'acte de bâtir ; séminaire :les éléments non structuraux dans la construction parasismique dans les bâtiments ;n°25 ; 1987.
 5. les cahiers d'Urbama (aménagement régionale et aménagement urbaine en Egypte) centre ; d'étude et de recherche l'urbanisation du monde arabe ; unité associée c.n.r.s. université de tours 1995.
 6. m .kansab : « nécessité ; rôle et contribution du cadastre dans le développement économique de l'Algérie » ; travaux d'établissement du cadastre général a travers le territoire national ; in cahiers géographique de l'ouest ; spécial séminaire ; développement et aménagement du territoire en Algérie évaluation des action n° 5,6,8,9 juin 1980.
 7. r .neexteen: «aspects spécifiques de la recherche urbaine en Algérie » ; in travaux de la table ronde sur l'urbanisation au Maghreb ; université

الكتب التي لها علاقة بالموضوع :

باللغة العربية

1. أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر (المقاومة و التحرير 1830-1962), دار العرب الاسلامي الطبعة الأولى 2007 .
2. احمد علي إسماعيل : دراسات في جغرافية المدن, الطبعة الثانية , دار الكتاب الحديث , مصر, 2012 .
3. أحمد علي اسماعيل : دراسات في جغرافية المدن, الطبعة الثالثة , دار الكتاب الحديث , القاهرة 2012.
4. بشير التيجاني, التحضر و تهيئة العمرانية في الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر , 2000 .
5. بلقاضي بدر الدين بن حموش مصطفى : تاريخ و عمران قسبة -الجزائر من خلال مخطوط ألبيرد يفولكس, موفم للنشر,الجزائر 2007 .
6. بومخلوف محمد :التوظيف الصناعي و القضايا المعاصرة, دار الامة , الجزائر 2001.
7. البير ديفولكس: خطط مدينة الجزائر , من خلال مخطوط ديفولكس و الارشيف العثماني, ترجمة و تحقيق و تعليق :مصطفى حموش , بدر الدين بالقاضي , الطبعة الاولى المجمع الثقافي ابو ضبي 2004 , ص 49-50 .
7. صورية بابا قصاب بابا احمد قصاب نصر الدين قصاب جزازي فاندفوردي و آخرون :على آثار العصرنة 50 سنة من الهندسة و معمار مدينة الجزائر عنابة و هران, المركز الدولي للمدينة المعمار و المحيط , بروكسل 2007 .
8. حسن بهلول :القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر, الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1976 .
9. حمدي باشا عمر : نقل الملكية العقارية في ضوء آخر التعديلات و أحدث الاحكام, دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع , الجزائر , 2004 ص74.
10. خلف الله بوجمعة:العمران و المدينة, دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع,الجزائر ,2005 .
11. روبير اوزيل: فن تخطيط المدن, ترجمة : بهيج شعبان , منشورات عويدات الطبعة الثانية بيروت .
12. سماعين شامة : النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري, دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع , الجزائر , 2002 .
13. السيد خالد المطري : دراسات في مدن العالم الاسلامي, معهد البحوث و الدراسات العربية , دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت 1989 .

14. غي روشيه: مدخل الى علم الاجتماع العام, الفعل الاجتماعي, تعريب : مصطفى دندشلي, المؤسسة العربية للدراسات و النشر, الطبعة الاولى, بيروت, 1983
15. صالح عباد : الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830, دار الهومة الطبعة الثانية 2007.
16. الطيب عقاب : قصور مدينة الجزائر في اواخر العهد العثماني دار الحكمة الجزائر سنة 2000 .
17. عبد الرحمن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام, الجزء الاول, شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع, الجزائر 2008 ص 49
18. عبد الغني مغربي : الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون, ترجمة, محمد شريف بن دالي حسين, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1986 .
19. عبد الله ابو عياش : ازمة المدينة العربية, وكالة المطبوعات الجامعية, الكويت 1980.
20. عدلي ابو طاحون : المفاهيم و النظريات و الانماط و الاستراتيجيات في التغيير الاجتماعي, المكتب الجامعي الحديث, الاسكندرية, 1998
21. العربي اشبودان : مدينة الجزائر تاريخ عاصمة, در القصة للنشر 2007
22. عمار علوي : الملكية و النظام العقاري في الجزائر (العقار) دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر 2004 .
23. عمار عمورة : الجزائر بوابة التاريخ, الجزائر خاصة, ماقبل التاريخ, الجزء الثاني, دار المعرفة, الجزائر 2009.
24. علي حجيج, سعيدة مفتاح : المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1251/1420 هـ الموافق ل 1830 / 1999 م, كنوز الحكمة, الجزائر, 2011.
25. علي خطاب سعيد: المناطق المختلفة عمرانيا و تطويرها و الإسكان العاشوائي, دارالكتب العلمية للنشر و التوزيع مصر, 1993 .
26. فادية عمر الجولاني, علم الاجتماع الحضري, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية 1993 .
27. فادية عمر الجولاني: التغيير الاجتماعي, مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغيير, مؤسسة شباب الجامعة .
28. فاروق عباس حيدر : التصميم المعماري كيف تصمم مشروع معماري, الطبعة الاولى, منشأة المعارف, مصر 1998 .

29. فاضلي ادريس : نظام الملكية و مدى وظيفتها الاجتماعية , في القانون الجزائري , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 2010 .
30. فوزي سعد الله : قصة الجزائر الذاكرة الحاضر و الخوطة , دار المعرفة الجزائر 2007
31. قيرة اسماعيل توهامي ابراهيم ديلمي عبد الحميد : التخطيط و التنمية الحضرية , دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع , الجزائر , 2008 .
32. كايد عثمان ابو صبحه : جغرافيا المدن , الطبعة الاولى , دار وائل للنشر , الاردن 2003
33. مارك كوت : الجزائر المجال المقلوب , ترجمة : خلف الله بوجمعة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر .
34. محمد الدقس : التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق , دار مجدلاوي للنشر و التوزيع , الاردن , الطبعة الثامنة 1996 .
35. محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري . تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر المجتمع الجزائري المعاصر , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1969 .
36. محمد السيد غلاب , يسرى الجوهرى : جغرافية الحضر , دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيه , منشأة المعارف , الاسكندرية , السنة غير مذكورة .
37. محمد بومخولف : التحضر التوطين الطناعي و قضايا المعاصرة الفكرية و التنظيمية و العمرانية و التنمية , دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع , الطبعة الاولى , الجزائر 2001
38. محمد عاطف غيث , دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي , دار النهضة العربية بيروت 1986
39. محمد عاطف غيث : علم الاجتماع الحضري مدخل نظري , دار النهضة العربية , بيروت , التاريخ غير مذكور .
40. محمد عبد الستار عثمان : المدينة الاسلامية , الطبعة الاولى , دار الآفاق العربية , القاهرة , 1999 .
41. محمود فهمي الكردي : تأثير أنماط العمران على تشكيل بعض عناصر الثقافة الشعبية دراسة ميدانية لسياقات اجتماعية متباينة بمصر , الكتاب السادس في تقارير بحث التراث و التغير الاجتماعي , الطبعة الاولى , مصر , 2002 , ص 28 .

42. ناصر الدين سعيدوني : المهدي بو عبيدي : الجزائر في تاريخ العهد العثماني , وزارة الثقافة و السياحة المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984 ص 51.

باللغة الفرنسية :

1. Chambart de Lowe : la fin de la ville mythe ou réalité ; calnan levy Paris 1982 .
2. Farouk Ben Atia : Alger agrégat ou cité ; imprimé par le complexe graphique ;Alger ; 1980 ; P 103 .
3. Farouk Ben Atia : l'appropriation de l'espace à Alger après 1962 ; société nationale d'édition et de diffusion ; Alger 1978 .
4. Jean Cousin : l'espace vivant introduction a l'espace architectural ; première édition du moniteur ;Parie 1980.
5. Louisa Amirouche : « mobilités résidentielles et structure métropolitaines à Alger » ; in Alger lumière sur la ville ; . édition DALIMEN Alger 2004 .
6. Madani Safar Zitoune : « Alger Ville Confisquée par l'état » in Alger lumière sur la ville , édit DALIMEN Alger 2004.
7. Madani safar zitoune ; stratégies patrimoniales et urbanisation ; Alger 1962 1992 ; édition l'hamattan ;paris1996.
8. Marc cote : pays , paysages , paysans d'Algérie, èd media- plus Constantine 2008.
9. Mostefa Boutefnouchet : systeme social et changement social en Algérie ; opu . Alger date non citée p48
- 10.N.chaabi chelrouk ,l sidi moussa et s .ait cherkit : « le paysage et l'environnement naturel algérois un patrimoine a préserver » in Alger lumière sur la ville , édition DALIMEN Alger 2004 .

-
11. Naji safir: essai d'analyse sociologique ,emploi industrialisation et développement ,opu enal ,1985alger .
 12. pierre laborde : les espaces urbain dans le monde « série géographique 2eme édition revue augmentin natthan .
 13. Pierre Pellegrino : Le Sens de l'espace l'époque et le lieu ; livre I ; éd economica ;Paris 2000 .
 14. Sid Ahmed souiah : « mobilité résidentielle et recomposition socio-spatiale le cas de la région algéroise » in Alger lumière sue la ville ; édition DALIMEN Alger 2004
 15. Sidi Boubeker : l'habitat en Algérie ;stratégies d'acteur et logiques industrielles ;opu ; Alger ; 1986 .

المواقع الالكترونية :

1. Alain Birou : « appropriation de l'espace et pouvoirs dominants » ; in CIHEAM- option méditerranée [http:// ressources . ciheam. org/ pdf / r23](http://ressources.ciheam.org/pdf/r23)
2. Le régime de la propriété foncière en Algérie in « Alger Algérie document algériens série économique propriété » n° 119 26 JUIN 1956 [http : // Alger – roi .fr](http://Alger-roi.fr).
3. <http://www.dknews-dz.com>.
4. <http://www.alseyassi-dz.com>.
5. <http://www.domaines.com> . 04September 2007.
6. <http://www.echouroukonline.com>01.03.2010.
7. [elakaria .net/forum:php](http://elakaria.net/forum.php) .15.04.2010.
8. [elmasaa .com/ar](http://elmasaa.com/ar).08septembre2010.

الملاحق

الملاحق

استمارة موجهة الى سكان مدينة الجزائر .

البيانات الشخصية

س1 الجنس..... ذكر أنثى .

س2 السن:

س3: مكان ميلاد :

س4: الحالة العائلية : اعزب متزوج

س5: عدد الاولاد:

س6: كم يبلغ سن أكبرهم:

س7: المستوى التعليمي : ابتدائي ثانوي جامعي دون مستوى

س8: النشاط المهني :

تشتغل عاطل متقاعد

س9: اذا كنت تشتغل ماهي مهنتك

س10: مكان العمل؟

س11: مكان الإقامة الحالي: البلدية الدائرة الولاية

س12: نوع السكن: شقة بعمارة بيت عرب فيلا

س13: حالة السكن : جيدة مقبولة مهترية (قديم جدا)

شعبي

راقي

س14: وضعية الحي :

المحور 1: معلومات حول تصور

المبحوث لمدينة الجزائر

-إذا طلب منك أن تصف عاصمة البلاد (مدينة الجزائر) ماذا تقول عنها ?

.....
.....
.....

-هل تظن أنها المكان المثالي لكي يعيش فيها أي ساكن ؟

لا

نعم

..... لماذا ?
.....

-ماذا تمثل مدينة الجزائر بالنسبة إليك ?

.....
.....
.....

- هل تجد أن العاصمة تختلف في وقتنا الحالي عما كانت عليه في السابق ؟

لا

نعم

-ما هي جوانب الاختلاف ؟

هل تتمنى عودتها؟ نعم لا

هل يمكن ذلك؟ نعم لا

-في كل الحالات لماذا؟

-ماهي الجوانب السلبية التي تلاحظها بمدينة الجزائر؟

-منذ متى بدأت تظهر هذه السلبيات بمدينة الجزائر؟

-هل هناك بعض الجوانب التي تفضل أن تجدها بمدينة الجزائر؟ نعم لا

-اذا نعم ماهي؟

-في رأيك اذا لم تكن بمدينة الجزائر , أين يمكن إيجادها؟

.....-ماهي البلديات التي تمثل مدينة الجزائر العاصمة؟

.....
.....

المحور II : تصور المبحوث للعقار

لا

س - هل نوعية السكن الحالي و طبيعته تلائمك؟ نعم

.....-لماذا؟

.....

لا

-اذا سمحت لك الفرصة لبيع منزلك هل تفعل؟ نعم

.....-في كلتا الحالتين لماذا؟

.....

.....-اذا نعم كم تقدر سعره واقعيا بالتقريب؟

.....- على ماذا تعتمد في تقديرك لسعر منزلك؟

.....

.....

-هل تفضل أن تستبدله ب:

أرض للبناء

ببيت

-في كل الحالات لماذا؟

.....
.....
.....
-إذا أردت شراء بيتا , هل تفضل أن تكون المنطقة :

- قريبة من العاصمة بعيدة عن العاصمة

-في كلتا الحالتين لماذا ؟
.....
.....

-إذا كان اختيارك بعيدا عن العاصمة هل تفضل أن تكون المنطقة :

حضرية ريفية

.....
.....
-ماهي المنطقة التي تفضل أن تشتري فيها بيتك؟

-هل تسمح لك ظروفك الاقتصادية بذلك؟ نعم لا

-هل تظن أنك تستطيع الاندماج بسهولة مع سكان المنطقة الجديدة؟

نعم لا

-لماذا؟
.....
.....

-كيف تتصرف إذا لم تستطع الاندماج؟
.....
.....

- هل تظن أن هناك اختلاف بين ثقافتك وثقافة المنطقة التي ستنتقل إليها؟

نعم لا

لماذا؟

-أحصي البلديات التي بإمكان أي مواطن أن يشتري ارضا أو بيتا , رقمها بالترتيب

الشراقة سطاوالي الدرارية بوشاوي

دالي ابراهيم السحاولة البليدة تسالة المرجة

بئر التوتة بومرداس بودواو ببا علي

- ماهي أفضلها بالنسبة إليك كمنطقة للسكن ؟

-لماذافضلتها عن بقية البلديات الاخرى؟

-قدر سعر العقار (بالمتر المربع) في هذه البلديات :

الشراقة سطاوالي الدرارية بوشاوي

دالي ابراهيم السحاولة البليدة تسالة المرجة

بئر التوتة بومرداس بودواو بباعلي

-لو اتاحت لك الفرصة لشراء قطعة أرض بالسعر الذي تفضله أي منطقة تفضل؟

.....
.....
.....

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر
كلية العلوم الاجتماعية

استمارة مقابلة

--	--	--

رقم الاستمارة

--	--	--

تاريخ ملأ الاستمارة

شبكة الملاحظة

نوع البناء	طابق ارضي	اكثر من طابق
فيلا بيت عمودي		
بيت أفقي (دار عرب)		
البناء	تام	غير تام
	مسكون	غير مسكون
حديقة البيت	توجد	لا توجد
نشاط الاقتصادي	يوجد	لا يوجد
نوع النشاط		

ملاحظة : معلومات الاستثمار سرية و لا تستعمل إلا للأغراض العلمية .

استمارة الوافدين الى الضاحيتان .

بيانات شخصية لرب الأسرة

س01:السن :

س02: مكان الازدياد

س03 : المستوى التعليمي : لا يقرأ و لا يكتب يقرأ و يكتب ابتدائي متوسط ثانوي

جامعي

س05 النشاط المهني : يشغل عاطف متقاعد

س06: إذا كان يشغل ما هي مهنته؟

س07 ما هو مكان العمل؟

س08 إذا كانت مهنتك تجارة أو حرفة أو مستثمرة فلاحيه مع من تمارس هذه المهنة ؟

الأبناء الإخوة آخرون من هم ؟

بيانات خاصة بالدخل :

س09: هل يسكن معك كل أفراد أسرتك: نعم لا

س10: الذين يسكنون معك هل هم: يدرسون يعملون

س11: الذين يعملون في أي قطاع

؟

س12: ما هو مكان العمل

؟

س13 هل هناك من بين أفراد الأسرة من يساهم في الدخل؟ نعم لا

س14: إذا كان نعم فكم عددهم

؟

- س15: هل ترى أن الدخل الإجمالي للعائلة يفي لسد متطلبات العائلة نعم لا
 س16: ما هو بالتقريب الدخل الإجمالي للعائلة في الشهر ؟ من 8.000 دج من 16.000 دج
 من 24.000 إلى 32.000 من 32.000 إلى 40.000 أكثر من 40.000

بيانات حول مكان الإقامة السابق:

- س17: هل غيرت مكان عملك السابق؟ نعم لا
 س18: في حالة نعم لماذا؟

 س19: أين كنت تعمل سابقا (المكان فقط)

 س20: ما هو مكان الإقامة السابق؟

 س21: ما هو سبب تغيير مكان الإقامة السابق؟

 س22: لماذا اخترتم الانتقال إلى هذه المنطقة؟

 س23: في أي سنة سكنتم بهذه المنطقة؟

 س24: ما نوع السكن الذي سكنتم به سابقا؟ دار عرب شقة بعمارة فيلا
 قربي
 س25: ما هي الصفة القانونية لسكنكم الآن؟ ملك كراء
 س26: ماذا بشأن سكنكم السابق الآن هل قمتم؟ بكمراه بيعه
 س27: كيف يتم انتقالك بين عملك و بيتك؟ هل بواسطة: حافلة خاصة حافلة
 س28: إذا كنت تستقل سيارة خاصة في تنقلك فهل تعتبرها؟ تسيبة فخامة من الضروريات
 س29: لماذا؟

 س30: إذا كنت تستقل الحافلة فكم تستقل من حافلة من بيتك إلى عملك؟

 س31: كم تقضي من الوقت في الطريق؟

 س32: هل تجد صعوبة في الوصول إلى العمل؟ نعم لا
 س33: في كلتا الحالتين لماذا؟

أسئلة تدور حول تصور المبحوث للمدينة:

- س34: ما هو الفرق بين إقامتك السابق و الحالي؟

 س35: كيف كنت ترى المدينة سابقا؟

 س36: ما ذا تعني بالنسبة إليك الآن (كيف تراها الآن)

 س37: هل هناك فرق بين المدينة العاصمة في الماضي و حاليا؟

س 38: كيف تتصور المدينة التي تتمنى أن تعيش فيها؟

س 39: هل ترى أن هذا التصور يمكن أن يتحقق؟ نعم لا

س 40: في كلتین لماذا؟

س 41: ما رأيك في تسالة المرجة أو بوفاريك كمنطقة للسكن؟

س 42: إذا تحصل و أن وجدت بإحدى هاتین المنطقتین قطعة أرض أوسع للبناء فهل تغيره بمسكنك هذا نعم لا

س 43: في كلتا الحالتین لماذا؟

كيفية الاستقرار بالمنطقة الجديدة :

س 44: كيف تم استقراركم بهذه المنطقة؟ عن طريق : البناء بأرض رغبة دون ترخيص الرجوع إلى المملک العائلي البناء أرض موروثة استئجار بيبا شراء بناء غير تام فاتمتم بناءه شراء قطعة أرض و بناء عليها

س 45: كيف هي طبيعة قطعة أرض البناء : أرض موروثا تجزئة خاصة بالبن خصصتها البلدية أرض تابعة للخواص خارجة عن تجزئة

س 46: إذا كانت قطعة الأرض قد تم شراؤها؟ في أي سنة تم (ذلك)؟

س 47: كم هو سعر الأرض التي اشتريتموها؟

س 48: ما هي مساحتها؟

س 49: في سنة شرعتم البناء؟

س 50: في أي سنة أقمتم فعليا في مسكنكم الجديد

؟

س 51 هل تريد بيع مسكنك الحالي؟ نعم لا

س 52: بكم تقدره؟

س 53: في أي منطقة تريد الشراء؟

س 54: كم تريد التفصيل من المال؟

س 55: هل في رأيك المهم : المال السكن

بيانات خاصة بالعلاقات الاجتماعية :

س 56: كيف كانت علاقاتكم مع الجيرانكم في المنطقة سناكم السابق : ودية متوسطة متدهورة

س 57: هل لديكم أقارب بالمنطقة سناكم الجديدة : نعم لا

س 58: هل لديكم أصدقاء بهذه المنطقة : نعم لا

س 59: منهم الجيران الذين تتعاملون معهم أكثر : من نفس المنطقة السابقة الأقارب دون تمييز

- س60: هل تتبادلون الزيارات مع الجيران في المنطقة سكناكم الجديد؟ نعم لا
- س61: إذا كان نعم, هل تزورون: الأصدقاء الأقران الآخرين من هم؟
- س62: هل تلبون دعوة لحضور حفل عرس بهذه المنطقة؟ نعم لا
- س63: هل غيرتم مكان دراسة أبنائكم إلى مدارس هذه المنطقة؟ نعم لا
- س64: الذين لم يغيروا مكان دراستهم كيف يتم انتقالهم؟ يوميا أسبوعيا
- س65: أين يقفون في حالة عدم تنقلهم يوميا؟

- س66: هل تجدون اختلاف بين منطقة سكناكم السابق وهنا؟ نعم لا
- س67: بالنسبة للأبناء أي المنطقتين تفضلون؟ من منطقة سكناكم السابق هذه المنطقة
- س68: هل تقبل الأبناء الوضع الجديد؟ نعم لا
- س69: أين يقضي الأبناء أوقات فراغهم بعد العودة من المدرسة؟

س70: أين يقضون عطلة نهاية الأسبوع؟

س71: أين يقضون عطلة وسط السنة؟

س72: أين يقضون العطلة الصيفية؟

س73: هل تلاءمت الزوجة مع الجيران الجدد؟ نعم لا

- س74: هل تتبادل الزوجة الزيارات مع من نفس المنطقة السابقة مع سكان الأصليين لا
- س75: من هم الجارات الواتي تتعامل معهن؟ من نفس المنطقة السابقة مع سكان الأصليين لا
- س76: هل تخرج الزوجة لقضاء لوازم البيت من هذه المنطقة؟ نعم لا
- س77: إذا كان نعم فهل تخرج؟ بمفردها مع جاراتها في الحي
- س78: كم عدد العائلات التي تتعاملون معهم دائما و بصفة ودية (بالتقريب)؟ الأصليين
- س79: أين يقضي الأب أوقات فراغ بعد العودة من العمل؟

س80: هل تترددون على المقاهي أو قاعات الشاي بالية؟ نعم لا

س81: إذا كان لا أين تذهبون؟

س82: هل تعودت أن تجتمع مع جيرانك بالقرب من منزلك في الحي؟ دائما أحيانا

س83: من هم الجيران الذين تجتنب إليهم؟ الأقارب من نفس المنطقة السابقة السكان الأصليين

س84: اذكر بعض المواضيع المتداولة بينكم في معظم الأحيان؟

ملاحظات (خاصة بالباحث)

استمارة موجهة الى المبحوثين المرشحين الى الضاحيتان

البيانات الشخصية

س1 الجنس.....نكر

أنثى

س2 السن:

س3:مكان ميلاد :

متزوج

س4:الحالة العائلية : اعزب

س5:عدد الاولاد:

س6: الاصل الجغرافي :

س6:كم يبلغ سن أكبرهم:

س7:المستوي التعليمي : ابتدائي

ثانوي

جامعي

دون مستوى

س8: النشاط المهني :

تشتغل

عاطل

متقاعد

س9:اذا كنت تشتغل ماهي مهنتك؟.....

س10:مكان العمل؟.....

س11:مكان الإقامة السابق ؟ البلدية

الدائرة

البلدية

س12:نوع السكن: شقة بعمارة

بيت عرب

فيلا

س13:حالة السكن : جيدة

مقبولة

مهاريء(قديم جدا)

محور 1 : الوضعية بعد عملية الترحيل:

س14: مكان الإقامة الحالي: البلدية الدائرة الولاية

س16 : متى تم انتقالكم الى هذه المنطقة؟

لا

س18 : هل غيرتم مكان عملكم؟ نعم

لا

س19 : هل غيرتم مكان دراسة الابناء؟ نعم

الحافلة

س20 : كيف يتم تنقلكم الى العمل (وسيلة النقل)؟ سيارة خاصة

نقل العمال قطار ترى أذكرها

س21 :كم تستغرق من الوقت؟

.....

س22 : هل تجد صعوبة في التنقل؟

قريبة منها

س : هل تعتبر أن هذه البلدية : بعيدة عن العاصمة

س : مارأيكم في حكيم الجديد؟

.....

س : ماهي الجوانب التي أعجبتكم بالحي؟

.....

س: ماهي الجوانب السيئة بالحي؟

.....

س: اذا طلب منك أن تقارن بين حكيم الجديد وحكيم القديم ماذا تقول؟

.....

س: لو خيرتم قبل عملية الترحيل أي منطقة تفضلون ؟

ريفية

س: هل تصنف هذه المنطقة كمنطقة ؟ حضرية

لا

س: هل ماتزالون تترددون على حيكم القديم ؟ نعم

س : لماذا؟

س : هل تشعرون أن هناك اختلاف بينكم وبين سكان المنطقة الجديدة التي سكنتم بها ؟

نعم لا

س: من أي ناحية ؟

لا

س :هل تفكرون في ترك هذه المنطقة في يوم ما ؟ نعم

س:لماذا؟

المحور 1:معلومات حول تصور

المبحوث لمدينة الجزائر

-إذا طلب منك أن تصف عاصمة البلاد (مدينة الجزائر) ماذا تقول عنها ؟

-هل تظن أنها المكان المثالي لكي يعيش فيها أي ساكن ؟

نعم لا

-لماذا ؟

-ماذا تمثل مدينة الجزائر بالنسبة إليك ؟

- هل تجد أن العاصمة تختلف في وقتنا الحالي عما كانت عليه في السابق؟

نعم لا

- ما هي جوانب الاختلاف؟

.....
.....
.....

- هل تتمنى عودتها؟ نعم لا

- هل يمكن ذلك؟ نعم لا

- في كل الحالات لماذا؟

.....
.....
.....

- ما هي الجوانب السلبية التي تلاحظها بمدينة الجزائر؟

.....
.....
.....

- منذ متى بدأت تظهر هذه السلبيات بمدينة الجزائر؟

.....
.....
.....

- هل هناك بعض الجوانب التي تفضل أن تجدها بمدينة الجزائر؟ نعم لا

- إذا نعم ماهي؟

.....
.....
.....

- في رأيك إذا لم تكن بمدينة الجزائر , أين يمكن إيجادها؟

.....
.....
.....

- ماهي البلديات التي تمثل مدينة الجزائر العاصمة؟

.....
.....
.....

المحور ٦٦: تصور المبحوث للعقار

-أحصي البلديات التي بإمكان أي مواطن أن يشتري ارضا أو بيتا ,رقمها بالترتيب :

الشرقة سطوالي درارية و
دالي ابراهيم السحولة البلدية ساحة المرجة

بئر التوتة بومرداس بودواو باعلي

- ماهي أفضلها بالنسبة إليك كمنطقة للسكن ؟

-لماذافضلتها عن بقية البلديات الاخرى؟.....

.....
.....

-قدر سعر العقار (بالمتر المربع)في هذه البلديات :

الشرقة سطوالي الدارية باوي

دالي ابراهيم السحولة لبليدة ساحة المرجة

بئر التوتة بومرداس بودواو باعلي

-لو اتاحت لك الفرصة لشراء قطعة أرض بالسعر الذي تفضله أي منطقة تفضل؟

.....
.....